المركز الديمقراطي العربي
برلين - ألمانيا

مستقبل النظام الدولي
في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى
"رؤية إستشرافية"

جمع وتنسيق:
د. علي لطرش

وقائع أعمال المؤتمر
الدولي الافتراضي
أيام 16 - 17 /نيسان-أبريل

2022

Democratic Arabic Center
Berlin - Germany

مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى
"رؤية إستشرافية"

المركز الديمقراطي العربي ألمانيا - برلين

&

فرقة الدراسات القانونية و المسؤولية في مجال الاعلام
مخبر الدراسات القانونية و مسؤولية المهنيين
جامعة طاهري محمد- بشار- الجزائر

VR 6383 - 6622 B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany- Berlin, 10315 Gensinger- Str: 112
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-67348843
MOBILTELEFON: 004917427427877

النـــــــــــا شـــــــــــر :

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved
No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany
030-54884375
030-91499898
030-86450098

البريد الإلكتروني
book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

المؤتمر الدَّولي العلمي الافتراضي

تحت عنوان:

"مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى – رؤية إستشرافية – "

لا يتحمل المركز ورئيسة الملتقى ولا اللجان العلمية والتنظيمية مسؤولية ما ورد في هذا الكتاب من آراء وهي لا تعبر بالضرورة عن قناعاتهم، ويبقى أصحاب المداخلات هم وحدهم من يتحملون كامل المسؤولية القانونية عنها

رقم تسجيل الكتاب:

VR. 3383-6622 B

الطبعة الأولى

2022 م

رئيس المؤتمر: **د. علي لطرش** ـ استاذ محاضر أ– جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان – الجزائر

رئيس اللجنة العلمية :أ.د شعنبي فؤاد- جامعة طاهري محمد- بشار- الجزائر

نائب رئيس المؤتمر : أ. د. لخضر معاشو – جامعة طاهري محمد- بشار- الجزائر

رئيس اللجنة التحضيرية : د. ناجية سليمان عبد الله – رئيس تحرير مجلة العلوم السياسية والقانون

المنسق العام: د. احمد بوهكو – رئيس تحرير المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

رئيس اللجنة التنظيمية :أ. كريم عايش – المدير الأداري – المركز الديمقراطي العربي – ألمانيا – برلين

الرئاسة الشرفية:

- د.صورية بوربابة – مديرة مخبر الدراسات القانونية و مسؤولية المهنيين – جامعة بشار- الجزائر
- عمار شرعان – رئيس المركز الديمقراطي العربي – ألمانيا – برلين

أعضاء اللجنة العلمية :

- د. عمار مصطفى الزين – مستشار بالأمم المتحدة -جنيف – **سويسرا**
- د. بن حميدة نبهات، جامعة تلمسان، **الجزائر**
- مجدي عبد الله فواز خصاونه، جامعة اليرموك، **الأردن**
- د.إسلام إبراهيم عيادي ، الجامعة العربية الأمريكية ، **فلسطين**
- د. رجاء حسين عبد الأمير الباوي، جامعة كربلاء، **العراق**
- د. ربيع شملال، جامعة تلمسان، **الجزائر**
- د.علي أحمد زين السقاف ، جامعة جايبور ، **الهند**
- د. علي محمد مصطفي ديهوم، الجامعة الاسمرية، **ليبيا**
- د.جمال خالد الفادي، جامعة قناة السويس، **مصر**
- د. خليل علي خليل أبو جراد، جامعة القدس، **فلسطين**
- د.دوان فاطمة ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، **الجزائر**
- د.يوسف سعدون محمد لهمود المعموري، جامعة الإمام الكاظم، **العراق**
- أ.د سعداني نورة، جامعة بشار، **الجزائر**
- د. ليمام باربوشي، جامعة أكادير، **المغرب**
- د.عبد الرزاق محمد عبدو ، **ألمانيا**
- د.ويكن فازية، جامعة وهران 2، **الجزائر**
- د.عبد العزيز محمد حمد ، جامعة الخرطوم ، **السودان**
- د.بشيخ خيرة ، جامعة وهران 2، **الجزائر**
- د.الحسن مولاي أحمد، جامعة نواقشط، **موريطانيا**
- د. صبرينة مزياني، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، **الجزائر**
- د رفيق سليمان، مدير المركز الديمقراطي العربي – **ألمانيا**
- د. صفية زيفينجي ، جامعة حلب ، **سوريا**
- د.ميثم منفي كاظم العميدي، جامعة بابل، **العراق**
- د. قسول مريم، جامعة بشار، **الجزائر**
- د.محمد مسعود محمد أبو سالم أحمد مصطفى، جامعة المنصورة ، **مصر**
- د.عليوة علي ، جامعة سوق أهراس، **الجزائر**
- د.خالد سعد محمد كريم، جامعة المرقب ، **ليبيا**
- د معاشو لخضر، جامعة بشار، **الجزائر**
- د. ازهار عبد الله حسن الحسني، جامعة كركوك، **العراق**
- د.كركوري مباركة حنان ، جامعة الجزائر1، **الجزائر**
- د.تغريد رامز هاشم محسن العذاري، جامعة الكوفة ، **العراق**
- د.عبد الرحمن جدوع سعيد التميمي، الكلية التربوية المفتوحة ، بغداد، **العراق**
- د.بن علي راس الماء، جامعة شلف ، **الجزائر**

- أ.د محمد بوبوش، -جامعة محمد الأول بوجدة، **المغرب**
- د. أمل فوزي أحمد عوض، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، **مصر**
- د.عمر بن عيشوش، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الأغوط ، **الجزائر**
- د.محمد جلول زعادي، جامعة البويرة ، **الجزائر**
- د.حازم محفوظ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **مصر**
- د.أحمد قهواجي، جامعة الظفر، سلطنة **عمان**
- د. علوي علي أحمد الشارفي –أكاديمية الشرطة -**اليمن**
- د.أحمد بوعون، الجامعة التونسية، **تونس**
- د.عيده عبد الله الخطيب، جامعة الجنان، **لبنان**
- د.بوربابة صورية ، جامعة بشار، **الجزائر**
- د. محمد إبراهيم محمد محمود، جامعة الإسكندرية، **مصر**
- د.علي عيساني ، جامعة بشار، **الجزائر**
- د.تورية الحلوي ، جامعة إبن زهر، أكادير، **المغرب**
- د. هدى بن جيمة، جامعة بشار، **الجزائر**
- د. أحمد مانع هوشان، جامعة البصرة، **العراق**
- د.رابحي عزيزة ، جامعة بشار، **الجزائر**
- د.احمد شاكر عبد العلاق، النجف ، **العراق**
- د.شعلال ربيع، جامعة تلمسان، **الجزائر**
- د. مباركي ميلود، جامعة بشار، **الجزائر**
- د. سمر حسن الباجوري، جامعة القاهرة، **مصر**
- د.مكاوي الزوبير ، جامعة بشار ، **الجزائر**

ديباجة المؤتمر

من الطبيعي أن تنشأ الدول والتحالفات والتكتلات ، و أن يحدث بينها صراعات ونزاعات ، ومن الطبيعي كذلك أن ينهار بعضها أوجلها، ولكن من الصعب تحقيق نظام دولي شمولي متوازن بينها، قائم على احترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان والدول والتكتلات بآلية أبدية مستدامة، لأن أغلب قواعده من إملاءات الدول والتحالفات القوية في العالم .

هذه الدول والتحالفات القوية كانت ثنائية بعد الحرب العالمي الثانية وأضحت أحادية بقيادة أمريكا بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، والتاريخ يعيد نفسه حاليا بخريطة دولية لموازين قوى جديدة غير أمريكا كقطب أوحد للعالم، حيث هذه القوى سواء كانت دولا مثل الصين وروسيا أو تحالفات إقتصادية وعسكرية لم تعد فحسب منافسا لأمريكي، بل تفوقت عليها أحيانا، مما عزز الرؤى المستقبلية المؤسسة على زوال النظام الدولي الحالي المؤسس على الهيمنة الأمريكية، بما يعني قيام نظام دولي جديد متعدد مراكز القوى.

فالنظام الدولي الحالي مرتكز في بنائه الأمني والاقتصادي وبناء العدل وحل الأزمات الدولية على حماية المصالح المشتركة لبعض الدول وعلى رأسها أمريكا والاتحاد الأوروبي، وهذا ما جعل القوى الدولية الجديدة ممتعضة منه بشدة، حيث تراه نظام تسلطي، حول أمريكا إلى الشرطي الوحيد لفرض نظام مؤسسات أمريكية وليست تشاركية دولية، وتراه متناقض مع التوسعات الاقتصادية الحرة، حيث يظهر ذلك جليا من العقوبات الاقتصادية التي تفرضها أمريكا على الصين وروسيا لكبح توسعهما، رغم تنافي ذلك مع النظرة الليبيرالية ومبادئ منظمة التجارة العالمية.

و لتلك الإعتبارات ترغب القوى الدولية الجديدة في إنشاء مؤسسات دولية جديدة تقوم مقام تلك الآيلة للزوال، على غرار صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، وكل المؤسسات الدولية المتصلة بالاقتصاد العالمي. نهيك عن هيكلة النظام القانوني لهيئة الأمم المتحدة التي لم تعد منصة دولية لفرض السلام والأمن الدوليين. كما ترغب في بناء وفاق دولي جديد على المستوى الأمني لتجنيب العالم الكثير من الانزلاقات والانهيارات الأمنية ، والتي قد تنذر بحرب عالمية جديدة.

كل ذلك يوحي بأنه لا مناص من ظهور نظام دولي آخر على أنقاض النظام الحالي أحادي القطب، ومن المتصور أن يكون أجود من سابقه، فما هي مقاربات الوفاق الدولي للقوى الدولية الجديدة من أجل بناء نظام دولي تشاركي مستدام ؟

الأهداف الرئيسية للمؤتمر

1. تقديم مقاربات وأطروحات فكرية لبناء إقتصاد دولي تشاركي يفي بغرض إنشاء نظام عالمي مستدام.
2. تقديم مقاربات وأطروحات فكرية في مجالي الأمن والسلم لتجنب نشوب أي نزاع مسلح ، وخصوصا بين الأقطاب العظمى مستقبلا ، بما قد يقرع طبول الحرب العالمية الثالثة.
3. تقديم مقاربات وأطروحات فكرية لتسوية النزاعات الدولية القائمة بمنطق جديد يفي إنشاء نظام عالمي تشاركي مستدام.
4. تقديم مقاربات وأطروحات فكرية لحماية كوكب الأرض بمنطق جديد يفي إنشاء نظام عالمي تشاركي مستدام.
5. تقديم مقاربات وأطروحات فكرية تفي توافق السياسات الديمقراطية وغير الديمقراطية لإنشاء نظام عالمي تشاركي مستدام.

محاور المؤتمر العالمي

المحور الاول: محور السلم والأمن للنظام العالمي المستدام

1. مقاربات وأطروحات فكرية حول قدرة التكتلات القارية الكبرى على حفظ الأمن والسلم العالميين، على غرار الإتحاد الأوروبي ومنظمة شنغهاي التي تضم أقوى الأقطاب العالمية من حيث القوة العسكرية والنووية.
2. مقاربات وأطروحات فكرية حول دور تعدد مراكز القوى على الساحة الدولية في إعادة هيكلة بناء هيئة الأمم المتحدة أو إنشاء غيرها بنظرة دولية تكاملية وشمولية لصالح استرجاع الأمن والسلم الدوليين وكل ميادين التعاون الدولي بما يفي بتأسيس النظام العالمي المستدام النابذ للقرارات الفردية الجائرة.
3. مقاربات وأطروحات فكرية حول قدرة التكتلات القارية الكبرى على حفظ الأمن والسلم العالميين، على غرار الإتحاد الأوروبي ومنظمة شنغهاي التي تضم أقوى الأقطاب العالمية من حيث القوة العسكرية والنووية.
4. مقاربات وأطروحات فكرية حول إمكانيات وآليات إقرار مقعد دائم لتمثيل قارة إفريقيا بمجلس الأمن الدولي.
5. مقاربات وأطروحات فكرية حول الحركات الإرهابية باعتبارها من أهم محصلات النظام الدولي الحالي

المحور الثاني: محور الاقتصاد للنظام العالمي المستدام

1. مقاربات وأطروحات فكرية حول قدرة التكتلات الاقتصادية الكبرى على غرار دول البريكس، الإتحاد الأوروبي، ومنظمة شنغهاي لهيكلة عدة مؤسسات إقتصادية عالمية كالبنك العالمي ، صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية أو إنشاء غيرها على أنقاضها لتفي غرض تأسيس النظام العالمي المستدام.
2. مقاربات وأطروحات فكرية لإنهاء إحتكار العملات الدولية (الدولار –اليورو) لأهم التعاملات التجارية الدولية على غرار تجارة النفط أو إصدار عملة دولية تفي غرض تأسيس النظام العالمي المستدام.
3. مقاربات وأطروحات فكرية حول إعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية العالمية لتأسيس نظام عالمي مستدام، بعد سقوط جدار الحدود الاقتصادية بين الدول، بتنامي ظاهرة الشركات العابرة للقارات، بما يعني نقل التصنيع والتسويق والأموال كذلك بسلاسة من ذات الشركة بذات الدولة إلى العديد من الدول، دون الحاجة للمعابر الحدودية ولا المضائق الدولية ولا النقل الدولي برمته.
4. مقاربات وأطروحات فكرية حول أهمية ظهور اللامركزية الاقتصادية العالمية بتعدد الأقطاب الاقتصادية في بناء نظام عالمي مستدام، بعدما كانت ومازالت مركزة بين يدي القطب الواحد ، كون الكساد الاقتصادي المركزي للقطب الوحيد ينتقل إلى كساد عالمي، عكس اللامركزية المتعددة .
5. مقاربات وأطروحات فكرية حول إنجاح النظام الدولي في المساعدة الفعلية لاقتصادات الدول النامية عبر الأمم المتحدة وبرامجها التنموية.

المحور الثالث: محور العدل والقضاء للنظام العالمي المستدام

1. مقاربات وأطروحات فكرية حول قدرة الدول الأقطاب المستجدة والتكتلات القارية الكبرى على تجديد منظومة العدل الدولية ، بما يحقق انصياع كل الدول لهذه المنظومة المستدامة.
2. مقاربات وأطروحات فكرية حول قدرة الدول الأقطاب المستجدة والتكتلات القارية الكبرى على سن وإحترام القواعد القانونية العقابية للخارجين عن النظام العالمي المستدام دون التسلط بقرارات فردية ولا تجاوز إطاره القانوني.
3. مقاربات وأطروحات فكرية حول إنجاح النظام الدولي لتعزيز العدل، وتجنب ازدواجية المعايير.
4. مقاربات وأطروحات فكرية حول منازعات الحرب السيبرانية وتداعيات فشل النظام في حلها.
5. مقاربات وأطروحات فكرية حول حماية حقوق الإنسان في إطار المواطن العالمي لبناء نظام دولي مستدام.

المحور الرابع: محور السياسة الدولية للنظام العالمي المستدام

1. مقاربات وأطروحات فكرية حول تنامي الفكر التوسعي العسكري لبعض الدول وعلاقة ذلك بامتعاضهم من النظام العالمي الحالي.
2. مقاربات وأطروحات فكرية حول دور الفكر السياسي لزعماء بعض الدول في طرح ضرورة الاحتكام إلى نظام دولي مستدام بدل النظام الدولي الحالي.
3. مقاربات وأطروحات فكرية حول استحسان بعض السياسات التسلطية من طرف الشعوب لنجاح هذه الأخيرة في حماية شعوبها مقارنة بالسياسات الديمقراطية الفاشلة أحيانا.
4. مقاربات وأطروحات فكرية عن الدول أو التكتلات الأكثر احتمالا وقابلية لتشكيل الوفاق الدولي لنظام دولي مستدام .

المحور الخامس: محور حماية البيئة للنظام العالمي المستدام

1. مقاربات وأطروحات فكرية لمعالجة فشل النظام الدولي الحالي في تحمل مسؤولياته إزاء حماية ضحايا اللجوء البيئي.
2. مقاربات وأطروحات فكرية لتمكين النظام الدولي إلزام بعض الدول للتشريعات الدولية المجابهة للإحتباس الحراري.
3. مقاربات وأطروحات فكرية حول اعتماد التشاركية والتعاون الدولي التكنولوجي لحماية البيئة.
4. مقاربات وأطروحات فكرية لإقرار نظام حمائي بيئي عالمي مستدام يقوم مقام النظام الحالي.

كلمة رئيس المؤتمر

إن الله تعالى أكرم الإنسان بالعقل للتعقل الفكري لا للتهور، و شرفه بسجود الملائكة ، وجعله في الأرض خليفة، كما أرسل له من بني جلده أنبياء ورسل حتى لا يضل فكريا فيطغى، ولكن الأمم لم تسري كلها في ذات المسار الذي إبتغاه الخالق، فكان من الطبيعي إختلاف أفكارهم حد التنازع السلمي حينا والمسلح أحيانا أخرى ، وما الحروب الإقليمية أو العالمية الطاحنة إلا دليلا على ذلك، أين تنهار أمم وحضارات وتقوم على أنقاضها أخرى.

أما أسباب هذه التنازعات والحروب فمتعددة بين الدين والسياسة والإقتصاد، وهي ذاتها الأسباب الداعية لبروز التحالفات والتكتلات، أين يصبح من العسير تحقيق نظام دولي شمولي متوازن بينها، قائم على احترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان والدول والتكتلات بآلية أبدية مستدامة. فالنظام الدولي الحالي من أهم مخرجات الحرب العالمية الثانية، حيث أغلب صياغاته التشريعية المنشئة للهيئات الدولية بكل فروعها ومجالات تخصصها من تفكير أحادي الجانب للدول القوية المنتصرة في هذه الحرب، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، الإتحاد السوفياتي سابق وبدرجات أقل كل من فرنسا، بريطانيا والصين.

ولكن إتظح مع مرور الزمن أن هذا النظام تبلور بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي وبروز القطبية العالمية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بآلية متسارعة مع الزمن، أين نمت قوى إقتصادية وعسكرية كبرى تشكل بحد ذاتها أقطابا منافسة للقطبية الأحادية على غرار روسيا والصين، نهيك عن تعاضم قوى التكتلات على غرار البريكس والإتحاد الأوروبي، وهذه المتغيرات أثرت على العلاقات الدولية في مختلف المجالات وخصوصا في المجال الإقتصادي.

فبات وظحا أن النظام الحالي المرتكز في بنائه الأمني والاقتصادي والعدل وحل الأزمات الدولية على حماية المصالح المشتركة لبعض الدول وعلى رأسها أمريكا والاتحاد الأوروبي لم يعد محققا لآمال الأقطاب الجديدة، فأظحت تغرد في الكثير من الأحيان خارج إطار هذا النظام، وما التغيرات المتسارعة في الأزمة الروسية الأوكرانية ومختلف تداعياتها على النظام العالمي إلا دليلا على ذلك، وكذلك نلمس هذا المنحنى في إمتعاض الكثير من الأنظمة العالمية من بعض التشريعات الدولية في مجال الإقتصاد وبعض التصرفات الدولية غير الشرعية في هذا المجال .

وكل هذا قد يوحي فكريا ومن باب التاريخ يعيد نفسه بوجود مخاض عسير لميلاد نظام دولي جديد، حيث نأمل حين وجوده أن يكون مستداما في حماية الحقوق والحريات على شساعة مفهومها وطنيا ودوليا وفي مختلف المجالات، ومن هذا المنبر العلمي الطيب المؤطر بالمؤتمر الدولي الموسوم بالعنوان : "مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى – رؤية إستشرافية — " سيتدخل الأساتذة الجامعيون والباحثون الأكاديميون بمداخلات فكرية علمية كمقاربات وأطروحات للواقع البين أو المستقبل الذي لاح في الأفق

رئيس المؤتمر

د. علي لطرش

الفهرس

الرقم	المتدخل	عنوان المداخلة	الصفحة
1	**د.كرم سلام عبدالرؤوف سلام** كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مصر	الإطار المفاهيمى للنظام الدولى الحالي ومستقبله فى ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى	13
2	**د. زعادي محمد جلول** كلية الحقوق، جامعة البويرة/الجزائر	ضوابط الحرب الإلكترونية في القانون الدولي	57
3	**د. وليد شملال و د. سليم بوسكين** جامعة الجزائر 03 الجزائر	مدخل لعلم التعقيد كبراديغم تحليلي لفهم واستيعاب ،"التحولات الجديدة في النظام الدول"	67
4	**باحثة دكتوراه : أحلام سايح** جامعة الجزائر-3- الجزائر	توقعات القيمة ونتائجها في مقاربات نشأة و تطور الحركات الارهابية	86
5	**د.عقيل زاهر سلمان** كلية الأداب – جامعة الكوفة العراق	أسلحة الدمار الشامل وأثرها على الأمن الدولي - الولأيات المتحدة الأمريكية أنموذجا	96
6	**د. ويكن فازية** كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة وهران2 ، الجزائر	ديناميكية التفاعلات في النظام الدولي في القرن 21: الجدلية بين تحول القوة وتكريس الهيمنة	103
7	**الاستاذ الدكتور: احمد شاكر عبد العلاق** كلية الاداب- جامعة الكوفة - العراق	الثابت والمتغير في ادارة ابراهيم رئيسي تجاه الغرب والكيان الصهيوني	126
8	**د. بشيخ خيرة** كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد بن احمد – وهران2 الجزائر	المنظمات الإرهابية في المنطقة المغاربية كمحصلة للنظام العالمي القديم وتهديدا للنظام الجديد (تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي نموذجا)	131
9	**ط د/سهيلة شريط** كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1-، قسنطينة/ الجزائر.	ملامح النظام الدولي في ظل التكتلات الاقتصادية العملاقة و تأثيرها في حفظ السلم و الأمن الدوليين.	149
10	**Professeur Abdelfettah EL FATIN** **Doctorant NOUIB Abdelouahad**, faculté des sciences juridiques économiques et sociales. Université Hassan II Casablanca. -Maroc	Financement des politiques publiques Marocaine via des ONG internationales : Approche analytique	169
11	**د. بوصوار عبد النبي** كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة طاهري محمد بشار - الجزائر.	البعد الاقتصادي كرافعة للتكامل في العلاقات الاقليمية والدولية	181
12	**باحث الدكتوراه عاشور الحبيب** جامعة أحمد زبانة، غليزان/ الجزائر	تحديات التكامل الاقتصادي المغاربي في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية	210
13	**أ.دنفيسة ناصري ، د.علالي مختار** **ط.د موساوي عبد السميع طه** جامعة طاهري محمد بشار (الجزائر)	دور قطاع النقل في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- طريق الحرير نموذج	230

14	**باحثة الدكتوراه مكي حفيظة** جامعة الوادي/ الجزائر	تأثير تجمع دول البريكس على واقع ومستقبل النظام الدولي	250
15	**د. شملال ربيع** قسم الشريعة الإسلامية ، جامعة تلمســـان/ الجزائر	قوة الثقافة في إرساء المقومات السياسية والإقتصادية للنظام الدولي	258
16	**د. هناء عمر محمد كازوز** جامعة الزيتونة- ترهونة- ليبيا	الفساد السياسي والعجز الاقتصادي والاجتماعي في ظل النظام الدولي بدولة لبنان "نموذجا" (دراسة في الجغرافية السياسية)	271
17	**د. بوزازي خليفة** جامعة البليدة 02، الجزائر	النظام الدولي الجديد بين الأحادية الأمريكية وتنامي الدول الصاعدة	281
18	**د. زهير لعميم** كلية الحقوق بمراكش ، المغرب	النظام العالمي ومنعطف كورونا: التصورات الممكنة والسيناريوهات المفترضة.	296
19	**د. بشرى بن دراجي** كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة باتنة 1 الجزائر	العلاقات الدولية بين الولايات المتحدة وروسيا والصين في القرن 21	311
20	**د.أمل فوزى أحمد عوض** رئيس وحدة تكنولوجيا المعلومات ،كلية التربية الفنية،جامعة حلوان مصر	لتعاون الدولي التكنولوجي لحماية البيئة والتخلص الآمن النفايات الإلكترونية للتحول إلى التكنولوجيا الخضراء	328
21	**ط.د عزيز السلماني العويشي** كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة – جامعة عبد المالك السعدي – المغرب	المجتمع الدولي في مواجهة الرهانات- هاجس اللجوء البيئي أنموذجا –	364
22	**ط.د معاد الشرقاوي** كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية ،جامعة الحسن الثاني- المغرب	الجهود الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري	406
23	**الأستاذ الدكتور: شعنبي فؤاد** كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة طاهري محمد-بشار- الجزائر	إشكالية عدم فعالية العدالة الجنائية الدولية في ظل النظام الدولي الحالي	420
24	**الدكتور: علي لطرش** أستاذ محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة تلمسان-	أهم مخرجات أشغال المؤتمر الدولي	435

الإطار المفاهيمي لمستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى

- رؤية إستشرافية -

د.كرم سلام عبدالرؤوف سلام

دكتوراه فى الاقتصاد، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مصر

ورئيس قسمى الاقتصاد والتجارة الإلكترونية، كلية العلوم الإدارية،جامعة باشن العالمية المفتوحة بأمريكا

الملخص: يهدف هذا البحث إلى مناقشة وتحليل و تسليط الضوء وإستعراض الإطار المفاهيمى للنظام الدولى ، ومستقبل النظام الدولى فى ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى، ورؤية استشرافية لإعادة هيكلة النظام الدولى الحالى من أجل نظام دولى تشاركى ومستدام وذلك باستخدام المنهج الوصفى التحليلى. وقد توصلت الدراسة إلى: ان النظام الدولى الحالى لإعادة هيكلة فى ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى، من خلال إعادة هيكلة المنظمات الدولية الحالية لتفي غرض تأسيس النظام العالمي المستدام ، و أنهاء إحتكار بعض العملات الدولية لأهم التعاملات التجارية الدولية تفي غرض تأسيس النظام العالمي المستدام. ، و إعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية العالمية لتأسيس نظام عالمي مستدام، وأهمية ظهور اللامركزية الاقتصادية العالمية بتعدد الأقطاب الاقتصادية في بناء نظام عالمي مستدام ، و إنجاح النظام الدولي في المساعدة الفعلية لاقتصادات الدول النامية عبر الأمم المتحدة وبرامجها التنموية

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي، التغيرات العالمية، التحالفات الكبرى.

Abstract: This research aims to: discuss, analyze, highlight and review the conceptual framework of the international system, the future of the international system in light of global changes and major alliances, and a forward-looking vision to restructure the current international system for a participatory and sustainable international system, using the descriptive analytical approach. Word order, and ending the monopoly of some international currencies for the most important international trade transactions fulfill the purpose of establishing a sustainable world order. The reshaping of the global economic map to establish a sustainable global system, the importance of the emergence of global economic with multipolar economics in building a sustainable global system, and the success of the international system in actually assisting the economies of developing countries through the Unated Nations and its development programs

Key words:

International system, global changes, major alliances.

1-مقدمة:

من الطبيعي أن تنشأ الدول والتحالفات والتكتلات، وأن يحدث بينها صراعات ونزاعات، ومن الطبيعي كذلك أن ينهار بعضها أوجلها، ولكن من الصعب تحقيق نظام دولي شمولي متوازن بينها، قائم على احترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان والدول والتكتلات بآلية أبدية مستدامة، لأن أغلب قواعده من إملاءات الدول والتحالفات القوية في العالم.

هذه الدول والتحالفات القوية كانت ثنائية بعد الحرب العالمية الثانية وأضحت أحادية بقيادة أمريكا بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، والتاريخ يعيد نفسه حاليا بخريطة دولية لموازين قوى جديدة غير أمريكا كقطب أوحد للعالم، حيث هذه القوى سواء كانت دولا مثل الصين وروسيا أو تحالفات إقتصادية وعسكرية لم تعد فحسب منافسا لهذا القطب، بل تفوقت عليه أحيانا، مما عزز الرؤى المستقبلية المؤسسة على احتمالية أو حتمية زوال النظام الدولي الحالي، بما يعني احتمالية أو حتمية قيام نظام دولي جديد متعدد مراكز القوى مستقبلا.

فالنظام الدولي الحالي مرتكز في بنائه الأمني والاقتصادي وبناء العدل وحل الأزمات الدولية على حماية المصالح المشتركة لبعض القوى الدولية، وهذا ما جعل القوى الدولية الجديدة ممتعضة منه بشدة، حيث تراه نظام تسلطي، وليس تشاركي، وتراه متناقض مع التوسعات الاقتصادية الحرة، حيث يظهر ذلك جليا من العقوبات الاقتصادية المفروضة على الصين وروسيا لكبح توسعهما، رغم تنافي ذلك مع النظرة الليبيرالية ومبادئ منظمة التجارة العالمية. ولتلك الاعتبارات ترغب القوى الدولية الجديدة في إنشاء مؤسسات دولية جديدة تقوم مقام تلك الآيلة للزوال، على غرار صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، وكل المؤسسات الدولية المتصلة بالاقتصاد العالمي. نهيك عن هيكلة النظام القانوني لهيئة الأمم المتحدة التي لم تعد حسبهم ضامنة لفرض السلام والأمن الدوليين. كما ترغب في بناء وفاق دولي جديد على المستوى الأمني لتجنيب العالم الكثير من الانزلاقات والانهيارات الأمنية، والتي قد تنذر بحرب عالمية جديدة.

كل ذلك يوحي بأنه لا مناص من ظهور نظام دولي آخر على أنقاض النظام الحالي أحادي القطب، ومن المتصور أن يكون أجود من سابقه، فما هي مقاربات الوفاق الدولي للقوى الدولية الجديدة من أجل بناء نظام دولي تشاركي مستدام؟

2-إشكالية البحث

من الطبيعي أن تنشأ الدول والتحالفات والتكتلات، وأن يحدث بينها صراعات ونزاعات، ومن الطبيعي كذلك أن ينهار بعضها أوجلها، ولكن من الصعب تحقيق نظام دولي شمولي متوازن بينها، قائم على احترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان والدول والتكتلات بآلية أبدية مستدامة، لأن أغلب قواعده من إملاءات الدول والتحالفات القوية في العالم.

هذه الدول والتحالفات القوية كانت ثنائية بعد الحرب العالمية الثانية وأضحت أحادية بقيادة أمريكا بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، والتاريخ يعيد نفسه حاليا بخريطة دولية لموازين قوى جديدة غير أمريكا كقطب أوحد للعالم، حيث هذه القوى سواء كانت دولا مثل الصين وروسيا أو تحالفات إقتصادية وعسكرية لم تعد فحسب منافسا لهذا القطب، بل تفوقت عليه أحيانا، مما عزز الرؤى المستقبلية المؤسسة على احتمالية أو حتمية زوال النظام الدولي الحالي، بما يعني احتمالية أو حتمية قيام نظام دولي جديد متعدد مراكز القوى مستقبلا.

فالنظام الدولي الحالي مرتكز في بنائه الأمني والاقتصادي وبناء العدل وحل الأزمات الدولية على حماية المصالح المشتركة لبعض القوى الدولية، وهذا ما جعل القوى الدولية الجديدة ممتعضة منه بشدة، حيث تراه نظام تسلطي، وليس تشاركي، وتراه متناقض مع التوسعات الاقتصادية الحرة، حيث يظهر ذلك جليا من العقوبات الاقتصادية المفروضة على

الصين وروسيا لكبح توسعهما، رغم تنافي ذلك مع النظرة الليبيرالية ومبادئ منظمة التجارة العالمية. ولتلك الاعتبارات ترغب القوى الدولية الجديدة في إنشاء مؤسسات دولية جديدة تقوم مقام تلك الآيلة للزوال، على غرار صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، وكل المؤسسات الدولية المتصلة بالاقتصاد العالمي. نهيك عن هيكلة النظام القانوني لهيئة الأمم المتحدة التي لم تعد حسبهم ضامنة لفرض السلام والأمن الدوليين. كما ترغب في بناء وفاق دولي جديد على المستوى الأمني لتجنيب العالم الكثير من الانزلاقات والانهيارات الأمنية، والتي قد تنذر بحرب عالمية جديدة.

كل ذلك يوحي بأنه لا مناص من ظهور نظام دولي آخر على أنقاض النظام الحالي أحادي القطب، ومن المتصور أن يكون أجود من سابقه.

وبالتالي فإن إشكالية البحث تكمن في محاولة الإجابة على السؤال التالي : ما هي مقاربات الوفاق الدولي للقوى الدولية الجديدة من أجل بناء نظام دولي تشاركي مستدام؟

3-أهمية البحث

ترجع أهمية البحث من أهمية دراسة موضوع مستقبل النظام الدولى فى ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى ،والتعرف على الإطار المفاهيمى للنظام الدولى ، ومستقبل النظام الدولى فى ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى، ورؤية استشرافية لإعادة هيكلة النظام الدولى الحالى من أجل نظام دولى تشاركى ومستدام ، فالنظام الدولي الحالي مرتكز في بنائه الأمني والاقتصادي وبناء العدل وحل الأزمات الدولية على حماية المصالح المشتركة لبعض القوى الدولية، وهذا ما جعل القوى الدولية الجديدة ممتعضة منه بشدة، حيث تراه نظام تسلطي، وليس تشاركي، وتراه متناقض مع التوسعات الاقتصادية الحرة، حيث يظهر ذلك جليا من العقوبات الاقتصادية المفروضة على الصين وروسيا لكبح توسعهما، رغم تنافي ذلك مع النظرة الليبيرالية ومبادئ منظمة التجارة العالمية.

4-أهداف البحث

يهدف البحث لتحقيق النقاط التالية:

1. التعرف على الإطار المفاهيمى للنظام الدولى .
2. دراسة ومناقشة مستقبل النظام الدولى فى ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى.
3. تقديم إستراتيجية مقترحة لإعادة هيكلة النظام الدولى الحالى -رؤية استشرافية.
4. تقديم مقاربات وأطروحات فكرية لبناء إقتصاد دولي تشاركي يفي بغرض إنشاء نظام عالمي مستدام.
5. تقديم مقاربات وأطروحات فكرية في مجالي الأمن والسلم لتجنب نشوب أي نزاع مسلح، وخصوصا بين الأقطاب العظمى مستقبلا، بما قد يقرع طبول الحرب العالمية الثالثة.
6. تقديم مقاربات وأطروحات فكرية لتسوية النزاعات الدولية القائمة بمنطق جديد يفي إنشاء نظام عالمي تشاركي مستدام.
7. تقديم مقاربات وأطروحات فكرية لحماية كوكب الأرض بمنطق جديد يفي إنشاء نظام عالمي تشاركي مستدام.
8. تقديم مقاربات وأطروحات فكرية تفي توافق السياسات الديمقراطية وغير الديمقراطية لإنشاء نظام عالمي تشاركي مستدام.

5-فرضية البحث

تنطوي فرضية البحث الرئيسية عن فرضية مفادها أن **"يحتاج النظام الدولى الحالى لإعادة هيكلة فى ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى "** ، حيث النظام الدولي الحالي مرتكز في بنائه الأمني والاقتصادي وبناء العدل وحل الأزمات الدولية على حماية المصالح المشتركة لبعض القوى الدولية، وهذا ما جعل القوى الدولية الجديدة ممتعضة منه بشدة، حيث تراه نظام تسلطي، وليس تشاركي، وتراه متناقض مع التوسعات الاقتصادية الحرة، حيث يظهر ذلك جليا من العقوبات الاقتصادية المفروضة على الصين وروسيا لكبح توسعهما، رغم تنافي ذلك مع النظرة الليبيرالية ومبادئ منظمة التجارة العالمية . ومحاولة الإجابة على تساؤلات البحث.

6-أسئلة البحث

يهدف البحث إلى محاولة الإجابة على تساؤلات البحث التالية :

1. ما هو الإطار المفاهيمى للنظام الدولى؟
2. ما هو مستقبل النظام الدولى فى ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى؟
3. كيف يمكن إعادة هيكلة النظام الدولى الحالى ليفى غرض تأسيس النظام العالمى المستدام ؟
4. ما هى قدرة التكتلات الاقتصادية الكبرى على غرار دول البريكس، الإتحاد الأوروبي، ومنظمة شنغهاي لهيكلة عدة مؤسسات إقتصادية عالمية كالبنك العالمي، صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية أو إنشاء غيرها على أنقاضها لتفي غرض تأسيس النظام العالمي المستدام؟
5. كيف يمكن إنهاء إحتكار بعض العملات الدولية لأهم التعاملات التجارية الدولية على غرار تجارة النفط أو إصدار عملة دولية تفي غرض تأسيس النظام العالمي المستدام ؟
6. كيف يمكن إعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية العالمية لتأسيس نظام عالمي مستدام، بعد سقوط جدار الحدود الاقتصادية بين الدول، بتنامي ظاهرة الشركات العابرة للقارات، بما يعني نقل التصنيع والتسويق والأموال كذلك بسلاسة من ذات الشركة بذات الدولة إلى العديد من الدول، دون الحاجة للمعابر الحدودية ولا المضائق الدولية ولا النقل الدولي برمته؟
7. ما هى أهمية ظهور اللامركزية الاقتصادية العالمية بتعدد الأقطاب الاقتصادية في بناء نظام عالمي مستدام، بعدما كانت ومازالت مركزة بين يدي القطب الواحد، كون الكساد الاقتصادي المركزي للقطب الوحيد ينتقل إلى كساد عالمي، عكس اللامركزية المتعددة.
8. كيف يمكن إنجاح النظام الدولي في المساعدة الفعلية لاقتصادات الدول النامية عبر الأمم المتحدة وبرامجها التنموية؟

7-منهجية البحث

تقوم منهجية البحث على إستخدام أسلوب المنهج الوصفى التحليلى لإستعراض ومناقشة وتحليل وتسليط الضوء ،والتعرف على الإطار المفاهيمى للنظام الدولى ، ومستقبل النظام الدولى فى ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى، ورؤية استشرافية لإعادة هيكلة النظام الدولى الحالى من أجل نظام دولى تشاركى ومستدام ، فالنظام الدولي الحالي مرتكز في بنائه الأمني والاقتصادي وبناء العدل وحل الأزمات الدولية على حماية المصالح المشتركة لبعض القوى الدولية، وهذا ما جعل القوى الدولية الجديدة ممتعضة منه بشدة، حيث تراه نظام تسلطي، وليس تشاركي، وتراه متناقض مع

التوسعات الاقتصادية الحرة، حيث يظهر ذلك جليا من العقوبات الاقتصادية المفروضة على الصين وروسيا لكبح توسعهما، رغم تنافي ذلك مع النظرة الليبيرالية ومبادئ منظمة التجارة العالمية.

8-الدراسات السابقة

هناك بعض من الدراسات السابقة التى تناولت موضوع مستقبل النظام الدولى فى ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى ومنها ما يلى :

-**دراسة : بعنوان** : [1]مستقبل النظام الدولى الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثرة على المنطقة العربية- الإتحاد الأوروبي أنموذجا، تهدف الدراسة إلى : دراسة مستقبل النظام الدولى الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثرة على المنطقة العربية- الإتحاد الأوروبي أنموذجا، وقد توصلت الدراسة إلى أن : المنطقة العربية أكثر المناطق تأثرا بما يحدث فى المشهد الدولى .

-**دراسة : بعنوان :**[2] مستقبل النظام الدولى، تهدف الدراسة إلى: دراسة مستقبل النظام الدولى ،ودور القوى الدولية فى النظام الدولى ،وقد توصلت الدراسة إلى : ان الدول القوية فى النظام الدولى هى التى تعرض قواعد ها فى العلاقات الدولية، وان العالم سوف يكون مقبل على نظام دول. متعدد الأقطاب.

-**دراسة : بعنوان :** [3] النظام الدولى الجديد-احتمالات المستقبل ،يهدف البحث إلى تبيان الدور الذى يمكن أن تلعبه الدول العظمى أو الكبرى كسلوك سياسى دولى وفق استراتيجية تتضمنها خطط وبرامج تأخذ بتوجيهه وتسير شؤونه لتحقيق الأهداف المتوخاة. وقد توصلت الدراسة إلى: آثار انهيار الاتحاد السوفيتي على تحولات استراتيجية دولية أثر على طبيعة العلاقات الدولية بعد ان تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية لتعلن عن نظام دولى جديد قائدة له .

مما سبق :نستنتج : أن النظام الدولى الحالى يحتاج لإعادة هيكلة فى ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى، فالنظام الدولي الحالي مرتكز في بنائه الأمني والاقتصادي وبناء العدل وحل الأزمات الدولية على حماية المصالح المشتركة لبعض القوى الدولية، وهذا ما جعل القوى الدولية الجديدة ممتعضة منه بشدة، حيث تراه نظام تسلطي، وليس تشاركي، وتراه متناقض مع التوسعات الاقتصادية الحرة، حيث يظهر ذلك جليا من العقوبات الاقتصادية المفروضة على الصين وروسيا لكبح توسعهما، رغم تنافي ذلك مع النظرة الليبيرالية ومبادئ منظمة التجارة العالمية.

9-نطاق ومحدودية البحث

يمكن تحديد نطاق ومحدودية البحث كما يلى :

-النطاق المكاني: دراسة على مستوى العالم .ككل .

- النطاق الزماني: من سنة 2010 وحتى عام 2021.

- النطاق القطاعي : النظام الدولى فى ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى

---

[1] كوثر عباس الربيعى ، مروان سالم العلى، مستقبل النظام الدولى الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثرة على المنطقة العربية- الإتحاد الأوروبي أنموذجا، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل،ص-ص١-٢٥.

[2] نظير محمود أمين (٢٠٢٠)،مستقبل النظام الدولى، المجلة الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص ،ألمانيا ،،مجلد ٢،العدد١٠،ص-ص٢٠-٥٤.

[3] علاء فاهم كامل (٢٠١٩)،النظام العالمى الجديد- احتمالات المستقبل ، المجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص-ص ٢٩٥-٣١٥.

10-خطة وهيكل البحث

يتم تقسيم البحث للنقاط التالية:

١-الإطار المفاهيمى للنظام الدولى

٢-مستقبل النظام الدولى فى ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى

٣- استراتيجية مقترحة لإعادة هيكلة النظام الدولى فى ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى

مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى –

رؤية إستشر افية

The future of the international system in light of worldwide changes and major alliances - a forward-looking vview

مقدمة :

العالم يعيش اليوم مع بداية العقد الثالث من القرن العشرين حالة اللانظام دولي؛ لغياب قدرة الولايات المتحدة التي تربعت على قمة النظام الدولي بعد انهيارً القطب الشرقي المنافس لها عام 1990م، في إدارة السلطة العالمية لوحدها، وبدء هذا العجزً عام 2008م، وهوً عام الأزمة المالية والاقتصادية الخانقة التي تعرضت لها الولايات المتحدة، وتزامن في هذه الفترة خروج القوة الأوروبية والروسية الاتحادية عن الخضوع والاستسلام الكامل لإرادة الأمريكية. إن العالم يمرً بتحولات محلية في أهم دول العالم الشرق أوسطية، وشمال أفريقيا، وشرق وغرب أوروًبا، فالقوى الدولية الفاعلة في السياسة الدولية في المستويات المحلية والإقليمية والدولية تتداخل وتتفاعل بشكل معقد وسريع؛ لتفض ي إلى تحولات كبيرة تشيرً إلى حتمية ظهور نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، كيف وملاذا ومتى؟، الأجوبة نجدها في التنبؤً المرتكز على المنطق العلمي في المنهج الاستشرافي [4] .

١-الإطار المفاهيمى للنظام الدولى

يكثر الحديث في أوساط منتسبي التيار الإسلامي عن النظام الدولي، وجهوده ضد حركات التحرر وقوى التغيير، وقدرته على إعاقة أنشطتها، وتحطيم مشاريعها. وكذلك عن زيف الشعارات التي يرفعها من قبيل احترام حقوق الإنسان، وتحقيق العدالة، وتقاسم السلطة، وبالأخص عندما يتعلق الأمر بقضايا المستضعفين [5]. وفي الجهة المقابلة يتخوف العديد من المفكرين الاستراتيجيين الأميركيين من التحديات التي تواجه النظام الدولي الحالي السائد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والناتجة عن بزوغ قوى صاعدة ترى أن ذلك النظام لا يمثل مصالحها، مما يدفعها إلى تحدى عوامل استقراره، وهو ما يثير القلق من إفساح النظام الدولي الحالي المجال لنظام آخر يتمتع بعدد كبير من مراكز القوى، ويعمل باستقلالية كبيرة مع توجيهه لاهتمام أقل لمصالح الولايات المتحدة وأولوياتها. ومن ثم حاول هؤلاء المفكرين صياغة مقترحات للتعامل مع انبعاث تلك القوى الجديدة، مثلما فعل مستشار الأمن القومي الأميركي السابق زبجنيو

[4] علاء فاهم كامل (٢٠١٩)،النظام العالمى الجديد- احتمالات المستقبل ، المجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص-ص ٢٩٥-٣١٥.

[5] نظير محمود أمين (٢٠٢٠)،مستقبل النظام الدولى، المجلة الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص ،ألمانيا ،،مجلد ٢،العدد١٠،ص-ص٢٠-٥٤.

بريجنسكي في كتابيه (رؤية استراتيجية، أمريكا وأزمة السلطة العالمية) و(الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم). كما أدلى وزير الخارجية الأميركي السابق هنري كيسنجر في نفس الموضوع في كتابه (النظام العالمي). أما مركز راند فقد عكفت ثلة من باحثيه تحت إشراف مكتب وزير الدفاع الأميركي لمدة سنتين منذ عام 2014 على إعداد مشروع بعنوان (بناء نظام دولي مستدام) يضم عدة دراسات متنوعة تهدف إلى فهم النظام الدولي الحالي، وتقييم التحديات التي تواجهه، ومن ثم تقديم توصيات بخصوص السياسات الأميركية المستقبلية المرجوة تجاه النظام الدولي للحفاظ على المصالح الأميركية [6].

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي

والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات لمستقبل النظام الدولي "رؤية استشرافية تنبوية"

١/١ مفهوم النظام الدولى وأهميته

برز على الساحة الدولية مصطلح النظام الدولي الجديد ليعبر عن حقبة جديدة في العلاقات الدولية لها سماتها وخصائصها المميزة والتي بشر بها البعض على أنها نهاية التاريخ بينما يراها الأكثرية مجرد مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية التي مرت عبر تاريخها بالعديد من الدورات والنظم وستأتي وتنتهي كغيرها ليحل محلها نظام دولي جديد ومرحلة لاحقة من مراحل العلاقات بين الدول. و قد يجد الباحث في موضوع النظام الدولي نفسه امام تعاريف شتى. ذلك انه لا يوجد تعريف واحد له ، بل تصل الاختلافات في التعريفات الى التسمية ، فهناك من يسميه " النظام" و هناك من

[6] نظير محمود أمين (٢٠٢٠)،مستقبل النظام الدولى، المجلة الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص ،ألمانيا ،،مجلد ٢،العدد١٠،ص-ص٢٠-٥٤.

يسميه "النسق" كما هو الشأن عند الدكتور محمد طه بدوي في كتابه مدخل الى علم العلاقات الدولية . **و هذه بعض منها حسب مجموعة من الدارسين.** [7] :

يعرف النظام الدولي على أنه "[8] هو النظام الذي يهتم بعلاقة كل دولة مع الدول الأخرى وينظم التعاملات فيما بينها، وكثيرًا ما يتقاطع هذا النظام في مهامه ودوره مع السياسة الخارجية كمفهوم وكأثر، وفي حين أن تحليل السياسة الخارجية يركز على وحدات النظام الدولي، فإن تحليل النظام الدولي معني ببنية النظام نفسه وأساسه القائم عليه، والتفاعلات بين وحداته، والآثار المترتبة على اتباعه مع الدول الأخرى، والحالة التي يُخلفها إبان أوقات السلام أو الحروب، كما يُرسي أُسس التُعامل مع البلدان الأخرى ويُحدد إذا ما ستكون العلاقة تعاونية أو مليئة بالخلافات والنزاعات، الأمر الذي بالضرورة يتطلب إنشاء علاقات مختلفة معها تبعًا لمصالحها ولما يمكن أن تقدمه هذه الدول لها، وغالبًا ما تقاس المصالح والعلاقات بين الدول تُقاس بمدى التفاعل فيما بينها، إلّا أن الأمر لا يكون بهذه البساطة؛ فمصطلح التفاعلات يشير إلى التحدي والاستجابة بين الدول، والعطاء والأخذ، والتحرك المضاد، أو المدخلات والمخرجات". ويعرف كذلك النظام الدولي على أنه " [9] هو مجموعة القواعد والمعايير والأعراف التي تحكم العلاقات بين الجهات الفاعلة الأساسية في البيئة الدولية ، ويوصف النظام الدولي بأنه نمط مستقر ومنظم للعلاقات بين الدول، إذ يعكس جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية والأشكال الأخرى من التفاعل الذي ينشأ بين الدول". كما يعرف النظام الدولي على أنه" مجموعة الوحدات السياسية -سواء على مستوى الدولة أو ما هو أصغر أو أكبر- التي تتفاعل فيما بينها بصورة منتظمة ومتكررة لتصل إلى مرحلة الاعتماد المتبادل مما يجعل هذه الوحدات تعمل كأجزاء متكاملة في نسق معين. وبالتالي فإن النظام الدولي يمثل حجم التفاعلات التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية والعوامل دون القومية مثل حركات التحرير والعوامل عبر القومية مثل الشركات المتعددة الجنسية وغيرها".[10]

-جوزيف فرانكل : " النظام الدولي هو مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة تتفاعل فيما بينها بشيء من الانتظام" .[11]

-ستانلي هوفمان : " النظام الدولي عبارة عن نمط للعلاقات بين الوحدات الاساسية في السياسة الدولية " .

جورج لنكولن :" ترتيب للعلاقات بين الدول في وقت معين "[12] .

---

[7] كوثر عباس الربيعى ، مروان سالم العلى، مستقبل النظام الدولى الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثرة على المنطقة العربية- الإتحاد الأوروبي أنموذجا، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل،ص-ص١-٢٥.

[8] -أمينة رباحي (٢٠١١) ،تأثير التحولات الاستراتيجية في نظام الدولى علي التنظير في العلاقات الدولية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد حزيران ، الجزائر ,ص -ص٢٢-٣٤.

[9] علاء فاهم كامل (٢٠١٩)،النظام العالمى الجديد- احتمالات المستقبل ، المجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص-ص ٢٩٥-٣١٥.

[10] كوثر عباس الربيعى ، مروان سالم العلى، مستقبل النظام الدولى الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثرة على المنطقة العربية- الإتحاد الأوروبي أنموذجا، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل،ص-ص١-٢٥.

[11] بول كندى (١٩٩٣) ، الاستعداد للقرن الحادي والعشرون، ترجمة محمد عبد الله. دار الشروق للنشر والتوزيع. الاردن _ عمان

-بول كندى(١٩٩٩) ، تأملات في القرن الأمريكي التالي، ترجمة عبسي سمعان، مجلة الفكر السياسي ، العدد 6.

[12] **Singer J. David (1990) Models- Methods and prograss in world politics, A pace Research odyssey boulder , westview.**

-محمد طه بدوي : " النسق الدولي هو مجموع العلاقات التي تنعقد بين مجموعة معينة من وحدات سياسية في زمن معين بكم و انتظام كافيين لتصوير كيان كلي لتلك العلاقات ".

-محمد طه بدوي : " مجموعة من عدد الوحدات السياسية بقوى متدرجة يقود علاقات القوى فيما بينها عدد صغير من القوى القطبية الكبرى"[13].

يتضح مما سبق: أن النظام الدولي يقوم على التفاعل الحاصل ين مجموعة من الوحدات السياسية و الاقتصادية المكونة له و ذلك ضمن ما يسمى بشبكة العلاقات الناتجة عنه و التي تخلق الترابط فيما بينها لتصل الى مرحلة عدم الاستغناء .و يمكن ايضا القول ان هذه التعريفات تحتوي على شقين هما :

- وجود وحدات في المجتمع الدولي بمختلف الانواع.

-وجود تفاعل و حراك بين هذه الوحدات ممثلة في الدول و المنظمات الدولية و الشركات المتعددة الجنسية ، الخ ....هذا التفاعل هو عبارة عن فعل و رد فعل ، و قد يكون ايجابيا او سلبيا[14].

-أهمية النظام الدولى

يمكنك القول بأن النظام الدولي يرتكز بأساسه على مجموعة من القواعد والمعايير والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الجهات الدولية المختلفة بشكل أو بآخر، وفي المحصلة فإن النظام الدولي يمس جميع الجوانب التي من الممكن أن تربط دولة بأخرى، ومن هنا تكمن أهميته؛ إذ إنه الأساس الذي يحكم كيفية تعامل الدول مع بعضها من النواحي الاجتماعية، والثقافية، وحتى البيئية، كما أنه يلعب دورًا مهمًا في ضبط الجوانب السياسية والاجتماعية للبلدان، وهو الذي يحدد إذا ما كان وضع البلد مستقرًا أم لا،

ولعل أهم الجوانب التي تبرز أهمية النظام الدولي هي [15]:

ضبط الأمن: وذلك بالسعي إلى الوصول لحل سلمي للنزاعات وإنشاء محاكم دولية لسن الاتفاقات بشأن قوانين الحرب

تنفيذ المشاريع التنموية: يشجع النظام الدولي على تطويرالجهود لتنظيم العلاقات بين الدول المتنازعة ومساعدة باقي دول العالم من خلال تنفيذ المشاريع والمخططات التي من شأنها تنمية هذه الدول.

تشجيع الاستقلال والحكم الذاتي: وذلك من خلال إنشاء دول جديدة ذات سيادة من شأنها أن تنسجم بسهولة مع النظام الدولي القائم بين الدول والذي أُنشئ تحت رعاية الأمم المتحدة [16].

حماية حقوق الإنسان: بإصدار الوثائق اللازمة للدفاع عن حقوق الناس عندما يضطهدهم حكامهم، كما قد يسمح النظام الدولي بالتدخل الإنساني تحت رعاية الأمم المتحدة لحماية المواطنين.

---

[13] نظير محمود أمين (٢٠٢٠)،مستقبل النظام الدولى، المجلة الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص ،ألمانيا ،،مجلد ٢،العدد١٠،ص-ص٢٠-٥٤.

[14] نظير محمود أمين (٢٠٢٠)،مستقبل النظام الدولى، المجلة الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص ،ألمانيا ،،مجلد ٢،العدد١٠،ص-ص٢٠-٥٤.

[15] كوثر عباس الربيعى ، مروان سالم العلى، مستقبل النظام الدولى الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثرة على المنطقة العربية- الإتحاد الأوروبي أنموذجا، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل،ص-ص١-٢٥.

[16] علاء فاهم كامل (٢٠١٩)،النظام العالمى الجديد- احتمالات المستقبل ، المجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص-ص ٢٩٥-٣١٥.

٢/١ نشأة وتطور النظام الدولى

إن الرغبة بإنشاء نظام دولي ليس وليد الحاضر، وإنما كان موجودًا منذ أيام الرومان والإغريق وحتى أثناء القرون الوسطى، لكن المشكلة كانت تتمثل في تفضيل الأنظمة السياسية في أوروبا للدول المستقلة والصغيرة للعيش فيها بدلًا من إنشاء معاهدات طويلة المدة ونظام دولي أكثر توسعًا، وقد ظهر التحليل المقارن للسياسة الخارجية لأول مرة في منتصف الستينيات، وبدأ الأمر من خلال مقارنة المصادر المحلية للسلوك الخارجي في بلدان مختلفة؛ وذلك باستخدام معايير قياسية معيّنة لاختيار البيانات وتحليلها، ويسعى هذا النهج من القياس والتحليل والمقارنة أحيانًا إلى تطوير حسابات معممة يمكن تطبيقها على كل الدول لتقييم أداء سياستها الخارجية، بما في ذلك النظريات التي تستكشف العلاقة بين نوع الارتباط الداخلي والخارجي لبلد ما وهو الأمر الذي يُعد من المسلمات حاليًا. وعند مناقشة النظام الدولي لبلد ما، فإن الأمر يعني بالضرورة الأخذ بعين الاعتبار سياسة البلد الداخلية نفسها وأوضاعها وربطها بسياستها الخارجية وبالتالي نظامها الدولي، وهذا التوّجه هو أحد أوجه تطوّر النظام الدولي الذي بدأ ببساطة بعرض سياسة الدولة الخارجية وعلاقتها مع نظيراتها، أمّا الآن فإن النظام الدولي يدرس كل بلد كحالة خاصة ويتم تقييمه بناءً على وضع البلد نفسه وعبر عرض نظامه السياسي والاقتصادي ومستوى التنمية الاجتماعية فيه، ومؤخرًا استكشفت بعض الأبحاث أيضًا مدى انتشار أنماط معينة من السلوك- مثل المظاهرات أو الاحتجاجات العنيفة- من دولة إلى أخرى، وأثر هذه السلوكيات والأحداث على النهج الذي تختاره البلدان [17].

وقد انبثق النظام الدولي بالشكل الذي نعرفه اليوم من النظام السياسي الاوربي الذي ظهر في اعقاب انهيار الاقطاع في اوربا مدشنا بذلك عهد الدولة القومية المتحررة من سلطان الكنيسة و بروز الدولة القومية الحديثة مما مهد الطريق نحو قيام النظام الدولي الاوربي الذي تبلورت معالمه في معاهدة وستفاليا عام 1648 و التي انهت الحروب الدينية في اوربا ، و من ثم ابتدأت حقبة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية [18].

المرحلة الاولى: في بداية تطور هذا النظام كانت الدول القومية وحدها هي وحدات التعامل الدولي الذي كان محدودا و يتم فقط على مستوى الحكومات. و قد كانت الفكرة التي أطرت هذا النظام هي :

- مبدأ السيادة القومية
- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى
- مبدأ الولاء القومي

يجدر بالذكر انه في هذه المرحلة انحصرت امكانيات تأثير دولة على غيرها في الضغط الخارجي بشقيه الدبلوماسي و العسكري و لم يعرف النظام الدولي السابق الحرب النفسية و الدعائية او الضغط بأدوات الحرب الاقتصادية او التغلغل بالثقافات او تحريض الرأي العام الداخلي ضد حكوماته او ممارسة التخريب السياسي من الداخل من خلال

[17] احمد يوسف (٢٠٠٠)، النظام الاقليمي العربي وتحديات الحاضر ومسؤوليات المستقبل، مجلة شؤون عربية القاهرة- العدد ١٠٣ .

[18] نظير محمود أمين (٢٠٢٠)،مستقبل النظام الدولى، المجلة الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص ،ألمانيا ،،مجلد ٢،العدد١٠،ص-ص٢٠-٥٤.

حركات او احزاب تنتمي بفكرها و ولاءها الى دول خارجية . يضاف الى ذلك ان الصراعات و التوترات الداخلية لم تكن تتعدى حدود الدول. فتدويل النزاعات الداخلية لم يكن من سمات النظام الدولي آنذاك [19].

المرحلة الثانية : بعد الحرب العالمية الثانية [20] :

إنضاف الى النظام الدولي في هذه الفترة عدد من الدول الاطراف نتيجة تحررها من الاستعمار الاوربي بالإضافة الى ان الحدود الجغرافية لهذا النظام امتدت لتشمل العالم كله ، حيث لم تعد هناك مناطق استراتيجية فعالة و اخرى هامشية غير مؤثرة في علاقات القوى و المصالح الدولية، كما حصل تغيير جذري في توزيع القوة على المستوى العالمي بدخول مراكز قوى جديدة من خارج اوربا الغربية كالولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد السوفياتي و الصين الشعبية [21]، فسيطر نظام القطبية الثنائية في السياسة الدولية الذي جعل مركز الثقل في كل من الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الامريكية الشيء الذي حكم على الدول الاوربية لأول مرة في تاريخها الحديث أن تدخل تحت نطاق سيطرة دول تقع خارج مجالها الجغرافي. كما ظهرت العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية التي لها سلطات فوق قومية كمجتمع الفحم و الصلب (1952) و الأمم المتحدة و الوكالات الدولية المتخصصة المنبثقة عنها، كمنظمة العمل الدولية و اليونسكو و الوكالة الدولية للطاقة الذرية و صندوق النقد الدولي و منظمة الصحة العالمية و الاتحاد العام للتعريفات الجمركية و التجارة المسمى اختصارا ب "الجات" الخ ...و قد خلقت هذه المنظمات امكانات جديدة واسعة لحل المشكلات التي تنشأ داخل النظام الدولي . لهذا كما يلاحظ الدارسون ، لم تعد الدول القومية المصدر الوحيد للسلطة في النظام الدولي، بل صارت تشاركها في ذلك المنظمات الدولية و الاقليمية. فالدول لا تتمتع اليوم بالسيادة المطلقة كما كان مفترضا في السابق ، بالإضافة الى انها لا تستطيع ان تتقوقع و تنعزل بفعل الحاجة الى التعاون مع غيرها في العديد من الامور و المجالات . كما يلاحظ كذلك انه صار هناك تنوع ضخم في ادوات التأثير الدولي و لم يعد منحصرا كما كان في السابق في الضغط الخارجي بشقيه الدبلوماسي و العسكري بل تعداه الى وسائل اخرى كالمعونات الاقتصادية و العسكرية و وسائل الحرب الاقتصادية و النفسية و الاعلامية الخ ... [22] .

٣/١ خصائص النظام الدولى عبر التاريخ

طرأت تغييرات كبيرة على الأنظمة الدولية منذ بداية السبعينيات، وتشمل هذه التغيرات العلاقات بين الولايات المتحدة والصين والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، فضلًا عن الاضطرابات بينها وتطوّر النظام النقدي الدولي ومحاولات إصلاحه، والحروب التي دارت في منطقة الشرق الأوسط وأزمات النفط، وزيادة الصعوبات أمام الاقتصاد الدولي، وغيرها

[19] كوثر عباس الربيعى ، مروان سالم العلى، مستقبل النظام الدولى الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثرة على المنطقة العربية- الإتحاد الأوروبي أنموذجا، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل،ص-ص١-٢٥.

[20] علاء فاهم كامل (٢٠١٩)،النظام العالمى الجديد- احتمالات المستقبل ، المجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص-ص ٢٩٥-٣١٥.

[21] احمد يوسف (٢٠٠٠)، النظام الاقليمي العربي وتحديات الحاضر ومسؤوليات المستقبل، مجلة شؤون عربية القاهرة- العدد ١٠٣ .

[22] نظير محمود أمين (٢٠٢٠)،مستقبل النظام الدولى، المجلة الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص ،ألمانيا ،،مجلد ٢،العدد١٠،ص-ص٢٠-٥٤.

من الأمور التي تسببت بسلسلة من التحركات لإجراء تعديلات في مختلف جوانب الأنظمة الدولية، لذا فإن خصائص النظام الدولي السائد قبل السبعينيات تختلف عن خصائص النظام الحالية لكل دولة،

وفيما يلي الخصائص الرئيسية للنظام الدولي الجديد [23] :

- **تعقيد السياسة العالمية**: تعددت الأقطاب السياسية مؤخرًا، الأمر الذي ساهم بتنوّع العلاقات الدولية وتعقيدها بين البلدان؛ فنمو القوة الوطنية لبعض الدول وانهيار دول واتحادات أخرى، غيّر موازين القوى في العالم، ومع تفكك التحالفات السابقة، زاد الميل لتحقيق المصالح القومية أو العرقية بين دول الشرق والغرب والجنوب، كما ازدادت الخيارات المتاحة للعديد من البلدان في السياسة الخارجية، ويمكنك القول أيضًا بأن العلاقات الدولية ازدادت تعقيدًا بسبب زيادة الأهمية النسبية للمشكلات الاقتصادية الدولية وأنها تميل إلى أن تصبح قضايا سياسية مع تكثيف الترابط بين الدول.

-**زيادة أهمية الرقابة النووية**: التقدم التكنولوجي النووي أثّر بشكل أساسي على طبيعة العلاقات الدولية الحالية؛ فتطوّر الأسلحة أوالقنابل النووية ووسائل إيصالها أحدث تغييرات جوهرية في مفهوم الأمن، فلا يمكن لأي دولة أن تضمن أمنها بشكل حرفيّ، ففي حالة اندلاع حرب نووية شاملة لن يكون أحد بمأمن حتى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على اعتبارهما أكبر قوة نووية حاليًا.

-**تحقيق الاستقرار في العلاقات بين الشرق والغرب**: أو على الأقل بذل الجهود لتحقيق ذلك؛ فالتوترات بين الشرق والغرب أثرّت سابقًا على شكل النظام الدولي لكل بلد، وبقيت مستمرة ما دامت الاختلافات في الأنظمة الأيديولوجية والاجتماعية بين الشرق والغرب قائمة، ومع هذا فالمجتمع الدولي يعلم بأن الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في العلاقة الدولية بين الشرق والغرب هي شرط أساسي لا غنى عنه لتحقيق السلام الدولي، وأصبح من الواجب أن تستمر الجهود للحد من تلك العوامل التي تؤدي إلى الاحتكاكات وتعزيز الحوار والتبادل، مع الحفاظ في الوقت نفسه على تلك الأطر التي تمنع نشوب الصراعات بين الشرق والغرب وتقويتها.

-**تحول الاقتصاد العالمي** : [24]تغيرت خصائص النظام الدولي بتغيّر الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بالطبع، وفي خلفية هذه التغييرات، تزايدت التقلبات الاقتصادية للدول، مما جعل من الضروري إيلاء الاهتمام للاقتصاد العالمي وإدارته، خاصةً بعد أن زادت القيود المفروضة على المواد الخام ونمو حجم اقتصادات مختلف البلدان وتطور التقنيات الحديثة.

- **القطبية الأحادية** :Uni-polarity

فالسمة الأساسية هي هيمنة hegemonyالولايات المتحدة على النظام الدولي من الناحية السياسية والعسكرية ، وانفرادها بقيادة العالم والتصرف بصورة فردية دون حاجة للحلفاء بدلاً من القطبية الثنائية السابقة.• فعلى المستوى السياسي قامت أمريكا بدور المنظم للمجتمع الدولي، وراود الكثيرين في العالم الأمل بانتهاء الحرب والاتجاه بخطوات ثابتة

[23] كوثر عباس الربيعى ، مروان سالم العلى، مستقبل النظام الدولى الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثرة على المنطقة العربية- الإتحاد الأوروبي أنموذجا، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل،ص-ص١-٢٥.

[24] علاء فاهم كامل (٢٠١٩)،النظام العالمى الجديد- احتمالات المستقبل ، المجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص-ص ٢٩٥-٣١٥.

نحو السلام العالمي، ومنذ أحداث 11 سبتمبر ظهرت نوعية جديدة من الاستقطاب وحلت ثنائية جديدة تتمثل في مواجهة بين الولايات المتحدة وقوى الإرهاب ودول وصفتها أميركا بالدول المارقة والتي تشكل ملاذاً للإرهاب. وفي هذا الصدد كشف التحرك الفردي للولايات المتحدة تجاه الحرب على أفغانستان واحتلال العراق عن عجز أوروبا عن أن تشكل قوى سياسة تتبوأ مكاناً يليق بقوتها إلى درجة وصفها بأنها عملاق اقتصادي لكنها ليست سوى قزم سياسى، وعلى المستوى العسكري استندت الولايات المتحدة في فرض زعامتها على العالم، إلى قوتها العسكرية والنووية الكبيرة،مما أدى إلى انفرادها بالقرارات العسكرية دون الالتزام بالشرعية الدولية،بحكم قوتها الاقتصادية والعلمية والعسكرية في مجال الاستخبارات والتجسس الالكتروني والمراقبة بواسطة الأقمار الاصطناعية والعدة الحربية المتطورة من السفن والطائرات والمدفعيات والصواريخ الرشاشات... ،كما يتسم النظام الدولي الجديد بحل الأحلاف العسكرية الاشتراكية السابقة كحلف وارسو، إقامة القواعد العسكرية الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم وخاصة في الشرق الأوسط- كالكويت والسعودية وقطر والضغط على الدول المنتجة للسلاح وخاصة النووي كإيران وكوريا الشمالية. وعلى المستوى الثقافي نجد هيمنة العولمة الثقافية الغربية والأمريكية تحديدا، وتسخيرها لآليات إعلامية وفنية ولغوية لفرض نفوذها وتهديد وجود الهويات الثقافية المحلية على الصعيد العالمي ويطلق عليها البعض ثقافة الكاوبوي. • أما على المستوى الاقتصادي فيمكن القول أن النظام الحالي هو نظام متعدد الأقطاب تبرز فيه قوى اقتصادية كبرى سواء في أوروبا أو في دول شرق آسيا ،خاصة مع تصاعد حدة الأزمة المالية العالمية التي أظهرت هشاشة الاقتصاد الحديثة.

- تعدد الفاعلين الدوليين [25]:

بتعدد وتوزع مصادر السلطة على مستوى العالم نتيجة تصاعد قوة الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات عبر القومية والمنظمات غير الحكومية التي أصبحت تشكل تحدياً لسيادة الدولة وسلطتها،كما يمكن القول إن النظام الدولي قد عرف فاعلا جديدا كعنصر من عناصر المجتمع الدولي يتمثل في عولمة الإرهاب، فقد خرج الإرهاب من رحم العولمة الأمريكية ليمثل نوعاً من العولمة المضادة، وهو فاعل ليس قطرياً ولا إقليمياً ولا يمر عبر مؤسسات الدول وله مقوماته الذاتية واستقلاليته وكثير من الجماهير المتعاطفة معه ، وهناك أيضا تزايد دور منظمات ولجان حقوق الإنسان والدفاع عن البيئة.

- تعدد الدول [26] :

يتسم النظام الدولي الجديد بزيادة عدد الدول الداخلة فيه فبعد أن كانت الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة 51 دولة من بينهم مصر أصبح اليوم عدد الدول الأعضاء 203 دولة تشمل جميع القارات، ومن ثم سقط مفهوم الاجماع حول الأولويات الدولية. ويطلق البعض على هذه المرحلة مرحلة الإستقطاب Polarization،حيث يرى بعض المحللين أن السنوات القادمة وتحديدا خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ستعيد الى الواجهة عدد من المتنافسين

[25] أحمد عبد الرحيم الخلايلة(٢٠٠١) ، العرب والتأثير في النظام العالمي، دراسات دولية، العدد 21، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ،ص ٥٥.

[26] -أمينة رباحي (٢٠١١) ،تأثير التحولات الاستراتيجية في نظام الدولى علي التنظير في العلاقات الدولية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد حزيران ، الجزائر .

العالميين المتنمرين الصغار كالهند واليابان الى الساحة الدولية وعودة بعض القوى الكبرى كالصين وروسيا الى رقعة الشطرنج الدولية كذلك كدول متحدية ومنافسه للولايات المتحدة الاميركية ، وهو ما سيحول النظام الى نظام تعددي أكثر من ميوله الى نظام ثنائي القطب ، ولكن سيكون أقرب الى التعددية القطبية الفضفاضة منه الى المحكمة ، حيث سيبدو نظام التعددية القطبية فيه على شكل تحالفات بدلا من تكتلات.

- **وجود السلاح النووي وسيادة مبدأ توازن الرعب النووى.**[27] كانت إستراتيجية الولايات المتحدة العسكرية تتبنى سياسة الردع والاحتواء مع الاتحاد السوفياتي والدول المعادية الأخرى، وتقوم هذه السياسة على إقناع العدو بضرورة الابتعاد عن تهديد الأمن والمصالح الأميركية خوفاً من اللجوء إلى الأسلحة النووية والتدمير الشامل، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي اتجهت السياسة الأمنية الأميركية نحو تقليل تدخل الولايات المتحدة عسكرياً في الخارج وظهر هناك نوع من التوافق الدولي نحو تجنب الحرب والعمل على تسوية المنازعات بالطرق السلمية. إلا أنه بعد أحداث 11 سبتمبر تحولت هذه الإستراتيجية نحو إعطاء أولوية للحرب على الإرهاب وتبني سياسة الضربات الوقائية ، وفي الوقت نفسه احتفظت السياسة الأميركية لنفسها بحق استخدام الأسلحة النووية بشكل محدود ضد الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة دول مارقة ترعى الإرهاب وتهدد السلم العالمي بامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية، وقد قادت هذه السياسة إلى وجود مفهوم جديد للأمن. أما على صعيد الأسلحة الإستراتيجية، فإن التوجه الدولي العام هو ضبط مثل هذه الأسلحة، خصوصاً وأن اتفاقية [ستارت2] START2بين الولايات المتحدة وروسيا في العام 1993 قضت بتخفيض الترسانتين النوويتين بنسبة عالية. وهناك تعاون روسي – أميركي لضبط الأسلحة النووية الموجودة في أوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان. على أن التفجيرات النووية المتلاحقة في الهند وباكستان، وامتلاك إسرائيل لمئات الرؤوس النووية، من العلامات البارزة على انتشار السلاح النووي وبقاء المخاطر المهدّدة للإنسانية. وفي نفس الوقت عقد مؤتمر الانتشار النووي بنيويورك في الفترة من 3مايو إلى 28 مايو الجاري لضبط المخزون النووي وتقنيات استعمالاته الحربية والغرض المباشر من هذا المؤتمر هو طبعاً ضبط المخزون النووي في دول الاتحاد السوفياتي السابق لمنع تسربه إلى الشبكات المعادية، وفي الوقت نفسه التضييق على الدولتين غير الخاضعتين لهذه المنظومة (إيران وكوريا الشمالية) لمنع تسريبهما التقنية والمواد لأطراف ما.

- **اضمحلال دور القانون الدولي وازدواجية المعايير**: ثمة مشاهد عن تجاهل القانون الدولي العام، أو عن التناقض في تطبيق قواعده في غير منطقة من العالم، سواء بالنسبة لحقوق الإنسان، أو حفظ السلام، أو حماية البيئة الطبيعية من التلوث والتدمير... ، حيث نجد ازدواجية في المعايير وتجاوزات عديدة في مفهوم حقوق الإنسان ، فحصار العراق على مدى سبع سنوات سبّب أضراراً بالغة في أوساط الشعب العراقي، من وفيات الأطفال إلى التهديد البيولوجي لحياة الملايين من المدنيين. هذا رغم احتجاجات الصليب الأحمر الدولي ومنظمة الصحة العالمية على الإبادة الجماعية، المنافية للقانون الدولي، كما سبّب حظر التجارة الأميركية المضروب على كوبا زيادة معدل الوفيات، وانتشار الأمراض التي تحملها المياه، وفي فلسطين تستمر انتهاكات القواعد الدولية من خلال الأوضاع المأساوية للمساجين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

[27] كوثر عباس الربيعى ، مروان سالم العلى، مستقبل النظام الدولى الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثرة على المنطقة العربية- الإتحاد الأوروبي أنموذجا، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل،ص-ص١-٢٥.

- **تآكل سيادة الدول** : في الوقت نفسه تدهورت سلطة الدولة القومية ومن ثم سيادة الدولة وتضاءل دور المنظمات الدولية في تسوية الصراعات الدولية وحل المشكلات الدولية ليحل محلها دور الولايات المتحدة قائدة العالم ،ويعود تراجع مكانة الدولة في العلاقات لعدة عوامل **أهمها** [28]:-

- بروز فاعلين أقوياء في شبكة التفاعلات الدولية: الشركات المتعددة الجنسية، المنظمات الإقليمية والدولية، المنظمات غير الحكومية، رجال الأعمال، الأسواق التجارية..الخ.

- التحول في سلوك المنظمات الدولية، فقد كانت المنظمات الدولية في السابق عبارة عن مؤسسات تابعة للدولة القومية، أما الآن فقد غدا للمنظمات الدولية وجود متميز ومستقل عن إرادات الدول المنشئة لها. وليس أدل على ذلك من إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1991م الذي أيد التدخل الإنساني من دون طلب أو حتى موافقة الدولة المعنية كما حدث من استخدام القوة لمصلحة "السكان المدنيين" في الصومال.

-التحول الكبير الذي طرأ على مفهوم السيادة للدولة القومية، حيث أنهت الاختراقات الثقافية والإعلامية الوظيفة الاتصالية للدولة، ما جعل من نظرية سيادة الدولة نظرية خالية من المضمون. وليست عملية التشابك الاقتصادي الدولي التي جعلت من سيطرة الدول على عملها أمراً غير واقعي، إلا إحدى تجليات انتهاء السيادة بمفهومها السابق.

- **استمرار عدم التوازن في القوى**: [29] نلاحظ أن مجلس الأمن الدولي لا يزال يعكس موازين القوى السائدة منذ مؤتمر يالطا عقب الحرب العالمية الثانية، وبعد الحرب الباردة، فما زالت الدول تستخدم حق الفيتو إلا أنه برز النفوذ الأميركي في قرارات هذا المجلس، انعكاساً لموازين القوى الجديدة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي. فالقرارات المتعلقة بالغزو العراقي للكويت جاءت من دون اعتراض دولة من الدول الدائمة العضوية خاصة بعد غياب "الفيتو السوفييتي" .

- **تغير مفهوم القوة وظهور المنظمات الاقليمية**: في السابق كانت القوة العسكرية تتمتع بمزايا لا مثيل لها في تحقيق الفائدة السياسية والاقتصادية للدولة. لكن تحولات العصر وتطوراته قد جعلت الأداة الاقتصادية في سلم أدوات السياسة الخارجية وأصبحت القوة الاقتصادية المقياس الفعلي لقوة الدولة، **وقد ترتب على هذا الأمر ما يأتي**:

- أصبحت هناك دول تمتلك قدرات عسكرية فائقة، ومع ذلك فإن أمنها مهدد مثل روسيا.

-وكذلك أصبحت هناك دول لا تمتلك قدرات عسكرية جبارة ومثالها اليابان، ومع ذلك فإن أمنها غير مهدد.

-تغيرت طبيعة التحالفات من تحالفات عسكرية إلى تحالفات ذات طبيعة اقتصادية ومثالها: النافتا، الاتحاد الأوروبي، آسيان، وابيك...الخ.

- **الميل نحو التكتلات الدولية الكبيرة**:[30] من أبرز ملامح النظام الدولي الجديد هو اتجاهه نحو التعامل «الكتلي» أي إلى الكتل والمجموعات الكبرى ، إن لم تعد الدولة مرتكزاً أساسياً في رسم تصورات المستقبل مهما كان من حجم لهذه الدولة على المستوى السياسي أو العسكري أو الاقتصادي أو السكاني ، ولذا فإن أنظمة الدول المستقلة لن تجد لها مكاناً بارزاً

---

[28] كوثر عباس الربيعى ، مروان سالم العلى، مستقبل النظام الدولى الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثرة على المنطقة العربية- الإتحاد الأوروبي أنموذجا، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل،ص-ص١-٢٥.

[29] جهاد عمر الخطيب (٢٠١٧) ، العلاقات الأمريكية الصينية آفاق الصراع والتعاون ، المركز الديمقراطي العربى،ص٦٤.

[30] كوثر عباس الربيعى ، مروان سالم العلى، مستقبل النظام الدولى الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثرة على المنطقة العربية- الإتحاد الأوروبي أنموذجا، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل،ص-ص١-٢٥.

إلاّ من خلال تكتلات كبرى بدت ملامحها من المجموعة الأوربية التي تشكل أقوى قوة اقتصادية إلاّ أن هذه التكتلات لا تتوقف عند نقطة المصالح الاقتصادية بل تمد نظرها إلى أفق بعيد أرحب وأشمل للتحول بعد ذلك إلى كتل سياسية كبرى . ولعل نموذج الوحدة الأوربية واضح في هذا الأمر فالعصر القادم هو عصر التكتلات أو المجموعات السياسية الكبرى الذي تحتفظ فيه الدول القطرية بشخصيتها القانونية ومكانتها وسيادتها ، إلاّ أنها تدور في فلك واسع هو الكتلة التي تنتمي إليها .

- **الثورة التكنولوجية**: [31]من السمات المميزة لهذه المرحلة الثورة الهائلة في وسائل الاتصال ونقل المعلومات وسرعة تداولها عبر الدول، والتي انعكست بشكل كبير على سرعة التواصل وفي معدل التغير. فإذا كانت البشرية قد احتاجت ما يقرب من 1800 عام حتى تبدأ الثورة الصناعية الأولى واحتاجت كذلك إلى مائة عام تقريباً حتى تدخل الثورة الصناعية الثانية، فقد احتاجت إلى ما لا يزيد على ربع قرن لتدخل الثورة الصناعية الثالثة التي نعيشها الآن عبر التطور الكبير في مجالات الفضاء والمعلومات، والعقول الالكترونية، والهندسة الفضائية. ونتج عن ذلك عولمة المشكلات والقضايا التي تواجهها الجموع البشرية مثل الفقر والتخلف والتلوث البيئي والانفجارات السكانية وغيرها الكثير، حيث لم تعد تقتصر نتائج هذه المشكلات على دولة محددة أو مجموعة دول، وإنما تعدى ذلك إلى دول أخرى بعيدة جغرافيا.

- **خاصية اللاتجانس**: فالنظام السياسي الدولي يشكل نظاماً غير متجانس، حيث تتجلى مظاهر عدم التجانس في ما يلى :

• حالة التباين الشديد بين وحدات النظام الدولي من حيث الحجم والقوة رغم تمتعها نظرياً بالسيادة والمساواة أمام القانون.

• العلاقة غير المتوازنة بين دول الشمال ودول الجنوب، فعلى صعيد التجارة الدولية تستحوذ الدول الصناعية النصيب الأعظم من النشاط التجاري العالمي في حين لا يمثل نصيب الدول النامية إلا قدراً ضئيلاً.

• وتظهر حالة انعدام التجانس في ازدياد الهوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب، ما خلق حالة من التبعية التكنولوجية نتيجة سيطرة الشمال على أدوات الثورة العلمية والتكنولوجية.

- **تصاعد التوترات والصراعات**: فقد تزايدت التهديدات الإرهابية على الصعيد العالمي للمصالح الغربية والأمريكية تحديدا ، كما تزايدت التحديات البيئية التي تواجه العالم كالاحتباس الحراري والتصحر والتغيرات المناخية والأعاصير والفيضانات والتلوث،مع تزايد الحروب الأهلية والإقليمية بأسباب دينية أوعرقية أو اقتصادية مثل باكستان،الصومال،رواندا بروندي،رواندا وحاليا العراق وأفغانستان...ثم تنامي الهجرة القسرية بسبب الحروب والفقر والكوارث الطبيعية...وتزايد التوتر السياسي في الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان وإفريقياالوسطى. كما تزايدت حملات الولايات المتحدة الأمريكية في العالم بعد نهاية الحرب الباردة فقد شنت حملة عسكرية شنيعة على العراق سنة 1991 أعقبها حصار اقتصادي ساحق إلى غاية سنة 2003،لتعود الولايات المتحدة وحلفائها إلى احتلال العراق دون موافقة الأمم المتحدة.كماتدخلت عسكريا بشكل منفرد في الصومال خلال سنتي 1992-1994.وفي سنة 1999 أقحمت حلف شمال الأطلسي في حملتها العسكرية على يوغوسلافيا،كما شنت غزوا عسكريا بغطاء أممي على أفغانستان في سنة 2001

[31] أحمد عبد الرحيم الخلايلة(٢٠٠١) ، العرب والتأثير في النظام العالمي، دراسات دولية، العدد 21، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ،ص٣٢.

وفي الفترة الحالية يتخوف المجتمع الدولي من تداعيات التهديدات والضغوط التي تشنها ضد إيران وكوريا الشمالية وسوريا . ومن أجل ذلك قامت الولايات المتحدة بتقسيم العالم إلى مناطق إقليمية وتسهيل قيادة هذه المناطق الإقليمية للدول التي تقبل بالزعامة الأمريكية وتقبل أن تكون حليفة للولايات المتحدة الأمريكية؛ بحيث تتولى هذه الدول ضبط الأوضاع في هذه المناطق مما لا يضطر الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في كل صغيرة وكبيرة في العالم ما سيترتب على ذلك من تكاليف مالية وبشرية لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية تحملها.

ومن خلال استعراض أهم خصائص النظام الدولي الجديد في مرحلته المعاصرة يتبين أننا على أعتاب مرحلة جديدة تبدو فيها الولايات المتحدة بيدها خيوط التأثير الدولي إلا أنها في الوقت نفسه تؤمن بضرورة إفساح المجال للقوى الصاعدة إقتصاديا لا لتزاحمها في مجال الصدارة بل لاحتوائها وطيها في ركابها والأيام القادمة ربما تكشف عن ملامح مرحلة جديدة من النظام الدولي تشهد نوع من القطبية المتعددة ولكن من طراز مختلف.

- أهم الأسباب التي تدفع بالدول النامية للالتزام بالأنظمة الدولية

هناك العديد من الأسباب التى تجعل الدول النامية تحتاج للنظام الدولي وهى [32] :

التجارة: النظام الدولي يفتح الآفاق أمام الدول النامية ويحسّن من فرصها التجارية المتعلقة بالقطاعين الصناعي والزراعي. **الاستثمارات الأجنبية**: الأنظمة الدولية تتيح المجال للدول النامية لخوض المفاوضات ووضع الاتفاقيات التي تؤهلها للمشاركة في الاستثمارات الخارجية واستقطابها، الأمر الذي يعود بالنفع على قطاعها الاقتصادي.

الهيكل المالي الدولي: أي مشاركتها في لوائح وقرارات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

تلقيها المساعدات: التزام الدول النامية باللوائح الخاصة بالقانون الدولي ينفي احتمالية معاقبتها أو الضغط عليها، وبالتالي ستتلقى المساعدات الإنسانية اللازمة.

٤/١ مراحل تطورالنظام الدولى

مر النظام الدولى عبر التاريخ بالعديد من المراحل وهى كما يلى :

- المرحلة الأولى 1648 – 1914 [33] **:** تبدأ هذه المرحلة من معاهدة وستفاليا سنة 1648 والتي أنهت الحروب الدينية وأقامت النظام الدولي الحديث المبني على تعدد الدول القومية واستقلالها، كما أخذت بفكرة توازن القوى كوسيلة لتحقيق السلام وأعطت أهمية للبعثات الدبلوماسية، وتنتهي هذه المرحلة بنهاية الحرب العالمية الأولى. وكانت قوة الدولة مرادفة لقوتها العسكرية، وكانت أوروبا تمثل مركز الثقل في هذا النظام. أما الولايات المتحدة الأميركية فكانت على أطراف هذا النظام ولم يكن لها دور فعال نتيجة سياسة العزلة التي اتبعتها. كانت الفكرة القومية هي الظاهرة الأساسية في النظام الدولي فهي أساس قيام الدول وأساس الصراع بين المصالح القومية للدول، ولم تكن الظواهر الأيدولوجية الأخرى قد ظهرت بعد مثل الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية وغيرها.

[32] كوثر عباس الربيعى ، مروان سالم العلى، مستقبل النظام الدولى الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثرة على المنطقة العربية- الإتحاد الأوروبي أنموذجا، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل،ص-ص١-٢٥.

[33] جهاد عمر الخطيب (٢٠١٧) ، العلاقات الأمريكية الصينية آفاق الصراع والتعاون ، المركز الديمقراطي العربى ،ص٥٣.

المرحلة الثانية 1914 –1945 : تبدأ هذه المرحلة من الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وقد تميزت هذه المرحلة بزوال أربع امبراطوريات ،كما اقتحمت أوروبا موجة جديدة من الجمهوريات ،وتحول عدد كبير من الدول الأوربية لديكتاتوريات ، وشجع حق تقرير المصير على ظهور قوميات جديدة طالبت بالاستقلال، وظهرت الولايات المتحدة كدولة ذات نفوذ وأخيرا ظهرت اليابان وروسيا كدولتي عظميين، ومن أجل ذلك اتسمت هذه المرحلة بالأزمات التي أدت إلى عدم التفاهم بين الدول ومن ثم نشوب الحرب العالمية الثانية[34].

المرحلة الثالثة 1945- 1989 : نشأت مع الحرب العالمية الثانية وامتدت حتى عام 1989م والتي وصفت بأنها مرحلة (الحرب الباردة) واتسمت بالثنائية القطبية Bipolarityحيث شهدت هذه المرحلة صعوداً سريعاً لقوتين كبيرتين متنافستين هما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية. وكانت القنبلتان النوويتان اللتان ألقتهما الولايات المتحدة الأمريكية على "هيروشيما ونجازاكي" في شهر أغسطس عام 1945م إيذاناً ببدء عصر تكون لأمريكا فيه اليد الطولى، سواء كان ذلك على الصعيد العسكري أم السياسي أم الإقتصادي، إذ تم تدعيم الموقف العسكري بموقف سياسي من خلال مبدأ ترومان المعلن في مارس 1947م، واقتصادياً ببرنامج (مارشال) للمساعدات المعلن في يونيو 1947م والذي ساعد على إعادة إعمار أوروبا الغربية واليابان، كما ساعد في تدعيم الاقتصاد الأمريكي. وخلال هذه المرحلة ظهرت الأيدولوجية كإحدى أهم الظواهر في المجتمع الدولي وأخذ الانقسام داخل النظام الدولي يأخذ طابع الصراع الأيدولوجي بين المعسكر الشرقي الاشتراكي والمعسكر الغربي الرأسمالي، وتبع ذلك ظهور عدد من الظواهر مثل الحرب الباردة والتعايش السلمي والوفاق الدولي وغيرها.

المرحلة الرابعة 1989 حتى الآن: [35] تبدأ هذه المرحلة من نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي بانهيار الاتحاد السوفيتي وحتى الآن، ويطلق عليها النظام الدولي الجديد وأخيراً العولمة، وتعود بدايات شيوع هذا المفهوم إلى حرب الخليج الثانية (1990) حيث بدأت الدعاية الأميركية بالترويج لهذا المفهوم ،حيث ظهر لأول مرة عند إعلان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب من على منصة قاعة اجتماع الهيئة التشريعية لمجلس النواب الأمريكي في 17 يناير 1991 بداية النظام العالمي الجديد New Worldويلاحظ استخدام كلمة Orderولم يستخدم كلمة Systemمثلاً وذلك لأن في كلمة Orderمن القسر والتوجيه والأمر ما ليس في غيره [36].

٥/١ طبيعة النظام الدولي

بخصوص طبيعة النظام الدولي هو انه حسب الباحثين ذو طبيعة رخوة و يفتقر إلى الاستقرار و قد يأخذ عدة اشكال حسب الباحث مورتن كابلان الذي عددها الى ستة و هي كالتالي [37]:

---

[34] **Lahneman, William H. (2003): Changing Power Cycles and Foreign Policy RolePower Realignments: Asia,**

[35] حسين حافظ (٢٠١٠) ،الاستراتيجية الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، مجلة الدراسات الدولية ، العدد ٤٦،ص٤٢.

[36] -أمينة رباحي (٢٠١١) ،تأثير التحولات الاستراتيجية في نظام الدولى علي التنظير في العلاقات الدولية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد حزيران ، الجزائر .

[37] كوثر عباس الربيعى ، مروان سالم العلى، مستقبل النظام الدولى الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثرة على المنطقة العربية- الإتحاد الأوروبي أنموذجا، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل،ص-ص١-٢٥.

- نظام توازن قوى

- نظام ثنائي القطبية المهلهلة (المرن)

-نظام القطبية الثنائي الصلب (المحكم)

- النظام العالمي

-النظام الهرمى

-نموذج الوحدة المعترضة

أما الباحث جوزيف فرانكل فيوضح ان الانظمة الدولية تفتقر الى شيئين اساسيين و هما [38]:

- الاساس الاجتماعي المبني على وجود الجماعة

- الهيكل السياسي للحكومة

لهذا فإن الأنظمة الدولية تعاني من مشكلة اساسية و هي انها لا تستطيع القيام إلا بقدر محدود و مشروط من التعاون بسبب طبيعتها الرخوة و غير المتجانسة . لكن رغم كل ذلك ، فإن النظام الدولي لديه هيكل يستطيع من خلاله توزيع القدرات فيه و ترتيب الوحدات المكونة له بالنسبة لبعضها البعض . و يحكم هذا التوزيع للقدرات توجهان هما :

-**التوجه الاول** : يعطي لهيكل النظام دورا رئيسيا في توجيه التفاعلات و من ثم يركز انصار هذا الاتجاه على مفهوم القوة في النظام الدولي و هم يقسمون هذا المفهوم الى قسمين [39] :

-القدرة و تشير الى عناصر القوة

-التأثير و يشير الى القدرة على تغيير سلوك الاخرين

لهذا فإن انصار هذا التوجه يرون ان الولايات المتحدة الامريكية اصبحت هي القوة العظمى الوحيدة القادرة على تنظيم الاوضاع العالمية دون ان تخشى اي معارضة فعالة. لهذا يرون ان عالم ما بعد الحرب الباردة ليس عالما متعدد الاقطاب بل عالم القطب الواحد.

- **التوجه الثاني** [40]: و يركز انصاره على دور القيادة و العوامل الداخلية في توجيه السياسة الخارجية للدول . و يوضحون أن التغييرات التي يشهدها العالم في ظل زيادة ظاهرة الاعتماد المتبادل تشير الى ان احتمال استخدام القدرات العسكرية لتوجيه التفاعلات الدولية اصبح احتمالا محدودا. فهناك انواع اخرى من القدرات التي يجب ان تتمتع بها الدول اذا كان لها ان تسيطر على مجرى الاحداث الدولية و هي التي لا تقتصر على القدرات المادية بل ايضا على جاذبية افكار الدولة كالثقافة و الايديولوجية و المؤسسات التي تسود فيها. لهذا فهم يرون ان عالم ما بعد الحرب الباردة صار يعرف تعدد مراكز القوى في هيكل النظام الدولي لأنه حسب رأيهم لا توجد دولة واحدة تتمتع بتفوق في جميع عناصر القوة . فمثلا الولايات المتحدة و ان كانت تتفوق في عناصر القوة العسكرية و الايديولوجية و الدبلوماسية و الثقافية إلا انها تعاني من

---

[38] **Rosenau, Jams & sign El signposts & symptoms (1995): interpreting change and anomalies' in world politics, European Journal of international Relation, vol, 1.**

[39] فوزي عبد القادر (١٩٩٦) ، دراسات مستقبلية رؤية عملية للزمن الاتي، مجلة الدراسات مستقبلية ،العدد الاول، مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ، مصر، ص ١٧.

[40] صالح رعد قاسم (٢٠١٩)، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة فى محاربة الأرهاب ٢٠١٤-٢٠١٨،دار النور ،ألمانيا،ص٤٤.

مشاكل في المجال الاقتصادي مقارنة بأوروبا و اليابان و هو ما توضحه المؤشرات الخاصة بنمو الانتاج و التجديد التكنولوجي و معدلات الادخار و نوعية التعليم و البحث العلمي . و لتوضيح هذه النقطة ، تكفي الاشارة الى ان اليابان تستورد من الولايات المتحدة الامريكية المواد الغذائية و المواد الاولية بينما تستورد الولايات المتحدة الامريكية من اليابان السلع التكنولوجية المتطورة الشيء الذي يزيد من المزايا التي تتمتع بها اليابان في مواجهة الولايات المتحدة .

٦/١ مظاهر النظام الدولى الحالى

أدى انتشار جائحة فيروس كورونا ونتائج الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة إلى بروز تغيرات جديدة في ميزان القوى العالمي. ويمكننا الإشارة هنا إلى نقاط مهمة، يتعلق **أولها** بتأكيد الاتجاه نحو التعددية القطبية للعالم الحديث، وخاصة على خلفية الضعف المزمن لمواقف الغرب، وأصبح تحديد الأطر التي تقوم عليها العلاقات الدولية المعاصرة موضع خلاف عميق بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وهو خلاف بات أكثر وضوحاً من ذي قبل. وبلغت درجة الاستقطاب التي يعاني منها المجتمع الأمريكي حدودها القصوى، وليس الديمقراطيون ولا الجمهوريون في الوضع المناسب لاقتراح مشروع يهدف إلى عصرنة أمريكا. وعلى أن العلاقات المتوترة الراهنة بين أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم، الصين والولايات المتحدة، أصبحت تذكرنا بشكل متزايد بفترة الحرب الباردة، ووفقاً لهذا التطور، فإن مواقف الدول الكبرى الأخرى مثل الهند والبرازيل وإندونيسيا، بدأت تتقوّى. ولا بد من توضيح وإبراز الدور المتزايد لروسيا بشكل خاص بما تمتلكه من أسلحة متطورة وذات قوة فائقة، وأيضاً بالدور الذي يلعبه رئيسها فلاديمير بوتين الذي لا يمكن تجاهل السلطة التي يتمتع بها في العالم. وتتعلق **النقطة الثانية** في أن الفجوة التي لا تتوقف عن الاتساع بين أغنياء وفقراء العالم لا بد أن تؤدي إلى تأجيج مشاعر الاحتجاج، وفي عام 2019 كان هناك 2208 مليارديرات في العالم يمتلكون ثروة تبلغ 9.1 تريليون دولار، وهذا الرقم أكبر بنسبة 18% عما كان عليه عام 2017. وترتبط **النقطة الثالثة** بفيروس كورونا وبتفاقم المشكلات البيئية والمناخية والتي تستدعي تنسيق الجهود المشتركة بين جميع دول العالم من دون استثناء، ويوحي تنامي التحديات العالمية بالحاجة الماسة لتنسيق أكبر للمواقف وتوسيع أطر التعاون والتنسيق لأن الأمر يتعلق بالحياة البشرية برمتها.**والنقطة الرابعة** يتداول عدد من علماء وخبراء السياسة الأوروبيين والأمريكيين على نحو متزايد، حديثاً يتعلق بما يسمى «الانعطاف اليساري «left turn، وسبق للرئيس السابق دونالد ترامب أن اتهم معارضيه بمحاولة «فرض التعاليم الاشتراكية»، وتشير استطلاعات رأي إلى أن معظم الطلاب في الولايات المتحدة لا يمانعون في أن يكون رئيسهم اشتراكيّاً. وفي أوروبا، تحظى فكرة العالم الهولندي «روتجير بريغمان» بشعبيَّة متزايدة، وهو يرى أن أداء المجتمع بشكله الراهن يعكس مصالح الأثرياء وحدهم، وهذا أمر مرفوض، وهو ما أدى إلى تراجع حاد لثقة الناس بالسلطات القائمة حالياً. ولقد بات من الواضح الآن أن إعادة ترميم وبناء العلاقات الدولية ليست بالأمر السهل[41].

٧/١ عناصر النظام الدولى

وفقا لمركز راند يتألف نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية من الكثير من الأجزاء التي يعزز بعضها البعض، وتشمل تلك العناصر قوة الولايات المتحدة ووصايتها، ومجموعة المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية فضلا

[41] كوثر عباس الربيعى ، مروان سالم العلى، مستقبل النظام الدولى الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثرة على المنطقة العربية- الإتحاد الأوروبي أنموذجا، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل،ص-ص١-٢٥.

عن الكثير من المنظمات ذات الاختصاص بمجالات وقضايا معينة مثل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، ومجموعة من المعاهدات القانونية الدولية بداية من أنظمة التحكم في التسلح إلى قوانين الحرب. ويندرج ما سبق تحت 4 عناصر أساسية هي [42]:

-العناصر الاقتصادية:

- المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية، ومجموعة العشرين.
- شبكات التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.
- الشراكات والشركات متعددة الجنسيات.
- معاهدات التجارة الثنائية والإقليمية.
- البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.
- مؤسسات التنمية : مثل الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية **(2)**مثل (الصليب الأحمر الدولي، وأطباء بلا حدود).

-العناصر السياسية والعسكرية[43]

- المؤسسات السياسية العالمية والإقليمية مثل: الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ورابطة دول جنوب شرق آسيا(الآسيان).
- التحالفات، مثل حلف الناتو.
- مؤسسات الأمن الجماعي.

- القانون الدولي، وحل المشكلات:

-المعاهدات، والأعراف الدولية، وحقوق الإنسان.

- المنظمات الفعالة ذات الصلة بقضايا محددة، مثل المحكمة الجنائية الدولية.
- شبكات عالمية من الخبراء.

٨/١ أشكال النظام الدولى

توجد عدة أشكال عرفها النظام الدولي منذ القرن السابع عشر الذي شهد بداية انفراد أوروبا برسم معالم النظام الدولي حتى اليوم، وتشمل [44]:

-نظام توازن القوى بين الدول.

– نظام التوافق، مثل نظام دول الوفاق الأوروبي في القرن التاسع عشر.

---

[42] أحمد صدقي (٢٠٠١) ، الدراسات المستقبلية وخصائص المتيح الإسلامي، فصيلة المستقبل، العدد(٢). المركز الإسلامي للدراسات المستقبلية، بيرت، لبنان، ص٢٢.

[43] أحمد س أبو ضيف (٢٠٠٣)،الهيمنة الأمريكية : نموذج. القطب الواحد وسيناريوهات النظام العالمى الجديد ،مجلد عالم الفكر ،العدد ٥ ،المجلد ٣١،ص٣٤.

[44] كوثر عباس الربيعى ، مروان سالم العلى، مستقبل النظام الدولى الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثرة على المنطقة العربية- الإتحاد الأوروبي أنموذجا، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل،ص-ص١-٢٥.

– نظام القطب الواحد.

٩/١ بنية النظام الدولى

النظام الدولي الحالي ليس وحدة واحدة إنما يتكون من أنظمة فرعية اقتصادية وأمنية وسياسية، ولكل نظام فرعي نطاقات عضوية مختلفة، ومستويات شرعية مختلفة، وتأثيرات متنوعة على سلوك الدول. فتشارك الدول في ذلك النظام ويُعترف بها كأعضاء شرعيين به بمقدار تقيدها بمعايير وقواعد معينة. فمثلا توجد مؤسسات تشترط شروطا مسبقة لانضمام الدول لها مثل حلف الناتو الذي لا يضم روسيا والصين، أو الاتحاد الأوروبي الذي يرفض ضم تركيا لصفوفه، بينما وافقت مجموعة السبع على ضم روسيا لها، وليتحول اسمها إلى مجموعة الثماني ضمن مخطط دمج روسيا ببطء في النظام الغربي.

ويذهب باحثو مركز راند إلى أن النظام الليبرالي الذي يتسم به النظام الدولي المعاصر يعتمد على أسلوب بناء:

-نظام **التجارة**: الذي ساهم في تحرير الاقتصاديات العالمية، وربط المجتمع الدولي معا في شبكات ارتباط موسعة وعميقة.

-**النظام الأمني**: الذي لا يقتصر على التصدي للعدوان واسع النطاق فحسب، إنما يشمل أيضا صياغة استخدام القوة من خلال تقييدها حتى لا تتسبب في اندلاع صراعات غير ضرورية. أي أن النظام الأمني يحفز القوى الإقليمية والمركزية على اتباع قواعد اللعبة عبر استخدام القوة كأداة لإدارة العلاقات بين الدول، ومعاقبة من ينتهكون ذلك.[45]

١٠/١ دورالنظام الدولى فى العلاقات الدولية

توجد العديد من المتغيرات التي تؤثر على سلوك الدول. ويشمل ذلك أثر العوامل الحضارية، والتاريخية، والعرقية، والثقافية، وشخصيات القادة (مثل شخصية هتلر، وموسوليني، وترامب). ومع ذلك، فإن النظام الدولي يلعب دورا مهما في تنظيم الآليات التي تساهم في السيطرة على العلاقات والسلوكيات بين الجهات الفاعلة فيه.

فعلى سبيل المثال تمكنت الولايات المتحدة عبر استخدامها لقوتها العسكرية، ولآليات التعاون مع حلفائها من تأسيس نمط معين من العلاقات بين الدول يقوم على الهيمنة الأميركية، وإعطاء الأولوية لمصالحها. وهو ما يقر به باحثو مركز راند الذين يقولون أن أميركا تتعامل مع آليات النظام الدولي كأدوات لتحقيق مصالحها الذاتية، في ذات الوقت الذي تسعى فيه لاستخدام آليات السيطرة تلك لإقامة نظام دولي أكثر انتظاما. ويضيفون أن نهج الولايات المتحدة في النظام الدولي يتكون من 4 عناصر كما يلى[46] :

1. نظام تجاري قائم على قواعد التجارة الحرة.
2. تحالفات قوية، وقدرات عسكرية كافية تنهض بدور الردع بكفاءة.
3. تعاون متعدد الأطراف، وقانون دولي لحل المشكلات العالمية.
4. نشر الديموقراطية.

[45] صالح رعد قاسم (٢٠١٩)، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة فى محاربة الأرهاب ٢٠١٤-٢٠١٨،دار النور ،ألمانيا،ص٤٤.

[46] كوثر عباس الربيعى ، مروان سالم العلى، مستقبل النظام الدولى الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثرة على المنطقة العربية- الإتحاد الأوروبي أنموذجا، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل،ص-ص١-٢٥.

ومن المعلوم أن نشر الديموقراطية ما هو إلا شعار ترفعه الولايات المتحدة دون أن تلتزم به، فما أكثر الانقلابات العسكرية التي دعمتها أميركا ضد الحكومات المنتخبة بالبلاد العربية وأميركا اللاتينية.

٢- مستقبل النظام الدولى فى ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى

١/٢ و اقع النظام الدولى فى ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى

ظهرت تحولات عميقة في العلاقات الدولية منذ منتصف الثمانينات حيث استخدم اصطلاح " النظام الدولي الجديد" للمرة الاولى على لسان الرئيس السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشوف في اطار حديثه عن سياسته الخاصة بالتقارب مع الغرب و الولايات المتحدة الامريكية خاصة. و قد قصد من وراء استخدامه لهذا الاصطلاح انه النظام الذي اعقب الحرب الباردة و انتهاء خطر المواجهة بين الشرق و الغرب و الذي يقوم على مبادئ حاكمة جديدة تتضمن الاتي [47]:

- نزع السلاح

-احلال مبدأ توازن المصالح بدلا من توازن القوى انطلاقا من التسليم بعدم قدرة اي من المعسكرين الامريكي و السوفياتي على فرض ارادته على الاخر .

- نزع الصفة الايديولوجية عن العلاقات الدولية مع الحرص في الوقت ذاته على العمل من أجل تخطي الحواجز و الصراعات تحقيقا لمصالح البشرية ، ثم استخدم الرئيس الامريكي جورج بوش الاب المصطلح نفسه في بداية ازمة الخليج الثانية في الثاني من اغسطس 1990 لحشد التأييد العالمي ضد العراق ، ثم استخدمه مرة اخرى عند انهيار الاتحاد السوفياتي حين اعلن في خطابه امام الكونغرس في 5 مارس 1991 "أن حرب الخليج كانت المحك الاول لنظام عالمي جديد" ثم في خطاب له بالكلية الحربية ماكسويل الجوية قال : " ..أن اركان النظام الدولي الجديد هي : تسوية المنازعات بالوسائل السلمية و التضامن الدولي في مواجهة العدوان و العمل من اجل تخفيض مخزونات الاسلحة و اخضاعها للسيطرة و معاملة الشعوب معاملة عادلة ..." و منذ هذا الحين صار الحديث عن النظام الدولي الجديد يمثل احد الموضوعات الاساسية في مختلف وسائل الاعلام [48] .

٢/٢ مميزات وملامح النظام الدولي الجديد:

يتميز النظام الدولي الجديد بعدة ملامح نذكر منها :

الثورة الهائلة في وسائل الاتصال و نقل المعلومات : و سرعة تداولها عبر الدول و ما ترتب على ذلك من اختصار غير معهود للزمن و المسافات بين مختلف مناطق العالم . و تمتاز هذه الثورة الصناعية الجديدة في مجال الالكترونيات بتركيزها على العنصر البشري و المعرفة التقنية و ليس على المواد الخام و الثروات الطبيعي . و هذا ما يفسر ذهاب الجزء الاكبر من القيمة عند تقدير المنتج الى المعرفة و التكنولوجيا المستخدمة و ليس الى المواد الخام التي استخدمت في عملية تصنيع هذا المنتج . لهذا اصبح من المحتم على الحكومات ان تستثمر في التعليم للاستفادة من ثمار هذه الثورة الالكترونية القائمة على العقل البشري لا على الثروات الطبيعية . بالإضافة الى ذلك صار لزاما على الحكومات الاهتمام

[47] ضياء الدين زاهر (٢٠٠٤) ، مقدمة في الدراسات المستقبلية، جامعة القاهرة مصر ، ص -ص ٣٤-٤٥.

[48] يوسف ناصيف (١٩٩٢) ، التحولات فى النظام العالمى والمناخ الفكرى الجديد وانعكاساته على النظام الإقليمى العربى ،المستقبل العربى ،المجلد ١٥ ،العدد ١٦٥،ص-ص٣٣-٤٣.

بالطاقات البديلة و الافادة من الطاقة الشمسية و اقتحام مجال الهندسة الوراثية و تكنولوجيا انتاج الطعام الرخيص و بكميات وفيرة و احلال الالة محل الانسان في كل ما يتصل بأمور الميكنة.

- **بروز ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل او التقسيم الدولي الجديد للعمل** :و ذلك من خلال ما يسمى بالشركات متعددة الجنسية التي تمتد بأنشطتها الى ما وراء الحدود السياسية للدول . و لهذا صار من الشائع ان تجد العديد من المنتجات الصناعية (سيارات ، اجهزة إلكترونية حاسبات آلية ..) يتم تجميع مكوناتها في كثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع احد هذه المكونات فقط .

- **المشاكل و القضايا التي يواجهها** : قد اضحت ذات طابع دولي غالب و لم تعد مشكلات محلية او اقليمية ، كمشكلة الجفاف او التضخم او نقص الغذاء او الارهاب او التلوث و بالتالي صارت تتطلب تظافر العديد من الدول لمواجهتها.

بالإضافة كذلك الى الملامح المميزة للنظام الدولي الجديد ، ذلك التبدل الذي طرأ على مبدأ السيادة الوطنية في مفهومه التقليدي حيث تعرض الى كثير من التضييق و التقليص لصالح توسيع مادة الاهتمام الدولي بالمسائل التي كان ينظر إليها تدخل في نطاق الاختصاص الداخلي للدولة . و ابرز مثال على ذلك هو مجال الحماية الدولية لحقوق الانسان الذي اصاب مبدأ السيادة الوطنية لمصلحة المجتمع الدولي . و هكذا منذ حرب الخليج سنة 1991 ثم طرح مبدأ " التدخل الانساني الدولي" و هو ما شاهدناه في التدخل الدولي لحماية الاكراد في شمال العراق عقب تحرير الكويت في 26 فبراير 1991 و التدخل الدولي في الصومال منذ اوائل عام 1993 تحت شعار " اعادة الأمل لإنقاذ الشعب الصومالي من خطر المجاعة . لكن مع ذلك رغم التطورات التي عرفها النظام الدولي الجديد ممثلة في انتهاء الحرب الباردة بين قطبي النظام الدولي إلا ان ذلك لا يعني احلال مبدأ التعاون محل مبدأ الصراع و المواجهة حيث يرى كثير من المحللين ان روسيا الاتحادية ما زالت تمتلك القدرة الكافية التي تمكنها من شن الحرب ضد الولايات المتحدة الامريكية ، كما يرون ان انتهاء الحرب الباردة لم يؤد الى احلال فوري للسلام في منطقة مهمة كالشرق الاوسط ، بل زاد السباق المحموم على التسلح فيما بين دول المنطقة . بالإضافة الى ان استمرار بؤر التوتر في باقي مناطق العالم كمشكل العلاقات الهندية و الباكستانية او العلاقات الكورية .إلا ان هذا لا يمنع من الاقرار بأن النظام الدولي الجديد يعرف اتجاها متزايدا نحو مزيد من التطور الديموقراطي مثلما هو الشأن بالنسبة للجمهوريات الخمسة عشر المستقلة عن الاتحاد السوفياتي سابقا و دول اوروبا الشرقية التي تخلصت من النظام الشيوعي الشمولي بالإضافة الى ذلك فإنه بفعل انتصار النموذج الرأسمالي فإن العالم يشهد منذ نهاية الحرب الباردة اتجاها قويا نحو التكامل الاقتصادي و ايجاد الاسواق الكبيرة مثل مشروع اوربا الموحدة و الموحدة و جماعة الباسيفيك الاقتصادية و منطقة التجارة الحرة التي تجمع الولايات المتحدة الامريكية و كندا و المكسيك .

٣/٢ المبادئ التى يقوم عليها النظام الدولي

يمكن اجمالا تلخيص المبادئ التي يقوم عليها النظام الدولي الجديد في المبادرة التي قام بها الرئيس جورباتشوف عقب وصوله الى السلطة و هي تقوم على الافكار التالية [49] :

[49] كوثر عباس الربيعى ، مروان سالم العلى، مستقبل النظام الدولى الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثرة على المنطقة العربية- الإتحاد الأوروبي أنموذجا، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل،ص-ص١-٢٥.

-الاعتماد المتبادل صار هو القانون الاساسي للعلاقات الدولية

- لم يعد التناقض بين الرأسمالية و الاشتراكية هو التناقض الرئيسي في النظام الدولي ، بل حل محله التناقض الاهم و هو التناقض بين دول الشمال الصناعية المتقدمة و دول الجنوب المتخلفة .

- صارت العلاقات الدولية محكومة بمبدأ توازن المصالح و ليس توازن القوى.

-بروز نظام اعلامي جديد من شأنه احداث ثورة ادراكية و نفسية لدى افراد المجتمع.

٤/٢ سيناريوهات مستقبل النظام الدولى الجديد(التنبؤ بالنظام الدولى القادم)

يطرح الباحثون تساؤلات عديدة حول مستقبل النظام الدولي الجديد من قبيل التساؤل التالي : هل سيظل هذا النظام احادي القطبية ام ان التطورات الدولية اللاحقة سوف تقود الى شكل معين من اشكال توازن القوى بين الولايات المتحدة الامريكي و اوروبا الغربية و اليابان بما قد يعيد الى الاذهان نظام تعدد الاقطاب الذي كان سائدا خلال الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية . لهذا يطرح الباحثون اربع تصورات أو سيناريوهات بخصوص مستقبل هذا النظام و هي كالتالي :

-**السيناريو الاول** : العالم بسبيله الان الى التمركز حول الولايات المتحدة الامريكية التي ستصير القطب الاوحد مما سيؤدي الى نوع من الازدواجية في المعايير حسب ما يخدم المصالح الامريكية.

-**السيناريو الثاني** : ثمة تكتل غربي مكون من الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد الاوربي و اليابان هو الذي سيشكل القوى الضاربة تكنولوجيا و اقتصاديا في نطاق النظام الدولي الجديد.

-**السيناريو الثالث** : استمرار القطبية الثنائية بين روسيا و الولايات المتحدة الامريكية على المستوى الاستراتيجي و العسكري . أما على المستوى الاقتصادي و المالي فإن العالم سيشهد نوعا من تعددية الاقطاب الذي ستحتل فيه اليابان و ألمانيا موقعا متقدما.

- **السيناريو الرابع** : سيمر العالم بحالة سيولة و فوضى لفترة معينة و ذلك انه ليس بوسع الباحث المدقق القول بأن النظام السابق قد ولى الى غير رجعة و ان نظاما دوليا جديدا حل محله بشكل تام .

٥/٢ التحديات التي تواجه النظام الدولى الحالى [50]

يشير تحليل سمات النظام الدولي المعاصر إلى ثلاث فئات من المخاطر المحتملة:

- الدول الرائدة ترى أن الكثير من مكونات النظام مصممة لتقييد قوتها، والحفاظ على ديمومة الهيمنة الأميركية.

-التغيرات نتيجة انهيار الدول أو الأزمات الاقتصادية.

-تغير السياسات المحلية في عصر النمو البطيء، واتساع فجوة التفاوت.

ورغم تلك التحديات، فإن النظام الدولي المعاصر يمتلك مواطن قوة كامنة تتمثل في ترابط الدول الرائدة اقتصاديا، وتعاون الدول الغربية الديموقراطية التي تشكل قاعدة النظام الدولي الحديث في معظم القضايا الدولية مثل ما يسمى بقضية مكافحة الإرهاب.

[50] يوسف ناصيف (١٩٩٢) ، التحولات فى النظام العالمى والمناخ الفكرى الجديد وانعكاساته على النظام الإقليمى العربى ،المستقبل العربى ،المجلد ١٥ ،العدد ١٦٥،ص-ص٣٣-٤٣.

٦/٢ أثر النظام الدولى على المنطقة العربية

يبقى السؤال المطروح بالنسبة لنا كعرب و هو : ما موقعنا من هذا النظام و هل يمكن ان نكون فاعلين فيه ؟ . في الواقع كانت هناك محاولة للتحرر من الهيمنة القطبية في بعض الدول العربية ومنها مصر فى عهد جمال عبد الناصر عن طريق حركة عدم الانحياز لكنها الآن صارت في خبر كان .ما نشهده الان هو مزيد من التبعية للقطب الامريكي لكن هذا لا يمنع من وجود ما سماه مورتن كابلان بنموذج الوحدة المعترضة و هو ما تقوم به الدولة السورية و يسندها في ذلك كل من ايران و روسيا . لهذا نشهد حربا صامتة بين هذه الدول و الولايات المتحدة خصوصا مع الاحداث التي عرفتها شبه جزيرة القرم و هو ما قد يدشن عودة القطبية الثنائية مرة اخرى خصوصا الى انضم الى هذه الوحدات المعترضة المارد الصيني ذو الوزن الاقتصادي المتصاعد عاما بعد عام ، مما قد يعيد احياء ثنائية شرق غرب و لكن هذه المرة على اساس رأسمالي و ليس اشتراكي رأسمالي [51] .

٧/٢ دور القوى الدولية فى تحولات النظام العالمى [52]

منذ انتهاء الحرب الباردة، أثيرت في النظام الدولي عدة قضايا، لعل أهمها ما يمكن أن تستقر عليه الهرمية الدولية، نتيجة كون القوة الأمريكية واتجاهات الإدارة الأمريكية، لم تكن قد استقرت على تبني اتجاه محدد دولياً، إنما ظهرت أطروحات متباينة في التعامل مع تلك المرحلة، وأهمها اتجاه يدعو إلى فرض الهيمنة (مشروع سياسي)، وتعزيز كل ما من شأنه أن يثبت القطبية الأحادية، وآخر يدعو إلى المشاركة في قيادة العالم، ما دامت عناصر القوة تتغير ويعاد انتشارها بأشكال مختلفة في غير مصلحة الولايات المتحدة. ثم أعيد طرح الموضوع للنقاش بعدها بمرحلتين: مرحلة ما بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، ومرحلة ما بعد صعود إدارة أوباما إلى الحكم عام 2009. ولم تكن إعادة طرح الموضوع بعيدة من عدة حقائق، أهمها[53]:

الأولى، أن تحولات القوة تذهب بالقدرة بعيداً من الولايات المتحدة، لتعيد إظهار قوى كبرى بعضها كان أقل فاعلية (روسيا)، وأخرى لم تأخذ أدوارها في النظام الدولي (الهند وربما جنوب أفريقيا والبرازيل وتركيا وإيران وغيرها).

الثانية، أن هناك تحولات في معنى القوة والتفاعلات المرتبطة بها والقوى الفاعلة عالمياً، التي باتت تنتشر على أكثر من مستوى: عالمي، وعابر للقومية، وقومي، ومحلي. وكل منها يمارس تأثيره على مستويات عالمية متباينة بحكم ثورة المعلومات والاتصالات والعولمة [54].

---

[51] وليد عبد (٢٠١٣) ، مناهج الدراسات المستقبلية، نرمز الامارات للدراسات والبحوث ٧٦ ، عرض كتب برنارد لويس، ازمة الاسلام ، دمشق ،ص-ص٢٣-٣٣.

[52] **Lahneman, William H. (2003): Changing Power Cycles and Foreign Policy RolePower Realignments: Asia, Europe, and North America, International Political Science Review, vol.24, N°1, P.P. 100 - 101.**

[53] غانم النجار (٢٠٠١) ،الغرب وحقوق الإنسان : إشكالية العلاقة والتحولات الدولية ،مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد التاسع والعشرون ، العدد الرابع،ص٢٣.

[54] **Bandura, A. (1986): Social foundation of thought and action: A social cognitive theory, New Jersey: Prentice- Hall.**

الثالثة، أن التحولات التي يعيشها العالم منذ نحو عقدين من الزمن، المرتبطة بتحولات القوة، يرافقها تحول آخر مقترن بظهور تحولات في اتجاهات ومضامين الصراع الدولي، وما دام مستقبل النظام الدولي يرتبط بكليهما: القوة والصراع، أكثر مما يرتبط بالتنظيم والتعاون، فإن الأمر يثير إشكالات كثيرة يتطلب بحثها [55].

٨/٢ مستقبل القوى الصاعدة فى ضوء العلاقات الأوربية الأمريكية

إن أساس الهرمية الدولية هو ارتكازها على عناصر القوة وكيفية توزيعها بين الوحدات الدولية، وانعكاسات ذلك التوزيع على سلوك الوحدات الدولية. والقوة بتعريف مبسط هي مجموع العوامل القابلة للاستخدام التي تكون بحوزة الدولة، داخلياً وخارجياً، المادية منها وغير المادية، ولا اتفاق محدد على تعريف تلك العوامل، كونها تشمل حزمة واسعة، كما لا اتفاق على انتشار موحد لها بين الدول؛ فالدول تعاني تبايناً في امتلاك عوامل القوة، كما لا اتفاق على أيّها أكثر تأثيراً عند امتلاكها، فالامتلاك مسألة منفصلة عن قابلية الدولة على التأثير أحياناً، كون القابلية على التأثير إقليمياً أو عالمياً، تتوقف على امتلاك الإرادة والمشروع السياسي والتكنولوجيا، وهي مسائل لا تتفق الدول في الحصول عليها، كمقدمات وليس كنتائج ، كما لا يمكن تجاهل أن العالم يتجه إلى وجود حقيقة أن هناك اطرافاً متعددة تمتلك من عوامل القوة والتأثير الكثير، وأهمها: الفواعل العالمية، والفواعل العابرة للقومية، والفواعل دون مستوى الدولة. وهي جميعاً تزداد قوة وتأثيراً، وسيكون لها مكانة في صياغة النظام الدولي، ودفعه بعيداً من طابعه الدولي، ونحو اتجاهات عالمية في عقود مقبلة. والاتجاه الغالب في النظام الدولي، هو أن هناك مزيداً من التوجه نحو عوامل القوة غير الصلبة، أي نحو مزيد من التوظيف لعوامل القوة القائمة على استخدامات ناعمة: المساومة، والتهديد، والابتزاز، واستهداف قواعد بيانات، وتأليب الرأي العام، واستخدام نظام العقوبات، وغيرها، مع استخدامات محدودة للقوة العسكرية، واستخدامات القوة العسكرية الشاملة. وبذلك، اتجه إلى أن يكون محدوداً، كونه مرتبطاً بعوامل الردع، وتوازن الرعب النووي بين القوى النووية، وحسابات الكلفة والخسارة لفرص التعاون لدى الدول كافة .[56]

إن المتعارف عليه أن هناك عناصر قوة منتشرة في العالم، ويتباين تملكها أو استخدامها بين الوحدات الدولية، نقصد بها العناصر الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية. هذه العناصر تدفع بالدول في الأغلب إلى تبني نهج سياسي محدد في سياساتها الخارجية، استناداً إلى ما تملكه من تلك العناصر. وحتى عام 1989، كان العالم موزعاً بين مجموعتين رئيستين: الغربية والشرقية، تمتلكان أغلب عناصر القوة في النظام الدولي، ومعها شكلان من التحالفات الكبرى الداعمة لتلك العناصر (حلف الناتو وحلف وارسو). إلا أنه بعد ذلك، بدأ العالم يشهد مراحل انتقالية، ليس فيها ثبات واضح في مسألة انتشار عناصر القوة، وهو ما تم تسميته «مرحلة ما بعد الحرب الباردة»، وفيها عاشت الولايات المتحدة مرحلة عدم انسجام المكانة بين امتلاكها عناصر قوة عسكرية هائلة، وبين وجود ضعف اقتصادي وثقافي. في حين، عاشت

[55] كوثر عباس الربيعى ، مروان سالم العلى، مستقبل النظام الدولى الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثرة على المنطقة العربية- الإتحاد الأوروبي أنموذجا، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل،ص-ص١-٢٥.

[56] كوثر عباس الربيعى ، مروان سالم العلى، مستقبل النظام الدولى الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثرة على المنطقة العربية- الإتحاد الأوروبي أنموذجا، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل،ص-ص١-٢٥.

القوى الأخرى مرحلة قريبة منها، متعلقة بعدم انسجام المكانة؛ فالعناصر الاقتصادية والثقافية فيها كانت تتفوق على ما تملكه من عناصر قوة عسكرية أو سياسية، ومثاله اليابان وألمانيا. في تلك المرحلة التاريخية، تقدَّمت الولايات المتحدة بأسلوب، جعلها تقدِّم الخيار الاقتصادي على العسكري، وذلك في عهد كلينتون بعد عام 1993، إلا أن الداخل الأمريكي كان قد وصل إلى مرحلة نضج فيه تيار يميني محافظ، أراد أن يبتعد من مخرجات عالم ما بعد الحرب الباردة، باتجاه عالم تتسيد فيه الولايات المتحدة، من خلال حدث يمكن أن يؤثر في مجريات التفاعل ككل، فكان حدث 11 أيلول/سبتمبر عام 2001 في الولايات المتحدة. وهو حدث منحها مبرراً لخوض ما عُرف بالحرب العالمية المفتوحة على الإرهاب، تحت غطاء أممي، فبدأ العالم معها يخرج من ربقة عالم ما بعد الحرب الباردة ليعيش عالم ما بعد أحداث 11 أيلول، حيث الاتجاه الأمريكي الطاغي نحو استغلال الفجوة الهائلة في عناصر القوة بينها وبين أقرب منافسيها، وتحديداً في القوة العسكرية، فصار اتجاهها الغالب هو السحب من عناصر القوة الاقتصادية ومن رصيد قبولها الدولي، لمصلحة دعم الخيار العسكري. وكان أكثر الأقاليم تعرضاً لهذا التحول هو الشرق الأوسط بعامة، والمنطقة العربية بخاصة؛ إذ شهدت إعادة تنظيم لخريطة الشرق الأوسط في إطار ما عرف بـ «مشروع الشرق الأوسط الكبير»، وقبله كانت النتيجة غزو أفغانستان عام 2001، والعراق عام 2003[57]. لكن الاستنزاف الذي تعرضت له الولايات المتحدة من جراء حدثَي احتلال العراق وأفغانستان، والحرب على الإرهاب، والذي يقدر بعدة آلاف من مليارات الدولارات، كتكلفة مباشرة أو غير مباشرة، انتهت بالولايات المتحدة إلى التراجع في مرتبتها على صعيد توزيع عناصر القوة دولياً، ولمصلحة مزيد من بروز كل من روسيا والصين، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى التعامل بعقلية جديدة مع حقائق عالم ما بعد صعود أوباما إلى الحكم، قوامها التوسع بالشراكة والتقليل من التورط العسكري المباشر والتركيز على أداء خيار التوازن. فنتائج الغزو والحرب دفعت الولايات المتحدة إلى زيادة الإنفاق العسكري الذي قارب الـ 700 مليار دولار طوال المدة 2003 – 2010 . وهو بالضرورة إنفاق يأخذ من رصيد الإنفاق على قطاعات البحث والتطوير والصحة والتعليم، ويكون على حساب التوسع بالضرائب، الأمر الذي يثقل كاهل الشركات الأمريكية، ويضعف قدرتها على التنافس. وهو ما انتهى إلى تعرض الولايات المتحدة لنتائج أزمة الرهن العقاري عامي 2008 و2009 بسرعة، فأصاب اقتصادها بالركود ابتداءً، ثم بالانكماش طوال أعوام 2011 – 2013، قبل أن يعود للنمو المحدود بعد عام 2014. أي أن نتائج الغزو والحرب أصابت الاقتصاد الأمريكي، وأضعفت إمكاناته. في المقابل، كانت القوى الأخرى المنافسة تنمّي عوامل قوتها بشكل متوازن؛ فروسيا استثمرت ارتفاع أسعار النفط، وارتفاع ناتجها القومي من نحو 400 مليار دولار عام 2000 ليصبح نحو 902 مليار دولار عام 2005، ثم إلى نحو 2100 مليار دولار عام 2015، لترفع معه إنفاقها العسكري من نحو 13 مليار دولار عام 2000 إلى نحو 21 مليار دولار عام 2005 وإلى نحو 67 مليار دولار عام 2015 ، فضلاً عن إعادة تفعيل عمليات البحث والتطوير العسكري، وإعادة نشر قواتها وأنشطتها العسكرية عالمياً. في حين أن الصين التي نما ناتجها القومي من نحو 2.2 تريليون دولار عام 2000 إلى نحو 4.3 تريليون دولار عام 2005، ليصبح 11.2 تريليون دولار عام 2015، ونمت تجارتها العالمية من نحو 400 مليار دولار عام 2000 إلى نحو 907 مليار دولار عام 2005، لتصبح نحو 4.6 تريليون دولار عام 2015، فإنها

[57] يوسف بامن خالد (٢٠١٠) ، واقع التوازن الدولى بعد الحرب الباردة ، واحتمالات المستقبلية ، الهيئة العامة السورية للكتاب ،دمشق ،ص-ص٣٣-٥٤.

انفتحت على تطوير قدراتها العسكرية عالمياً بعد مرحلة عدم اهتمام استمرت من عام 1979 إلى عام 2000، وخلالها رفعت معدل الإنفاق العسكري من نحو 16.3 مليار دولار عام 2000، إلى نحو 36 مليار دولار عام 2005، لتصل إلى نحو 97 مليار دولار عام 2015، وتوصلها التقديرات الأمريكية المحسوبة على أساس القدرة الشرائية إلى نحو 215 مليار دولار ، ليس هذا فحسب، بل شرعت بإعادة تطوير الصناعات النووية، ووسعت قاعدة الصناعات الدفاعية الفضائية، ودعمت جهود تطوير القدرات الجوية والبحرية، ونشرت جزءاً من قدراتها العسكرية البحرية في بحر الصين، حيث تتحمل الولايات المتحدة جهد الحفاظ على الأمن والتوازن الإقليمي في تلك المنطقة، على نحو ينبئ باحتمالات تصادم المصالح والسياسات مستقبلاً[58] .

٢/ ٩ بروز الاتحاد الأوروبي في النظام الدولى [59]

يعد الاتحاد الأوروبي، حليفا تقليدياً للولايات المتحدة، كون أغلب أعضائه هم أعضاء في حلف الناتو. أما اليابان، فإنها أعادت تعريف أدوارها الإقليمية في التسعينيات من القرن الماضي، ثم في العقد الأول من هذا القرن، بسماح الولايات المتحدة لها برفع إنفاقها العسكري فوق الواحد بالمئة من الناتج القومي الإجمالي، وسمحت لها بتأدية أدوار عسكرية خارج مياه اليابان الإقليمية، وبتصنيع بعض القدرات العسكرية الجوية والصاروخية، ودخلت في حوار استراتيجي مع الولايات المتحدة لحفظ الأمن الإقليمي في شرق آسيا . وأكثر جوانب الخلل الحاصلة في مركز الولايات المتحدة عالمياً، هو المتعلق بكون القوة المؤثرة عالمياً، لم تعد تتعلق بالقوة العسكرية على أهميتها، وإنما هناك القوة الاقتصادية والثقافية والإعلامية، وهي ما تجد فيه الولايات المتحدة نفسها في مرتبة أدنى من بعض دول العالم؛ حتى إن القدرة الاقتصادية تشير التوقعات حولها إلى أن الصين ستسبق الولايات المتحدة بحجم الاقتصاد الكلي بحدود عام 2025، عندما تصل الصين إلى نحو 23.1 تريليون، كناتج قومي، في حين ستصل الولايات المتحدة إلى نحو 23 تريليون دولار . كما ستجد الولايات المتحدة نفسها في عام 2035 غير قادرة على الانتشار عسكرياً في أغلب أقاليم العالم، وخصوصاً في شرق آسيا وفي البحر المتوسط، لأن قوة الدول الأخرى ستصل إلى مستويات لا تسمح للولايات المتحدة بأداء أدوار القيادة في نظمها الإقليمية . و **مع نهاية العقد الأول من هذا القرن، واجهت الولايات المتحدة مسألتين [60]** :

الأولى: التراجع في عناصر قوتها التقليدية، لمصلحة بروز قوة القوى الأخرى المنافسة لها، ويتوقع أن تتراجع مشاركة الولايات المتحدة في العناصر التقليدية للقوة عالمياً إلى النسب الآتية: عسكرياً من 47 بالمئة من الإنفاق العسكري العالمي عام 2002 إلى نحو 35 بالمئة عام 2012، ونحو 17 بالمئة عام 2035، ويتراجع الناتج المحلي الإجمالي من 26 بالمئة إلى نحو 18 بالمئة، ثم إلى نحو 12 بالمئة على التوالي، والتجارة الدولية من 23 بالمئة إلى نحو 16 بالمئة، ونحو 10 بالمئة على التوالي[61].

---

[58] كوثر عباس الربيعى ، مروان سالم العلى، مستقبل النظام الدولى الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثرة على المنطقة العربية- الإتحاد الأوروبي أنموذجا، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل،ص-ص١-٢٥.

[59] حسين خليل (٢٠١٠) ، العلاقات الدولية : النظرية والواقع ، الأشخاص والقضايا ، منشورات الحلبى الحقوقية ، بيروت ،ص٤٥.

[60] النعيمي عبد العزيز ، عبد الله سيف (٢٠١٢) ،صناعة المستقبل الإستراتيجي وفق نظرية P-Master . المركز العربي للدراسات المستقبلية، قطر ،ص ٤٧.

[61] عمرو عبد العاطي(٢٠١٨)، الرهان المراوغ .. عوامل إعاقة استراتيجية "القوة الذكية" الأمريكية، ملحق تحولات استراتيجية، السياسة الدولية، العدد 212،ص٥٢.

الثانية: أن عناصر القوة اليوم صارت تتجه إلى الابتعاد من العناصر التقليدية لمصلحة عناصر غير منظورة في القياس والتأثير، كالمعلوماتية، والأقمار الصناعية، والتجسس، ووسائل التواصل الاجتماعي، والقوة العسكرية الخفيفة والخاصة، ووحدات القيادة والسيطرة، والاستثمارات، والبحث والتطوير، واستخدام المنظمات الدولية والقانون الدولي، واللجوء إلى تطوير القدرات الصغيرة ذات القدرات التدميرية الهائلة، واستخدام حروب الجيولوجيا (اصطناع الهزات الأرضية، والفيضانات...)، فضلاً عن تطوير الشركات الأمنية والعسكرية للقيام بمهام بدلاً من الجيوش التقليدية للدول، وبلا قيود القانون الدولي والأخلاقيات الدولية.

بمعنى آخر، صار العالم يؤشر إلى وجود تحول في انتشار عناصر القوة، وفي علاقات القوة دولياً، وبروز لأدوار الفواعل الجدد. رافق ذلك تحول الولايات المتحدة من الاعتماد على عناصر القوة التقليدية إلى استخدامات القوة الذكية، للاستجابة إلى التحولات الحاصلة في عوامل القوة، إلا أن مسرح التفاعلات العالمية يتَّجه إلى إحداث تحولات سريعة جداً، ومثاله ما يحصل في المنطقة العربية، والتوسع في النشاط العسكري الروسي عالمياً، والتحول في ميزان القوى في شرق وجنوب شرق آسيا، ولا تزال التحولات في أفريقيا (جنوب أفريقيا ونيجيريا خصوصاً)، وفي أمريكا اللاتينية (البرازيل خصوصاً) غير منظورة حتى اليوم. كل ذلك، دفع إلى توليد بيئة غير مرنة أمام الولايات المتحدة في التعاملات الدولية، ومن ضمنها عدم المرونة على نشر الدرع الصاروخية، وانغلاق في التعامل مع القوة الإيرانية . وغيرها... وهذا ما دفع إلى البدء بتغيرات أصابت السياسة الأمريكية، تم ملاحظتها في عهد أوباما للتعبير عن نهج فرض نفسه في السياسة الأمريكية، والانسحاب من سياسة المواجهة المباشرة في التفاعلات الدولية.

٣- استراتيجية مقترحة لإعادة هيكلة النظام الدولى الحالى -رؤية استشرافية

تنقسم استراتيجية إعادة هيكلة النظام الدولى الحالى فى المحاور التالية :

المحور الأول : إعادة هيكلة المنظمات الدولية الحالية لتفي غرض تأسيس النظام العالمي المستدام.(إنشاء مؤسسات دولية جديدة محل المؤسسات الدولية القائمة).

تقوم المنظمات التالية (البنك الدولى – صندوق النقد الدولي- منظمة التجارة العالمية – منظمة الأمم المتحدة) بالمهام التالية على الترتيب (النظام المالى الدولى- النظام النقدي الدولى-النظام التجارى الدولى- نظام الأمن والسلم الدوليين). أنّ النّظام الدّوليّ السّائد لم يعد يملك القدرة على إدارةٍ متوازنة للشّؤون الدّوليّة، ولا عاد يملك أجوبةً متوافقًا عليها عن أمّهات مسائل الأمن والاستقرار في العالم، لسببٍ معلوم هو أزمته الحادّة المستبدّة به منذ زمن. وما من مخرجٍ له من الأزمة هذه إلاّ من طريق معالجة أسبابها التّكوينيّة، أي المتعلّقة بنظامِه القانونيّ وهياكله وسلطات مؤسّساته. والمدخل إلى المعالجة تلك (هو) تمتيع دوله بالحقّ في المشاركة في التّقرير، من خلال "الجمعيّة العامّة"، وإعادة تحديد وظائف "مجلس الأمن" بعد إلغاء صيغة العضويّة الدائمة فيه، ومعها إلغاء حقّ النّقض (الڤيتو). قد يستصعب كثيرون إمكانية تحقيق هدف إلغاء العضويّة الدّائمة وحقّ النّقض بالنّظر إلى أنّ إلغاءَهما سيَلْقَى مقاومة من الدّول الخمس الكبرى التي تتمتّع بهما، وبالنّظر إلى أنّ ميزان القوى داخل النّظام الدّوليّ، اليوم، لا تميل كفّتُه لصالح القوى المطالِبة بمثل هذا التّعديل الحاسم. وقد لا يجانب هؤلاء القائلون الصّوابَ في ما قالوه، ولكن من الضّروريّ أن ندرك أنّ أيّ استمرارٍ لصيغة مجلس الأمن القائمة على قاعدتيْ العضويّة الدّائمة وحقّ النّقض، هو في حكم التّعطيل الماديّ الحاسم لأيّ إصلاحٍ يبتغي تمتيعَ "الجمعيّة العامّة" بسلطات تقريريّة حقيقيّة، إذْ سيكون حقُّ النّقض، في هذه الحال، آلية لإبطال

مفعول قرارات "الجمعيّة العامّة"، بل للسّطو على سلطة التّشريع واحتكارها من قِبل مجلس الأمن. وعليه، سيكون على أيّ تفعيلٍ لدور الدّول الأعضاء، في الأمم المتّحدة أن يصطدم، عند عتبةٍ مّا، مع مصالح القوى المحتكِرة لسلطة مجلس الأمن. مع ذلك، لا مندوحة عن بعض الواقعيّة في النّظر إلى المسألة، وبعض المرحليّة في مسْلك تحقيق الأهداف. وضمن المنظور هذا، لا بأس من قطعِ شوْطٍ انتقاليّ قبل تحقيق هدف التّعديل الحاسم لنظام مجلس الأمن. وضمن نطاق هذه المرحلة الانتقاليّة، من الضّروريّ أن يصار إلى الاتّفاق على وجوب إلغاء قاعدتيْ العضويّة الدائمة وحقّ النّقض في مرحلةٍ قادمة، وأن يُتَّفق على زمنها ويُلْتَزم به، مقابل تصحيح أوضاع تمثيل الدّول الأعضاء داخل مجلس الأمن وتحديدًا، التي تتمتّع بالعضويّة الدائمة وحقّ النّقض [62].

والتّصحيح الذي نعني هو توسيع نطاق العضويّة بحيث تشمل دولاً كبرى في العالم مثل اليابان، وألمانيا، والبرازيل، والهند وإندونيسيا، وجنوب أفريقيا، ذات وزنٍ في النّظام الدّوليّ. كما أنّ التّصحيح ينبغي أن يمسّ مبدأ النّقض نفسه، بحيث لا يجوز أن يكون نقضًا إلاّ إن كان ثلاثيًّا (من ثلاث دول)، على نحوٍ يكْبح جِماح التفرُّد بهذا الحقّ من قبل دولةٍ واحدة. ونحن نفترض أنّ تصحيحًا محدودًا، من هذا النّوع، لأوضاع مجلس الأمن ضمن فترة انتقاليّة متَّفق على زمنها، من شأنه أن يضخّ بعضَ التّوازن في عمله وأن يعيد إلى دوره بعض الفعّاليّة. إن الدّعوة إلى التّوسيع قديمة وقاعدة مؤيّديها تزداد، والأهمّ من هذا أنّ التطوّرات الجديدة، الحاصلة في العشرين عامًا الماضية، وفي قلبها نشوء قوًى اقتصاديّة كبرى جديدة (معظمها من بلدان الجنوب)، تفرض تصحيحًا في التّمثيل يسمح لهذه باحتلال المكانة المناسبة لها في مؤسّسات النّظام الدّوليّ، ناهيك بأنّ مطالب هذه الدّول في التّمثيل العادل تجد من يدعمها حتّى من الدّول الكبرى كما هي الحال بالنسبة إلى الصّين. على أنّ النّظام الدّوليّ سيظلّ مأزومًا متى ما عطَّل سلطةً أساسيّةً فيه هي السّلطة القضائيّة، على نحو ما هي عليه حالُها اليوم من تعطيلٍ ناجمٍ من انتقاصٍ فاضحٍ منها، ومن مصادَرة لها من قِبَل مؤسّسات أخرى ، و نظريًّا، تُعدّ "محكمة العدل الدّوليّة" هي الإطار القضائيّ في النّظام الدّوليّ، غير أنّ ما هو مسموح لها به، في الواقع الفعليّ، ليس ممّا يمنحها سلطةً قضائيّة فعليّة، فهي غير ذات إلزاميّةٍ في قراراتها (كما ترغب في ذلك الولايات المتّحدة الأمريكيّة)، وما تقدّمه من فتوًى لا يجاوِز كونه توصيّات. ومن الطبيعيّ أنّ دورها الاستشاريّ الشكليّ، وسحْب الطّبيعة الملزِمة لقراراتها، يُفقدها كلّ دور قضائيّ مفترض. والأنكى من ذلك أنّ مجلس الأمن هو من يمارس، فعليًّا، سلطةً قضائيّة في النّظام الدّوليّ من دون أن يعلن عن ذلك؟ إذْ ما معنى فضِّه للنّزاعات، وإصداره القرارات تحت أحكام الفصل السّابع، وفرْضه العقوبات، سوى أنّه يمارس سلطةً قضائيّة؟.

وينبغي لأيّ إرادةٍ لتصحيح مؤسّسات النّظام الدّوليّ أن تلْحظ الحاجة الحيويّة إلى الاعتناء بأمر السّلطة القضائيّة في هذا النّظام، وتمكين "محكمة العدل الدّوليّة" من الأسباب والموارد القانونيّة كافّة التي تكفل لها القدرة على ممارسة الاختصاص القضائيّ. سيكون من أوجب الواجبات حسبان القضاء الدّوليّ الجهة الوحيدة المخوَّلة بتطبيق القانون

[62] وليد عبد الحي (١٩٩٦)، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية سلم القوى الدولي، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 126، ص – ص ٢٢-٤٣.

الدّوليّ، وحمايته، والبتّ في المنازعات بين الدّول الأعضاء، وبين المؤسّسات داخل النّظام؛ بين سلطة التّقرير وسلطة التّنفيذ، ومن دون ذلك لا إصلاح للنّظام الدّوليّ، بل لا نظام دوليًّا من الأساس [63].

المحور الثاني [64]:أنهاء إحتكار بعض. العملات الدولية لأهم التعاملات التجارية الدولية تفي غرض تأسيس النظام العالمي المستدام.

على وقع الخوف من عقوبات أمريكية أقسى من ذي قبل تبدو الصين هذه الأيام على عجلة من أمرها في سعيها إلى إنهاء هيمنة وسطوة الدولار على مبادلاتها من العالم الخارجي. ويزيد من هذه العجلة الانهيارات والكوارث التي جلبتها هذه العقوبات لعملات واقتصاديات إيران وروسيا وفنزويلا وسوريا ولبنان ودول أخرى. آخر الخطوات الصينية تتمثل في شراء المزيد من الشركات المنتجة للذهب آخرها شركة "غولد فيلد" الغويانية في أمريكيا الجنوبية. ومع شرائها للعشرات ومن شركات ومناجم الذهب في أفريقيا قبل ذلك أضحت بكين أكبر منتجي المعدن الأصفر بكمية تقارب 500 طن في السنة مقابل نحو 210 أطنان للولايات المتحدة. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الصين ليست تقليديا من البلدان المخزنة للذهب الذي يعد إلى جانب ناتج محلي إجمالي قوي أفضل ضامن لاستقرار العملة، فإن السيناريو المرجح من وراء ذلك يقول بأنها تعد العدة لدعم التعامل الدولي بعملتها من خلال احتياطي ذهبي كبير واقتصاد يصعد بسرعة لاحتلال موقع الصدارة في العالم. ويدعم هذا الرأي قول فانغ هاي شينغ، رئيس لجنة تنظيم الأوراق المالية الصينية: بأن اعتماد الصين على "النظام القائم على الدولار يجعلها عرضة للخطر". هذا الانكشاف للخطر دفع بكين أيضا إلى إطلاق بورصة عالمية في شنغهاي لتداول عقود النفط بالعملة الصينية اليوان اعتبارا من أوائل عام 2019، وتشكل هذه الخطوة ضربة قوية لاحتكار نظام "البترودولار" لصالح نشوء نظام "البترويوان". ووقعت الصين أيضا على اتفاقيات مع روسيا وتركيا وإيران والهند ودول آخرى لتعزيز تبادلاتها التجارية بالعملات الوطنية بدلا من الدولار. هذا وأطلقت بكين مع دول البريكس الأخرى من شنغهاي "بنك التنمية الجديد" برأسمال يزيد على 100 مليار دولار لتعزيز استثمارتها المشتركة وتحقيق المزيد من التوازن في المعاملات الدولية. كما أطلقت من بكين في عام 2014 "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية" الذي تشارك برأسماله حاليا نحو 60 دولة بينها روسيا ومصر والسعودية وبريطانيا ودول أوروبية أخرى. ويزيد رأسمال البنك على 100 مليار دولار ويتوقع أن يكون خلال السنوات العشر القادمة منافساً قوياً لصندوق النقد الدولي الذي تتحكم الولايات المتحدة وحلفائها في قراراته بحكم ملكيتها لغالبية الحصص فيه. ويعزز هذا التوجه المالي الصيني العالمي اقتصاد يصعد بسرعة ومشروع طريق الحرير الجديد "حزام واحد- طريق واحد" باستثمارات ضخمة تشمل ستين بلدا حتى **الآن** [65].

وقد أظهرت أزمة كورونا فشل الإدارة الأمريكية في مواجهة تبعاتها على الاقتصاد وسوق العمل مقارنة مع دول أخرى كألمانيا والصين. وعلى ضوء هذا الفشل يتوقع كبير الاقتصاديين سابقاً في مؤسسة "مورغان ستانلي"، ستيفن روتش

---

[63] توفيق حسين (١٩٩٥)، النظام الدولى الجديد،مجلة الفكر العربي ،عدد خاص، ص ٤٤.

[64] جهاد عمر الخطيب (٢٠١٧) ، العلاقات الأمريكية الصينية آفاق الصراع والتعاون ، المركز الديمقراطي العربى،. ص ٣٣.

[65] نيروز غانم ساتيك، أحمد قاسم (٢٠١٣)، التغيرات في بنية النظام الدولي وانعكاساتها على الثورات العربية، سياسات عربية، العدد 3،ص٥٦.

"انهياراً قريباً في قيمة الدولار بنسبة قد تصل إلى 35 بالمائة في غضون العام القادم 2021". ويعزز هذا الوضع الجديد القدرة الصينية على كسر احتكار الدولار إذا ما تجرأت بكين على تعويم عملتها وطرحها للتبادل التجاري الدولي بسعر مستقر. غير أن حصول مثل هذا الانهيار في قيمة الدولار يعني أيضاً أن دوراً أقوى في التعاملات الدولية بانتظار اليورو في حال تمكنت ألمانيا وفرنسا من دفع خطوات التكامل السياسي والأمني الأوروبية وتحقيق المزيد من الاستقلالية عن واشنطن بهذا الشأن. الجدير ذكره أن دوراً أقوى لليورو وللجنيه الاسترليني والين الياباني والروبل الروسي لا يبدو متعارضاً مع التوجهات الصينية التي لا ترمي للقضاء على دور الدولار بقدر ما ترمي إلى تحجيم هذا الدور بشكل يتناسب مع دور الولايات المتحدة في التعاملات التجارية الدولية. ويعود الحرص الصيني على عدم تحطيم دور الدولار إلى احتفاظ بكين باحتياطات دولارية هائلة تزيد على 3 تريليونات منها أكثر من 1.1 تريليون دولار استثمارات صينية في السندات الأمريكية. وعلى ضوء ذلك فإن دولاراً يلعب دوراً مهماً في التبادل التجاري العالمي يحمي هذه الاحتياطات وقدرتها الشرائية.

المحور الثالث: إعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية العالمية لتأسيس نظام عالمي مستدام.

يتم ذلك من خلال إعادة هيكلة للتكتلات الاقتصادية الدولية التقليدية على المستوى العالم إلى المنظمات الاقتصادية الدولية الحديثة ، ويمكن تحقيق هذا النمط بطريقتين من خلال إصلاح المنظومات التقليدية للتكتلات الاقتصادية، والثانية: بإقامة تجمعات أو مراكز لسلاسل الإمداد والقيمة كما يلى [66]:

الطريقة الأولى:[67] إصلاح التكتلات الاقتصادية التقليدية: على سبيل المثال، جعلت جائحة «كوفيد-19» مهمة إصلاح منظمة التجارة العالمية أكثر إلحاحًا، حيث يُعد الحفاظ على تدفق التجارة أمرًا مهمًا، ليس فقط في مكافحة الوباء، ولكن أيضًا لدعم الانتعاش الاقتصادي وإرساء الأسس لعالم أكثر مرونة وشمولية واستدامة في المستقبل. لقد وفرت الجائحة الزخم اللازم لأعضائها (164 دولة) في المنظمة لتحديثها، والاتفاق على أجندة إصلاحية طموح. وفي هذا السيناريو المتفائل، قد تكون التوقعات لإصلاح منظمة التجارة العالمية أكثر إيجابية بحلول موعد المؤتمر المقبل والمتوقع عقده في يونيو 2021، ولإصلاح منظمة التجارة العالمية حقًا، تحتاج قواعدها التجارية إلى التحديث لتعكس التحولات في القوة الاقتصادية العالمية والتحولات التكنولوجية، ومن أجل التحديث، تعتمد الدول الأعضاء على مجموعة متنوعة من مناهج التفاوض، مثل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف multilateral؛ حيث تُعد المفاوضات التجارية متعددة الأطراف معقدة للغاية، وتستغرق سنوات حتى تكتمل، كما أن منظمة التجارة العالمية تعمل على مبدأ «التعهد الفردي» (حيث لا يتم الاتفاق على أي شيء حتى يتم الاتفاق على كل شيء)، وفي حين أن التوصل إلى اتفاقيات بهذه الطريقة يمكن أن يكون صعبًا؛ إلا أن الميزة الرئيسة تكمن في أن القرارات تكون أكثر قبولًا لجميع الأعضاء [68].

---

[66] خالد حامد ، غالب عبد (٢٠١٢) ،التنبؤ فى العلاقات الدولية دراسة في الاديبات النظرية. مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ،المجلد (٣٩) العدد(٣) عماد البحث العلمي ط. الجامعة الاردنية، ص ٥٦.

[67] **Lahneman, William H. (2003): Changing Power Cycles and Foreign Policy RolePower Realignments: Asia,**

[68] فهمي عبد القادر محمد(١٩٩٧) ، النظام السياسي الدولي دراسة في الأصول النظرية ، دار وائل للنشر ،الاردن _ عمان ،ص ٣٤.

الطريقة الثانية: تجمعات أو مراكز لسلاسل الإمداد والقيمة: نتيجة فشل الاتفاقيات التجارة الشاملة متعددة الأطراف Multilateral، كتلك التي توفرها منظمة التجارة العالمية، في تحقيق مزيد من حرية التجارة العالمية، أصبحت تلك التجمعات متعددة الأطراف التي تضم مجموعات فرعية من أعضاء المنظمة تركز في كثير من الأحيان على قطاع أو قطاعات معينة في إطار ما يعرف بمراكز سلاسل الإمداد والقيمة Supply & Value Chain، حيث يمكن لتلك التجمعات أن تنتج اتفاقات أسرع وأكثر مرونة، كما أنها تمهد الطريق لتوسيع نطاق الاتفاق في قطاعات تكنولوجية جديدة، وبشكل عام، يبدو أن المستقبل سيكتب لصالح تلك التجمعات؛ لذا يكون من الضروري إعادة النظر في الاتفاقيات و المؤسسات لإصلاحها بطريقة تجعلها أكثر استدامة؛ لأنها توفر عدة قواعد يبدو أنها صعبة المنال في ظل النظام الحالي للتجارة العالمية، ومن بين هذه القواعد ما يلي [69]:

•**الشفافية والإخطار**: التي تمثِّل إحدى القواعد الرئيسة لمنظمة التجارة العالمية، إلا أن امتثال أعضائها لتلك القواعد ما زال ضعيفًا، خاصة بين الدول النامية، بدرجة أصبحت تهدد بتآكل الثقة في النظام الراهن للتجارة العالمية، وفي هذا الخصوص، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها الاتحاد الأوروبي اقتراحًا بتعزيز الشفافية.

•**وضع الدولة النامية**: [70] وهي القضية الأكثر تعقيدًا بسبب عدم وجود تعريف متفق عليه لماهية الدولة النامية في منظمة التجارة العالمية، حيث إنها متروكة للدولة العضو بأن تعلن ذلك عن نفسها، ونظرًا لأن تلك الدول تتلقى ما يسمى بـ «معاملة خاصة وتفضيلية»، فلا غرابة في أن نجد نحو ثلثي أعضاء المنظمة تُعامل كدول نامية، ومن بينها الصين، حتى إن ذلك يكون على حساب الحاجات الضرورية للعديد من الدول النامية المستحِقَة للدعم التي تكون في أمس الحاجة إلى العون الإنمائي، وتتفق الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى قواعد جديدة منظمة للتجارة العالمية في القرن الحادي والعشرين.

•**التجارة الإلكترونية**: فمع التطور الهائل في وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات وضرورة مواكبة متطلبات الثورة الصناعية والتكنولوجية الرابعة، أصبح من الضروري التركيز والاتفاق على وضع خريطة طريق لمستقبل التجارة الإلكترونية العالمية.

•**الاستثمار البيني**: تم إسقاط الاستثمار كقضية تفاوضية لمنظمة التجارة العالمية في عام 2004، وفي غضون ذلك، قامت البلدان بتغطية أحكام الاستثمار من خلال معاهدات الاستثمار الثنائية، ومن ثمَّ يجب التركيز على تسهيل الاستثمارات واستبعاد القضايا الشائكة المتعلقة بالوصول إلى الأسواق، وتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وهذه القضية تجد طريقها للحل في ظل سلاسل الإمداد والقيمة [71].

---

[69] مالك عوني (٢٠١٨)، إدارة القوة المأذومة ومعضلة القيادة الأمريكية للنظام الدولي، ملحق تحولات استراتيجية، السياسة الدولية، العدد 212،ص٣٣.

[70] حسن أبو طالب(٢٠١٥)، نحو عالم بدون هيمنة غربية، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 202،ص٢٦.

[71] الهزايمة محمد عوض (٢٠٠٥) ، قضايا دولية. تركة قرن مضي وحمولة قرن أتى ، جامعة العلوم التطبيقية، الاردن _ عمان،. ص ١٦.

•**الزراعة والتنمية**: يستهدف أعضاء منظمة التجارة العالمية إصلاح الإعانات والحواجز التجارية العالية التي تشوه التجارة الزراعية، وفي عام 2015، التزم أعضاء المنظمة بإلغاء دعم الصادرات الزراعية، كما اتفقوا على إيجاد حلول لقضية المخزون العام لأغراض الأمن الغذائي (وهي قضية تتطلب اهتمامًا جديدًا في سياق أزمة كوفيد-19).

•**الاستدامة البيئية**: تلعب منظمة التجارة العالمية دورًا رئيسًا في الجهود المبذولة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ((SDGs، وقد ناقش أعضاء المنظمة مختلف قضايا استدامة التجارة، وتقدمت المحادثات بدرجات متفاوتة، وتبرز ثلاثة مجالات يمكن أن تسهم بشكل كبير في التعافي الأخضر من أزمة كوفيد-19، وهي: إبرام اتفاق بشأن قصر الإعانات على مصايد الأسماك، وإصلاح دعم الوقود الأحفوري، والتركيز على اختتام المفاوضات بشأن اتفاقية السلع البيئية.

•**تكافؤ الفرص**: ففي ضوء ما حققته الصين من نمو اقتصادي متسارع على مدار الأربعين عامًا الماضية، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل من الممكن أن تتعايش نظم اقتصادية غير متجانسة، كنظام رأسمالية الدولة في الصين، ونظم اقتصادات السوق كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي؟

المحور الرابع :أهمية ظهور اللامركزية الاقتصادية العالمية بتعدد الأقطاب الاقتصادية في بناء نظام عالمي مستدام.(نظام دولى جديد متعدد مراكز القوى الدولية) [72]

كان النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية ولنصف قرن واضحاً: فخارطة العالم سهلة، بين مناطق نفوذ أميركية وأخرى سوفييتية، معسكر شرقي وآخر غربي، خطوط التماس واضحة، والوكلاء المحليون معلومون. كان لدول العالم أكثر من خيار، وكان للحروب أكثر من إطفائي، لكن الولايات المتحدة حسمت سباق التسلح لمصلحتها بانهيار الاتحاد السوفييتي، وهي الآن تسابق نفسها ممتلكةً ترسانة عسكرية غير مسبوقة، واقتصاداً قوياً ونموذجاً منتصراً معولماً دخل معه النظام العالمي العصر الأميركي، فالولايات المتحدة أصبحت اللاعب الوحيد على الساحة الدولية، فالأزمات الدولية تنتظر رأياً أميركياً أو دوراً أو تدخلاً، أو حتى تجاهلاً، ودول العالم تراهن على الحلول القادمة من واشنطن وليس نيويورك (الأمم المتحدة)، أصبح الظل الأميركي حاضراً في كل مكان في كل الأزمات، وبدلاً من تعزيز التنظيم الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة وهيئاتها ومنظماتها ودعم أدوارها، أصبح تجاهل أدوارها المفترضة سياسة أميركية تعززت عبر الإدارات المتعاقبة في البيت الأبيض. بالإجمال أدى تفجير النظام السابق إلى خلخلة التوازنات الدولية والإقليمية والوطنية دون أن يؤدي لخلق نظام دولي مستقر. وقد اتسمت التحليلات السياسية والدراسات الاستشرافية للنظام الدولي في القرن الحادي والعشرين بالاستقطاب والمزج بين التفاؤل المفرط والتشاؤم، فتحليلات الوضع الدولي القائم في ضوء نهاية الاتحاد السوفييتي [73]، وانتهاء الحرب الباردة، وتهاوي جدار برلين ومعه دول حلف "وارسو"، وأفول نجم روسيا وريثة الاتحاد السوفييتي، وعدم ظهور قوى عظمى توازي وتنافس الولايات المتحدة، تحدثت عن القرن الأميركي، وعن قوى عظمى متوحدة، تفرض سياساتها الاستراتيجية، وتحدد الدول بخياراتها، فيما صبت التحليلات المتفائلة بأن النظام

[72] محمد عبدلا يونس (٢٠١٥)، تحولات النظام الدولي خلال خمسين عاما، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 200، ص ٥٤.

[73] سليمان خليل عرنوس (٢٠١١)، الازمة الدولية والنظام الدولي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ص ٢٧.

الدولي يمر بمرحلة انتقالية تنفرد فيها الولايات المتحدة بالنظام الدولي لفترة محدودة، تنشأ خلالها قوى كبرى تنافس الولايات المتحدة على إدارة النظام الدولي، مراهنين على صعود نجم الصين من ناحية والوحدة الأوروبية أو عودة روسيا لتلعب دورها على الساحة الدولية من جديد، من ناحية أخرى. واتفقت التحليلات على أن سياسات الحرب الباردة والاستقطاب الدولي، وحتى في سيناريو النظام الدولي متعدد القوى، لن تمارس شروطها على دول العالم. اليوم وبعد ما يزيد على عقد ونصف من الانفراد الأميركي بالنظام الدولي، عادت الأصوات الأكاديمية والسياسية تتغزل في الحرب الباردة وأيام الحرب الباردة، فهل تكون عودة الحرب الباردة أكثر أماناً وتنظيماً للعالم؟ وهل يملك هذا الطرح أرضية؟ فهل النظام العالمي الحالي هو نظام القطب الواحد أم أن النظام يمر بمرحلة انتقالية نحو نظام دولي متعدد الأقطاب؟ وهل تستطيع أي من الأقطاب الدولية المحتملة استعادة حالة التوازن العالمي وإعادة تنظيم العالم بعيداً عن الهيمنة الأميركية على النظام الدولي؟ يواجه النظام العالمي اليوم جنوحاً أميركياً غير مسبوق لاستخدام القوة أو التهديد بها في كافة الأزمات والصراعات الدولية، إذ قطعت الإدارة الأميركية الحالية الطريق على أي مفاوضات أو تدويل للمشاكل والأزمات، إلا بما يخدم سياساتها وتفردت بالقرارات مستبعدة حتى حلفاءها التقليديين كأوروبا، وبالنظر إلى السياسات الأميركية منذ حرب الخليج الثانية [74]، بدا واضحاً أن الإدارة الأميركية في قيادتها للعالم تستعيد في ممارستها نموذج السيطرة الاستعمارية الفجة دون أن تدرك أن مسؤولية القيادة الدولية تتطلب الفهم العميق للمشاكل والأزمات الدولية والمشاركة الإيجابية في حلها بتحجيم الأزمات لا خلقها، وتلك إشكالية متعاظمة لانعكاساتها على كافة الشؤون الدولية، وبدا واضحاً أن مفهوم القيادة الأميركية لعالم يواجه إشكالية معرفية لدى الإدارات الأميركية لكون هذا المفهوم ينحصر في القدرة الأميركية على ضمان المصالح القومية، وهو مأزق إستراتيجي خطير وقعت فيه الإدارة الأميركية في ممارستها لدور الفاعل الوحيد والمنظم الرئيسي للعلاقات الدولية. في ذات الوقت، فإن الحديث عن نظام دولي متعدد الأقطاب لا يزال حديث تفاؤل لا يستند إلى أرضية قوية، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الأقطاب المحتملة، نجد أن روسيا أولاً ومنذ الانهيار المدوي للاتحاد السوفييتي، فقد قلَّم العقد الماضي هيبتها، وإن احتفظت بوضع الشريك لترسانتها النووية وقدرتها على المشاكسة والإقلاق، وعلى الرغم من كبواتها الاقتصادية، فإنها تحاول أن تستعيد أدوارها العسكرية بتكثيف حضورها العسكري من خلال المناورات العسكرية المتوالية وإعلانها عن قدراتها العسكرية، إذ أجرت روسيا في 30 مايو الماضي تجربة ناجحة، عشية انعقاد مؤتمر الدول الثماني، اطلقت خلالها صاروخين عابرين للقارات بهدف التذكير بأهميتها .

المحور الخامس : إنجاح النظام الدولي في المساعدة الفعلية لاقتصادات الدول النامية عبر الأمم المتحدة وبرامجها التنموية.

كرست الدول المتقدمة فى السنوات الأخيرة ،من خلال منظمة الأمم المتحدة لإنجاح النظام الدولي في المساعدة الفعلية لاقتصادات الدول النامية عبر الأمم المتحدة وبرامجها التنموية من خلال البرامج التالية :[75]

[74] شرف احمد (١٩٩٢) ،مسيرة النظام الدولى الجديد قبل وبعد حرب الخليج الثانية، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ص ٣٦.

[75] حسين حافظ (٢٠١٠) ،الاستراتيجية الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، مجلة الدراسات الدولية ، العدد ٤٦.

-**تعزيز التنمية فى الدول النامية**[76] :كرست الأمم المتحدة اهتمامها ومواردها لتحسين مستويات المعيشة وتعزيز المهارات والقدرات البشرية في أرجاء العالم. ومنذ عام 2000، وهذه الجهود تسترشد بالأهداف الإنمائية للألفية .MDGsوتأتي كل أموال المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة تقريبا من المساهمات التي تتبرع بها البلدان. فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDPعلى سبيل المثال، بموظفيه المنتشرين في 170 بلدا، يوفر الدعم لـ 4800 مشروع من مشاريع التخفيف من حدة الفقر، وتشجيع الحكم الرشيد، والتصدي للازمات، والحفاظ على البيئة. وتعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEFفي 150 بلدا، بصورة رئيسية في ميادين حماية الأطفال وتحصينهم ضد الأمراض، وتعليم الفتيات، وتقديم الإغاثة الطارئة. أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) UNCTAD، فيساعد البلدان النامية على الاستفادة بأقصى درجة من الفرص التجارية المتاحة لها. ويوفر البنك الدولي القروض والمنح للبلدان النامية، ويقوم منذ عام 1947 بتقديم الدعم لأكثر من 12000 من المشاريع الإنمائية لأكثر من 170 دولة حول العالم.

- **التخفيف من وطأة الفقر في الريف في البلدان النامية** : يوفر صندوق الأمم المتحدة للتنمية الزراعية IFADامنحا وقروضا منخفضة الفائدة إلى سكان الريف الأشد فقرا. ومنذ عام 1978، استثمر الصندوق أكثر من 15 مليار دولار، وساعد أكثر من 430 مليونا من الرجال والنساء على زراعة وتجارة الغذاء وذلك زيادة دخولهم للتمكن من إعالة أسرهم. ويدعم الصندوق حاليا أكثر من 240 برنامجا ومشروعا في 147 بلدا حول العالم [77].

-**التركيز على التنمية الأفريقية** : لا تزال أفريقيا تمثل أولوية كبرى للأمم المتحدة. وفي عام 2001، اعتمد رؤساء الدول الأفريقية خطة وضعتها القارة ذاتها، الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وأيدتها الجمعية في عام 2002 باعتبارها الإطار الأساسي لتوجيه الدعم الدولي لأفريقيا. وتحصل القارة على 36 في المائة من إنفاق منظومة الأمم المتحدة على التنمية، وهو أكبر نصيب بين مناطق العالم. وكل وكالات الأمم المتحدة لديها برامج خاصة لصالح أفريقيا.

- **تعزيز رفاه المرأة** [78]: كُرِّست هيئة الأمم المتحدة للمرأة للعمل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي تعد رائدة على الصعيد العالمي للعمل من أجل المرأة والفتاة، إلى تسريع وتيرة التقدم المحرز في تلبية احتياجاتهن في جميع أنحاء العالم. وتدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول، عند وضعها معايير عالمية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، كما تعمل مع الحكومات والمجتمع المدني لصياغة القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لتنفيذ هذه المعايير. كما تدعم مشاركة المرأة مشاركة مساوية لمشاركة الرجل في جميع جوانب الحياة، مركزة على زيادة دور المرأة القيادي ومشاركتها؛ وعلى إنهاء العنف ضد المرأة؛ وإشراكها في جميع جوانب العمل من أجل السلام والأمن؛ وتمكينها في الميدان الاقتصادي، وجعل المساواة بين الجنسين مسألة جوهرية في خطط التنمية الوطنية والموازنة.

---

[76] كوثر عباس الربيعى ، مروان سالم العلى، مستقبل النظام الدولى الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثرة على المنطقة العربية- الإتحاد الأوروبي أنموذجا، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل،ص-ص١-٢٥.

[77] كوثر عباس الربيعى ، مروان سالم العلى، مستقبل النظام الدولى الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثرة على المنطقة العربية- الإتحاد الأوروبي أنموذجا، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل،ص-ص١-٢٥.

[78] احمد يوسف (٢٠٠٠)، النظام الاقليمي العربي وتحديات الحاضر ومسؤوليات المستقبل، مجلة شؤون عربية القاهرة- العدد ١٠٣ .

-**تهيئة الأساس للأعمال التجارية :** الأمم المتحدة مفيدة للأعمال التجارية، فهي توفر "البنية الأساسية المرنة" للاقتصاد العالمي من خلال التفاوض على المعايير الفنية المقبولة عالمياً في مجالات متنوعة مثل الإحصاءات والقانون التجاري والإجراءات الجمركية والملكية الفكرية والطيران والشحن والاتصالات السلكية واللاسلكية، مما ييسر النشاط الاقتصادي ويقلل من تكاليف المعاملات. كما أنها هيأت أساس للاستثمار في الاقتصادات النامية من خلال تعزيز الاستقرار السياسي والحكم الرشيد، ومحاربة الفساد والحث على السياسات الاقتصادية السليمة والتشريعات المشجعة للأعمال التجارية.

-**دعم الصناعة :** عملت الأمم المتحدة من خلال منظمة التنمية الصناعية UNIDOبمثابة "موفّق" للتعاون الصناعي بين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب، فشجعت تنظيم المشاريع والاستثمار ونقل التكنولوجيا والتنمية الصناعية المستدامة والفعّالة من حيث التكاليف. كما ساعدت البلدان في التعامل السلس مع عملية العولمة وفي الحد من الفقر بشكل منتظم.

-**محاربة الجوع** [79]: تقف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) FAOفي صدارة الجهود المبذولة على نطاق العالم للقضاء على الجوع. وهدف توفير الأمن الغذائي للجميع - حيث تتوفر للناس في كل مكان فرص الحصول بانتظام على ما يكفي من الأغذية الجيدة النوعية اللازمة للحياة الصحية الفعالة - هو هدف يشكل جوهر عمل المنظمة. وتعمل الفاو كساحة محايدة، تلتقي فيها كل الدول على قدم المساواة للتفاوض بشأن الاتفاقات والتحاور حول السياسات. كما تساعد المنظمة البلدان النامية في تحديث وتحسين الزراعة وقطاع الغابات وممارسات مصائد الأسماك بالطرق التي تحافظ على الموارد الطبيعية وتحسن تغذية البشر.

-**تحسين التجارة العالمية**[80] : يساعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) UNCTADالبلدان النامية في التفاوض على الاتفاقات التجارية، وفي كسب المعاملة التفضيلية لصادراتها. وقد قام بالتفاوض على الاتفاقات الدولية للسلع الأساسية ليضمن أسعاراً منصفة للبلدان النامية، وليكفل حسن كفاءة بنيتها الأساسية التجارية، كما يساعدها بطرق أخرى في تنويع إنتاجها والاندماج في الاقتصاد العالمي.

-**تعزيز الإصلاح الاقتصادي :** يساعد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بلداناً كثيرة في تحسين إدارتها الاقتصادية، كما يقدم المساعدات المالية المؤقتة للبلدان حتى يعينها على تخفيف صعوبات موازين المدفوعات، فضلا عن توفير التدريب للمسؤولين الماليين الحكوميين.

-**تحسين السفر بالجو وبالبحر**[81] : تضطلع وكالات الأمم المتحدة بمسؤولية وضع معايير السلامة للسفر بالبحر وبالجو. وتساهم منظمة الطيران المدني الدولية ICAOفي جعل السفر بالجو أكثر وسائل الانتقال سلامة. ففي عام 1947، عندما

[79] خالد حامد ، غالب عبد (٢٠١٢) ،التنبؤ فى العلاقات الدولية دراسة في الاديبات النظرية. مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ،المجلد (٣٩) العدد(٣) عماد البحث العلمي ط. الجامعة الاردنية.

[81] نظير محمود أمين (٢٠٢٠)،مستقبل النظام الدولى، المجلة الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص ،ألمانيا ،،مجلد ٢،العدد١٠،ص-ص٢٠-٥٤.

سافر 21 مليون راكب جواً، قتل 439 راكباً في حوادث للطائرات؛ أما في عام 2013، فقد كان عدد القتلى 173 شخصا من بين 3.1 مليار من ركاب الطائرات. وبالمثل، تساعد المنظمة البحرية الدولية IMOفي جعل البحار أكثر أمناء وتبين الإحصاءات أن الإبحار قد أصبح أكثر أمناً، وأن سجله البيئي يتحسن، فعدد السفن المفقودة يقل، والوفيات تتناقص، كما قلت حوادث التلوث، وانخفض إجمالي التلوث النفطي، ويجري التعامل مع تلوث الهواء والتلوث بسبب الصرف الصحي - وهذا كله بينما يستمر حجم ما ينقل بحراً في الازدياد.

- **خلق التزام دولي بمساندة الأطفال :** من أفغانستان إلى لبنان ومن السودان إلى يوغوسلافيا السابقة، كانت لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) UNICEFالريادة في إقامة "أيام الهدوء" وافتتاح "ممرات السلام" لتوفر الأمصال وغيرها من المساعدات التي تشتد الحاجة لها عند الأطفال الواقعين في النزاعات المسلحة. وقد أصبحت اتفاقية حقوق الطفل قانوناً في 193 بلدا ، وفي دورة الأمم المتحدة الاستثنائية عن الأطفال في عام 2002، التزمت 190; حكومة بمجموعة أهداف محددة زمنياً في مجالات الصحة والتعليم والحماية من الإساءة والاستغلال والعنف ومكافحة متلازمة نقص المناعة البشرية/الإيدز .HIV/AIDS

- **تحويل الأحياء المتخلفة إلى مستوطنات بشرية لائقة :** يقطن نصف سكان الأرض الآن في المدن. فالمدن هي محاور الكثير من الإنتاج والاستهلاك المحلي - أي العمليات الاقتصادية والاجتماعية التي تولّد الثروة والفرص. ولكنها أيضاً أماكن للأمراض والجريمة والتلوث والفقر. ويبلغ عدد سكان الأحياء المتخلفة في مدن كثيرة، ولا سيما في البلدان النامية، أكثر من 50 في المائة من عدد السكان، بينما لا يتمتعون إلا بقدر ضئيل من القدرة على الوصول للمأوى والمياه والمرافق الصحية، إن كانت تتوفر لهم أي قدرة على الإطلاق. ويعمل موئل الأمم المتحدة UN-HABITAT، عن طريق ما يقرب من 100 برنامجاً ومشروعاً تقنياً في نحو 60 بلداً في أنحاء العالم، مع الحكومات والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية لإيجاد حلول مبتكرة في المدن الصغيرة والكبيرة. وتشمل هذه الحلول ضمان الحيازة لفقراء الحضر، والتي تعتبر بدورها حافزاً للاستثمار في الإسكان والخدمات الأساسية للفقراء.

-**توفير فرص الوصول إلى شبكة عالمية** [82]: يضطلع الاتحاد البريدي العالمي UPUبتيسير تبادل البريد الدولي، ويسهم في تطوير الاتصالات الاجتماعية والثقافية والتجارية بين الشعوب والأعمال التجارية بتوفير أحدث الخدمات والمنتجات البريدية. وهناك حوالي 640000 مكتب بريد في أنحاء العالم، تشكل معاً واحدة من أوسع الشبكات العالمية، وتيسر نقل المعلومات والسلع والأموال. وقد فتحت شبكة الإنترنت والتكنولوجيات الجديدة فرصا جديدة أمام الخدمات البريدية، ولا سيما في مجال التجارة الإلكترونية، حيث أن السلع التي يتم طلبها إلكترونيا لا يزال من غير الممكن إرسالها إلكترونيا. ويظل البريد يمثل جسرا بالغ الأهمية بين العمليات المادية والرقمية والمالية، وشريكا رئيسيا في التنمية العالمية.

[82] صالح رعد قاسم (٢٠١٩)، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة فى محاربة الأرهاب ٢٠١٤-٢٠١٨،دار النور ،ألمانيا .

- **تحسين الاتصالات السلكية واللاسلكية العالمية** [83] : يجمع الاتحاد الدولي للاتصالات ITUالحكومات والدوائر الصناعية معاً لتطوير وتنسيق تشغيل شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية العالمية وخدماتها. كما ينسق الاتحاد استخدام نطاق الموجات الإذاعية، ويعزز التعاون الدولي في تحديد مدارات السواتل، ويعمل على تحسين البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية في العالم النامي، وينظم التفاوض بشأن المعايير العالمية التي تضمن سلاسة الاتصال في نطاق شاسع من أنظمة الاتصالات. ويواصل الاتحاد الدولي للاتصالات التزامه بمساعدة العالم في ميدان الاتصالات، من موجة الإنترنت العريضة إلى آخر جيل للتكنولوجيات اللاسلكية، ومن الملاحة الجوية والبحرية إلى علم الفلك، ومن خدمات الهاتف إلى البث التلفزيوني وشبكات الجيل القادم. وقد مكّن عمله من المساعدة في صناعة الاتصالات لكي تصبح صناعة عالمية يزيد حجمها على 2.1 تريليون دولار.

النتائج:

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

-الدول القوية فى النظام الدولي هى التى تعرض قواعدها فى العلاقات الدولية.

-التأكيد على وجود تهديد فى النظام الدولى من قبل روسيا الاتحادية والصين .

-العالم مقبل على نظام دولى متعدد الأقطاب .

-ضعف التأثير والضغط الأمريكي على اللاعبين الاقليميين فى منطقة الشرق أوسطية بعد الحرب العالمية الباردة.

-التطور النوعى والكمى للقوة الاستراتيجية الروسية.

-التطور الاقتصادي المزهل للمارد الصينى

- بروز الاتحاد الأوروبي واليابان فى النظام الدولى .

التوصيات:

توصى الدراسة بالأتى :

-العالم وفق التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى الحالية مقبل على نظام متعدد الأقطاب ، ويمكننا أن ندعم هذه الرؤية فى النقاط التالية:

-ضرورة إعادة هيكلة المنظمات الدولية الحالية لتفي غرض تأسيس النظام العالمي المستدام.(إنشاء مؤسسات دولية جديدة محل المؤسسات الدولية القائمة). حيث تقوم المنظمات التالية (البنك الدولى – صندوق النقد الدولي- منظمة التجارة العالمية – منظمة الأمم المتحدة) بالمهام التالية على الترتيب (النظام المالى الدولى- النظام النقدي الدولى-النظام التجارى الدولى- نظام الأمن والسلم الدوليين) فى النظام الدولى القادم أو الجديد.

-لا بد فى النظام العالمى الجديد ضرورة أنهاء إحتكار بعض. العملات الدولية لأهم التعاملات التجارية الدولية تفي غرض تأسيس النظام العالمي **المستدام.**

- لا بد من إعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية العالمية لتأسيس نظام عالمي مستدام

[83] أمينة رباحي (٢٠١١) ،تأثير التحولات الاستراتيجية في نظام الدولى علي التنظير في العلاقات الدولية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد حزيران ، الجزائر ،ص٢٣.

-أهمية ظهور اللامركزية الاقتصادية العالمية بتعدد الأقطاب الاقتصادية في بناء نظام عالمي مستدام.(نظام دولى جديد متعدد مراكز القوى الدولية-متعدد الاقطاب).

-ضرورة العمل على إنجاح النظام الدولي في المساعدة الفعلية لاقتصادات الدول النامية عبر الأمم المتحدة وبرامجها التنموية.

- لابد أن يدفع النظام الدولى الجديد فى اتجاه وجود تنظيم سياسي ثالث ينافس الحزبين الجمهورى والديمقراطي فى الولايات المتحدة الأمريكية.

-على حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية احتواء جميع تداعيات " ثورات الربيع العربي" الذى انطلق للفترة من ٢٠١٠-٢٠١٦ ،من أجل بناء تحالفات إقليمية لاسيما فى منطقة الشرق الأوسط تعبر عن مصالحها فى ظل تفاقم الصراع الدولى المقبل .

-على الدول الضعيفة والمتوسطة أن لا تغفل الدور الفاعل لروسيا الاتحادية فى النظام الدولى المرتقب والقادم .

- لا بد من وجود مراجعة لجميع دول العالم ومنها منطقة الشرق الأوسط لتفعيل سياستها فى جميع المضامين مع الصين للحصول على مساحة واسعة للمناورة فى السياسة الدولية .

- على صانعى القرارات فى دول العالم وفى وفى النظام الدولى ان تدرك ضرورة إعادة حساباتها فى التعامل مع هذا القطب المهم فى النظام الدولى الجديد أو المرتقب والقادم .

- على الدول التى تؤدى دور القوة الشاملة المتفوقة للدول التى ستشارك بقوة فى إدارة السلطة العالمية وهى (روسيا الاتحادية- الصين – الاتحاد الأوروبي)تتطلب الاتجاه نحو استقرار وبقاء النظام العام للدول أو التحالفات الدولية الكبرى القائمة على قوة تحالفية فاعلة .

- ضرورة القدرة على تجديد عناصر القوة الشاملة الدولية لدول الأعضاء فى التحالفات الدولية الكبرى.

-على القوى الدولية الشاملة روسيا الاتحادية والصين والاتحاد الأوروبي أن تلعب دور مؤثر فى احتواء التحديات والتهديدات الداخلية والإقليمية والدولية.

- على الدول الشاملة (روسيا الاتحادية والصين والاتحاد الأوروبي)وجود قدرة على انتهاز الفرص الإقليمية والدولية لضمان بقاء وبسط هيمنتها وتحقيق مصالحها الحيوية ، ووجود قدرة على منع صعود قوى دولية منافسة .

المراجع:

١-المراجع باللغة العربية:

-كوثر عباس الربيعى ، مروان سالم العلى، مستقبل النظام الدولى الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثرة على المنطقة العربية- الإتحاد الأوروبي أنموذجا، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل،ص-ص١-٢٥.

-نظير محمود أمين (٢٠٢٠)،مستقبل النظام الدولى، المجلة الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص ،ألمانيا ،،مجلد ٢،العدد١٠،ص-ص٢٠-٥٤.

-علاء فاهم كامل (٢٠١٩)،النظام العالمى الجديد- احتمالات المستقبل ، المجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص-ص ٢٩٥-٣١٥.

- خالد حامد ، غالب عبد (٢٠١٢) ،التنبؤ فى العلاقات الدولية دراسة في الاديبات النظرية. مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ،المجلد (٣٩) العدد(٣) عماد البحث العلمي ط. الجامعة الاردنية.

_ بول كندى (١٩٩٣) ، الاستعداد للقرن الحادي والعشرون، ترجمة محمد عبد الله. دار الشروق للنشر والتوزيع. الاردن _ عمان

-بول كندى(١٩٩٩) ، تأملات في القرن الأمريكي التالي، ترجمة عبسي سمعان، مجلة الفكر السياسي ، العدد 6.

_ احمد يوسف (٢٠٠٠)، النظام الاقليمي العربي وتحديات الحاضر ومسؤوليات المستقبل، مجلة شؤون عربية القاهرة- العدد ١٠٣ .

-أمينة رباحي (٢٠١١) ،تأثير التحولات الاستراتيجية في نظام الدولى علي التنظير في العلاقات الدولية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد حزيران ، الجزائر .

_ فوزي عبد القادر (١٩٩٦) ، دراسات مستقبلية رؤية عملية للزمن الاتي، مجلة الدراسات مستقبلية ،العدد الاول، مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ، مصر.

- أحمد صدقي (٢٠٠١) ، الدراسات المستقبلية وخصائص المتيح الإسلامي، فصيلة المستقبل، العدد(٢). المركز الإسلامي للدراسات المستقبلية، بيرت، لبنان.

_ ضياء الدين زاهر (٢٠٠٤) ، مقدمة في الدراسات المستقبلية، جامعة القاهرة مصر .

_ وليد عبد (٢٠١٣) ، مناهج الدراسات المستقبلية، نرمز الامارات للدراسات والبحوث ٧٦ ، عرض كتب برنارد لويس، ازمة الاسلام ، دمشق.

-النعيمي عبد العزيز ، عبد الله سيف (٢٠١٢) ،صناعة المستقبل الإستراتيجي وفق نظرية P-Master . المركز العربي للدراسات المستقبلية، قطر.

_ سليمان خليل عرنوس (٢٠١١)، الازمة الدولية والنظام الدولي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

_ شرف احمد (١٩٩٢) ،مسيرة النظام الدولى الجديد قبل وبعد حرب الخليج الثانية، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة .

-الهزايمة محمد عوض (٢٠٠٥) ، قضايا دولية. تركة قرن مضي وحمولة قرن أتى ، جامعة العلوم التطبيقية، الاردن _ عمان.

_ فهمي عبد القادر محمد(١٩٩٧) ، النظام السياسي الدولي دراسة في الأصول النظرية ، دار وائل للنشر ،الاردن _ عمان.

-عبد الحى وليد (٢٠٠٢)، التحولات الدولية المعاصرة ،دار الشروق للنشر والتوزيع ،الأردن +عمان.

-توفيق حسين (١٩٩٥)، النظام الدولى الجديد،مجلة الفكر العربي ،عدد خاص ،".

- مقلد اسماعيل صبرى (٢٠٠١)، العلاقات السياسية الدولية : النظرية والواقع ،جامعة أسيوط ،مصر.

-يوسف ناصيف (١٩٩٢) ، التحولات فى النظام العالمى والمناخ الفكرى الجديد وانعكاساته على النظام الإقليمى العربى ،المستقبل العربى ،المجلد ١٥ ،العدد ١٦٥.

-أحمد أبو ضيف (٢٠٠٣)،الهيمنة الأمريكية : نموذج. القطب الواحد وسيناريوهات النظام العالمى الجديد ،مجلد عالم الفكر ،العدد ٥ ،المجلد ٣١.

- جمال الأنامى (١٩٩١) ، التطورات فى النظام العالمى الجديد، المستقبل العربى ،السنة الرابعة عشر ،المجلد ١٤، العدد ١٥٣.

- صالح رعد قاسم (٢٠١٩)، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة فى محاربة الأرهاب ٢٠١٤-٢٠١٨،دار النور ،ألمانيا .

-غانم النجار (٢٠٠١) ،الغرب وحقوق الإنسان : إشكالية العلاقة والتحولات الدولية ،مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد التاسع والعشرون ، العدد الرابع .

- وليد عبد الحى (١٩٩٤) ،تحول المسلمات فى نظرية العلاقات الدولية،مؤسسة الشروق للإعلام والنشر ،الجزائر .

- يوسف بامن خالد (٢٠١٠) ، واقع التوازن الدولى بعد الحرب الباردة ، واحتمالات المستقبلية ، الهيئة العامة السورية للكتاب ،دمشق .

- بسيوني عبير (٢٠١١) ، السياسة الخارجية الأمريكية فى القرن الحادى والعشرين، دار النهضة، القاهرة .

-حسين خليل (٢٠١٠) ، العلاقات الدولية : النظرية والواقع ، الأشخاص والقضايا ، منشورات الحلبى الحقوقية ، بيروت

-جهاد عمر الخطيب (٢٠١٧) ، العلاقات الأمريكية الصينية آفاق الصراع والتعاون ، المركز الديمقراطي العربى .

- حسين حافظ (٢٠١٠) ،الاستراتيجية الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، مجلة الدراسات الدولية ، العدد ٤٦.

- اسماعيل صبرى مقلد (٢٠٠١) ، العلاقات السياسية الدولية : النظرية والواقع ،مركز الدراسات للمستقبل ، جامعة أسيوط .

-أحمد عبد الرحيم الخلايلة(٢٠٠١) ، العرب والتأثير في النظام العالمي، دراسات دولية، العدد 21، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد .

-مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،(٢٠١٦) ،التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٥ ، القاهرة .

- حسن أبو طالب(٢٠١٥)، نحو عالم بدون هيمنة غربية، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 202.

- عمرو عبد العاطي(٢٠١٨)، الرهان المراوغ .. عوامل إعاقة استراتيجية "القوة الذكية" الأمريكية، ملحق تحولات استراتيجية، السياسة الدولية، العدد 212.

- مالك عوني (٢٠١٨)، إدارة القوة المأذومة ومعضلة القيادة الأمريكية للنظام الدولي، ملحق تحولات استراتيجية، السياسة الدولية، العدد 212.

- محمد عبدلا يونس (٢٠١٥)، تحولات النظام الدولي خلال خمسين عاما، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 200.

- نيروز غانم ساتيك، أحمد قاسم (٢٠١٣)، التغيرات في بنية النظام الدولي وانعكاساتها على الثورات العربية، سياسات عربية، العدد 3.

- وليد عبد الحي (١٩٩٦)، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية سلم القوى الدولي، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 126.

٢- المراجع باللغة الإنجليزية

-Friedman, George (2010): The Next 100 Years, penguin and omhouse.

-Rosenau, Jams & sign El signposts & symptoms (1995): interpreting change and anomalies' in world politics, European Journal of international Relation, vol, 1.

-Singer J. David (1990) Models- Methods and prograss in world politics, A pace Research odyssey boulder , westview..

-intelligence and international affairs: disruption anticipated, Chatham House report ,June 2018

-B.J.Copeland (27-3-2018), "Artificial intelligence" ،www.britannica.com ,Retrieved.

-Michaal, Nicholson (1996): curser and conception studies. A castell Imprint, New York.

-Bandura, A. (1986): Social foundation of thought and action: A social cognitive theory, New Jersey: Prentice- Hall.

-Kaplan, Morton A . (1962): system and process International politics. NY. Jhon wilew and sons.'

-Lahneman, William H. (2003): Changing Power Cycles and Foreign Policy RolePower Realignments: Asia, Europe, and North America, International Political Science Review, vol.24, N°1, P.P. 100 - 101 .

-Ikenberry, G. John (2003): "Strategic Reactions to American Preeminence: Great Power Politics in the Age of Unipolarity", National Intellegence Council .

-www.alaraby.co.uk ،kris-bondi, "The House That Learns: How AI Makes Smart Homes Smarter

-Krauthammer, Charles (1992): "The Unipolar Moment: In Rethinking America's
Security Beyond the Cold War", New York: Norton and Company

-Benjamin R. Barber, "Fear's of Empire : War , Terrorism , and Democracy". New York Norton, 200

ضوابط الحرب الإلكترونية في القانون الدولي

د. زعادي محمد جلول

أستاذ محاضر قسم أ، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة/الجزائر

الملخص: تمثل الحروب السيبرانية إحدى أهم الظواهر السلبية المتولدة عن الثورة التكنولوجية التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة،

وذلك نظرا للإستعمال المتواصل لهذا النوع من الوسائل، سواء في وقت السلم أو في وقت الحرب. وبالفعل تلجأ الدول إلى هذه الوسائل في إطار الحروب الإقتصادية التي تجمعها بغيرها من الدول أو التكتلات الإقتصادية الأخرى، كما توظفها الدول بشكل إستباقي ، ، وذلك قبل اللجوء إلى الوسائل التقليدية.

وأمام تنامي هذه الظاهرة، وبعد أن تيقن أعضاء المجتمع الدولي إلى خطورتها، تضاعفت الجهود الدولية من أجل وضع حد للتعسف الذي يصاحب اللجوء إلى مثل هذه الوسائل، وعملت الدول على تأطيرها قانونا، وحصرها في أضيق الحدود، لعل أبرز هذه المبادرات تلك التي أقدم عليها مجموعة من المختصين في مجال القانون الدولي الإنساني في إطار دليل تالين بشأن القانون الدولي المطبق على الحروب السيبرانية، والذي وضع في إطاره الأسس الأولى للتكريس القانوني لمفهوم الحرب السيبرانية.

الكلمات المفتاحية: 1-الحرب السيبرانية، 2-الفضاء الإفتراضي،3-الهجمات السيبرانية، 4-القانون الدولي5 – العراقيل 6- الحماية القانونية

Abstract: Cyber wars represent one of the most important negative phenomena generated by the technological revolution that the world has witnessed in recent years, due to the continuous use of this type of means, whether in peacetime or in time of war. Indeed, countries resort to these means in the context of economic wars that bring them together with other countries or other economic blocs, as countries employ them proactively, before resorting to traditional means. In the face of the growth of this phenomenon, and after the members of the international community became aware of its seriousness, international efforts multiplied to put an end to the abuse that accompanies resorting to such means, and countries worked to frame them legally and limit them to the narrowest limits. Perhaps the most prominent of these initiatives were those that a group of From specialists in the field of international humanitarian law in the framework of the Tallinn Manual on International Law Applicable to Cyber Wars, which laid the first foundations for the legal establishment of the concept of cyber war

Keywords: 1-Cyber warfare, 2-Virtual space3-Cyber attacks, 4-International law, 5-Obstacles, 6-Legal protection

مقدمة:

الحرب ظاهرة قديمة قدم الإنسان في حد ذاته؛ فلطالما لجأ البشر إلى القوة من أجل فض النزاعات التي تشوب بينهم، مستعملين مختلف الأساليب والوسائل من أجل إلحاق الهزيمة بالعدو، وذلك بغض النظر عن إتساع نطاقها، أو شدتها. هذا، ولم تفتأ الأسلحة المستعملة خلال النزاعات المسلحة من التطور، وذلك بشكل موازٍ للتطور والتقدم الذي تسجله الشعوب والأمم في مختلف مجالات الحياة، حيث إستغل الأفراد كل تطور أحرزته الدول، ولو في أبسط صورها من أجل تطوير أسلحة أكثر تدميرا وقتلا؛ فكان إستغلال التطور في مجال الطب والكيمياء من أجل تطوير أسلحة بيولوجية، كما تم إستغلال الإكتشافات في مجال العلوم الفيزيائية لتطوير القنابل الهيدروجينية، كما تم إستغلال القفزة النوعية التي شهدها العالم في مجال التكنولوجيات الحديثة، ولا سيما ما يتعلق بقطاع الإتصالات، وإختراع الأنترنت ودمقرطتها إلى إنشاء ما أصطلح عليه بالحروب السيبرانية أو الحروب الإلكترونية التي أستغلت بشكل مستمر ومتكرر من قبل كيانات مختلفة ودول لجأت إليها، سواء في وقت السلم في إطار الحروب الإقتصادية التي تشنها بعضها ضد البعض، أو في وقت الحرب، والتي يكون شنها سابقا للتدخلات الكلاسيكية، وذلك من أجل تحقيق ميزة عسكرية على العدو بحرمانه من موارد وخدمات أساسية يرهن على أساسها نجاح العملية العسكرية من عدمه مثل قطاع الإتصالات، وقطاع الصحة، والطاقة، وغيرها من الأوجه الأخرى.

دفع الأمر الواقع بأعضاء المجتمع الدولي إلى تكثيف جهودهم من أجل تأطير هذه الظواهر السلبية بشكل قانوني، فسجلت الساحة الدولية مبادرات متنوعة كانت ترمي من خلالها الجهات الفاعلة إلى تكريس مفهوم الحرب الإلكترونية في مختلف النصوص الدولية التي تنظم سير العمليات العسكرية خلال النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية، بل وإلى سن إتفاقية دولية تتناول بالدراسة هذه المسألة بشكل مفصل، ودليل تالين بشأن القانون الدولي المطبق على الحروب السيبرانية عينة دالة على ذلك.

أهمية الدراسة:

تنطوي دراسة موضوع ضوابط الحرب الإلكترونية في القانون الدولي على أهمية يمكن أن نحصر أهم أوجهها فيما يلي:

-تمثل الحروب السيبريانية أحد أهم المظاهر السلبية التي إنتشرت خلال السنوات الأخيرة، والتي تلجأ إليها الدول من أجل تحقيق مصالح مختلفة، أكانت إقتصادية، أو إجتماعية، أو حتى عسكرية، هذه الأخيرة التي لا تقل أهمية عن الحروب الكلاسيكية، خاصة إذا إستهدفت الهجمات التي تشن في إطارها قطاعات ومصانع تحتوي على قوى خطرة مثل مولدات الكهرباء، أو المفعلات النووية، وغيرها من الهياكل الخطرة الأخرى؛

-ربط الدول بمختلف أشكالها لقطاعاتها الحيوية بالشبكة العنكبوتية، وبالتالي فإن خضوعها، وتعرضها لهجمات سيبرانية يمكن أن يشل هذه الدولة، بل ويضع وجودها على المحك؛

-الغموض الذي يكتنف مسألة الحروب السيبرانية، خاصة وأن أعضاء المجتمع الدولي لم يخصصوا لهذه الظاهرة إتفاقية دولية تؤطرها من مختلف جوانبها، بل وتحدد حقوق وواجبات الدول التي تلجأ إليها.

أهداف الدراسة:

تصبو الدراسة الراهنة لتحقيق جملة من الأهداف، لعل أهمها:

-تحديد معالم الحرب السيبرانية، وذلك في ضوء المبادرات المبذولة على الصعيدين القانوني والفقهي، فتكون الإشارة إلى دليل تالين بشأن القانون الدولي المطبق على الحروب السيبرانية، والذي وضع الأسس لسن إتفاقية دولية تتناول هذا الموضوع بالدراسة، كما يتم التعرض بالتفصيل إلى الآراء الفقهية المعبر عنها من قبل الفقهاء والمختصين في مجال القانون الدولي الإنساني، وبالتالي تحديد الخصائص اللصيقة بها؛

-تحديد مدى إمكانية تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني الكلاسيكية على هذا النوع من الحروب، وذلك بالوقوف على مختلف القرارات التي تبناها أعضاء المجتمع الدولي حول هذه المسألة، سواء بشكل صريح في لوائح الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، أو بصورة غير مباشرة في نصوص الإتفاقيات الدولية المشكلة لبنيان القانون الدولي الإنساني.

الإشكالية:

إنطلاقا مما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى إمكانية تطبيق قواعد القانون الدولي التقليدي على ظاهرة الحروب السيبرانية المعاصرة؟

تقسيم الدراسة:

إرتأينا تقسيم الدراسة الراهنة إلى محورين متكاملين يتم في المحور الأول رسم الإطار المفاهيمي للحرب السيبريانية، وتحديد خصائصها، والأشكال التي تتجسد فيها، أما في إطار المحور الثاني فنبين مدى تطابق قواعد القانون الدولي الكلاسيكية على الحروب السيبرانية.

المنهج المتبع:

تمّ الإعتماد في إعداد هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية، لعل أبرزها: **المنهج الوصفي** الذي يتلائم والشطر النظري الدراسة، وبالتحديد مفهوم الحروب السيبرانية، وعرض مختلف الآراء الفقهية المعبر عنها حول هذه المسألة، وتحديد الخصائص اللصيقة بالحروب السيبرانية، والأشكال التي تتجسد فيها، كما تم الإعتماد على المنهج التحليلي في إطار تحليل مدى تطابق النصوص المتضمنة في الإتفاقيات الدولية المشكلة لبنيان القانون الدولي الإنساني مع خصوصية الحروب السيبرانية، وتم الإعتماد أخيرا على المنهج المقارن فيما يخص مقارنة النصوص المتعلقة بالحروب السيبرانية والإتفاقيات الدولية ذات الصلة السارية المفعول في هذا المجال.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للحروب السيبرانية

تمثل الحرب السيبرانية إحدى الظواهر الأكثر تعقيدا على المستوى المفاهيمي، فرسم معالمها تشكل خطوة عويصة على حد تعبير المختصين في المجال نظرا لطابعها التقني، كما أن تنفيذها ووجودها على مستوى الفضاء الإفتراضي، أي في

بُعد غير ملموس وغير مرئي يجعل من تأطيرها القانوني أمرا شبه مستحيل؛ إذ تستلزم الحروب السيبرانية، والهجمات التي تشن في إطارها معارف متقدمة في مجال التكنولوجيات الحديثة، وتستلزم عتادا وتجهيزات معتبرة ليست في متناول جميع الدول، وإن صح التعبير، فهي حروب ذكاء أكثر مما تمثل حروب بربرية، لذلك أصطلح عليها بالحروب الناعمة.

وعلى الرغم من الطبيعة المعقدة التي تنطوي عليها هذه الظاهرة، إلا أن ذلك لم يمنع عدد من الفقهاء والمختصين في مجال القانون الدولي الإنساني من محاولة تعريفها **(أولا)**، وبالتالي تحديد الخصائص اللصيقة بها **(ثانيا)**، وبالتبعية الأشكال التي تتجسد في شكلها.

أولا-تعريف الحرب السيبرانية:

تعددت التعاريف المنسوبة للحرب السيبرانية، وذلك بشكل يعكس الإختلاف السائد حول مفهوم هذا النوع من الحروب، وفي هذا الصدد تتم الإشارة إلى مختلف المستويات التي إنطلق منها الفقه الدولي لرسم معالمها؛ فعلى المستوى الإصطلاحي تعرف الحرب السيبرانية من قبل(N.SCHMITT Michael) بأنها: "تلك الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل الهجوم على نظم المعلومات للعدو، وبهدف التأثير عليها والإضرار بها، والدفاع عن نظم المعلومات الخاصة بالدولة المُهاجمة"(Schmitt, 1998-1999, p. 890) .

على المستوى الوطني، يمكن الإشارة إلى المقاربة التي تبنتها السلطات الأمريكية بخصوص هذه المسألة، وبينت وزارة الدفاع الأمريكية بأن الحرب السيبرانية: "توظيف للقدرات السيبرانية، حيث يكون الغرض الأساسي منها تحقيق الأهداف أو الآثار العسكرية في الفضاء السيبراني أو من خلاله"(Fred, 2015, p. 16) . يتبنى الفقه الغربي مقاربة مماثلة، والإشارة في هذا الصدد تكون للتعريف الذي قدمه (A. CLARKE Richard) الذي يرى بأن الحرب السيبرانية هي: "الأنشطة التي تقدم عليها جهات مختلفة، أكانت دولا، أو منظمات، أو أشخاصا تهدف من خلالها إلى إختراق أجهزة كومبيوتر دول أخرى أو أنظمة دولة أخرى من أجل الإضرار بهذه الأخيرة أو خلق الفوضى بها"(Clarke & K. Knake, 2010, p. 28) ، كما يرى الأستاذ (HAYDEN Michael) بأن الحرب السيبرانية هي: "المحاولة المتعمدة لإتلاف أو تدمير أنظمة الكومبيوتر الخاصة بدولة أخرى"(Michael, Spring 2011, p. 6) ، أما بالنسبة للأستاذ (L.FRIESEN Toby)، فإن مصطلح الحرب السيبرانية يستخدم في أشكال مختلفة، ومن بينها ذلك الهجوم الإلكتروني على شبكة الكومبيوتر، والذي تقدم عليه أي دولة ضد دولة أخرى"(Friesen, 2009, p. 94) .

يقدم كل من (KAMILE Nur Sevis) و (ENSAR Seker) تعريفا واسعا للحرب السيبرانية، وتشير في نظرهما إلى هجوم رقمي منسق وواسع النطاق يُشن من قبل حكومة دولة ضد حكومة دولة أخرى، أو من قبل مجموعة واسعة من الأفراد، وهي المبادرة التي تتخذها الدولة بإختراق الأنظمة الإلكترونية لدولة أخرى بهدف إحداث الضرر والدمار. وإنطلاقا من ذلك يرى المختصان بأن مصطلح الحرب السيبرانية ينطبق كذلك على الهجمات بين التنظيمات والمؤسسات في إطار المنافسة التي تجمع بينهم، بل وحتى التنظيمات الإرهابية، وأيضا على الهجمات بين الأفراد المصطلح عيهم بالقراصنة الإلكترونيين (HACKERS)، والذين ينسب إليهم ذات النوايا المنسوبة للأطراف المتنازعة خلال الحروب بأشكالها المختلفة (Sevis & Ensar, 2016, p. 3).

يقدم من جهتهم مجموعة من المختصين القانونيين تعريفا قانونيا للحرب السيبرانية، معتمدين في ذلك على ما يجمعها من قواسم مشتركة مع الحروب الكلاسيكية، حيث يرى كل من (Oona A. Hathaway, Rebecca Crootof philip levitz, Haley Nix, Aileen Nowlan, William Perdue and Julia Spiegel) بأن الحرب السيبرانية تتمثل في: "هجمات إلكترونية تتجسد في مبادرات تتخذ في تقويض الوظائف التي تؤديها أنظمة الكومبيوتر من أجل تحقيق أهداف سياسية أو ذات الصلة بالأمن القومي"(Hathaway, et al., 2012, pp. 828-831) .

ثانيا-العناصر القانونية للحرب السيبرانية:

ومن خلال التعاريف المقدمة أعلاه يمكن أن نستخلص العناصر المشتركة للحرب السيبرانية بين مختلف الآراء المعبر عنها على الصعيد الفقهي والقانوني، والمتمثلة أساسا في:

1-تتجسد الحرب السيبرانية في مجموعة من الهجمات الإلكترونية:

تقتضي الحرب السيبرانية توفر سلوك إيجابي، أكان إعتداءً أو دفاعا، فالبنسة للثاني فيتمثل في تدابير مضادة إلكترونية مبرمجة لضرب أنظمة أجهزة الكومبيوتر مصدر الهجوم ووضع حد للهجمات الإلكترونية قبل أن تؤدي مفعولها، وعادة ما تلجأ الحكومات للأسلوبين باعتبار أن كلاهما يقتضي توفر الآخر، غير أن الشكل الدفاعي لا يرتقي لوحده إلى حرب سيبرانية؛

2- يتم شن الحرب السيبرانية بأي طريقة كانت:

الحروب السيبرانية يتم خوضها من خلال توظيف أساليب وتقنيات مختلفة مثل القرصنة أو التفجير، أو الإعتراض، أو زرع فيروسات، وغيرها من الأساليب الأخرى، ولكن لكي توصف بالهجوم السيبراني لا بد أن تهدف هذه المبادرات إلى وقف أو تعطيل وظائف النظام الإلكتروني؛

3-تهدف إلى تعطيل وظيفة أنظمة الكومبيوتر:

يجب أن تهدف الهجمات السيبرانية إلى تعطيل أو تقويض نشاط أنظمة الكومبيوتر لدى دولة معينة؛ إذ يمكن أن يؤثر سلبا على أنظمة الكومبيوتر بطرق مختلفة، فإما أن ينقص من فعاليتها، بما يجعلها تعمل بشكل غير طبيعي مثل زرع فيروسات في الأنظمة الإلكترونية المهاجمة، والتي تؤدي إلى إبطاء النظام مثلا، كما أن بعض الهجمات تُبقي النظام شغالا في ظاهره، غير أنه يؤدي الوظائف التي بُرمج من أجلها بشكل خاطأ، ومن هذا المنطلق يعتبر التجسس الإلكتروني كذلك مندرجا في الشكل الأخير لأن هذا المفهوم لا ينطوي على تعطيل أنظمة الكومبيوتر باعتبار أنها ستؤثر على عمل هذه الأنظمة اليسر في المستقبل(Akoto, 2014-2015, pp. 9-10) ؛

4-تستهدف الهجمات السيبرانية أنظمة الكومبيوتر:

يجب أن تستهدف الهجمات السيبرانية نظام كومبيوتر، هذا الأخير الذي يُعرف بأنه النظام الذي يثبت في أجهزة الكومبيوتر، أو في أجهزة إلكترونية أخرى مثل الهواتف النقالة أو اللوحات الإلكترونية، والتي يمكن أن تتصل بقنوات

إتصال، والمتمثلة أساسا في شبكة الأنترنت، بالإضافة إلى بعض الشبكات المغلقة في بعض المؤسسات والهيئات الإدارية والعسكرية؛

5-تكون الغاية من هذه المبادرات تحقيق أهداف سياسية أو ذات الصلة بالأمن القومي:

يمثل هذا العنصر، وهذا الهدف الخط الفاصل بين الهجوم السيبراني والجريمة الإلكترونية، وفي هذا الصدد فإن الهجوم السيبراني يُشن في غالب الأحيان من قبل دولة ضد دولة أخرى، وهو الأمر الذي يمس بالصالح العام في الدولة الثانية، أما بالنسبة للجريمة الإلكترونية، فغالبا ما تنفذ من قبل أفراد منعزلين أو في شكل تنظيم مثل التنظيمات الإجرامية المختصة في الإختلاس أو سرقة البيانات.

تتمثل أخيرا الأهداف المتعلقة بالأمن القومي مثلا في الولوج والتحكم في الأنظمة الإلكترونية للقطاعات الحيوية لدولة ما مثل تلك الأنظمة التي تسير مفعلات نووية، والتي تنطوي على قوى خطرة تهدد حياة الأفراد. أما بالنسبة للأهداف السياسية، فيمكن أن نضرب مثلا بالتدخل الروسي في الإنتخابات الأمريكية الرئاسية سنة 2016، والتي رمت إلى توجيه الرأي العام الأمريكي من أجل إنتخاب شخصية معينة(Limonier & Collin, 2017, pp. 145-163) .

المحور الثاني: مدى تطبيق القانون الدولي الكلاسيكي على الحروب السيبرانية

تمثل الحروب السيبرانية إحدى الظواهر الخطرة التي أفضى عنها التطور التكنولوجي الذي شهده العالم خلال السنوات الأخيرة، ويرجع أغلب المختصون في مجال التهديدات السيبرانية هذه الخطورة إلى سلوك الدول في حد ذاتها، والتي اتجهت في الحقبة الزمنية الأخيرة نحو ربط جميع قطاعاتها الحيوية بشبكة الأنترنت، أكانت قطاع الطاقة، أو قطاع الصحة، أو قطاع التعليم، أو حتى قطاعات البحث والدفاع في خطوة منها لتيسير تطورها والمهام التي كانت تراها معقدة في الماضي، وعرضت نفسها في نفس الوقت للقرصنة وإعتراض البيانات، بل وللتدمير نتيجة الهجمات السيبرانية التي قد تطالها، فاسحة المجال بذلك للأجانب بالتحكم في هذه القوى الخطرة.

وعلى الرغم من الطبيعة المستحدثة لهذا النوع من الحروب، إلا أن ذلك لا يعني في أي حال من الأحوال إهمال أعضاء المجتمع الدولي لهذا الجانب من دون أي تأطير قانوني، والإشارة في هذا الصدد تكون للجهود المبذولة على مستوى الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة **(أولا)**، أو على مستوى مختلف الإتفاقيات الدولية المشكلة لبنيان القانون الدولي الإنساني، وبالتحديد تلك التي تنظم مسألة إستخدام الأسلحة الغير التقليدية **(ثانيا)**.

أولا-على مستوى منظمة الأمم المتحدة:

وحتى إن كانت الحروب السيبرانية تختلف بشكل جذري عن الحروب الكلاسيكية لإرتباطها بوسائل تكنولوجية متطورة لم تكن معروفة وقت سن مختلف إتفاقيات القانون الدولي الإنساني ذات الصلة، إلا أن ذلك لا يعني في أي حال من الأحوال بأن أعضاء المجتمع الدولي لم يأخذوا بعين الإعتبار إمكانية حدوث هذا النوع من التطور، والإشارة في هذا الصدد تكون للتعريف الذي قدموه للأسلحة غير التقليدية، وبالتحديد للتعريف الذي قدمته لجنة الأسلحة التقليدية للأمم المتحدة الصادر سنة 1968، والذي جاء فيه ما يلي: "أسلحة الإنفجارات الذرية والأسلحة المصنوعة من مادة ذات

نشاط إشعاعي وأسلحة الفتك الكيميائية والبيولوجية، وأي نوع من الأسلحة الأخرى التي يتم تصنيعها في المستقبل، والتي تتشابه خصائصها في الأثر التدميري مع القنبلة الذرية أو الأسلحة الأخرى"، ومن خلال عبارة "وأي نوع من الأسلحة الأخرى"، فلقد فتح أعضاء اللجنة المجال ليشمل هذا الحظر الأسلحة الغير التقليدية المعروفة آنذاك إلى جانب أية أسلحة أخرى قد تنجر عن التطور التكنولوجي المستقبلي في وسائل القتال (البلوشي، 2007، صفحة 15).

هذا، ولقد تم تأكيد هذا التوجه في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والإتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي الصادر بتاريخ 24 جوان 2013، والذي جاء فيه ما يلي: "يشكل تطبيق قواعد لإستخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات تكون مستمدة من القانون الدولي إجراء ضروريا من أجل الحد من المخاطر التي تهدد السلام و الأمن والإستقرار على الصعيد الدولي. ويتطلب التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن سبل تطبيق هذه المعايير على سلوك دول، وعلى إستخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات إجراء مزيد من الدراسة..." (العامة، 2013، صفحة الفقرة 16)، كما تم التأكيد على أن: "القانون الدولي، وبخاصة ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على إستخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وهو عنصر لا بد منه لحفظ السلام والإستقرار وتهيأة البيئة لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات تكون منفتحة ومأمونة وسليمة ويمكن الوصول إليها" (العامة، 2013، صفحة الفقرة 19)، كما يبينون بأنه: "يجب أن تفي الدول بإلتزاماتها الدولية فيما ينسب إليها من أعمال غير مشروعة دوليا، ويجب أن لا تستخدم الدول جهات لإرتكاب هذه الأعمال بالوكالة عنها. وينبغي أن تسعى الدول إلى كفالة عدم إستخدام جهات غير الدول لأراضيها لإستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بطرق غير مشروعة" (العامة، 2013، صفحة الفقرة 23).

ثانيا-على مستوى القانون الدولي:

هذا، ولقد تطرق أعضاء المجتمع الدولي لهذه المسألة على الصعيد القانوني، ولكن بصورة غير مباشرة بالشكل المستشف في إطار إتفاقية حظر أو تقييد إستعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن إعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر لسنة 1980 (الأثر، 1980)، وبالتحديد في إطار المادة 8 فقرة 2 (أ)، والتي جاء فيها ما يلي: "يجوز لأي طرف سام متعاقد، في أي وقت بعد بدء سريان هذه الإتفاقية، أن يقترح بروتوكولات إضافية تتصل بفئات أخرى من الأسلحة التقليدية لم تشملها البرتوكولات المرفقة الحالية...".

ثالثا-الجهود الدولية لتأطير الحرب السيبرانية:

يمثل دليل تالين بشأن القانون الدولي المطبق على الحروب السيبرانية خطوة بارزة في إطار الجهود المبذولة دوليا من أجل تأطير الحروب السيبرانية، وأكد واضعوه على المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية في سياق توظيف الحروب السيبرانية، فكانت الإشارة إلى مبدأ السيادة؛ وبالفعل فإن البنى التحتية السيبرانية، والتي يتم توظيفها من أجل شن هذا النوع من الحروب، تخضع لسيادة وسيطرة الدولة التي تتواجد في إقليمها(Shmitt, 2013, p. rule 1) ، وبالتبعية تمارس هذه الأخيرة ولايتها القضائية على الأشخاص المتورطين في الأنشطة السيبرانية على إقليمها (Shmitt, 2013, p. rule 2(a))، والبنى التحتية السيبرانية الواقعة على أراضيها(Shmitt, 2013, p. rule 2(b)) ، بل وحتى على الأنشطة الممارسة خارج أراضيها إذا كانت تلك الأنشطة تمس مواطنيها أو مصالحها(Shmitt, 2013, p. rule 2(c)) ، وفي هذا الصدد

حظر واضعو الدليل على أي دولة أن تسمح باستخدام البنى السيبرانية لتنفيذ أعمال تؤثر سلبا وبشكل غير شرعي على دول أخرى إذا كانت سلطاتها على علم بأنها واقعة في إقليمها أو تحت سيطرتها الحكومية الحصرية (Shmitt, 2013, p. rule 5).

إعترف واضعو دليل تالين بشأن القانون الدولي المطبق على الحروب السيبرانية تنطوي على إستخدامٍ للقوة بشكل النزاعات المسلحة التقليدية، و في هذا الصدد يتم التعرض في هذا الدليل لمختلف الأوجه التي تنطوي عليها النزاعات المسلحة كما يلي:

تضمن دليل تالين بشأن القانون الدولي المطبق على الحروب السيبرانية مجموعة من الضوابط التي تقيد سير الحروب السيبرانية، والملاحظ في هذا الصدد بأنها تتماثل في أكثر من مقام مع تلك المطبقة خلال الحروب الكلاسيكية، ومن بينها تقيد القوات المتنازعة بمبدأ التمييز، فيحظر بموجب هذا الدليل أن يستهدف المدنيون من خلال الهجمات السيبرانية التي تستهدف العسكريين دون غيرهم(Shmitt, 2013, p. rule 32) ، وفي حالة الشك حول صفة الشخص إن كان مدنيا أو لا، فيغلب الإفتراض الأول(Shmitt, 2013, p. rule 33) ، وحدد الدليل بصورة خاصة من يكون موضوعا للهجمات السيبرانية، ألا وهم أعضاء القوات المسلحة((Shmitt, 2013, p. rule 34(a) ، وأعضاء الجماعات المسلحة المنظمة((Shmitt, 2013, p. rule 34(b) والمدنيون الذين يشاركون مباشرة في العمليات العدائية (Shmitt, 2013, p. rule 34(c))، والمشاركون في الهبة الجماعية((Shmitt, 2013, p. rule 34(d)) .

خاتمة:

تمكنا من خلال الدراسة المنجزة بالفعل الوصول إلى نتيجة أن التأطير القانوني للحروب السيبرانية يمثل أحد أهم التحديات التي كان على أعضاء المجتمع الدولي رفعها خلال السنوات الأخيرة، وذلك بالنظر إلى الطبيعة الفريدة التي تتميز بها هذه الممارسات؛ فالحروب السيبرانية تشن وتنفذ على مستوى فضاء إفتراضي لا مرئي، كما أن هذا الفضاء لا ينطوي على حدود، وليس مملوكا من أي كان، لذلك فإنها تتميز بليونة، وفي نفس الوقت غموض يجعل من دراستها بشكل قانوني أمرا شبه مستحيل، فالحروب السيبرانية معقدة بطبيعتها نظرا لطغيان الجانب التقني على طبيعتها، وبالتالي يقتضي اللجوء إليها أن تتوفر الدولة المعنية على خبرات متقدمة في مجال التكنولوجيات الحديثة، وبالتبعية لا تكون الدول على قدم المساواة في إطار هذا النوع من النزاعات، طالما أن الغلبة والأفضلية تكون في جانب الطرف الذي يحوز على المختصين في هذا المجال، وعلى الوسائل التقنية الأكثر تطورا.

إن الطبيعة المعاصرة للحروب السيبرانية، وعدم تطرق جل الإتفاقيات الدولية المشكلة لبنيان للقانون الدولي الإنساني لهذه المسألة لا يعني في أي حال من الأحوال بأن هذا الموضوع قد تم إهماله، وأن الممارسات اللصيقة بالحروب السيبرانية تقع في دائرة الشرعية الدولية تطبيقا لمبدأ لا جريمة ولا عقوبة ولا تدابير أمن إلا بنص، بل وبالعكس يعكس دليل تالين بشأن القانون الدولي المطبق على الحروب السيبرانية الوعي الذي تفطن لدى أعضاء المجتمع الدولي حول الخطورة التي تنطوي عليها الحروب السيبرانية.

ومن خلال ما سبق ذكره تمكنا من التوصل إلى مجموعة من النتائج، لعل أهمها:

-تشكل الحروب السيبرانية حقيقة لا يمكن لأعضاء المجتمع الدولي مواصلة تجاهلها، نظرا للآثار الوخيمة المترتبة عنها، والتي لا تقل خطورة عن تلك المنجرة عن الحروب الكلاسيكية؛

-على الرغم من التقدم الجوهري الذي أحرزته الدول في مجال تأطير الحروب السيبرانية من خلال إعداد دليل تالين بشأن القانون الدولي المطبق على الحروب السيبرانية، إلا أن هذا الأخير ليس سوى دليلا يفتقر إلى القوة الإلزامية التي تقيد الدول في سلوكها وعلاقتها مع غيرها من الدول الأخرى؛

-أقر أعضاء المجتمع الدولي في أكثر من مناسبة على إمكانية تطبيق قواعد القانون الدولي الكلاسيكي على الحروب السيبرانية، وبالتبعية الخضوع للمبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية في مثل هذه الظروف الإستثنائية.

ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها تمكنا من إستخلاص جملة من الفراغات القانونية، نوصي من أجل سدها ما يلي:

-ضرورة إفراغ دليل تالين بشأن القانون الدولي المطبق على الحروب السيبرانية في إطار إتفاقية دولية تتضمن أحكامها قوة إلزامية، وتقيد سلوك الأفراد والدول في حالة إقدامهم على هكذا نوع من المبادرات؛

-ضرورة تعديل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بإدراج الحروب السيبرانية في الأفعال الموصوفة بجرائم حرب المنصوص عليها في المادة 5 من هذا النظام الأساسي؛

-ضرورة توعية أعضاء المجتمع الدولي حول خطورة الحروب السيبرانية في إطار مؤتمرات وملتقيات دولية، يتم في إطارها دعوة الدول إلى المصادقة على مختلف الإتفاقيات الدولية المؤطرة لهذه المسألة.

قائمة المراجع:

Akoto, E. (2014-2015). Les cyberattaques étatiques constitues-elles des actes d'agression en vertu du droit international public: premiere partie. *Revue de droit d'Ottawa , 46* (01).

Clarke, R. A., & K. Knake, R. (2010). Cyber war: the next threat to national security and what to do about it. *Harper Collins* (06).

Fred, S. (2015). On cyberwarefare. *Dcaf Horizon working paper* (7).

Friesen, T. L. (2009). Resolving tomorrow's conflicts today: how new developments within the U.N Security Council can be used to combat. *Naval Law Review* (LVIII).

Hathaway, O. A., Rebecca, C., Philip, L., Haley, N., Aileen, N., Wiliam, P., et al. (2012, january 01). The law of cyber-attack. *yale Law school legal scholarship repository* .

Limonier, K., & Collin, G. (2017). Guerre hybride russe dans le cyberspace. *la decouverte, herodote* (03).

Michael, V. H. (Spring 2011). The future of things "Cyber". *Strategic Studies Quarterly , 05* (01).

Schmitt, M. N. (1998-1999). Computer network attack and the use of force in international law: Thoughts on a normative framework. *Columbia Journal of transnational law, , 37*.

Sevis, K. N., & Ensar, S. (2016). Cyber warefare: terms, Issues and contreversies. *international conference on cyber security and protection of digital services (cyber security).*

Shmitt, M. N. (2013). *Tallinn manual on the international law applicable to cyber warefare.* Cambridge: Cambridge university press.

الأثر ,إ .ح .(1980) .*إتفاقية حظر أو تقييد إستعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن إعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر* .جنيف.

الأمم المتحدة/الجمعية العامة. (2013). *تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات و الإتصالات السلكية و اللاسلكية في سياق الأمن الدولي المقدم في إطار الدورة الثامنة و الستون وفقا للبند 94 من جدول الأعمال المؤقت الخاص بـ"تطورات في ميدان المعلومات و الإتصالات السلكية و الل.* تقرير فريق الخبراء الحكوميين، نيويورك.

عمر بن عبد الله بن سعيد البلوشي. (2007). *مشروعية أسلحة الدمار وفقا لقواعد القانون الدولي*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

" مدخل لعلم التعقيد كبراديغم تحليلي لفهم واستيعاب التحولات الجديدة في النظام الدول"

د. وليد شملال / د. سليم بوسكين

جامعة الجزائر 03

الملخص: في محاولة بحثية متعددة المستويات نعالج تقويميا ونفحص تجريديا نفحص تجريديا مدى قدرة دعاة برادايم التعقيد في فهم واستيعاب تحولات النظام العالمي وتقديم بدائل تشكل عدسات تحليلية مغايرة للأطروحات التقليدية، أي النقاشات البرادايمية التي لم تستوعب الطبيعة المعقدة والتحول في مراكز الفكر والتوزيع العالمي، فضلا عن التحولات الإقتصادية الجديدة.

وبذلك تم الاعتماد على خطة منتظمة يمكن من خلالها على الإجابة عن المشكلة البحثية حول القدرة التحليلية والتفسيرية لعلم التعقيد للإحاطة بالتحولات والتغيرات التي يشهدها النظام الدولي الراهن وحدود إمكانية التنبؤ والاستشراف لمستقبله، وفحص واختبار فرضية الدراسة انطلاقا من الأدوات التحليلية الابستيمية التي يمدنا بها علم التعقيد في دراسة النظام الدولي بصفته نظاما معقدا شواشي لا يقيني ولا خطي، والتركيز على فهم صعود القوى المراجعة للنظام الدولي كالصين والتحولات الاقتصادية والصحية الجديدة في عالم ما بعد جائحة كورونا.

الكلمات المفتاحية: علم التعقيد، النظام الدولي، النظام العالمي، القوى المراجعة، القوة المهيمنة، جائحة كورونا، الشواش، البراديغم.

Abstract: In a multi-level research attempt, we treat evaluation and examine abstractly. We examine abstractly the extent to which the advocates of paradigm complexity are able to understand and assimilate the transformations of the global system and provide alternatives that constitute analytical lenses different from the traditional theses, that is, the paradigmatic debates that did not comprehend the complex nature and transformation in centers of thought and global distribution, as well as New economic transformations.

Thus, a systematic plan was relied on through which it was possible to answer the research problem about the analytical and interpretive ability of complexity science to capture the transformations and changes taking place in the current international system and the limits of predictability and foreseeing its future, and examining and testing the hypothesis of the study based on the epistemic analytical tools that complexity science provides us in studying The international system, as a complex, chaotic system, is neither certain nor linear, and the focus is on understanding the rise of the reviewing forces of the

international system, such as China, and the new economic and health transformations in the post-CORONA Pandemic world

Keywords:

Complexity Science, International System, Global Order, Revisionist Powers, Super Power, CORONA Pandemic, Chaos, Paradigm

مقدمة:

يشهد النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة وصولا إلى أزمة الجائحة العالمية كوفيد 19 الحالية جملة من التحولات والتغيرات على مستوى البُنى والهياكل والأدوار والفواعل وتوزيع القوة والقيم، فلم تعد الدولة بالمفهوم الوستفالي هي الوحدة السياسية الرئيسية والفاعل الأساسي في العلاقات الدولية في ظل بروز وتنامي دور الفواعل الأخرى من غير الدول سواء كانت فوق أو تحت دولاتية من أفراد وجماعات ومنظمات ومؤسسات وغيرها، ولم يعد توزيع عناصر القوة والنفوذ في مجال محدد بل تعددت إلى عناصر اقتصادية وعسكرية وسياسية..الخ، وهو ما انعكس على ترابية القوى في هرمية النظام، فإذا كان هناك قطبية أحادية في المجال العسكري (تفوق أمريكي) فهي ليست كذلك في المجال الاقتصادي والسياسي مع صعود القوى الكبرى المراجعة كالصين وروسيا.

وأمام هذه التحولات التي يشهدها النظام الدولي وجدت المقاربات النظرية التقليدية في حقل العلاقات الدولية نفسها قاصرة عن تقديم أطر تحليلية وتفسيرية وعجز عن إمكانية التنبؤ والاستشراف لمسارات تحول النظام الدولي، تم فسح المجال المعرفي لإقحام نظرية التعقد لمحاولة فهم واستيعاب هذه التحولات والتغيرات بمختلف عملياتها ومساراتها المتشعبة، انطلاقا من المفاهيم والافتراضات والأدوات التحليلية التي يقدمها هذا البراديغم، الذي يقدم النظام الدولي كنظام معقد، لاخطي ولايقيني.

أهمية الدراسة:

تأتي هذه الورقة البحثية في سياق تحولات وتغيرات النظام الدولي لما بعد جائحة كورونا وما يشهده من مسارات تغير معقدة ومتشعبة، كان لها تأثيرات على المستويات الأكاديمية والعلمية والعملية-الواقعية، لذلك حاولنا اسقاط الإسهامات المعرفية والتنظيرية لعلم التعقد من افتراضات وأدوات تحليلية لفهم واستيعاب هذه التحولات المتسارعة، لاسيما أمام عجز وقصور المقاربات النظرية التقليدية في مواكبة تفسير هذه التحولات.

فضلا عن البحث في اتجاهات النظام الدولي الراهن كنظام معقد وشواشي لا خطي ولا يقيني، ومساراته المستقبلية، كرؤية مستقبلية بناءً على ما يقدمه براديغم التعقد في حقل العلاقات الدولية، واستنادا إلى جملة

الخصائص والميزات التي يتسم بها النظام الدولي، والذي لم يعد يستوعب التحولات المستجدة أمام تنامي دور الفواعل غير الدولاتية، أين أصبحنا أمام نظام عالمي باتت الدولة فيه أحد فواعله وليس أهمها.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم قراءة في الأطر المعرفية والنظرية لعلم التعقد كبراديغم تحليلي لفهم واستيعاب تحولات النظام الدولي الراهن، وذلك بتفكيك الأسس والمرتكزات الابستمولوجية والأنطولوجية والميثودولوجية لهذا البراديغم في حقل العلاقات الدولية.

كذلك رصد أهم التحولات والتغيرات التي يشهدها النظام الدولي، والتي تجاوزت القدرات التفسيرية للمقاربات النظرية التقليدية، مما يدفع نحو تبني المفاهيم والافتراضات والأدوات التحليلية التي يزودنا بها علم التعقد في العلاقات الدولية.

ومن زاوية أخرى نحاول استشراف مستقبل النظام الدولي بناءً على التحولات السياسية والاقتصادية والصحية التي يشهدها، خاصة بعد جائحة كورونا وبروز القوى الكبرى الصاعدة التي تسعى إلى مراجعة النظام الدولي من حيث البنية والتراتبية والقيم وتوزيع القوة والأدوار والنفوذ على المستوى العالمي.

إشكالية الدراسة :

قصد معالجة هذه المداخلة العلمية وفحص نتائجها نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى قدرة دعاة برادايم التعقيد في فهم واستيعاب التحولات الجديدة في النظام العالمي من خلال تقديم بدائل معرفية مغايرة للمقاربات التقليدية؟

ويمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المرتكزات المعرفية والنظرية لعلم التعقيد في حقل العلاقات الدولية؟
- لماذا أصبحت المقاربات التقليدية ذات قدرة تفسيرية محدودة في فهم واستيعاب التحولات المتسارعة في النظام الدولي الراهن؟
- كيف يمكن فهم تحولات النظام الدولي بناءً على ما يقدمه علم التعقيد من أدوات تحليلية ابستمولوجيا وانطولوجيا وميثودولوجيا وأكسيولوجيا؟
- كيف تؤثر التحولات العالمية الراهنة على مراجعة النظام الدولي أو تغييره؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية محل الدراسة نفحص الفرضية التالية :

برادايم التعقيد يبحث عن إيجاد مسببات التحولات الجديدة في النظام العالمي بدلا من التركيز على التوصيف التقليدي لها.

خطة الدراسة :

- المحور الأول: مدخل لعلم التعقد كعلم متعدد التخصصات
- المحور الثاني: علم التعقد وبروز النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية
- المحور الثالث: حدود فهم صعود الصين والتحولات الاقتصادية والصحية الجديدة
- خلاصة واستنتاج

المحور الأول: مدخل لعلم التعقد كعلم متعدد التخصصات

في هذا المحور نقدم مدخل لعلم التعقد كعلم عبر تخصصي، ونبين كيف تم إقحامه في مجال الدراسات السياسية بصفة عامة والعلاقات الدولية بصفة خاصة، وما هي أهم الأسس الابستمولوجية التي يقوم عليها والافتراضات والمفاهيم والأدوات التحليلية التي يزودنا بها في دراسة الظواهر السياسية.

أولا: مفهوم علم التعقد

يعتمد تطور العلم نحو الشمولية على القدرة لتحويل المعلومات المكتسبة من جهة إلى جهة أخرى أو من خلال اختزال مفهوم إلى مفهوم آخر، كاختزال الضوء إلى كهرباء، والحرارة إلى جزيئات والكيمياء إلى فيزياء، وهكذا نرى العلم ينمو دائما نحو الاختزال من أجل التفسير لأن الاختزال يلعب دورا هاما في التفسير العلمي باعتباره الطريقة الأكثر اقتصادا، بهذه الطريقة سيطرت النزعة الاختزالية في الفكر العلمي منذ القرن السادس عشر إلى نهاية القرن التاسع عشر غير أن التطورات والاكتشافات التي شهدها العلم منذ بدايات القرن العشرين في مجالات عدة الطبيعية والبيولوجية وصولا إلى علوم الإنسان والاجتماع ومع ما نتج عن ذلك من النظريات في حقول معرفية شتى تهتم بدراسة مجموعات ديناميكية خلال تفاعلات مختلف الأجزاء فيما بينها، وليس بتقسيمها إلى أجزاء، أدى كل ذلك إلى إحداث تحولا في أسس العلم وطبيعته فلم نعد نتصور العلم تصورا خطيا قائما على الانتظام والسببية والحتمية والتعميم والاختزال [84] بل إن اللاخطية أصبحت هي جوهر العلم وتعبيرا عن طبيعته المعقدة، وبالتالي أدت إلى هدم الأسس التي قامت عليها الاختزالية، بل ورسمت ثورة علمية جديدة بالكيفية نفسها التي رسمتها الثورة الكوبرنيكية وتقوم منظومة التعقيد على أسس متناقضة لأسس منظومة التبسيط ،حيث كانت الفوضى مفتاحا جديدا للمعرفة العلمية، بعدما كان النظام هو الهدف من دراسة الظواهر الطبيعية وتقنينها وتكميمها رياضيا، وحلت اللاحتمية في الفيزياء المعاصرة وتحديدا في الفيزياء الذرية محل الحتمية المطلقة التي أسستها الميكانيكا النيوتينية وبالتالي مثلما كان العلم المستمد من فكر ديكارت يضع التعقيد بالتبسيط على نحو منطقي جدا ،فإن الفكر العلمي المعاصر يحاول أن المعقد تحت مظهر البسيط.[85]

لقد شهد مطلع القرن العشرين ثورتي النظرية النسبية لـ ألبرت أينشتاين (1885-1955) ونظرية الكوانتوم التي أسست لها مجموعة من الفيزيائيين في طليعتهم ماكس بلانك (1858-1947) نيلز بوهر(1885-1962)

---

[84]- داود خليفة (2019)، **ابستيمولوجيا التعقيد والفكر المركب عند إدغار موران**، الطبعة الأولى، منشورات ضفاف، لبنان، بيروت، ص105-107.

[85]- نفس المرجع، ص107.

إرفينشرودنغر(1887-1961)، فرناردهايزنبارغ (1901-1976)؛ لقد قلبت نظريتا النسبية والكوانتوم معا مسلمات الفيزياء الكلاسيكية كما الحتمية الميكانيكية والموضوعية والسببية المطلقة،[86]وتشير فيزياء الكوانتوم إلى كميات الطاقة المتحددة التي تنبعث بشكل متقطع وليس بشكل مستمر، وكمثال نشير إلى نظرية تفسير إشعاع الجسم الأسود حيث وضع بلانك بعض الافتراضات على أساس النظرية الكوانتية للإشعاع وهي على النحو التالي:

- 1-كمية الطاقة المنبعثة أو الممتصة من المتذبذب في الجسم الأسود تتناسب مع تزوده $\Delta E=h\nu$
- 2-تأخذ طاقة المتذبذب قيم محددة (مكممة)$n=nh\nu E$ ،ويحمل هذا الكوانتوم من الطاقة جسم يسمى النوترون.

وعلى أساس هذه الفرضيات تمكن العالم الفيزيائي "ماكس بلانك" من اشتقاق قانون بلانك لإشعاع الجسم الأسود الذي فسر نتائجه العلمية على النحو التالي، كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$E(\lambda,T)=\frac{2\pi hc^2}{\lambda^5}\frac{1}{e^{h\nu/KT}-1}$$

لقد ساد الفيزياء الكلاسيكية معتقدا بأن الطاقة تسير في سير متصل من هنا بدأ بلانك في وضع تصور أو فرض جديد للكيفية التي تنتقل عبرها الطاقة.[87]

افترض بلانك أن الطاقة لا تنتقل فيسيل متصل ولكنها تنتقل في صورة وجبات أو كمات ضوئية ومن هنا انبثق لفظ كوانتوم والذي يعني في اللغة اللاتينية الكمية ،أما عن الأهمية العلمية والتطبيقية لنظرية الكوانتوم فلها تطبيقات عديدة منها تطبيقات في الفيزياء النووية، والجسيمات الوالية والفيزياء الجزئية، والحسابية.

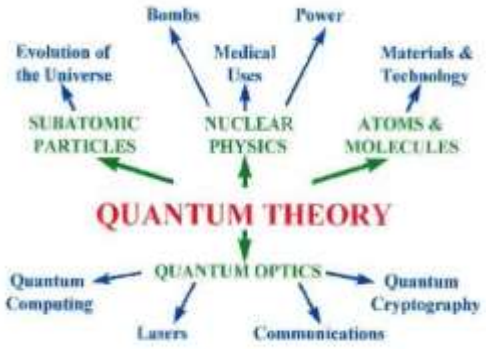

شكل رقم01: يوضح التطبيقات المختلفة لفيزياء الكوانتوم

المصدر: *هيثم السيد، ياسر مصطفى، نظرية الكوانتوم بين العلم والفلسفة،* ***مرجع سابق الذكر، ص 434***

---

[86] محمد حمشي (2017)، **النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية نحو إقحام نظرية التعقيد داخل الحقل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة1 قسم كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ص101-102.

(2) هيثم السيد، ياسر مصطفى (أفريل 2016)، **نظرية الكوانتوم بين العلم والفلسفة**، مناظرة أكاديمية، مجلة متون، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة مولاي الظاهر، سعيدة، الجزائر، العدد 11، ص414-436.

أما عن افتراضاتها الأساسية يمكن ضبطها كما يلي :

1-اللايقين:

تعود حالة اللايقين إلى تصور آلات الرصد والقياس عند بولغ حالة الدقة المطلقة، لقد أثبتت أن آلات الرصد مهما بلغت دقتها وتعقد تصميمها فهي تسجل ترصد القياسات بدقة محدودة للغاية وتبقى درجة اليقين المطلق غير متاحة لذلك فقد كان الطموح الأول للعلوم التجريبية على اختلاف مجالاتها البحثية وهو الوصول إلى تصميم آلة قياس أو رصد أكثر دقة وأقل ارتيابا، فقد أدت أعمال هايزنبورغ وغيره من فيزيائي الكوانتوم إلى زيادة الهوة بينهم وفيزيائي الحداثة (انشتاين واتباعه في دراسة بعض الحالات الفيزيائية ،من جهة أخرى أثبتت نظرية الكوانتوم أن الجسيمات ما دون الذرة كالإلكترونات والفوتونات لا تتصرف بشكل حتمي[88]وإنما بشكل احتمالي.

2-الإزدواجية :

من بين مفاهيم فيزياء الكوانتوم مفهوم إزدواجية جسم موجه،ففي بعض الأحيان لا يمكن فهم سلوك الإلكترون إلا من خلال تصوره عبارة عن موجه تائهة عبر الفضاء كله.كانت إجابة فيزياء الكوانتوم مع السؤال القديم ما إذا كانت جزيئات الضوء عبارة عن جسيمات أم عبارة عن موجات،وهي الأبحاث التي تحققها من خلال أبحاث "توماس يونغ"(1773-1889) تجربة الشق المزدوج،وانشتاين،1905وتوصل أن فتون ضوئي هو عبارة عن موجة متداخلة تمر عبر كلا الشقينفي الوقت نفسه.

هذا الأمر لا يحدث فقط الفتونات لكنه يحدث مع الجسيمات الأخرى، كالإلكترونات والنيترونات، إضافة إلى معادلة "نيز بوهر حول الازدواجية على اعتبارها شكل من أشكال التكاملية (موجة، جسيم) وبذلك فيزياء الكوانتوم فتحت بابا أمام نمط جديد من التفكير حول العالم،كان العلم قبل القرن العشرين يتعامل من خلال المقولات اليقينية التي يقوم عليها المنطق الأرسطي إما يكون (أ) أو ليس (أ) ؛أما اليوم العلم يطرح فكرة امكانية أن تكون الحالتين معا .

***3*-المصادفة:**

إن المصادفة في علم الكوانتوم ليس مقياسا للعمل به ، ولكنها خاصية طبيعية ومتأصلة فيه، ولن يسمح أي قدر إضافي من المعرفة للعلم بأن يتنبأ بالحظة التي تتحلل فيها ذرة معينة وقد قدمت فيزياء الكوانتوم أن المصادفة مطلقة وغير قابلة للاختزال مصدرا من مصادر الخلاف مع فيزيائي الكوانتوم في مقدمتهم بوهر وأينشتاين.

ثانيا: نظرية الشواش لأعمال لورنتزوبوينكر

طريقة نظرية الفوضى من "لورنتزوبوينكر"،التي يمكن استخدامها لدراسة النظم المعقدة والديناميكية لكشف أساليب الترتيب (الغير فوضوي)، من خلال التصرفات المشوشة للظاهرة فنظرية الفوضى هي دراسة نوعية السلوكيات الغير منتظمة والغير مستقرة في أنظمة حتمية لا خطية وديناميكية، فطباقا للنظرية الرياضية الحالية فالنظام المشوش

[88]- محمد حمشي، **النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية نحو إقحام نظرية التعقيد داخل الحقل**، مرجع سابق، ص430.

معرف بأنه يبدي الحساسية للشروط الأولية وبمعنى آخر لكي تتنبأ بالحالة المقبلة تحتاج أن تعرف الحالات الأولية بدقة واللانهائية،هذا يفسر صعوبة التنبؤ بالطقس، فأثناء الستينيات قام "إدوارد لورنتز" المراقب الجوي في "أم أي تي"، ومن غير قصد تعثر على تأثير الفراشة عقب انحرافات الحسابات لاتجاهات أخرى وبالآلاف فتأثير الفراشة يعكس تغيرات المقاييس الصغيرة، والتي تستطيع أن تؤثر على المقاييس الكبيرة، مثال على ذلك فالفراشة التي تضرب بجناحيها في هونغ كونغ يمكنها تغيير أساليب الأعاصير في تكساس [89]لقد أثبتت "نظرية لورنتز" أن التنبؤ بالطقس لمدة تزيد عن يومين أو ثلاثة أيام لا يتعدى درجة التكهن والتخمين ،وإذا زاد عن ذلك يفقد التنبؤ بأحوال الطقس قيمته، ويرجع ذلك لما أسماه "أثر الفراشة"، حيث تستطيع عناصر صغيرة نسبيا من الطقس أن تفقد أفضل التنبؤات عن المناخ قيمتها حيث أدت التجربة التي قام بها "إدوارد لورنتز" في كومبيوتره رأى رسم نمطين مختلفين من أحوال الطقس وأنهما يزدادان تباعدا بمرور الوقت[90] كما توضح الصورة التالية من طبعة ككومبيوتره في عام 1961م.

الشكل رقم02: يوضح الانماط المختلفة لأحوال الطقس للورنتز

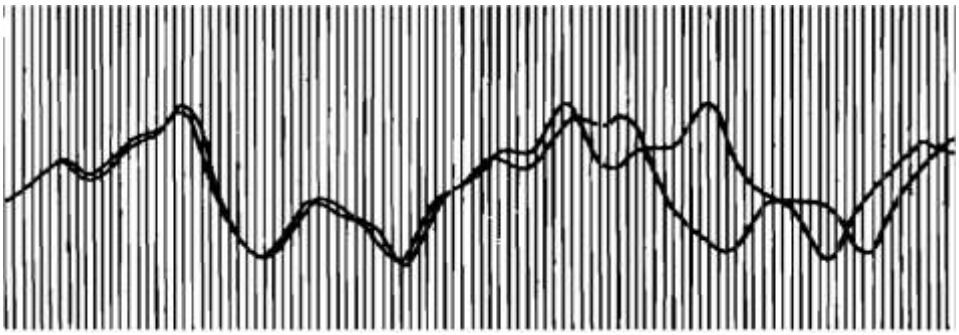

المصدر: جايمس غليك، نظرية الفوضى: علم اللامتوقع، مرجع سابق الذكر، ص 33.

يشرح "جيمس غليك" "جناحي الفراشة"، على أنه تحمل نماذج المناخ عبر سلسلة من النقاط التي تفصلها مسافة تقارب 120 كيلومتر وعلى الرغم من ذلك يتضمن الكثير من المعطيات الأولية تخمينات عدة لأن معطيات الرصد الأرضية والجوية لا يمكنها رؤية كل شيء.

- ✓ ***الجانب الغريب وأثر الفراشة لأبحاث إدوارد لورنتز:***

قام "لورنتز" بدراسة سلوك غلافين جويين حساسين لتغيير طفيف في الشروط الابتدائية بينهما ثم قام من خلال الحاسوب بتمثيلهما بنقطتين متطابقتان، لكنها في الواقع متقاربتان تفصل بينهما مسافة متناهية والنتيجة الأهم لأعمال "لورنتز" حتى في حالة دراسة عدد كبير من الأغلفة الجوية ينتهي المطاف بالمسارات إلى التمثل في أشكال بيانية تبدوا عشوائية غير قابلة للتوقع لكنها تتراكم جميعا حول شكل يشبه إلى حد بعيد ""جناحي فراشة وهو ما يطلق عليه "جاذب لورنتز" أو "الجاذب الغريب"، الذي يصف سلوك الأنظمة غير القابلة للتوقع.

---

[89]- نظرية الفوضى لورنتيزبوينكر، للاطلاع أنظر:pdf factory.com

[90]- جايمس غليك(2008)، **نظرية الفوضى: علم اللامتوقع**، الطبعة الأولى، ترجمة: أحمد مغربي، دار الساقي، لبنان، بيروت، ص36-38.

الشكل رقم03: يوضح الجاذب الغريب للورنتز.

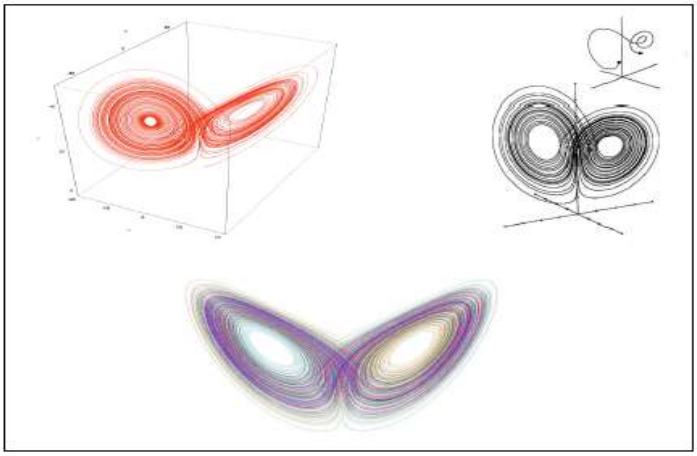

المصدر: محمد حمشي ، مرجع سابق الذكر، ص 147.

حيث قام" لورنتز" عام 1973م بعرض ورقة بحثية موجزة في "مؤتمر للجمعية الأمريكية لتقدم العلوم المتقدمة" حملت عنوان:" قابلية التنبؤ: هل يمكن لرفرفة جناحي الفراشة في البرازيل أن تحدث إعصارا في تكساس"، ثم تم إعادة صياغة العنوان بالتساؤل ما إذا كان سلوك الغلاف الجوي يعد غير مستقر إذا ما قيس باضطرابات صغيرة السعة ثم أستقى جيمس يورك أبحاثه من ورقة "لورنتز" وكتب مقالا علميا بالتعاون مع زميله "تين يان لي" المعنون بـ الدورة الثالثة تعني الشواش "، وتحول لاحقا إلى مفهوم مؤسس لعلم قائم بحد ذاته علم التعقد.[91]

إضافة لأبحاث هنري بوانكاري وطرح "معضلة الأجسام الثلاثة"، وأعمال "التشعب الثنائي والتماثل الذاتي" لأعمال "روبرت ماي" الذي اكتشف أصول الشواش في علم الأحياء، وكذا أعمال بونوا ماندلبروت وطرح فكرة "الهندسة الكسرية من الفروع المؤسسة لعلم التعقد صحيح أن هذه الدراسة تختص بدراسة الأشكال والمجموعات اللامنتظمة والمعقدة لكنها تبحث أساسا في اكتشاف أنماط التكرار والتماثل الذاتي التي يبديها اللامنتظم والمعقد وأعمال "إيليا بريغوجين" في طرح التنظيم الذاتي والمنظومات البعيدة عن التوازن عبر دراسات الأنظمة البعيدة عن التوازن في الحقل الديناميكا الحرارية،وانتهى في بحوثه حول ما أصبح يعرف "بالبنى اللاخطية المبددة للطاقة" إلى التوازن والبعد عن التوازن، حيث ينتج التعقد أشكال من التنظيم الذاتي الذي يحدث تلقائيا في المنظومات البعيدة عن التوازن، أما التشعب فيقصد به أن المنظومة الشواشية عندما تصبح غير مستقرة في بيئتها بسبب اضطراب ما.[92]

أما فيما يخص مفهوم التعقيد"complexe" فإنه يحيل إلى المصطلح اللاتيني "complexus" الذي يقصد به توحيد جملة من الوقائع الجزئية في تصور تركيبي أما الفكر المعقد فهو مفهوم فلسفي من طرح "هنري لابوري" (1914-1995) ،وقام "إدغار موران" بترسيم الصيغة الأولى للفكر المعقد في عام 1982 في كتابه "العلم مع الوعي" فمفهوم التعقيد من الناحية الاتيمولوجية يحيل دائما إلى ما هو مركب ومتصل ،ويدمج التعقيد في مفهومه نظريات شتى

---

[91] محمد حمشي، النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية ، نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل، مرجع سابق ، ص144-149.

[92] Campbell A.B. (1993), Applied Choo's Theory A Paradigm For Complexity Academic press Unc San Pie go.

تبرزجوهره تعرف بأنها نظريات التعقيد [93] أو علوم التعقد، منها نظرية الفوضى –علم النفس المعرفي، علم الحاسوب ،علم الأحياء التطوري، نظرية النظم العامة، المنطق الضبابي.

ثالثا: اقحام التعقيد كبرادايم جديد في حقل العلاقات الدولية

لا يرتبط التعقيد المتزايد في السياسة العالمية فقط بتعدد الفواعل(انتشار الفواعل غير الدول وما دون الدول وما فوق الدول)، أو بتعدد القضايا وتشابكها، لكنه مرتبط أكثر بتحول جوهري في النظام الدولي في حد ذاته، حيث باتت المفاهيم التقليدية كالفوضى وتوزيع القوة فارغة من محتواها، بل ظهر هناك موقف آخر في استقطاب الأنصار يدعو إلى البدء في الحديث بجدية حول نظام عالمي يقوم على علاقات ما بعد الدولية، يعتبر المقال الذي نشره "إيمليان كافالسكي" سنة 2007م بعنوان "النقاش الخامس وبروز نظرية التعقد في العلاقات الدولية، ملاحظات حول تطبيق نظرية التعقد في دراسة الحياة الدولية، ومن الغير الممكن إنجاز مراجعة أدبيات التعقد كنظرية أو كفلسفة أو كعلم قائم بذاته دون التأكيد على طبيعتها العابرة للتخصصات، لقد سبق للباحث "ديلان كيسان" أن ناقش أطروحة دكتوراه سنة 2009 في كلية الدراسات الدولية تحت عنوان: "نحو التحرك ما وراء الفوضى: التعقد كبديل للفرضية الواقعية"، وأكد أن قوائم القراءات حول نظرية التعقد تنطوي على طيف واسع من التخصصات، فهناك تمازج بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية كما أسماه كافال"سكي" حركة تلاقح دؤوبة بين العلوم الطبيعية والاجتماعية [94]كذلك الكتاب الجماعي الذي حرره "نيل هايرسون" وصدر سنة 2006م تحت عنوان التعقد في السياسة العالمية: مفاهيم ومناهج من أجل برادايم جديد" ، كذلك لا ينبغي أن نفوت مراجعة أدبيات التعقد في حقل العلاقات الدولية قراءة الأعمال الرائدة التي تركها الراحل "جيمس روزن" خاصة الكتاب الجماعي الذي حرره سنة 1992 برفقة "أرنيست أوغوتشامبيل" تحت "عنوان الحكم بدون حكومة: النظام والتغير في السياسة العالمية"، حيث أصبحت العبارة الواردة في الجزء الأول من عنوان الكتاب ""الحكم بدون حكومة أساسا لمفهوم "الحوكمة العالمية" الذي يقدمه البعض أنصار نظرية التعقد كبديل أكثر ملاءمة لوصف خاصية التعقد المتزايد الذي أصبحت تتسم به السياسة الدولية.

كما يوضح الشكل التالي رقم04: التصنيف الأنطولوجي والابستمولوجي لمقاربات العلاقات الدولية.

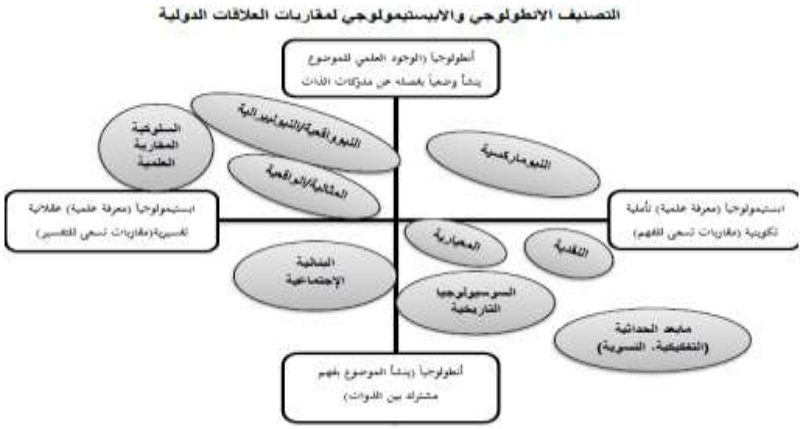

[93])داود خليفة، مرجع سابق ، ص156-157.

[94])محمد حمشي، **النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية نحو إقحام نظرية التعقيد داخل الحقل** ،مرجع سابق، ص22-24.

Robert-Jackson-and-Georg-Sorensen, *Introduction to International Relations: Theories and Approaches* (UK : Oxford University Press, 2007), p. 264.

والجدول التالي رقم01: يوضح التعاقبات المقارباتية للعلاقات الدولية من النقاش الأول إلى النقاش الخامس.

الفترة التاريخية	العشرينيات والثلاثينيات	الخمسينيات والستينيات	الثمانينيات	التسعينيات
النقاش	النقاش الأول	النقاش الثاني	النقاش الثالث	النقاش الرابع
البرادايمات المشاركة	المثالية ضد الواقعية	السلوكية/العلمية ضد التقليدية	مابعد الوضعية ضد الوضعيـــة	البنائية مقابل العقلانية مقابل التأملية
طبيعة الاتصـال	ثنائي الأطراف	ثنائي الأطراف	ثنائي الأطراف	متعدد الأطراف

المصدر: محمد حمشي ، النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية ، نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل، مرجع سابق الذكر، ص54.

أنظر الجدول يوضح التعاقبات البارادايمية في حقل العلاقات الدولية بين المواضع الثنائية واللاثنائية ،وتأتي محاولة إقحام نظرية التعقد داخل الحقل في سياق توصيات التقرير النهائي "للجنة الدولية للإصلاح" وإعادة بناء العلوم الاجتماعية" the Gulbenkian Commission on the Restructuring of the Social Sciences الذي ترأسها "إيمانويل" فالرشتاين" سنة1996 [95]والتي دعت إلى إصلاح مؤسسة البحوث الاجتماعية عبر توجيهها أكثر على ديناميكيات اللاتوازن كما أن المناخ الابستمولوجي الذي ساد عقب صدور التقرير لم يؤكد فقط على إعادة تعريف الحدود بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية بل على تشجيع العلوم الاجتماعية على إعادة تعريف اللايقين، اللاخطية، و اللاحتمية.

أما في مجال العلاقات الدولية تقوم نظرية التعقد في حقل العلاقات الدولية على اللاتعين، عدم القابلية للتفكيك، و اللاخطية.

1)اللاحتمية واللاتعين:

بفضل خاصيتي اللاحتمية واللاتعين المتلازمتين للنظام الدولي كأي نظام معقد/شواشي آخر ففي الأنظمة المعقدة تتفاعل العديد من الفواعل التي تتزايد مع مرور الزمن احتمالات تأثيرها على سلوك النظام يكون التنبؤ بالمسار المستقبلي لفاعل معين أو لمجموعة من الفواعل أمرا غير متاح خاصة في النظام السياسي العالمي الذي يمكن اعتباره نظاما معقدا من عدة أنظمة معقدة تتفاعل فيه الفواعل وعوامل الاضطراب على نحو غير قابل للتعيين من جهة أخرى تشكك أنطولوجيا نظرية التعقيد في الافتراض الذي تنطلق منه النظريات السائدة القائل بأنه في سياق معين وفي أية

[95]- محمد حمشي، **النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية نحو إقحام نظرية التعقيد داخل الحقل** ، مرجع سابق ، ص210-214.

لحظة زمنية معطاة يوجد واقع وحيد قائم هناك في انتظار أن يكشف في مقابل ذلك تؤكد نظرية التعقيد على وجود اكثر من واقع واحد.[96]

2) عدم القابلية للتفكيك:

لا ترجع هذه الاستحالة إلى مبدأ عدم قابلية الأنظمة المعقدة للاختزال إلى مجموع مكوناتها لكنها ترجع أساسا إلى استحالة تعيين خصائص وأنماط سلوك جميع الفواعل والعوامل المؤثرة في سلوك النظام الدولي وتطوره ، ويظهر ذلك في الترابط والاعتماد المتبادل المكثف والمعقد الذي بلغته الفواعل والتفاعل في مستوى النظام العالمي.

3) اللاخطية:

وجود علاقات مستقرة بين فواعل النظام الدولي أمر ممكن، لكن هذا الاستقرار غالبا ما يتسم بأنه قصير المدى ضعيف وغير خطي بسبب تزايد أنثروبيا النظام واستمراره في الابتعاد عن التوازن.[97]

المحور الثاني: علم التعقد وبروز النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية

شكلت بداية الألفية الثالثة أي مطلع القرن الحادي والعشرين اشارة بروز نظرية التعقد في العلاقات الدولية واقحام النقاش الخامس في الحقل، وتعتبر كتابات إيميليان كافالسكي(Emilian Kavalski) أهم الاسهامات في هذا المجال، مثل المقال الذي نشره سنة 2007 بعنوان :" النقاش الخامس وبروز نظرية تعقد العلاقات الدولية: ملاحظات حول تطبيق نظرية التعقد في الحياة الدولية"، والذي شكل أطروحة لإمكانية رسم نظرية التعقد لمعالم النقاش الخامس في دراسة السياسة الدولية لقدرتها على تزويد حقل العلاقات الدولية بالمفاهيم والأدوات الاستكشافية القادرة على تحدي التقاليد البحثية السائدة، وتحفيز المخيال التحليلي للباحثين.[98] وفي مقال آخر نشر سنة 2008 بعنوان :"تعقد حوكمة الأمن العالمي: رؤية تحليلية عامة"، شدد فيه على حاجة الحقل إلى مقاربة قائمة على افتراضات نظرية التعقد، وأن تجريداتها الفكرية من شأنها أن توفر أطرا معرفية ذات صلة لمعالجة مشاكل ليس من الصعب منعها، لكن يبقى من الصعب التنبؤ بها.

ويشير إيمليان كافالسكي إلى مجموعة واسعة من القضايا التي يقوم الباحثون بإخضاعها لتطبيقات نظرية التعقد في حقل العلاقات الدولية خاصة في حقول التاريخ الدولي، والاندماج الأوروبي، والتنمية الدولية، ودراسات بناء الدولة والدراسات الأمنية، أين يرى بإمكانية توفير نظرية التعقد لمدخل يمكن من خلاله تحقيق تصور أفضل لعالم ما بعد الحرب الباردة.[99]

---

[96]- محمد حمشي، **النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية نحو إقحام نظرية التعقيد داخل الحقل** ، ص213.

[97]- نفس المرجع، ص250-251.

[98]- محمد حمشي (جانفي 2018)، نظرية التعقد والنقاش النظري الخامس : مراجعة للأدبيات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد: 12، ص 02.

[99]- نفس المرجع، ص 03.

أولا: استعصاء المقاربات التقليدية في فهم واستعاب التحولات الجديدة للنظام العالمي

إن ما شهده ويشهده النظام الدولي من تحولات وتغييرات جعلت من المقاربات التقليدية في حقل العلاقات الدولية قاصرة على فهم واستعاب هذه التحولات وتقديم تفسير دقيق لطبيعة وخصوصية هذا النظام، فهنظام شواشي معقد لا خطي ولا يقيني.

بحيث ترتبط بنية النظام الحالي بالتزايد المستمر في عدد وأشكال التنظيمات الجماعية للأفراد القادرة على ممارسة تمثيل متفاوت التأثير على المستوى العالمي، وهو نظام يتكون من عدد كبير من العناصر (ليس الدول فقط) مما يجعل صفة "الدولي" أضيق من أن تتسع لتشمل كل الفواعد الدولاتية وغير الدولاتية، فضلا عن التحول الكيفي في طبيعة هذه الفواعل وقدراتها وأدوارها وتعقيدات التفاعل المستمر فيما بينها.

كما تتسم عمليات التفاعل في النظام الدولي الراهن ومساراتها بالثراء والتعقد، بحيث كل عنصر يمكن أن يؤثر في الآخر ويتأثر ببقية عناصر النظام الأخرى، ويتشكل كذلك من عديد من الأنظمة الفرعية المعقدة والمفتوحة، متفاعلة مع البيئة التي تعمل فيها إلى الحد الذي يصعب رسم حدودها الفاصلة مع النظام، وتفاعلات هذا النظام هي تفاعلات لا خطية، فالأسباب الصغيرة يمكن أن تكون لها نتائج كبيرة، وهو شرط مسبق لحالة التعقد، وتنتج اللاخطية عن التأثر والاعتماد المتبادل بين مختلف عناصر النظام، وعن التفاعل المستمر للنظام مع بيئته الخارجية بوصفه نظاما مفتوحا، وهذه الصفة تجعل من النظام العالمي شبكة عالية من التعقد يكون فيها كل شئ مرتبط بكل شئ.

ويستجيب النظام الدولي الراهن لخاصية التشعب التي تشير إلى لحظات تطور النظام التي يمكن أن يأخذ فيها أكثر من اتجاه واحد، ويكون من غير الممكن التنبؤ بأي من تلك الاتجاهات سيأخذها فعلا، ونقاط التشعب يمكن أن تؤدي إلى تغير داخل النظام أو تغيير النظام نفسه، وشكلت نهاية الحرب الباردة نقطة تشعب أدت إلى تغير في النظام من ثنائية القطبية إلة الأحادية ثم إلى التعددية القطبية، خصة مع تزايد تعدد قطاعات القوة العالمية التي لا يمكن اختزالها في القوة العسكرية أو الاقتصادية فقط.[100]

ثانيا: بروزعلم التعقد لفهم النظام العالمي بإعتباره شواشي (Chaotic)في سلوكه

يرى ديلان كيسان (Dylan Kissane) أن النظام الدولي نظاما معقدا وشواشي السلوك، وأن فرضية الفوضى تقدم مقاربة اختزالية لنظام دولي متزايد التعقد، لذلك فالمقاربات التي تستند إليها بقيت غير قادرة على تفسير أنماط شائعة من التفاعلات بين الدول،كالتعاون أو التكامل الاقليمي، ومسارات العداء والصداقة في النزاعات ما بعد الدولية.[101] كما يعتقد نيل هاريسون (Neil Harrison) في كتابه المعنون بـ: "التعقد في السياسة العالمية : مفاهيم ومناهج من أجل برادايم جديد" الصادر سنة 2006، أن برادايم التعقد يمكن أن يزيد من قدرتنا على فهم التعقد في السياسة

[100]- محمد حمشي، صعود الصين من منظور مغاير، مجلة العلوم الانسانية، المجلد: 6، العدد: 2، ديسمبر 2019، ص 22-25.

[101]- محمد حمشي، نظرية التعقد والنقاش النظري الخامس : مراجعة للأدبيات، مرجع سابق ، ص 04.

العالمية، عن طريق احداث ثورة معرفية في نظريات العلاقات الدولية بتجاوز مضامين النقد الداخلي لوحدات النظام الدولي، ومضامين النقد الخارجي التي تركز على بنية النظام الدولي، أي التعاطي مع البنية والفواعل معا.[102]

ومن خلال "برادايم الاضطراب" الذي طرحه جيمس روزنو في كتابه المعنون بـ: "الحكم بدون حكومة: النظام والتغير في السياسة العالمية" الذي كتبه رفقة أرنست أوتو تشاميل، يحاجج فيه أن روزنو أن العالم بات يعرف نمطا جديد من السياسة ما بعد الدولية التي تتعرض على نحو متزايد لديناميكيات لا تنتج سوى المزيد من التطورات غير المتوقعة، والمزيد من حالات اللايقين، والمزيد من التغيرات السريعة والمفاجئة. ويسمح هذا البردايم برؤية كيف أن السياسة ما بعد الدولية باتت تتميز بالتزامن والتأثر والتعايش بين نظامين، نظام متمركز حول الدول يقتصر على الدول والفواعل الخاضعة لسيادتها، ونظام متعدد المراكز يعج بفواعل متحررة من السيادة وقادرة على انتاج عمليات وبنى وقواعد خاصة بها، كما يؤكد علة وجود مسارات تتفاعل وتتزامن وتتعايش فيما بينها، ويقترح روزنو مجموعة من العوامل السببية كمصادر للاضطراب في السياسة العالمية وكمصادر للتعقد في الحوكمة العالمية في حقبة السياسة ما بعد الدولية، فهناك مصادر داخلية المنشأ التي تأتي من العمليات السياسية، ومصادر خارجية المنشأ التي تأتي من العمليات الديمغرافية والتكنولوجية والاقتصادية والثقافية، ويمكن اعتبار الدولة في حد ذاتها أحد مصادر الاضطراب لأنها لم تعد تمثل الوحدة الناظمة والضابطة لهذا النظام.[103]

ويرى ريتشارد هاس (Richard Haass)أن النظام الدولي الحالي يشهد حالة مزيد من الاضطراب نتيجة انتشار القوة والسلطة، وتعدد كبير بين مراكز القوى وتزايد التهديدات بعد الحرب الباردة من زعزعة الاستقرار الاقليمي والقومية وتحديات الحوكمة وتوازنات القوى المتغيرة، وأن النظام الحالي اصبح بلا رادع أو قيد.[104]

المحور الثالث: حدود فهم صعود الصين والتحولات الاقتصادية والصحية الجديدة

من أهم التحولات التي يشهدها النظام الدولي في وقتنا الراهن هو بروز وتنامي دور القوى الكبرى كالصين وروسيا في المشهد العالمي، وهي قوى مراجعة للنظام لأنها ترفض الوضع القائم وتسعى إلى تغييره وتتصرف على هذا الأساس، فقد عرفت الصين تطورا ونموا اقتصاديا وتحولا سياسيا وعسكريا مكنها من أن تصبح قوى كبرى ولاعبا مهما في التفاعلات الدولية، ودخلت في تنافس وصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية حول ترتيب القوة في هرمية النظام الدولي، إضافة إلى دخول العالم في أزمة صحية نتيجة ظهور فيروس كورونا وانتشاره في العالم وما ترتب عليه من انعكاسات على المستويات الصحية والاقتصادية والاستراتيجية.

أولا: صعود الصين بين المنظور العقلاني والشكوكي

يشكل صعود الصين من الناحية النظرية أداة اختبار لمختلف الافتراضات التي تقوم عليها نظريات العلاقات الدولية، من خلال مراجعة المواقف النظرية السائدة كالواقعية والليبرالية والبنائية، ونظريات جزئية كنظرية انتقال

[102]- نفس المرجع ، ص 4-5.

[103]- نفس المرجع، ص 6.

[104]- مايكل جيه مازار وآخرون (2006)، فهم النظام الدولي الحالي، مؤسسة راند، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ص 2-3.

القوة ونظرية استعاب القوى الصاعدة، ونظرية الصعود السلمي، وهي نظريات عقلانية لا تقدم تفسير وفهم كاف ومتسق لمسألة صعود الصين في النظام الدولي، لذلك نجد ضرورة اقحام نظرية التعقد ضمن النقاش السائد حول هذه المسالة. ذلك أن صعود الصين مسار لا خطي ومعقد، ولا يمكن فهمه عبر جملة الافتراضات الاختزالية للمقاربات العقلانية بل ضمن نظرية التعقد كمقاربة بديلة للظواهر اللاخطية في عالم مزايد التعقد.[105]

وبهذا نحاول مناقشة مسألة صعود الصين ضمن المقاربات العقلانية بتياراتها ضمن فريق المتفائلين الذين يرون بصعود سلمي للصين وفريق المتشائمين الذين يرون أن صعودها لن يكون سلميا، وما تقدمه لنا نظرية التعقد تجاه صعود الصين في النظام الدولي أو العالمي.

1- **المتشائمون**: يستند هذا التيار إلى التجارب التاريخية في لحظات انتقال القوة العالمية، فنظرية انتقال القوة لها تصور بنيوي لأنماط توزع القوة على المستوى الدولي، لأن توزيع القوة ينتظم في بنية هرمية (الأقوى، فالقوى، فالضعيف، فالأضعف...وهكذا) فالقوة العظمى التي تكون في إعلى الهرم تعمل للحفاظ على وضعيتها بحيازة قوة تفوق قوة باقي الدول الكبرى المنافسة لها، لأن القوى الكبرى لها قوة تمكنها من تحدي المهيمن، وقد تكون هناك تحالفات بين القوى الكبرى لمنافسة وتحدي القوة العظمى، أو التحالف مع الأخيرة للحفاظ على استقرار النظام القائم، وقد تكون هناك قوى كبرى منافسة للنظام القائم لأنها لم تشارك في وضع قواعده، وأمام رفض المهيمن وحلفاءه إعادة النظر في توزيع مزايا الوضع الراهن تسعى القوى الصاعدة إلى التحدي للحصول على مكانة مميزة في النظام الدولي، ثم تأتي القوى المتوسطة ذات الأدوار الإقليمية وهي غير مؤهلة لمنافسة أو تحدي القوى العظمى والكبرى، وفي القاعدة تأتي الدول الصغرى التي تكون مجال للنفوذ والهيمنة للقوى الأكبر. وهناك شرطان أساسيان لانتقال القوة هما: التساوي في القوة النسبية للمهيمن والمتحدي، وعدم رضا المتحدي بوضع النظام القائم والتصرف على أساس ذلك، ويرى أنصار هذه النظرية أن الصين في الوقت الراهن لها أفضلية نسبية على الولايات المتحدة (القوة المهيمنة) وبالتالي أن النظام الدولي يشهد انتقال القوة، وبما أن الصين تعبر عن عدم رضاها بالوضع القائم وتتصرف على هذا الأساس فإن عملية الانتقال لن تكون هادئة وسلمية طالما استمرت القوة المهيمنة وحلفاءها في الممانعة.[106]

ويرى جون ميرشايمر (J-Mearsheimer) أن صعود الصين لن يكون سلميا، لأن استمرار النمو الصيني سيدفعها للتوسع في محيطها الإقليمي ومحاولتها السيطرة على أسيا وستعمل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في المنطقة من منع الصين من التوسع واحتواءها، ومنه سيكون هناك تنافس أمني حاد تتزايد معه احتمالات نشوب الحروب.

2- **المتفائلون**: يعتقد أنصار هذا الاتجاه من الليبراليين المؤسساتيين أن الصين لا تعتبر تهديد مطلق، إنما يمكن احتواءها في إطار سياسات كابحة لصعود الصين باتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير الاقتصادية والسياسية وحتى الأدوات العسكرية، من أجل موازنة قوة الصين وضمان عدم تفوقها على القوة المهيمنة وحلفاؤها، والعمل على دفع الصين للانخراط أكثر ضمن آليات الحوكمة العالمية وجعلها تتحمل مسؤوليتها كقوة كبرى صاعدة. ويرى

[105]- محمد حمشي (ديسمبر 2019)، **صعود الصين من منظور مغاير**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد: 06، العدد: 02، ص 15.

[106]- محمد حمشي، **صعود الصين من منظور مغاير**، مرجع سابق، ص 17.

المؤسساتيةن أن انخراط الصين أكثر في المؤسسات العالمية من أنه أن يطمئن العالم حيال انعكاسات تحولها إلى قوة كبرى.[107]

3- **نظرية التعقد**: ترى نظرية التعقد أن النظام الحالي هو ليس نظام دولي بل نظام عالمي، وهو ليس بفوضوي ودولاتي بالمعنى التي تقدمه المقاربات العقلانية، إنما هو نظام معقد ولا خطي ولا يقيني، وأن صعود الصين يمكن فهمه كتحول هولوغرافي أكثر مما هو صعود قوة مراجعة تهدد بمراجعة النظام الدولي القائم وتقويضه واستبداله حين تسمح لها قوتها بذلك.[108]

ثانيا: الاقتصاد العالمي واستعصاء تقديم حدود الفهم من يتحكم

تسعى الدول المراجعة للنظام الدولي كالصين وروسيا والقوى الاقتصادية الصاعدة الأخرى إلى إحداث تغييرات في الاقتصاد الدولي، فالصين تعتبر ثاني قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتقوم بدور في تركيز القوة الاقتصادية في قارة آسيا، وتعد من الدول التي تعمل على التطور والثروة والقوة منذ سنة 1978 نتيجة انفتاحها النسبي على التجارة والاستثمارات الأجنبية. ونتيجة للتطور الاقتصادي المحقق أصبحت الصين لها تأثير أكثر في الشؤون العالمية وتعمل على محاولة تغيير قواعد اللعبة الدولية.[109]

وتقوم الصين على تعزيز مصالحها الاقتصادية في العالم من خلال المبادرة الاقتصادية طريق الحرير المعروفة بـ:"طريق واحد_حزام واحد" (One Belt_One Road)، التي أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ (Xi Jinping) منذ 2013، والتي استطاعت جذب عدة دول والاستثمار فيها، وأصبحت بذلك تشكل تهديدا للمصالح الاقتصادية والتجارية للولايات المتحدة الأمريكية في آسيا وإفريقيا وأوروبا وحتى دول أمريكا اللاتينية، ومع تصاعد القوة الاقتصادية الصينية القائمة على العقود والاستثمارات والتقدم التكنولوجي دخلت الصين في تنافس وصراع اقتصادي وتجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي جعل الأخير تدخل في حالة "حرب اقتصادية" مع الصين، حيث ترى أن توسع قوة الصين الاقتصادية في العالم يعتبر تهديد لمصالحها كقوة عظمى مهيمنة ويؤدي ذلك لسعي الصين لتغيير ميزان القوة العالمي وتشكيل نظام متعدد الأقطاب تكون فيه أمريكا أحد أطرافه وليس أعظمهم.[110]

يرى مايكل سوين (Michael Swaine) أن الصين تمثل ابرز التحديات للولايات المتحدة الأمريكية نظرا لتزايد قوتها في التأثير على النظام الدولي نتيجة تعاظم قوتها الاقتصادية، إضافة إلى نمط توزيع القوة والتفاعلات الدولية، وبالتالي الاستقرار الاقتصادي العالمي لا يتحقق إلا بتنسيق بين القوى الاقتصادية الكبرى وعلى رأسها أمريكا والصين. وقد عززت الأزمة الاقتصادية العالمية في سنة 2008 الطابع التنافسي بين القوى الكبرى، إذ أدركت العديد من الدول

---

[107]- نفس المرجع، ص 18-19.

[108]- نفس المرجع، ص 16.

[109]- أسيل شماسنة (2018)، **النظام الدولي منذ الحرب الباردة إلى اليوم: دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين**، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت- فلسطين، 59-60.

[110]- شريفة كلاع(2021)، **تحدي تزايد القوة الاقتصادية الصينية في ظل تراجع الهيمنة الأمريكية : الانتقال من الحروب التجارية إلى الحروب البيولوجية من خلال فيروس كورونا**، مجلة مدارات سياسية، المجلد: 5، العدد 2 ، ص 82.

مدى ارتباطها بالنظام الاقتصادي والمالي الأمريكي وضرورة فك هذا الارتباط، لاسيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية توظف هذا النظام في فرض العقوبات الاقتصادية والمالية ضد الدول التي تهدد مصالحها، وهو ما كان بمنزلة قوة دافعة للصين لإطلاق البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية كمؤسسة مالية بديلة للمؤسسات الدولية المرتبطة بأمريكا، وبالتالي حل التنافس والصراع محل التعاون والاعتماد المتبادل الذي كان سائدا قبل أزمة 2008 ، وأصبح منطق العلاقات الاقتصادية أقرب إلى المعادلة الصفرية بين أقطاب الاقتصاد العالمي. وقد أخذت حالة التنافس والصراع الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أبعادا متداخلة في العديد من مناطق العالم كبحر الصين الجنوبي وإفريقيا والشرق الأوسط، حيث الصراع على الطاقة والتجارة والنفوذ، وهو صراع يتقاطع مع مصالح قوى كبرى كدول الاتحاد الأوروبي التي باتت مترددة بين حليفها التقليدي (الولايات المتحدة الأمريكية) ومصالحها مع الصين وروسيا، هذه الأخيرة تشارك الصين رؤيتها وسياساتها في مناهضة الهيمنة الأمريكية على العالم.[111] وقد أثر هذا الصراع الاقتصادي على طبيعة النظام الدولي، حيث أن كلا القوتين تملك أبعاد وعناصر القوة، فالولايات المتحدة الأمريكية تريد الحفاظ على الوضع القائم الذي يعزز مكانتها كقوة عظمى مهيمنة على النظام الدولي، في حين الصين كقوى صاعدة كبرى تريد تغيير الوضع القائم وترفضه وتسعى إلى تشكيل نظام متعدد الأقطاب أو تكون هي على قمة هرم النظام، وبذلك فهي قوة منافسة لأمريكا وتهدد مكانتها ومصالحها على المستوى العالمي.

ثالثا: كوفيد 19 واستعصاء الاستشراف العالمي

منذ ظهور فيروس كوفيد 19 أو كورونا (COVID-19)كجائحة عالمية منذ نوفمبر 2019 تسبب في تراجع لحركية الاقتصاد العالمي من انخفاض الإنتاج وتوقف عديد من مركبات الإنتاج الصناعي وحركة المواصلات والملاحة وتوقف كثير من الأنشطة كالعمل والدراسة وإغلاق الحدود في دول كثيرة، وما صاحب ذلك من حالة الهلع النفسي للشعوب والأفراد،[112] ورغم أنه ظهر في مدينة ووهان (Wuhan)الصينية في البداية لكنه انتشر بصورة كبيرة في أنحاء العالم مسببا وضعا صحيا عالميا معقدا، كشف عن جوانب تزيد درجة الارتباط العالمي وهشاشة الأمن الصحي لكثير من البلدان حتى المتقدمة منها، وطرح الكثير من الجدليات والمتلازمات على المستوى الدولي كدرجة الترابط العالمي وعولمة التهديدات اللاتماثلية، وقابلية العطب التي يتميز بها النظام الصحي الدولي وضعف الدولة الوطنية على مواجهة هكذا تحديات من جهة ومن جهة أخرى زيف التعاون والتكامل الإقليمي لأنه كثير من الدول وجدت نفسها وحيدة في مواجهة مصيرها، ومنه فإن جائحة كوفيد كشفت وعرت خصائص النظام الدولي القائم، وأثرت عليه من حيث البنى والتفاعلات مما قد يترتب عليه نتائج على المدى المتوسط والبعيد قد تؤدي إلى إعادة هيكلة النظام وتغير قواعد سيره وإعادة ترتيب القوى الفاعلة والمؤثرة فيه.

---

[111]- شريفة كلاع، مرجع سابق، ص 89-90.

[112]- التجاني عبد القادر حامد، **العلوم السياسية: مرحلة ما بعد كورونا**، في: أسماء حسين ملكاوي وآخرون (د.ت)، **أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، مركز ابن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قطر، ص 63.

ولقد أكد تفشي فيروس كورونا أن البنية المعولمة للنظام الاقتصادي العالمي يمكن أن تعمل في نقل المخاطر والتهديدات، وهو ما يدفع إلى عزل متزايد للدول أو المناطق التي قد تمثل مصادر محتملة لتهديدات ومخاطر يصعب التنبؤ بها و ضبطها، والعمل على ذلك يستوجب ثلاثة محاور هي:

1. تطوير الدول لقدراتها العلمية في البحث والتنبؤ والاستشراف؛
2. تطوير أنظمة موضوعية ذات شفافية للإعلام وتبادل المعلومات؛
3. تطوير قدرات فاعلة على الاحتواء السريع للمخاطر والأزمات ومواجهتها، والتنسيق مع بقية أطراف النظام العالمي.[113]

لقد أدت أزمة كورونا كأزمة صحية عالمية إلى حالة من الاضطراب والتعقد في النظام الدولي، فهو وضع أكبر من الفوضى والصراع وتراجع الاعتماد المتبادل بين الدول، فعالم ما بعد كوفيد لن يكون هو نفسه العالم قبله، والأعقد من هذا هو استعصاء التنبؤ والاستشراف لمسارات واتجاهات هذا النظام مستقبلا. وأكدت جائحة كورونا على أهمية نظرية الشواش (Chaos theory) ومبدأ تأثير الفراشة (Butterfly effect) في فهم درجة تعقيد النظام الدولي الحالي، إذ استطاع هذا الفيروس الذي ظهر في مدينة صينية أن يضع كل العالم على حافة الهاوية، فإذا كان أثر الفراشة يقول بالمثل "أن رفرفة جناح فراشة في غابات الأمازون قد ينتج عنها أعاصير في أبعد الأماكن في أمريكا وأوروبا وإفريقيا" فإنه نرى كيف تطور انتشار هذا الفيروس وتأثيره على كل العالم في فترة زمنية قصيرة وقياسية وكان له تداعيات كبيرة على عدة مجالات سياسية واقتصادية واجتماعية وقيمية.[114]

ورغم صعوبة الاستدلال الدقيق على ملامح النظام العالمي ما بعد جائحة كورونا إلا أن شكل التسلسل الهرمي للسلطة العالمية لن يدوم طويلا نتيجة الصراع بين القوة العظمى المهيمنة (الولايات المتحدة الأمريكية) والقوى الكبرى الصاعدة (الصين وروسيا)، وقد كان فشل الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم نفسها كقوة متعالية مميزة في مواجهة الجائحة العالمية أثر في ثقة الحلفاء والعالم بها، في المقابل نجاح الصين في إدارة الأزمة الصحية محليا وتقديمها لمساعدات طبية لعدة دول خارجيا ترك انطباعا لهذه الدول أن الصين كقوة صاعدة نموذجية يمكن أن تكون حليفا موثوقا وقت الأزمات. وبالتالي فإن جائحة كورونا وضعت شرعية النظام الدولي الحالي على محك الاختبار وقياسها لقدرة القوى الكبرى على القيادة الناجحة في أوقات الأزمات، إضافة لإختبارها لمدى قدرة هياكل ومؤسسات الحوكمة العالمية في مواجهة وإدارة الأزمات على مستوى العالم.[115] إنه من الصعوبة بمكان استشراف مستقبل النظام العالمي الجديد وشيك التشكل والتنبؤ بمساراته، بالرغم من أن جائحة كورونا حفزت ديناميات وأحداث لها تأثيرات في التوازنات الاقليمية والعالمية، فالحروب والأوبئة والجوائح والأزمات واسعة النطاق تسرع وتيرة إعادة توزيع القوى العالمية وتراتبية القوة في

[113]- شريفة كلاع، مرجع سابق، ص 104.

[114]- مصطفى بخوش، انعكاسات أزمة كورونا الحديثة في العلوم السياسية، في : أسماء حسين ملكاوي وآخرون (د.ت)، أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مركز ابن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قطر، ص 83.

[115]- سيتاكانتا ميشرا، (2021)، النظام العالمي ما بعد الجائحة تسعة مؤشرات، ترجمة: ريهام صلاح خفاجي، مكتبة الاسكندرية، مصر، ص 20.

هرميته، لكن لم تتضح بعد صورة النظام العالمي ما بعد الجائحة ومن سيتولى زمام القيادة العالمية، وما هي معادلة القوة العالمية في المستقبل.[116]

خاتمة:

في ختام الدراسة توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

- ✓ تتمثل القيمة المضافة لعلم التعقد في حقل العلاقات الدولية في رؤية تفاعلات وتشابكات الحياة الدولية بوصفها نظاما معقدا يتكون من عدة أنظمة معقدة، وأن أنماط التفاعلات العالمية الخطية واللاخطية والعشوائية يمكن أن تتعايش وتتزامن مع بعضها البعض في إطار الإزدواجية والتكاملية؛
- ✓ هناك تحول في العلاقات الدولية على المستوى الابستمولوجي بالانتقال من التحليل على مستوى ما بين الدول إلى التتحليل على المستوى العالمي، وعلى المستوى الأنطولوجي هناك تحول من التعامل مع العلاقات ما بين الدول إلى التعامل مع شبكات عالمية متزايدة التعقيد من التفاعلات الدولاتية وغير الدولاتية نظرا لإنتشار فواعل من غير الدول (فوق وتحت دولاتية) وتنامي دورها عالميا؛
- ✓ أن النظام الدولي الراهن يشهد عدة عوامل من الاضطراب على مستوى البنية لم تعد الدولة هي البنية السياسية الناظمة والضابطة لهذا النظام، مع تنامي أدوار الفواعل الأخرى من غير الدول مما يدفعه للدخول في عصروسيط جديد والتقهقر لحالة عصر ما قبل ويستفاليا؛
- ✓ تتسم مسارات وعمليات النظام الدولي الراهن بالثراء والتعقد، أي تأثر عناصره ببعضها البعض على عدة مستويات، مما يجعله نظاما معقدا بعيدا عن الاستقرار، دائم التغير بإستمرار، واستعصاء قابلية التحكم وإمكانية التنبؤ والاستشراف؛
- ✓ تتميز تفاعلات النظام الدولي باللاخطية ، بحيث أن الأسباب والعوامل الصغيرة يمكن أن يكون لها نتائج كبيرة، والعكس، وتنتج اللاخطية عن التأثر والاعتماد المتبادل بين مختلف عناصره، وعن تفاعل النظام مع بيئته الخارجية، ومن شأن اللاخطية أن تفاقم حدة عدم قابلية التنبؤ، وبالتالي فهو نظام معقد شواشي لاخطي ، وهذا ما بينته أكثر أزمة الجائحة العالمية كوفيد 19 أين كان لظهور فروس صغير في مدينة ووهان بالصين تأيرات كبيرة على كل العالم وعلى عدة مجالات ومستويات، وبذلك أصبح النظام الدولي عبارة عن شبكة عالية التعقد صار فيها كل شيء مرتبط بكل شيء؛
- ✓ وينتج عن اللاخطية في النظام الدولي المعقد خاصية اللايقين التي إزدادت تأثيراتها، وتزايدت معها عوامل الاضطراب في النظام العالمي،وحالة التشعب في النظام أين تغير في هيكليته وتراتبيته من الثنائية إلى الأحادية ثم نزوعه إلى التعددية القطبية خاصة مع صعود القوى الكبرى المراجعة للنظام الدولي كالصين وروسيا، وتنافسها وصراعها مع القوة العظمى المهيمنة على توزيع القوة العالمية ودوائر النفوذ والتأثير في العالم.

[116]- نفس المرجع، ص 46.

قائمة المراجع:

1. أسيل شماسنة (2018)، النظام الدولي منذ الحرب الباردة إلى اليوم: دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت- فلسطين.
2. حسين ملكاوي وآخرون (د.ت)، أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر.
3. داود خليفة (2019)، ابستيمولوجيا التعقيد والفكر المركب عند إدغار موران، الطبعة الأولى، منشورات ضفاف، بيروت، لبنان.
4. سيتاكانتا ميشرا، (2021)، النظام العالمي ما بعد الجائحة تسعة مؤشرات، ترجمة: ريهام صلاح خفاجي، مكتبة الاسكندرية، مصر.
5. شريفة كلاع(2021)، تحدي تزايد القوة الاقتصادية الصينية في ظل تراجع الهيمنة الأمريكية : الانتقال من الحروب التجارية إلى الحروب البيولوجية من خلال فيروس كورونا، مجلة مدارات سياسية، المجلد: 5، العدد 2.
6. محمد حمشي (2017)، النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية نحو إقحام نظرية التعقيد داخل الحقل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة1 قسم كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.
7. محمد حمشي (جانفي 2018)، نظرية التعقد والنقاش النظري الخامس : مراجعة للأدبيات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد: 12.
8. محمد حمشي (ديسمبر 2019)، صعود الصين من منظور مغاير، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد: 06، العدد: 02.
9. مايكل جيه مازار وآخرون (2006)، فهم النظام الدولي الحالي، مؤسسة راند، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
10. هيثم السيد، ياسر مصطفى (أفريل 2016)، نظرية الكوانتوم بين العلم والفلسفة، مناظرة أكاديمية، مجلة متون، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة مولاي الظاهر، سعيدة، الجزائر، العدد 11.
11. Campbell A.B. (1993) ,Applied Choo's Theory A Paradigm For Complexity Academic press Unc , San Pie go.

توقعات القيمة ونتائجها في مقاربات نشأة و تطور الحركات الارهابية

ط.د أحلام سايح

جامعة الجزائر-3-

الملخص: لقد وجدت الظاهرة الارهابية منذ القدم لكن درجة الحدة و الاهتمام الاكاديمي برز بشكل ملحوظ اواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، حيث تبلورت المقولات والاتجاهات العلمية الأساسية في تفسير هذه الظاهرة فمقولات مثل الحرمان، الحرمان النسبي الاحباط كلها تفسيرات طرحت لتحليل ظاهرة العنف حيث تعتبر الظاهرة الارهابية من أعنف الظواهر وأهم مصدر من مصادر تهديد أمن الأفراد والمجتمعات والدول على حد سواء. حيث تبلورت المقولات والاتجاهات العلمية الأساسية في تفسير هذه الظاهرة فمقولات مثل الحرمان، الحرمان النسبي الاحباط كلها تفسيرات طرحت لتحليل ظاهرة العنف حيث تعتبر الظاهرة الارهابية من أعنف الظواهر وأهم مصدر من مصادر تهديد أمن الأفراد والمجتمعات والدول على حد سواء. لما تخلفه من أثار مدمرة على كافة المستويات، حيث تبلورت المقولات والاتجاهات العلمية الأساسية في تفسير هذه الظاهرة فمقولات مثل الحرمان، الحرمان النسبي الاحباط كلها تفسيرات طرحت لتحليل ظاهرة العنف حيث تعتبر الظاهرة الارهابية من أعنف الظواهر وأهم مصدر من مصادر تهديد أمن الأفراد والمجتمعات والدول على حد سواء. لما تخلفه من أثار مدمرة على كافة المستويات، اقتصادية، سياسية، اجتماعية، بيئية ونفسية.

وفي هذه الورقة البحثية سنحاول ابراز ومعرفة طبيعة العلاقة بين مقولات الحرمان والظاهرة الارهابية، وكذا كيفية نشوء هذه الاخيرة التي تمر وتتحول من هيئة الى أخرى، حتى تتبلور في شكلها النهائي كجماعة إرهابية تطغى عمليات الارهاب والعنف على مجمل اهدافها

الكلمات المفتاحية:الحركات الارهابية،العنف، الحرمان، الامن.

Abstract: The terrorist phenomenon has existed since antiquity, but the degree of intensity and academic interest has emerged significantly at the end of the twentieth century and the beginning of the twenty-first century, as the basic scientific statements and trends crystallized in the interpretation of this phenomenon. It is one of the most violent phenomenon and the most important source of threats to the security of individuals, societies and countries. Because of its devastating effects on all sides, economic, political, social, environmental and psychological. In this survey , we will try to highlight and know the nature of the relationship between the categories of deprivation and the terrorist phenomenon, as well as how does this latter emerge and

transform , until it crystallizes in its final form as a terrorist group whose goals are dominated by terrorism and violence.

Key words: terrorist movements, violence, deprivation, security.

مقدمة:

لقد حظيت الظاهرة الارهابية باهتمام معظم الدوائر السياسية و الاقتصادية و الأمنية لجميع الدول، و ذلك الى الحد الذي نطلق فيه البعض على هذا العصر."عصر الإرهاب " لما شهدته و تشهده الساحة الدولية و الاقليمية و المحلية من تصاعد في أنشطة الحركات الإرهابية و التنوع الكبير في أهدافها و مرتكزاتها. و تأتي أهمية وضع تعريف محدد لهذه الظاهرة بغية حصرها و زيادة فرص القضاء عليها وطنيا و اقليميا و دوليا.

اولا: مفهوم الارهاب لغة و اصطلاحا

لغة: لم تتضمن الكتب القديمة معنى كلمة ارهاب فمصطلح الارهاب حديث نسبيا ،و تأتي هاته الكلمة من رهب و رهبا،بالضم و الفتح و بالتحريك ،و رهبانا ،بالضم و يحرك: خاف و أرهبه و استرهبه: أخافه و الارهاب في اللغة هو الافتزاع و الاخافة(محمد عبد المطلب:2007،ص37).

و تعبر كلمة الارهاب مشتقة من الفعل المزيد (أرهب) و يقال أرهب فلان أي خوفه و فزعه، و المعنى الذي يدل عليه الفعل المضعف(رهب) أما الفعل المجرد من المادة نفسها و هو (رهب، يرهب رهبة و رهبا) فيعني: خاف و الرهبة :الخوف و الفزع.

اما في المعجم الوسيط فيعرف " الإرهابيين " " بأنهم الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب من اجل تحقيق أهداف سياسية.

اما معنى الإرهاب في اللغة الانكليزية فيحمل نفس المعنى في اللغة العربية و قد جاءت كلمة (Terrorism) ومصدرها الفعل اللاتيني (Terse) والذي أخذت منه كلمة (Terror) والتي تعني الرعب او الخوف الشديد (غسان صبري كاطع 2011،ص29).

وقد عرف قاموس اكسفورد (Ox ford) الإرهاب (Terrorism) بأنه استخدام العنف والتخويف خصوصاً لتحقيق أهداف سياسية(X Ford :1976). و الإرهاب عند ابن منظور ارهب يرهب ،وأصله رهب يرهب .ويقال : رهبتُ الشيء رهباً أي : خفته .ومن هذا فان الارهاب يعني خلق حالة من الخوف و الذعر عند الانسان سواء كان هذا الارهاب موجها اليه أو لغيره(أبو الفضل ابن منظور:1955،ص436).

اصطلاحا: يعرف الارهاب على أنه ممارسة العنف غير المشروع، و يعتبر ظاهرة قديمة برزت بقوة في السنوات الأخيرة، بفعل تغير النظام الدولي و لكن لم يتم التوصل الى تعريف محدد لها نظرا لاختلاف المعايير الدولية واختلاف الأراء حولها. و لكن لم يمنع هذا من ظهور اجتهادات سياسية و قانونية و اجتماعية لإعطاء مفهوم موسع لهذه الظاهرة و نذكر منها:

عرف أحمد جلال الدين الارهاب بأنه :" عنف منظم و متصل بقصد خلق حالة من التهديد العام الموجه الى دولة أو جماعة سياسية، و الذي ترتكبه جماعة بقصد تحقيق أهداف سياسية(حرير عبدالناصر:1996،ص26).و يعرفه الدكتور نبيل حلمي أن الارهاب هو "الاستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد به بواسطة فرد أو مجموعة أو دولة ضد فرد أو جماعة أو دولة، ينتج عنه رعبا يعرض للخطر أرواحا بشرية أو يهدد حريات أساسية، و يكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغير سلوكها تجاه موضوع ما(المحمدي بوادي حسنين:2004،ص 34).

و يعرف ريمون ارون Raymond Aron الارهاب أنه عمل" من أعمال العنف ترجح فيه كفة التأثير النفسي على كفة النتائج المادية.و في نفس الصدد ذهب ايريك موريس Eric Morris في تعريفه للإرهاب أنه: استخدام أو التهديد باستخدام عنف غير عادي أو غير مألوف لتحقيق غايات سياسية. و أفعال الارهاب عادة ما تكون رمزية لتحقيق تأثير نفسي أكثر منه مادي (حرير عبدالناصر:1996،ص34).

أما فيما يخص الاتفاقيات فقد عرفت الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب لسنة 1998 العمل الارهابي على أنه: كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذ المشروع اجرامي فردي أو جماعي، يهدف الى ابقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم لإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو الحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق و الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر (الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب،المادة1،الجزء1،:1998،ص01).

اما المؤشر العالمي للإرهاب فقد عرفه بأنه "استخدام القوة والعنف أو التهديد باستخدامهما من قِبل فاعل من غير الدول لتحقيق أغراض سياسية، دينية، واجتماعية (GLOBAL TERRORISM INDEX 2015).

عموما أجمعت التعاريف المقدمة في هذا الاطار على أن الارهاب هو الاستخدام أو التهديد باستخدام العنف بهدف خلق حالة من الرعب، و هو هدف تكتيكي آني يسعى الى السيطرة على الضحايا و اجبارهم على الخضوع لرغبات الارهابيين و الاستجابة لمطالبهم الإستراتيجية سواء كانت اجتماعية أو سياسية".فالتعاريف المختلفة للإرهاب تفضي إلى استخلاص خصائص ثلاثة للإرهاب هي:

-استخدام العنف أو التهديد بة
-إيجاد هجمات منظمة ومرتبة
-محاولة تحقيق أهداف سياسية

اما مفهوم الحركات الارهابية فتبنى الاتحاد الأوروبي تعريفا لها بموجب الاتفاقية المشتركة حول الارهاب و الجماعات الارهابية و تم تعريفها على أنها "جماعة ذات هيكل يضم أكثر من شخصين، تأسست عبر فترة من الزمن، و تتحرك بشكل منسق لارتكاب جرائم ارهابية(الاتفاقية المشتركة للاتحاد الأوروبي حول الارهاب و الجماعات الارهابية).

كما اتفق الوزراء على وضع تعريف مشترك للجرائم المرتبط بالأنشطة الارهابية. و تشمل هذه الجرائم: الابتزاز و تزوير الوثائق و السرقة بغرض القيام بعمل ارهابي. و وافقوا على ضمان أن تكون عقوبات "الجرائم الارهابية"[117] أشد من العقوبات التي تفرض على الجرائم التي ترتكب بقصد غير الارهاب.

ثانيا:نظرية الحرمان وتحولات الحركة الإرهابية

منذ القدم وجد اتجاه في الفكر السياسي يؤكد على أن الحرمان والاستغلال والظلم من الأسباب الأساسية للعنف ويجد هذا الاتجاه جذوره قي كتابات آرسطو، ماركس، بالاضافة الى الدراسات الامبريقية التي أثبتت العلاقة بين الحرمان والعنف وانتهت غلى أن العلاقة بينهما طردية، أي كلما زاد الحرمان زاد العنف والعكس صحيح(ادم قبي:2003،ص37).

ولقد أكد تيدغور هذه العلاقة، وعرف الحرمان بأنه " ادراك المواطنين في المجتمع بعدم التقارب بين توقعات القيمة من جانب، وما نتيجة البيئة من امكانات القيمة من جانب اخر، وتعني توقعات القيمة الاشياء ونوعية الحياة التي يعتقد الناس أنهم يستحقونها عن جدارة" .

أما مصادر امكانيات القيمة، فتمكن في البيئة الاجتماعية والطبيعية وتشمل الموارد والفرص المتاحة أمام الأفراد كي يحتفظوا بقيمهم التي يملكونها أو يحصلوا على قيم يعتقدون انهم يستحقونها على نحو مشروع.

لذلك فإن الحرمان النسبي هو حالة نفسية تتمثل في إدراك الناس الفجوة بين ما يحصلون عليه فعلا، وبين ما يتوقعون الحصول عليه، حيث تتباعد الحقائق الملموسة و الآمال المتوقعة كثيرا، الأمر الذي يدفعهم الى الانخراط في اعمال العنف لتحطيم ما يعتقدون أنه في سبيل تحقيق توقعاتهم ،وتعرف صيغة "جيمس ديفز " عن التوقعات المتزايدة باسم منحنى" J " وهو يشير الى حقيقة الفجوة بين الاشباع الفعلي والاشباع المتوقع لرغبات المواطنين ،بحيث تتزايد كل من الامكانيات والقدرات والتوقعات، ثم تنهار الامكانيات والقدرات فجأة ويأخذ منحنى الشكل التالي

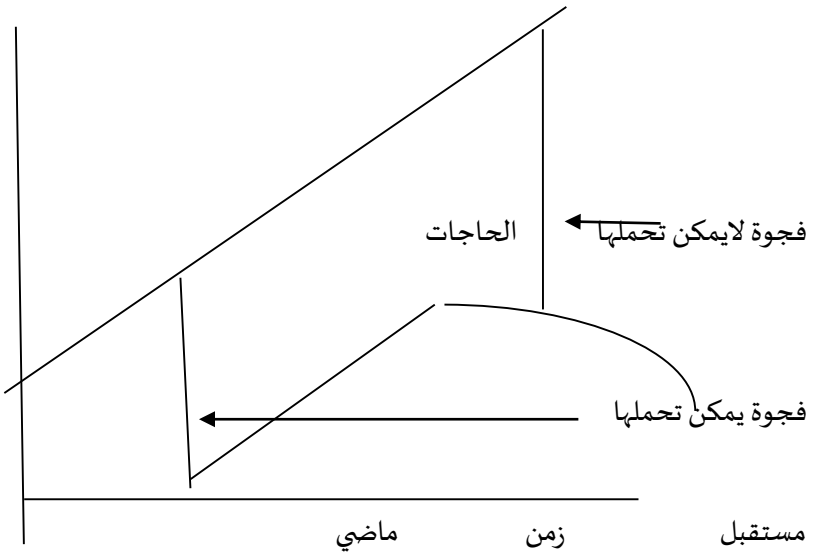

[117] وتعرف الجريمة الارهابية بأنها " الاعمال غير المشروعة التي يرتكبها افراد او جماعات منظمة بهدف نشر الرعب و ذالك باستعمال او التهديد باستعمال وسائل قادرة على خلق حالة من الخطر العام او احداث ضرر جسيم لتحقيق غاية معينة "

ويؤكد " تيدغور " أن أحداث العنف تفترض حدوث حرمان نسبي لأعداد كبيرة من أفراد المجتمع، وكلما زادت درجة الحرمان النسبي زادت درجة أعمال العنف(ادم قبي:2003،ص39). ويستند في تفسيره للعلاقة الطردية بين الحرمان النسبي والعنف الى طبيعة العلاقة بين الإحباط والعدوان، فإتساع الفجوة بين ما يحصل عليه المواطنون فعلا وبين ما يتوقعونه. يؤدي الى شعورهم بالإحباط وكلما زادت الفجوة زادت درجة الاحباط. لديهم وكلما زادت درجة الاحباط، اتجهت استجابات المواطنين لتكون أكثرهم عنفا.

فزيادة لإحباط يؤدي الى زيادة السخط والعنف لدى المواطنين الامر الذي يدفعهم الى اللجوء للعنف للتخلص من حالة القلق والتوتر وتحطيم العوائق التي تحول بينهم وبين تحقيق أهدافهم ومصالحهم، ولقد حاول كل من الباحثين"ايفو " " روزيلاند" تحليل ظاهرة العنف انطلاقا من مقولة " الاحباط" و" العدوان "بحيث نقلا المفهومين من مستوى الفرد الى مستوى الجماعة، فالإحباط قد تعاني منه بعض الجماعات في المجتمع، ومن ثم فهو يدخل في صميم الانسجة والعلاقات الاجتماعية، ويحدث نتيجة إعاقة جماعات معينة عن تحقيق أهدافها وطموحاتها أو المحافظة عليها.وقبل الانتقال الى العنصرالموالي تندرج بعض الملاحظات عن نظرية الحرمان النسبي وهي :

1-أن العلاقة الطردية المفترضة بين الحرمان والعنف ليست حتمية ولا مباشرة ، في ظل عدم تبلور مجموعة من المتغيرات الوسطية .

2-أن المتغيرات النفسية المطروحة لتفسير ظاهرة العنف، وتعتبر بمثابة آثار ونتائج مترتبة على متغيرات وعوامل آخرى موضوعية، سياسية، اقتصادية واجتماعية وقيمية. وبالتالي المتغيرات النفسية تعتبر بمثابة متغيرات وسيطة في العلاقة بين ظاهرة العنف والعوامل الموضوعية الأخرى. والمتابع لأحداث العنف والجماعات الارهابية لابد وأن يرد في ذهنه التساؤل عن كيفية نشوء وتحولات هذه الجماعات، وكيف يتحول بعض أفراد المجتمع من أفراد طبيعيين الى قتلة وارهابين، وذلك ما سنحاول التطرق اليه في العنصر الموالي .

ثالثا : نشأة وتحولات الحركات الارهابية

يؤكد المختصون في نشوء الحركات الارهابية وتحولاتها أنها لا تنشأ فجأة وبدون مقدمات، بل تمر بمراحل التحول من هيئة الى أخرى، حتى تتبلور في شكلها النهائي كجماعة إرهابية تطغى عمليات الارهاب على مجمل اهدافها.

فالحركة الارهابية تبدأ كجزء من فئة من فئات المجتمع ممن يحسون بوقوع مظالم عليهم او ممن يطالبون بتغيير او منع تغيير بعض الأمور في مجتمعهم.

هذه الفئة تبدأ بالتعبير عن مطالبها بطرق سلمية لفترة من الزمن وذلك شأن مقبول في غالبية البلدان وينظر اليه بمنظور ايجابي طالما ان الحركة تمارس أنشطتها في اطار القوانين المعتبرة. وتعتبر بداية التغير والتحول السلبي حيث يتم التغير في اسلوب المطالبة من قبل بعض عناصر الفئة التي تؤكد المؤشرات أنها لم تعد تنتهج الخيار السلمي، ويشمل ذلك التغيير بالإضافة الى اسلوب التعبير وعرض المطالب تكوين نفس

المجموعة الى أن ينتهي المطاف بجزء من هذه الفئة بأن تصبح جماعة ارهابية يغلب على نشاطها طابع العنف الارهاب (حسن أبو ساق:2011).

فكيف تتم عملية التحول:

تأتي الاجابة على هذا السؤال من خلال تسليط الضوء على طبيعة تكوين الجماعات الارهابية اعتمادا على ثلاث دراسات هامة لمختصين في شؤون الحركات الاجتماعية و الارهابية هذه الدراسات:

-الدكتور رودني ستارك[118].

والدكتورة دانتيلا ديلابورتا[119].

-الدكتور ميشيل ويفيوركا[120].

فالدكتور رودني ستارك «Rodney Stark» يبرز في كتابه " علم الاجتماع " كيفية نشوء الحركات الاجتماعية وذلك من خلال توافر أربعة عوامل لتكوينها وهي:

1-الشأن المشترك وهو ضرورة وجود مجموعة عناصر من المجتمع يتشاركون في هم معين أو معاناة معينة ويرمون الى تغيير ذلك الشأن، وسواء بإحداث تغيير المجتمع أو منع حصول تغيير في المجتمع حيث يرون ذلك تهديدا لكيانهم أو مصالحهم. فالناس عادة لا يحاولون التغيير في مجتمعهم اذا كانوا راضين على أموره كما هي. وبالتالي لكي تتكون الحركة الاجتماعية لابد من أن يكون لدى فئة أو مجموعة من عناصر المجتمع مظالم معينة. بمعنى آخر فهم على قناعة بأن لديهم نوع من المعاناة يرغبون في تخفيضها أو ايجاد حلول لها(حسن أبو ساق:2011).

2-التفاؤل بالنجاح فلابد أن يكون لدى أعضاء الحركة الاجتماعية تفاؤل بتحقيق النجاح ويعتقدون بنجاحهم.

3-الوقت المناسب فغالبا ما يكون هناك حدث عارض بينهم في اثارة معاناتهم مما يؤدي الى اقتناع الناس بأنه حان الوقت لعمل شيء ما لتعديل وضعهم، وعادة ما تأتي ولادة أي حركة اجتماعية بسبب حدث درامي عابر يؤدي الى اثارة الناس ودفعهم الى المشاركة في تكوين حركة اجتماعية للمطالبة بتصحيح أوضاعهم وإنهاء معاناتهم.

4-وجود شبكة اتصالات اجتماعية داخل المجتمع تقوم بعمليات التجنيد للحركة الاجتماعية حيث تتم دعوة الناس للإنظمام للحركات الاجتماعية من خلال شبكات موجودة أصلا في المجتمع.

فمثلا تتم الدعوة عن طريق الاقرباء الزملاء المراكز الترفيهية وما شابه ذلك.

فالناس لا يلتحقون بالحركات الاجتماعية بسبب قراءتهم عنها في الصحف أو سماعهم عنها في الأخبار ولكنهم يلتحقون بها بسبب علاقاتهم المتداخلة مع اشخاص ممن أصبحوا أعضاء مشاركين فيها.

اضافة الى ذلك فإن الحركات الاجتماعية تنشأ من قبل مجموعة ومن ثم يقوم افراد هذه المجموعة بالاتصال مع آخرين ممن لهم علاقة سواء كانت العلاقة عائلية أو اجتماعية ويضيف ستارك بأن أي حركة اجتماعية بحاجة الى توفر أربعة عوامل آخرى لكي تصبح حركة ناجحة وهذه العوامل هي:

---

[118] عالم اجتماع امريكي مختص في الجماعات الارهابية.

[119] استاذة علم الاجتماع بجامعة ديجلي ستود يدي فيرنزتي الايطالية . وهي متخصصة في دراسات الجماعات الارهابية اليسارية الأروبية.

[120] عالم اجتماع فرنسي ومدير مركز الدراسات المتقدمة في العلوم الاجتماعية بفرنسا ، والمعروف بدراسته عن العنف والارهاب والعنصرية والحركات الاجتماعية وهو صاحب نظرية في التغيير الاجتماعي .

1-الحشد الفعال: لابد من تحقيق حشد فعال للأفراد والموارد، وبمعنى أن الحركة الاجتماعية تكون أقرب الى النجاح بدرجة كبيرة في حالة توفر القيادة الفعالة لها.

التي بدورها تكون قادرة على جلب أعضاء مطيعين ومخلصين لأهداف الحركة، بالاضافة الى قدرتها على تأمين الموارد المالية والمنشات اللازمة لبقاء الحركة.

2-التحاف الفعال: يعتمد بقاء الحركة الاجتماعية أيضا على قدرتها على تسجيل حلفاء خارجين من المجموعات الرئيسية الاخرى ومن المؤسسات المدنية القوية في المجتمع أو على الأقل تضمن بقاءهم على الحياد وكلما تقدمت الحركة سعى معارضيها الى تنظيم حركة مضادة أقوى منها.

3-التغلب على المعارضة: لكي تنجح الحركة يلزمها التغلب على المعارضة الخارجية لها وهذا يعتبر العامل الخارجي الرئيسي الذي يساهم في نجاح الحركة.فعندما تطالب حركة ما بإحداث تغير فإنها عادة ما تواجه بحركة أو أكثر تعارض ذلك التغيير، حيث تراه تلك المجموعات المعارضة تهديدا لكيانها أو مصالحها فإن نجاح الحركة يعتمد على قدرتها على التغلب على تلك المجموعات.

4- السيطرة على محاور التنافس السلبي: عندما تنشأ حركة اجتماعية بسبب وجود معاناة يشترك فيها الكثير من عناصر أحد فئات المجتمع وعند توفر الكثير من الموارد لتلك الحركة فإن ذلك يقود في العادة الى تكوين عدد من المنظمات المتفرقة داخلها.

هذه المنظمات أو المجموعات الداخلية قد تتعاون فيما بينها مما يؤدي الى النجاح وفي الغالب فإنه ينشأ التنافس فيما بينها بهدف فرض السيطرة على الحركة الأم ويؤكد ستارك « Stark » بأن نجاح الحركة الاجتماعية يعتمد على قدرتها في الاستفادة من تواجد تلك المجموعات وكسب تعاونها ومنع حدوث تنافس فيما بينها يؤدي الى اضعاف الحركة(حسن أبو ساق:2011).

انحراف الحركة والتوجه الى العمل الإرهابي :

وبعد ان تنجح الحركة الاجتماعية في التكون وتعرض مطالبها بالتغيير او بمنع التغيير فإنها ستواجه ثلاث احتمالات:

الاحتمال الأول: وهو ان تلبي كافة مطالبها وفي هذه الحالة غالبا ما تنتهي الحركة تماما من الوجود لان مطالبها تحققت ولم يعد هناك سبب لبقائها كحركة، وفي بعض الحالات يحاول قادتها الاستفادة من الشهرة الاعلامية والإمكانيات التي حصلوا عليها أثناء تكوين الحركة في الاستفادة من ذلك سياسيا، حيث يتعمدون ابقاء الحركة حية والدخول بسببها في المعترك السياسي مستفيدين من القاعدة الجماهيرية التي حصلت عليها الحركة أثناء مطالبتها.

الاحتمال الثاني: وهو تلبية جزء من مطالب الحركة ورفض الجزء الآخر وفي هذه الحالة يتخلى الأغلبية من أنصار الحركة وخصوصا المتعاطفين ممن لم يكن لهم شيء من المطالب عن الحركة ويعودون الى الإندماج في المجتمع ولا يبقى في الحركة الا المتحمسين لأهدافها والمنتفعين من بقائها وبالتالي يترتب على ذلك اعادة تكوين الحركة.

الاحتمال الثالث: وهو عدم تلبية اي مطالب للحركة والتصدي لها بقوة اما سياسيا أو عسكريا. وفي الحالة يتخلى عنها الكثير من المتعاطفين والعامة من الناس قليلي الحماس لأهداف الحركة ومطالبها وفي المقابل ستبقى نسبة أكبر مما هو الاحتمال الثاني وهم في غالبهم من المتحمسين لأهداف الحركة والمنتفعين منها، يقوم هؤلاء المتبقون بإعادة تنظيم الحركة واللجوء الى اساليب وخيارات آخرى غير تلك التي كانوا يتبعونها.

وكما ذكرنا انفا فإنه في حالة عدم تلبية جزء أو كل مطالب الحركة فإن المتحمسين للحركة والمنتفعين منها يلجئون الى اعادة ترتيب أوراقهم وإيجاد خيارات آخرى غير تلك التي كانوا يتبعونها في السابق وللتعرف على كيفية تحول الافراد من عناصر في حركة اجتماعية تطالب بتصحيح أوضاعها بطرق سلمية الى عناصر في حركة ارهابية لا هم لها إلا إلحاق الأذى و ارهاب الآخرين، قامت الدكتورة ديلابورتا بدراسة الجماعات الارهابية الايطالية التي نشطت خلال السبعينات وأوائل الثمانينات الميلادية من القرن الماضي في ايطاليا.

لقد كانت استنتاجات ديلابورتا في نشوء الحركة الارهابية مبنية على ثلاث مستويات من التحليل هي:

المستوى الأشمل (ماكروا)

المستوى الاوسط (ميسو)

المستوى الأصغر (مايكرو)

تقول ديلابورتا لكي ينشأ الارهاب فلا بد من توفر بعض الامور المحددة في المجتمع (البيئة) والتي تعرف بالمصالح أو المطالب أو الاديولوجيات والتكتيكات موضحة فكرتها في العناصر الثالثة التالية :

العنصر الأول: وهو وجود بعض المطالب الجماعية التي لم تحقق أو تصحح بالشكل الجيد، فالجماعات السرية عادة ما تزعم مسؤولياتها عن تحقيق تلك المطالب الجماعية التي يطالب بها جزء من المجتمع .

العنصر الثاني: وهو وجود ايديولوجية أو ثقافة سياسية تؤيد العنف فعادة ما تعتنق المجموعة السرية اديولوجيات تسمح لها باستخدام العنف للوصول الى أهدافها.

العنصر الثالث: وهو استخدام التكتيكات العنيفة اي القتل والإرهاب، فعادة ما تتبنى المجموعات التي تقوم على العمل السري باستخدام أشكال العنف المختلفة حتى قبل ان تعمل بشكل سري حيث يتكون العنف المنظم بشكل تدريجي بالمواجهات المتكررة من أطراف أخرى في الصراع وتلجأ هذه المجموعات التي تستخدم العنف للتعبير عن توجهاتها الى نوع من الايدلوجية المتطرفة كالإيديولوجية اليسارية في أروبا أو التطرف المنسوب الى الديانات السماوية كما هو التطرف اليهودي كما في الحركات العنصرية الاسرائيلية وغيرها من الايدولوجيا وتلك الحركات الاسلامية المتطرفة التي تزعم أنها جهادية وهي تقتل وتروع المسلمين الآمنين.

وعند ذلك ستنقسم المجموعة، أي القسم الثاني الذي يلجأ الى استخدام العنف أحيانا الى قسمين القسم الأول وهو الذي يستخدم العنف بشكل غير منظم وغالبا ما يكون حدوث أمر أو معاناته ومطالبة هذا القسم قد يستمر لفترة ثم يتوقف أو أنه يستمر بين فينة وأخرى، ولكن بشكل غير منظم وبدون تنظيم يثير المخاوف.

أما القسم الآخر من المجموعة بعد انقسامها للمرة الثانية فهو الذي سيكون في المجموعة التي تتبنى استخدام العنف بشكل منتظم لإحداث التغير المطلوب وتحقيق أهدافها.

هذا القسم الثاني الذي يتبنى استخدام العنف بشكل منتظم يتحول في الأرجح الى قسمين : الاول يستمر بتكوين وضعه ولكن بدون تكوين تنظيم واضح له وهذا القسم من السهل القضاء عليه لأنه يعتمد على أفراد وليس على تنظيم واضح، أما القسم الثاني من القسم الذي يتبنى استخدام العنف بشكل متنظم فإنه يقوم بعمل تشكيل تنظيم له من قيادات وأقسام عسكرية وإدارية وإعلامية ومالية وتجنيد وغيره. وهذ القسم الأخير هو ما ينتهي اليه مطاف حركات التمرد أو التحرير ذات التنظيم الواضح.

وبناءا على تحليل الدكتورة ديلابورتا فإنه وفي مرحلة لاحقه تقوم قوات الدولة بالتعامل مع هذه الحركات وبالتالي فإن هذه الحركة التي كونت لها تنظيم واحد محدد وتبنت استخدام العنف بشكل منتظم وتحت ضغط قوات أمن الدولة ستنقسم على قسمها مرة أخرى الى قسمين :

القسم الأول : سيختار خيار استراتيجي غير العمل كتنظيم سري حيث قد يعود الى طاولة الحوار أو صرف النظر نهائيا عن استخدام العنف. أما القسم الثاني فسيتخذ خيارا استراتيجيا بالعمل كمنظمة سرية من هنا تبدأ المنظمة التي اختارت العمل السري باستخدام الارهاب وهو ما يجعل الحركة تتحول الى العمل الارهابي .

العمل الارهابي هل هو غاية ام وسيلة: تشير ديلابورتا بأن المجموعة التي تتبنى العمل السري هي التي ستتحول الى حركة ارهابية تستخدم العنف العشوائي حيث لم يعد لها مجالات اخرى للمناورة فيها، ومن هذه النقطة يأتي الدكتور ميشيل ويفيوركا : حيث قسم المجموعات التي تقوم بأعمال ارهابية الى قسمين :القسم الأول يعتمد ارتكاب الأعمال الارهابية كوسيلة لتحقيق أهدافه فقد يتم القيام بتنفيذ أعمال ارهابية لإرهاب مجموعة معينة من المجتمع أو لإيصال رسالة الى مجتمعهم أو الى حلفائهم محتملين أو للحكومة التي قد تدعهم أو حتى تتبناهم لإثبات جدوى ذلك.

اما القسم الثاني: وهو الارهاب الخالص والذي يكون فيه الإرهاب هو الوسيلة والغاية كتلك الاعمال التي تقوم بها القاعدة وتنظيم داعش في شبه الجزيرة العربية وسوريا والمجموعات المسلحة في ليبيا و كاخ وكاهانا في الاراضي الفلسطينية المحتلة وما شابه ذلك من المجموعات.

وبتطبيق ما ذكرناه في الدراسات الثلاثة السابقة على المجموعات النشيطة حاليا في العالم يمكن تحديد مواقعها كحركات ذات مطالب عادلة وعملياتها مشروعة أو أنها حركات تمرد، أو أنها حركات تستخدم الارهاب كوسيلة أو حركات إرهابية.

خاتمة:

يمكن أن نستنتج مما عرضناه سابقا أن الحركات الارهابية في مجلها لا تنشأ بمحض الصدفة وبدون أية مقدمات بل هي سلسلة متصلة من الأحداث والتحولات التي تمر خلالها مجموعة من عناصر أحدى فئات المجتمع فهي تبدأ كفئة من مجموعة من الناس ممن لديهم بعض المطالب والتي يستخدمنها الوسائل السلمية للتعبير عنها. ولكن ما تلبث هذه المجموعة للتحول الى حركة ارهابية بفعل عوامل عدة اديولوجية، اقتصادية،

وسياسية ونفسية هذه الاخيرة (نظرية الحرمان) انطلقت الدراسة في تحليلها من فرضية أساسية وهي أنه كلما زاد الحرمان زاد العنف والتي أثبتت صحتها في كثير من الحالات لكن ليس بمعزل عن العوامل الأخرى.

وتعد أسباب التوجه الى العمل الارهابي والتحول الخطر في سلوك بعض الأفراد والمجموعات مجالا حيويا يجدر بالمعنيين في الحكومات والباحثين دراسته وتسخير كافة الامكانات للسيطرة عليه ووضع الحلول المناسبة لقمع الارهاب وتحقيق الامن الانساني والسلام العالمي .

قائمة المراجع:

- أبو الفضل ابن منظور (1955):لسان العرب ،المجلد1 ،ط الثالثة ،مادة (رهب) ، دار المعارف، بيروت.
- آدم قبي (2003): ظاهرة العنف السياسي في الجزائر (1988 – 1999)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة الجزائر .
- الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب(1998):المادة1،الجزء1.انظر ايضا: المادة 201 الجزء 601.
- المحمدي بوادي حسنين(2004): حقوق الانسان بين مطرقة الارهاب و سندان الغرب،دار الفكر الجامعي،مصر.
- حسن أبو ساق(22.12.2011): نشأة وتحولات الجماعات الارهابية، مجلة السكينة متوفر على الرابط التالي : www. assakina.com /center / parties /11557 .html
- حرير عبد الناصر(1996):الارهاب السياسي دراسة تحليلية ،مكتبة مدبولي،مصر.
- غسان صبري كاطع (2011): الجهود العربية لمكافحة جريمة الارهاب ،دار الثقافة للنشر و التوزيع،الاردن.
- محمد عبد المطلب(2007): تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية،الدار الجامعة الجديدة ،مصر.
- X Ford(1976):Advanced Learner's Dictionary Of Current English (1976).
- GLOBAL TERRORISM INDEX 2015(2015): The Institute for Economics and Peace (IEP), novembre 2015, available on : http://economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2015/11/Global-Terrorism-Index-2015.pdf

أسلحة الدمار الشامل وأثرها على الأمن الدولي
(الولأيات المتحدة الأمريكية أنموذجا)

د. عقيل زاهر سلمان أل علي

قسم التاريخ – كلية الأداب – جامعة الكوفة - العراق

الملخص:عام 1945م قامت الولايات المتحدة الأمريكية بأول تفجير نووي حيث أصبح ذلك بداية عهد جديد في العلاقات الدولية وتغير كبير في مفاهيم السياسة الخارجية والأمن الدولي لهذا أصبح من الضروري تجنب الحرب بفعل الأخطار التي يجلبها أستخدام هذا السلاح النووي , ولأن الدول كانت تهدد غيرها فيما مضى بالحرب أذا لم تنفع معها الوسائل السلمية (الأقتصادية – والنفسية – والسياسية) وأذا بها بعد ظهور هذا السلاح أول ماتخشاه هو ذكر أسم الحرب ولعل السبب يعود الى الفاعلية التي يمتلكها السلاح النووي والأثار الخطيره والمدمرة والشاملة التي يخلفها أستخدامة على شعوب هذه الدول , خلافا لغيره من أدوات الحرب لقد قلب المفهوم النووي موازين القوى العالمية وأصبح هذا السلاح هو المقياس الذي ينقل الدول الى صنف جديد محصور بين من يمتلك هذا السلاح من عدمة وهو مفهوم الدول الكبرى ومن ثم ظهور مايسمى بعصر أختزال القوى العالمية المتعددة والتي أخذت تستقطب قوى محددة جداً، ولهذا برزت الولايات المتحدة الأمريكية ثم تبعها الأتحاد السوفيتي قوتين كبيرتين أصبحتا تهيمنان على شؤون العالم ومقدراته , وفي السبعينيات أصبح الصراع العالمي ثلاثي الرؤوس بعد أنقسام الكتله الشيوعية الى الصين من جانب والاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية من جانب أخر , كذلك المعسكر الغربي أيظا أنقسم بدورة الى الولأيات المتحدة الأمريكية وأوربا وأصبحت موازين القوى تدار وفق قواعد محدده تفرضها هيمنة الدول الكبرى .

لكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر؛ النقل؛ البنى التحتية؛ مشروع الحزام والطريق الصيني؛ التمويل الاقتصادي.

Abstract: In 1945, the United States of America carried out the first nuclear explosion, as this became the beginning of a new era in international relations and a major change in the concepts of foreign policy and international security. Therefore, it became necessary to avoid war due to the dangers posed by the use of

this nuclear weapon, and because countries were threatening others in the past with war if Peaceful means (economic - psychological - and political) did not work with it, and after the appearance of this weapon, the first thing to fear is to mention the name of the war. Perhaps the reason is due to the effectiveness possessed by nuclear weapons and the dangerous, destructive and comprehensive effects that its use leaves on the peoples of these countries, unlike other tools of war. The nuclear concept has upset the balance of world powers and this weapon has become the standard that moves countries to a new category confined between those who possess this weapon or not, the concept of major powers, and then the emergence of the so-called era of reducing multiple global powers, which began to attract very specific forces, and for this the United States emerged Then the USSR followed, two major powers that became dominating the affairs and capabilities of the world, and in the seventies the global conflict became three heads after The division of the communist bloc into China on the one hand, and the Soviet Union and the countries of the Eastern bloc on the other, as well as the Western camp, in turn, divided into the United States of America and Europe, and the balance of power became managed according to specific rules imposed by the hegemony of the major countries.

Key words: direct foreign investment; Transport; Infrastructure; China's Belt and Road Project; Economic finance.

المقدمة

تصنف الولأيات المتحدة الأمريكية بين دول العالم بأنها تمتلك ثلاثة أنواع من أسلحة الدمار الشامل هي : الأسلحة النووية , والأسلحة الكيمائية والأسلحة البيولوجة وتعد الولأيات المتحدة البلد الوحيد الذي أستطاع أستخدام قنبلتان نوويتان فوق مدينتي هيروشيما وناغازاكي في الحرب العالمية الثانية , وقد طورت الولايات المتحدة الأمريكية النوع الأول سريأ في فترة الأربعينيات من القرن العشرين وقد عرف بأسم (مشروع منهاتن) , أن مجال أسلحة الدمار الشامل وخاصة قنابل الأنشطار النووي قد أصبحت الولأيات المتحدة رائدة في هذا الجانب وبقيت هي القوة الوحيدة لأربع سنوات من 1945 – 1949 م

- **أشكالية الدراسة :** من خلال ماتقدم تسعى الدراسة الى الأجابة على الأشكاليات الأتية :

1- كيف للولأيات المتحدة الأمريكية أن تكون الأقوى نوويا وفي الوقت نفسة تسعى لأحلال السلام والأمن وفي كل أنحاء العالم

2- هل وصلت لمراحل متطورة تمكنها أن تكون الأفضل تسليحا وقوة

3- هل ستشكل تهديدا مستمرا تجاه حليفاتها فيما لو أقتضت مصلحة الأمن القومي الأمريكي ذلك

- **أهمية الدراسة : تشير هذة الأهمية للدراسة من خلال مايلي :**

1- أن العلاقات القائمة بين الدول الكبرى يجب أن تحددها قوانين تقوض أستخدام هذة الأسلحة فيما لو أتجهت أحداها للخيار العسكري.

2- أسلحة الدمار الشامل ليس لها حدود لما تتمتع به من خاصية التدمير الذاتي الواسع الأنتشار ومايصاحبة من خسائر بشرية ومادية لاتحصى.

3- التعاون الدولي ودور المنظمات العالمية والأقليمية وأهميتها في تقليل الخطر من خلال التذكير بخطورة أستخدام هذة الأسلحة الفتاكة والمحظورة عالميا .

أهداف الدراسة : تهدف هذة الدراسة الى توضيح التالي :

1- دراسة خلفية توجة الدول الكبرى نحو أنتاج أسلحة الدمار الشامل وهل ماتسعى ألية هو بسط القوه على الخصوم .

2- حجم الأموال الداخلة في تصنيع هذا الكم الهائل من ترسانة الأسلحة (الأسلحة بأنواعها) أسلحة التدمير الشامل .

3- دراسة فاعلية المنظمات والقوانين المحدده لأنتشار السلاح النووي وأنعكاساته على السلم العالمي وللأجابة على الأشكالية التي تم طرحها أعلاه تحاول الدراسة الوصول الى المواضيع الأتية:

أولاً : الأمن الدولي ودور المنظمات العالمية في رصد أسلحة الدمار الشامل

1- مفهوم الأمن الدولي في العالم .

2- أثار وخصائص الأمن الدولي .

ثانيا : معاهدات منع أنتشار الأسلحة النووية في العالم .

1- هل سيشهد العالم حياة خالية من أسلحة الدمار الشامل .

2- دور الأمم المتحدة في تسوية المنازعات .

أولاً : الأمن الدولي ودور المنظمات العالمية في رصد أسلحة الدمار الشامل .

لقد عكس العصر النووي أيظا على الأمن الدولي حاله من الرعب المتبادل بين القوتين الكبيرتين بسبب فاعلية التدمير التي يمتلكها كلاهما فيما لو أتاحت الفرصة لأحدهما لتوجية الضربة الأولى والتي سوف تحدث تدميرا شاملا , وحالة الرعب والخوف هذه جنبت العالم قيام حرب عالمية ثالثة مع تضاؤل حالة الصدام المياشر بين الطرفين 0[1] أما السؤال المهم والذي يستوجب الأجابة هل تستطيع معظم الدول أن تصنع القنابل النووية , هناك الكثير من المحاولات التي جرت وتجري من دول لغرض شراء هذا السلاح الفتاك وهذا ما نواجهه في المستقبل ويسمى بعالم متعدد القوى النووية , لأن التقدم العلمي الذي لايحدده شى والذي سيتيح لأي دولة متوسطة القدرة على في الحصول على الأسلحة النووية الرخيصة المتيسره أو ربما تهيأت لها أسباب الصنع أو ربما يقع هذا السلاح بأيدي متطرفين حينها سوف يهتز السلام والأمن العالمي وربما يقود الى مواجهه بين الدول الكبرى أو حرب نووية شاملة 0[2] ولهذا لايتبقى شئ لمفهوم الأمن الدولي ألا في ظل الأستقرار وأجواء الهدوء التي يجب أن تسود العالم وفي ظل علاقات دولية متوازنة لهذا حسمت الدول الكبرى القضية من خلال الحيلولة دون وقوع الصراع أو تأجيلة على الأقل لتجنب الحومات والشعوب عواقب الكوارث النووية [3]

1- مفهوم الأمن الدولي في العالم

هناك مفهوم الأمن الدولي ومفهوم الأمن الجماعي وقد يكون لدى البعض أنة حالة واحدة من حيث المضمون , لكن المقصود بلأمن الجماعي هو مايقترن مفهومة بالمنظمات والهيئات العالمية , بينما يرتبط مفهوم الأمن الدولي بأجراءات الدول وليس المنظمات لخلق وضع أمني خاص بالمجتمع الدولي وهناك من الدول الكبرى من يضع سياسات وترتيبات أمنية خاصة بهما تأخذ شكل معاهدات ثنائية أو أكثر وقد يعني أيظا هو عملية تجسيد لجميع المحاولأت التي تبذل على الصعيد الدولي والرامية لضمان الأمن الخارجي , وقد لأ يعني أن مفهوم الأمن الدولي هو أمن دولة واحدة فهذا يسمى الأمن القطري ولأ ينصرف الى أمن مجموعة من الدول يجمعها أقليم معين فذلك هو الأمن الأقليمي أو مجموعة من الدول تجمعها مجموعة من المصالح والأهداف فهذا هو الأمن القومي ، أذن الأمن الدولي هو مجموعة من الأجراءات السياسية والدبلوماسية لتحقيق الأمن والسلام الدوليين التي فد تتخذها مجموعة من القوى الكبرى أو المنظمات الدولية [4]

2- أثاروخصائص الأمن الدولي

يقودنا البحث في الطابع النووي للأمن الدولي الى خصائص هذا المفهوم وكالأتي :

- **أنة أمن قلق وحذر:**

أن أول سماتة هي حالة الخوف المتبادل من الدمار الذي يحدثة أستخدام مثل هذا السلاح النووي لأن الأمن ليس له وجود بعيدا عن حالة الأستقرار وحالة الهدوء والسلام في العالم لأن صفة الخوف من هذا السلاح قد شجع العالم وجميع الأطراف الى الأبتعاد عن نشوب حرب نووية وتأجيلها على الأقل متفقين على أن الحذر في هكذا مواقف مهم للغاية في تجنيب العالم كوارث لأيحمد عقباها [5]

- **أنة أمن القوتيين العظميين :**

لقد خلقت الأوضاع الجديدة التي جاء بها العصر النووي أنعكاساتها في مصالح الدول الحيوية وأولى هذة الأنعكاسات تمثلت في أمتداد رقعة مصالح الدول ويرجع هذا الأمتداد الى التقسيم العالمي الذي فرضة الأستقطاب الثنائي العالمي وبعبارة أدق أن العالم قد غطتة مصالح كتلتين عالميتين تتشابك بينهما المصالح هما الكتلة الأشتراكية والكتلة الرأسمالية وهذا خلق نوع من التعاون لحماية مصالحهما في لعالم في ظل توازن الرعب النووي [6]

- **هو أمن مسلح :**

أن القوى النووية غدت تقرر مصير الأمن الدولي بل مصير العالم ويأتي الأتحاد السوفيتي والولأيات المتحدة الأمريكية في المقدمة وأصبح هم هذة الدول هو مراقبة الخصم في تطويره لسلاحة النووي بغية الحاق بة والحفاظ على موازنة تحقق له درجة أمن أفضل , كما أصبح من أولوياتها القصوى هو الأحتياط والوقاية مما يخفية السلاح النووي من عنصر المفاجأه والرد علية وبهذا يبقى الغالب والمغلوب ضمن دائرة الخطر ولهذا لجأت الدول الكبرى الى أجراء مباحثات للحد من التجارب النووية ورغم ذلك فشلت الأطراف في الوصول الى نتائج وأتفاق وهذ عيب في الدبلوماسية العالمية [7]

ثانيا : معاهدات منع أنتشار الأسلحة النووية في العالم

من الناحية النظرية تستطيع أي دولة أن تمتلك الكثير من مفاصل التكنلوجيا وكم كبير من المعلومات وبناء المنشآت والمرافق اللأزمة لتطوير أسلحة نووية ذات تدمير شامل ولكن عملياً هل يسمح لهذة الدول من أنتاج هذا السلاح أو تطوير البرامج التي تمكنها من أنتاجة [8], هنا يأتي دور القوانين التي تمنع أنتشار مثل هذا السلاح وهو مايعرف (معاهدة منع أنتشار الأسلحة النووية) وهي عبارة عن أتفاقيات الهدف منها هو نزع السلاح أومنع أمتلاكة وأنتشارة [9]

1- هل سيشهد العالم حياة خالية من أسلحة الدمار الشامل

عام 1970 م أنظمت أكثر من 191 دولة الى معاهدة منع أنتشار الأسلحة النووية ومنها الولأيات المتحدة الأمريكية وبعدها كان الأتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا والصين ويلق على هذة الدول الخمس بالقوى النووية على مستوى العالم والتي يسمح النظام العالمي من أن تمتلك هذة الدول بحيازة هذا السلاح الفتاح لأنها قد صنعت وأختبرت هذة القتابل قبل أن تدخل هذة المعاهدة حي التنفيذ ذلك في العام 1967م , وعلى الرغم من ذلك فأن هذه الأتفاقية تضغط هذة الدول على تخفيض أنتاجها من تلك الأسلحة [10]

2- دور الأمم المتحدة في تسوية المنازعات

لقد أتخذت الأمم المتحدة عدة مناهج لتسوية المنازعات الدولية منها منهج الوسائل السياسية لحسم المنازعات ومنهج الأمن الجماعي ومنهج نزع السلاح ولكن عندما نقوم بتقييم دور هذة المنظمة عبر مسيرتها في تقليل الحروب يظهر لنا فشل هذة المنظمة الدولية في تحقيق الأمن الدولي كما فشلت مثيلتها عصبة الأمم من قبل بل وصل العالم الى مرحلة اليأس في فاعلية هذة المنظمة في حفظ الأمن والسلم في المستقبل[11] ويرجع ذلك لعدة أسباب هي :

- أن الأمم المتحدة مازالت بعيدة عن كونها سلطة عالمية ترتفع فوق السيادة القومية للدول وهذا مايدفع الدول الى الخروج على قرارات هذة المنظمة بحجت أنه يعارض سيادتها القومية ومن أمثلة ذلك رفض الكيان الصهيوني الأمتثال للعديد من قرارات الأمم المتحدة حول حقوق الشعب الفلسطيني
- عانت الأمم المتحدة في عملها من عدم التجانس ولفترات طويلة في الأتجاهات السياسية للدول الأعضاء فهناك كتلة محسوبى على الولأيات المتحدة الأمريكية وأخرى محسوبه على الأتحاد السوفيتي وثالثة تمثل كتلة عدم الأنحياز وكل منها تحاول الأيقاع بالثاني من أجل الحصول على أكبر عدد من الأصوات [12]
- ولهذه الأسباب فأن وجهات نظر الدول الصغرى لأتتاح لها فرصة التمثيل في أجهزة المنظمة العالمية بشكل مؤثر وفاعل وكثيراً ماتصاب بالأحباط واليأس من جراء ذلك
- فقدان حضور قوة دولية دائمة ونشطة تكون بتصرف مجلس الأمن لتنفيذ نظام الأمن الجماعي وهذا يجعل أغلب القرارات مجردة من قوتها الفاعلة وتبقى مجرد توصيات لأقيمة لها [13]

خاتمة

أشارة الى ماسبق ذكرة في موضوع أسلحة الدمار الشامل وأثرة على الأمن الدولي يبقى مفهوم القوة وحجم ونوع السلاح هو صاحب القرار والسيادة في حسم الصراعات مهما كانت النتائج الكارثية التي تؤول ألية هذة الحرب رغم أن عامل الخوف والحذر الذي تتطرقنا له يبقى في حساب الدول الكبرى فلا يمكن أن تقدم الولأيات المتحدة الأمريكية على الخطوه الأولى دون تفكير ولأيستطيع الأتحاد السوفيتي ذلك , ثم أن الأمن الدولي لأتسامه بعدم الثباتية في أتجاهاته جعل من الدول العظمى أن تفسره حسب أهوائها ومصالحها الخاصة , وأخيرا لأيمكن أن يتحقق السلام والأستقرار العالميين بدون أن تحترم هذه الدول الكبرى سيادة وأمن العالم وضرورة فسح المجال لكل المنظمات , منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الأنسانية وأن يعلوا أسمها وقراراتها فوق القوة المفرطة التي تستخدمها هذه الدول في فرض هيمنتها على العالم

قائمة المصادروالمراجع

باللغة العربية :

1- فاضل زكي محمد , الدبلوماسية في العصر النووي , (جامعة الأمارات العربية المتحده – 1979م) ص23-24
2- أمين هويدي , في السياسة والأمن , معهد الانماء العربي (بيروت – 1982م), ص82-83
3- فاضل زكي محمد , المصدر السابق , ص43
4- جون ستراتشي , حول منع الحرب , ترجمة : عبد العزيز توفيق , , المؤسسة المصرية للتأليف والنشر (القاهرة – د ت) ,ص224
5- روبرت ماكنمارا , جوهر الأمن , ترجمة : يونس شاهين ,(الهيئة المصرية للتأليف والنشر -1970م) , ص160

6- أسماعيل صبري مقلد , علاقات التوازن الستراتيجي ونظريات الردع النووي المتبادل , مجلة المجالس الكويتية , العدد 546 في 21 / 11 / 1981م , ص42

7- جابر الراوي , المنازعات الدولية , (مطبعة دار السلام – 1987م) , ص6

8- حمدي حافظ , المشكلات العالمية المعاصرة , (القاهرة – د.ت) , ص533

9- فاضل البراك , أستراتيجية الأمن الداخلي , (وزارة الأعلام , بغداد – 1982م) , ص56-57

10- محمد سعيد أحمد , بعد أن سكنت المدافع ,((دار القضايا , بيروت – 1975م) , ص197-198

باللغة الأجنبية :

1- Henry Kissinger.The Necessity:Prospects of Foreign Polisy(New York.Harper 1961).

2-Frans –Xaver Kauf mann als Soziaipladis Chers Problem Stuttgart: Enke Verloge. 1970.pp16-39.

3-w .Burton . International Relations: axgenaral theory Cambridge University Press.1962.PP59-60

.

ديناميكية التفاعلات في النظام الدولي في القرن 21:
الجدلية بين تحول القوة وتكريس الهيمنة

د. ويكن فازية

أستاذة محاضرة "أ" بقسم العلوم السياسية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد بن احمد – وهران2 ، الجزائر

الملخص:

أفرزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تغيرات جذرية في الخريطة الجيوستراتيجية العالمية بتزايد الصراع بين الدول، وما عمق من هذا التنافس بروز قوى صاعدة تزاحم القوة المهيمنة في النفوذ والمبادرة لصنع القرار الدولي كالصين، الهند، دول جنوب شرق اسيا، البرازيل وروسيا.

هذه التغيرات اثرت على الوضع التقليدي للنظام الدولي، خصوصا مع تبني هذه الدول الصاعدة لسياسة تقوم على ربط تحالفات والسعي للحصول على اكبر قدر من المنافع الاقتصادية في أقاليم مختلفة في العالم بهدف ضمانها لحصتها من السوق العالمية وحتى التوسع ، وهو ما أدى لحدوث جدل حول طبيعة توزيع القوى في النظام الدولي.

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي، تحول القوة، التعاون، الصراع، الهيمنة

Abstract:

The post-Cold War era resulted in radical changes in the global geostrategic map with the increase of conflict between states, and this competition was deepened by the emergence of rising powers competing with the dominant force in influence and initiative for international decision-making, such as China, India, Southeast Asian countries, Brazil and Russia.

These changes affected the traditional situation of the international system, especially with the adoption of these emerging countries to a policy based on linking alliances and seeking to obtain the largest amount of economic benefits in different regions of the world in order to guarantee their share of the global market and even expansion, which led to controversy over the nature of the distribution Powers in the international system

Keywords: international system, Power Transition, cooperation, conflict, hegemony.

مقدمة:

يعتبر التفاعل السمة الأساسية للنظام سواء الدولي أو الإقليمي في الفترة المعاصرة، فالعلاقات بين الدول تحددها المصالح والقدرات القومية لكل دولة، وبالتالي فالبحث عن تحقيق هذه المصالح يجعلها تنخرط في علاقات تفاعلية فيما بينها تتراوح بين أقصى أشكال التعاون وأقصى أشكال الصراع.

وتأخذ العلاقات بين الدول مستويات مختلفة حسب عدد الدول المنخرطة في العلاقة فتكون على المستوى الدولي (الكلي) لمّا تحاول الدولة ربط علاقاتها مع الدول والتفاعل معها دون الإرتباط بمنطقة جغرافية معينة، كما يمكن أن تكون على مستوى إقليمي مع الدول المجاورة لها، وقد يكون مستوى العلاقة محدودا في دولة واحدة بشكل ثنائي، والتنافس بينها هدفه الأساسي السيطرة على مواقع وموارد استراتيجية.

نتيجة الزخم في التفاعلات الدولية في بداية القرن 21 بدأ التركيز على فكرة التحول في القوة في النظام الدولي بتراجع قوة الولايات المتحدة الامريكية لصالح قوى صاعدة فرضت تغيرات جذرية في النظام الدولي، وأصبح لها تأثير كبير في صناعة القرار الدولي وتشغل حيزا كبيرا في النشاطات الاقتصادية العالمية.

هذا الواقع يطرح إشكالية حول مستقبل النظام الدولي في ظل هذا التفاعل، هل يتجه نحو تكريس هيمنة الولايات المتحدة الامريكية أم نحو نظام دولي متعدد الأقطاب تتقاسم مهمة توجيه الشأن الدولي؟

للإجابة على الإشكالية تقدم الدراسة **الفرضية العلمية** التالية:

كلما حدث تغير في توزيع القوى في النظام الدولي كلما أدى ذلك الى تزايد احتمالية حدوث صدام بين القوى الجديدة والتقليدية وتغير في طبيعة هذا النظام.

بغرض اثبات مدى صحة الفرضية المقترحة تقترح الدراسة التطرق الى:

أولا- مستويات الإرتباط وطبيعة التفاعلات بين الدول في النظام الدولي:

1-- أشكال التفاعلات بين الدول على المستوى الكلي

2-- طبيعة العلاقات بين الدول على المستوى الاقليمي:

3 - التفاعل بين الدول في إطار العلاقات الثنائية

ثانيا / جدلية التنافس على القوة بين القوى المهيمنة والصاعدة:

1- التغيرات الجيوسياسية في النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

2- طبيعة تحولات القوة في الخريطة الجيوسياسية العالمية

2-1-التنافس الدولي في ظل تكريس هيمنة الأمريكية

2-2- تحول القوة لصالح القوى الصاعدة

2-3-- مستقبل النظام الدولي في ظل التنافس الجيوستراتيجي بين القوى الكبرى والصاعدة

الخاتمة

أولا- مستويات الإرتباط وطبيعة التفاعلات بين الدول في النظام الدولي:

تتفاعل الدولة على المستوى الخارجي في إطار علاقاتها الدولية بعدة طرق وعلى عدة مستويات، فقد تكون تصرفاتها تشجع على ربط علاقات سلمية وتقوم في سبيل تحقيق ذلك بالعديد من الإجراءات وتنخرط في العديد من المشاريع التعاونية.

فالتفاعل في العلاقة بين الدول يحدث عندما يؤدي الفعل الذي يصدر عن الدولة أ (سواء كان إعلان موقف سياسي أو البدء في نزاع أو إقامة علاقة تعاونية) يقابله بالضرورة رد فعل من المحيط الخارجي الذي يحدد بحسب الدول المستهدفة بالفعل، وهذا التفاعل يأخذ أنماطا متعددة تتراوح بين أقصى درجات التعاون (الإندماج) وأقصى حالات النزاع (الحرب الشاملة) (يوسف حتى: 1985،ص 178).

وقد تكون سياسة الدولة عدائية وينتج عنها توترات ونزاعات سواء في المنطقة التي تتواجد فيها الدولة أو على المستوى الدولي، في هذا الاطار تنطلق الواقعية في تحليل واقع وطبيعة النظام الدولي القائم، والذي تسود سياسة القوة في علاقات مركزة بين الدول ذات السيادة، وتوظف القوة لحماية المصلحة القومية أو الوطنية، فترتكز على مفهومي الصراع والقوة كدوافع غريزية متأصلة في النفس البشرية، وهي تنعكس على صورة السياسية الدولية وتصبح السمة البارزة لسلوكيات الدول (رحموني: 2017، ص 20-22).

وتأخذ العلاقات بين الدول مستويات مختلفة حسب عدد الدول المنخرطة في العلاقة فتكون على المستوى الدولي (الكلي) لمّا تحاول الدولة ربط علاقاتها مع الدول و التفاعل معها دون الإرتباط بمنطقة جغرافية معينة، كما يمكن أن تكون على مستوى إقليمي مع الدول المجاورة لها، وقد يكون مستوى العلاقة محدودا في دولة واحدة بشكل ثنائي.

1-- أشكال التفاعلات بين الدول على المستوى الكلي

يرى مارسيل ميرل أن العلاقات بين الدول هي : " كل التدفقات التي تعبر الحدود أو تتطلع نحو عبورها، وهي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية وتشمل هذه التدفقات كل العلاقات بين حكومات هذه الدول، ولكن أيضا العلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة أو الخاصة التي تقع على جانبي الحدود، كما تشمل على جميع الأنشطة التقليدية للحكومات : الدبلوماسية، المفاوضات، الحرب ...الخ، ولكنها تشمل في الوقت نفسه على تدفقات من طبيعة أخرى : إقتصادية، إيديولوجية، سكانية، رياضية، ثقافية، سياسية ...." (مصباح: 2006، ص 23-24).

يعرفها تشارلز مايكلاند"Charles .McClelland" بأنها دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الإجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات (حسن علي: 2014، https://bit.ly/36n4I6F)، كما تعرف على أنها " مجموعة من الأنشطة والتفاعلات والأفعال وردود الأفعال بين مختلف دول العالم و عبر الحدود الإقليمية، تستقطب إهتمام الأفراد والجماعات والشعوب نظرا لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بأمور الحياة الإنسانية، و

تؤثر تأثيرا مباشرا على أمن العالم واستقراره" (مصباح: 2006، ص27) ، وتأخذ هذه العلاقات بين الدول العديد من الأشكال تتراوح بين التعاون والتنازع.

يرى دانيال كولار "Daniel Colard " بأن دراسة العلاقات الدولية تضم العلاقات السلمية أو العدائية بين الدول، ودور المنظمات الدولية وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تخترق الحدود الدولية " (مصباح: 2009، ص12).

إن ديناميكية العلاقات الدولية تتشكل نتيجة السلوكيات التي يقوم بها الفاعلون الدوليون سواء تلك التي تشجع على التعاون أو تلك التي تنحو نحو النزاع والصراع بينهم، وهذه التفاعلات بقدر ما تؤثر على العلاقات بين الدول بقدر ما يمكن أن تحدث تغييرات في المجتمعات الداخلية، وفي هذا الإطار يرى ريمون آرون "R.Aron" أن " العلاقات الدولية تبرز في وبواسطة سلوكات معينة ومحددة تصدر عن شخصيات رمزية هي الدبلوماسي والجندي ".

كما تتشكل نتيجة توافق أو تضارب المصالح بين الدول، فالدولة من أجل تحقيق مصلحتها القومية تستخدم وسائل قد تكون سلمية كالدبلوماسية أو تكون عنيفة كالحرب، ورغم اختلاف طبيعة كل منهما والآثار المترتبة عنها إلا أنها في الأخير أدوات تستعين بها في سبيل تحقيق هذه المصلحة (بخوش: د.ت، ص92).

يقدم مايكل .س. لند "michael. s. lund" في كتابه " منع الصراعات العنيفة : استراتيجية الدبلوماسية الوقائية " "preventing violent conflicts a strategy for preventive diplomacy منحنى يبرز فيه المسارات التي تأخذها العلاقات بين الدول بين السلام والصراع، وقد قسم لند هذا المحنى إلى خمسة مستويات تتراوح بين أقصى علاقات التعاون والتوافق وأقصى السلوكيات العدوانية، من خلال هذا التقسيم يمكن تصنيف التفاعلات بين الدول على مستويين، الأول يؤكد على الحالة التعاونية بين الدول (سلام دائم، وسلام مستقر) والثاني يبرز الجانب الصراعي من هذه العلاقات (سلام غير مستقر، أزمة، حرب).

1-1 - الحالة التعاونية في العلاقات بين الدول

أدى التشابك والتداخل في مصالح الدول في الفترة المعاصرة إلى زيادة اعتمادها على بعضها البعض والتعاون فيما بينها في العديد من المجالات كربط علاقات اقتصادية، التحالف من أجل حماية أمنها والدفاع عن وجودها، التعاون التقني والفني والعلمي، ونتيجة ذلك لم يعد باستطاعة أي دولة عزل نفسها عن الأحداث التي تعرفها الساحة الدولية والتفاعل معها إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ويأخذ هذا التفاعل مستويات عديدة أهمها:

أ– السلام الدائم : وهو الحالة التي تكون فيه الدولتين في مستوى مرتفع من التعاون لدرجة تحقيق الإعتماد المتبادل، ويمكن أن يدعّم بتحالف للدفاع المشترك بينهما (كردار: 2006، ص 7)، مثل العلاقات الأمريكية الكندية والعلاقات بين الدول الأوروبية في إطار الإتحاد الأوروبي.

وفي هذا المجال ترى آن هندرسون " أن السلام الدائم عبارة عن تعاون بين الدول على أساس وجود قيم مشتركة ومصالح متوافقة بدرجة كبيرة، لذلك يعتبر السلام الدائم أساسا متينا للعلاقات السلمية بين الدول، لأن هذه الدول تجمعها قيم سياسية قوية وتربطها في نفس الوقت مصالح اقتصادية وعسكرية قوية جدا"، وحتى وإن حدثت خلافات بين هذه الدول الموجودة في حالة السلام الدائم حول قضايا ومصالح معينة إلا أنها ستلجأ إلى الوسائل الدبلوماسية لحلها فهذه الدول لها أكبر قابلية للإندماج(كردار: 2006، ص 8).

ويعرف التعاون بين الدول على أنه: "تحرك جماعي للأطراف الدولية المعنية به، فهذا الشعور الجماعي يفترض ضمنيا وجود إستعداد وإرادة ورغبة وقدرة من الفاعلين بشكل جدي ومنسجم يسهل التدخل في الحياة الإقتصادية للدول المرتبطة بهذا التعاون، و لعل هذه المبادرات المتعددة الأطراف أو الثنائية تضمن تحقيق حقوق متساوية لكل الأطراف" (جلطي، بن منصور: د.ت، ص 2).

ب– السلام المستقر:

يعرفه لند بأنه " علاقة اتصال حذر وتعاون محدود يكون في المجال التجاري، وما يميز العلاقة بين الدولتين في هذه الحالة وجود اختلافات في القيم والأهداف، كما لا نجد تعاونا عسكريا بينهما، رغم ذلك فإن الخلافات بين الطرفين تحل بالطرق السلمية، أما احتمالية وقوع حرب فهي ضعيفة جدا.

وإن كان هناك تقارب بين مفهومي السلام الدائم والمستقر إلا أنهما يختلفان حسب " مايك ليكسون " في درجة عمق العلاقة وقوتها، فقد تتفق الدولتين على تحسين علاقتهما والتعاون البيني لكن بشكل محدود وفي مجالات معينة (كردار: 2006، ص 8).

2-1-1- مجالات التعاون الدولي :

مهما كانت طبيعة السلام القائم بين الدول (مستقر أو دائم) فإن التعاون بينها يأخذ العديد من والأبعاد (السياسية، الإقتصادية، الثقافية، الإجتماعية والأمنية)، ويتجلى في أشكال مختلفة أهمها :

أ- العلاقات الدبلوماسية

نقصد بالعلاقات الدبلوماسية الوضع السياسي الذي تتسم فيه العلاقات الدولية للدولة مع بقية الدول الأخرى بالهدوء والإستقرار والتعاون، ففي مثل هذه الحالة تحتاج الدولة إلى وجود جهاز دبلوماسي على درجة عالية من الكفاءة والإمكانيات، حتى يتم استثمار هذه العلاقات الدبلوماسية إستثمارا كاملا من أجل تحقيق المصالح والأهداف والبرامج المعدة من قبل مخططي السياسة الخارجية.

وتعتبر الدراسات الحديثة الدبلوماسية أحد جوانب قوة الدولة إلى جانب القدرات العسكرية والإقتصادية، وذلك من خلال مؤشرين أساسيين هما التمثيل الداخلي والتمثيل الخارجي (القطروني: 2008، ص105-106)، فالبعثات الدبلوماسية والقنصلية أحد أجهزة الدولة الرئيسية التي تسمح لها بالتعامل مع الأطراف الدولية كالدول سواء بشكل فردي أو جماعي أو مع المنظمات الدولية، وذلك في علاقة تبادلية بهدف تحقيق المصالح ومعالجة القضايا التي تطرحها العلاقات الثنائية والجماعية بين الدول (كرمني: 1994، ص 126-127).

تنشأ العلاقات الدبلوماسية بين الدول من القبول المتبادل لربط اتصال فيما بينها والذي يترجم في تبادل بعثات دبلوماسية بين الدول التي تمارس هذا الفعل في ظل المساواة في الحقوق والواجبات (بلانتي: 2006، ص 237).

ويحكم العلاقات الدبلوماسية العديد من المبادئ أهمها المعاملة بالمثل والتي تقدر من قبل الدولة وتقيم حسب مصالحها وقوتها، ويظهر هذا المبدأ في الشكليات البروتوكولية والتصرفات وتوازي التشريفات، ومعاملة البعثات الدبلوماسية والقنصلية، وتوازي التعهدات وتنفيذها، واحترام القوانين الدولية واستعمال سلطة التنفيذ وفي الزيارات والتكريمات (بلانتي: 2006، ص 250).

في غالب الأحيان يحدث تراجع للعلاقات بين الدول بسبب نفس المبدأ، لأن ما ينظمها هو التساوي في خطورة الردود بين دولتين والتي تتراوح بين استدعاء السفير والعقوبة الإقتصادية وطرد الرعايا وقطع لهذه العلاقات الدبلوماسية وقد تصل حد العمل الحربي (بلانتي: 2006، ص 265).

ب- التعاون الاقتصادي: يرى إمريك كروسي أنه :" يجب توجيه جهود الدول نحو إقامة علاقات ثقافية واقتصادية بين بعضها البعض، فالمصالح هنا تكون أكثر ثباتا وديمومة إذا قامت على التعاون الإقتصادي وبالتالي تصبح الحروب مكلفة وغير مجدية" (يوسف حتى: 1985،ص 277).

ومن جانبه يؤكد دفيد متراني على "ضرورة التوسع في التعاون في المجالات التقنية (الإقتصاد) بين الأطراف، وهذا ما يزيد من أرباحها مما يجعل كلفة عدم التعاون عالية، وبالتالي تصبح مبررا لدى صانع القرار لتجنب التصرفات العدائية إتجاه الدول الأخرى".

لكن هذا الترابط في المصالح لا يترجم دائما في الأشكال التعاونية للعلاقات بين الدول، لأنه في حالات عديدة يكون تصرف الدولة معاديا وعنيفا في محاولة منها لحماية مصالحها والدفاع عنها في مواجهة دولة أو دول أخرى، لعدم وجود تجانس في نظرة هذه الدول للأحداث والمواقف وردود الأفعال وبالتالي تنشأ النزاعات.

جـ- التكتل : التعاون عن طريق التكتل بمختلف أشكاله يؤدي إلى توزيع الأدوار بين الدول المعنية به من خلال تقسيم العمل وحسن استغلال الموارد، وازدهار الصناعات التي تعود بالفائدة على جميع الأطراف، فبعد الحرب العالمية الثانية قامت الدول المتقدمة باللجوء إلى التكتل بغرض مواجهة المعضلات الإقتصادية التي واجهتها، فشهد العالم قيام العديد من التكتلات كالسوق الأوروبية المشتركة، منظمة التعاون الإقتصادي الأوروبي، والسوق المشتركة للدول الإشتراكية (الكوميكون) ...الخ (عبد الله، إبراهيم: 1998،ص 155-158).

إن دراسة مسار العلاقات الدولية في الفترة المعاصرة يبرز أن التجمعات الإقليمية التي تضم في إطارها عددا محدودا من الدول لها دور كبير في تكوين القوانين الدولية وفي حل المشكلات الدولية ،خاصة أمام صعوبة تطبيق نظام الأمن الجماعي عن طريق الأمم المتحدة وفي ظل تشعب التحديات الأمنية التي تهدد الدول، جعل هذه الأخيرة تضع ترتيبات أمنية على المستوى الإقليمي لمواجهتها (بوبوش: 2008، ص 192)، وتعتبر تجربة الإتحاد الأوروبي رائدة في هذا المجال لوصولها الى درجة متقدمة من الإعتماد المتبادل بين دوله في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والأمنية.

د- التحالفات

تعتبر الأحلاف بين الدول ظاهرة قديمة في العلاقات الدولية وتأتي كنتيجة حتمية للصراع حول السيطرة والنفوذ ومحاولة الدول تحقيق التوازن بينها في القوة والإمكانيات، وتشكل المصلحة المشتركة أساس قيام هذه التحالفات .

إن انضمام الدول إلى أحلاف يتوقف على قدرتها على الموازنة بين الإلتزامات التي تقع عليها جراء هذا التحالف وبين المزايا التي سوف تحققها من وراء ذلك، أي حساب الربح والخسارة هي الموجه لسياسة الدول في هذا المجال، وفي هذا الإطار يرى هانس مورغان تو"Hans Morgenthau" أن " الدول عندما تقرر الدخول أطرافا في تحالفات دولية فإنها لا تفعل ذلك عن مبدأ وإنما تحت ضغط المواقف والضروريات"(الخزرجي: 2009، ص281-282).

هناك العديد من الدوافع التي تحفز الدول للدخول كأطراف في تحالفات دولية أهمها :

- مقتضيات التوازن : فالعلاقات بين الدول تخلو من التكافؤ مما يغري بعض الدول للتوسع على حساب الدول الأخرى، لذلك فالأحلاف أداة تصحيح لهذه الإختلالات.

- تحقيق المصالح والإحتياجات المشتركة بين الدول المتحالفة.

- البحث عن تحالف خارجي للحصول على دعم دولي يحول دون إنهيار النظام القائم.

- كما يمكن أن يكون دافع التحالف هو الردع والدفاع فقط.

إن قيام الأحلاف يترتب عنها العديد من الآثار، فقد تستخدم كأداة هامة لتحقيق التكامل الدولي في قطاعات معينة أو في مناطق جغرافية محددة، وبالتالي فهي قد تكون فرصة للتعاون الدولي في العديد من المجالات، كما يمكن لهذه التحالفات بدل أن تحاول تحقيق التوازن بين الدول أن تكون سببا للصراع بين الدول لأن الحلف يستتبعه حلف مضاد (مقلد: 1985، ص410-416).

وحتى في الحالة التي يبدو أن التعاون هو ميزة العلاقة بين الدول فإن هذه الأخيرة لا تستبعد الخيار العسكري في التعامل وهذا ما يبرّر السباق نحو التسلح، وفي هذا المجال يرى ريمون أرون أن " في حالة السلم تستخدم الدولة الوسائل الدبلوماسية دون إستبعاد اللجوء إلى السلاح من باب التهديد على الأقل" (جراد: 1992، ص 114).

2-1 - الحالة النزاعية في العلاقات بين الدول

إن الصراع أو النزاع ظاهرة إنسانية طبيعية في حياة الأفراد والشعوب تنشأ عن تعارض المصالح أو رغبة طرفين أو أكثر في القيام بأعمال متعارضة فيما بينها، غير أن أشكال الصراعات تختلف بين الصراع الصغير والحروب، وهذا الإختلاف هو نتيجة تنوع المعتقدات والتصورات لدى القوى المنخرطة فيه.

ويعرف الصراع على أنه : " التنازع الناتج عن الإختلاف في دوافع الدول وتصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكانياتها، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات وإنتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق "(جراد: 1992، ص 223).

عرف بولدينج Boulding الصراع بأنه :" موقف يتصف بالمنافسة، تصبح فيه الأطراف المتصارعة على وعي بتناقضاتها، ويسعى كل طرف منها إلى تحقيق غايته على حساب الطرف الآخر، وأن العدوانية والعنف ينتجان عن الصراع، الذي يعرفه المحدثون الإداريون بأنه" :حالة تفاعلية تظهر عند عدم الإتفاق أو الإختلاف أو عدم الإنسجام فيما بينهم، أو داخل الجماعات، أو فيما بينها" (حاجي نائف : 2008، ص12).

كما يمكن إعتبار النزاع حالة خلاف بين الدول وهو أيضا الوضع الخطير الناشئ عن إصطدام وجهات النظر بين دولتين وتعارض مصالحهما بشكل تعذرت معالجته بالطرق الدبلوماسية وصار يهدد بلجوئهما كلاهما أو إحدهما الى القوة المسلحة في سبيل دعم مطالبها"(عبد الكافي: د.ت، ص17).

فالنزاع هو" وضع تنافسي تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف الممكنة، ويريد كل طرف إحتلال موقع يتنافى والموقع الذي يريد أن يحتله الطرف الآخر" (جراد: 1992، ص95).

يرى كارل دويتش "Karl . w. Deusch" أن الظاهرة الصراعية في العلاقات الدولية تشبه مباراة في كرة القدم، حيث كل فريق في المباراة يريد الفوز على الآخر، لكن مع الإلتزام بقواعد اللعبة، أي الفوز المقنن والمنضبط، وليس

الفوز عبر القوة في بيئة فوضوية كما يتصوره الإتجاه الواقعي، وحسب دويتش فكل لاعب عليه أن يدرك مجموعة من القضايا ليدير المباراة وهي :

- ماذا يريد ؟
- ماهي إمكانياته ؟
- ماهي إمكانيات الخصم ؟
-الواقعية في إتخاذ الموقف.
- تحديد التحركات الإستراتيجية.

والإستراتيجية المثلى هي تلك التي تؤدي إلى تحقيق حد أقصى من الأرباح أو تلك التي تؤدي إلى تقليل الخسائر للحد الأدنى (مصباح: 2006، ص 410-411).

وتتعدد أدوات الصراع لتتراوح بين الضغط، الحصار، الإحتواء، التهديد، العقاب، التفاوض، الإغراء، التنازل، التحالف، التحريض، التخريب، والتآمر، وهذا ما يميّزه عن الحرب التي تعرف صورة واحدة هي الصدام الفعلي باستخدام العنف المسلح(مقلد: 1985، ص 223-224)، والتي تقسّم إلى حرب محدودة وحرب شاملة .

مستويات الصراع بين الدول

ورغم هذا التعريف الشامل للنزاع لكن يجب التمييز بين المستويات التي يتخذها، فالنزاع الناشئ عن تضارب المصالح يختلف تماما عن ذلك الذي يطرح الخيار العسكري، فيشير النزاع إلى العديد من الإشكالات خصوصا تلك المتعلقة بتنوع المصطلحات التي تتناوله كالتوتر، الأزمة، الصراع، الحرب، النزاع...الخ(جراد: 1992، ص95)، لذلك وجب تحديد هذه المصطلحات وفق درجة خطورتها :

أ– السلام غير المستقر (التوتر):

وهي حالة تعرفها دولتين تتصاعد فيها حدة التوتر والشك بينهما دون استخدام الأدوات العنيفة (التدخل العسكري)، فالتوتر هو السمة المميزة لهذه الحالة وكل دولة تتوجس من الأخرى وتنظر لها كعدو أو على الأقل كطرف غير موثوق فيه وتبقي على قدراتها العسكرية الرادعة، ففي هذه الحالة يكون توازن القوى بين الدولتين مهم لردع كل منهما للآخر وعدم حدوث عدوان، لكن ذلك لا يمنع وقوع أزمات وحتى حروب، وتستخدم للحد من التوتر بين الدول وسائل كالدبلوماسية الوقائية (كردار: 2006، ص 9).

ب- الأزمة :

يعرف كل من جلن سنيدر"J.Snyder" وبول ديزينغ "P.Diesing" الأزمة الدولية بأنها:" تسلسل تفاعلي بين حكومة دولتين أو أكثر في صراع شديد لا يصل إلى درجة حرب حقيقية ولكن يحوي بين طياته بدرجة كبير إحتمالية نشوب تلك الحرب"

فالأزمة الإقليمية أو الدولية هي موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات بين طرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي، نتيجة لتعارض قائم بينهما في المصالح والأهداف أو نتيجة لأقدام أحد الأطراف على القيام بعمل يعتبره الطرف الآخر المدافع يمثل تهديدا لمصالحه وقيمه الحيوية ما يستلزم تحركا مضادا وسريعا للحفاظ على تلك المصالح

مستخدما في ذلك مختلف وسائل الضغط وبأنواعها المختلفة سواء كانت إقتصادية أو سياسية أو عسكرية (الهويلي: 2011، ص 4-6).

ترى كورال بيل "Coral Bell" أن الأزمة الدولية هي " نقطة تحول في طبيعة العلاقات بين أطراف معينة، حيث ترتفع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات بين الدول، ففي الأزمات التي تقع بين الحلفاء تتحول علاقة التحالف إلى علاقة شقاق،، أما في حالة الأزمات التي تقع بين الأعداء تتحول العلاقة من حالة سلم إلى حالة حرب" (عرنوس سليمان: 2011، ص 6)، والأزمة لا تظهر فجأة فهي نتيجة تراكمات خلافية في ظل توتر خفي أو ظاهر لكن متقطع، وهذه التراكمات يأتي وقت وتنفجر(بوعشة: 2008، ص 140)، هذا ما تؤدي إلى وقوع حرب .

وتحدث الأزمة عندما يضع الطرف الأول الطرف الثاني فجأة في وضع لا يطاق ويقتضي منه اتخاذ قرارات سريعة والقيام بردود أفعال قد تكون عنيفة (جراد: 1992، ص95)، ولكن الأزمة لا تتحول بالضرورة إلى نزاع، فيمكن أن يكون لها إنعكاسات إيجابية في حل المشاكل الأساسية التي أدت إلى وقوعها ويختفي التوتر نهائيا بين الطرفين.

وفي هذا الإطار يمكن الإستدلال بحالة الأزمة المستمرة بين الجزائر والمغرب، ففي الفترات التي عرفت فيها العلاقات بين البلدين إنفراجا وتقاربا كان السبب حل بعض الخلافات الفرعية لأن الأسباب الرئيسية مازالت موجودة وتثير حساسية كبيرة بين البلدين كالمشاكل المتعلقة بأمن الحدود وقضية الصحراء الغربية، وهي المشاكل التي كلما تم تحريكها أدت إلى تجديد الخلافات وظهور أزمة بين البلدين.

ج- الحرب :

الحرب قتال متواصل بين قوات مسلحة منظمة، وقد تتفاوت شدتها ما بين صراع منخفض الحدة لكنه متواصل أو فوضى مدنية إلى حرب شاملة، وبمجرد حدوث إستخدام واضح للعنف أو للقوة المسلحة تكون الصراعات عرضة بشكل كبير لدخول دوامة من العنف المتصاعد، ويتزايد شعور كل طرف بمبررات إستخدام العنف لأن الطرف الآخر يستخدمه، وتعرف جهود الأطراف الخارجية في إنهاء القتال بصنع السلام (كردار: 2006، ص10).

د– ما بعد الحرب :

بعد وقوع الحرب تقوم بعض الأطراف الدولية بجهود من أجل إيقافها تسمى جهودا لصنع السلام، تظهر في موافقة الأطراف المتنازعة على وقف إطلاق النار، مما يؤدي في غالب الأحيان إلى إنهاء الحرب والعودة في أسوأ الحالات إلى حالة الأزمة .

من خلال تتبع التفاعلات بين الدول وفق تصنيف مايكل لند "michael. s. lund" يمكن تقسيمها إلى شكلين رئيسيين هما الحالة التعاونية والحالة النزاعية مع اختلاف مستويات التفاعل في كل حالة .

2- طبيعة العلاقات بين الدول على المستوى الاقليمي:

الإقليم هو مجموعة من الدول التي تتجاور جغرافيًا وتتفاعل سياسيًا مع بعضها سواء كان هذا التفاعل عدائي أم تعاوني، بالشكل الذي يؤثر كل منهما في السياسات الخارجية لغيره من الدول ويؤثر بالضرورة على شكل العلاقات بين هذه الدول ودرجة تماسك أو تفكك العلاقات.

لذلك فإن دراسة السياسة الخارجية لأي دولة لا يمكن فهمها بشكل كامل دون الرجوع إلى البيئة المجاورة التي توجد فيها تلك الدولة، حيث يؤثر نشاط أي دولة من الدول على طبيعة العلاقات وشكل التحالفات والمحاور التي

تنشأ داخل الإقليم، وهذا يرجع إلى طبيعة القضايا التي تثير الخلاف والجدل سواء كانت اقتصادية، سياسية أو أيديولوجية(عمر العاقب: د.ت، ص 5).

تكتسب دراسة النظم الإقليمية أهمية كبرى باعتبارها المستوى المتوسط بين تحليل السياسة الخارجية للدولة وتحليل تفاعلات النظام الدولي، كما أن التركيز عليها يسمح بالتعرف على بنية العلاقات الإقليمية وطبيعة التفاعلات التي تقع بين دول الإقليم والعوامل المؤثرة فيها(عمر العاقب: د.ت، ص 7)، والسياسات الإقليمية للدول والتي تعرف بأنها السلوك السياسي الذي يصدر عن وحدة أو أكثر من الوحدات السياسية والتي تعبر عن أهداف ومصالح محددة ضمن إطار الوحدات الأخرى في الإقليم، مع افتراض أن يؤدي ذلك إلى دفع الدول الأخرى ضمن الإقليم إلى التفكير بالتعاون الإقليمي سعيًا وراء أداء سياسي أكبر إنطلاقًا من إهتمامات ومحددات إقليمية وضمن إطار التفاعل الإقليمي(عمر العاقب: د.ت، ص 5).

إعترف ميثاق هيئة الأمم المتحدة الصادر سنة 1945 بوجود التجمعات الإقليمية إلى جانب المنظمة العالمية، من خلال إقراره بمبدأ اللامركزية الإقليمية والجغرافية في إقامة التنظيمات الدولية (جمال الدين: د.ت، ص 6)، ويستند دور المنظمات الإقليمية إلى أحكام الفصل الثامن من الميثاق، والذي ينص على عدم وجود موانع لمشاركة هذه المنظمات في جهود حفظ الأمن والسلم الدوليين .

النظام الإقليمي يعني مجموعة العلاقات والتفاعلات بين دول تقع في إقليم جغرافي واحد وتخضع لقواعد وقوانين منتظمة، ويعرف كل من لويس كانتوري " lowis Cantori" وستيفن سبيغل"Stephen Spiegel" النظام الإقليمي على أنه : " نظام يتكون من دولتين أو أكثر متفاعلة مع بعضها البعض وعندها روابط إثنية ولغوية وثقافية واجتماعية وتاريخية مشتركة، ويساهم في زيادة شعورها بهويتها الإقليمية أحيانا أفعال ومواقف دول خارجة عن النظام اتجاهها" (يوسف حتى: 1985، ص 57) ، (الكفارنة: 2009، ص 622).

وقد قسم الكاتبان النظام الإقليمي إلى ثلاثة مستويات :

أ - منطقة القلب : وتضم الدول المحورية في المنطقة والمؤثرة فيها .

ب- منطقة الهامش : وهي منطقة بعيدة عن القلب ليس من الجانب الجغرافي ولكن نتيجة ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية وتنظيمية، ورغم ذلك فهي تأثر في سياسة النظام الإقليمي، فقد تكون دول موازنة.

جـ - نظام التغلغل : ويقصد به تلك الدول المتواجدة خارج النظام الإقليمي ولكن تأثيرها عليه يكون كبيرا.

ويرى كانتوري و سبيغل أن هناك أربعة متغيرات تحدد موقع كل دولة في النظام الإقليمي وتتمثل في مستوى التماسك في النظام، طبيعة الإتصالات داخل النظام، مستوى الإمكانيات وتوزيع القوة، وبنية العلاقات وأنماطها(يوسف حتى: 1985، ص 57).

1-2 - تطور التعاون الإقليمي بين الدول :

كانت الستينيات المرحلة التي شهدت تصاعد فكرة التعاون الإقليمي نتيجة العديد من العوامل، كعملية الإستقطاب التي عرفها النظام الدولي في إطار الحرب الباردة ما إنعكس على هيئة الأمم المتحدة وعرقل جهودها في مجال تحقيق الأمن والسلم الدوليين وتحقيق التعاون الإقتصادي، مما دفع الدول إلى التفكير بجدية في التعاون في

إطار إقليمي كوسيلة فعالة، لأنها تتيح تركيز الأهداف في حيز جغرافي معين (جمال الدين: د.ت، ص 7)، ومنع عملية الإختراق التي كانت تقوم بها القوى الكبرى.

أدت الأحداث التي أعقبت نهاية الحرب الباردة كسقوط جدار برلين وإنهيار الإتحاد السوفياتي وإنتهاء سياسة التميز العنصري في جنوب افريقيا بالدول إلى زيادة التوجه نحو التجمعات الإقليمية خصوصا في ظل التحديات التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة وقيام نظام دولي جديد، وبروز العديد من المفاهيم و السياسات بالإضافة إلى المعضلات الأمنية (المشكلات العرقية، الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة...الخ).

- بالإضافة إلى ظهور أكثر من قطب في النظام الدولي وتنافس هذه الأقطاب على الإستحواذ على القوة سواء في الجانب السياسي أو العسكري أو الإقتصادي، مما جعلها تسعى لتقوية علاقاتها داخل تجمعات إقليمية لتدعم قوتها.

- بروز العديد من القضايا التي تستوجب تنسيقا على المستوى الإقليمي لأن تأثيرها الأكبر يكون في هذا المستوى كمشكلة الهجرة، المخدرات، نزع السلاح، والإرهاب.

- كما أن دول العالم الثالث توجهت نحو المؤسسات فوق الوطنية للبحث عن الشرعية وللتعويض عن ضعف أدائها وعجزها على المستوى الداخلي(جمال الدين: د.ت، ص 9-10).

2-2 - أسباب لجوء الدول للارتباط على المستوى الإقليمي :

شهد العالم عقب الحرب الباردة عمليات تقارب بين الدول على أساس جهوي(تكامل إقليمي)، وهذا لقناعة الدول أن هذا التوجه هو الوحيد القادر على الحفاظ على مصلحة كل عضو من الأعضاء والسماح لكل عضو بتحقيق منافع(عكاشة: 1992، ص308).

فالروابط الإقليمية هي روابط حقيقية لأنها تقوم بين دول تقع في إقليم جغرافي محدد، لذلك فلها تقريبا نفس الإهتمامات والمشاكل، كما أن الروابط التاريخية والثقافية والإجتماعية موجودة بقوة بين دول الإقليم، وهي تعتبر من العوامل المساعدة على ظهور تنظيمات إقليمية قوية(بوزنادة: 1992، ص 35-36)، بالإضافة الى العديد من الدوافع ذات الطبيعة الإقتصادية والسياسية والأمنية التي تجعل عددا من الدول تلجأ إلى سياسة التكتل في إقليم جغرافي محدد أهمها :

أ- أسباب اقتصادية:

-إن التكتل في إطار إقليمي يزيد من فرص الإستثمار بسبب اتساع حجم السوق، وبسبب خفض أو إلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء فيه .

- تحسين معدل التبادل الدولي، وفتح المجال للمنافسة، والقضاء على ظاهرة الإحتكار، وتشجيع الإستثمار الوطني والأجنبي المباشر.

- تحقيق التنمية في جميع المجالات الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية بسبب وفرة الإنتاج الذي تتيحه تنوع مصادره، وكذلك بسبب توحيد السياسات الإقتصادية .

- تلجأ الدول للإنضمام إلى تكتل إقليمي وذلك من أجل درء المخاطر والأحداث التي قد تتعرض لها في المستقبل، فيصبح التكتل بمثابة التأمين أو الضمان ضد الأحداث غير المتوقعة (رميدي: 2007، ص 37-38).

- إن حاجة الدول المتبادلة إلى بعضها البعض يدفعها نحو تكوين منظومة إقليمية للتعاون بسبب التبعية المتبادلة نتيجة هذه الحاجة في مجال الطاقة، المواد الأولية، النقل، والنشاطات الإقتصادية المختلفة (الزراعة، الصناعة، والخدمات)، وحتى في مجال الدفاع .

- ضعف القدرة التنافسية للسلع التي تنتجها بعض الدول في مواجهة الأسواق المتطورة، مما يجبرها لتشكيل فضاء إقتصادي موحد مع دول أخرى لمواجهة هذه المنافسة .

- أثبتت التجربة أن المنظمات الإقليمية أكثر فاعلية في مواجهة التحديات الأمنية التي تواجه الدول المنخرطة فيها، كمحاربة الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات والسلاح (جمال الدين: د.ت، ص28).

ب- الدو افع السياسية والأمنية :

- يسمح التعاون الإقليمي للدول الأعضاء بحل مشكلاتها في إطار التنظيم الإقليمي مما يخفف من التدخل الأجنبي والضغوطات التي تفرضها القوى الكبرى .

- في إطار التعاون الإقليمي يسهل تحديد إلتزامات الدول الأعضاء وإدارة العلاقات السياسية والإقتصادية عكس التعاون العالمي الذي يصعب معه تحديد ذلك (بوزنادة: 1992، ص 37).

- تعزيز الأمن القومي والسلام والمساعدة في تطوير المؤسسات السياسية والإجتماعية للدول الأعضاء.

- حاجة الدول للمحافظة على سيادتها في ظل التجاذبات الدولية والصراعات بين القوى الكبرى لذلك تتكتل لمواجهة الأخطار الخارجية التي قد تهدد وجودها.

- إقامة توازنات إقليمية ودولية إما داخل التكتل بين دوله، وإما بين التكتل ووحدات دولية أخرى .

- يتيح التكتل الإقليمي لدوله في حال نجاحه تطور وتشابك مصالح الدول الأعضاء مما يخلق حالة من الثقة المتبادلة بينها، وكتحصيل حاصل فإن ذلك يقلل من فرص النزاعات بينها(رميدي: 2007، ص 38-39).

- قناعة الدول بأن أمنها الوطني في ظل التطورات الواقعة في النظام الدولي لن تتأتى إلا بتحقيق أمن جيرانها، لتشاركها في نفس التحديات الأمنية والمخاطر، كما أن التنظيم الإقليمي يمكن أن يكون أداة لتحقيق التوازن بين الدول الأعضاء، وأداة رادعة للدول خارج المنظمة(جمال الدين: د.ت، ص 28).

ففي إطار مظاهر العولمة لم يعد من الممكن الحديث عن الأمن الوطني للدول بمعزل عن الأمن الإقليمي والعالمي، نظرا لتأثير الأحداث الدولية والإقليمية على الدول، وكذلك بسبب إتساع هذا المفهوم ليشمل مسافات خارج الحدود السياسية للدولة(عنتار: 2010، ص231).

- إن وجود علاقة تعاون وطيدة بين مجموعة من الدول في إقليم معين هو من أهم العوامل التي تضمن الأمن والإستقرار لها، فهذا التعاون يوفر لها الحماية في إطار ترتيبات أمنية مشتركة في حالة التهديد، ويرى كارل دويتش " Karl Deutsch " أن الإندماج يسهل من حفظ الأمن ويخفض من حدة التوترات الموجودة بين مختلف الوحدات السياسية المندمجة في تنظيم فدرالي أو إقليمي (معراف: 2009،ص 193).

- يعتبر التقارب الجغرافي بين الدول ووجود تاريخ مشترك بينها من أهم العوامل التي تدفع الدول للتكامل في إطار هذا الحيز الجغرافي(جمال الدين: د.ت، ص 27).

2-3 - تبني الدولة للدور الإقليمي :

القوى الإقليمية هي تلك" الدول التي تملك من عناصر القوة ما يسمح لها ممارسة تأثيرها وفرض سياستها على المستوى الإقليمي، ولقد حدّدت المؤسسة الألمانيّة للدراسات العالمية والمناطقية مواصفات القوى الإقليمية، واعتبرتها تلك التي تمتلك العناصر التالية :

- مزايا قوة إقليمية.

- طاقات متفوقة عسكرية وإقتصادية وديمغرافية وسياسية وعقائدية.

- تضطلع بدور حاسم في وضع الأجندة الأمنية للإقليم، وفي ترسيم حدوده الجغرافية، وفي صنع عقيدته المسيطرة.

- مندمجة إندماجاً حقيقياً في الإقليم، وتمتلك علاقات جيدة في الإقليم وخارجه.

- تعترف القوى الإقليمية في الإقليم وخارجه بمكانتها الإقليمية"(الصلح: د.ت، ص 139).

ترتبط فاعلية الدور الإقليمي للدولة بمجموعة من المكونات المحددة للوزن النسبي للدولة ومكانتها الدولية، والتي لم تعد تحددها المعطيات التقليدية المرتبطة بالجغرافيا السياسية رغم أهميتها والمعطيات التاريخية، حيث أنها تتأثر بالتطورات التي عرفها المجتمع الدولي خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة، خصوصا مع تجليات العولمة من ثورة تكنولوجية هائلة والصراع بين الدول من أجل تحقيق مكانة إقتصادية دولية (عمر العاقب: د.ت، ص5).

3 - التفاعل بين الدول في إطار العلاقات الثنائية

في تفاعل الدولة تتبني شكلين من السياسات، إما تتفاعل مع الدول في علاقات ثنائية تخضع لمنطق الفعل ورد الفعل (على المستوى الدولي)، أو تحاول أن تنفرد بالزعامة الإقليمية وبالتالي تعمل على تبني دور إقليمي فعال (على المستوى الإقليمي).

ولا يمكن إغفال مدى تأثر علاقات الدولة على هذه المستويات بشكل مترابط، فعلاقاتها الثنائية خصوصا مع الدول المجاورة سيؤثر بالضرورة على علاقاتها في إطار التجمع الإقليمي المنخرطة فيه مع هذه الدول، وقد يؤدي أي توتر بينها إلى عرقلة أي مشروع تكاملي كما حدث نتيجة توتر العلاقات الجزائرية المغربية والتي أدت إلى تعطيل الإتحاد المغاربي .

3-1 - أشكال التفاعل الثنائي:

إن العلاقات بين دولتين أو أكثر هي" سلسلة من الروابط والتفاعلات والمعاملات أو مجموعة من المنبهات والإستجابات، وتتخذ هذه التفاعلات شكلا معينا ومتكررا لوجود مجموعة من القواعد والنظم التي تتحكم فيها"(حسن: 2009، ص29)، وأهم هذه الأشكال.

أ- العلاقات الدبلوماسية الثنائية :

ويقصد بها تنظيم العلاقات بين دولتين على أساس مفاوضات ثنائية بينهما، والدبلوماسية الثنائية تغطي العلاقات بين الدولتين في جميع مجالات العلاقات الدولية وتظهر أهميتها في المجالات التالية :

- بناء العلاقات السياسية وتنظيم الشؤون القنصلية.
- التعاون في الجانب الأمني (التنسيق وتبادل المعلومات الخبرات وقد تصل الى تطبيق سياسة مشتركة).
- الثقافة والإعلام والتعليم.

• التعاون والتنسيق والتواصل بين وزارات الخارجية خصوصاً في مجال الإصلاحات الداخلية.

• الدبلوماسية الإقتصادية(اتفاقيات تجارية، تبادل، مساعدات مامادية وتقنية ...الخ).

• دبلوماسية القمة الثنائية بين رؤساء الدول والحكومات.

وتمارس الدبلوماسية الثنائية الأطراف (رغم تعددها في بعض الأحيان)، أي ما بين الدولة الموفدة والدولة المضيفة عبر بعثات دبلوماسية تقليدية، أي عبر سفارات معتمدة في البلدين تنظم مهامها وحصانات وامتيازات موظفيها اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961 (أبو عباه: 2009، ص37).

ب - التبادل التجاري :

يقصد به تبادل السلع المادية التي تنتقل عبر الحدود السياسية بين دولتين أو أكثر، وهذه السلع إما داخلة إلى الدولة وتسمى واردات أو خارجة منها وتسمى صادرات ، وعملية التبادل لا تقتصر على السلع والخدمات بل تتعداه إلى رأس المال الذي ينتقل إلى الخارج إما على شكل إستثمار مباشر يقوم به الأفراد والمؤسسات وإما على شكل قروض تمنح من دولة لأخرى "(عبد الله، إبراهيم، 1998، ص65).

3-2- العوامل المؤثرة على سلوك الدولة إتجاه دولة اخرى:

حدد هولستي " Holsti" خمسة متغيرات تتحكم في قدرة الدولة أ على التأثير على الدولة ب تتمثل في: كمية ونوعية القدرات المتوفرة لدى الدولة، المهارة في تجنيد هذه القدرات من أجل الوصول إلى الأهداف ، مستوى الإعتماد والإستقلال، قابلية التصديق للتهديد والمكافأة، ومستوى التجاوب بين صناع القرار في الدولة المتعرضة للتأثير"(سرور: 2005، ص109).

كما يمكن للعديد من العوامل أن تؤثر في سلوك الدولة إتجاه دولة أخرى تتمثل أساسا في:

أ - إن سلوك الدولة في لحظة ما يتأثر بما تستقبله من سلوكيات من الدول الأخرى والموجهة إليها (الحافز) وهذا ما ينشأ حالة الفعل ورد الفعل، وتتوقف هذه الحالة على ترجمة الدولة للسلوك الذي تتلقاه وفهمها لمقاصده فقد يكون سلوكا تعاونيا كما يمكن أن يكون سلوكا صراعي، وعلى خلفية هذا الفهم للسلوك فإن الدولة (أ) تنتهج سلوكا خارجيا موجها للدولة (ب) مما يضطر هذه الأخيرة للرد بسلوك آخر (حالة تبادل السلوك).

ب - يمكن للسلوك الخارجي للدولة أن يكون نتيجة حافز أو سلوك سابق لكن لا يأتي من البيئة الخارجية بل هو سلوك سابق لنفس الدولة، فأي سلوك تقوم به الدولة على المستوى الخارجي هو إستمرار لسلوكها في الفترات السابقة (قاعدة الإعتياد البيروقراطي) (سرور: 2005، 108-109).

ج – يرى أن سلوك الدولة إتجاه الدول الأخرى يتوقف على مدى وضوح سلوك هذه الأخيرة إتجاه الدولة المعنية، وبالتالي قدرتها على فهم هذه السلوكات وترجمتها بالطريقة الصحيحة، فإذا كان هناك تطابق بين هذه السلوكات والتوجه السياسي للدولة فإنها تكون أكثر تقبلا لها وترد عليها وفق مبدأ المعاملة بالمثل، لكن إذا كان سلوك الدول الأخرى غامض ويحمل أكثر من تفسير، فإن الدولة تقع في حيرة وتجد صعوبة في تكييف سلوكها مع ما ورد إليها من مواقف الدول، كما يمكن أن تتجاهلها رغم أهميتها لأنها لم تفهم مغزاها.

د – يرى إتجاه آخر أن سلوك دولة إتجاه دولة أخرى يتوقف على تأثير الطرف الثالث على العلاقة بينهما سواء بالإيجاب أو السلب سواء كان هذا الطرف الثالث دولة أو عدة دول (سرور: 2005، ص109).

3-3- دور المقدرات النسبية على توجيه العلاقات بين دولتين :

هناك العديد من الآراء حول تأثير تفاوت تنوع المقدرات النسبية بين دولتين على علاقتهما ببعضهما البعض، فهناك إتجاه يرى أن التكافؤ في توزيع المقدرات العسكرية والإقتصادية بين دولتين يمكن أن يحقق إستقرارا نسبيا في علاقتهما البينية، وفي نفس الإتجاه نجد كينسي رايت "Quincy Wright" وهو أحد رواد مدرسة السلام من خلال التكافؤ " peace through parity" والتي ترى أن التكافؤ في إمكانيات دولتين يجعل كل واحدة منها تحس بأنه يصعب عليها تحقيق مكاسب حاسمة ونهائية على الطرف الآخر عن طريق الحرب(السيد سليم: 1998، ص310).

في حين نجد مايكل سولفان "Michael Sullivan" يعطي تصورا آخر لهذه العلاقة إذ يرى أن عدم التكافؤ الشديد في المقدرات بين دولتين يؤدي إلى تراجع إحتمال حدوث صراع بينهما، لكن بمجرد ما يتجه الميزان بين البلدين نحو التكافؤ تزداد فرص النزاع بينهما، وبمجرد ما تحقق هاتين الدولتين التكافؤ التام في الإمكانيات حتى تتناقص إمكانية حدوث الصراع(السيد سليم: 1998، ص 311).

لكن في العلاقات الجزائرية المغربية وعند التطرق مثلا الى الحرب التي وقعت بينهما(حرب الرمال) فيبرز بالرجوع الى تلك الفترة وفي مقارنة بين البلدين أن الأفضلية من حيث الإمكانيات العسكرية والإقتصادية كانت للمغرب في حين الجزائر لم يمض على إستقلالها أكثر من سنة واحتاجت لمواجهة الإعتداء المغربي الى مساعدات من دول صديقة، فعلى عكس ما تصوره سولوفان فإن عدم التكافؤ بين البلدين لم يمنع قيام صراع بينهما، ما دام هناك إمكانية تعديل هذا الخلل بالإعتماد على التحالفات الخارجية.

في ظل هذه الإحتمالية يرى كل من سيفروسون "R.Siverson"وتينفوس"M.Tennefoss" في دراستهما لعلاقة القوة بين الدول وحدوث النزاعات من سنة 1815 إلى1965 أنه في حالة وجود تكافؤ القوة بين دولتين والذي يصحبه قيام الدولة الأقل قوة نسبيا في الدولتين بالتحالف مع دولة كبرى، فإن الأمر سيؤدي إلى التقليل من احتمالية وقوع صراع وتصاعده (السيد سليم: 1998، ص313).

هذه الدراسة تنطبق هذه المرة على الحالة النزاعية في العلاقات الجزائرية المغربية أثناء الحرب الباردة، إذ أن التفوق النسبي (العسكري،السياسي، وحتى الإقتصادي) الذي كانت تتمتع به الجزائر في مواجهة المغرب استطاعت هذه الأخيرة تداركه من خلال التحالف مع قوى كبرى خارج المنطقة كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، مما سمح لها بإحداث حالة من التكافؤ في القوة مع الجزائر، ومنع حدوث أي مواجهات مباشرة بين البلدين.

ثانيا / جدلية التنافس على القوة بين القوى المهيمنة والصاعدة:

حسب الليبراليين، أن تحولا عميقا قد مس جوهر العلاقات الدولية أعاد ترتيب الأولويات والموضوعات في السياسات الخارجية للدول، فلم تعد القوة وتحقيق الأمن هي فقط ما يهم الدول (مسائل السياسة العليا) وإنما توسعت وتنوعت اهتماماتها لتشمل الإقتصاد والرفاه الإجتماعي أو مسائل "السياسة الدنيا" بتعبير جوزيف ناي (عديلة: 2006، ص250).

1- التغيرات الجيوسياسية في النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

عرفت نهاية الحرب الباردة تغيرات نوعية في تركيبة النظام الدولي دون حدوث حرب بل انهيار إحدى القوتين العظميين (الاتحاد السوفياتي) وانفراد القوة الأخرى (الولايات المتحدة الامريكية) بقيادة العالم، وهذا التغير حسب بيير هاسنير " Pierre Hassner" أدى إلى طرح العديد من التساؤلات حول المبادئ التي أرساها كل من نظام واست فاليا (الدولة –الامة)، اتفاقيات فرساي(الحدود)، ونظام يالطا (تكريس الثنائية القطبية)، بالاضافة الى اتفاقية مالطا(نهاية الحرب الباردة).

فالتغيرات الي احدثتها نهاية الحرب الباردة أدت الى تغير في الخريطة الجيوسياسية للعالم، من أبرزها:

-تراجع أهمية التحالفات الموروثة عن زمن الحرب الباردة وانفراد الو م أ بدور القيادة والدولة العظمى الوحيدة في النظام الدولي، وقد حرصت على اعادة صياغة مبادئه وترتيب القوى فيه بهدف جعله نظاما دوليا يكرس لها القيادة قيادة العالم (مراد: 2017، ص7).

-اعادة النظر في قضايا التهديد وطبيعة التهديدات الجديدة التي تعيق سياسة القوى الكبرى ، فكان التركيز على مصادر هذا التهديد المتواجدة في العالم الثالث وآليات مواجهتها.

- بروز العنصر الإقتصادي كمحرك أساسي للسياسة الدولية، بدل الايديولوجية التي سيطرت زمن الحرب الباردة، وأدى حسب جيمس كولمان اعتبار التنافس لتحقيق التفوق الإقتصادي ايديولوجية جديدة سببت العديد من النزاعات والمصادمات بين الدول(بخوش: د.ت، د.ص).

- **تراجع دور الدولة التقليدي**: مع بروز فواعل اخرى تزاحمها في أداء وظائفها التقليدية كوظيفة الدفاع وتحقيق الأمن (المليشيات، الجماعات المسلحة، المنظمات الدولية...الخ) (فريحة: 2016، ص164).

-انتجت تحولات ما بعد الحرب الباردة **مفاهيم وسياسات** متعددة أهمها مفهوم العولمة ، والتي هدفت الى أمركة النظام الدولي وفرض قيمه وأفكاره على على المجتمع الدولي.

-**تراجع مفهوم السيادة** أمام الدعوات لإنهاء دور الدولة القومية.، أدى الى اختراق سيادة الدول وتخليها عن العديد من الأدوار والوظائف وعجزها عن السيطرة عن نشاطات الأفراد ورأس المال (مراد: 2017، ص8).

- **تحول طبيعة النزاعات الدولية**: بحيث لم تعد ذات بعد داخلي أو دولي فقط، إذ ظهرت فواعل جديدة غير الدولة أصبحت أطرافا في الكثير من الحالات النزاعية كالجماعات الاثنية والدينية ، بالإضافة الى الجماعات الارهابية والاجرامية.

-**الثورة التكنولوجية**: التي جعلت العالم مرتبط بشبكة متطورة من أنظمة الإتصال والتكنولوجيا، وهذا ما أضعف مناعة الدول لمواجهة اية تدفقات خارجية الى الداخل بحجة السيادة أو التهديد لأمنها أو اختراق منظومتها الثقافية والسياسية(فريحة: 2016، ص 165).

2- طبيعة تحولات القوة في الخريطة الجيوسياسية العالمية

2-1 -التنافس الدولي في ظل تكريس هيمنة الأمريكية

بعد احداث 11 سبتمبر 2001، زادت حدة التنافس بين الدول الكبرى، خصوصا بعد قيام الولايات المتحدة باحتلال افغانستان والعراق، في اطار استراتيجيتها لفرض هيمنتها على العالم والسيطرة على منابع النفط في العالم، خاصة في منطقة آسيا الوسطى والشرق الاوسط، فالاستراتيجية الامريكية تجعل الامن القومي أولوية، ، ولاسيما مع

توظيف الهيمنة الامريكية على المناطق والموارد الاستراتيجية في العالم، من أجل منع القوى الاخرى من منافستها على هذه الموارد، كما تسعى الى السيطرة على الممرات المائية في العالم من اجل تأمين امدادات الطاقة في العالم (زياد: د.ت، http://www.alquds.co.uk/?p=378477).

وتقوم الاستراتيجية الامريكية للسيطرة على هذه المواقع على:

- ✓ **الترتيبات العسكرية**: من خلال اقامة القواعد العسكرية في المجال القريب من المناطق المنتجة ولضمان طرق النقل، الاحلاف العسكرية، الدرع الصاروخي، والتحكم في شبكات الاتصال.
- ✓ **الترتيبات غير العسكرية**: من خلال السيطرة على المنظمات الدولية، التحكم في الاقتصاد العالمي، التحكم في الانتاج المعرفي ووسائل الاعلام (جاسم: 2013، ص124-128).

أدت هذه الاستراتيجية بالولايات المتحدة الأمريكية الى احكام السيطرة على تفاعلات النظام الدولي خاصة في العقد الأول الذي يلي نهاية الحرب الباردة خاصة في المناطق الحيوية من العالم، ومحاولتها فرض منطقها ونموذجها في توجيه السياسة الدولية بما يخدم طموحاتها كدولة تتمتع بإمكانيات هائلة تؤهلها لممارسة هذا الدور

2-2- تحول القوة لصالح القوى الصاعدة

مع بداية القرن 21 بدأ الحديث بشكل كبير في الاوساط الأكاديمية عن تحول في القوة في النظام الدولي "International Power Transition" لغير صالح الولايات المتحدة الامريكية، لصالح قوى صاعدة فرضت تغيرات هيكلية في بنية النظام الدولي كروسيا، الصين والهند، وتتميز هذه القوى الصاعدة بمجموعة من **الخصائص** أبرزها:

-نسب عالية من النمو الاقتصادي.

- القدرة على التأثير الاقتصادي ضمن النطاق الإقليمي والدولي.

- القدرة على التكيف مع مختلف التغيرات الحاصلة في النظام الدولي (الليبرالية و عولمة النظام الدولي).

- ارتفاع مؤشرات التنمية البشرية.

- سعي هذه الدول للتكتل لمواجهة الهيمنة الأمريكية مثل تجمع دول البريكس.

- سرعة انفتاحها واستيعابها للتكنولوجيا (جارش: 2016، https://bit.ly/2HGrrdA).

يشير مصطلح ""تحول القوة"" إلى "فقدان دولة مهيمنة لموقعها القيادي في النظام الدولي لصالح قادم آخر تتنامى قوته بشكل متسارع"، فمن أجل حدوث تحول للقوة يجب على الدولة الصاعدة أن تمتلك مقومات للقوة تفوق تلك التي تمتلكها الدولة المهيمنة أو على الأقل تعادلها، وهو ما تبرز بعض خصائصه في العقد الأخير مع تزايد تأثير بعض القوى الصاعدة (BRICs) في السياسة العالمية.

وحاول الكثير من المنظرين تفسير ظاهرة تحول القوة في العلاقات الدولية من خلال عدة مداخل أبرزها:

أ -نظرية تحول القوة POWER TRANSITION THEORY

قسم أورغانسكي Organski من خلال نظريته الدول حسب درجة القوة ودرجة الرضا، إلى أربع فئات رئيسية هي :

- الدول القوية والراضية.

- الدول القوية وغير الراضية.

- الدول الضعيفة وغير الراضية.

- الدول الضعيفة والراضية.

في اطار نظرية تحول القوة لأورغانسكي "Organski" صنف الدول في تفاعلاتها في السياسة العالمية بشكل هرمي وفق امكانيات القوة المتوفرة لديها، والصراع الأكبر في هذه الهرمية هو بين القوى المسيطرة التي تملك امكانيات الهيمنة وقابلية التصرف وفق إرادتها الوطنية ، ولا تخضع لإملاءات خارجية، ولها إمكانية التحرك خارج أراضيها لإحداث تغيرات جوهرية في جيوبوليتيكية العلاقات الدولية ، مع امتلاكها القدرة على تحمل التكاليف المترتبة عن هذا التحرك.

والطرف الثاني في هذا الصراع هي الدول العظمى التي تمتلك قدرات كبيرة ولكنها غير كافية للقيام بدور المهيمنة، وتلعب في حيز ضيق ولم تبرز بعد قدراتها في الساحة الدولية، وتأثيرها الاكبر هو في مجالها الحيوي المباشر ولكنها تملك الإرادة التي ترشحها أن تكون منافسا محتملا للقوى المهيمنة في النظام الدولي، ولكن ذلك لن يحدث إلا في وجود تكافؤ للقوة وشعورها بعدم الرضا عن ترتيبات النظام الدولي (قسوم: 2018 ، 148)

ووفقاً لهذه النظرية، فإن الفئة الثانية التي تتمثل بالدول القوية وغير الراضية هي التي تتسبب في حالات عدم الاستقرار، لأن الفئة الأولى ليست لها مصلحة في تغيير هيكل النظام الدولي الذي يخضع لهيمنتها(عبد الحفيظ محمد : 2015، 11).

أن الدولة الصاعدة حسب Kugler و Organski تسلك سلوكًا تصادميًّا مع القوة العظمى؛ للوصول إلى موقع الصدارة في النظام العالمي، ولهذا تندلع الحروب بين القوة الصاعدة وتلك المسيطرة على الوضع (الطحلاوي، https://bit.ly/2qDZawn) ، واحتمالات الصراع بين الدولتين تتزايد مع حدوث تغيرات في في ميزان المقدرات بينهما.

ب-نظرية دورة القوة:POWER CYCLE THEORY

ركز كنور "knorr" على مفهوم القوم النسبية ، فبدلا من قيام القوة المهيمنة بفرض سيطرتها في النظام الدولي فانها تلعب دورا قياديا الى جانب باقي الدول وبالتالي فتوازن القوى عامل اساسي في استقرار النظام الدولي.

فتحول القوة حسب النظرية يحدث نتيجة عدة متغيرات كالدور التاريخي لكل دولة، ادراك النخب الحاكمة لادوار الدول الاخرى وتوقعات الدولة في سياستها الخارجية.

ج- -نظرية الدائرة الممتدة:LONG CYCLE THEORY

يرى كل من Modelski and Thompson ان النظام الدولي منظم تحكمه دولة واحدة مهيمنة واي تحول للقوة يحدث نتيجة اندلاع حروب غير قابلة للمنعUnpreventable Wars

د- نظرية الاستقرار بالهيمنة:HEGEMONIC STABILITY THEORY

تركز النظرية على ان استقرار النظام الدولي هو بزمام القيادة العالمية، من خلال مؤشر السيادة العسكرية والاقتصادية،(إرساء قواعد التبادل الاقتصادي الدولي، وتأمين حركة الاستثمارات في الخارج)، فبقاء النظام الدولي يتهدده فقدان الدولة المسيطرة لسيطرتها على مقدرات السيادة الدولية(الطحلاوي، https://bit.ly/2qDZawn).

فمع تزايد الطلب العالمي على الطاقة والتنافس على السيطرة على مصادرها وقرب نفادها وفي عالم تحكمه العولمة لا يستبعد الخبراء أن تتحول الطاقة في المستقبل إلى مصدر أزمات، تؤدي إلى نشوب صراعات إقليمية ودولية. كما أن امتلاكها تحول تدريجيا إلى مقياس يحدد قوة أو ضعف البلدان، بعدما كانت تلك القوة تقاس بمعايير أخرى كاتساع الرقعة الجغرافية على سبيل المثال.

وفي ضوء هذه المعطيات أضحت روسيا في الوقت الحاضر تجسد هذا التغير الذي طرأ على مقاييس القوة في النظام العالمي الجديد. فرغم أنها لم تعد قوة سياسية وعسكرية عظمى في العالم، إلا أنها تحولت في الوقت الحاضر إلى مورد عالمي مهم للطاقة، الأمر الذي عزز من مكانتها وأهميتها الاقتصادية والسياسية على الساحة الدولية.

ولكن من جهة أخرى فإن زيادة امتلاك روسيا لاحتياطات عالمية مهمة من النفط والغاز أخذ يثير مخاوف الدول الأوروبية من توظيف روسيا ورقة الطاقة كسلاح لتحقيق مكاسب سياسية ومنافع اقتصادية كبيرة(فيله، https://bit.ly/2qAMDdO) ، وتجلت هذه المخاوف مع إعلانها الحرب على أوكرانيا والتي أدت الى تراجع امدادات الاتحاد الأوروبي من الموارد الطاقوي، وهو ما أوقع هذه الدول في مأزق أمني- اقتصادي بين دعم أوكرانيا التي اغرتها بالمساندة وتجنب المواجهة المباشرة مع روسيا .

2-3-- مستقبل النظام الدولي في ظل التنافس الجيوستراتيجي بين القوى الكبرى والصاعدة

في كتابه "رؤية استراتيجية" ابرز زبيغنيو بريجنسكي بنية النظام الدولي القادم والقوى المركزية فيه، ودور الولايات المتحدة الامريكية المستقبلي، والملامح الكبرى للعالم للفترة التي تلي سنة 2025، والتي تحتمل عدة تصورات أهمها:

الطرح الاول: أن تحافظ الولايات المتحدة متمتعة على مكانتها القيادية والتفرد بالزعامة ، ولتحقيق ذلك عليها أن تعمل على ترتيب أوضاعها الداخلية للتمكن من التفاعل الذكي مع التحديات التي سيشهدها المجتمع الدولي، مع وجود العديد من التحديات التي تواجه الولايات المتحدة داخليا كالديون (60% من الناتج المحلي)، والتفاوت الاجتماعي (1% يمتلكون 33,8% من الثروة القومية مقابل 50% من السكان يمتلكون 2,5% من الثروة القومية)...الخ،و وخارجياكمنافسة بعض الأقطاب الكبرى لها على الزعامة العالمية بالإضافة الى الأزمات والمشكلات التي تواجه المجتمع الدولي والتي تجد نفسها مضطرة للتفاعل معها.

الطرح الثاني: تعتبر الصين من أكثر الدول الصاعدة تسارعا في النمو الاقتصادي ما يرشحها لمزاحمة الولايات المتحدة الامريكية على الزعامة العالمية، لكن رغم ذلك يرى الخبراء أن الصين ليست مستعجلة لذلك، ما يجعل النظام الدولي غير واضح المعالم ما يرشحه للبقاء في حالة عدم استقرار وتنافس مستمر(عبد الحي: 2013، https://bit.ly/2HNfqDq).

الطرح الثالث: مع الازمات الدولية المتلاحقة وخاصة البروز الروسي كقوة ظاغطة على المستوى الدولي من خلال الازمة الاكرانية ومحاولة لعب دور نشط فاحتمالات حدوث تغيرات في توازنات القوى العالمية وارد، على الأقل على المستوى الأوروبي، فقد أبرزت الازمة ضعف المنظومة الإقليمية الأوروبية لردع هذا الطموح، وفرض قوته كتجمع إقليمي يضم دولا لها تأثيرها في السياسة العالمية.

الخاتمة:

في ظل التحولات الكبرى في النظام الدولي بعد الحرب الباردة أصبح العالم رقعة شطرنج كبرى متحركة بشكل غير متوقع ومسرحا لتحرك القوى المؤثرة في النظام الدولي، فظهور القوى الصاعدة التي نجحت في احداث التأثير في السياسة

العالمية، مدفوعة بطموحها الكبير لمزاحمة القوى التقليدية على الموارد والمواقع الاستراتيجية والمشاركة في صناعة القرار الدولي.

فقد دخل مجال المنافسة قوى **صاعدة** لها قابلية ان تصبح من المؤثرين الكبار في العالم في السنوات القادمة كالصين، روسيا، الهند والبرازيل، أدى الى تغير في الخريطة العالمية التقليدية وفتح المجال لمنافسات جديدة وهو الوضع الذي يزيد من مخاوف الدول على امنها وسيادتها، ويرشح بحدوث تغيرات جذرية في النظام الدولي في ظل الأزمات الأمنية الدولية التي اثبتت عجز القوى الكبرى التحكم بمساراتها وتبعاتها، ما فتح المجال أما هذه القوى الطموحة للتواجد والتأثير.

الجدل في المرحلة القادمة لن يكون حول هل هناك قوة مهيمنة أم يحدث تحول للقوة، لأن الأحداث أثبتت وجود تصارع فعلي للسيطرة على حيز من صناعة القرار الدولي بين مجموعة من القوى بما لا يدع مجالا للشك بضرورة تقاسم النفوذ لمنع أي صدام بين هذه القوى.

قائمة المراجع:

1-أحمد عبد الله محمود عطية الطحلاوي (د.ت) ، مفهوم ""تحول القوة"" في نظريات العلاقات الدولية ""دراسة الحالة الصينية، في:(vue le 17-04-2018, à 20:50) https://bit.ly/2qDZawn .

2- أحمد عارف ارحيل الكفارنه (2009)، الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق، في : مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25 ، ع. 2.

3- أحمد فريحة، لدمية فريحة (2016)، الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، دفاتر السياسة والقانون، ع.14، جانفي 2016.

4- اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي (د.ت)، إدارة الصراعات والأزمات الولية، مصر : كتب عربية.

5-اسماعيل صبري مقلد (1985) ، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات، ط.4 الكويت : منشورات ذات السلاسل.

6- اسماعيل معراف (2009) ، الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية، الجزائر: منشورات ANEP.ألان بلانتي (2006)، السياسة بين الدول : مبادئ الدبلوماسية، تر: نور الدين خندودي، الجزائر : موفم للنشر

7- بلقاسم كرمني (1994)، العلاقات الدولية : دراسة للمفاهيم، والمكونات، وأنماط التفاعل الدولي، المملكة المغربية : مطبعة فضالة، ط.1.

8- بوزنادة معمر (1992)، المنظمات الإقليمية ونظام الامن الجماعي، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.

9- ثامر كامل الخزرجي (2009)، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، الأردن : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

10-جبار علي عبد الله جمال الدين (د.ت)، مستقبل منظومات التعاون الإقليمي فب ظل المتغيرات الدولية، في : مجلة الكوفة، ع. 2.

11- جلطي غالم، بن منصور عبد الله (د.ت)، "إشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي"، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثانية، جامعة سعد دحلب - البليدة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير.

12-حسين يوسف سالم القطروني (2008)، الدبلوماسية وإدارة السياسة الخارجية، ليبيا : مجلس الثقافة العامة.

13-جاسم سلطان (2013)، جيوبوليتيك: عندما تتحدث الجغرافيا، لبنان: تمكين للأبحاث والنشر، ط.1.

14- جارش عادل (2016)، القوى الصاعدة: دراسة في أبرز المضامين والدلالات، في: المركز الديمقراطي العربي، في: https://bit.ly/2HGrrdA (vue le: 08-04-2018,à 18:20)

15-خليل حسن (2009)، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية ، بيروت : دار المنهل اللبناني.

16-خليل عرنوس سليمان (2011) ، "الأزمة الدولية والنظام الدولي : دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكلية النظام الدولي "، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. في: www.dohainstitute.org (vue le :18-12-2013, à20:30)

17-دويتشه فيله (د.ت)، الصراع على الطاقة محرك استراتيجي لعلاقات الدول في المستقبل، في: https://bit.ly/2qAMDdO (vue le:12-04-2018,à 14:20)

18- رغيد الصلح (د.ت)، من أجل تفعيل التكامل الإقليمي العربي، في : المستقبل العربي، ع. 418، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

19- سعيد محمد أبو عباه (2009)، الدبلوماسية : تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها،(د ب : دار الشيماء للنشر والتوزيع.

20- عبد العزيز جراد (1992)، العلاقات الدولية، الجزائر : موفم للنشر.

21-عامر مصباح (2009)، المدخل إلى العلاقات الدولية، القاهرة : دار الكتاب الحديث.

22-عامر مصباح(2006)، الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.

23-علي بن هلهول الدويلي (2011)، الأزمات : تعريفها، أبعادها، أسبابها، في : حلقة علمية خاصة بمنتسبي وزارة الخارجية بعنوان: "إدارة الأزمات"، من 30-04 إلى 04-05-2011، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية، قسم البرامج الخاصة، الرياض.

24-عبد الوهاب رميدي (2007) ، التكتلات الإقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الإقتصادي في الدول النامية : دراسة تجارب مختلفة، أطروحة دكتوراه، كلية الوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

25-عبد الناصر محمد سرور (2005)، أثر العامل الخارجي على السلوك السياسي المصري تجاه العراق خلال أزمة وحرب الخليج الثانية 1990-1991، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد 13، ع. 1.

26-علي عباس مراد (2007)، الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية، الجزائر: دار ابن النديم للنشر والتوزيع.

27-علي زياد، التنافس والصراع بين القوى العالمية على مصادر الطاقة، في: القدس العربي، في:

.http://www.alquds.co.uk/?p=378477 (vue le:14-04-2018,à 18:25)

28- علاء عبد الحفيظ محمد (2015)، تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة، في: المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 47-48 ، صيف -خريف ، بيروت.

29-غوثي عكاشة (1992)، البرلمان المغاربي قاعدة لتشييد الاتحاد العربي المغاربي، في : المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، ع.1، الجزائر.

30-فاتح النور رحموني (2017)، الاستراتيجية والأمن الدولي، محاضرات ماستر 2 تخصص الاستراتيجية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف –المسيلة.

31-فاطمة عمر العاقب (د.ت)، "المقومات الجوبوليتيكية للتعاون الثلاثي (مصر، السودان، ليبيا)"، كلية العلوم السياسية، جامعة الزعيم الأزهري، الخرطوم.

32-سليم قسوم(2018)، نظريات انتقال القوة والتغير السلمي: هل سيكون صعود الصين سلميا؟ في: المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد13، جويلية ،جامعة مستغانم

33-كمال حسن علي (د.ت)، تحليل العلاقات الدولية المعاصرة: .(vue le 14-05-2014 17:50) https://bit.ly/36n4I6F.

34 -محمد بوبوش، (2008) "الاندماج الإقتصادي الاقليمي المغاربي مع الاتحاد الاوروبي "، في : المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، ع. 81-82، جويلية –أكتوبر ، المغرب.

35-محمد بوعشة (2008)، مدخل إلى إدارة الأزمات الدولية، الجزائر: دار القصبة للنشر.

36- محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم (1998)، العلاقات الإقتصادية الدولية، لبنان : دار المنهل اللبناني.

37-محمد السيد سليم (1998)، تحليل السياسة الخارجية، ط.2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

38- محمد الطاهر عديلة (2006)، الجدل الليبرالي/ الواقعي حول دور الإعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي، في: دفاتر السياسة والقانون، ع.15.

39-مصطفى بخوش (د.ت)، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، ورقة بحثية غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مخمد خيضر- بسكرة.

40-مصطفى بخوش (2008)، مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة، في : مجلة المفكر، العدد 3، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

41- ناصف يوسف حتى، (1985)، النظرية في العلاقات الدولية، ط.1 ، بيروت : دار الكتاب العربي.

42- نبيل حاجى نائف (26-07-2008) ، نحن والآخر والصراع : هل من سبيل للتعايش والسلام؟ في : العرب الأسبوعي.

43-نور كردار(2006)، تحليل الصراعات، دورة تأهيل في : برنامج التدريب المهني، معهد السلام الأمريكي، في :

http://www.usip.org/training/online(vue le 15-06-2012 , à 17:35) .

44-وليد عبد الحي (2013)، رؤية استراتيجية: أميركا وأزمة السلطة العالمية، في:
(vue le:04-03-2018, à15:20)https://bit.ly/2HNfqDq

45-يوسف عنتار (2010)، الأمن المغاربي المشترك : ضرورة ملحة وعوائق جمة، في : صعوبات و آفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي، أشغال ندوة دولية، يومي 16-16 افريل 2009، المانيا : مؤسسة هانسل سبايدل.

الثابت والمتغير في ادارة ابراهيم رئيسي تجاه الغرب والكيان الصهيوني

الاستاذ الدكتور احمد شاكر عبد العلاق

جمهورية العراق – جامعة الكوفة

الملخص:

جاءت الانتخابات الايرانية الاخيرة التي اجريت يوم 18 حزيران عام 2021م , في وقت عصيب تمر به ايران نظاماً وشعباً بسبب تداعيات جائحة كورونا وما نجم عنها من تدهور واضح في جميع قطاعات الدولة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية , بل انها كانت قد اثرت على الاستراتيجة الخارجية للدولة مع الاحتفاظ بالثوابت, كما كان للعقوبات الأمريكية المستمرة سيما بعد خروج الادارة الامريكية من الاتفاق النووي الايراني اثر واضح للعيان في تدهور مجمل العصب الذي كانت تعتمد عليه الحكومة الايرانية في إدارة أزماتها داخليا وخارجيا.

الكلمات المفتاحية: ايران – انتخابات – مجلس شورى – معارضة – تزوير - امريكا

Abstract:

The last Iranian elections, which were held on June 18, 2021 CE, came at a difficult time for the Iranian regime and its people due to the repercussions of the Corona pandemic and the resulting clear deterioration of all social, economic and political sectors of the state. The ongoing US sanctions, especially after the US administration's exit from the Iranian nuclear agreement, had a clear impact on the deterioration of the overall nerve on which the Iranian government relied in managing its internal and external crises.

Key words:

Iran - Elections - Shura Council - Opposition - Fraud – America

مقدمة

توقع مراقبون ان الاقبال على الانتخابات الايرانية بشكل عام سوف يكون قليل قياساً بالانتخابات السابقة التي اجريت على مدى عقود منذ اندلاع الثورة الايرانية عام 1979م . الاحزاب الاصلاحية كانت قد شكلت تحالفاً قبل البدء بالانتخابات , اذ شكل ما يقارب ١٣ حزب إصلاحي تحالف اسموه "تحالف الجمهورية اعلنوا بحسب مصادر رسمية دعمهم للمرشح عبد الناصر همتي، في انتخابات رئاسة الجمهورية في إيران وقد ضم التحالف أحزاب من أبرزهم "كوادر البناء"، و""الثقة الوطنية"، "الديمقراطية الشعبية"، و"نداء الإيرانيين .

مدخل الى السياسة الخارجية للجمهورية الاسلامية الايرانية

تسعى هذه الدراسة الى بيان اهمية الدبلوماسية الايرانية تجاه الغرب والكيان الصهيوني بما تمتلكه من مقومات داخلية وخارجية لتحقيق اهدافها على كافة المستويات الاقليمية والدولية انطلاقاً من مرحلة ما بعد انتصار الثورة الاسلامية عام 1979م ومجيئ حكم رجال الدين وانهيار حكم الاسرة البهلوية , كما هو معروف ان تلك الاستراتيجية و منطلقاتها كانت قد جوبهت بالرفض والتصدي من اغلب دول العالم بما فيها دول المنطقة العربية والاقليمية الامر الذي ادى الى حدوث حالات صراع سياسي وعسكري كما هي الحال بالنسبة للعراق بحربه مع ايران على مدى ثمان سنوات متتالية 1980 – 1988 م . لكن طبيعة عمل الهيكلية السياسية والنظام السياسي الجديد في ايران كان قد ادى الى ان تحقق تلك الدولة الجديدة اهدافها ومنها بلوغ مستوى دبلوماسيتها المباشرة والتي كانت من تجلياتها جولات التفاوض التي اجرتها ايران مع مجموعة دول زائدا خمسة والتي كان لها الاثر في استمرار وثبات سياستها الخارجية وتجنبها خيار الحرب . تنطلق هذه الدراسة من فرضية ان الدبلوماسية الايرانية واعتمادا على ما تمتلكه من وسائل فاعلة على الصعيدين الداخلي والخارجي كان اهمها اعداد فريق تفاوضي يجمع بين المعرفة والتجربة والممارسة . اما اهداف الدراسة هي التعرف على اهم مقومات تلك الدبلوماسية والياتها واسباب نجاحها اما المنهج فقد تم الاعتماد على منهج صنع القرار لبيان طبيعة القرار السياسي الخارجي لايران[121]

أولا: أهمية دراسة الموضوع

جاءت الانتخابات الايرانية الاخيرة التي اجريت يوم 18 حزيران عام 2021م , في وقت عصيب تمر به ايران نظاماً وشعباً بسبب تداعيات جائحة كورونا وما نجم عنها من تدهور واضح لجميع قطاعات الدولة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية , بل انها كانت قد اثرت على الاستراتيجية الخارجية للدولة مع الاحتفاظ بالثوابت, كما كان للعقوبات الأمريكية المستمرة سيما بعد خروج الادارة الامريكية من الاتفاق النووي الايراني اثر واضح للعيان في تدهور مجمل العصب الذي كانت تعتمد عليه الحكومة الايرانية في ادارة ازماتها داخلياً وخارجياً .

(121) للتفاصيل عن الموضوع ينظر : صادق حنتوش ناصر , الدبلوماسية الايرانية , دراسة تحليلية في الاهداف والمقومات والنتائج 1979 – 2017 , (بغداد : دار ومكتبة عدنان , 2019م)

توقع مراقبون ان الاقبال على الانتخابات الايرانية بشكل عام سوف يكون قليل قياساً بالانتخابات السابقة التي اجريت على مدى عقود منذ اندلاع الثورة الايرانية عام 1979م , الاحزاب الاصلاحية كانت قد شكلت تحالفاً قبل البدء بالانتخابات , اذ شكل ما يقارب ١٣ حزب إصلاحي تحالف اسموه "تحالف الجمهورية اعلنوا بحسب مصادر رسمية دعمهم للمرشح عبد الناصر همتي، في انتخابات رئاسة الجمهورية في إيران وقد ضم التحالف أحزاب من أبرزهم "كوادر البناء"، و""الثقة الوطنية"، "الديمقراطية الشعبية"، و"نداء الإيرانيين"[122].

بحسب الاحصائيات يحق لما يقارب 59 مليون و٣١٠ ألف و٣٠٧ مواطن التصويت في الانتخابات الرئاسية، وتتوزع الكتل التصويتية الأكبر في إيران وفقًا للمحافظات على النحو التالي :

1- طهران ٩ مليون و٨١٥ ألف مواطن.
2- خراسان الرضوية ٤ مليون و٦١٦ ألف مواطن.
3- أصفهان ٣ مليون و٦٣٤ ألف مواطن.
4- الاحواز ٣ مليون و٦٠٠ ألف مواطن.
5- فارس ٣ مليون و٥٨٤ ألف مواطن.
6- أذربيجان الشرقية ٣ مليون و٤٣ ألف مواطن.
7- مازندران ٢ مليون و٤٧٤ ألف مواطن[123].

غير ان الملاحظ على الانتخابات خلت من عدد من الاصلاحيين ممن يحظى بوزن وحضور اجتماعي وسياسي بل وحتى اقتصادي في الاوساط الايرانية, اذ انسحب علي رضا زاكاني لصالح رئيس السلطة القضائية إبراهيم رئيسي، المرشح الأوفر حظاً في الانتخابات[124].

مهما يكن من امر اجريت الانتخابات وبلغت نسبة التصويت حتى اللحظات الاخيرة قبل اغلاق صناديق الاقتراع اكثر من 50% بحسب ما اعلنته وزارة الداخلية الايرانية حيث بلغ عدد المصوتين اكثر من ٣٢ مليون و٣٣٥ الف ناخب وهي نسبة متدنية قياساً بالانتخابات السابقة , والذي اريد ان اوضحه هو انه مهما تغيرت الوجوه او الاسماء التي تتولى ادارة دفة الدولة فهنالك ثوابت في الاستراتيجية الايرانية من غير الممكن ان تتخلى عنها مهما جرى ومهما حصل وهي قضية علاقاتها مع المحيط بشكل خاص وتجاه دول منطقة الشرق الاوسط سيما دول الخليج , وقضية الصواريخ الايرانية ودعمها للفصائل المسلحة المعارضة لاي شكل من اشكال التواجد الاجنبي في المنطقة سيما شكل وجود الكيان الصهيوني ,

(122) للتفاصيل ينظر : "شبكة المعلومات الدولية" :
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D9%83%D9%88%D8%A7%D8%AF%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1

(123) للتفاصيل ينظر : "شبكة المعلومات الدولية" :
https://www.facebook.com/%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF-%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%B3-668816949913892

(124) للتفاصيل ينظر : "شبكة المعلومات الدولية" : https://is.gd/0a4F1A

والبرنامج النووي الايراني الذي يعد من اولويات النظام بل البعض يعده مسألة تمس الامن القومي بل هو الامن القومي للدولة والنظام برمته[125] .

كما هو معلوم ان رئيسي يندرج ضمن التيار المحافظ , بل المحافظ المتطرف الذي يرى ان مسألة اسرائيل ومواجهتها ودعم القضية الفلسطينية تندرج ضمن ما يسمى بالامن القومي الايراني , وعليه فمن المتوقع اطلاقاً ان تختلف الاستراتيجية الايرانية الخارجية عهد ابراهيم رئيسي عن سابقه الشيخ حسن روحاني فالاول لا يفضل سلك التفاوض مع الغرب لتحقيق مصالح بلاده على عكس الثاني الذي وصف في وقت لاحق بأنه عول على المفاوضات مع الغرب ولم يحقق شيء لايران, وهذا ما لمسته الفصائل المسلحة الفلسطينية وعلى رأسها حركة حماس التي باركت منذ الاعلان الاولي لنتائج الانتخابات , لشخص رئيسي فوزه بالانتخابات ومما جاء في بيان الحركة بهذا الصدد "نسأل الله تعالى له التوفيق والسَّداد والنجاح في قيادة البلاد، خدمة للجمهورية الإسلامية في إيران، وتحقيق تطلعات شعبها نحو مزيد من التنمية والتقدّم والرّخاء، ومواصلة وتعزيز مواقف إيران المشرّفة في التضامن مع فلسطين وقضيتها العادلة، ودعم صمود الشعب الفلسطيني" [126].

اذن لطالما ان ابراهيم رئيسي يمثل ذلك الاتجاه المتطرف ذلك الاتجاه الذي يمثل فكر ورؤى وتطلعات قادة الجمهورية الاسلامية الاوائل كأية الله روح الله الخميني وخليفته اية الله السيد علي خامنئي , فهو ممن تسعى الفصائل الفلسطينية الى دعمه وتأييده وكسب وده ونيل رضاه , فبنيل رضاه تنال رضا و ود جميع الفصائل المسلحة ذات البعد المذهبي المنتشرة في عموم منطقة الشرق الاوسط واخص منها تلك التي توجه من قبل الجمهورية الاسلامية .

اذن ان وجود رئيسي المتشدد المحافظ يشكل بحد ذاته ورقة ضغط على الغرب وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية , خصوصاً وان هذا الرجل كان قد وصل الى دست الحكم بدعم واسناد من قبل الزعيم الروحي اية الله خامنئي بحسب ما تناقلته تقارير المعارضة , وعليه فمن المتوقع ان وصوله يشكل تهديد اخر للمصالح الامريكية بالمنطقة او ربما رداً على تجاوز الادارة الامريكية على قادة ايران واستهدافهم , او ربما لزيادة الضغط على ادارة الرئيس الامريكي بايدن لتقديم تنازلات اكثر بخصوص رفع العقوبات او حلحلة البرنامج النووي الايراني لصالح الحكومة الايرانية ولصالح القوى التي تدعم وتساند وتحتمي تحت مظلة ايران ومنها الفصائل الفلسطينية المسلحة وعلى راسها حماس وصراعها التقليدي مع الكيان الصهيوني

بالمقابل اعتقد ان الكيان الصهيوني وان وصل فيه نظام متطرف لا يفهم لغة الحوار مع اعداء اسرائيل التقليديين ومنهم ايران والفصائل الفلسطينية المسلحة , غير انه ومع ذلك غير قادر ذلك الكيان ولا نظامه على اعادة الكرة واشعال فتيل حرب مفتوحة كحرب سيف القدس التي تورط بها الكيان الصهيوني مع الفصائل الفلسطينية ومع داعميه ايران وسواها من حزب الله وغيره من الفصائل الولائية لايران , وبالتالي ان الضربة الموجعة التي تلقاها الكيان هو يدرك ان فلسطين قادرة اذا كررت قادرة على تجديد هذه الضربة بشكل اقوى من ذي قبل واقسى في ظل وصول ابراهيم رئيسي الى دست

(125) للتفاصيل ينظر : "شبكة المعلومات الدولية" : https://is.gd/0a4F1A

(126) للتفاصيل ينظر : "شبكة المعلومات الدولية" : https://is.gd/f6Vyxh

الحكم وفي ظل حركة الانعاش التي عاشها اعلام ايران واعلام الفصائل الفلسطينية المسلحة والحركات المضادة للكيان ولمؤسسته العسكرية .

خاتمة:

مهما يكن من امر اجريت الانتخابات وبلغت نسبة التصويت حتى اللحظات الاخيرة قبل اغلاق صناديق الاقتراع اكثر من 50% بحسب ما اعلنته وزارة الداخلية الايرانية حيث بلغ عدد المصوتين اكثر من ٣٢ مليون و٣٣٥ الف ناخب وهي نسبة متدنية قياساً بالانتخابات السابقة , والذي اريد ان اوضحه هو انه مهما تغيرت الوجوه او الاسماء التي تتولى ادارة دفة الدولة فهنالك ثوابت في الاستراتيجية الايرانية من غير الممكن ان تتخلى عنها مهما جرى ومهما حصل وهي قضية علاقاتها مع المحيط بشكل خاص وتجاه دول منطقة الشرق الاوسط سيما دول الخليج , وقضية الصواريخ الايرانية ودعمها للفصائل المسلحة المعارضة لاي شكل من اشكال التواجد الاجنبي في المنطقة سيما شكل وجود اسرائيل , والبرنامج النووي الايراني الذي يعد من اولويات النظام بل البعض يعده مسألة تمس الامن القومي بل هو الامن القومي للدولة والنظام برمته .

قائمة المراجع:

1- صادق حنتوش ناصر , الدبلوماسية الايرانية , دراسة تحليلية في الاهداف والمقومات والنتائج 1979 – 2017 , (بغداد : دار ومكتبة عدنان , 2019م)

2- "شبكة المعلومات الدولية" :

3- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D9%83%D9%88%D8%A7%D8%AF%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1

4- "شبكة المعلومات الدولية" :

5- https://www.facebook.com/%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF-%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%B3-668816949913892

6- "شبكة المعلومات الدولية" : https://is.gd/0a4F1A

7- "شبكة المعلومات الدولية" : https://is.gd/f6Vyxh

المنظمات الإرهابية في المنطقة المغاربية كمحصلة للنظام العالمي القديم وتهديدا للنظام الجديد
(تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي نموذجا)

بشيخ خيرة

أستاذة محاضرة "أ" بقسم العلوم السياسية

كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة محمد بن احمد – وهران2

الملخص: يعتبر الإرهاب ظاهرة شديدة التعقيد والتمايز، فهو ابن زمانه وملته وبيئته وذهنيات أهله، لكن منهاجه يتبدل وتتغير أدواته فهو يتجاوز ذاته إلى التحول إلى شبكات ومنظمات ويتماشى مع تكنولوجيا العلم وتطور السياسة. وخلقت هذه الظاهرة حالة من التوتر في منظومة العلاقات الدولية، فالأعمال الارهابية أثارت العديد من المشاكل وحالات عدم الاستقرار في شتى المجالات المتعلقة بالوحدات السياسية وحتى داخل النظام الدولي. لذلك ستحاول الدراسة التعرض في مضمونها إلى التعرف على المنظمات الارهابية من حيث التعريف والنشاط خاصة في المنطقة المغاربية من خلال دراسة وتحليل مسار تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي

الكلمات المفتاحية: الإرهاب، المنظمات الارهابية، المنطقة المغاربية، النظام العالمي، تنظيم القاعدة.

Abstract: Terrorism is a highly complex and differentiated phenomenon, as it is the son of its time, its creed, its environment and the mentalities of its people. However, its method changes and its tools change, as it transcends itself to transform into networks and organizations and is in line with science technology and the development of politics. This phenomenon has created a state of tension in the system of international relations. Terrorist acts have raised many problems and instability in various fields related to political units and even within the international system. Therefore, the study will attempt to expose in its content to identifying terrorist organizations in terms of definition and activity, especially in the Maghreb region, through the study and analysis of the path of Al-Qaeda in the Islamic Maghreb.

.**Keywords**: Terrorism, terrorist organizations, the Maghreb region, the world order, Al-Qaeda

مقدمة

لقد تأثرت المجتمعات الإنسانية عبر مرور التاريخ بظاهرة الإرهاب التي شملت آثارها الدول والمجتمع الدولي بأفراده ومؤسساته المختلفة، وخلقت هذه الظاهرة حالة من التوتر في منظومة العلاقات الدولية، فالأعمال الارهابية أثارت العديد من المشاكل وحالات عدم الاستقرار سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية في الوحدات السياسية وحتى في النظام الدولي.

وقد كان لأحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 دور في إحياء مصطلح الإرهاب، الذي أصبح اليوم يعني كل استعمال للقوة بطريقة غير قانونية بهدف ضرب المصالح وزعزعة الاستقرار، فاتسعت بذلك رقعة الإرهاب السياسي، فظهر الإرهاب العالمي على شكل تنظيمات مسلحة تتغذى من إيديولوجيات سياسية مختلفة، ويشتمل الإرهاب على مجموعة من التهديدات المعقدة: الجريمة المنظمة في مناطق الصراع، والمقاتلون الإرهابيون الأجانب، والجماعات التي تشرّبت ثقافة التطرف، والاعتداءات باستخدام المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات.

تحرّض الجماعات الإرهابية الأفراد في جميع أنحاء العالم، وأغلبهم من الشباب، على مغادرة ديارهم والسفر إلى مناطق الصراع، ولا سيما في العراق وسوريا وبشكل متزايد في ليبيا، وقد تغيرت طريقة استهداف المجنَّدين وزرع ثقافة التطرف فيهم، فازداد التركيز على وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الرقمية الأخرى، ومن بين التنظيمات الإرهابية يذكر تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.

- **أهمية الدراسة:** تنبع أهمية الدراسة مما يلي:-

1. إن المبادئ الدينية والأخلاقية والانسانية عبر العالم تدعو للتسامح والاعتدال ونبذ الجريمة وفي مقدمتها الارهاب.
2. العمل على مكافحة المنظمات الارهابية عبر العالم بغية الحفاظ على أمن واستقرار الوحدات السياسية بشكل خاص والنظام الدولي بشكل عام.
3. التعاون الدولي والاقليمي من أجل الحد نشاط المنظمات الارهابية بغية الوصول إلى الحفاظ على مكتسبات الأمم في العالم.

- **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى تبيان ما يلي:-

1. دراسة الخلفية التاريخية للإرهاب في المنطقة المغاربية وتتبع هذه الظاهرة من خلال تحليل نشاط المنظمات الارهابية في المنطقة المغاربية..
2. قياس الحجم الحقيقي للمنظمات الارهابية واتجاهاتها وما مدى تأثيرها على الوحدات السياسية والنظام الدولي.
3. تقديم تفسيرات مختلفة للطرق التي ينبغي أن تتعامل بها الوحدات السياسية والنظام الدولي مع الظاهرة الارهابية.

- **إشكالية الدراسة:** انطلاقا من كل ما سبق تسعى الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية:-

- **كيف يمكن للمنظمات الإرهابية أن تمثل تهديدا على الوحدات السياسية والنظام الدولي؟ وما حقيقتها؟**

- **الأسئلة الفرعية:**

1. ما المقصود بالإرهاب والمنظمات الارهابية؟ وكيف تؤثر على النظام الدولي؟
2. ما هو تنظيم القاعدة وما مدى تأثيره على استقرار وأمن الوحدات السياسية في المنطقة المغاربية؟
3. فيما تكمن الآليات التي تبنتها الوحدات السياسية لمجابهة الأثر الامني لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي؟

ستعتمد الدراسة على **الفرضية العلمية الرئيسية** التي يتطلبها البحث التفسيري بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا وهي كالتالي:-

- ✓ كلما زاد نشاط المنظمات الارهابية وانتشار أعمالها وتوسعها، كلما أثر ذلك على أمن واستقرار المنطقة المغاربية وأثر حتى على تحقيق السلم والأمن في النظام الدولي.

وللإجابة على الإشكالية السالفة الذكر تحاول الدراسة التطرق إلى العناصر التالية:-

أولا: الاطار المفاهيمي والنظري لظاهرة الارهاب والمنظمات الارهابية.

1. تعريف الارهاب لغة واصطلاحا.
2. مفهوم المنظمات الارهابية.
3. أثر نشاط المنظمات الارهابية على الوحدات السياسية في النظام الدولي.

ثانيا: تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي و أثره على استقرار المنطقة المغاربية.

1. نشأة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي.
2. عوامل تنامي تنظيم القاعدة في المنطقة المغاربية.
3. أثر الأزمات الأمنية في شمال إفريقيا على استقرار المنطقة المغاربية.

ثالثا: الآليات الاقليمية والدولية لمجابهة الأثر الأمني لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي.

أولا: الاطار المفاهيمي والنظري لظاهرة الارهاب والمنظمات الارهابية.

يشكل الإرهاب خطراً كبيراً على السلم والأمن الدوليين. والأفعال الإرهابية هي الناتج النهائي لعمليات كثيراً ما تبدأ بالنزوع إلى التشدد وبتكوُّن أفكار متطرفة وبتقبُّل العنف كوسيلة لمحاولة التغيير، وكما هو الحال في سائر أنواع الجرائم، ليس هناك تعريف للإرهاب متفق عليه دوليًّا، بل هناك توافق عالمي على اعتبار عدد من الأفعال بمثابة أفعال إرهابية.

وتشمل الجرائم المتعلقة بالإرهاب استخدام العنف لأغراض سياسية، مثل خطف الطائرات واستهداف السفن البحرية واستخدام الأسلحة الكيميائية أو النووية ضد المدنيين واختطاف الأشخاص وغير ذلك من أشكال استهداف المدنيين. والإرهاب نفسه ليس ظاهرة جديدة، غير أنَّ بدايات القرن الحادي والعشرين أخذت تتسم بتركيز أشد على هذه المسألة وبازدياد الوعي بشأن الأفعال والجماعات الإرهابية.

1. تعريف الارهاب لغة واصطلاحا.

- **الارهاب لغة:**

يعرف مصطلح **الإرهاب** لغة في معاجم اللغة العربية قديماً أنه الرهبة والخوف والفزع، إضافة إلى وجود كلمة **الإرهابي** في معاجم اللغة العربية الحديثة فالإرهاب في لسان العرب "رهب" – يرهب رهبة ورهباً ورهباً بالضم بالتحريك – أي خاف : ورهب الشيء رهباً ورهبة خاف – يقال رهبوت خير من رحموت – بمعنى لأن ترهب خير من إن ترحم، وأرهبه واستر هبه وترهبه توعده أي ورهب يرهب ما رهب ما رهبا ما و رهباً أي خاف أو منع تحرز ويشير البعض في اللغة العربية أنها تستخدم للتعبير عن الخوف المشوب وهي تختلف عن إرهاب بمعنى الخوف والفزع. (الغانمي، 2005، ص63) http://abu.edu.iq/research/article

- **الارهاب اصطلاحا:**

تعرف الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب الموقعة في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1999 الإرهاب في مادتها 2-1 ب بأنه " أي عمل يهدف إلى التسبب في موت شخص مدني أو أي شخص آخر أو إصابته بجروح بدنية جسيمة عندما يكون هذا الشخص غير مشترك في أعمال عدائية في حالة نشوب نزاع مسلح وعندما يكون غرض هذا العمل بحكم طبيعته أو في سياقه موجهًا لترويع السكان أو لإرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو الامتناع عن القيام به". (بدون كاتب، القاموس العملي للقانون الإنساني) https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/rhb

كما تبنَّى المجلس الأوروبي اتفاقية منع الإرهاب سنة 2005 والتي قدمت تعريفا للإرهاب وهو أن "أعمال الإرهاب تهدف بحكم طبيعتها وسياقها إلى ترويع السكان بشكل خطير أو إجبار حكومة أو منظمة دولية بدون داع على أن تنفِّذ أو تمتنع عن تنفيذ أي عمل أو إلى الزعزعة بشكل خطير أو التدمير للهياكل الأساسية السياسية أو الدستورية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لبلد ما أو منظمة دولية. (بدون كاتب، القاموس العملي للقانون الإنساني) https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/rhb

ويمكن ان يعرف الارهاب أنه كل الأعمال الإجرامية التي تخرج عن الاطار القانوني والشرعي والتي تهدف إلى انتهاك حقوق الانسان وإحداث تدمير في البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للأفراد والمجتمع لتحقيق أهداف غير قانونية بموجب القوانين الوطنية والدولية ومن وسائلها اتخاذ العنف والوسائل غير المشروعة كالفتن الطائفية والقومية سبلا لتحقيق أهداف اجرامية وبلوغ السيطرة السياسية والاجتماعية على المجتمع أو أجزاء منه وهو استخدام غير مشروع للعنف أو تهديد باستخدامه ببواعث غير مشروعة، يهدف أساسا إلى بث الرعب بين الناس، ويعرض حقوق

الانسان للخطر، سواء أقامت به دولة أم مجموعة دول او أفراد منفردين او مجتمعين، وذلك لتحقيق مصالح غير مشروعة ودون النظر الى النتائج المدمرة التي قد تصيب كيان الدولة والأفراد على حد سواء. (الغانمي، 2005، ص63) http://abu.edu.iq/research/article

يبقى تعريف الإرهاب محملا بدلالات سياسية وأيديولوجية، إذ يمكن لشخص أن يعتبر إرهابيا من قبل البعض ومقاتلا في سبيل الحرية في نظر البعض الآخر، وعلى الرغم من محاولات الأمم المتحدة، لم تتفق الدول والمنظمات الدولية بعد على تعريف للإرهاب.

2. مفهوم المنظمات الارهابية.

لقد كان لأحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 دور في إحياء مصطلح الإرهاب، الذي أصبح اليوم يعني كل استعمال للقوة بطريقة غير قانونية بهدف ضرب المصالح وزعزعة الاستقرار، فاتسعت بذلك رقعة الإرهاب السياسي، فظهر الإرهاب العالمي على شكل تنظيمات مسلحة تتغذى من إيديولوجيات سياسية مختلفة، لكنها تتوافق في العمل بعد أن تمكنت من تنظيم نفسها في نواة صلبة تبنت مخططات متعددة كالقيام بمجازر جماعية، إحداث تفجيرات عن طريق السيارات المفخخة أو انتحاريين، إلى جانب عمليات السطو على البنوك، خطف الأشخاص وكذا تحويل وجهات الطائرات. (آيت حمي، 2006، ص08).

تحرّض الجماعات الإرهابية الأفراد في جميع أنحاء العالم، وأغلبهم من الشباب، على مغادرة ديارهم والسفر إلى مناطق الصراع، ولا سيما في العراق وسوريا وبشكل متزايد في ليبيا، وقد تغيرت طريقة استهداف المجنَّدين وزرع ثقافة التطرف فيهم، فازداد التركيز على وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الرقمية الأخرى، ومن بين التنظيمات الإرهابية يذكر تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.

تأسيسا على ما سبق فيمكن تعريف المنظمات الإرهابية أنها تلك الجماعات التي تتكون من مجموعة أفراد تشكل عصابة أو جمعية أو منظمة تضفى عليها صفة الإرهاب على الفعل والهدف من وراء ارتكابه سياسيا.

3. أثر نشاط المنظمات الإرهابية على الوحدات السياسية في النظام الدولي.

تعتبر الدراسات أن الإرهاب أصبح أحد المتغيرات المؤثرة في ظاهرة اللااستقرار في العلاقات الدولية وهو يمثل تحد حقيقي لمستقبل النظام الدولي، خاصة وأنه أضحى يستخدم عنصر التكنولوجيا الذي زاد من فعالية نشاطات الإرهاب الدولي. (الفطيسي، 2019، ص62)

وتكمن خطورة هاته المنظمات في تطور فعاليتها نظرا لعدم اعتمادها على قواعد ثابتة للتعامل في الوسط الدولي، إضافة إلى حصول هذه التنظيمات على دعم وتمويل مادي من قبل بعض الدول في مختلف أرجاء العالم، بغية تحقيق هذه الدول لأهدافها السياسية والاقتصادية والأمنية على رقعة الشطرنج الدولية. (الفطيسي، 2019، ص63)

لقد كان لنشاط المنظمات الإرهابية نتائج وخيمة على الصعيد الداخلي والخارجي للوحدات السياسية في العالم توجزها الدراسة كالاتي:-

1. حدوث نتائج أمنية متباينة لظاهرة الإرهاب في المنطقة المغاربية، انعكس سلبا على قوة الدولة واستقلالها.
2. اعاقة البرامج التنموية للدولة وذلك لما يسببه الارهاب من آثار سلبية ناجمة عن استخدام المخدرات غير المشروعة وتأثير ذلك في سلوك وصحة الأفراد.
3. نمو العنف واستخدام الاسلحة، والتحكم في المنظمات الرسمية الاجتماعية الحكومية وغير الحكومية كاتحادات العمال.
4. اختراق مؤسسات الدولة والتغلغل في أجهزتها السياسية والادارية والمالية مما يفتح المجال لتنامي الفساد الاداري والسياسي والمالي، الأمر الذي يؤدي إلى تطور أنشطة إجرامية وكذا الرشوة والفساد والتزوير والمنافسة غير المشروعة، والتأثير على الأحزاب السياسية وكبار المسؤولين في القطاعين العام والخاص، يترتب على ذلك فقدان الثقة لدى الشعب وغياب الشرعية. (الملخص)

http://193.194.79.137/bitstream/123456789/480/3/resume.pdf

ومن جهة أخرى فقد استغلت العديد من الدول الكبرى كالو.م.أ وروسيا التنظيمات الإرهابية وصل حد التعاون الأمني والعسكري والشراكة السياسية بطريقة غير مباشرة أو الصمت عن العديد من تصرفاتها الاجرامية والارهابية في العديد من الأماكن حول العالم نظرا لالتقاء مصالح الطرفين على الصعيد الدولي. (الفطيسي، 2019، ص63)

ثانيا: تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي و أثره على استقرار المنطقة المغاربية.

يعد تنظيم القاعدة منظمة متعددة الجنسيات عابرة للحدود، ذات توجهات إسلامية وأصولية، أصبحت جميع نشاطاتها وتحركاتها التغييرية ذات أبعاد عالمية، باعتبارها احدى الفواعل غير الدولية في النظام الدولي القديم والجديد.

1. نشأة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي.

من بين التنظيمات الإرهابية يذكر تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وهو تنظيم سلفي مسلح نشأ عن الجماعة يتولى التنظيم عبد المالك دروكال الذي تزعم الجماعة السلفية للدعوة والقتال *(*السلفية للدعوة والقتال الجزائرية منذ 2004 ويعرف بخبرته في صناعة المتفجرات، ومن القادة البارزين الآخرين عمار سيفي نائب قائد الجماعة الذي **يقضي حكما بالسجن المؤبد في الجزائر لاتهامه بخطف 32 سائحا ألمانيا) ، التي انبثق عنها ما يعرف بتيار "السلفية جاء في الموسوعة السياسية: " السلفية مفهوم فكري- سياسي يقول بالعودة إلى الماضي، والاقتداء **الجهادية" (بتجربة السلف الصالح وتمجيدها، واعتبارها النموذج الواجب الرجوع إليه من أجل صلاح المجتمع وتطوره"، ويعرف السلفي بأنه من يرجع في الأحكام إلى القرآن باعتباره كلام الله الموحى للنبي والسنة النبوية، وبهدر ما سواها باعتباره من المحدثات، أما اصطلاحا: فتعبر عن ذلك التيار الفكري القائم على الدعوة إلى طرق العيش ونماذج الحكم للسلف الصالح الرسول (ص) وصحابته الكرام (رضوان الله عليهم).

تتبنى الجماعة السلفية **فتوى التترّس** التي يعود أصلها إلى الفقيه الحنبلي، أحمد بن تيمية الذي أجاز قتال جيش الكفار إذا ما تترّس (احتمى) بالمسلمين إن كان ذلك السبيل الوحيد لحماية المسلمين من بطش الكفار، استنسخت الجماعات الإرهابية هذه الفتوى لتنطلق منها، من دون ردها إلى شروطها وضوابطها، فاستحلت بها قتل المدنيين في التفجيرات العمومية ومواجهات قوى الأمن باختلاف تشكيلاتها، بدعوى إلحاق الضرر بالعدو الذي لم يكن إلا حكومات وأنظمة الدول المسلمة أصلا. (راضي، ص ص.10- 35).

والذي يعرف أيضا بمنهج التوحيد والجهاد، والتي غيرت اسمها وأعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن نشأ تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في 25 يناير 2007، بزعامة عبد المالك درودكال " أبو مصعب عبد الودود"، أما القيادي مختار بلمختار فيشرف على الجماعة في منطقة الصحراء الكبرى على الحدود مع كل من مالي والنيجر. (بدون كاتب، بدون عنوان)http://www.aljazeera.net/news/arabic/2009/8/9.

استطاع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي من أن يكون عنصر تعبئة، فقد قام بتجنيد العشرات من الشباب المغاربي في (الجزائر، المغرب، تونس، وموريتانيا)، وإرسالهم إلى جبهات القتال في العراق، فضلا عن ذلك فاستراتيجية القاعدة تقوم على:-

1. استهداف العدو البعيد (الو.م.أ) بضرب العدو القريب (الأنظمة العربية والإسلامية المصنفة على أنها موالية لها.
2. تنويع الأهداف وتوسيع ساحات المعركة، وهذا ما يهيئه الفضاء المغاربي، لانفتاحه على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي والصحراء الإفريقية (لخضاري، مرجع سابق)، وهذا ما تبينه الخريطة التالية:-

الشكل رقم 1: اتجاهات امتداد الإرهاب في شمال إفريقيا

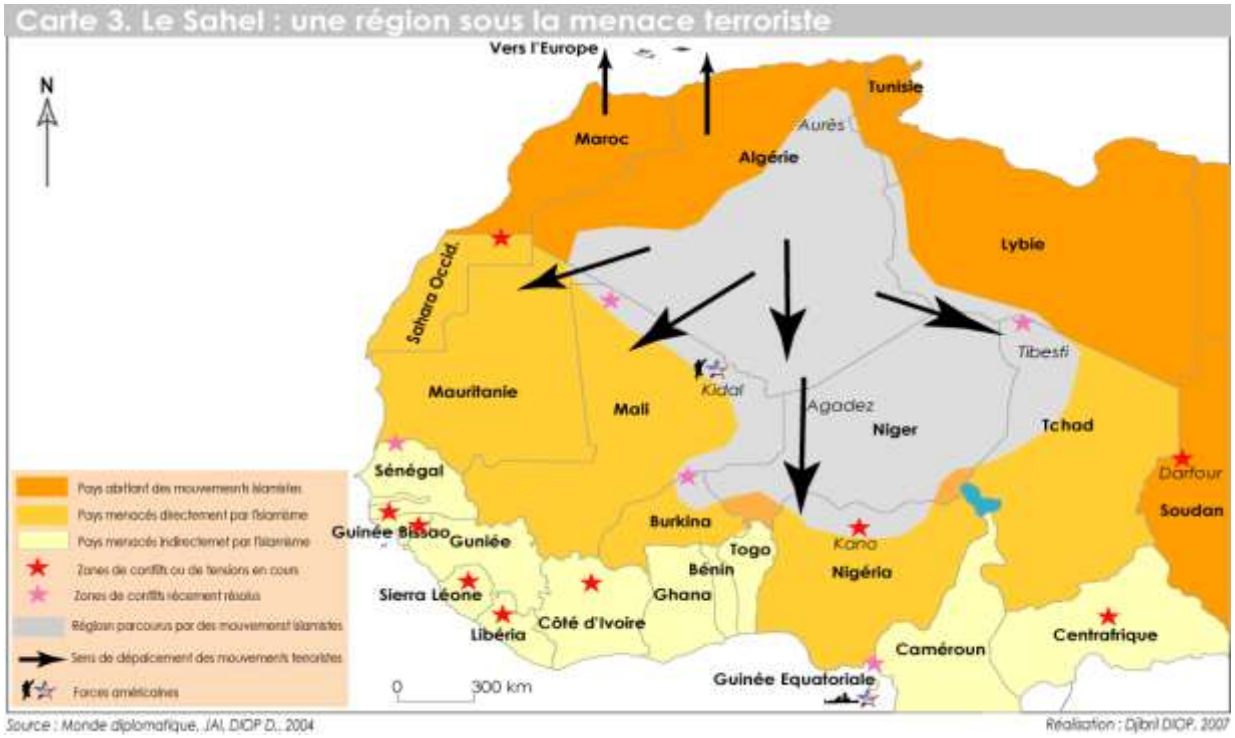

المصدر : Djibril DIOP, « L'Afrique dans le Nouveaux Dispositif Sécuritaire des Etats-Unis, de la

Lutte contre le terrorisme à l'exploitation des opportunités commerciales, les nouveaux paradigmes de l'interventionnisme américain, in : http://archives.cerium.ca/IMG/pdf/Afrique_USA.pdf, p. 14.

تبين الخريطة امتداد الإرهاب في كل الاتجاهات شمالا وجنوبا، شرقا وغربا، كما تظهر أن الجنوب الجزائري معرض وبشكل كبير للأعمال الإرهابية، خاصة المنطقة الجنوبية والدول المحيطة بها، هذا ما يجعل المنطقة الصحراوية بؤرة توترات وتتميز بعدم الاستقرار من الناحية الأمنية والسياسية، ويعتبر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من أكثر التنظيمات خطورة ونشاطا في المنطقة.

لقد حدث تحول نوعي في تنظيم القاعدة من خلال:-

1. اعتماد الانتحار آلية إرهابية جديدة، وهي الفعل المعبر عنه في أدبيات التنظيم ب"العمليات الاستشهادية".
2. التطور النوعي في استخدام المتفجرات.
3. الانتقاء النوعي لأهداف تنظيم القاعدة، حيث يبقى استهداف شخص رئيس الجمهورية سابقة في الفعل الإرهابي في الجزائر، الذي رفع من أهدافه على أعلى المستويات واستهداف المقرات الرسمية للمؤسسات الرسمية الوطنية والدولية (مقر الحكومة، المجلس الدستوري، مقر المحافظة السامية للاجئين التابعة لهيئة الأمم المتحدة).

ولقد كان الهدف من كل هذه العمليات هو تهديد استقرار وأمن دول المنطقة المغاربية (لخضاري، مرجع سابق، ص55)، وتشهد منطقة شمال إفريقيا إرهابا إقليميا يمتد فيه القرار والتنفيذ من إمارة الصحراء ليبلغ جبال الشعانبي، مما يعني وجود علاقات متشابكة ميدانيا وعسكريا وعقائديا تجمع هذه التنظيمات.

- ففي الجزائر يتفرع تنظيم القاعدة إلى ثلاث إمارات هي: إمارة الوسط (منطقة الشرق)، وإمارة الصحراء (منطقة الصحراء الجنوبية)، والإمارة الشرقية (اسناوي،)

  ، وقد ارتبط تاريخ الحركة الإسلامية http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/4947.aspx المسلحة في الجزائر ارتباطا وثيقا بصعود تيار السلفية الجهادية في نهاية السبعينات، مع انتقال قطاع من أبناء الحركة الإسلامية الجزائرية إلى العمل المسلح من أجل إسقاط النظام وإقامة دولة إسلامية، وانتشر هذا التيار من الجزائر إلى باقي بلدان المنطقة خصوصا المغرب وتونس، كما ظهرت بعض الجماعات الإسلامية السلفية بليبيا في فترة حكم الرئيس معمر القذافي. (راضي، 2015، ص.43).

- أما تونس فتتجسد السلفية الجهادية في ثلاثة تنظيمات هي (اسناوي،):
- http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/4947.aspx أنصار الشريعة* (يقود أنصار الشريعة "سيف الدين بن الحسين المكفي" الملقب ب" أبي عياض"، يتمركز هذا التنظيم في المناطق الحدودية التي تربط جنوب تونس بالجنوب الغربي لليبيا، وفي المناطق التونسية القريبة من الشرق الجزائري، ويتخذ من جبال الشعانبي نقطة تمركزه الرئيسية)، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** (** أما التنظيم الثاني

المتمثل في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، فيوجد في الشريط الحدودي بين المغرب والجزائر، ومنطقة الوسط الغربي من جبال الشعانبي، يقودها الجزائري " لقمان أبو صخر")، وحزب التحرير الإسلامي***(*** أما التنظيم الثالث فهو حزب التحرير الإسلامي التونسي، يقتصر نشاطه العنيف على الداخل التونسي فقط، يؤمن بإقامة الخلافة الإسلامية والقضاء على الأنظمة الديمقراطية).

- بالنسبة للمغرب فيعد أقل دول المغرب العربي من حيث وجود وانتشار التنظيمات الجهادية، ويرجع ذلك إلى استقرار وضعها السياسي الداخلي، وتتمثل التنظيمات في: تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وأنصار الشريعة ويقتصر دورهما على الدور التجنيدي للجهاد الخارجي.

إن الروابط بين الحركات الجهادية في المغرب العربي تتم على أساس مجموعة من العوامل المشتركة:-

1. المشترك الايديولوجي: الذي يتمثل في العقيدة الجهادية الواحدة.
2. المشترك " اللوجستي" والعملياتي الذي يتمثل في:-

أ. انتقال المقاتلين من نطاق جغرافي لآخر مثل: انتقال مقاتلين من تونس إلى الجزائر، أو من تونس إلى ليبيا...الخ.

ب. نقل السلاح والمعدات من نطاق جغرافي إلى آخر مثل: نقل السلاح من الترسانة الليبية على عدة أماكن قتالية، أو إلى تونس والجزائر. (اسناوي)

لقد أعلن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إقامة دولة إسلامية اسمها أزواد في شمال مالي في أبريل 2012، لكن التدخل الفرنسي في مالي في يناير 2013، طرد الجهاديين من الأراضي التي احتلوها وأنهى دولة أزواد الجهادية التي لم تعمر طويلا، وقد قامت جماعة بوكو حرام التي أطلقت على نفسها ولاية السودان الغربي عقب مبايعتها تنظيم الدولة الإسلامية المتواجدة بشمال نيجيريا، ويؤمن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، بأن إقامة الخلافة لن يتم ما لم تهزم الو.م.أ وحلفائها الأوروبيون، بحيث يتوقفون عن التدخل في بلاد المسلمين، إما بفقدان القدرة أو بفقدان الرغبة، لذلك فهو يعتمد مقاربة الحرب الطويلة، كما يركز مجهوده على الاستيلاء على الأرض مباشرة والاحتفاظ بها وفرض حكمه عليها، وتوظيف مواردها في مواصلة التوسع. (ستيوارت)

http://www.caus.org/pdf/Emagazine

2. عوامل تنامي تنظيم القاعدة في المنطقة المغاربية.

تعددت العوامل وتشعبت لتنامي المنظمات الارهابية في المنطقة المغاربية، يذكر منها ما يلي:-

1. فشل السياسات الحكومية في حل المشاكل الاجتماعية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة، وعدم تمكن الحكومات من طرح حلول جذرية لمشكلة البطالة المتفاقمة.

2. الطلب الاجتماعي على السلع والخدمات غير المشروعة أبرز العوامل المساعدة على نمو الاتجار بالمخدرات وانتشار ظاهرة الإرهاب.

3. تفشي ظاهرة الفساد حيث يتم إفساد الموظفين العموميين من خلال الرشوة والمشاركة في الحملات السياسية وتدابير الأصوات الانتخابية، الأمر الذي زاد من تخلف المجتمع لعدم قدرة السلطات على تقديم برامج تحقق آمال وأغراض الشباب.

4. عامل الحدود المشتركة مع بعض الدول الإفريقية وما تصدره من مشاكل اثنية أثرت سلبا على الجانب الأمني للدول.

5. ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر والحروب الإثنية، كل ذلك أدى إلى بروز سوق للأسلحة وتطور نشاط المخدرات والارهاب الدولي.

6. تطور وسائل الاتصال الحديثة وأجهزة الحاسوب وتقنيات وأبعاد العولمة، مما مكن من تجاوز الحدود الوطنية في التجارة وتداول الأموال. (ملخص) http://193.194.79.137/bitstream/123456789/480/3/resume.pdf

3. أثر الأزمات الأمنية في شمال افريقيا على استقرار المنطقة المغاربية.

لقد أدى عدم الاستقرار في مالي وليبيا وتونس إلى جعل منطقة شمال إفريقيا غير محصنة أمام العوامل المخلة بالأمن، فقد أنعشت أزمة مالي النشاط الإرهابي في بلاد المغرب العربي، من خلال تأمينها ملاذا آمنا للإرهابيين أو معقلا للتدريب، كما أن عدم الاستقرار في مالي أفسح المجال أمام المهربين للتحرك بحرية للإتجار غير المشروع بالمخدرات، والبضائع والأشخاص ويرتبط على وجه الخصوص بتهريب المهاجرين في لبيا، الجزائر والمغرب. (نيكلز، بدون صفحة)

http://carnegieendowment.org/sada/?fa=52019§long=ar

تشكلت الأزمة في مالي إثر الانقلاب العسكري الذي أطاح في 22 مارس 2012 في باماكو بالرئيس أمادو توماني توري، سقطت بعدها شمال مالي بأيدي الحركة الوطنية لتحرير أزواد* (تمتد منطقة أزواد الشاسعة على مساحة تعادل مساحة فرنسا وبلجيكا مجتمعتين، وتعد مهد الطوارق، وهي تقع شمال نهر النيجر وتشمل ثلاث مناطق ادارية هي كيدال وتمبكتو وغاو، يبلغ عدد الطوارق حوالي ثلاثة ملايين ونصف في إفريقيا، منهم 15% في شمال إفريقيا خاصة في ليبيا والجزائر، و85% في عديد الدول الإفريقية خاصة في النيجر وبوركينافاسو ومالي، وهي منطقة تمثل مهدا تاريخيا لقبائل الطوارق حيث كانوا يتزودون، فالمنطقة تاريخيا كانت منطقة رعي للإبل التي كان يمتلكها الطوارق كشعب من رعاة الإبل، ويشيع عنهم أنهم كانوا دوما من المحاربين الذين يواصلون الإغارة على القبائل الأخرى)، (عبد العظيم، ص.68).

بقيادة آغ غالي. (هي حركة أزوادية شعبية، يتزعمها إياد آغ غالي الزعيم السابق ل " ** وحركة أنصار الدين الإسلامية الحركة الشعبية لتحرير الأزواد"، التي تسعى لإقامة الشريعة الاسلامية كما يتصورها زعيمها. لا تعتبر الجزائر هذا التنظيم تنظيما إرهابيا، ويرجع ذلك إلى سابق معرفة السلطات الجزائرية بزعيمها الذي كان أحد أطراف المفاوضات، التي توسطت فيها الجزائر بين الفرقاء الماليين، فقد تم تعيين إياد آغ غالي في منصب القنصل العام لجمهورية مالي في المملكة العربية السعودية، بناء على توصيات "اتفاق الجزائر للسلام" الممضى بتاريخ 04 يوليو 2006، القاضية بضرورة إدماج الطوارق في منظومة الحكم.) (علاني، مستقبل القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي ومنطقة الساحل) http://www.alarabiya.net/arabic-studies/11/12/2012

تسببت أزمة مالي بتقويض الأمن داخل الجزائر، فبعدما سعت الجزائر لتفادي الوجود الغربي المباشر عند حدودها الجنوبية، فبسبب الأزمة في مالي حلقت الطائرات الفرنسية فوق الأراضي الجزائرية، وتتمركز القوات الفرنسية على مقربة من الحدود الجزائرية. (نيكلز) http://carnegieendowment.org/sada/?fa=52019§long=ar

تسعى دائما فرنسا للحصول على دعم الجزائر كقوة إقليمية كبرى في منطقة المغرب العربي الكبير، خاصة وأنها تنظر للجيش الجزائري أنه الجيش القوي المؤثر والذي يقف بمثابة حارس مهيب على أبواب إفريقيا جنوب الصحراء وتحديدا منطقة غرب إفريقيا التي تمثل المنطقة الفرنكوفونية وفقا لسياستها، وبالفعل ساعدت الجزائر فرنسا في إنجاح عملية سيرفال***. (خالد عبد العظيم)، (عملية سيرفال هي العملية العسكرية الفرنسية التي بدأت زمنيا بعد ثلاثة أسابيع من زيارة الرئيس الفرنسي للجزائر، إذ تم نشر ألف وسبعمائة (1700) جندي فرنسي في صحراء شمال مالي لاسترداده من أيدي الانفصاليين من قبائل الطوارق وحلفائهم من تنظيم القاعدة في منطقة المغرب العربي وكان ذلك في 11 يناير 2013). (نيكلز)

http://carnegieendowment.org/sada/?fa=52019§long=ar

ينشط هذا التنظيم بالأساس في الجزائر ويمتد نفوذها إلى جنوب الصحراء، كما يتولى تدريب عناصر من دول الجوار التي تتخذ عمليات**** داخل أراضيها على غرار موريتانيا والمغرب وتونس، (قام تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بالعديد من العمليات:-

- 11 أبريل 2007: هجوم مزدوج بالسيارات المفخخة على قصر الحكومة ومركز الشرطة خلف 30 قتيلا و220 جريحا.
- 05 سبتمبر 2007: عملية انتحارية تستهدف تجمعا شعبيا كان في انتظار الرئيس بوتفليقة في مدينة باتنة خلف 22 قتيلا وأكثر من 100 جريح.
- 11 سبتمبر2007: هجوم بمنطقة الأخضرية بولاية البويرة يخلف 10 قتلى.
- 11 ديسمبر 2007: هجوم مزدوج بالعاصمة يخلف 67 قتيلا.
- 22 فبراير2008: اختطاف سائحين نمساويين من جنوب تونس.
- يناير2009: اختطاف 04 سياح بريطانيين في مالي.
- 23 يونيو2009: الأمريكي كريستفر لاغت الناشط في منظمة إنسانية يقتل في العاصمة الموريتانية نواكشوط على يد التنظيم الذي اتهمه بالتبشير.) (بدون كاتب، بدون عنوان) http://www.aljazeera.net/news/arabic/2009/8/9

وقد كان اعتداء تيقنتورين* سنة 2013 من بين أكبر الاعتداءات التي نفذتها الجماعة في الدولة الجزائرية. (وقع الاعتداء بتاريخ 16 يناير 2013 على منطقة الغاز الواقعة في أقصى الجنوب الجزائري في منطقة "تيقنتورين" بإقليم ولاية إليزي، وقد شاركت فيها عناصر إرهابية متعددة الجنسيات (تونس، ليبيا، مصر، مالي، موريتانيا، وكندا)، تحت إمرة إرهابيين جزائريين، سعت إلى تفجير المنشأة الغازية بعد اختطاف من بها من عمال أجانب، والفرار بهم إلى شمال مالي، لغرض مقايضة حكومات بلدانهم ومسؤولي شركاتهم بالمال نظير إطلاق سراحهم، وهو ما كان من شأنه أن يضع السلطات الجزائرية في حرج وموقف ضعف، لعجزها عن تأمين حياة الأجانب الموجودين على أراضيها، كما كان من شأنه أن يسفر عن تداعيات تصل إلى حد المساس بالسيادة الوطنية، كمطالبة حكومات الرعايا المختطفين بالسماح لقواتها العسكرية

بالتدخل لتحرير الرهائن، ومراجعة بنود عقود التعاون والشراكة في قطاع النفط ذي الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد الجزائري. (مرقومة، 2015، ص.84).

- **التحول السياسي في تونس:** الدولة التي انطلقت منها الثورة العربية، من بلدة تونسية من قبل حادثة البوعزيزي، وخلال أسابيع تحولت الأحداث إلى حراك شعبي، طال كافة أنحاء البلاد، ووصل إلى مركز الدولة التونسية، ضم هذا الحراك كافة الطبقات الاجتماعية وجماعات سياسية مختلفة، ولقد حملت الثورة التونسية مطالب الحرية، الديمقراطية، الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، نجحت هذه الثورة في الإطاحة بنظام الرئيس التونسي السابق بن علي، وكانت أصداؤها تتردد في أكثر من بلد عربي، وانتقل تأثيرها إلى مصر وليبيا واليمن وسوريا والمغرب والأردن ثم إلى العراق. (الورغي، 2014، ص.08).

استطاعت التجربة التونسية العبور إلى بر الأمان، فقد حاولت التأسيس لنظام ديمقراطي تعددي، يمثل الدستور أحد أهم مرتكزاته، ولكن تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية، تستغلها بعض الحركات المتطرفة، إضافة إلى تفشي ظاهرة الفساد، كما أن نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في 26 أكتوبر 2014، حيث تراجع معدل المشاركة السياسية وانخفضت نسبة المصوتين الذين فقدوا الثقة في القوى والأحزاب السياسية. (الراجي، **مرجع سابق**).

لقد أثرت الأوضاع الداخلية والخارجية في تونس على الأوضاع الأمنية الجزائرية، وفي هذا الصدد يشار إلى ما أثارته المعارضة التونسية بشأن تساهل الحكومة الانتقالية (حركة النهضة) مع عمليات تجنيد الشباب التونسيين للقتال في سوريا، وهو ما انعكس على المشهد الأمني بتشكل خلايا إرهابية تنشط في الغابات المتاخمة للحدود مع الجزائر، وهو الواقع الأمني الذي استنفر ضرورة تحريك وتفعيل التنسيق الأمني مع الجزائر، لضرورة مواجهة الجماعات الإرهابية النشطة على المناطق الحدودية بين البلدين، منها "حركة أنصار الشريعة"، و"كتيبة عقبة بن نافع" التي تنشط تحت لواء تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي. (مرقومة، 2015)

- **الأزمة في ليبيا:** تعرضت ليبيا إلى تحول كبير في تاريخها السياسي، فقد كانت خاضعة لحكم العقيد معمر القذافي لما يقارب 42 سنة، سيطرت خلالها القبلية على مفاصل العملية السياسية، بالشكل الذي حرم أغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، فضلا عن انفراد العقيد معمر القذافي وأفراد قبيلته في إدارة دفة الحكم، الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلاد، خاصة وأنه لم يتم منح الليبيين حقوقهم المدنية والسياسية، مما ولد شعورا بعدم الرضا بطبيعة الإصلاحات الاقتصادية التي وعد بها، إضافة إلى الكبت السياسي والتمايز المناطقي الذي زاد من حدة الصراع بين مناطق شرق ليبيا وغربها. (عبيد، دون تاريخ نشر، ص.31).

وهكذا ذهبت ليبيا في فبراير سنة 2011 إلى ميدان "الربيع العربي"، وذلك بتحول المظاهرات السلمية للجماهير الليبية المطالبة بالديمقراطية إلى انتفاضة مسلحة أدت إلى الإطاحة بنظام القذافي ومواليه، نظرا لعدم استجابة النظام لمطالب الشعب الليبي. (الشيخ، ص.66)

http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/6%20mohamed%20shiekh.pdf

ولقد نجحت الثورة في تعيين المجلس الوطني الانتقالي، الذي تولى في المرحلة الأولى إيصال الخدمات للمواطنين، من خلال إنشاء بنيات مؤسسية، ثم إجراء انتخابات متعددة، والتوقيع في 17 فبراير على وثيقة "الصريخات"، التي تفتح بابا للمصالحة بين مكونات المشهد السياسي والاجتماعي الليبي.

كما يوضح مسار التحول في ليبيا من جهة أخرى أن الطبقة السياسية أخفقت في ترسيخ نظام سياسي إثر سقوط نظام القذافي، إذ تفاجأ الثوار بعودة اللجنة الشعبية القديمة، ولم تستطع الثورة أن تقدم مشروعا جامعا، وهذا يؤكد أن حقيقة الصراع في ليبيا هو صراع على السلطة والمال وامتلاك القوة. (الراجي، مرجع سابق).

لقد انجر عن الأزمة الليبية تدخل القوات العسكرية الدولية، إذ احتكم مجلس الأمن الدولي إلى مبدأ مسؤولية الحماية، فصدر القرار رقم 1973 الذي قضى فيه مجلس الأمن بفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا واتخاذ كل الاجراءات الضرورية لحماية المدنيين وفي هذا الاطار صدر القرار رقم 1970* (لقد أتاح القرار الأممي الصادر عن مجلس الأمن الدولي رقم 1970 الصادر في 26 فبراير 2011 للجزائر حق استقبال أبناء القذافي الذين كانوا متواجدين آنذاك على أراضيها لأسباب إنسانية، وجاء في الفقرة 16 من القرار " يقرر عدم سريان التدابير المفروضة بموجب الفقرة 15، عندما تقرر لجنة الجزاءات، كل حالة على حدة، أن هذا السفر تبرره الضرورة الإنسانية، بما في ذلك أداء الواجب الديني.
وتحتاج الجزائر لموافقة لجنة الجزاءات التي شكلت بموجب القرار، وهي اللجنة التي تولت أيضا مراقبة التزام الدول بتجميد أصول النظام الليبي، وتخضع اللجنة لإرادة الدول الخمسة عشرة العضوة، وبدرجة أكبر للدول الخمس دائمة العضوية.
وقد جاءت في الفقرة 15: يقرر أن تتخذ جميع الدول الأعضاء التدابير اللازمة لمنع الأفراد المدرجة أسماؤهم في الرفق الأول لهذا القرار أو الذين تحدد أسماؤهم اللجنة المنشأة عملا بالفقرة 24 من دخول أراضيها أو عبورها، على أنه ليس في هذه الفقرة ما يلزم أي دولة بأن تمنع رعاياها من دخول أراضيها.
أما الفقرة 16: يقرر عدم سريان التدابير المفروضة بموجب الفقرة 15 الواردة أعلاه على الحالات التالية:-
أ. عندما تقرر اللجنة، على أساس كل حالة على حدة، أن هذا السفر تبرره الضرورة الإنسانية، بما في ذلك أداء الواجب الديني.
ب. أو عندما يكون الدخول أو العبور ضروريا للقيام بإجراءات قضائية.
ج. أو عندما تقرر اللجنة، على أساس كل حالة على حدة، أن الاستثناء من الحظر من شأنه أن يخدم أهداف إحلال السلام وتحقيق المصالحة الوطنية في الجماهيرية العربية الليبية، والاستقرار في المنطقة.
د. أو عندما تقرر دولة، على أساس كل حالة على حدة، أن ذلك الدخول أو العبور لازم لتعزيز فرص إحلال السلام والاستقرار في الجماهيرية العربية الليبية، وتقوم الدول لاحقا بإخطار اللجنة في غضون ثمان وأربعين ساعة من بعد اتخاذ ذلك القرار. (جمال، 2011، ص ص.02- 03).

هذا يعبر عن حالة عدم الاستقرار التي أصبحت تشهدها الساحة السياسية الليبية، منذ سقوط نظام القذافي وانعكاساتها على الاستقرار في المنطقة، فبعد سقوط نظام القذافي تأججت الصراعات القبلية التي يدور معظمها حول

ملكية الأراضي والنفوذ السياسي، فالقبائل التي لم تحصل على امتيازات تسعى لاستعادة مكانتها، بل والانتقام من القبائل الأخرى بعد الثورة خاصة في ظل ضعف السلطة الانتقالية.

بعد شيوع الفوضى في ليبيا، أصبح هذا البلد مرتعا للإرهابيين والجماعات الجهادية، وقد شكلت وقودا هائلا لتنظيم القاعدة في شمال إفريقيا، فقد أقدم هذا التنظيم باجتياح مالي في بداية سنة 2012 انطلاقا من ليبيا، كما تعد عمليات التهريب*العمود الفقري المالي لهذا التنظيم في بلاد المغرب الإسلامي. (يعتبر تهريب المخدرات النشاط الأساسي لدى هذا التنظيم، فتنظيم القاعدة يؤمن مسلكا ساحليا حيويا بين الموردين في أمريكا اللاتينية والأسواق الأوروبية، فيتم تهريب الكوكايين من أمريكا الجنوبية مرورا بمالي والنيجر وتشاد وليبيا، خاصة وأن مالي تتميز بخصائص مهمة فهي تفتقر لحكومة قوية، ولا تتوفر على تكنولوجيا متطورة لوضع حد لمحاولات التهريب، وقد بلغ المال المتحصل عليه من تحرير الرهائن حوالي 66 مليون دولار سنة 2013. انظر محمد خليفة.)

وقد أوضح وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة أن: " الانتفاضات الشعبية التي أدت إلى تدخلات عسكرية أجنبية، قد رافقها انتشار للمجموعات الإرهابية التي تعمل في دول مثل ليبيا، على تكريس اللااستقرار المزمن، وتغذيه الصراعات بين الأشقاء". (ش م،2015، ص.02.)

وهكذا أصبحت ليبيا تمثل أكبر الأخطار على الأمن الداخلي للدول المجاورة ومنها الجزائر، وفي هذا الصدد يعتقد الخبير العسكري رمضان حملات أن: " التهديدات القادمة من ليبيا ليست وليدة اليوم، بل منذ الإطاحة بمعمر القذافي، والأحداث تؤكد أن أنظار الإرهابيين متجهة ناحية الجزائر، فالتداعيات ستكون إنسانية بالدرجة الأولى، والهاربون الليبيون من الموت سيوجهون أنظارهم ناحية الحدود مع الجزائر، بعد أن امتلأت تونس خلال السنوات الأربع الماضية، بأكثر من 1.5 مليون نازح، زادوا من معاناة التونسيين الاجتماعية والاقتصادية و الأمنية".

كما يقول الضابط المتقاعد بن معمر بن جانة: " علينا الاستعداد لأي طارئ، الجزائر تعيش حالة طوارئ من الدرجة الثالثة أي المستوى الأقصى، والأخبار التي تأتينا من الحدود مع ليبيا تنبئ بأن الجميع ينتظر وقوع المحذور".

(بوعاتي، 2016، ص.02).

نتيجة الأخطار الأمنية الآتية من الدولة الليبية قامت السلطات الجزائرية بغلق الحدود البرية مع ليبيا، بعد الإعلان عن قرار أتخذ بعد اجتماع لقادة عسكريين وأمنيين كبار، وقد قامت شرطة الحدود ووحدات الجمارك وقيادة القطاع العملياتي العسكري في ولاية إليزي بإغلاق المعبر البري الوحيد الذي بقي مفتوحا على الحدود البرية بين الجزائر وليبيا التي تمتد على مسافة 982 كلم.(ف- جمال، 2011، ص ص.02- 03).

ثالثا: الآليات الاقليمية والدولية لمجابهة الأثر الأمني لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي.

إن إمكانات و قدرات الدول المغاربية، لم تؤهلها لتجعلها قادرة على إيجاد الحلول و الاستراتيجيات الفعالة لوضع حد لتهديد الجريمة المنظمة، ما دفعها تدخل في شراكات بعدما عجزت عن إحياء دور الاتحاد المغاربي كإطار للعمل المشترك، و نتيجة المعوقات البنيوية و السياسية التي تحول دون ذلك، كل هذا جعلها تتجه للبحث عن شركاء خارج الإقليم

المغاربي ، كخطوة لتطوير آلياتها الدفاعية أمام هذا التحدي ، وبناءا على هذا توجهت الدول المغاربية إلى إبرام شراكة تعاون مع الدول الحدودية "الساحل والصحراء الكبرى "حيث عملت على تنمية هذه المناطق، إضافة إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي باعتبارها شريك استراتيجي، فلم تتردد الدول المغاربية في قبول الانضمام في تفعيل مختلف المبادرات و المشاريع المقترحة من الجانب الأوربي، و قد تبلورت هذه السياسة عبر مشروع الشراكة الأورو متوسطية، وكذلك مختلف التفاعلات في ضمن مبادرة 5+5. (بومليك، عبد العلالي، 2014) http://hdl.handle.net/123456789/480

وأصبحت أيضا الدول تعمل منفردة من أجل البحث عن الاستقرار الداخلي والخارجي، وقد تمثلت تحركات الجزائر في مواجهة التحيات الأمنية فيما يلي (روطان، بدون تاريخ)

-: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/4947.aspx

1. دعوة الجزائر إلى ضرورة بناء معاهدة*دولية شاملة لمكافحة الإرهاب، وتكون قائمة على تعريف يفرق بين الإرهاب والمقاومة. (استطاعت الجزائر التوقيع على الاتفاقية الإفريقية للدراسات والبحوث حول الإرهاب، ومقره الجزائر في أكتوبر 2004، ويضم خبراء عسكريين يقومون بالبحث في مناطق تحرك الجماعات الإرهابية وكيفية معالجتها).
2. تبني الجزائر سياسة مبدأ حسن الجوار وتم من خلالها معالجة مشكلة الأزواد.
3. مساهمة الجزائر من خلال مقاربتها الأمنية في بناء تصورات متوازنة بغية تحقيق عالم أكثر أمانا ومجتمعا دوليا أكثر استقرارا.
4. العمل على وضع استراتيجية التنسيق الدوري مع الو.م.أ لمواجهة ما يسمى " الحرب على الإرهاب"، باعتبار الجزائر لها تجربة سابقة في مواجهة الإرهاب.

وقد شدد الوزير رمطان لعمامرة في تدخله في منتدى دكار الدولي للسلم والأمن في إفريقيا، المنعقد في 10 نوفمبر 2015، على ضرورة توثيق التعاون الأمني المشترك للتصدي للإرهاب، مشيرا إلى ضرورة وجود تعاون أمني دولي عميق ووثيق للتصدي لظاهرة الإرهاب، من خلال اعتماد سياسات "جدية" و"فاعلة" في هذا الصدد لتحقيق هذا المسعى.

(ش م، 2015، ص.02).

لقد عرفت السياسة الخارجية الجزائرية انتعاشا في العلاقات الجزائرية الأمريكية منذ مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، من خلال الزيارة التي قادها هذا الأخير إلى الو.م.أ في جويلية 2001، كما أن عودة الأمن والاستقرار الداخلي جعل الو.م.أ من أكبر المستثمرين في استخراج النفط من الحقول الجزائرية، كما أبرمت الو.م.أ اتفاقيات تعاون مع الجزائر خاصة في المجال الأمني، حيث زودت الجزائر بأجهزة اتصال عبر الأقمار الصناعية لتحديد مواقع تحرك الجماعات الإرهابية خاصة عبر الحدود الجنوبية للجزائر.

وقد انظمت الجزائر أيضا إلى الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب بقيادة الو.م.أ، إذ تبنت ما دعا إليه المؤتمر المنعقد في "شتوتغارت" بألمانيا في أبريل 2004، أين دعت قادة أركان جيوش دول منطقة الساحل لتنسيق الجهود لمكافحة الإرهاب،

كما دخلت الجزائر مع حلف شمال الأطلسي في مناورات عسكرية في اطار حوار المتوسط، حيث جرت مناورات عسكرية مشتركة بين القوات الجزائرية والقوات الأمريكية سنة 1999 وتم تجديدها في ربيع سنة 2000.

إن فشل استراتيجية الحرب ضد الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر، تُعتبر أحد العوامل الرئيسية التي أسهمت في استمرارية تنظيم القاعدة وانتشاره. فإذا كانت الولايات المتحدة الأميركية قد جعلت القضاء على طالبان والقاعدة على رأس أهداف استراتيجية مكافحة الإرهاب؛ فإنها لم تحقق هذا الهدف، كما أن تنظيم القاعدة تمدد وتحول إلى شبكة عابرة لحدود الدول. (ابراهيم، 2010) https://studies.aljazeera.net/ar/files/2010/201172222535406403.html

خاتمة

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن الإرهاب يبقى مفهوما محملا بدلالات سياسية وأيديولوجية، إذ يمكن لشخص أن يعتبر إرهابيا من قبل البعض ومقاتلا في سبيل الحرية في نظر البعض الآخر، وعلى الرغم من محاولات الأمم المتحدة، لم تتفق الدول والمنظمات الدولية بعد على تعريف للإرهاب، أما المنظمات الارهابية فهي تلك الجماعات التي تتكون من مجموعة أفراد تشكل عصابة أو جمعية أو منظمة تضفى عليها صفة الارهاب على الفعل والهدف من وراء ارتكابه سياسيا.

كما أن هشاشة النظام الأمني في غالبية دول المغرب العربي، وكذلك عدم الاستقرار السياسي في تونس، وانهيار المؤسسات الأمنية الليبية، قد أدي إلى منح تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي حرية في التنقل من موريتانيا إلى تونس، مرورا بمالي والجزائر حتى ليبيا، لاستقطاب الحركات الإسلامية المهمشة من العملية السياسية، كما أن فشل استراتيجية الحرب ضد الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر، تُعتبر أحد العوامل الرئيسية التي أسهمت في استمرارية تنظيم القاعدة وانتشاره خاصة بعد تمكنه من السيطرة على التكنولوجيا في جميع المجالات، وهذا كله سوف يؤثر وبشكل كبير على النظام الدولي الجديد.

وقد بينت الدراسات أن المنظمات الارهابية تسعى بأفعالها إلى تكسير نظم الحداثة وخنق فاعلية مؤسسات العولمة والعمل على كبح تمدد الليبرالية، وهذا ما سيؤثر على الوحدات السياسية والنظام الدولي على حد سواء.

وهكذا فلابد للوحدات السياسية في النظام الدولي أخذ تدابير للحد من نشاط الارهاب الدولي من خلال ما يلي:-

- استخدام استراتيجية المواجهة لأساليب التنظيمات الإرهابية لكسب التعاطف والتأييد بفضح حقيقتها ودحض أفكارها.
- مناقشة الأسس الفكرية للتنظيمات الإرهابية من متخصصين والاستفادة من المراكز البحثية المتخصصة فى الدراسات الإرهابية فى معرفة طبيعة تلك التنظيمات وديناميكيات عملها وهياكلها التنظيمية والأسس الفكرية المتأسسة عليها.

- إبراز الجهود المحلية والدولية فى مكافحة تلك التنظيمات لتحفيز الشعوب للتفاعل معها.

قائمة المصادروالمراجع

1. باللغة العربية.

1. أشرف راضي،(2015)، القاهرة، القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي: النشأة والتحول والمسار، المكتب العربي للمعارف.

2. جلال الورغي، (2014)، بيروت، الاسلاميون في الدولة: تجربة حركة النهضة التونسية في سياق الدولة الحديثة منشورات ضفاف.

3. الفطيسي، محمد سعيد، (2019)، " دور التنظيمات الارهابية في التأثير على هياكل بناء النظام الدولي المعاصر"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 04، ع.01.

4. سوزى محمد رشاد، إشكالية العلاقة بين ظاهرة الإرهاب الجديد والإعلام الرقمي، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 20، العدد 1 - الرقم المسلسل للعدد 78، يناير 2019، الصفحة 149-182

5. منى حسين عبيد، " أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، دراسات دولية، ع.51 (دون تاريخ نشر)، ص.31.

6. خضير ياسين الغانمي(الباحث)-الوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية... رسالة ماجستير -الجامعة المستنصرية 2005 ص63

/http://abu.edu.iq/research/articles

7. بدون كاتب، بدون عنوان، على الموقع: بتاريخ: 2016/08/21 على الساعة: 14:30
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2009/8/9

8. بدون كاتب، بدون عنوان

http://193.194.79.137/bitstream/123456789/480/3/resume.pdf

9. أبو الفضل اسناوي، " شبكات العنفء الجهادية " في المغرب العربي"، السياسة الدولية على الموقع:

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/4947.aspx بتاريخ: 12.09.2016 على الساعة: 14:00

10. سكوت ستيوارت، " فخ الجهاديين الراهن" في الموقع: بتاريخ:2016/08/03 على الساعة: 14:30

http://www.caus.org/pdf/EmagazineArticles/mustaqbal_438_scot_stewart.pdf

11. بنجامين نيكلز، " مالي والتداعيات الاقليمية" على الموقع:

http://carnegieendowment.org/sada/?fa=52019§long=ar على الساعة: 10:30

12. أعلية علاني، " مستقبل القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي ومنطقة الساحل" على الموقع:
.http://www.alarabiya.net/arabic-studies/11/12/2012بتاريخ: 2016/08/08

13. فريدة روطان، " تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل تنامي حركات العنف المسلح"، السياسة الدولية على الموقع:-
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/4947.aspxبتاريخ: 2016/08/02

14. محمد عبد الحفيظ الشيخ، " مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا"، مجلة شؤون عربية، ص.66. على الموقع: بتاريخ: 2016/08/24 على الساعة: 14:30
http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/6%20mohamed%20shiekh.pdf

15. بومليك نوال، عبد العلالي عبد القادر،" الاخطار الامنية للجريمة المنظمة بالمنطقة المغاربية"

http://hdl.handle.net/123456789/480

16. أبو الفضل إسناوي، "شبكات العنف الجهادية "المغرب العربي" السياسة الدولية على: .
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/4947.aspxبتاريخ: 2016/08/02

17. محمد الراجي، خمسة أعوام على الربيع العربي: إنجازاته، وإخفاقاته ومستقبله" سلسلة ندوات بمركز الجزيرة للدراسات على الموقع:

http://www.aljazeera.net/ar/events/2016/02/201621375550300299.htm

18. ش م، " الجزائر قضت على الارهاب بفضل الجيش والشعب والمصالحة"، جريدة الخبر، ع.7968 (11 نوفمبر 2015)، ص.02.

19. صبيحة آيت حمي، (2006)، " الإرهاب بين العنف، السياسة والمقاومة"، الخبر الأسبوعي، ع. 399 (21 إلى 27 أكتوبر 2006)، ص.08.

20. ف- جمال، (2011) " القرار الأممي 1970 يتيح للجزائر استقبال أبناء القذافي بشروط"، جريدة الخبر، ع.6462 (01 سبتمبر 2011)، ص ص.02- 03.

21. جلال بوعاتي، (2016)، " طوارئ قصوى على الحدود مع ليبيا"، جريدة الخبر، ع.8066 (18 فبراير 2016)، ص.02

22. مرقومة، منصور، (2015)، القبيلة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي – مقاربة أنثروبولوجية، بيروت والجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية.

2. باللغات الاجنبية..

23. Djibril DIOP, « L'Afrique dans le Nouveaux Dispositif Sécuritaire des Etats-Unis, de la Lutte contre le terrorisme à l'exploitation des opportunités commerciales, les nouveaux paradigmes de l'interventionnisme américain », in : http://archives.cerium.ca/IMG/pdf/Afrique_USA.pdf, p. 14.

ملامح النظام الدولي في ظل التكتلات الاقتصادية العملاقة و تأثيرها في حفظ السلم و الأمن الدوليين.

ط د/سهيلة شريط،

قانون دولي عام.

كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1-، قسنطينة/ الجزائر.

الملخص: إن الأنماط الجديدة لمختلف التحديات التي يشهدها العالم اليوم كانتشار أسلحة الدمار الشامل، الإرهاب والجريمة المنظمة، أمن الطاقة، تغير المناخ، الهجرة غير الشرعية و ظهور الجوائح دفعت الدول نحو المزيد من التحالفات العسكرية و التكتلات الاقتصادية في محاولة لمواجهتها، و عليه فإن فهم الحاضر الماثل و الواقع الراهن هو الذي يسمح بدرء المخاطر و استباق المستقبل الداهم، لأن القطر الضعيف و المحايد لن يجد له مكانا إلا من خلال التموقع داخل هذه التحالفات الأمنية و التكتلات الاقتصادية العملاقة، التي تقدمت كثيرا في رسم معالم نظام عالمي جديد يقوم أساسا على قوى معينة هي التي تمسك بزمام الأمور، و لا تعلو كلمة فوق كلمتها، فبعد الحرب العالمية الثانية و تشكل منظمة الأمم المتحدة أصبحت القوة العسكرية مقيدة و غير مفيدة في حل الكثير من الأزمات، هذا ما جعل "الجغرافيا الاقتصادية" تحل محل الجغرافيا السياسية، و أهم خصائص النظام العالمي الحديث هو سعي الدول المتقدمة و النامية على اختلاف مذاهبها الاقتصادية و درجات نموها لإقامة تجمعات اقتصادية كبرى تجمع فيها رؤوس الأموال و تتضاءل فيها أهمية الاقتصاديات المنفردة بهدف الحصول على أكبر مكاسب، هذا الانصهار الاقتصادي بين الضعيف و القوي نتج عنه آثار سلبية خلقت تحديات أمنية جديدة.

الكلمات المفتاحية: أنماط - المقاربة - النظام الدولي الحديث، التكتلات الاقتصادية– السلم و الأمن.

Abstract: The new patterns of various challenges the world is witnessing today, such as the proliferation of weapons of mass destruction, Terrorism and organized crime, energy security, climate change, illegal immigration and the emergence of pandemics, that pushed countries towards more military alliances and economic blocs in an attempt to confront them, Thus, understanding the present present moment And the current reality, It is he who allows to ward off risks and anticipate the imminent future, Because the weak and neutral diameter will not find a place for it, Except by positioning themselves within these security alliances and giant economic blocs, Which has advanced a lot in shaping a new world order based mainly on certain forces that hold the reins of matters And no word is above her word, After World War II and the formation of the United Nations, military power became restricted and not useful in solving many crises, This is what made "economic geography" replace political geography, The most important characteristic of

the modern world system is the endeavor of developed and developing countries of different economic doctrines and degrees of development to establish major economic gatherings in which capitals are collected and the importance of individual economies diminishes in order to obtain the greatest gains, This economic fusion between the weak and the strong resulted in negative effects that created new security challenges, and based on that, It is necessary to ask :

What are the features of the new international system in light of the encroachment of the major continental blocs? Does economic power replace military power? Can these blocs play a decisive role in maintaining international peace and security?

.**Keywords**: patterns - approach - The modern international system - economic blocs – peace and security.

مقدمة:

إن إستراتيجية الهيمنة أو السيطرة و عالمية الطموحات وصولا إلى الكونية أو القومية أصبحت واقعية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية و حلفاءها "الاتحاد الأوروبي" كونها تهدف إلى توسيع سيطرتها من الناحية الجيوبوليتيكية، و الإستراتيجية، و هو أمر لا بد منه، لأنه يسهم في حفظ مصالحها، و هذا بتناسق، و تلاقح بين قوتها العسكرية، و السياسية و الاقتصادية خاصة، مما يقنن لقطبية أحادية أي النظام الدولي الجديد الذي ترسمت ملامحه، و أحسن تصور لهذا المفهوم و هيمنت الدول الاقتصادية عليه، هذا ما كتبه جيمس مورجان([127]): (أن صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و مجموعة الدول الصناعية السبع، و منظمة GATT، و غيرها من المؤسسات التي تعمل لصالح الشركات العابرة للقوميات فضلا عن البنوك و شركات الاستثمار العالمية هي بمثابة " الحكومة التي تسير العالم فعليا" و ذلك في زمن يصلح تسميته بـ "عصر الإمبريالية الجديدة"، و في المقابل لاحظت لجنة الجنوب أن دول الشمال القوية صارت تمارس فعليا دور إدارة العالم و اقتصاده لتحقيق مصالحها و فرض إرادتها).

لكن هذه الحتمية التي فرضتها الدول الاقتصادية و تكتلاتها العملاقة اصطدمت أو بالأحرى أنتجت لنفسها تحديات جديدة أهمها: السباق نحو مزيد من التسلح لحماية المصالح و هذا أدى بدوره إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل، الإرهاب ،والجريمة المنظمة، كالقرصنة البحرية و الاستيلاء على البضائع و طلب الفدية، و الهجرة غير الشرعية و تبعاتها السلبية على الدول المتطورة، أزمة طاقة تظهر بين الفينة و الأخرى، الاحتباس الحراري، و تغير المناخ ، نهضة علمية و

[127] - جيمس مورجان ،المراسل الاقتصادي لشبكة BBC لسنوات 1974-1998.

تكنولوجية، الجوائح و الفيروسات و أهمها الدفع نحو المزيد من التكتلات الاقتصادية الكبرى لفرض مزيد من الهيمنة و التسلط.

و لفهم ما يحدث في هذا النظام الدولي الجديدة و تأثير التكتلات الاقتصادية فيه ارتأينا طرح الإشكالية التالية: أي ملامح للنظام الدولي الجديد في ظل تغول التكتلات القارية الكبرى؟ وهل تحل القوة الاقتصادية محل القوة العسكرية؟ وهل تستطيع هذه التكتلات لعب دور حاسم في حفظ السلم و الأمن الدوليين ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين في المبحث الأول تطرقنا لملامح النظام الدولي في ظل التكتلات الاقتصادية العملاقة، في مطلبه الأول عرجنا على ماهية النظام الدولي الجديد، أما في المطلب الثاني فقد تناولنا ماهية التكتلات الاقتصادية العملاقة الاتحاد الأوروبي و منظمة شنغهاي نموذجا،أما بخصوص المبحث الثاني فقد تطرقنا من خلاله للتكتلات الاقتصادية العملاقة و مجابهتها لتهديدات السلم و الأمن الدوليين، حيث خصصنا المطلب الأول لدور تكتل الاتحاد الأوروبي في مجابهة تهديدات السلم و الأمن الدوليين و خصصنا المطلب الثاني لدور تكتل منظمة شنغهاي في مجابهة تهديدات السلم و الأمن الدوليين.

وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لأنه أقرب المناهج لفهم تطور العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية سواء الاقتصادية أو السياسية ودراستها و تحليلها، إذ يعتمد هذا المنهج على وصف تلك العلاقات محللا أبعادها وتطوراتها المختلفة.

و تكمن أهمية هذه الدراسة في الدور الذي تلعبه التكتلات الاقتصادية الكبرى في عملية التفاعل الدولي، و مدى انعكاس هذا الدور على النظام الدولي الجديد.

المبحث الأول: ملامح النظام الدولي في ظل التكتلات الاقتصادية العملاقة

شهد النظام الدولي بعد نهاية عصبة الأمم في 12 أفريل 1946، و احتكار حلفاء الحرب العالمية الثانية لمجلس الأمن بصفتهم أعضاءً دائمين، العديد من التحولات غير المسبوقة و التي كانت لها آثار قوية على رابطة العلاقات الدولية، و حين شارفت الحرب الباردة نهايتها، توالت النداءات بنظام عالمي جديد، و قد جاءت تلك المطالب بأشكال متنوعة، و كان أول حديث في هذا الشأن قد ضمه تقرير نشرته لجنة الجنوب غير الحكومية برئاسة يوليوس نيرير، و كان أعضاءها اقتصاديين بارزين من العالم الثالث و مخططين حكوميين و رجال دين، و غيرهم، و في دراسة لهذه اللجنة في عام 1990م تمت مراجعة التقارب الحديث في العلاقات بين الشمال و الجنوب، و الذي بلغ ذروته حين أخفقت الرأسمالية، و حين راجعت لجنة الجنوب الحالة المأسوية للدول الخاضعة للتأثير الغربي، نادت " بنظام عالمي جديد"([128]).

لكن للأسف تبين أن الغرب له رؤية مخالفة، عبر عنها "ويستون تشرشل" في حديثه عن نظام عالمي جديد بقوله: " يجب أن تؤتمن حكومة للعالم تعبر عن الأمم...فلو أن حكومة العالم كانت في أيدي شعوب جائعة سيكون الخطر دوما

[128] - نعوم تشومسكي، النظام العالمي – القديم و الجديد، ترجمة د. عاطف معتمد عبد الحميد، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، 2007، ص 10.

محدقا.... إن قوتنا تضعنا فوق الجميع، فنحن أشبه برجال أغنياء يعيشون آمنين في مساكنهم" و كان يقصد بكلامه أن الحكم للأقوى.

و بعد سنة 1991 التي شهدت تفكك الاتحاد السوفياتي، رسمت ملامح قوى جديدة سميت حينها "القوى العظمى" و بسبب نفوذها الكبير مهدت بدورها لملامح نظام عالمي جديد.

المطلب الأول: ماهية النظام الدولي الجديد

أصبح الحديث عن النظام الدولي "الجديد" يمثل أحد الموضوعات الأساسية في مختلف وسائل الإعلام في الدول المختلفة، كما أنه أضحى مادة خصبة للبحث و الدراسة من جانب المحللين الذين تباينت آراؤهم بشأن شكل هذا النظام و سماته الرئيسية و القوى الفاعلة فيه، و عما إذا كان سيظل نظاما أحادي القطبية أم أن التطورات الدولية اللاحقة سوف تقود إلى شكل معين من أشكال توازن القوى بين الولايات المتحدة و أوروبا الغربية و اليابان و بما يعيد إلى الأذهان نظام تعدد الأقطاب الذي كان سائدا خلال الفترة السابقة ([129])، و للتوضيح أكثر سنحاول فيما يلي وضع مفهوم بسيط لمعنى النظام الدولي الجديد.

الفرع الأول: مفهوم النظام الدولي الجديد

يتألف نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية من الكثير من الأجزاء التي يعزز بعضها البعض، و تشمل تلك العناصر قوة الولايات المتحدة و رعايتها، و مجموعة من المؤسسات الدولية الشرعية التي تشمل الأمم المتحدة و منظمة التجارة العالمية، فضلا عن الكثير من المنضمات محددة القضايا في هذه المجالات مثل مراقبة الملاحة الجوية و المعايير الالكترونية و المحاسبة، و مجموعة من المعاهدات القانونية الدولية، بداية من أنظمة التحكم في التسليح و حتى قوانين الحرب التي تكبح أفعال الدول، و مجموعة ناشئة من المعايير المشتركة غير المكتملة لكنها غالبا ما تكون قوية ([130]).

الفقرة الأولى: تعريف النظام الدولي الجديد

يعرف النظام الدولي على أنه « مجموعة القيم السائدة و الآليات المستخدمة و السياسات التي تعتمد من قبل الوحدات الدولية و التفاعلات الناجمة عنها([131]) » .

كما يقصد بالنظام الدولي مجموعة الوحدات السياسية -سواء على مستوى الدولة أو ما هو أصغر أو أكبر- التي تتفاعل فيما بينها بصورة منتظمة و متكررة لتصل إلى مرحلة الاعتماد المتبادل مما يجعل هذه الوحدات تعمل كأجزاء متكاملة في نسق معين، و بالتالي فإن النظام الدولي يمثل حجم التفاعلات التي تقوم بها الدول و المنظمات الدولية و العوامل دون القومية مثل حركات التحرير و العوامل عبر القومية مثل الشركات المتعددة الجنسية و غيرها([132]).

---

[129]- علي الدين هلال، النظام الدولي الجديد آفاق ما بعد الحرب الباردة ، مجلة عالم الفكر ، الطبعة 3، القاهرة، 1991، ص 12.

[130]- مايكل جيه مازار، فهم النظام الدولي الجديد، مؤسسة RAND، طبعة 2016، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، ص 12.

[131]- عبد القادر فهمي، النظام الإقليمي العربي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص 15-16.

[132]- حسين خلف موسى، النظام العالمي الجديد.. خصائصه وسماته، المركز الديمقراطي العربي، الدراسات البحثية، نشر 06 يوليو 2015.

الفقرة الثانية: مميزات النظام الدولي الجديد

يمكن أن نختصر خصائص هذا النظام في النقاط التالية:

أولا: إن النظام الدولي (الجديد) هو نظام ما يزال في طور التكوين و لم يأخذ صيغته النهائية بعد،

و تبرز فيه قضية أحادية من الناحية العسكرية و السياسية تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، و ثلاثية من الناحية الاقتصادية و تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، و أوربا الغربية و الصين، إذن هو في هذه المرحلة نظام تعاد صياغته بآليات و إشكال و عمليات متعددة شديدة التعقيد و الغموض والتداخل.

ثانيا: التطابق في (النظام الدولي الجديد) بين الإدارة الأمريكية و الشرعية الدولية متمثلة في الهيئات و المؤسسات التابعة للأمم المتحدة، حيث تهيمن الوليات المتحدة على هذه الهيئات و المؤسسات و تستخدمها بالشكل الذي يحقق مصالحها في السيطرة على العالم.

ثالثا : السمة الأساسية الأخرى و البارزة في (النظام الدولي الجديد) هي تغيير ساحة الصراع الدولي من صراع بين الشرق و الغرب إلى صراع بين الشمال و الجنوب.

رابعا : العامل القومي يبرز بقوة في (النظام الدولي الجديد)، و هو ما ظهر واضحا في انفراط عقد الاتحاد السوفييتي، و في الحرب الأهلية في يوغوسلافيا التي استقلت فيها جمهوريات عن التحاد اليوغسلافي على أساس قومي، كما يظهر الأمر أيضا في دول آسيا الوسطى و بعض دول أوروبا.([133])

خامسا : برزت قضية الديمقراطية و حقوق الإنسان عنصرا أساسيا من عناصر (النظام الدولي الجديد)، الذي يعد سلاحا استخدمته الولايات المتحدة براعة و ذكاء ضد الاتحاد السوفيتي و دول أوربا الشرقية[134] ، و يعمل أيضا باستخدام هذا السلاح ضد العديد من دول الجنوب التي تجد نفسها معرضة لنقد كبير في هذا الميدان في المحافل و المؤسسات الدولية.

سادسا: التدخل في الشؤون الداخلية للدول لأغراض تسمى إنسانية، إلا أنها في حقيقتها تهدف الى خلخلة الأوضاع الداخلية للبلدان المعادية الولايات المتحدة متجاوزة للقوانين الدولية التي تخالف هذا التدخل.

سابعا: ازدواجية في القول و العمل (سياسة الكيل بمكيالين)، فمن جهة يدعوا المروجون (للنظام الدولي الجديد) إلى الوفاق و السلم و العدل الدوليين. لكننا نجد انتهاكا للسلم و العدل الدوليين.

---

[133]- علاء فاهم كامل، النظام العالمي.. النظام العالمي الجديد: احتمالات المستقبل: رؤية استشرافية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 66، العراق، 2019، ص193.

[134]- علاء فاهم كامل، نفس المرجع السابق الذكر، ص 194.

ثامنا: استخدام الولايات المتحدة الأمريكية الأمراض الاجتماعية سلاحا ضد خصومها من أجل إضعاف مقاومة الشعوب لسياستها و منها تصدير قيم العبث.

تاسعا: التطرف في استخدام العقوبات ضد الشعوب و البلدان التي ترفض السياسة الأمريكية.

عاشرا: إن الولايات المتحدة تستخدم المؤتمرات الدولية لفرض قيمها من أجل الهيمنة

على المجتمع الدولي، و نظامها الرأسمالي بوصفه النظام الوحيد القادر على تحقيق التطور الاقتصادي للدول و المجتمعات. و عليه فإن النظام الدولي الجديد ليس نظاما قائما على توازن المصالح ولا على أولوية القضايا الإنسانية أو الوفاق و السلم و العدل الدوليين، و التي كانت العناوين التي جرت تحتها التحولات نحو هذا النظام. بل نظام قائم على الإخضاع و السيطرة على مقدرات الشعوب و مصائرها على النطاق العالمي، و على حد تعبير الكاتب الصحفي (محمد حسنين هيكل) فهو (شكل جديد للنظام الاستعماري القديم)([135]).

الفرع الثاني: تحديات النظام الدولي الجديد

لم تقتصر جهود الأمم المتحدة على تطوير مفهوم تهديدات السلم و الأمن الدوليين على المستوى النظري فقط، بل عملت بالموازاة مع ذلك على تطويره من الناحية العملية، من خلال ممارسات مجلس الأمن الذي عمل منذ نهاية الحرب الباردة على توسيع لائحة تهديدات السلم و الأمن الدوليين .و عمليا استوعبت هذه اللائحة جل تلك التهديدات التي نص عليها تقرير فريق رفيع المستوى، و هي كالتالي:

1- **النزاعات الداخلية المسلحة** : هي ليست بالتهديد الجديد بقدر ما كان الاهتمام الكبير لمجلس الأمن الدولي بها هو الجديد، و هو ما لم يكن ممكنا خلال الحرب الباردة بسبب الانقسام داخل مجلس الأمن و الاستعمال المكثف لحق الفيتو، غير أنه و منذ نهاية الحرب الباردة، بدأ مجلس الأمن يتدخل بشكل منتظم في الأزمات الداخلية للدول، خاصة مع تفجر الأوضاع في العديد منها مطلع التسعينات ([136])، لأسباب عدة، عرقية و دينية، وقبلية وسياسية،وبشكل عام بسبب فشل حكومات الدول في إنجاح تجربة بناء الدولة الوطنية، والهوية الجامعة و تحقيق العدالة و الانسجام داخل مجتمعاتها، هذا بالإضافة إلى الطابع الوحشي للجرائم التي ارتكبت ضد المدنيين في بعض الحالات و التي طرحت ضرورة

الاهتمام بالأمن الإنساني و كذا" مسؤولية الحماية "في حالة غياب الدولة أو ضعفها أو تسببها في هذه الأعمال.

2- **الإرهاب** :و قد دخل بدوره في لائحة تهديدات السلم و الأمن الدوليين، بعد أن ظل لفترة طويلة يخضع لاختصاصات الجمعية العامة التي كانت تعمل على تطوير الإطار المعياري الخاص بمكافحته، و قد ساهمت مجموعة من العوامل في اهتمام أعضاء مجلس الأمن الدولي به، ابتداء من مطلع التسعينات، منها : زيادة نسبة الهجمات التي كانت موجهة ضد أهداف أمريكية، و تزايد حجم الخسائر التي أصبحت تنجم عن هذه الأعمال، و عمل الجماعات الإرهابية في إطار شبكات

[135] - علاء فاهم كامل، المرجع السابق، ص 194.

[136]- راجع حرب كوسوفو(1998-1999).

دولية، و التخوف المتزايد من حصولها على أسلحة الدمار الشامل، كل هذه العوامل و غيرها جعلت ملف الإرهاب يحظى باهتمام مجلس الأمن و يرتقي به ليس فقط إلى درجة تهديد للسلم و الأمن الدوليين بل إلى أخطر تهديد على السلم والأمن([137]) .

3- **القرصنة والسطو المسلح في البحر**: و ينظم هذا التهديد إلى صنف الجرائم التي أضحت بدورها تحظى باهتمام مجلس الأمن .و القرصنة ليست بالتهديد الجديد و لكن انتشارها و استفحالها و عدم قدرة العديد من الدول التصدي لها بمفردها هو الذي دفع مجلس الأمن الدولي للاهتمام بها، فقد أسس مجلس الأمن قراره الخاص بالتدخل لمكافحة القرصنة الصومالية [138] على طلب الحكومة الصومالية، حيث كان قد عبر المبعوث الصومالي في مجلس الأمن عن عدم قدرة دولته التي دمرتها الحرب الأهلية التصدي لهذه الظاهرة التي استفحلت في منطقة تعد إستراتيجية بالنسبة للملاحة التجارية الدولية.

فقد أصبحت السفن التجارية تتعرض للسرقة و للاختطاف مما أثّر على حركة الملاحة التجارية، و نتج عنها ارتفاع في تكاليف التأمين و النقل بفعل اضطرار العديد من السفن تغيير طريقها نحو رأس الرجاء الصالح و هو ما أدى إلى ارتفاع في أسعار السلع، فكان القرار(1816) الصادر في سبتمبر 2008 أول قرار يصدره المجلس في هذا الشأن، و الذي أجاز استعمال القوة وفق الفصل السابع من الميثاق لمكافحة هذه الأعمال في أعالي البحار كما في المياه الإقليمية الصومالية التي تدخل ضمن مجاله السيادي.

4- **الجوائح والأمراض الفتاكة** : مما لا شك فيه أنها أضحت تفتك بأرواح الكثير من البشر بسبب خطورتها و قدرتها السريعة على الانتشار في ظل عالم مترابط يشهد حركة تنقل غير مسبوقة بين مختلف أرجاءه .و تظهر خطورة هذه الأمراض و الأوبئة بشكل أكبر في الدول الضعيفة التي لا تمتلك أنظمة صحية فعالة، و لا الإمكانيات اللازمة لاحتوائها، خاصة الدول الإفريقية، رغم أن الكثير من التساؤلات تطرح حول مصدر العديد من هذه الفيروسات([139]) و حول ما إذا كانت مفتعلة .في كل الأحوال فإن التصدي لهذه الظواهر من اختصاص الدولة أساسا و تساعدها في هذا المجال المنظمات الصحية العالمية، و لقد أصبح لمجلس الأمن دورا في هذا الإطار بعد طلب العديد من الجهات.

5- **انتشار أسلحة الدمار الشامل**: هو التهديد القديم الجديد، فالحد من انتشار الأسلحة كان أحد الهواجس الأساسية- لمؤسسي الأمم المتحدة، غير أن تطور التكنولوجيا العسكرية و انتشارها و التخوف من

---

[137]- إيمان حسين، المفهوم الجديد لتهديدات السلم والأمن الدوليين وتطبيقاته، مجلة البحثية، العدد الثالث، الرباط، 2015، ص 23.

[138] - - ووفقا لإحصاءات أصدرها البنك الدولي في بيان وزعه بالعاصمة الصومالية مقديشو يوم 11 أبريل/نيسان 2013، فقد اختُطِفت في سواحل الصومال- منذ ظهور القرصنة فيها بشكل لافت عام 2005- 149 سفينة، واحتُجِز 3741 شخصا من طواقم هذه السفن من 125 بلدا، وقضى بعضهم فترة احتجاز استمرت ثلاث سنوات، بينما قُتل ما بين 82 و97 بحارا نتيجة هجمات القراصنة الصوماليين

[139]- جائحة فيروس كورونا (1)أو جائحة كوفيد-19 والمعروفة أيضًا باسم جائحة كورونا، هي جائحةٌ عالميةٌ مستمرةً حاليًا لمرض فيروس كورونا 2019) كوفيد-19)، سببها فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (سارس-كوف-2). تفشّى المرض للمرة الأولى في مدينة ووهان الصينية في أوائل شهر ديسمبر عام 2019.

و قوعها في أيدي المجموعات الإرهابية الإجرامية، رفع درجة التأهب لدى مجلس الأمن الدولي في تعاطيه مع هذا الخطر، و يركز المجلس على كل من الأسلحة النووية و البيولوجية و الكيميائية، و قد أصدر في هذا الصدد العديد من القرارات منها القرار(1673)([140]) والقرار(1747).

المطلب الثاني: ماهية التكتلات الاقتصادية العملاقة الاتحاد الأوروبي ومنظمة شنغهاي نموذجا

تجتهد الكثير من الدول المتقدمة و النامية على اختلاف مذاهبها الاقتصادية و درجات نموها لإقامة تكتلات اقتصادية تتضاءل فيها أهمية الاقتصاديات المنفردة، و في ظل استتباب الأنظمة، التطور التكنولوجي الرهيب و وفرة رؤوس الأموال لدى بعض الأقطار، جعل من هذه الأخيرة رائدة في تنظيم التجارة الدولية و منه تشكيل تكتلات اقتصادية عملاقة، على غرار الاتحاد الأوروبي و منظمة شنغهاي.

الفرع الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية العملاقة

إن التكتلات الاقتصادية شأنها شأن العولمة لا يوجد تعريف محدد متفق عليه، و ذلك نتيجة لاختلاف المذاهب الاقتصادية و اختلاف رؤية كل منها لأهدافها و الوسائل التي تستخدم في سبيل تحقيق هذه الأهداف، غير أنه يمكن تعريف التكتل الاقتصادي بصفة عامة بأنه يتمثل في تحرير التجارة على المستوى الإقليمي فيما بين مجموعة الدول الأعضاء في التكتل بهدف الاستفادة من مزايا حرية التجارة و التخصص و تقسيم العمل فيما بين مجموعة هذه الدول. و بالتالي، يترتب على التكتلات الاقتصادية زيادة الاعتماد المتبادل و تقسيم العمل على المستوى الإقليمي في مجالات التجارة و الاستثمار، و لذا، يمكن النظر للتكتلات الاقتصادية على أنها تعد عولمة جزئية تتم في إطار العولمة الشاملة، و تمثل وسيلة تتبعها الدول المختلفة بهدف المواءمة مع مشكلات التكتلات الكونية الذي تدفع إليها العولمة ([141])، و سنتطرق لتعريف دقيق لهذه التكتلات في الفقرة التالية.

الفقرة الأولى: تعريف التكتلات الاقتصادية العملاقة

يعرف التكتل الاقتصادي على أنه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا و جغرافيا و ثقافيا و اجتماعيا، و التي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم المصالح و زيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق اكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول([142]).

و يمكن تعريف التكتل الاقتصادي بأنه تجمع عديد من الدول التي تربطها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك، هذا التجمع يكون في إطار معين، قد يكون اتحادا

[140]- اتخذ القرار بالإجماع في 27 أبريل 2006، وبعد النظر في تقرير من لجنة مجلس الأمن المنشأة في القرار 1540 (2004) بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية، مدد مجلس الأمن ولاية لجنة مراقبة تنفيذ القرار بشأن أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها حتى 27 أبريل 2008.

[141]- محمود يونس، التجارة الدولية و التكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، طبعة 2015، الإسكندرية، مصر، ص191.

[142]- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، .2002 ، ص30.

جمركيا أو منطقة تجارة حرة. فالتكتل الإقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي. فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء،

و من هنا يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة و متعددة([143]).

الفقرة الثانية: مميزات التكتلات الاقتصادية العملاقة

إن نية إنشاء تكتل اقتصادي يعد في حد ذاته مكسبا للدول المقدمة على ذلك، لكن وجب توفر شروط أو ميزات حتى يكتب النجاح لهذا التكتل نذكر منها:

أولا- وجود آلية لتحقق التوازن بين المنافع التي لم تكن قبل التكتل للدول الأعضاء: بمعنى أن تحقق كل دولة فيه مزايا لم تكن تستطيع تحقيقها قبل قيام التكتل، و بالتالي، عدم وجود تميز بين الدول.

ثانيا- وجود تجانس اجتماعي و اقتصادي و سياسي في الدول الأعضاء: بمعنى وجود توافق في الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.، أي أن تنتمي اقتصاديات الدول الأعضاء إلى نمط متقارب في المجالات المختلفة السابق ذكرها.

ثالثا- تمتع الدول الأعضاء باستقلال سياسي و جغرافي و اقتصادي.

رابعا- إنشاء الإطار المؤسسي اللازم لإدارة و تنفيذ الأهداف التي يحددها التكتل لنفسه في كل مرحلة من مراحل تطوره، تكون مهمته إعداد و تنسيق الخطط و السياسات و متابعة تنفيذها و تقييم نتائجها.([144])

الفرع الثاني: تكتل الاتحاد الأوروبي و منظمة شنغهاي

تسعى كافة الدول المتقدمة و النامية على اختلاف مذاهبها الاقتصادية و درجات نموها لإقامة تكتلات اقتصادية تتضاءل فيها أهمية الاقتصاديات المنفردة، بهدف الحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية، و سنتعرض في هذا المبحث و بإيجاز لأهم التكتلات الاقتصادية العالمية، كالاتحاد الأوروبي و منظمة شنغهاي.

الفقرة الأولى: تكتل الاتحاد الأوروبي European Union

يعتبر من بين أهم مراكز العولمة، حيث بدأ هذا الاتحاد كمنطقة تجارة حرة بموجب اتفاقية "روما" عام 1958 ثم تدرج مستوى الاندماج و تعمق بشكل مستمر إلى أن وصل عدد الدول الأعضاء في الإتحاد إلى 27 دولة بعد انضمام دول أوروبا الشرقية، فأصبح من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم و أكثرها اكتمالا من حيث البنى و الهياكل التكاملية، يحصل أكبر دخل قومي في العالم، كما يعتبر أضخم سوق اقتصادي داخلي حيث بلغ عدد سكانه أزيد من 380 مليون

[143]- عبد العزيز هيكل، الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية، الطبعة الأولى، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، 1976، ص11-12.

[144]- محمود يونس، المرجع السابق، ص 193.

نسمة. و يلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوروبي يتخذ استراتيجية هجومية تجاه الاقتصاد العالمي و يسعى بكل قوة إلى أن يكون على رأس الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي الحديد في القرن الواحد و العشرين([145]).

و في سنة 2014 أصبح الاتحاد يضم 28 دولة. ولا تزال بعض الدول تنتظر للالتحاق بركب الاتحاد كتركيا وألبانيا وأيسلندا ومقدونيا و مونتنيغرو، إلا أنه في سنة 2016 شهد الاتحاد ضربة موجعة بعد إعلان بريطانيا خروجها من الاتحاد الأوروبي.

الفقرة الثانية: تكتل منظمة شانغهاي

تأسست منظمة شانغهاي للتعاون **Shanghai Cooperation Organisation** (SCO) كرابطة متعددة الأطراف لضمان الأمن والحفاظ على الاستقرار عبر الأنحاء الشاسعة لأوروبا وآسيا، وتوحيد الجهود للتصدي للتحديات والتهديدات الناشئة، وتعزيز التجارة فضلاً عن التعاون الثقافي والإنساني.

وعن طريق تعزيز التعاون الذي يحقق المنفعة للأطراف بالتساوي، ومنع المواجهة والنزاع، والحفاظ على الأمن كحق متساو وكامل، فإن منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) تهدف إلى بناء نظام عالمي متعدد المراكز، يتسق بشكل تام مع قواعد القانون الدولي ومبادئ الاحترام المتبادل، التي تلبي مصالح كل دولة، مع وضع احتياجاتها وطموحاتها المتبادلة في الاعتبار. وباعتبارها منظمة متعددة الجنسيات ومتعددة الثقافات، فإن منظمة شانغهاى للتعاون تسعى جاهدة إلى إخماد صراع الحضارات في جميع مناطقها بالتحديد([146]).

المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية العملاقة و مجابهتها لتهديدات السلم و الأمن

إن تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية جعل منها سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وذلك لأهمية الاقتصاد في استقرار الدول...كما أن المراد من هذه التكتلات هو زيادة حجم الإنتاج والاستثمار والدخل القومي، وبالتالي تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة وتنويع مصادر الإنتاج وزيادة معدلات الادخار والاستثمار وتضييق الفجوة في الدخل، وتحقيق السلم الاجتماعي وزيادة معدلات الاستثمار ([147])، كل هذه الأهداف المشروعة فشلت العديد من التكتلات الاقتصادية في تحقيقها بسبب التحديات الأمنية، كالإرهاب الدولي،

[145] - عصمان سفيان، نظرة استشرافية لمستقبل التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة من وجهة نظر كيلانية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد الثالث، جامعة الوادي، 2012، ص 150-151.

[146]- رشيد عليموف، دور منظمة شنغهاي للتعاون في مجابهة تهديدات السلم والأمن، الموقع الرسمي للأمم المتحدة، أنظر الرابط https://www.un.org/ar/chronicle/article/19949

[147]- رشاد الشيخ ، التكتلات الاقتصادية وأثرها في استقرار الأمن والسلم الإقليمي، صحيفة البلاد الإلكترونية، البحرين، نشر يوم 16 يوليو 2021، انظر موقع: https://albiladpress.com/news/2021/4658/columns/715927.html

القرصنة و السطو المسلح في البحر([148])، الأوبئة و الأمراض الفتاكة، انتشار أسلحة الدمار الشامل و التسابق نحو التسلح.

وبشكل عام يلاحظ أن هذه التهديدات أضحت تشكل تحديا كبيرا، حيث مست مصالح و تماسك الدول المتكتلة، مما عجل بضرورة وضع آليات و استراتيجيات لمجابهتها، و منه يطرح التساؤل نفسه: ما هي هذه الاستراتيجيات،و ما مدى نجاعتها ؟ هذا ما سنتطرق له فيما يلي:

المطلب الأول: تكتل الاتحاد الأوروبي في مجابهة تهديدات السلم و الأمن

كانت فرنسا ترى في قيام دولة ألمانيا مستقلة تماما، بما لها من إمكانيات صناعية هائلة، أمرا ينذر بالخطر. و كانت محاولة إخضاع ألمانيا على النحو الذي سعى إليه الفرنسيون بعد الـ ح ع 1 (1914-1918) قد فشلت فشلا كارثيا [149]، فبدت فكرة إدماج ألمانيا داخل إطار مؤسسات قوية و من ثم تكون فكرة واعدة بدرجة أكبر، و قد تحقق هذا الموعود كما كان مأمولا. و سارت الأمور على هذا النحو بعد نهاية الحرب ع 2. حيث سارعت الدول الأوروبية إلى الانضمام و وصل العدد 12 سنة 2005، كما ساهم تعميم استعمال عملة اليورو في استقطاب المزيد من الدول، و في الوقت الذي بدا أن الاقتصاد يتعافى و أن الجميع رابح رابح، ظهرت مشاكل و أزمات و ظل دافع تحقيق السلام و الأمن داخل كيان ديمقراطي هو الدافع الذي كان محوريا في تأسيس الجماعة – مؤثرا قويا على الحكومات و الساسة في كثير من الدول الأعضاء.

الفرع الأول: التحديات الأمنية لتكتل الاتحاد الأوروبي

نظرا لتنامي التهديدات والمخاطر الأمنية كالتطرف العنيف، الإرهاب، الهجرة غير الشرعية واللجوء وجدت دول الاتحاد الأوروبي نفسها ملزمة بتكريس و تفعيل التعاون والتنسيق الأمني والاستخباراتي فيما بينها. و قد تميزت علاقات التعاون الأمني بين دول الاتحاد الأوروبي بنوع من التوتر و عدم الاستقرار في السنوات الأخيرة، بحيث أنها تتزايد وتيرتها أحيانا و تتراجع نسبيا في أحيان أخرى، أمام وجود بعض المشكلات السياسية والاقتصادية التي تعرقل التعاون الأمني و تبادل المعلومات بين دول الاتحاد الأوروبي، و من أهم هذه التحديات نذكر:

1- **أزمة أوكرانيا**: هي أزمة طويلة بدأت في أوكرانيا في 21نوفمبر 2013 عندما علق رئيس أوكرانيا آنذاك فيكتور يانوكوفيتش الاستعدادات لتنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي .أثار القرار احتجاجات جماهيرية من مؤيدي الاتفاقية. أدت الاحتجاجات بدورها، إلى ثورة أطاحت بالرئيس في فبراير.2014 ، و استمرت بالتصعيد حتى يومنا، لكن

[148]- يجمع الفقهاء والخبراء والاقتصاديون على أن الاقتصاد العالمي شديد الحساسية ا تجاه أي ظروف غير مواتية أمنيا تعرقل حركة المبادلات التجارية بين مختلف مكوناته والتي ينقل 90% من حمولتها عن طريق البحر، أخذ يعاني و بشدة من التداعيات السلبية لعمليات القرصنة في خليج عدن المحيطُ الهندي ، متكبداً خسائر كبيرة ما فتبت تتصاعد باضطراد ، تتوزع جراء هذه.

[149]- جون بيندر وسايمون أشروود، الاتحاد الأوروبي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، 2015، ص 11.

حقيقة الصراع هو اقتصادي أكثر منه سياسي و عسكري، فقد تبين أن الصراع هو بين تكتلين اقتصاديين عملاقين، منظمة شنغهاي بعد إعلان الصين، دعمها لروسيا و تحرك حلف الناتو لتأمين دول الاتحاد الأوروبي من التهديدات الروسية.

2- **أثر خروج بريطانيا من الاتحاد**: بتاريخ 23 يونيو 2016 صوتت بريطانيا لمصلحة الخروج من الاتحاد الأوروبي، ليتم البحث بعدها مباشرة في تداعيات هذا الخروج و آثاره السلبية على الاقتصاد و الأمن، و لنا أن نتطرق بإيجاز لبعض التداعيات الأمنية، نذكر ما قالته المستشارة الألمانية حول البريكست:

" أثار مشروع خروج بريطانيا من الاتحاد الكثير من الجدل حول مستقبل بريطانيا الأمني، وهناك إجماع لدى المراقبين المعنيين بالأمن بأن خروج بريطانيا من الاتحاد سيجعلها أكثر عرضة للإرهاب، وربما يعود ذلك إلى فكرة أن الإرهاب لم يعد مستوردا بل أصبح محليا، في ضوء بيانات العمليات الإرهابية التي ضربت أوروبا. الإحصائيات ذكرت أن 75 في المائة من العمليات الإرهابية في دول أوروبا خلال عام 2016 و2017 كانت من مواطنين داخل أوروبا.

هذا الرأي يمكن أن يكون واردا أو مقبولا في الوقت الحاضر، لكن في المستقبل القريب يمكن أن يكون العكس، فمن المتوقع أن تتغير الكثير من السياسات الأمنية التي تتخذها بريطانيا تحديدا، بعد مراجعة سياساتها وسد الثغرات التي يمكن أن تكون تهديدا لأمنها الوطني. فرغم أن خروجها يعطيها قوة أكثر في مسك حدودها الخارجية، لكنها سوف تخسر الكثير من دعم المعلومات التي تحصل عليه من الوكالات الأوروبية، فالتهديدات لم تعد تقليدية وتأمين الأمن لم يعد بمسك الحدود أمام عالم وسائل التواصل الاجتماعي و«السايبر»، ولم تعد أي دولة قادرة على مواجهة الإرهاب بمفردها"(150).

3- **الهجرة غير الشرعية و اللجوء**: تعد إحدى أبرز التحديات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي، حيث تقدر الشرطة الأوروبية عدد المهاجرين غير الشرعيين في دول الاتحاد الأوروبي بنحو نصف مليون شخص سنويا ([151])، و في تقرير لجامعة الدول العربية حول الهجرة المغاربية إلى أوروبا، خلال الأربع الأشهر الأولى من سنة 2005 أن عدد الجزائريين المقيمين باسبانيا بصفة غير شرعية يقدر بـ 17 ألف شخص، و في فرنسا 20 ألف شخص لا يملكون الوثائق الرسمية.

هذا، و لا ننسى الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين لبلدان غرب إفريقيا، مما يشكل انعكاسات اقتصادية و أمنية تنهك الخزينة الأوروبية في عملية الاستقبال، التأهيل و الإدماج في المجتمعات الغربية (الاتحاد الأوروبي).

4- التهديدات الأمنية (الجريمة المنظمة و الإرهاب): يعتبر التعاون و التنسيق الأمني داخل الاتحاد الأوروبي من بين أهم الأولويات التي رسمتها المفوضية الأوروبية، على اعتبار تزايد مخاطر التطرف الديني والإيديولوجي و معضلة الهجرة غير الشرعية واللجوء، و قامت المفوضية الأوروبية بجهود كبيرة في سبيل تكريس تعاون حقيقي و فعال بين دول الاتحاد

[150]- أنجيلا ميركل، المستشارة الألمانية، 2005-2021، القمة الرقمية للإتحاد الأوروبي، تالين ، استونيا، سبتمبر ، 2017.

[151]- ألحت فرنسا على إنشاء منظومة دفاع مستقلة أكثر من غيرها، و ثبت على هذا الرأي جميع الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم الجمهورية الفرنسية الخامسة (1958).

الأوروبي، لكن الملاحظ هو أن اختلاف "طبيعة و درجة " المخاطر والتهديدات الأمنية لكل دولة أوروبية ، أعاق بشكل نسبي تعزيز التعاون الأمني المتبادل، و أصبحت كل دولة أوروبية تقف على حدى في مواجهة التهديدات الأمنية على أراضيها([152]).

غياب رؤية مشتركة حول "الميكانيزمات" اللازمة من أجل التصدي للتهديدات الأمنية، وذلك يرجع إلى اختلاف مقاربات كل دولة أوروبية في مواجهة خطر التطرف العنيف و التهديدات الإرهابية، و أيضا الاختلاف في التعامل مع مصدر التطرف، فبعض الدول الأوروبية تتعامل على أن المصدر الرئيس داخلي بالدرجة الأولى ، بينما تتعامل دول أوروبية على أساس أن المصدر خارجي.

الفرع الثاني: مقاربة الاتحاد الأوروبي في مجابهة التهديدات الأمنية

إن التحول في مفاهيم الأمن في الفترة التي أعقبت انهيار المنظومة الاشتراكية أدى بدوره إلى التغير في عدة مفاهيم لها علاقة بالأمن كالسياسة الأمنية، هذه الأخيرة التي تعتمدها الوحدات السياسية بشكل منفرد أو جماعي لأجل تحقيق مصالحها الداخلية والخارجية، و لقد تبنى الاتحاد الأوروبي مقاربة([153])، للأمن تم على أساسها بناء سياسته الأمنية، إذ تعد السياسة الأمنية الأوروبية إحدى أهم المواضيع التي أثارت الجدل داخل البيت الأوروبي حول مغزى هذه السياسة والأهداف و المرتكزات التي تقوم عليها.

وقد شكل هدف بناء منظومة دفاعية أوروبية قادرة على تأمين استقلال أكبر لقارة أوروبا عن الولايات المتحدة الأمريكية وحضورها العسكري الطاغي دون الإخلال بالتحالف التقليدي والراسخ القائم بين ضفتي الأطلسي، وسعى إلى تحقيق هذا الهدف أغلب القادة الأوروبيين([154]).

كما تعتبر قمة الاتحاد الأوروبي في كولون "ألمانيا"([155])، أثناء غارات حلف شمال الأطلسي على يوغسلافيا [156]، نقطة تحول أساسية في وضع أسس السياسة الأمنية المشتركة في الاتحاد الأوروبي.

---

[152]- محمد الصالح جمال، التهديدات الأمنية في أوروبا.. جهود الاتحاد الأوروبي بتعزيز التعاون الأمني و الإستخباراتي، وحدة الدراسات و التقارير، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب و الاستخبارات، نشر بتاريخ 20نوفمبر 2020.

[153]- المقاربة هي تصور و بناء مشروع عمل قابل للانجاز في ضوء خطة تأخذ في الحسبان كل العوامل المتداخلة في تحقيق الأداء الفعال و المردود المناسب (الأهداف، الطريقة، الوسائل، المعارف، الزمان و المكان).

[154]- ألحت فرنسا على إنشاء منظومة دفاع مستقلة أكثر من غيرها، و ثبت على هذا الرأي جميع الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم الجمهورية الفرنسية الخامسة (1958).

155- عقدت القمة في تاريخ 3 -4 جوان 1999، بمدينة كولونيا، جُمهُورِيَّة أَلْمَانِيَا الاِتِّحَادِيَّة.

[156]- تعرف الغارات بـ قصف الناتو ليوغوسلافيا كانت عملية عسكرية لحلف الناتو ضد جمهورية يوغوسلافيا خلال حرب كوسوفو بدأت من 24 مارس 1999 إلى 11 يونيو 1999

وحصلت موافقة قادة قمة كولون على العمل من أجل بلورة ما يلزم من آليات لاتخاذ القرارات الخاصة بمواجهة الأزمات في ضوء العناصر الآتية:

1- دورية الاجتماعات مع عقد اجتماعات طارئة، وتشكيل مجلس للشؤون العامة يشمل وزراء الدفاع.

2- تشكيل لجنة سياسية وأمنية دائمة في بروكسل تضم خبراء سياسيين وعسكريين.

3- تشكيل لجنة عسكرية تضم خبراء عسكريين يقدمون التوصيات للجنة السياسية والأمنية.

4- تشكيل هيئة عسكرية للاتحاد الأوروبي تحتوي مركزًا للتوجيه.

و لهذه السياسة الأمنية بعدين:

أ- **البعد العسكري** : يقوم على أساس أن الإقليم دائمًا يبقى في حالة متأهبة لأي طارئ أو تهديد عسكري يمس سيادته الداخلية، لهذا يرى الأوربيون أن الهدف من مضاعفة قدراتهم الدفاعية والهجومية هو من أجل حماية إقليمهم وحدودهم السياسية، وحماية مصالحهم على المستوى الإقليمي والدولي، من خلال بناء تصور للأمن حسب المعتقدات الأوربية، لذلك يتضمن البعد العسكري للسياسة الأمنية الأوربية مجموعة من الاستراتيجيات والتكتيكات لتحقيق حد مقبول من الأمن والذي يعتمد على:

برامج الإنفاق العسكري، والتسلح وفقًا لمنظور كل دولة للأمن ولكن في حدود المتفق عليه داخل الإقليم الأوروبي الموحد حتى لا يحصل الاختلال داخل البيت الأوروبي الواحد.

ب- **البعد الاقتصادي** : يركز البعد الاقتصادي للسياسة الأمنية الأوروبية حول القدرات الاقتصادية وثروات الاتحاد الأوروبي سواء كانت تلك الثروات داخل الإقليم الأوروبي أو عبارة عن مناطق نفوذ في أماكن أخرى من العالم، وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق الأمن الداخلي والخارجي على حد سواء.

المطلب الثاني: تكتل منظمة شنغهاي في مجابهة تهديدات السلم و الأمن

لا تقتصر أهداف المنظمة على التعاون في مجال معين بل تُغطي العديد من المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية وتنفيذ القانون وحماية البيئة والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والتعليم والطاقة والمواصلات والمال والمصارف والتأمين والقروض وغيرها من المجالات ذات الاهتمام المشترك وتعزيز التنمية الشاملة في المنطقة، كما بدأت بإنجاز أهدافها عن طريق إجراء النشاطات في كافة المجالات منذ تأسيسها رسمياً([157]).

و المؤكد أن المنظمة الدولية لشنغهاي تصب تركيزها بشكل كبير على (مكافحة الإرهاب والأمن الإقليمي) في المرحلة الحالية لما لهما من أهمية بالغة في صون استمرارية التكتل و حفظ مصالحه.

الفرع الأول: التحديات الأمنية لتكتل منظمة شنغهاي

[157]- محمد حسين كاظم العيساوي، منظمة شنغهاي للتعاون دراسة في إطار القانون الدولي، مجلة العلوم القانونية، المجلد30، كلية القانون، بغداد، العراق 2015، ص 09.

في مجال التعاون الأمني تسعى المنظمة إلى إذكاء مفهوم الأمن الجديد وتعزيز الثقة والتعاون في الشؤون العسكرية وإجراء المناورات العسكرية ([158])المشتركة وتعميق التنسيق الواقعي في مكافحة الإرهاب والحركات الانفصالية والتطرف والجريمة العابرة للحدود كالتهريب والاتجار بالمخدرات، وتشكل الاجتماعات الدورية وغير الدورية لمجلس رؤساء الدول ومجلس رؤساء الحكومات والدفاع ومندوبي هيئة الأركان العامة وخبراء و مسؤولي الدوائر الأمنية في المنظمة وكذلك الوثائق والقواعد القانونية التي أقرتها المنظمة، الأُسس التي تسير عليها هذه المنظمة في مجال التعاون الأمني .فقد جمعت المصالح المشتركة للدول الأعضاء والتي تمحورت حول حتمية التعاون الأمني، وصياغة رؤية إستراتيجية شبه موحدة تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية.

الفقرة الأولى: النزاعات الحدودية لدول منظمة شنغهاي

أولا- أطراف النزاع و طبيعته

1- روسيا والصين: حول الحدود الشرقية البالغ طولها 4300 كم، انتهى بترسيم الحدود عام 2004.

2- روسيا و كازاخستان: حول حدود منطقة أتي ا رو الكازاخية وأستراكان الروسية انتهى بترسيم الحدود عام 2005.

3- أوزبكستان و تركمنستان: حول الحصص المائية في بحر قزوين.

4- أوزبكستان و كازاخستان: حول قرية باي انتهى بتسوية في عام 2003.

5- أوزبكستان و قرجيزستان و طاجيكستان: حول وادي" فرغانا"، وذلك في ولايات فرغانا، ونمانغان، وأنديكان الأزبكية، وفي ولاية سوغد الطاجيكية، وفي ولايات باتكان، وأوش القرغيزية . انتهى بتسوية جزئية ل 300 كم من 1099 كم.

6- قرجيزستان و كازاخستان و الصين: حول حدود 3300 كم انتهى بتسوية في عام 2004.

7- طاجيكستان وأفغانستان: حول الاختراقات الحدودية المتبادلة بطول 1300 كم.

8- تركمنستان وكا زخستان: حول الاختراقات الحدودية المتبادلة بطول 380 كم.

9- تركمنستان وأفغانستان: حول الاختراقات الحدودية المتبادلة بطول 744 كم([159]).

ثانيا- مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات من بين أولويات منظمة شانغهاي للتعاون

يظل إنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة أخطر ما يهدد السلم والاستقرار الدوليين. وستواصل المنظمة تطوير التعاون وتنسيق الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء لمكافحة هذا التهديد استناداً إلى اتفاقية عام 2004 بشأن

[158]- تم إجراء 9 مناورات عسكرية بين 2002-2013، اغلبها ضد الإرهاب بكل من دول : قرجيزسيتان، الصين، روسيا، طاديكستان و أوزباكستان.

[159]- خير سالم ذيابات، الدور الأمني لمنظمة شنغهاي للتعاون، 1996-2013، تعاون إقليمي أم موازنة حلف الناتو، دار المنظومة، الجامعة الأردنية، المجلد43، ملحق1، 2016، ص 355.

التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف، وبيان رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بشأن تهديدات المخدرات لعام 2015، ووفقا لأحكام اتفاقيات الأمم المتحدة وقراراتها، بما في ذلك نتائج الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات في العالم، التي عقدت في نيسان/ أبريل 2016 في نيويورك. وفي سياق عمليات خاصة لمكافحة المخدرات التي أجريت داخل أقاليم منظمة شنغهاي للتعاون على مدى السنوات الخمس الماضية، تم ضبط 69 طناً من مادة الهيروين المميتة من التجار، مما يدل على فعالية جهودنا المشتركة في هذا المجال. ويشكل هذا الرقم حوالي 14% من العقاقير المصادرة في جميع أنحاء العالم. كما ساعد التعاون الفعال فيما بين هيئات إنفاذ القانون في ضبط 75 طناً من السلائف المستخدمة في الإنتاج غير المشروع للسموم المخدرة([160]).

الفرع الثاني: مقاربة منظمة شنغهاي في مجابهة التهديدات الأمنية

تسعى منظمة شنغهاي في مجال التعاون الأمني إلى إذكاء مفهوم الأمن الجديد، و تعزيز الثقة و التعاون في الشؤون العسكرية و إجراء المناورات العسكرية المشتركة وتعميق التنسيق الواقعي في مكافحة الإرهاب والحركات الانفصالية، و التطرف و الجريمة العابرة للحدود كالتهريب و الاتجار بالمخدرات، و إن الاجتماعات الدورية و غير الدورية لمجلس رؤساء الدول و مجلس رؤساء الحكومات والدفاع ومندوبي هيئة الأركان العامة و خبراء و مسؤولي الدوائر الأمنية في المنظمة وكذلك الوثائق والقواعد القانونية التي أقرتها المنظمة تُشكل الأُسس التي تسير على هذه المنظمة في مجال التعاون الأمني . فقد جمعت، المصالح المشتركة للدول الأعضاء، و التي تمحورت حول حتمية التعاون الأمني،و صياغة رؤية إستراتيجية شبه موحدة تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية.

حيث أكد رؤساء الدول الأعضاء على أن مواجهة التهديدات و التحديات الجديدة للأمن الإقليمي و الدولي، تحتاج إلى توحيد جهود الدول الأعضاء فيها لتأمين الدفاع عن الأراضي و السكان و المنشآت المهمة، لتأمين الحياة و البنية التحتية و عدم توفير مأوى للأشخاص المتورطين، أو المتهمين بنشاطات إرهابية أو انفصالية، أو متطرفة و تسليمهم في حال توفر طلب بذلك من جانب دولة أخرى عضو في المنظمة، و محاسبتهم عن جرائمهم وفقا للقوانين النافذة في الدول الأعضاء، و اتخاذ إجراءات تهدف إلى رفع مستوى تنسيق العمل الإقليمي الموجه ضد الإرهاب، و القضاء على قواعده، و مكافحة التجارة غير القانونية للأسلحة و الذخيرة و المواد المتفجرة، و المخدرات، و مكافحة الجريمة المنظمة، و الهجرة غير الشرعية و استخدامها، و منع استخدام الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل و وسائل نقلها، و منع الإرهاب الإعلامي([161]).

فمنذ تأسيس المنظمة في 15 جوان 2001 و استنادا لـ (ميثاق منظمة شنغهاي للتعاون)، و (بيان تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون) وقعت الدول الأعضاء، على سلسلة من الاتفاقيات و الوثائق القانونية المهمة منها في 15جوان 2001، على(معاهدة شنغهاي لمكافحة قوى الشر الثلاث الإرهاب و الانفصال و التطرف) التي تضم (21) مادة قانونية و ملحق

[160]- محمد حسين كاظم العيساوي، المرجع السابق، ص10.

[161]- محمد حسين كاظم العيساوي، المرجع السابق، ص10.

بالإضافة إلى المقدمة و الخاتمة،حيث تشمل مضامين المواد الرئيسية على تعريف للإرهاب و الانفصال و التطرف و شرح مبادئ التعاون المتعدد الأطراف و مضامينه و أساليبه و إجراءاته بين الدول الموقعة على المعاهدة لمكافحة قوى الشر الثلاثة.

و توقيعا آخر في جوان 2002 على(اتفاقية الدول الأعضاء لمنظمة شنغهاي للتعاون حول جهاز مكافحة الإرهاب الإقليمي) و تتضمن هذه الاتفاقية 11 مادة قانونية تضع القواعد المفصلة حول مقاصد الجهاز وأجهزته التنظيمية و وظائفه وطريقة عملهُ و امتيازه وحصاناتهُ وغيرها ، و استنادا لهذه الاتفاقية تم تأسيس جهاز مكافحة الإرهاب الإقليمي في حزيران 2004 في(طشقند– أوزبكستان).

و يمثل تأسيس هذا الجهاز الدائم العلامة المهمة للتعاون الأمني للمنظمة، و إضافة لدور جهاز مكافحة الإرهاب في تحقيق التعاون الأمني الإقليمي للدول الأعضاء في المنظمة، فإنها تدعو أيضاً إلى إجراء التعاون الأمني المتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة، كما ترى المنظمة أنه يجب مواجهة الإرهاب الدولي و الصراعات و الأزمات الإقليمية و غيرها من التحديات المعقدة على أساس التنسيق و التعاون المتعدد الأطراف بين الدول المختلفة و الالتزام بمعايير القانون الدولي لضمان الأمن و الاستقرار العالميين، و تتمسك المنظمة بهذه المبادئ خلال تحركاتها و إجراء التعاون الفعال مع كافة الدول و المنظمات المتعددة الأطراف لمواجهة الإرهاب بصفته التحدي العالمي الجديد،

حيث إنها لا تحتكر قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب لنفسها فحسب بل تضع كافة أنشطتها و قدراتها تحت قيادة الأمم المتحدة في إطار النضال العالمي ضد الإرهاب .

و وقع رؤساء الدول الأعضاء في 17 حزيران 2004 على(اتفاقية منظمة شنغهاي للتعاون لمكافحة بيع و نقل المخدرات و المؤثرات العقلية بشكل غير شرعي و الغرض من هذه الاتفاقية هو مكافحة أعمال بيع و نقل المخدرات و المؤثرات العقلية الغير شرعية، و ذلك انطلاقا من قلقها تجاه الانتشار الواسع لبيع و نقل المخدرات و المؤثرات العقلية وسوابقها بشكل غير شرعي و تأثيرها على صحة الشعوب و رفاهيتها، و التزايد اليومي لأعمال تهريب و بيع و نقل المخدرات في أراضي الدول الموقعة على هذهِ الاتفاقية، و وقّع رؤساء الدول الأعضاء في المنظمة سنة 2002 على(اتفاقية الإجراءات المشتركة بشأن، مكافحة الإرهاب في أراضى الدول الأعضاء)و دخلت حيز التنفيذ في 2009.

إن الاتفاقية أرست قواعد قانونية لأعضاء المنظمة لتنظيم تدريبات مكافحة الإرهاب، و تقتضي أن تقوم كل دولة عضو بمساعدة الأعضاء الآخرين في تنفيذ إجراءات مكافحة الإرهاب في أراضيها .

و في سنة 2013 أقرت الهيئة التشريعية الوطنية في الصين اتفاقيتين بشأن التعاون في مكافحة الإرهاب بين الدول الأعضاء في المنظمة، لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لمكافحة قوى الشر الثلاثة، حيث تتعلق واحدة من الاتفاقيتين بإجراءات تنظيم التدريبات المشتركة لمكافحة الإرهاب بين الدول الأعضاء، في حين تتعلق الأُخرى بإجراءات تنفيذ إجراءات مشتركة لمكافحة الإرهاب في أراضي الدول الأعضاء،وتُعد هذه الاتفاقيات الأساس القانوني المهم للمنظمة لإجراء التعاون الأمني.

الخاتمة:

على ضوء ما سبق نلاحظ أن النصف الثاني من القرن العشرين تميز بميل بارز إلى ظاهرة التكتل الاقتصادي، أيا كانت الصورة التي يتخذها، فاحتل مكانا بارزا في الأدبيات الاقتصادية نظرا لمجموعة من الأسباب و الدوافع التي جعلت مختلف دول العالم "متقدمة أو نامية" تتجه إلى الدخول في تجمعات إقليمية، بعدما أدركت ضرورة التكتل الاقتصادي و أهميته، لذاك فالتكتلات الاقتصادية لا تعد ظاهرة حديثة، إلا أن الجديد هو تنامي و سرعة التوجه إلى مزيد من هذه التكتلات أو الدخول فيها خصوصا من قبل الدول المتقدمة، حيث يمكن القول إن تنامي هذه الظاهرة في العقد الأخير من القرن العشرين جعل منها سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بهدف الحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية، من هنا يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة و متعددة، و لكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح و بالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة، و بقدر هذه السرعة في تحقيق المكاسب تتزايد التحديات و الأزمات التي باتت تواجه المسؤولين في بروكسل "الاتحاد الأوروبي" و بيجين "منظمة شنغهاي" و عليه و من خلال هذا الاستنتاج نوصي بما يلي:

التوصيات:

أولا: بالنسبة للاتحاد الأوروبي

- وجوب خلق تحالف عسكري منفصل عن الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الهيمنة العسكرية للعم سام.
- الكف عن نهب و استغلال ثروات الدول الإفريقية مما يعجز كاهل الحكومات المحلية و بالتالي ظهور التوترات و التي بدورها تدفع للهجرة و اللجوء نحو الاتحاد الأوروبي.
- الدفع نحو المزيد من الإصلاح المؤسساتي للإتحاد بغرض التمكين من استخدام صلاحيته بفاعلية أكبر.

ثانيا: بالنسبة لمنظمة شنغهاي

- ضرورة تحديث جهاز الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب (RATS) و تشارك البيانات بين الأعضاء حول مدى فعالية الجهود التي بذلها الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب.
- الإسراع في معالجة القضايا الحدودية بين الدول.
- تحيين المبادرات الخاصة تحت رعاية الأمم المتحدة و منظمة شنغهاي للتعاون.
- التمسك بأحكام اتفاقية عام 2006 بشأن التعاون في تحديد و قبول قنوات الاختراق في منطقة الدول الأعضاء في المنظمة، من الأفراد المشاركين في الأنشطة الإرهابية و الانفصالية و المتطرفة، فضلاً عن اتفاقية عام 2015 بشأن التعاون و التفاعل بين أعضاء المنظمة.

- ضرورة التعاون المتواصل بين سلطات الدول الأعضاء و التنسيق مع الهيئات الدولية لدعم جهود المجتمع الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة، الإرهاب و الهجرة غير الشرعية.

وفي النهاية، يمكن القول بأن هذه الاستنتاجات والمؤشرات تتوافق مع فرضية الباحثة القائلة بوجود علاقة تأثير ايجابية بين تنامي دور منظمة شنغهاي الأمني و بين ميل المنظمة لتوظيف هذا الدور في موازنة قوة حلف الناتو.

قائمة المراجع:

الكتب:

- جون بيندر وسايمون أشروود،2015، الاتحاد الأوروبي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، ص 11.
- حسين خلف موسى، نشر 06 يوليو 2015، النظام العالمي الجديد،خصائصه وسماته، المركز الديمقراطي العربي، الدراسات البحثية،.
- مايكل جيه مازار، طبعة 2016، فهم النظام الدولي الجديد، مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، ص 12.
- محمود يونس، طبعة 2015، التجارة الدولية و التكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص191.
- عبد العزيز هيكل،1976، الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية، الطبعة الأولى، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، ص11-12.
- عبد القادر فهمي، 1999، النظام الإقليمي العربي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، ص 15-16.
- عبد المطلب عبد الحميد،2002، السوق العربية المشتركة، الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة. ص30.
- نعوم تشومسكي،2007، النظام العالمي – القديم و الجديد، ترجمة د. عاطف معتمد عبد الحميد، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، ص 10.

الدوريات والمجلات و التقارير

- إيمان حسين، 2015، المفهوم الجديد لتهديدات السلم والأمن الدوليين وتطبيقاته، مجلة البحثية، العدد الثالث، الرباط، ص 23.

- خير سالم ذيابات،2016، الدور الأمني لمنظمة شنغهاي للتعاون، 1996-2013، تعاون إقليمي أم موازنة حلف الناتو، دار المنظومة، الجامعة الأردنية، المجلد43، ملحق1، ص 355.
- عصمان سفيان، ، 2012، نظرة استشرافية لمستقبل التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة من وجهة نظر كيلانية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد الثالث، جامعة الوادي، ص 150-151.
- علاء فاهم كامل،2019، النظام العالمي.. النظام العالمي الجديد: احتمالات المستقبل: رؤية استشرافي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 66، العراق، ص193.
- علي الدين هلال،1991، النظام الدولي الجديد آفاق ما بعد الحرب الباردة ، مجلة عالم الفكر ، الطبعة 3، القاهرة، ص 12.
- محمد الصالح جمال، نشر بتاريخ 20نوفمبر 2020، التهديدات الأمنية في أوروبا.. جهود الاتحاد الأوروبي بتعزيز التعاون الأمني و الإستخباراتي، وحدة الدراسات و التقارير، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب و الاستخبارات،.
- محمد حسين كاظم العيساوي،2015، منظمة شنغهاي للتعاون دراسة في إطار القانون الدولي، مجلة العلوم القانونية، المجلد30، كلية القانون، بغداد، العراق، ص 09.
- انجيلا ميركل،2005-2021، المستشارة الألمانية، القمة الرقمية للإتحاد الأوروبي، تالين ، استونيا، سبتمبر ، 2017.

<u>مو اقع الكترونية:</u>

- رشيد عليموف، دور منظمة شنغهاي للتعاون في مجابهة تهديدات السلم والأمن، الموقع الرسمي للأمم المتحدة، أنظر الرابط https://www.un.org/ar/chronicle/article/19949
- رشاد الشيخ ، نشر يوم 16 يوليو 2021، التكتلات الاقتصادية وأثرها في استقرار الأمن والسلم الإقليمي، صحيفة البلاد الإلكترونية، البحرين، ، انظر موقع: https://albiladpress.com/news/2021/4658/columns/715927.html

ONG et politiques publique au Maroc à l'épreuve de souveraineté des Etats : Approche analytique

Abdelfettah EL FATIN, [162] **NOUIB Abdelouahad**, [163]

Résumer :

La pandémie de Covid-19, fait le retour sur le concept de la souveraineté des Etats (Meixing DAI 2020) en matière des échanges internationaux ainsi que la disponibilité des vaccins de traitement de cette pandémie international. Dans le sens large de la mondialisation des échanges et leur impact sur les marchés porteurs, résulte de la généralisation d'un système de libre-échange et d'ouverture au commerce international (Irnerio SEMINATORE 2019).

Les ONG cherchent à mettre en œuvre des stratégies pour mettre en œuvre des politiques publiques à l'échelle d'un pays ou à l'international (pays en voie de développement), (S.Barlet & J-P Jarousse. 2011).

Au cours de cette période l'originalité de l'assistance est l'émergence des Organisations Non Gouvernementales (ONG) nationales et internationales, reste primordiale et très important dans la situation aussi de crise financière et l'endettement du pays pendant la pandémie. Dans ce contexte incertain à cause de la crise sanitaire, l'enjeu financière et la solvabilité fait preuve justifiant la question de la souveraineté sanitaire (politique publique de la santé) de l'Etat puis la souveraineté financière (sources de financement).

Mots clés : ONG, politiques publiques, souveraineté des Etats

Abstract:

The pandemic of Covid-19, makes the return on the concept of the sovereignty of the States (Meixing DAI 2020) in the matter of the international exchanges as well as the availability of the vaccines of treatment of this international pandemic. In the broad sense of the globalization of trade and its impact on the

[162] : Professeur habilité à la Faculté des Sciences Juridiques économiques et Sociales Ain Chock - UH2C

[163] : Doctorant chercheur à la faculté des sciences juridiques économiques et sociales Ain Chock-Casablanca-Maroc. Université Hassan II de Casablanca.

markets that bear, results from the generalization of a system of free trade and openness to international trade (Irnerio SEMINATORE 2019).

NGOs seek to implement strategies to implement public policies at the country level or internationally (developing countries), (S.Barlet & J-P Jarousse. 2011).

During this period the originality of the assistance is the emergence of national and international Non-Governmental Organizations (NGOs), remains paramount and very important in the situation also of financial crisis and debt of the country during the pandemic. In this uncertain context because of the health crisis, the financial issue and solvency is proving justifying the question of health sovereignty (public health policy) of the state and then financial sovereignty (sources of funding).

Keywords : NGOs, public policy, state sovereignty

Introduction

L'évolution économique et sociale du Maroc au cours des deux dernières décennies a connu une grande évolution remarquable en matière de redressement des équilibres financiers, mais s'est accompagnée de disparités entre les classes sociaux et même les politiques publiques.

Le financement des politiques publiques par le biais des organisations non gouvernementales internationales est considéré aujourd'hui comme l'une des sources de financement les plus importantes pour les politiques publiques, car il est placé dans le domaine du partenariat et de la coopération en raison de son importance et de son statut. Sans parler de l'expérience des ONG en matière de téléchargement de politiques publiques.

Les organisations non gouvernementales (ONG) ou associations de solidarité, qu'elles agissent à l'échelle d'un pays ou à l'international, sont aujourd'hui, dans de nombreux domaines, les partenaires des États, des bailleurs de fonds ou financeurs et des populations, notamment celles qui ont le plus de difficultés à se faire entendre de la collectivité et de ses représentants.[164]

Cependant, le statut que ces organisations ont acquis a créé une sorte de dépendance dans l'élaboration des politiques publiques, voire dans un manque d'innovation et une absence totale de motivation dans la recherche de partenariats avec le secteur privé et la recherche d'investissements extérieurs basés sur un rapport de force. Et le plein respect de la souveraineté nationale. Ce qui limitera l'incursion récente de ces organisations qui collectent et stockent des informations et analysent l'avenir du pays et atteignent des informations qui pourraient affecter la souveraineté de l'État à moyen ou long terme.

Dans cet article, nous analyserons des données théoriques et appliquées à travers des rapports internationaux et nationaux dans le domaine du financement des politiques publiques au Maroc et analyserons l'évolution de la relation d'influence entre les organisations internationales sur les politiques publiques. Ils s'appuient sur l'analyse critique juridique et l'analyse structurelle fonctionnelle du travail des institutions et des méthodes d'élaboration et d'exécution des politiques publiques.

[164] : Sandra Barlet et Jean-Pierre Jarousse, « Les ONG et l'éducation dans les pays en développement », Revue internationale d'éducation de Sèvres [En ligne], 58 | décembre 2011, mis en ligne le 01 décembre 2011, consulté le 30 avril 2019. URL : http://journals.openedition.org/ries/2153 ; DOI : 10.4000/ ries.2153. P : 37

Au-delà de cette première réflexion politico-théorique, ce qui est requis est bien la conception et l'impact relationnelle entre les ONG et les politique publique sur la souveraineté de l'Etat. A travers cet article, nous cherchent d'approfondir l'analyse de la relation entre les ONG et les politiques publiques, et d'imposé la question centrale suivante : « **Dans quelle mesure cette relation affecte-t-elle la souveraineté des États ? ».**

Cette communication vient dans une période connue par la préparation de la plupart des économies des pays post-COVID, Des pays comme le Maroc pourraient être à nouveau confrontés au risque d'une double crise de la dette souveraine et les conséquences de la crise sanitaire, car leur dette est déjà élevée avant la pandémie. Les ONG, sont aujourd'hui actives dans de plusieurs domaines, situent comme des bailleurs de fonds, exécuteurs ou financeurs. (ONG, politiques publiques, et la question de la souveraineté -**Première point**).

Dans les nouvelles ordres internationales, les règles des relations interétatique sont changer, suite à ces données et d'autres indicateurs donner une légitimité de retours du contexte des théories relative à la question de la dépendance et l'interdépendance des ONG surtout dans les périodes de crise universelles, «Pensé globalement et agir localement » (**Deuxième point**).

I. ONG, politiques publiques, et la question de la souveraineté

Avant de commencé notre analyse, il faut souligner que théoriquement, le besoin d'un Etat pour les ONG fait la légitimité de question relative à la notion de compétence de l'Etat. Ce dernier en droit interne est largement dépourvu de signification. Le terme de compétence implique en effet qu'il y ait des actes qu'un être a le droit ou le pouvoir de faire et d'autre qu'il ne peut accomplir. Mais dès lors qu'on pense l'Etat comme souverain et la souveraineté, dans l'un de sens de ce terme, comme une compétence illimitée.[165]
Les modalités d'articulation du politique et de l'économie dans l'organisation du financement de l'État se transforment dès lors que s'intensifie la conflictualité politique.[166]

[165] : Michel TROPER, communication dans un colloque de RENNES « Les compétences de l'Etat en droit international », Société française pour le droit international, Paris Editions PEDONE. 2006. P : 55

[166] : Nicolas Delalande, « Protéger le crédit de l'État ». Annales. Histoire, Sciences Sociales, Cambridge University Press. janvier-mars 2016, 71e Année, No. 1 (janvier mars 2016),P : 159

En 1976, Jeant MONNET terminait ses Mémoires par ces mots : ''Les nations souveraines du passé ne sont pas le cadre où peuvent se résoudre les problèmes du présent, Et la communauté elle-même n'est qu'une étape vers les formes d'organisation du monde de demain'' (P : 617).[167]

Depuis les dernières décennies, un appui remarquable des ONG est supposé compenser le désengagement de l'État : « … l'accent mis par la Banque sur la limitation de l'appareil d'État et l'élargissement des responsabilités du secteur privé, offre aux ONG une opportunité pour développer plus de fonctions que par le passé » (BID, 2003).

Les modes de coopérations interétatiques contemporaines ont été changés durant les décennies dernières. Les multiples besoins universelles poussent les Etat de repenser les modèles de gestion des relations internationales. Cependant le budget de financement de ces crises globales contemporaines partager, nécessite un espace de confiance responsable et conscient par ces contraintes multi-démentielle.

La composition des ONG et le processus de leur financement comme des enseignes dédiées à l'aide international en vue des finalités humanitaires bien déterminé. Par ailleurs, au soutien de ce que vient d'être dit, il est permis de penser que le changement de la nature des sources financière des communautés appelait à mettre en cohérence le pouvoir de décision en matière de recette avec le mode de financement adopté.[168]

La taille et l'aura de l'ONG exercent une influence déterminante. Le travail en synergie permet de peser sur le processus diplomatique et de se définir en tant que partenaire incontournable des Etats[169], les ONG travaillants d'une manière participatives qui visent la reconstruction et la réorganisation des idées comme un 'Brainstorming' avant de commencer la phase de l'élaboration des stratégies et leur exécution. Les théories contemporaine en droit et relations internationales considèrent les ONG actifs durant l'ère des crises comme des « LOBBYINGS » suivent des évènements voire même les dysfonctionnements sociaux-

[167] : Gérald A. Beaudoin, « Le devenir des Etats. Le CANADA : Intégration – Souveraineté ? » Académie internationale de droit constitutionnel. Neuvième session. Presses de l'université des sciences sociales de toulouse. Tunis 17-31 Août 1993. P : 15

[168] : Angélique Boissenin, Le financement de l'union européenne : moteur d'une intégration politique ? Contribution à l'étude du système budgétaire européen. Bibliothèque finances publiques et fiscalité TOME 66. P : 161

[169] : Béatrice POULIGNY, « Le rôle des ONG en politique internationale », Projet, n° 269. 2002, pp. 16-34, URL : http://www.ceras-projet.com/index.php?id=1831.

économiques et sociaux-financières, afin de commencer des négociations diplomatiques avec les Etats concerner pour la signature des conventions de partenariats.[170]

Il faut souligner ici, les compétences techniques et méthodologiques qui utilisent les ONG dans leur travail de terrain (phase de collecte des données). Ces techniques facilites l'accès aux informations concrets de notre sphère économiques et sociétal, si que représente une menace dans la logique 'Qui détient l'information détient le pouvoir'.

La capacité des ONG à participer aux instances de décision participative et aux groupes de travail importe tout autant dans les politiques publiques, sinon plus, que les règles de participation elles-mêmes. Une même variable influence le travail des ONG nationales, association et coopératives : les ressources financières, d'expertise et en moyens humains dont les membres nationaux disposent et qu'ils affecteront.[171] Et pour poursuivre cette discussion, il faut également considérer les stratégies développées par les acteurs de ces organismes internationaux, que l'on traitera sous deux angles : comment les organismes non gouvernementales gardant la neutralité et de considérer les données des pays comme des secrets, d'une part, et garder la distance avec les données des phénomènes par rapport aux conflit d'intérêt et politiques des systèmes politiques gouvernementales des pays notamment le sud-Afrique, d'autre part.

La souveraineté réelle des Etats n'est pas le pouvoir d'un État sur un territoire (ceci n'est pas de la souveraineté, seulement l'autonomie relative nécessaire à l'exercice de la responsabilité d'un État), mais celle des citoyens, qui s'expriment et interagissent en diverses communautés politiques imbriquées.[172]

II. ONG, dépendance et interdépendance

Les ONG exerçants un pouvoir d'interférence arbitraire, dans la mesure où sa domination est justifiée, non en raison, mais bien au nom de croyances idéologiques qui servent les intérêts des puissances économiques et financières qui profitent de la mondialisation néolibérale. Ces puissances économiques et financières sont celles qui disposent des ressources à la fois politiques, militaires, financières, technologiques et culturelles de domination qui déterminent d'emblée l'inégalité des pouvoirs de

[170] : Peter NIGGLI et André ROTHENBÜHLER, « ONG et gouvernance mondiale : une légitimité contestée », Annuaire suisse de politique de développement 23-2 | 2004. P : 26

[171] : Nathalie BERNY, « Le lobbying des ONG internationales d'environnement à Bruxelles. Les ressources de réseau et d'information, conditions et facteurs de changement de l'action collective », Revue française de science politique 2008/1 (Vol. 58), p. 97-121. DOI 10.3917/rfsp.581.0097. P : 111

[172] : Patrice Meyer-Bisch, « Acteurs sociaux et souveraineté dans les OIG », ÉRES | « Revue internationale des sciences sociales » 2001/4 n° 170. P : 673

négociation.[173] Cependant, ces organisations exigent des orientations et des programmes bien détaillées et strictes se forme des ajustements structurelles fondamentales pour des finalités de garantie leurs endettements financières.

La déclaration sur l'instauration d'un nouvel ordre économique internationale confirme le principe de l'interdépendance dans son acception traditionnelle qui recouvre l'idée de solidarité entre les Etats et par extension, entre les économies nationales des pays membres des organisations internationales.[174] L'idée de collaboration financière, voir même économique et social, fait l'objet du retour sur l'histoire des rapports Nord-Sud témoigne du caractère ambivalent que recouvre le concept de l'interdépendance économique.

L'Etat progressivement, malgré sa personne morale indéfiniment reconductible, a perdu de sa crédibilité, de son importance avec l'ouverture des économies à l'international et la financiarisation à outrance des opérations économiques et commerciales.[175] La transformation de l'Etat en « instruments de nouvelle ordre internationale», ne se traduit pas seulement par une diminution l'engagement de l'État.[176] Cette métamorphose de l'atmosphère au niveau « macro » de l'Etat, signifie le changement du rôle de l'Etat dans le un monde contemporaine.

Les années 1990 ont produit, dans cet ordre d'idées, de gouvernance (John 2001, Le Resche 2001), d'échange politique territorialisé (Négrier 1998), de relations public-privé (Le Galès 1997) ou encore de subsidiarité (Faure 1998) qui ont, toutes, cherché à mettre en évidence l'influence de variables jusque-là restées dans l'ombre d'une appréhension verticale des enjeux d'action publique.

Rahman (2007) observe d'ailleurs que durant la dernière décennie, les ONG ont compris l'importance du management, des notions et des outils qui y sont associés – planification stratégique, coordination et communication, développement des ressources humaines. Ces capacités encouragent les ONG pour rassurer les bonnes pratiques des politiques publiques.

---

[173] : Ryoa Chung, Domination à l'ère de la mondialisation. Bulletin d'histoire politique. Diversité, mondialisation, justice. La philosophie politique devant les grands enjeux contemporains Volume 12, Number 3, Spring 2004. P : 21

[174] : Eustache PALEOLOGUE, « Les nouvelles relations économiques internationales. Institut d'Etude de développement économique et social de l'université de Paris I. Collection tiers Monde. Presse universitaires de France. 1re édition : 2e trimestre 1980. P : 29

[175] : Pour plus des informations, http://www.creg.ac-versailles.fr/spip.php?article614 Visité le : 19/01/2022. P : 01

[176] : Olivier Vallée, « La dette publique est-elle privée ? Traites, traitement, traite : modes de la dette africaine ». Karthala | « Politique africaine » 1999/1 N° 73. P : 58

La corrélation entre les ONG comme des entreprises privé ayant des moyennes et de ressources développé grâce à ces expérience et stratégie de spécialisation et l'exécution des politiques publiques bien déterminé entrant dans les conventions interétatique qui encourage le partage des expériences et l'acceptation des donations, subventions…(Emmanuel Négrier 2007). Dans ce sens large, cette relation questionnée la souveraineté de l'Etat qui définit comme l'exercice de la volonté générale disposant du pouvoir absolu qui est conféré, pour sa conservation, par le pacte social au corps politique lors de son institution.

Pour autant, leur rôle, leur influence, leur impact sur le cours des relations internationales, souvent complexes, doivent être soigneusement précisés car les ONG ne se situent pas sur le même plan que les diplomaties publiques qui, seules, déterminent les politiques étrangères. Pour transformer des campagnes d'ONG en règles communes, des négociations entre États souverains sont indispensables. Les ONG ne peuvent à elles seules modifier le cours des relations internationales. Elles sont, au moins en partie, limitées dans l'étendue de leur action et leur capacité d'influence. En effet, multiplier les petits projets sur le terrain est certes utile pour les bénéficiaires directs, mais le résultat ne permet pas, bien souvent, une refonte en profondeur du système. Cela explique un peu l'échec au moins partiel du développement mis en œuvre.[177]

Les ONG ont toujours eu des outils de travail professionnels qui leur permettent d'appréhender les phénomènes de société et se laissent une faible marge d'erreur dans la planification des politiques publiques et travaillent à l'exécution à partir de moyennes financières. Cela a poussé les pays en développement pauvres ou en voie de développement à accepter sans conditions les initiatives des organisations non gouvernementales, ouvrant le champ territorial et facilitant les opérations relative aux déférents politiques publiques.

L'objet d'une politique démocratique est de développer le capital de capacités pour tous les êtres humains par l'entretien et le développement des milieux, c'est-à-dire de systèmes sociaux riches et équitables dans les domaines du politique.

[177] : Sylvie Bukhari-de Pontual (D), "ONG et évolutions du droit international". C.E.R.A.S | « Revue Projet » 2009/6 N° 313. P : 67

Les opérations, interventions et contributions des ONG contractée par nombre d'États déjà développés et en voie de modernisation s'achèvera par la perte de leur souveraineté.[178] En outre, sous l'étalon-or, les flux de capitaux et la stabilité des taux de change avaient la priorité. Ainsi, l'indépendance des politiques monétaires nationales a été sacrifiée.[179] Les secrétariats ont pourtant leur dynamique propre. Ils disposent d'une certaine autonomie dans l'accomplissement de leur mandat, compte tenu du principe de l'indépendance de la fonction publique internationale affirmé par la Charte de l'ONU, d'autant qu'ils peuvent s'appuyer sur des mouvements politiques et sociaux ayant une base transnationale.[180]

La souveraineté était à la fois garante et productrice de légitimité et l'État, apparaissait comme le, dépositaire incontesté de la sécurité, essentiellement assimilée à un bien public national. En termes d'efficacité et d'efficience, actuellement une subordination du principe de souveraineté à celui de la bonne gouvernance, outil désormais revendiqué de sécurisation, tandis que la contribution au développement est présentée comme le prix à payer pour assurer l'impératif de sécurité. [181] Les politiques d'aide au développement deviennent ensuite de plus en plus des instruments de tutelle sur le développement interne.

Conclusion :

En guise de conclusion de cette recherche, nous remarquons, que la façade des ONG comme un acteur important dans les politiques de développement et comme une capitale matérielle et immatérielle, reste limité en vue des nouveaux mécanismes en relations internationales contemporaines.

De façon synthétique, nous pouvons alors admettre que l'idée générale, et pour nous concrète, que la souveraineté se transforme en système contraignant de principes organisateurs : ceux qui définissent les espaces de travail bien déterminé, suivi par un pouvoir de contrôle et de suivi, afin de limité la liberté.

178 : Olivier VALLEE, LA DETTE PUBLIQUE EST-ELLE PRIVÉE ? Traites, traitement, traite : modes de la dette africaine. Karthala | « Politique africaine » 1999/1 N° 73. P : 51

179 : José Antonio Ocampo Stefano Zamagni Ricardo Ffrench-Davis Carlo Pietrobelli, FINANCIAL GLOBALIZATION AND THE EMERGING ECONOMIES. Santiago, Chile, 2000. P : 27

180 : Pierre de Senarclens, « Les organisations internationales face aux défis de la mondialisation ». Érès | « Revue internationale des sciences sociales » 2001/4 N° 170. P : 566

181 : Niagalé Bagayoko-Penone et Bernard Hours, « Etats, ONG et production des normes sécuritaires dans les pays du Sud », Questions contemporaines, L'Harmattan, 2005. P : 13

Le travail des organismes non gouvernementaux doit être limité selon les règles de contrôles et le travail selon les particularités internes de chaque pays, ainsi que l'exigence de la signature d'une charte d'honneur interne souveraine, pour chaque pays et d'organiser le travail institutionnel lié à la mise en œuvre des politiques publiques.

L'intervention des ONG dans la sphère locale des pays bénéficiaires doivent se contrôler d'une façon réciproque afin de minimiser la domination des ONG. Cependant il faut penser d'une réforme et reconstruction des économies des pays post-crise, pour passer cette étape et de préparer les institutions nationale voir même la société civile à une réflexion de souveraineté moderne.

Aujourd'hui, et d'après ces changements remarquées par la continuité de la crise en peut dire qu'il faut développer, planifier et programmer les futures politiques publiques dans les situations de crise et d'incertitude.

Bibliographie :

A. Beaudoin GERALD, « Le devenir des Etats. Le CANADA : Intégration – Souveraineté ? » Académie internationale de droit constitutionnel. Neuvième session. Presses de l'université des sciences sociales de toulouse. Tunis 17-31 Août 1993.

Angélique BOISSENIN, Le financement de l'union européenne : moteur d'une intégration politique ? Contribution à l'étude du système budgétaire européen. Bibliothèque finances publiques et fiscalité TOME 66.

Barbara DELCOURT, « Le principe de souveraineté à l'épreuve des nouvelles formes d'administration internationale de territoires ». Pyramides Revue du Centre d'études et de recherches en administration publique 9 | 2005.

Béatrice POULIGNY, « Le rôle des ONG en politique internationale », Projet, n° 269. 2002, pp. 16-34, URL : http://www.ceras-projet.com/index.php?id=1831.

Christelle PERRIN, « La nature de la relation entre gouvernement et associations : le rôle de la confiance ». Dans RIMHE : Revue Interdisciplinaire Management, Homme & Entreprise 2013/2 (N°6, vol. 2).

Eustache PALEOLOGUE, « Les nouvelles relations économiques internationales. Institut d'Etude de développement économique et social de l'université de Paris I. Collection tiers Monde. Presse universitaires de France. 1re édition : 2e trimestre 1980.

Ève CHIAPELLO, « La financiarisation des politiques publiques ». De Boeck Supérieur | « Mondes en développement » 2017/2 N° 178

Gabriel BISSIRIOU, « La coopération Nord-Sud : une composante de la dynamique externe de l'Union européenne ». L'ÉCONOMIE EUROPEENNEEN 2002.

Joëlle SURPLY, « Coopération inter-entreprises nord-sud Le transfert de savoirs ». Lavoisier | « Revue française de gestion » 2009/1 N° 191

José Antonio OCAMPO Stefano ZAMAGNI Ricardo FFRENCH-DAVIS Carlo PIETROBELLI, FINANCIAL GLOBALIZATION AND THE EMERGING ECONOMIES. Santiago, Chile, 2000.

Michel TROPER, communication dans un colloque de RENNES « Les compétences de l'Etat en droit international », Société française pour le droit international, Paris Editions PEDONE. 2006.

Nathalie BERNY, « Le lobbying des ONG internationales d'environnement à Bruxelles. Les ressources de réseau et d'information, conditions et facteurs de changement de l'action collective », Revue française de science politique 2008/1 (Vol. 58), p. 97-121. DOI 10.3917/rfsp.581.0097.

Niagalé Bagayoko-Penone et Bernard Hours, « Etats, ONG et production des normes sécuritaires dans les pays du Sud », Questions contemporaines, L'Harmattan, 2005.

Nicolas Delalande, « Protéger le crédit de l'État ». Annales. Histoire, Sciences Sociales, Cambridge University Press. janvier-mars 2016, 71e Année, No. 1 (janvier mars 2016).

Olivier Vallée, « La dette publique est-elle privée ? Traites, traitement, traite : modes de la dette africaine ». Karthala | « Politique africaine » 1999/1 N° 73.

Patrice Meyer-Bisch, « Acteurs sociaux et souveraineté dans les OIG », ÉRES | « Revue internationale des sciences sociales » 2001/4 n° 170.

Peter M. CATE, « Coopération Nord-Sud et Sud-Sud ». AIEA BULLETIN, VOL.26, N° 1

Peter NIGGLI et André ROTHENBÜHLER, « ONG et gouvernance mondiale : une légitimité contestée », Annuaire suisse de politique de développement 23-2 | 2004.

Philippe CHANTEPIE, Louis Gautier, Olivier Poit, Dominique Plibon, « la nouvelle politique économique L'Etat face à la mondialisation », Collection Major Dirigée par pascal GAUCHON, Presse universitaires de France 1997, Paris.

Pierre DE SENARCLENS, « Les organisations internationales face aux défis de la mondialisation ». Érès | « Revue internationale des sciences sociales » 2001/4 N° 170.

Pierre DEFRAIGNE, « Souveraineté financière européenne et gouvernance multilatérale ». Bilan social de l'Union européenne 2009.

Pour plus des informations, http://www.creg.ac-versailles.fr/spip.php?article614 Visité le : 19/01/2022. P : 01

Ryoa CHUNG, Domination à l'ère de la mondialisation. Bulletin d'histoire politique. Diversité, mondialisation, justice. La philosophie politique devant les grands enjeux contemporains Volume 12, Number 3, Spring 2004.

Sandra BARLET et Jean-Pierre JAROUSSE, « Les ONG et l'éducation dans les pays en développement ». Revue internationale d'éducation de Sèvres 58 | décembre 2011 Les ONG et l'éducation.

Sonia COUPRIE, « Le management stratégique des ONG ou la quête de légitimité ». Dans Mondes en développement 2012/3 (N°159).

Sylvie BUKHARI-DE PONTUAL (D), "ONG et évolutions du droit international". C.E.R.A.S | « Revue Projet » 2009/6 N° 313.

البعد الاقتصادي كر افعة للتكامل في العلاقات الاقليمية والدولية.

د. بوصوارعبد النبي

أستاذ محاضر "أ"

رئيس فرقة التنمية الاقتصادية (مخبر القانون والتنمية بكلية الحقوق)

كلية الحقوق والعلوم السياسية / جامعة طاهري محمد بشار ، الجزائر

الملخص:

لاشك أن الاختلالات والصراعات وعدم التوازن في العلاقات الدولية التي يعرفها المجتمع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي تجلّت معالمها ومظاهرها بصفة واضحة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفياتي سابقاً وسيطرة الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما دفع نحو حتمية الانقلاب على الواقع الدولي الراهن ورفض سياسة الأمر الواقع التي حاولت القوى الكبرى أن تفرضه على بقية الدول تارة من خلال مفهوم العولمة، وتارة أخرى من خلال محاولة "أمركة" العلاقات الدولية.

وأمام هذا الطرح بات عالم اليوم يعيش تحت هاجس البحث عن بدائل للخلاص من هذا الواقع المجحف والظالم لاسيما بالنسبة للشعوب النامية. ولعل من أبرز البدائل المطروحة هو تشبيك العلاقات عن طريق التوجه نحو خلق تكتلات إقليمية بمختلف الأحجام تعتمد في الأساس على التعاون الاقتصادي والتكامل بين قوى رافضة للوضع القائم، وتسعى لتكريس التوازن في إطار الحفاظ على قيم العدالة والإنصاف و التشاركية في مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل واحتمالات الاشتباك مع القوى المهيمنة على مفاعيل الصراعات الجيوسياسية حول العالم وهو ما سوف نحاول من خلال مداخلتنا في المؤتمر و المعنونة بـ"البعد الاقتصادي كرافعة للتكامل في العلاقات الإقليمية والدولية"

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، التكتلات الاقليمية، تشبيك المصالح، اشتباك العلاقات، الجيوسياسية

Abstract:

There is no doubt that the imbalances, conflicts and imbalances in international relations that the international community has known since the end of World War II, whose features and manifestations were clearly evident after the collapse of the socialist camp led by the former Soviet Union and the unipolar domination led by the United States of America, and this prompted the inevitability of a coup against international reality. The current and the rejection of the fait accompli that the major powers tried

to impose on the rest of the countries, sometimes through the concept of globalization, and at other times through an attempt to "Americanize" international relations.

Faced with this proposition, the world today is living under the obsession of searching for alternatives to get rid of this unfair and unjust reality, especially for the developing peoples. Perhaps one of the most prominent alternatives presented is the trend towards networking relations to create regional blocs of various sizes that depend mainly on economic cooperation and integration between forces that reject the status quo, and seek to establish balance within the framework of preserving the values of justice, equity and partnership in the face of present and future challenges, and to ward off the risks of conflict that Its signs are looming on the horizon of international relations

.**Keywords**: economic integration, regional and international relations, networking of relations, clashing relations

مقدمة:

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت تظهر ملامح بيئة دولية جديدة نتيجة لتحرر الشعوب في آسيا وإفريقيا، سيما مع دخولها النسيج الدولي كعناصر مؤثرة وذلك من خلال السعي نحو الدفاع عن مصالحها وتحديد الآليات التي تحكم العلاقات الدولية، وكنتيجة منطقية انقسم العالم إلى تكتلات سياسية، ايديولوجية واقتصادية متنافسة وتزامن ذلك مع تطور تكنولوجي واسع النطاق.

وكان من أهم نتائج التغيير الذي حصل في الساحة الدولية هو بروز تيار اعتمد على سياسة إدخال تعديلات اقتصادية قصد تحقيق التقدم الاقتصادي وتدعيم الاستقرار السياسي للمجتمع الدولي. فظهرت هيئات دولية تشرف على التعاون الاقتصادي بين الشعوب ومعالجة الاختلال الاقتصادي بطريقة دولية وتسخير طاقات الشعوب وقدراتها نحو خدمة العالم، والتي في حقيقة الأمر لم تخدم سوى الدول العظمى وخاصة الغرب، ولذلك كانت أبرز التغيرات في هذا الجانب تلك الناتجة عن التوجهات الحديثة نحو التكامل الاقتصادي في اطار إقليمي والذي لم يقتصر الأخذ به كأسلوب جديد في هيكلة العلاقات الدولية على الدول النامية وحسب، بل أن أثره كان سابقا على مستوى الدول المتقدمة . ذلك أن التنمية الاقتصادية كواقع دولي ترتبط بالمجتمع الدولي لما لها من أثر عليه كونها أداة لخلق التوازن والتجانس في مثل هذه العلاقات والذي يعتبر مسؤولية تستدعي عملاً مشتركاً بين جميع الدول.

وتتجلى أهمية موضوع التكامل الاقتصادي في بناء العلاقات الاقليمية و الدولية في كونه يشكّل رافعة في لإرساء منظومة حماية تسعى لتكريس التقارب فيما بين الدول التي تتوفر على عناصر مدعمة وقادرة على احداث تشبيك في العلاقات ، يكون بمثابة الحصن الواقي من احتمالات التشابك والصراع فيما بينها او مع غيرها من القوى.

أما بشأن الأسباب الموضوعية لاختيار الموضوع فتتمثل في تأثير الصراعات الحاصلة بين مراكز القوى في العالم على نظام الأمن الجماعي الذي طالما سعى المجتمع الدولي لتكريسه.

و مماَ تقدم نحاول تحليل هذه المعادلة من خلال الاشكالية المتعلقة بتحديد ماهية المقاربة الكفيلة بإحداث التوازن في العلاقات الدولية بالاعتماد على التكامل الاقتصادي الاقليمي استناداً على ما ورد في الفصل التاسع و العاشر من ميثاق الأمم المتحدة182.

و لبلوغ الهدف من هذه الدراسة قسمنا البحث إلى مبحثين وكل مبحث إلى مطالب وفروع، حيث تناولنا في المبحث الأول مفهوم التنظيم الإقليمي بنظرة قانونية واقتصادية، للوقوف على دوره في بناء العلاقات الدولية بين أشخاص القانون، مع توضيح مفهوم الإقليمية وتجريدها من الطابع السياسي وإعطائها بعدا اقتصاديا .ثم تعرضنا في المبحث الثاني إلى مفهوم التكامل الاقتصادي، ومقوماته، آلياته ودوافعه مع تمييزه عن بعض المفاهيم الاخرى ذات الصلة بالدراسة.

المبحث الاول: النظرة القانونية والاقتصادية. للتنظيم الاقليمي

يشكل التنظيم الإقليمي إلى جانب التنظيم الدولي وسيلة لربط الصلة بين الشعوب المتجاورة التي تربطها بعض المقومات أو تجمع بينها بعض المصالح المشتركة، والتجمعات الإقليمية هي نوع من الاتحاد أو التعاهد الدولي الذي لا يمس حرية واستقلال الدول المعنية بالتنظيم الإقليمي، بل تتخذ منه آلية لتوثيق علاقتها وتنسيق التعاون بينها في مختلف المجالات .

ونظرا للدور الهام الذي يمكن أن تلعبه هذه التنظيمات الإقليمية في تطوير التنظيم الدولي وتحقيق مقاصد وأهداف المجتمع الدولي، فقد أولاها ميثاق الأمم المتحدة نصيبا من اهتمامه حيث أفرد لها فصلا خاصا، واعترف فيه بتوافقها مع نظام الأمن الجماعي الذي أتى به الميثاق، وبالرغم من العمومية التي نلاحظها في نصوص هذا الفصل، فإنه يمكننا استنادا إلى المادة1/52 183

القول بضرورة توافر أربعة عناصر لقيام التنظيم الإقليمي وهي:

1- أن يهدف التجمع الإقليمي إلى معالجة المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين .

2- -أن تكون الدول المعنية متجاورة جغرافيا...

3 -أن تكون هناك مبادئ وأهداف التنظيم الإقليمي متوافقة مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة

.4- أن يكون هناك أساس قانوني لقيام التجمع الإقليمي تعبر عنه نصوص قانونية في شكل اتفاقية أو ميثاق.

[182]-أنظر الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة لسنة.1945

[183]- أنظر المادة 52 من ميثاق الأمم المتحدة.

وما يمكن ملاحظته هو أن العمومية المشار إليها أعلاه، إنما تدل على أن ميثاق الأمم المتحدة لم يكن يرى ضرورة في إنشاء التجمعات الإقليمية في بعدها السياسي، وربما جاء النص عليها لاحتواء تلك المنظمات التي كانت قد أنشئت قبل قيام التنظيم الدولي المعاصر ، إلا أنه بغض النظر عن الجدل الفقهي والقانوني فيما يتعلق بهذه النقطة، ألا اننا سنركز في هذا المقام على الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية والتكامل الإقليمي في مجال العلاقات الدولية؟ كما نحاول إيضاح مفهوم الإقليمية بصفة عامة؟ ومدى اقتران مفهومها بالبعد الاقتصادي او ما يسمى بالإقليمية الاقتصادية.184

المطلب الأول : البعد القانوني للتنظيم الإقليمي

يتم في هذا المطلب مناقشة مدى أهمية المنظمات الإقليمية في ميدان التنظيم الدولي، ودور التكامل الإقليمي في بناء العلاقات الدولية بحسب الآتي :

الفرع الأول : دور المنظمات الإقليمية في هيكلة التنظيم الدولي

تؤدَي المنظمات الإقليمية دورا مهما في هيكلة التنظيم الدولي في المجتمع الدولي الحديث، لكن هذا لم يمنع من وجود نقاش كبير حول ما إذا كان من المفيد قيام التنظيمات الإقليمية، وما إذا كان هنالك تعارض بين هذا النوع من التنظيم الإقليمي وفكرة التنظيم والأمن الجماعي العالمي؟

فإذا كان جانب من الفقه يرى في التنظيم الإقليمي أداة لضرب الجهود الدولية الجماعية التي تهدف للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وذلك راجع إلى ما سببه قيام الأحلاف العسكرية من مشاكل التنظيم العالمي المعاصر . فإن جانب كبير من الفقه الدولي يرى فائدة كبيرة في انتشار الظاهرة الإقليمية، باعتبارها أساس للتعبير عن تضامن وتعاون بعض الدول، هذا التضامن والتعاون الذي تبرز فعاليته من خلال وضع قواعد قانونية تحكم العلاقات المتبادلة بين الدول المعنية. 185

وانطلاقا من كون القواعد القانونية تحكم بالأساس علاقات اجتماعية وبالتالي تعبر عن قواعد اجتماعية محددة، فإنها في المجال الإقليمي تعبر عن مصالح وروابط معينة بين مجموعة من الدول المتجاورة لتنظيم العلاقات فيما بينها تنظيما أكثر عمقا من التنظيم الذي يحكم علاقاتها بالدول الأخرى والتي لا ترتبط معها بمصالح وروابط نوعية، سواء في المجالات السياسية، الثقافية أو الاقتصادية186 .

فالمنظمات الإقليمية إذن تعبر عن تضامن معين بين مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا، هذا التضامن المبني على سياسة حسن الجوار وعدم الاعتداء، وعدم التدخل ...إلخ . وبهذا المفهوم يكون التنظيم الإقليمي أنسب الأساليب في

---

[184]-علي صادق أبو هيف1975 . :القانون الدولي العام :التنظيم الإقليمي، ص.673.،

[185]-أحمد إبراهيم شلبي ،1984م، "التنظيم الدولي :دراسة في النظرية والمنظمات الدولية) "بيروت :الدار الجامعية للطباعة والنشر، ص513.

[186]- المرجع السابق ص515.

إيجاد الحلول السلمية للنزاعات التي تنشأ بين الدول التي تنتظم في مجال إقليمي معين، وذلك عن طريق مؤسساتها المنشأة والقواعد المنظمة لها، ومبرر ذلك أنها أقدر على الوقوف على خلفية وأسباب النزاعات التي تثور بين أعضائها187. على الاقل هذا هو المفترض والمتأمل ، غير أن واقع الحال يؤكد خلاف ذلك في العالم الثالث وبالخصوص على مستوى الدول العربية. .

وإذا كان جانب كبير من الفقه، يعترف بالقيمة القانونية والفعلية للحجج التي يقدمها أنصار التنظيم الإقليمي، فإنهم عابوا عليهم عدم الدقة في تحديد مفهوم الظاهرة الإقليمية(Régionalisme) ، حيث يستعملها البعض منهم للإشارة إلى مختلف الاتفاقات التي تربط بين مجموعة معينة من الدول مهما كان الموقع الجغرافي لهذه الدول188، كمعاهدات المساعدات المتبادلة وعدم الاعتداء، بينما يستخدمها البعض الآخر للإشارة إلى الاتفاقات التي تربط بين الدول المتجاورة وذلك على أساس أن البعد الجغرافي يقلل في رأيهم من احتمالات الاعتداء المتبادل 189

كما أن هناك اتجاه في الفقه، يرى بأن التنظيم الإقليمي يعبر عن التضامن الطبيعي بين الدول قيد الانتظام دون أن يكون الإقليم أساسا لذلك، ويؤكدون على عدم كفاية مجرد التضامن السياسي أو العسكري المؤقت190، كما يشيرون إلى أن التجارب السياسية أثبتت أن التنظيم الإقليمي كثيرا ما أدى إلى نتائج مخيبة، كما أن بعض الدول ترى فيه سياسة معادية لها. ويشير أصحاب هذا الاتجاه191 إلى أن التحالفات التي سبقت الحربين العالميتين كانت من ضمن الأسباب التي زادت من حدة التوتر الدولي ودفعت بذلك إلى نشوب الحربين، هذا بالإضافة إلى أن دفع الدول إلى حصر التزاماتها المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين في مجال إقليمي محدود يؤدي إلى التخفيض من فعالية المنظمات العالمية التي تضطلع بهذه المهمة في المجتمع الدولي .

ولعل ذلك ما ساهم في إعطاء بعدا جديدا للتنظيم الدولي، إنه البعد الاقتصادي تعبيرا منها عن إدراكها للدور الذي يمكن للتكامل الإقليمي أن يلعبه في بناء العلاقات الدولية، وهو ما تعكسه ظاهرة التجمعات الاقتصادية الإقليمية التي أصبحت من أبرز المظاهر التي يتسم بها المجتمع الدولي المعاصر، حيث تجمع عدة دول ترتبط فيما بينها بروابط معينة، إما بحكم الجوار الجغرافي وهو ما يطلق عليه تسمية" الجغرافية الإقليمية وذلك لكون التجمع بهذا الشكل يرتبط بالحقائق الجغرافية،

---

[187]-عبدالهادي ، شريدة،1995 م " :مجلس التعاون لدول الخليج العربية) "القاهرة :مكتبة مدبولي، ص13

[188]-عبد المهدي الشريدة :المرجع السابق، ص .13

[189] -في ظل التطورات الحديثة في الميدان العسكري، لا يمكن الحديث عن استبعاد احتمال الاعتداء المتبادل(*) .

[190] -عائشة راتب ، 1968 م ،" :التنظيم الدولي" القاهرة، دار النهضة العربية، ص .7-6

[191]-خليفة مورا، 2006-2005، التكامل الاقتصادي العربي، على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية :تحارب وتحديات، مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص 13 وما بعدها.

وإما بحكم التشابه والتقارب في الثقافة واللغة والدين أو وحدة المصالح الاقتصادية والمصير المشترك وهو ما يسمى ب" :التكامل الإقليمي"، ويمكن أن يتحقق الجمع بين الجغرافية الإقليمية والتكامل الإقليمي حيث ترتبط الدول بالجوار الجغرافي بالإضافة إلى وحدة المصالح كما هو الحال بالنسبة للدول العربية .

وما يلاحظ على صعيد التنظيم الدولي هو أن التجمعات القائمة على الأسس المشار إليها، دفعت الدول المعنية إلى السعي نحو ترابط أوثق وتعاون أكبر عن طريق إنشاء أجهزة حكومية تتمثل في منظمات إقليمية اقتصادية، وهو الشيء الذي يؤكد الطرح المشار إليه من اعتماد الدول الترتيبات الإقليمية في بعدها الاقتصادي، وتبنيها للتكامل الاقتصادي كأسلوب سليم لبناء علاقاتها الدولية سواء على المستوى الإقليمي أو حتى الدولي، وهو الأمر الذي سنحاول إيضاحه في الفرع الموالي .

الفرع الثاني : دوروم‌ساهمة التكامل الإقليمي في بناء العلاقات الدولية

إذا كان التكامل الإقليمي من أبرز المظاهر التي يتسم بها المجتمع الدولي المعاصر فلأنه من أنسب الأساليب لإحكام بناء علاقات دولية تعاونية سواء في إطار إقليمي (Régional) أو شبه إقليمي (Sous Régional) أو حتى عبر إقليمي (Transrégional)، ذلك أنه إذا كانت التكتلات الإقليمية– كما أشرنا آنفا -هي نوع من الاتحاد أو التعاهد الدولي فلأنها لا تمس في شيء حرية واستقلال الدول قيد التكتل، وهذا ما يشجع هذه الأخيرة على اتخاذه كآلية لتوثيق علاقاتها وتنسيق التعاون بينها في مختلف المجالات، وبخاصة في الميدان الاقتصادي مستندة إليه لترقية اقتصاداتها وللدفاع عن مصالحها وعن كيانها الاقتصادي، بتقوية مركزها التفاوضي في إطار التجمع في مواجهة الدول والتجمعات الأخرى .

وللأسباب السالفة اتجهت الدول إلى سلوك التجمع في إطار إقليمي، وخاصة في المجال الاقتصادي كاستراتيجية جديدة لبناء علاقاتها الخارجية، مسهمه بذلك في تطوير نوعية وآليات بناء العلاقات الدولية بصفة عامة وتطوير التنظيم الاقتصادي الدولي بصفة خاصة. وإن كان التوجه المشار إليه ليس بجديد نوعا ما، حيث كان أول ظهور لهذا النوع من التنظيم في القارة الأمريكية سنة 1889 وكان مركزا على البعد التجاري192، ثم لجأت إليه بعض دول أوروبا الوسطى والشمالية193، ثم تبنته عند نهاية الحرب العالمية الثانية كل من أوروبا، الدول العربية وبعض من دول إفريقيا194، وبعدها انتشرت هذه الظاهرة لتشمل مختلف أنحاء العالم وفي صور مختلفة . إلا أن التنظيم الإقليمي في بعده الاقتصادي ظهر بصورة أوضح وأبرز في بداية النصف الثاني من القرن الماضي، ليأخذ اهتماما أكبر في بداية الثمانينات من نفس القرن، وليشكل أهم ظاهرة تميز بها التنظيم الدولي بداية من التسعينات . ولعل ما يبرز هذا التطور المتنامي والملحوظ في ظاهرة التكامل الإقليمي وخاصة في بعده الاقتصادي، هو إدراك الدول لأهمية هذا التوجه والفوائد التي يمكن أن تعود عليها من خلاله .

[192] -علي صادق أبو هيف، المرجع السابق، ص677

[193]-خليفة مورا، سبق ذكره، ص 14

[194] -المرجع نفسه، ص 15

ومن هنا يبرز الدور الريادي لهذا النهج في بناء العلاقات الدولية في شقها الاقتصادي، ليكون دافعا مهما لتطوير شقها السياسي نظرا لارتباطهما الشديد ،و ما يدعم هذا الطرح هو الاحتمال الغالب لعدم إمكانية إهمال الدول لمصالحها غير السياسية بسب نظرتها السياسية .

هذا ونشير إلى أنه ورغم الاهتمام الذي لاقاه التنظيم الإقليمي في بعده الاقتصادي من طرف الدول - في التطبيق والممارسة العملية- إلا أن مفهوم الإقليمية وما يرتبط بها من بعد اقتصادي" الإقليمية الاقتصادية "بقي موضوع اختلاف على المستوى النظري، وهو الأمر الذي سنحاول إيضاحه في المطلب الموالي بالتطرق إلى مفهومي" الإقليمية " و"الإقليمية الاقتصادية ."

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي لمفهوم الاقليمية.

وفي هذا الصدد نتناول مدلول مفهوم الإقليمية ومحاولة إخراجها من حيز السياسة وذلك بإعطائها بعدا اقتصاديا .

الفرع الأول :مفهوم الإقليمية الجهوية :(Régionalisme)

يختلف الفقهاء في تعريف الإقليمية، وهناك اتجاهان في هذا الإطار :

الاتجاه الأول : يرى في الإقليم وحدة أرضية تضم في إطارها مصالح مترابطة بمعنى أنه يتبنى معيارا جغرافيا في تعريف الإقليمية، فنجد أصحاب هذا الراي يستعملون مصطلحي" إقليمي "و" قاري "فيقصدون بالأول ما تعلق بإقليم معين، ويقصدون بالثاني ما يتعلق بقارة معينة كما يدل عليه المصطلح 195. وبسبب غموض المصطلح الثاني وعدم إجماع الجغرافيين أنفسهم في الاتفاق على حدود القارات فقد تضاءل استعماله في المجال الدولي وبقي المصطلح الأول "الإقليمي "هو المتداول، ويرى هؤلاء الفقهاء الذين يأخذون بالمعيار الجغرافي للإقليم بأن التنظيم الإقليمي هو في حقيقة الأمر مظهر جديد لنشاط العلاقات الدولية يجسده اتفاق بين الدول المتجاورة لتنظيم شؤونها الدولية وفق ما تراه مناسبا من الأسس196

وفي نفس الاتجاه يرى الدكتور عبد المهدي الشريدة "بأن أقرب تعريف للإقليمية هو تعريف الوفد المصري الذي تقدم به في مؤتمر" سان فرانسيسكو "أثناء مناقشة مشروع ميثاق الأمم المتحدة والذي جاء فيه أن" تعبير اتفاقية اقليمية يعني الهيئات الدائمة التي تضم في منطقة جغرافية معينة عددا من الدول تجمع بينها روابط التجاور والمصالح المشتركة والتقارب الثقافي واللغوي والتاريخي والروحي، وتتعاون جميعا على حل ما قد ينشأ من منازعات، حلا يعين على حفظ السلام والأمن في منطقتها وحماية مصالحها، وتنمية علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية197

إلا أن هذا التعريف لم يحظ بالقبول وكان من بين المعارضين له الولايات المتحدة الأمريكية، على خلفية أن كل ضبط ودقة في الوصف قد يؤدي إلى أن يخرج من التنظيمات الإقليمية ما قد يجب أن يكون من ضمنها من عناصر وصفات .

---

[195]-هناك اكثر من 100 تجمع اقتصادي ، منها 29 ظهرت منذ 1992م.م

[196] -علي صادق أبوهيف: المرجع السابق،ص675 وما بعدها

[197]-عبد المهدي شريدة: المرجع السابق، ص 10

وهذا في حقيقة الأمر ما يتلاءم والتجمعات المستحدثة في وقتنا الحاضر ومنها بطبيعة الحال التجمعات العربية المعاصرة والأسواق المشتركة والاتحادات الجمركية .

مع ملاحظة أن التعريف المصري ينطبق تماما وبكل دقة على المنظمة الأم" الجامعة العربية "والتي تضم كل الدول العربية .هذه الأخيرة التي تعود إليها مهمة الاضطلاع بتحقيق جميع الأهداف من حل للمنازعات وحفظ للسلم والأمن في العالم العربي، وحماية مصالح الدول العربية والعمل على تنمية العلاقات الاقتصادية بينها، لتكون التجمعات الإقليمية بمثابة آليات تعينها على تجسيد ذلك .

الاتجاه الثاني : ويرى أصحابه بأن" الظروف هي التي تحدد المقصود بالإقليم في كل حالة على حدة، أي أنه لا يمكن وضع قواعد لتحديد الإقليم، بل يرجع في ذلك إلى الاتفاق الإقليمي، هو الذي يحدد الإقليم في ما يرسمه من قواعد وما يتضمنه من نصوص'198

وبهذا لا يتقيد أصحاب هذا الاتجاه بالمعيار الجغرافي لمصطلح إقليم، لذلك نجدهم يعرفون التنظيم الإقليمي بأنه : "تنظيم عدد من الدول تربطها مصالح معاهدة مشتركة قصد تأكيد هذه المصالح عن طريق معاهدة ليست لها صفة عدوانية199 ومن هؤلاء الفقهاء من يشترط أن لا يقل عدد الدول المشكلة للتجمع الإقليمي عن أربع دول واعتبر أن المصالح السياسية هي أهم المصالح التي يمكن أن يجتمع حولها التجمع الإقليمي200 ، إلا أن هذا مردود عليه من ناحية الحقائق القانونية والاقتصادية التي اتسم بها التنظيم الدولي المعاصر وخاصة منذ بداية الثمانينات، ذلك أن التطورات التي صاحبت بناء العلاقات الدولية في المجتمع الدولي قد أفرزت خلفيات ودوافع جديدة للترابط بين بعض دول العالم التي لا تتفق على مستوى استراتيجياتها ومعتقداتها السياسية، كما لا تتجاور من الناحية الجغرافية حيث أصبح المعيار الجغرافي معيارا أضيق من أن يكون قاعدة لتحديد التجمعات الإقليمية .حيث برزت حاجات ومصالح مشتركة- ولو نسبيا في بعض الأحيان - يمكن أن تحقق الترابط بين الدول كعجز هذه الأخيرة عن تحقيق حاجاتها ومصالحها بصفة منفردة، أو لرغبتها في تحقيق أكبر قدر من هذه المصالح201

ومن المفيد في هذا الصدد الإشارة إلى أهم الاتجاهات التي رصدها الدكتور : مفيد شهاب في كتابه" المنظمات الدولية " حول تحديد معنى الاتفاق الإقليمي202 ، حيث ميز بين ثلاثة اتجاهات في هذا الصدد وهي : الاتجاه الأول : ويعطي تعريفا واسعا للاتفاق الإقليمي، بحيث يضمنه جميع الاتفاقات التي تبرم بين دول تقع في منطقة جغرافية واحدة، أو لها مصالح

---

[198] -عبد المهدي شريدة: المرجع السابق،ص11

[199] -المرجع نفسه، ص12.

[200] -(4) Alvares Alejandro,: 1926 La Réforme du Pacte de société des nations sur des bases continentales et régionales (Rapport présenté a la neuvième session de l'union juridique international), juin

[201]-محمد طلعت الغنيمي:،1971 ، الأحكام العامة في قانون الأمم :التنظيم الدولي، منشأة المعارف بالإسكندرية، ، ص1160-1161.

[202]- محمد المجدوب، 1989 ، التنظيم الدولي : النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ، ص .281

مشتركة في منطقة معينة وإن كانت غير متجاورة جغرافيا.[203] الاتجاه الثاني : ويعرف الاتفاق الإقليمي على أنه ذلك الاتفاق الذي يؤسس على الجوار الجغرافي بين الدول المعنية، فالإقليمية كما يراها أنصار هذا الاتجاه لها مضمون مكاني جغرافي، وبالتالي فالاتفاق الإقليمي عندهم يعني اتفاقا بين دول متجاورة يضمها إقليم واحد[204] الاتجاه الثالث :يذهب إلى تأسيس الاتفاق الإقليمي على تضامن طبيعي بين الدول المعنية بالتكتل الإقليمي، كالروابط التاريخية، الحضارية، الثقافية والاقتصادية، فالإقليمية عند أصحاب هذا الاتجاه ذات مضمون فكري طبيعي ولا يشترط فيه الجوار الجغرافي، كما لا يكفي مجرد التضامن السياسي، ويرون بأنه من الخطأ قصر الاتفاق الإقليمي على ما يبرم بين الدول المتجاورة جغرافيا[205].

وعلى أساس ما سبق، بقي اصطلاح" الاتفاق الإقليمي "وبالتالي" الإقليمية الاقتصادية "يعوزه التحديد الدقيق لمضمونه على غرار الكثير من المصطلحات . إلا أنه يمكن تبرير هذا الوضع بالحرص على التوفيق بين وجهات النظر المختلفة في التحديد القانوني لبعض المصطلحات، وهذا الوضع ممكن ومنطقي في مجال السياسة الدولية .

ومن جهة أخرى يمكن القول بأن اهتمام الفقهاء، وخاصة فقهاء القانون الدولي بوضع العديد من التعريفات للاتفاقات الإقليمية والذي كان مشوبا بخلفيات سياسية شيء غير مقبول في مجال القانون الدولي الذي يجب أن تكون تعريفاته ذات صبغة قانونية محددة. ومن هذا المنطلق فإن البعد الجغرافي للتنظيم الإقليمي لم يعد هو الأساس الوحيد والمهم لا برام الاتفاقات الإقليمية وأصبح مصطلح إقليمي لا يعبر عن مفهوم جغرافي بحت.

ولعل ما يدعم هذا التوجه هو أن أغلب الاتفاقات الإقليمية، والتي منها الاتفاقات العربية لا تبرم بين دول متجاورة . فإذا كانت دول الاتحاد المغاربي مثلا متجاورة جغرافيا، فإن مجلس التعاون العربي على خلاف ذلك، كما نتساءل عن كيفية تفسير عدم وجود كل من العراق واليمن ضمن الفضاء الخليجي؟

وإذا كانت دول" النافتا "تتسم بالجوار الجغرافي فإن دول" الآسيان "في وضع مختلف، كما نتساءل عن غياب دول أوروبا الشرقية في التجمع الأوروبي إلى غاية 01-05-2004؟ وإن لم يكن هذا الأخير مغلقا أمامها، بخلاف وضع التجمع الخليجي مثلا .

ومما سبق يتضح أن الأخذ بمفهوم المصالح المشتركة أصبح من أكثر المعايير تأسيسا للتجمعات الإقليمية وهو الشيء الذي يؤكد بأن التنظيم الإقليمي لا يعدو أن يكون إلا وسيلة من وسائل التنظيم الدولي، ومن ثم هو محكوم بالهدف الذي يتوخاه هذا الأخير .

وبالتالي نخلص الى القول أن مصطلح" إقليم "في مجال التنظيم الدولي يعبر عن مفهوم الجزء من الكل، بمعنى التنظيم الذي لا يضم كل دول العالم وإنما بعضها فقط، ومن هذا المنطلق فإن تعبير إقليم مهما اتسع مدلوله الجغرافي فهو يشير

[203] - ابراهيم أحمد شلبي، المرجع السابق، ص .518

[204]- المرجع نفسه، ص 519.

[205] - المرجع نفسه، ص .520 .

إلى الجزء بالنسبة إلى الكل، فالتنظيم الذي يتكون من عدد محدد من الدول يعتبر تنظيم إقليمي، أما التنظيم الذي يضم كل دول العالم أو يكون مفتوحا ليضم كل الدول فيعتبر تنظيم عالمي .

ومن المفيد الإشارة إلى أن الاهتمام بموضوع الإقليمية أو التنظيم الدولي الإقليمي من جانب فقهاء القانون الدولي انصب أساسا على محورين وهما :

1- معنى الإقليمية كمفهوم نظري، والمتمثل في دراسة المنظمات الإقليمية بصفة عامة كأجهزة دولية ذات طابع

يختلف عن التنظيم الدولي العالمي والمتخصص والقواعد العامة التي تحكم تلك المنظمات.

2- دور المنظمات الإقليمية في تحقيق السلام والأمن الدوليين كمفهوم تطبيقي عملي، وهو الجانب الذي يهتم بالمفهوم السياسي للإقليمية ويتمثل في بحث دور الإقليمية في مجال السلم والأمن الدوليين، ومن ثم التركيز على دراسة المواد 51-20652 من ميثاق الأمم المتحدة ودور المنظمات الإقليمية عند ممارسة حق الدفاع الشرعي ومعالجة المسائل المتعلقة بحفظ السلام والأمن الدوليين وهو كما أشرنا -اهتمام انصب على الجانب السياسي للإقليمية، وهو الأمر الذي دفعنا لتناول الإقليمية ومحاولة الوقوف على معناها من خلال الإشكال الذي تطرحه في الفرع الموالي .

الفرع الثاني :بروز مفهوم الإقليمية الاقتصادية عولمة النظام الاقتصادي

لعل أهم ملاحظة يمكن للباحث في التنظيم الاقتصادي الدولي، أن يخرج بها هو التطور الذي طرأ على بنية العلاقات الدولية نتيجة التغيرات التي اتسم بها المجتمع الدولي في وقتنا الحاضر، واهتمام هذا الأخير بالجوانب الاقتصادية بشكل واسع النطاق توخيا للتقدم الاقتصادي وتدعيما للاستقرار السياسي الدولي.

وكان من نتائج ذلك أن أصبح التكتل الدولي الإقليمي في الشؤون الاقتصادية أهم ما يميز المرحلة الحالية من مراحل تطور التنظيم الدولي، وما يؤكد ذلك هو التزايد الكبير في إنشاء التجمعات الاقتصادية الإقليمية، ليصبح بذلك التنظيم الإقليمي بالموازاة مع التنظيم العالمي أحد أهم الموضوعات- كما سبقت الإشارة - التي اختلفت بشأنها وجهات النظر فيما يتعلق بمدى ضرورة وفعالية هذه المقاربة .

وفي الحقيقة، أن هذه المقابلة تعبر عن توجهين في التنظيم الدولي، الأول هو الإقليمية والثاني هو العالمية في التنظيم الاقتصادي الدولي . وإذا كانت العالمية واضحة المعنى والتنظيم ولو نسبيا -فإن الثانية تطرح عدة إشكالات سواء على مستوى الفقه الدولي أو على مستوى التنظيم الاقتصادي الدولي، ولعل أهم إشكال تطرحه هو ذلك المتعلق بمفهوم الإقليمية الاقتصادية، وهو الأمر الذي سنحاول إيضاحه فيما يلي :

[206] - تنص المادة 1/52من ميثاق الأمم المتحدة" :ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي لما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ."

أولا /إشكالية تحديد مفهوم الإقليمية الاقتصادية : مما لا شك فيه أن المنظمات الدولية يمكن تصنيفها إلى عدة تقسيماته207إلا أن ما نركز عليه في مداخلتنا هذه هو تقسيمها إلى عالمية وإقليمية .

فإذا كانت المنظمات العالمية هي المنظمات التي يمكن لأية دولة أن تنظم إلى عضويتها وفق شروط قانونية معينة - مثل منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، فإن المنظمات الإقليمية تقتصر العضوية فيها على مجموعة من الدول تجمع بينها مصالح معينة من التضامن، قد يكون سببها التجاور الجغرافي وقد تكون خلفياتها سياسية أو اجتماعية، كما قد تكون دوافعها وهو ما يهمنا وأبعادها اقتصاديه، ومن أمثلة المنظمات الإقليمية جامعة الدول العربية 208.

لكن رغم وجود وتزايد إنشاء المنظمات الإقليمية في مختلف الموضوعات ذات الصلة بالتنظيم الدولي، إلا أن ما يصطلح عليه المنظمات الإقليمية الاقتصادية وبالتالي الاتفاقات الإقليمية الاقتصادية لا يزال من المسائل غير الواضحة ولم يتوصل الفقه القانوني الدولي إلى إيضاحها بصفة كافية حتى الآن .

ويمكن إرجاع ذلك إلى أن كلا من عهد عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة لم يقدم تعريفا محددا للمنظمات الإقليمية، مع الإشارة هنا فيما يخص الأحكام الإقليمية -أن الميثاق يشجع الترتيبات الجهوية أما عهد العصبة فلم يعاقب على إنشاء مثل هذه الترتيبات، بمعنى إذا وجدت فهي ليست مخالفة أو محرمة بنص قانوني209، ومن هنا يتأكد الطرح الذي مفاده أن اختلاف الفقه في تحديد الاتفاق الإقليمي كان كنتيجة طبيعية لعدم تحديده في المواثيق الدولية ونفس الشيء ينطبق بالتبعية على الاتفاق الإقليمي الاقتصادي

.**ثانيا /تحديد معنى التنظيم الاقتصادي الإقليمي** :من الأهمية بمكان تحديد معنى الإقليمية الاقتصادية ولهذه الأهمية اعتباران :

1 - اعتبار عملي : وهو انتشار الإقليمية الاقتصادية كحقيقة دولية، أو ما يعبر عنه من وجهة نظر اقتصادية باسم التكامل الاقتصادي كتوجه متنام في التنظيم الدولي المعاصر .

هذا الانتشار الذي يدعم أهمية بحث التنظيم الاقتصادي الدولي للوقوف على مدى مساهمته في حل المشاكل الاقتصادية الدولية، وما إذا كان رجوعا عن العالمية في التنظيم الدولي، أم أنه مرحلة جديدة في مسار تطور التنظيم الدولي فرضتها الأوضاع الدولية الراهنة.

،2- اعتبار أكاديمي :ذلك أن دراسة الإقليمية الاقتصادية كأحد مظاهر التنظيم الدولي المعاصر يقتضي تحديد الاتفاق الإقليمي في مجال المنظمات الاقتصادية الدولية، وهو هدف لا يمكن تحقيقه إلا بتخليص الإقليمية من الطابع السياسي

---

[207]-عدنان طه الدوري وعبد الأمير العكيلي1992، " :القانون الدولي العام"، ط1، بيروت :دار النسيم والشركة العالمية لطباعة والنشر ، ص229-234 .

[208]-المرجع نفسه، ص .231

[209] - نفس المرجع، ص 232.

الذي فرض على واضعي ميثاق الأمم المتحدة عدم تعريفها، إعطاء الأولوية للاعتبارات السياسية القائمة على مفاهيم توازن القوى وشمولية المصالح والأهداف .

ومن دعائم الدراسة الأكاديمية لظاهرة الإقليمية تعريف الاتفاق الإقليمي لأجل الوصول إلى إخراجه من حيز السياسة التي ولد فيه إلى لغة القانون والبحث، لتدعيم القانون الدولي بالأسس والقواعد القانونية . لكن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال إنكار الاعتبارات السياسية في القانون الدولي، ذلك أن من مقومات نشأة القانون الدولي السياسة الدولية.210

ومما تقدم يمكن ملاحظة أن قواعد التعاون الدولي في الميدان الاقتصادي تختلف عن قواعد التعاون الدولي في الميدان السياسي من حيث الأسلوب المناسب للتعاون في المجال الاقتصادي هو التنظيم الإقليمي .فالعالمية تناسب المجال السياسي لأنها الأسلوب الأكثر ملاءمة لتحقيق التوفيق والتقارب بين وجهات النظر والمصالح السياسية المختلفة على الدوام. اما الإقليمية فإن بعدها الاقتصادي يقوم على أساس التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول لتحقيق فوائد اقتصادية مشتركة، إضافة إلى مفهومها القانوني المؤسس على اعتبارها وسيلة قانونية لتحقيق التعاون الدولي في بعده الاقتصادي وفق آليات وقواعد محددة سلفا. وفق هذا المفهوم للإقليمية الاقتصادية، يمكن اعتبار هذه الأخيرة وسيلة مناسبة للتعاون الاقتصادي الدولي والذي من شأنه تطوير العلاقات الدولية وتوجيهها إلى الوجهة السليمة وذلك بمساهمتها في حل المشاكل الاقتصادية، وهو ما من شأنه أن يمتد أثره إلى التخفيف من حدة المشاكل السياسية الدولية، وبذلك تكون الإقليمية الاقتصادية أصلح استراتيجية للتنظيم الاقتصادي الدولي بالمقابلة مع العالمية كاستراتيجية مناسبة للتعاون في مجال التنظيم السياسي الدولي . وما يدعم هذا التوجه هو تجسيده ميدانيا من طرف بعض الدول لقناعتها بأنه الوسيلة المثلى لمواجهة المشاكل الدولية المعاصرة والتي تمثل الاقتصادية منها القضية ذات الأولوية، بالإضافة إلى تزايد الاهتمام بموضوع الإقليمية الاقتصادية في الدراسات والأبحاث القانونية الدولية أكثر من الاهتمام الذي لاقاه موضوع الإقليمية السياسية عند قيام الأمم المتحدة.

وقد تطور هذا الاهتمام حتى على مستوى الهيئات الدولية، حيث عقدت مثلا الأمم المتحدة مؤتمرا على مستوى معهدها للتدريب والبحوث في بداية الثمانينات لمناقشة الإقليمية والنظام الدولي الجديد، وقد كان من بين توصيات هذا المؤتمر اعتبار الإقليمية جزءا من النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ودعوة الدول النامية إلى إقامة تعاونها على أسس إقليمية لتحقيق تكاملها الاقتصادي211

إضافة إلى الحقائق الدولية، أصبحت الإقليمية الاقتصادية حتمية يفرضها الوضع القائم في المجتمع الدولي، وهو الأمر الذي تؤكده توصيات المؤتمرات الدولية ذات الاهتمام بالشؤون الاقتصادية وتقارير معاهد الأبحاث الدولية وكتابات كبار الفقهاء .بل أن الواقع يؤكد على أن الإقليمية الاقتصادية هي عبارة عن تطبيق عملي للأطر النظرية للتكامل الاقتصادي وهو ما يظهر في صورة تجمعات إقليمية اقتصادية، هذه الأخيرة والتي على ضوء ما تقدم يمكن القول بأنها

---

[210]- المرجع السابق ،ص232.

[211]- ماجد ابراهيم علي،1993، العلاقات الدولية في السلم والحرب، مطابع الطويجي التجارية،القاهرة،ص.93 وما بعدها.

عبارة عن منظمات تضم مجموعة من الدول وفق قواعد تلائم طبيعة العلاقات السائدة بينها وأهدافها، وتتوخى دعم التعاون في الميادين غير السياسية بين تلك الدول، أما الهدف الأساسي لهذه التجمعات فهو التعاون والتكامل في المجالات الاقتصادية على أن يكون هذا الهدف مشروعا من وجهة نظر القانون الدولي العام بصفة عامة .

وخلاصة ما تقدم :

1- أن هدف التجمعات الاقتصادية هو دعم التعاون في المجالات غير السياسية إذ تركز على المجالات الاقتصادية، التجارية ومسائل التمويل، وعلى ذلك فإن بعض الفقهاء لا يقرون بالأخذ بالإقليمية في مجالات التعاون السياسي، ويرون أن التعاون الإقليمي ذو طبيعة اقتصادية ولا يمكن أن يتوافق مع اعتبارات السياسة غير الواضحة المعالم وغير المستقرة، إلا أن هذا لا ينفي بأن الإقليمية الاقتصادية قد تؤدي إلى إقليمية سياسية كنتيجة لها لكن هذه الأخيرة لا تعتبر شرطا أساسيا للإقليمية الاقتصادية. .

2- إن نظام العضوية في التجمعات الإقليمية يخضع لقواعد تتفق مع ظروف

وأهداف ووظائف التجمع الاقتصادي الإقليمي، وهو ما يعني أن العضوية في هذه التجمعات لا تكون في متناول جميع الدول ولكنها تكون قاصرة على الدول الإقليمية في حالة الجغرافية الإقليمية أو الدول ذات المصلحة في التكامل

الاقتصادي في حالة التكامل الإقليمي .

3- أن تكون أهداف ووظائف التجمع الاقتصادي الإقليمي متفقة مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة كمنظمة التجارة العالمية ونفس الشيء بالنسبة الأهداف ومبادئ المنظمة الأم، إذا كانت الدول المعنية تنتمي إلى تنظيم إقليمي أكبر مثل حالة الدول العربية وتجمعاتها الفرعية (sous régionales) في علاقاتها مع الجامعة العربية[212]

4- لا بد من وجود معاهدة أو اتفاقية دولية لها صفة الدوام، منشئة للتجمع الاقتصادي تحدد فيها اختصاصاتها وقواعد تنظيمها وعملها .

كما تجدر الإشارة إلى أن الجوار أو التقارب الجغرافي بين الدول الأعضاء أو التضامن فيما بينها ليس من عناصر التجمعات الاقتصادية الإقليمية، وإن كان من مقومات نجاحها وقيامها بوظائفها، ومن العوامل المساعدة لنشأتها. وأساس ذلك أن الاعتبارات الاقتصادية القائمة على أساس التكامل الاقتصادي الإقليمي وتقسيم العمل الدولي هي العنصر الأساسي لقيام التجمعات الاقتصادية الإقليمية وهي مسائل ذات طبيعة عملية وفنية محددة، وعلى هذا الأساس رأينا من المناسب التطرق إلى التكامل الاقتصادي للوقوف على ماهيته و آلياته ودوافعه حسب الآتي:

[212] - سعيد مرسي، 1989م جامعة الدول العربية بين عوامل الفشل وآفاق المستقبل"، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد15 ، الفصل الثالث، ص .68

المبحث الثاني: مفهوم التكامل الاقتصادي (المقومات والدو افع)

يعتبر التكامل الاقتصادي من أرقى أساليب التعاون وأهمها، فإذا كان التعاون في بعده الاقتصادي يعبر عن مستويات متعددة من الإجراءات البسيطة كتقرير تخفيضات ورفع قيود كمية إلى أعمق درجات التقارب الاقتصادي بتحقيق الوحدة الاقتصادية، فإن التكامل يعبر عن مسار مرحلي يهدف إلى توحيد الدول انطلاقا من البعد الاقتصادي .إن دراسة التكامل الاقتصادي تقتضي التطرق لماهيته وإيضاح مقوماته وآلياته، كما تقتضي إيضاح الدوافع الكامنة وراء تبنيه، وهو ما يتم بيانه في هذا المبحث .

المطلب الأول : ماهية التكامل الاقتصادي

هناك جملة من الجوانب التي يتعين إيضاحها للوقوف على ماهية التكامل الاقتصادي، بدءا بالتطرق إلى تحديد مفهومه وتمييزه عن بعض المفاهيم الأخرى، ثم التطرق إلى مفهومه في الفكر الاقتصادي الحديث انتهاء بدراسة أشكاله .

الفرع الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي وتمييزه عن بعض المفاهيم

إن كلمة" تكامل "في المعنى الدارج، ذات دلالة واضحة على ربط أجزائها بعضها إلى بعض لتشكل كل واحد213. .أما بخصوص الأدبيات الاقتصادية فإن اصطلاح" التكامل الاقتصادي هو موضوع اختلاف بين الفقهاء في تعريفه، إذ نجد البعض يدخل في نطاقه صورا مختلفة من التعاون الدولي، كما يرى آخرون أن مجرد قيام علاقات تجارية بين اقتصادات قومية مختلفة ينطوي، في واقع الأمر، على" تكامل اقتصادي "يربط هذه الاقتصاديات214، في حين أن التكامل الاقتصادي أوسع وأشمل من ذلك، وحتى على هذا المستوى من الشمولية يختلف الفقهاء في تحديد مضمونه، فإذا كان البعض يدخل في نطاقه التكامل الاجتماعي، ويوسعه آخرون لينطبق على أي نوع من أنواع التعاون الدولي215. . فإن هناك من يضيق في مفهومه بقوله إن التكامل الاقتصادي يقصد به إزالة التمييز بين وحدات اقتصادية تابعة لدول مختلفة216 .

أما الدكتور" : عبد الغني عماد "فيعتبر أن التكامل هو "جمع ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإرادي بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها مميزات محددة، تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية217 ; . ويضيف بأن أطراف التكامل في سبيل تحسيد مسارها تستخدم مجموعة من الآليات لتحقيق أهدافها .218 أما أرنست هازERNEST HAAS أحد رواد نظرية

213-محمد هشام خواجكية، 1972،التكتلات الاقتصادية الدولية) حلب :مديرية المطبوعات الجامعية، ص 30.

214-حسين عمر،1998 التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر"، ط1،) القاهرة :دار الفكر العربي ص 07.

215 -محمد هشام خواجكية، المرجع السابق، ص30

216 -المرجع نفسه، ص 30.

217-عبد الغني عماد 1999 " :التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة :أسباب التعثر وشروط الانطلاقة:، المستقبل العربي) العدد 250، ديسمبر ص(9) .65 .

218 -المرجع نفسه، ص .30

التكامل فيرى بأنه : مسار بواسطته تسعى الوحدات السياسية إلى انشاء مركز أو وحدة أشمل تتولى شؤونها بمختلف الأبعاد والأنواع ، هذا المركز والذي بمقتضاه ذلك تمتلك مؤسساته أو تهدف إلى امتلاك سلطة على الوحدات السياسية المكونة لها.219 ومن هذا التعريف يتضح لنا بأن التكامل هو منهج تسلكه الدولة الأجل انشاء مؤسسات فوق وطنية ، سواء كانت إقليمية أو تحت إقليمية تتولى سلطة الاشراف على تحديد الأهداف والنشاطات التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيقها مستهدفة بذلك مصلحة الدول قيد التكامل .

ولقد اختلف المفكرين في تحديد تعريف التكامل الاقتصادي ، ومنهم من دهب الى حد اعتباره مفهوم غير دقيق الدلالة وجامد وغير ملائم لقضية التنمية، ويبررون ذلك بكون النظرية الأصلية للتكامل الاقتصادي انبثقت من النظرية الكلاسيكية الجديدة للتجارة220، فيرون أن هدفها الأساسي هو قيام الآثار التي تتركها المؤسسات الرسمية على التجارة الدولية، مثل مناطق التجارة الحرة والاتحاد والأسواق المشتركة وبالتالي فان هذا المفهوم لا يتماشى مع الاقتصاديات العربية النامية في مجملها221 الا أن اتجاه العام في تحليل ظاهرة التكامل، يرى أن التكامل الاقتصادي هو الية وأسلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية أو توسيع احتمالها على الأقل ، وهو اتجاه يشير إلى تصميم الدول المعنية على اعمال جميع الإمكانيات المادية والبشرية والتقنية المتوفرة في المنطقة لكي تضمن لها قدرا من الرفاه الاقتصادي، وأن تساعد نفسها بنفسها على أن تقبل طلب المساعدة إلى الغير222

ولما كان الاقتصاد هو المجال الذي يعنينا في هذه الدراسة من مجالات التكامل، فيكمن القول انطلاقا من تعريف ارنست هاس - أن التكامل الاقتصادي هو عملية تنسيق العناصر الاقتصادية بمختلف أنواعها سواء بصفة كلية أو جزئية بحسب المصلحة، ضمن تجمع اقتصادي تشكله الدول وتنشئ له مؤسسات تحاول أن تخضع لتوجيهات وتطبق قراراتها لتحقيق اكبر قدر من المصلحة المشتركة، وقد يتطور التكامل الاقتصادي ليؤدي الى قيام اتحاد سياسي بين دول قيد التكامل، الا أنه في أحيان كثيرة يتوقف عند حد التكتل الاقتصادي ولا يتعداه .

ولإيضاح مفهوم التكامل الاقتصادي بدقة من المناسب التفرقة بينه وبين بعض المفاهيم التعاون

الاقتصادي والعمل المشترك والتنسيق على سبيل المثال.

أولا /بالنسبة للتعاون الاقتصادي : فهناك من يعرفه على أساس أنه محاولة لترتيب سياسات الدول في المجال الاقتصادي بطريقة لا تؤدي ،كما هو الحال بالنسبة للتكامل الاقتصادي ، حتما إلى إقامة نوع من البناء المؤسسي، فالغرض هو تحقيق اتفاق في الميدان الاقتصادي وذلك لبلوغ أهداف اقتصادية محددة وليست بالضرورة مشتركة ، دون الرغبة في توسيع هذا التعاون أو محاولة نشره إلى ميادين أخرى223وهناك من يرى بأن التعاون الاقتصادي يتضمن

---

219 - عبد الغني عماد : المرجع السابق ص .66

220- اليا حريق واخرون(ب س)، العرب في النظام الاقتصادي الدولي الجديد :دار المشرق ب ت، بيروت ، ص .254-253

221 - المرجع نفسه ص(.254

222 - عبد الغني عماد : سبق ذكره، ص.66.

223- محمد هشام خواجكية، مرجع سابق، ص 31

الترتيبات الهادفة إلى التقليل من التمييز، ومثال ذلك أن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالسياسات التجارية تدخل في نطاق التعاون التجاري الدولي، أما بالنسبة إلى التكامل الاقتصادي فانه ينطوي على التدابير الكاملة في القضاء على قدر من التمييز، مثال ذلك أن إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي هي تعبير عن عمل من أعمال التكامل الاقتصادي224

.ثانيا /التنسيق :فهو عبارة عن محاولة تتضمن التقارب المتواصل للسياسات الاقتصادية للدول، عن طريق عملية اتصالات و مشاورات مكثفة داخل جهاز دولي أو جهوي، وهذا لوضع برنامج يهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية رئيسية لهذه الدول والتي لا يمكن تحقيقها بطريقة منفردة، اذن التنسيق ينطلق من مؤسسة أو جهاز ووجوده سابق على عملية التنسيق، هذا عكس التكامل الذي يهدف إلى تكوين أجهزة ومؤسسات جديدة، كما أن التنسيق يكون في الغالب مؤقتا عكس التكامل.225

. .ثالثا فيما يتعلق بالعمل المشترك :فيكمن تحديده على أنه) تلاقي عدة ارادات لإنجاز عمل ما ، الأمر الذي يعني أن النشاط الذي يمكن أن يكون محور تلاقي الارادات ليس محصورا في شكل محدد كنشاط اقتصادي، والذي كثيرا ما يختزل مفهوم العمل المشترك ضمن اطاره226 ، لأن ذلك يعبر عنه بالعمل الاقتصادي المشترك والذي يعني بناء على ما تقدم - تلاقي إرادات عدة دول للقيام بعمل ذو طبيعة اقتصادية وبصفة مشتركة تحقيقا للمصالح والأهداف المشتركة .

وعلى أساس هذا الاختلاف، رأينا من المناسب التطرق إلى مفهوم التكامل الاقتصادي في كل من الفكر الغربي والاشتراكي كما نوضح التكامل الاقتصادي المناسب للدول النامية، وذلك في الفرع الموالي.

الفرع الثاني :الفقه والتكامل الاقتصادي .

يختلف مفهوم التكامل في الفكر الغربي عن نظيره في الفكر الاشتراكي ويتميز مفهومه عنهما بين الدول النامية | .أولا / مفهوم التكامل الاقتصادي في الفكر الغربي :هناك توجه عام في الفكر الغربي حول مفهوم التكامل الاقتصادي يسيطر عليه مفكرون بارزون أي رواد، ويظهر من خلال إسهامات وكتابات هؤلاء من أمثال بيلا بلاسا (Bela Balassa الذي يرى في مؤلفه) نظرية التكامل الاقتصادي(، بأن التكامل في بعده الاقتصادي يأخذ أشكالا متعددة، تمثل مراحل مختلفة ، وتمثل الشكل الأول في التكامل التجاري الذي يشمل صيغتي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي 227 أما الشكل الثاني فيتمثل في أسواق عناصر الإنتاج ليقود إلى السوق المشتركة، ليتجاوز الشكل الثالث الأسواق إلى التكامل على مستوى السياسات لينتهي إلى اتحاد اقتصادي .ويرى بلاسا في أن تبني هذه الأشكال وفق المرحلية التي تتطلبها سيؤدي في الغالب إلى الوحدة الاقت صادية ، وبالتدقيق في المفهوم السابق يتضح لنا بأنه يشير إلى صور التكامل الاقتصادية 228،

---

224 - حسين عمر، المرجع السابق ص.08

225 - نفس المرجع، ص09

226 -عبد الغني عماد الرجع السابق ص.67 .

227 -سعيد مرسي ، مقال سبق ذكره ص.71

228- محمد هشام خواجكية ، سبق ذكره ، ص.33

ويبرر هذه المرحلية بالقدر اللازم من الجهود للنجاح في كل مرحلة والفائدة المترتبة عن كل منها ، كما يبرر تحمل المزيد من التكاليف بسبب متطلبات كل مرحلة من مراحله229

أما جون تنبرغن Jean Tinbergen فيرى بأن التكامل الاقتصادي يتضمن شقين سلبي وايجابي، فيشير إلى التكامل السلبي باعتباره يتضمن استبعاد بعض الأدوات السياسية الاقتصادية الدولية، أما التكامل الإيجابي فيتطلب اتخاذ إجراءات تدعيمية توخيا للتنسيق في بعض الجوانب الاقتصادية بصفة عامة والتجارية بصفة خاصة كالضرائب والرسوم ، واعداد البرامج التنظيمية اللازمة لمواجهة آثار التحول والانتقال من مرحلة إلى أخرى 230.

وهو نفس الطرح الذي تبناه جون بندر) "John Pinder" الجوانب السلبية والايجابية(، الا أنه يذهب إلى أن هذا التكامل الاقتصادي، يشمل الغاء الحواجز بين اقتصاديات الدول قيد التكامل وهو ما يعبر عن الجانب السلبي ، وانتهاج سياسات مشتركة ومتناسقة إلى الحد الذي يحقق الأهداف الاقتصادية231

وعليه جون بندر لا يقدم الصور العملية للتكامل المشار اليه في الهامش ، بل يرى أن من نتائج التكامل السلبي قيام السوق المشتركة ، وقيام هذه الأخيرة أساس كل عملية تكاملية ، الا أن قيام السوق المشتركة لا يعتبر شرطا لتنفيذ التكامل الإيجابي ، اذ أن هناك حالات قد ينفذ فيها التكامل الإيجابي قبل تنفيذ التكامل السلبي كاملا، ومثال ذلك وجود دول داخل تجمع تكاملي تحتاج إلى اتباع سياسات إقليمية معينة التحقيق الوفاء بمتطلبات التكامل كما هو الحال في الأسواق الأوروبية ويؤدي تجسيد التكامل في جانبيه اللذين حددهما جون بندر إلى قيام صورة الوحدة الاقتصادية232

.ثانيا مفهوم التكامل في الفكر الاشتراكي :هناك توجه عام في الفكر الاشتراكي حول مفهوم التكامل الاقتصادي يسيطر عليه مفكرون بارزون ويظهر من خلال كتابات هؤلاء من أمثال إوى رومينسكا Rominska Economise ، بأن التكامل الاقتصادي، عبارة عن عملية موضوعية تخضع لتخطيط منظم صارم يهدف إلى تقريب مستويات التطور الاقتصادي بصفة متساوية للدول الاشتراكية عن طريق انشاء مؤسسات اقتصادية قوية على المستوى الوطني وإقامة علاقات اقتصادية قوية بين الدول المعنية توخيا لتوسيع أسواقها233 .

فالتكتل الاقتصادي حسب الفكر الاشتراكي ، يعتمد المرحلية في التنسيق اقتصاديات الدول الاشتراكية وذلك بهدف حل المشاكل الاقتصادية العالقة والتي من شأنها إعاقة التنمية في هذه الدول ، أما فيما يتعلق بالطريقة التي يقترحها لتجسيد ذلك فهي تعميق تقسيم العمل بين الدول المعنية بحسب إمكانيات كل دول والتنسيق بين سياساتها المختلفة

229-سعيد مرسي سبق ذكره ص .72

230 -محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى 1999م، الاقتصاد الدولي ،الإسكندرية مؤسسة شباب الجامعة، ص217، ولتفاصيل أكثر أنظر :

231 Tinbergen Jan, 1954,International Économique Intégration (Amsterdam and Brussels: Elsevier, p.122.,.

232- محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى ، المرجع السابق، ص218.

233 -محمد عبد المنعم عفر، المرجع السابق، ص.218

وبهذه الصفة فان التكامل الاقتصادي لا يعبر عن توحيد اقتصادات الدولة توحيد السوق ، بل يشير إلى إعادة هيكلة الاليات الاقتصادية على مستوى كل دولة وتوثيق العلاقات التبادلية بين الدول المعنية234 .

وعليه فان التعريف الاشتراكي للتكامل حسب الباحث) محمد محمود الإمام (يتضمن ثلاثة أركان أساسية وهي :التنمية المتكافئة والتي كانت في الحقيقة العائق الأساسي أمام نجاح المحاولات التكاملية في العالم الثالث ، أما الركن الثاني فيتمثل في التأكيد على احترام سيادة الدول قيد التكامل وعدم التوجه نحو إقامة دولة موحدة مقام الدول الأعضاء في عملية التكامل، أما الركن الثالث فيعبر عن تقسيم العمل والتخصص كبديل لتوحيد السوق القائم في الفكر الغربي 235 وعلى أساس ما تقدم يتضح أن التكامل الاشتراكي لا يمثل تجمعا اقليميا بالمفهوم الغربي ، وانما يعبر عن توجه جديد للتخصص وتقسيم العمل بما يسمح بتحقيق مستويات متقدمة من النمو على أكبر قدر من التكافؤ بين الدول الاشتراكية

وخلاصة ما تقدم أن التكامل في ظل الفكر الرأسمالي يختلف عن نظيره في الفكر الاشتراكي في كون الأول يعتمد على آليات السوق أما الثاني فأساسه التخطيط المشترك، فماذا عن التكامل في الدول النامية .

ثالثا /التكامل بين الدول النامية :

وفيما يتعلق في التكامل بين هذه الدول فان الدراسات مثل كتاب كاهنار وآخرون "Kahnert et Al" بعنوان Economic integration among" développement contries تنظر إلى ظاهرة التكامل على أنها مسار أو عملية يتم بمقتضاها السير قدما في إزالة عوامل التفرقة في المعاملة عبر حدود دولتين ناميتين أو أكثر236 .

ويضيف جون بندر إلى ما تقدم - تنسيق السياسات في البدايات الأولى لمسار التكامل في بعده الاقتصادي، لأنه يشمل إزالة العراقيل من أمام العوامل الاقتصادية للدول النامية، بالإضافة إلى تبني سياسات اقتصادية تنطوي على قدر من التنظيم والتنسيق لضمان الوصول إلى الأهداف الاقتصادية المسطرة وتحقيق التنمية والرفاهية المرجوة 237،مما تقدم يتضح لنا بأن التكامل الاقتصادي فيما بين الدول النامية يختلف عن التكامل في الدول الغربية عنه في الدول الاشتراكية وان تشابه في بعض الجوانب مع التكامل في هذه الأخيرة .

والاختلاف المشار اليه يرجع بالأساس إلى اختلاف دوافعه وطرق تجسيده، حيث يعتبر التكامل الاقتصادي في الدول النامية ضرورة بل دافع مهم لتنمية اقتصاد ها ومجا لا ت التنمية بصفة عامة ، وهذا الشكل فان نجاحه يتوقف على موافقة الدول قيد التكامل كي توائم بين مختلف المجالات ، الاقتصادية منها غير الاقتصادية لخدمة أغراض التنمية والتطور ،وعلى هذا الأساس يرى د .محمد عبد المنعم عفر ود أحمد فريد مصطفى في مؤلفهما) الاقتصاد الدولي(، بأن معيار نجاح التكامل الاقتصادي بين الدول النامية ليس في الصورة المطبقة منه ، ولا في المنهاج المتبع -رغم عدم اهمالهما

---

[234]- محمد عبد الغاني عماد، المرجع السابق، ص70.

[235]-المرجع نفسه،ص70.

[236] - سعيد مرسي مقال سبق ذكره، ص73.

[237] - John Pinder: March 1968), "Positive Intégration and Négative Intégration "World Today, p.30.

شأن أسلوب التكامل – ولكن المقياس الحقيقي للنجاح يتمثل في النتائج التنموية التي حققتها الدول قيد الدول قيد التكامل238

الفرع الثالث :أشكال التكامل الاقتصادي

يتم تصنيف اشكال التكامل الاقتصادي تبعا لما تتضمنه من أسس تكاملية ويتوقف بنيان هذه الأشكال على الهدف من اتباعها، وعادة ما تلعب العوامل السياسية والاقتصادية الدور البارز في تكوين التكامل الاقتصادي بين الدول وتعد الأشكال التالية الصور العملية للتكامل الاقتصادي:

أولا /منطقة التجارة الحرة :(Free Trade Area)على غرار النافتا، في اطار هذه الصورة العملية للتكامل الاقتصادي تلغي التعريفات الجمركية والقيود الكمية على حركة السلع والخدمات فيما بين الدول قيد التكامل، بشكل تدريجي، ولا تستفيد غير الدول المشتركة من هذه الامتيازات239 ، فمنطقة التجارة الحرة تتسم بإلغاء القيود المفروضة على التجارة فيما بين دولها ، مع الإشارة إلى أن ذلك لا يوجب فرض رسوم جمركية موحدة أو غيرها من القيود الكمية والإدارية على حركة التجارة مع الدول خارج المنطقة ، بل تحتفظ كل دولة من الدول قيد التكامل بتعريفتها الجمركية وحرية تقرير سياستها التجارية وتعديلها240 .

وما تقدم يمكن اعتبار منطقة التجارة الحرة على أنها تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية إزاء العالم الخارجي، وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية بين دول المنطقة وفي حالة نجاح هذه الصورة من الصور العملية للتكامل الاقتصادي، يمكن للدول المعنية أن تنتقل بها صورة عملية أخرى أكثر عمقا وهي الاتحاد الجمركي .

ثانيا /الاتحاد الجمركي :(Customs Union) بالإضافة إلى ما تشمله منطقة التجارة الحرة يتميز عنها الاتحاد الجمركي بتوحيد التعريفات الجمركية في مواجهة الدول غير الأعضاء241، وهذا المعنى يكون الاتحاد الجمركي هو الصورة الثانية من صور التكامل الاقتصادي والتي تلي صورة منطقة التجارة الحرة، ويتطلب القيامه نوعين من الإجراءات :

أولهما /أن تكون قد تمت إزالة جميع التعريفات الجمركية وغيرها من القيود المفروضة على التجارة فيما بين الدول الأعضاء، وذلك في المرحلة السابقة، ألا وهي مرحلة إقامة منطقة تجارة حرة . وثانيهما /وضع تعريفات جمركية على السلع بصورة متجانسة، وذلك فيما يتعلق بالتجارة الخارجية مع الدول غير المشاركة في الاتحاد الجمركية. وإذا نجحت الدول المعنية في تجسيد هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي يمكنها أن تتبنى شكلا أكثر تطورا وهو السوق المشتركة .

---

238 - محمد عبد المنعم عفر، المرجع السابق، ص219.

239 -Robert Boyer et autres :1997,Mondialisation au-delà des mythes (Alger: Ed. Casbah,p.134)

240 -Robert B, OP. Cit., P.134.

241- محمد هشام خواجكية، المرجع السابق ص30

ثالثا /السوق المشتركة :(common Market) لا يقتصر الأمر في هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي على إلغاء التمييز فيما يتعلق بحركات السلع داخل التجمع، بل تلغي كذلك القيود على حركة عوامل الإنتاج 242.فبالإضافة إلى حرية السلع فيما بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، فإنه يتم إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج العمل ورأس المال - فيما بين دول السوق، وعلى ذلك تشكل الدول الأعضاء سوقا موحدا يتم في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تامة، وإذا وصلت الدول المعنية إلى هذه المرحلة من مسار التكامل فيمكن القول أنها على خطى تحقيق الاتحاد الاقتصادي .

رابعا /الاتحاد الاقتصادي :(Economic Union) إن هذه الصورة هي المرحلة الرابعة في سلسلة مراحل التكامل الاقتصادي، وهي تلي مرحلة السوق المشتركة، حيث أنه بالإضافة إلى حرية السلع والخدمات في مرحلة منطقة التجارة الحرة، والتعريفة الجمركية الموحدة للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي في مرحلة الاتحاد الجمرك، وحرية انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء في مرحلة السوق المشتركة . فهذه المرحلة تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية.243

وهذه الصورة من التكامل الاقتصادي تجمع بين ما تتميز به السوق المشتركة وبين درجة معينة من الملائمة والتوافق بين السياسات الاقتصادية للدول المعنية وذلك إبعادا للمفاضلة التي قد تنشأ عن اختلاف تلك السياسات، فإلى أين يمكن أن يوصل نجاح هذه المرحلة؟

خامسا /التكامل الاقتصادي الشامل) الاندماج الاقتصادي :(Economic Integration) وهي أرقى صور التكامل الاقتصادي واعمقها وهو ما يدل عليها اسمها، فهي المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي ويفترض فيها توافر بالإضافة إلى ما تقدم بيانه في أشكال التكامل الاقتصادية السابقة توحيد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية بين الدول المتكتلة، ويفترض كذلك إنشاء مؤسسات فوق وطنية تشرف على هذه العملية244، وفي هذه المرحلة تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة فوق الوطنية، وهذا يعني أن التكامل الاقتصادي الشامل لا يحتاج إلى خطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية245 .

وما يمكن ملاحظته من خلال التحليل السابق لأشكال التكامل الاقتصادي، أنه يتميز بالمرحلية في درجة تطوره وتقدمه، وعلى قدر ما تتبع الدول التي تريد الدخول في مسار تكاملي اقتصادي هذا التدرج، تكون احتمالات نجاحها أكبر .

---

[242]-المرجع نفسه : ص (6) .70سعيد مرسي .73

[243]- حسين عمر :المرجع السابق، ص .34

[244]- محمد عبد المنعم عفر، المرجع السابق، ص243

[245] -حسين عمر، المرجع السابق، ص35

المطلب الثاني : مقومات آليات ودو افع التكامل الاقتصادي

هناك جملة من المقومات، الآليات والدوافع التي لها علاقة بأي مسار للتكامل الاقتصادي، وعلى قدر درجة توافرها تقاس إمكانية نجاح الدول قيد التكامل في مسعاها، فما هي هذه المقومات، الآليات والدوافع؟ إن الإجابة على التساؤل هو مضمون هذا المطلب وفق ما يلي :

الفرع الأول : مقومات التكامل الاقتصادي

تتعدد وتتنوع مقومات التكامل الاقتصادي بصفة عامة، كما تختلف من جغرافية إلى اجتماعية، قيمية،

ومصلحية، ويمكن إيضاحها فيما يلي:

أولا: الجوار الجغرافي :(**Proximité Géographique**) إن التواصل الجغرافي كأساس للتعاون والتكامل هو واقع تاريخي -طبيعي، وجدت فيه الدول المجاورة مصلحة للعمل المشترك باتجاه توسيع السوق والتبادلات الاقتصادية .

وفيما يتعلق بالعالم العربي مثلا فهنا تواصل جغرافي متين بين الدول العربية وعلى منطقة شاسعة، تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا وتبلغ مساحتها 14 مليون كلم^2. كما انه وعلى مستوى التجمعات العربية الفرعية- مثال-، نجد أن هذه الفضاءات متوافرة على عامل الجوار الجغرافي إذ نجد أن كل دول الاتحاد المغاربي متصلة جغرافيا كما هو الحال بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، رغم غيابه على مستوى مجلس التعاون العربي.

لكن، وبصدد الحديث عن الدول العربية نجد أنفسنا أما م مفارقة كبيرة، حيث أنه إذا كان من المعروف أن الجوار الجغرافي بين بلدين أو أكثر يحفز طبيعيا -المبادلات في ما بينها أو ما يسمى بالتجارة الجوارية وذلك قبل قيام أي تكتل أو تجمّع تأسيسي بينها، وهذا هو حال العديد من المناطق في العالم، وفي مقدمتها أوروبا الغربية التي شهدت ازدهار هذه التجارة قبل قيام هياكل السوق، ونفس الشيء بالنسبة لمنطقة جنوب آسيا، بالمقابل يمكن القول أن الدول العربية قد سارت ضد التيار، بلجوئها إلى افتعال كل الحواجز والموانع الممكنة للحيلولة دون تسهيل هذا السلوك والمفارقة هنا، هي أن البلدان العربية بقدر ما هي منفتحة على الخارج في إطار علاقات التبعية للمراكز المتقدمة فهي منغلقة تجاه بعضها البعض[246]

في الأخير ورغم أهمية الجوار الجغرافي من الناحية التاريخية وحتى العملية، لما يوفره من تسهيلات للاتصال والتبادل، فإن التطور الذي وصل إليه المجتمع الدولي اليوم جعله كما سبقت الإشارة - أضيق من أن يكون أساسا للتجمع والتكامل الاقتصادي .

ثانيا: التجانس الاجتماعي : يصبح التواصل أو القرب الجغرافي واقع طبيعي - مهم وذو قيمة أكبر عندما تجمع الدول قيد الانتظام خصائص وحدة اللغة، التاريخ، التراث والدين، فتشابه هذه العناصر يساعد على ترسيخ نظرة فوق وطنية

[246] -مولة عبد الله: ديسمبر2000 ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات، المستقبل العربي العدد262 ، ص .65.

بالنسبة للدول قيد التجمع، فهو يشمل تجانس ووحدة في القومية.247 ولا ريب في أنه ليس هناك من الدول التي تتوافر على هذه الشروط مثل الدول العربية، فهي تشكل أمة واحدة ولغة واحدة .وتراث واحد وتاريخ حافل بالنضال المشترك الذي يشكل الذاكرة الجماعية العربية وهذه كلها عناصر دافعة العمل اقتصادي عربي مشترك بل إلى تكامل اقتصادي عربي راسخ وعميق .

وعلى هذا المستوى تمتلك الدول العربية من العناصر ما يجعل أي مشروع يقوم بإنجازه ولو نظريا أكثر قابلية للنجاح248، ففي أوربا مثلا نجد أما متعددة شكلت دائما بؤر لصراع تاريخي تناحري بين قوميات وثقافات ولغات متنوعة ومتعددة ومع ذلك نجحت في ترسيخ وتعميق عملها المشترك تحقق في نهاية القرن الماضي مع انطلاق اليورو249 ، وبالتالي فهي تجربة" عبرة لمن يعتبر.

ثالثا: تشابه القيم : إن تشابه القيم هو تقاسم أو اشتراك صناع القرار القائمين على التكامل الاقتصادي في معتقدات ونظم قيمية (Bélief System) معينة في ميادين مختلفة، فالتكامل الاقتصادي يتطلب تشابه وتقاسم القيم السياسية، كالدمقراطية، التعددية الحزبية والسياسية، الحكم الراشد، التداول على السلطة، حقوق الإنسان والحريات، هذا إلى جانب القيم الاقتصادية

. فقيم أصحاب القرار في الدول قيد التكتل او النخب التي لها تأثير في هذه العملية، يجب أن تتوافر على قدر كبير من التشابه والتواؤم، بل أن تكون موحدة إن أمكن ذلك، لأنها من أهم شروط التكامل، وبما أننا بصدد التكامل الاقتصادي، فنشير إلى تشابه وتواؤم المعتقدات الاقتصادية سواء رأسمالية أو اشتراكية ....إلخ، والتي يجب أن تتبناها السياسات الاقتصادية في الدول المعنية لما في ذلك من أهمية في مسار التكامل. 250

رابعا /المصلحة المشتركة :إن التكامل الاقتصادي كمنهج سليم تنتهجه الدول قصد تحسين وتطوير مستوى اقتصاديا تها، لا بد وأن ينصب على الوصول إلى الهدف المنشود بكيفية مناسبة، بحيث يؤدي إلى تحقيق مصلحة الجميع وإن كانت الاستفادة في الغالب تكون نسبية بالنسبة لكل قطاع على حدى، فقد تستفيد دولة في قطاع الزراعة مثلا أكثر من غيرها وتنتفع أخرى في ميدان الصناعة بنسبة أعلى من مثيلاتها ...إلخ . فالمصلحة المشتركة تقتضي ضرورة تنظيم العلاقات بصورة تكفل توزيع المكاسب بشكل عادل ومتوازن وعدم استحواذ أطراف بعينها على المكاسب دون الأطراف الأخرى 251، وإذا وقع مثل هذا الاختلال يتعين على الدول المستفيدة أكثر معالجته عن طريق تعويض تكاليف التعامل للدول المتضررة.

---

247 -حسين عمر :المرجع السابق، ص .36

248- عبد الغني عماد :المرجع السابق، ص .673

249 -مرجع نفسه، ص.73.

250- مولة عبد الله :سبق ذكره، ص .37

251 - اليا حريق وآخرون :سبق ذكره، ص .278

الفرع الثاني : آليات التكامل الاقتصادي

إن عملية التكامل مهما كان مجالها ومكانها وأهميتها تتطلب توفر آليات بمقتضاها تبني وتحقق أهدافها، وتتنوع هذه الآليات من اقتصادية إلى سياسية وطنية وجهوية" إقليمية"، وبدون توافرها لا يمكن تصور انطلاق مسار تكميلي ناجح، وفي هذا الفرع نتولى بيان الآليات التكامل الاقتصادي وفق ما يلي :أولا الآليات الاقتصادية، والمقصود بها هي القاعدة الاقتصادية المبنية على أسس المنطق الاقتصادي في استثمار وتثمين الثروات لتحقيق التكامل الاقتصادي، باستغلال كل الامكانيات التي تتوفر عليها الدول قيد التكتل، لتصبح قوة أساسية لتجمع منسجم، إذ أن أي تكتل اقتصادي يراد له النجاح، لا بد أن يتوافر على موارد وثروات وهياكل ومنشآت اقتصادية وبنى تحتية تكون الآليات المادية لدفع عملية التكامل إلى النجاح، ولا يقتصر وجود هذه الآليات على مستوى كل دولة فحسب، بل لا بد من إنشائها على مستوى التجمع ككل بعد عملية الإقلاع في عملية التكامل، نظرا لما يمكن أن يوفره ذلك من تسهيل في تسريع عملية التكامل الاقتصادي وإعطاء ثقة أكبر للدول الأعضاء، ويمكن تحسيد ذلك من خلال إعطاء دعم للمشاريع الموجودة وإعادة تنظيمها252، بالإضافة على إنشاء مؤسسات ذات طابع فوق وطني. بهدف دعم وتطوير سبل تشبيك العلاقات الاقتصادية تمهيدا لتشبيك اكبر قد يشمل العلاقات السياسية والاستراتيجية.

ثانيا: الآليات السياسية : يقصد بها خلق المؤسسات الإدارية التنظيمية واللجان المشتركة الدائمة التي تقوم بدراسة المشاريع والقطاعات المختلفة وتوفير المعلومات الاقتصادية واختيار التوقيت المناسب للمشاريع والتنسيق بين السياسات الاستثمارية، مع إعطاء الأولوية للمشاريع الاقتصادية المشتركة، بالإضافة إلى إيجاد مؤسسات وهياكل على مستوى التجمعات تكون قادرة على دعم وتنفيذ التكامل الاقتصادي .تعتبر العقيدة التي يعتنقها الحكام اثناء اتخاذ القرارات والإدلاء بالتصريحات، من أهم الآليات السياسية التي يتوقف عليها نجاح أو فشل أية عملية تكاملية فلقد ظلت فكرة التكامل الاقتصادي العربي مثلا، سواء الشمولي أو الفرعي تراوح عواصم مؤتمرات القمم وتواريخ إمضاء اتفاقيات دون أن تتجسد في واقع ملموس، ويمكن ملاحظة حجم الصعوبات السياسية أما تنفيذ أغلب القرارات الصادرة عن لقاءات القمة بين الدول العربية، أو الاتفاقيات المبرمة في إطار جامعة الدول العربية أو خارجها، وبالخصوص على مستوى التجمعات العربية الفرعية، فكثيرا ما يتم الاتفاق على مشروع ما، ليذوب بعد فترة قصيرة أمام مشكلة سياسية صغيرة، وقد تصل الأمور في بعض الأحيان حتى إلى مطالبة أحد الأعضاء بالتجمع بتجميد هذا الأخير، أو غيابه عن إحدى قممه أو تجميد عضويته فيه .

مما سبق يتضح الدور المعتبر حتى للحساسيات السياسية في تجميد الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الهامة بين الدول، مما يؤدي إلى عرقلة المسار التكاملي، وإذا كان من الطبيعي حدوث مثل المشاكل المشار إليها، فإنه لا يجب أن يمتد ذلك إلى القضاء التام على عملية التكامل أو عرقلتها، وإلا ما الداعي إلى وجود المؤسسات الكفيلة بحل هذه المشاكل؟

[252] -سيد أحمد عبد القادر 1988م " :حقائق وحدود التكامل بين بلدان البحر المتوسط"، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية) العدد11 ، الفصل الثالث، ص .23.

المطلب الثالث : دو افع التكامل الاقتصادي .

إن التغيرات التي طرأت على المجتمع الدولي تقتضي من الوحدات السياسية التكيف معها، وهو الأمر الذي يتطلب انتهاج سياسة تعاونية وتكاملية كبديل للاستقلالية والانعزالية والتعصب للدولة الوطنية، خاصة بالنسبة للدول التي تتوافر على إمكانيات تكاملية، والتي تربطها علاقات حضارية نوعية، ذلك أن المشكلة ذات وجه آخر يتمثل في التحديات الخارجية .فما هي الدوافع التي تؤدي بالدول إلى التكامل الاقتصادي، ببعديها الداخلي والخارجي، الاقتصادي وحتى السياسي؟

نظرا لعدم تجانس الدوافع الكامنة وراء الأخذ بمسار تكامل الاقتصاديات فإنه من الضروري التطرق الى دوافعه المشتركة، قبل التطرق إلى الدوافع المختلفة بالتطرق إلى النموذجين الأوربي والعربي بإيضاح الدوافع الخاصة بكل منهما .

الفرع الأول : الدو افع المشتركة للتكامل الاقتصادي .

لا بد من التأكيد على وجود دوافع مشتركة بين جميع الدول - لعملية التكامل الاقتصادي، وإنشاء التجمعات الاقتصادية، وما يدعم ذلك، هو الطرح الذي مفاده أن التجمع الاقتصادي يزيد من نسب النمو في الدول الأعضاء253 ، ويبرر هذا الطرح ب :أن إقامة المشروعات المشتركة الكبرى وزيادة المنافسة بين المشروعات القائمة من شأنه رفع قوة ونوعية الإنتاج، كما أن التكامل يوسع في التخصص ويمكن من تطوير الفروع الاقتصادية، وما يوفره ذلك من توسيع النطاق الإنتاج والسوق، بالإضافة إلى تقليصه للتبعية الخارجية وذلك بتحسين شروط التبادل بين أعضاء التجمع254 .

بالإضافة إلى هذا ذلك، نشير إلى طرح سياسى مفاده، أنه ما من شك أن للأهداف السياسية أهمية كبيرة في دفع الدول إلى التكامل لتجنب الحروب وتدعيم الموقف السياسي وزيادة القوى الدفاعية وتلطيف الجو السياسي وتخفيف التوترات . ومن هنا يتضح، بأن كلا من الدوافع السياسية والاقتصادية تعتبر دوافع مشتركة للتكامل الاقتصادي، حيث نلمسها عند أية مجموعة من الدول دخلت في مسار للتكامل الاقتصادي .

إلا أن هناك دوافع تؤدي بالدول إلى الدخول مسار تكاملي اقتصادي تختلف من دول إلى أخرى، بحسب طبيعتها الاجتماعية، السياسية والاقتصادية وبصفة عامة الحضارية، ولتأكيد ذلك، نتناول في الفرعيين

الموالين وكنماذج، دوافع التكامل الاقتصادي في أوربا، ثم دوافع التكامل الاقتصادي في العالم العربي سواء على المستوى الجماعي أو الفرعي .

---

[253]- فاهم بن سلطان القاسمي،1995 م" :دور مجلس التعاون الخليجي في التنمية الاقتصادية "في التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية، أعمال المؤتمر الدولي الثالث في دبي، ط1، باريس :مركز الدراسات العربي - الأوربي، ص(2) .37.

[254] -محمد هشام خواجكية، المرجع السابق، ص .34

الفرع الثاني : دو افع التكامل الاقتصادي في أوروبا

إن العقبات الاقتصادية الداخلية كالتقلص في نسبة التجارة فيما بين دول أوروبا الغربية255 ، وزيادة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وما ترتب عنه من تفكك في الاقتصاد الأوربي في بداية القرن العشرين256، بالإضافة إلى رغبتها في الوقوف في وجه الغزو الأمريكي للاقتصاديات الأوربية، نتيجة زيادة الاستثمارات الأمريكية في أوروبا .كانت الدوافع الرئيسية التي أدت بأوروبا إلى التكامل وتوحيد صفوفها .فهذه الاعتبارات كانت المحرك والدافع لدول أوروبا الغربية إلى اعتناق استراتيجية التكامل حتى تستطيع أن توفر الشروط اللازمة لاستثماراتها الصناعية، ولتخفف ولو نسبيا من أزمتها الاقتصادية ومن سيطرة رؤوس الأموال الأمريكية، وذلك عن طريق زيادة إمكانيات المشاريع المحلية بواسطة دمج مختلف الشركات في السوق الأوربية المشتركة أنداك257 ، هذا بالإضافة إلى محاولة الدول قيد التجمع وضع حد نهائي لمصادر الخلاف والنزاع وتفادي الحروب الشاملة في محيطها، من خلال استراتيجية يبدو أنها تعكس التيار الوظيفي الجديد - ورغم كون بعض الأهداف سياسية فإنها رأت في التكامل الاقتصادي خدمة لها و من ذلك مثلا :تجنب الحرب بين فرنسا وألمانيا وخلق قطب ثالث في السياسة العالمية أذناك وهذا نتيجة تغير التصور الأوربي للعلاقات الداخلية والخارجية للدول قيد التكتل .

فعلى المستوى الداخلي ظهرت النزعة الأوروبية (européanisme) "أما على المستوى الخارجي فبرزت الرغبة في إيجاد صيغة لضمان الأمن الأوروبي258 ومن هنا يبدو أن كل من الاقتصاد والسياسة اعتباران متكاملان لبعضهما البعض على مستوى البيئتين الداخلية والخارجية.

.الفرع الثالث : دو افع التكامل الاقتصادي العربي

إن دوافع التكامل الاقتصادي في العالم العربي وعلى غرار دول العالم الثالث تختلف عن تلك الكامنة وراء تكامل الدول الصناعية، إذ أن التنمية الاقتصادية هي الدافع القوي إلى الحركة التكاملية في الدول العربية ،259 والتكامل الاقتصادي فيها يرمي بالأساس إلى دعم حركة التنمية الاقتصادية فيها، ذلك أنها تعاني من مشكلة كبيرة ألا وهي التخلف بشكل بارز على مختلف المستويات سياسية كانت أم اقتصادية .

ففي الجانب السياسي على مستواه الداخلي يمكن تبرير التكامل الاقتصادي العربي سواء على مستواه الجماعي أو الفرعي على الأقل -بتخفيف حدة التوتر بين الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية أو بين الدول قيد التجمع الفرعي، خاصة فيما يتصل منها بمشكلة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

---

[255]- حسين عمر :المرجع السابق، ص37

[256]-المرجع نفسه :ص 37

[257] -محمد هشام خواجكية، المرجع السابق، ص35-36

[258] -حسين عمر :سبق ذكره، ص38.

[259]-حسين عمر، المرجع السابق، ص .39

وعلى المستوى الخارجي تأمين الاستقلال السياسي وزيادة القوة الدفاعية، لصد الأطماع الخارجية والاعتداءات الإسرائيلية .

أما في الجانب الاقتصادي فالمبررات عديدة، كالخطابات المذهلة والواقع محزن، فمتوسط الدخل الفردي منخفض عموما، وحجم أغلبية الدول صغير بصورة لا يلائم الوحدات الاقتصادية الحديثة، وأسواقها لا يمكن أن تستوعب اقتصاديات الحجم الكبير وأموال وسكان بعضها قليل، كما أن انخفاض حجم الصادرات بالنسبة إلى الواردات في غالبية الدول يسبب تدهورا خطيرا في تجارتها بصفة عامة وتجارتها الخارجية على الخصوص .

هذا، بالإضافة إلى أن الدول العربية اليوم تعيش في عالم يتطور بسرعة مذهلة لا يراعي الضعفاء، وهو دافع آخر من اللازم على الدول العربية أخذه بعين الاعتبار، كما أن الموقع الجيواستراتيجي للعالم العربي والذي يجعله عالما تأخذه القوى الاقتصادية الكبرى بعين الاعتبار، يعتبر دافعا إضافيا للتكامل الاقتصادي العربي .

إن كل العوامل المشار إليها، يمكن اعتبارها مبررات تدفع بالدول العربية إلى التجمع والتكتل، لحل المشاكل الاقتصادية وحتى السياسية التي يعاني منها، والتي لا يمكن أن نجد لها حلا إلا على مستوى جماعي أو فرعي على الأقل، ذلك أن الانضمام إلى إحدى الكتل الاقتصادية الكبرى الأخرى كما حاولت ذلك المغرب مع المجموعة الأوربية، وإن كان يمكن أن يكون حلا جذريا للمشاكل الاقتصادية، فإنه يشكل خطرا سياسيا كبيرا يتمثل في القضاء على معالم الشخصية الحضارية للدول المنضمة، بالإضافة إلى خلق شرخ في العالم العربي والتقليل من إمكانية تكتله .كما أن المساعدات الخارجية تعتبر حلا مؤقتا وعديم الجدوى نظرا لضعفه الكمي وضخامة التزاماته، هذا على المستوى الاقتصادي، أما في الجانب السياسي فهو يؤدي بالدولة إلى تنازلات الصالح الدول الدائنة، أو التي تسيطر على الهيئات المالية الدولية، قصد الحصول على مناطق للنفوذ أو الدعم الذي يهدف إلى تحقيق أغراض سياسية أو حتى عسكرية[260].

في حين أن التكامل الاقتصادي في إطار شمولي أو حتى فرعي في إطار تجمعات إقليمية عربية فرعية، يرتكز على استراتيجية اقتصادية تكاملية[261]، يعتبر الحل الأنسب وربما الجذري للدول العربية قصد الخروج من خندق التخلف، خاصة وأنه من شأن إنشاء تجمع جماعي فيما بين الدول العربية خلق سوق كبيرة تساعد على تطوير اقتصادياتها القائمة وإنشاء الحجم الكبير الذي لا توفره الأسواق الحالية نظرا لضيقها .

كما أن التجمع سيمكن الدول المعنية من تفادي مخاطر تغيرات التجارة الخارجية الدولية، ويدعم من موقعها في إطار المساومات والمفاوضات اتجاه الدول الأخرى ومنظمة التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية .

إلا أن ما سبق قوله لا يغني عن الأسواق الخارجية، سواء لتصريف الصادرات أو لتأمين الاحتياجات،خاصة اللازمة منها للسلع المستوردة نتيجة قيام مشاريع التنمية بكل أبعادها .

---

[260]-محمد هشام خواجكية، المرجع السابق، ص .37

[261] - بلقاسم محمد بونقطة 1988 :م" مسيرة المغرب العربي"، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية ،العدد11 ، الفصل الثالث ، ص10.

وعلى ضوء ما سبق من تحليل وطرح للمفاهيم نتساءل عن مدى تبني التجارب التكاملية العربية لها؟ وإلى أي مدى وصلت هذه التجارب؟ بمعنى هل نجحت أم فشلت؟ أم أنها ستبقى مستقرة في مراحلها الانتقالية؟

خاتمة:

نخلص الى القول بان الاختلالات والصراعات وعدم التوازن في العلاقات الدولية التي يعرفها المجتمع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي تجلَت معالمها ومظاهرها بصفة واضحة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفياتي سابقاً وسيطرة الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما دفع نحو حتمية الانقلاب على الواقع الدولي الراهن ورفض سياسة الأمر الواقع التي حاولت القوى الكبرى أن تفرضه على بقية الدول تارة من خلال مفهوم العولمة، وتارة أخرى من خلال محاولة "أمركة" العلاقات الدولية.

وقد اكدت ذلك الازمة الحالية المتصاعدة بين روسيا والغرب ممتلأ في الحلف الاطلسي من خلال النزاع المستعر في اكرانيا، الذي يعكس بوضوح نزعة الهيمنة والسيطرة على مفاعيل العلاقات الدولية وان تطلب الامر اللجوء الاشتباك المسلح واستعمال القوة المسلحة.

وأمام هذا الوضع بات عالم اليوم يعيش تحت هاجس البحث عن بدائل للخلاص من هذا الواقع المجحف والظالم لاسيما بالنسبة للشعوب النامية. ولعل من أبرز البدائل المطروحة هو تشبيك العلاقات عن طريق التوجه نحو خلق تكتلات إقليمية بمختلف الأحجام تعتمد في الأساس على التعاون الاقتصادي والتكامل بين قوى رافضة للوضع القائم، وتشبيك علاقات اقتصادية متينة فيما بينها سعيا لتكريس التوازن في إطار الحفاظ على قيم العدالة والإنصاف و التشاركية في مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل واحتمالات الاشتباك مع القوى المهيمنة على مفاعيل الصراعات الجيوسياسية حول العالم ، خاصة ان الازمة الاوكرانية ابرزت أن اهم الاسلحة الفتاكة التي يستعملها الغرب الاطلسي المهيمن على الاقتصاد العالمي ، هو سلاح العقوبات الاقتصادية بكل شراسة لمحاولة اخضاع خصومه وتدمير اقتصاداتها ومجتمعاتها .

ومع اتضاح الصورة امام هذا المشهد القاتم ، لم يبق امام القوى المناهضة لمثل هكذا توجَه متوحش، سوى العمل وبإلحاح على بناء منظومة تشبيك للعلاقات الاقتصادية القوية فيما بينها، استعداداً وتفادياً لحتمية الاشتباك مع القوى المهيمنة الذى بدأت بوادره تلوح في اطار الصراع الجيوستراتيجي الدائر في العلاقات الدولية الراهنة.

قائمة المراجع:

1- ميثاق الأمم المتحدة الصادر في 15أكتوبر1945 .

2- أحمد إبراهيم شلبي :التنظيم الدولي : دراسة في النظرية والمنظمات الدولية، الدار الجامعية للطباعة

3- إليا حريق وآخرون :(ب،ت) العربي في النظام الاقتصادي الدولي الجديد، دار المشرق، بيروت،

4- اسماعيل صبري، 1983، في التنمية العربية،ط2، دار المستقبل، بيروت.

5- بلقاسم محمد بونقطة،1988 ، مسيرة المغرب العربي، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، اعدد11 الفصل الثالث،ص10.

6- حسين عمر1998 :التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة،

7 - خليفة مراد : .2006-2005 :التكامل الاقتصادي العربي، على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية :تجارب وتحديات، مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

8- سعيد مرسي ،1989 جامعة الدول العربية بين عوامل الفشل وآفاق المستقبل، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد15 ، الفصل الثالث.

9- سيد أحمد عبد القادر،1988،حقائق وحدود التكامل بين بلدان البحر المتوسط، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية،عدد11 الفصل الثالث، ص23.

10- محمد المجذوب1989 :التنظيم الدولي :النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية، الدار الجامعية، بيروت

11- ..ما هشام خواجكية : 1972/1971.التكتلات الاقتصادية الدولية، مديرية المطبوعات الجامعية، حلب،

12- ماجد إبراهيم علي : 1993.قانون العلاقات الدولية في السلم والحرب، مطابع الطوبجي التجارية، القاهرة،

13- ما طلعت الغنيمي: 1971لأحكام العامة في قانون الأمم :التنظيم الدولي، منشاة المعارف بالإسكندرية.

14- محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى :1999،الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،

15- مولة عبد الله، 2000منطقة التجارة العربية الكبرى، الامتحان الاخير لتجاوز العصبيات، مجلة المستقبل العربي،االعدد262.ص 23.

16- علي صادق أبو هيف1975 :القانون الدولي العام :التنظيم الإقليمي

17- عبد الهادي شريدة :مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة.

18- عائشة راتب، 1968 التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، .

19- عدنان طه الدوري وعبد الأمير العكيلي 1992، القانون الدولي العام، ط1، دار النسيم والشركة العالمية للطباعة والنشر، بيروت.

20- عبد الغني عماد ،1999 ،التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة :أسباب التعثر وشروط الانطلاقة المستقبل العربي، العدد250 .

21- فاهم بن سلطان القاسمي،1995، دور مجلس التعاون الخليجي في التنمية الاقتصادية في التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية، أعمال المؤتمر الثالث في دبي،ط1 ، مركز الدراسات العربية- الاوروبي، باريس.

22- Alvares Alejandro, 1926 la Réforme du Pacte de société des nations sur des bases continentales et régionales (Rapport présenté à la 9éme session de l'union juridique internationale), juin.

23- Tinbergen Jan, 1954, international Economic Integration (Amsterdam and Brussels: Elsevier.

24- John Pinder, 1995, Positive Integration and Negative Integration World Today.

25- Robert Boyer et AL,ed.1997, Mondialisation au-delà des mythes Alger.

تحديات التكامل الاقتصادي المغاربي في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية

ط.د عاشور الحبيب

جامعة أحمد زبانة، غليزان/ الجزائر

الملخص:

ضمان العيش في عالم من ا لسلم و الأمن سواء السياسي او ألاقتصادي مرتبط بمدى تظافر جهود الدول، حيث تشهد الساحة الدولية نشاطا واسعا لنطاق على صعيد تنامى التكتلات الاقتصادية وبروز المتغيرات الاقتصادية ،أين أصبحت التكتلات الاقتصادية الإقليمية سمة بارزة في النظام الاقتصادي العالمي باعتبارها أهم الوسائل لتعزيز قدرات الدول التفاوضية و التنافسية و تعظيم العلاقات البينية

وتطوير إقتصادياتها.

و بالتالي بات من الضروري على دول المغرب العربي السعي الجاد نحو تكامل اقتصادي حصين لمواجهة التحديات المفروضة بمختلف أبعادها الاقتصادية ، السياسية و الأمنية.

و بالرغم من ما حققته العديد من التكتلات الإقليمية من نتائج متقدمة تتفاوت درجتها من تكتل لأخر، لا زال التكتل المغاربي مجمد لأسباب سياسية يمكن تجاوزها حفاظا على المصالح المشتركة لها. إذن هناك جملة من العوامل و الأسباب الداعية إلى تفعيل التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في صورة إتحاد لمواجهة و مواكبة التكتلات الاقتصادية الدولية كضرورة للبقاء . و في هذا الصدد نطرح الإشكالية التالية : ما مدى تأثير التكامل الاقتصادي المغاربي على اقتصاديات دول المغرب العربي ؟. و تهدف الدراسة إلى إبراز العوامل التي تساعد على قيام تكتلات اقتصادية في منطقة المغرب العربي مع تبيان أهم الخصائص والإمكانات الاقتصادية والاجتماعية للدول المغاربية المتاحة لديها.

الكلمات المفتاحية: التكتلات الاقتصادية ، اتحاد دول المغرب العربي ، التكامل الاقتصادي ، المتغيرات الاقتصادية.التحديات الاقتصادية

Abstract:

Ensuring living in a world of peace and security, whether political or economic, is linked to the extent of concerted efforts of states, where the international arena has known a wide-ranging activity in terms of the growth of economic blocs, as It has become a prominent feature in the global economic system as the most important means to enhance the competitive capabilities of countries, maximize inter-relations and develop their economies. Therefore, it has become necessary for the Arab Maghreb countries to strive seriously towards a strong economic integration in order to face the imposed challenges in their various economic dimensions, political and security. Despite the advanced results achieved by many regional

blocs, the Maghreb bloc is still frozen for political reasons that can be bypassed in order to preserve their common interests.

So there are a number of factors and reasons calling for activating economic integration among the Arab Maghreb countries in the form of a union to confront and keep pace with international economic blocs as a necessity for survival. In this regard, we raise the following problem: What is the impact of Maghreb economic integration on the economies of the Maghreb countries?.The study aims to highlight the factors that help the establishment of economic blocs in the Maghreb region, with an indication of the most important characteristics and economic and social capabilities of the Maghreb countries available to them.

Key words: Economic blocs, the Union of Arab Maghreb countries, economic integration, economic variables. Economic challenges.

.

مقدمة:

أصبح التوجه نحو التكتل والاندماج في النظام الاقتصادي الدولي الجديد أمرا حتميا وهذا بهدف تقليص آثار العولمة الاقتصادية و رفع القدرة على التعامل مع الانفتاح الذي يشهده العالم اليوم . ويعتبر التكامل الاقتصادي أحد الأركان الأساسية لهذه التكتلات حيث أنه يمثل نمطا جديدا لتحقيق مستويات أعلى من الأداء الاقتصادي بما يفيد الجهود الإنمائية التي تقوم بها كافة الدول في هذه التجمعات ،وأصبح موضوع التكامل الاقتصادي باختلاف صوره ونماذجه يحتل مكانة هامة على مستوى الأدبيات الاقتصادية العالمية، ويعد التكامل الإقليمي الأوروبي خير دليل على نجاح عملية التكامل بدرجة عالية.

إن الدول العربية اليوم هي بأمس الحاجة من أي وقت مضى إلى إنشاء العلاقات الاقتصادية فيما بينها عن طريق التكامل الاقتصادي، الذي من شأنه أن يخفف من تحديات العولمة ويؤمن الحماية في ظل عالم يتجه نحو السرعة في التطور.

و باعتبار منطقة المغرب العربي حيز يشمل الدول التالية :تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا ، حيث يجمع بنهم الجورة ، الدين الاسلامي ،الثقافة العربية ، كإقليم جاهز للانصهار في بعضه ، حيث أعلن قادة الدول الخمس إنشاء اتحاد المغرب العربي في فبراير من عام 1989 ، وقد تناولت المعاهدة في المجال الاقتصادي ،تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وفتح الحدود بين الدول الخمس لمنح حرية التنقل الكاملة للأفراد والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها والتنسيق في السياسات الاقتصادية بما في ذلك السياسات النقدية.

فالتكامل المغاربي أصبح ضرورة ملحة للتخفيف من تكاليف التحولات الاقتصادية المحلية والاقليمية والدولية باستعمال الامكانيات المعطلة والاستفادة من الفرص المهدورة عن طريق بناء اتحاد فعلي واقامة تكتل حقيقي يقوم على المصالح والمؤسسات، ويبرز موقع هذا التجمع الاقتصادي ضمن سائر التجمعات الاقليمية، فتحافظ في ظله الأقطار المغاربية على سيادتها الاقتصادية.

من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لمحاولة معرفة العوامل التي أدت إلى توقف مسار التكامل المغاربي وكذا المعوقات والتحديات المختلفة التي تواجه مسيرة المغرب العربي ومقومات تحقيق تكامل اقتصادي مغاربي في ظل الحركية التي يشهدها عالم اليوم، وهذا من خلال الإجابة على الاشكالية التالية:

ماهي تحديات تحقيق التكامل المغاربي وسبل تفعيله في ظل الواقع العالمي الجديد؟

وللإجابة على هذه الاشكالية نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو التكامل الاقتصادي؟ و لماذا تسعى الدول لتحقيقه ؟ وماهي درجاته و مراحله؟

- ما هي العوامل التي أثرب سلبا على التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي؟

- ماهي طبيعة التكتلات الاقتصادية الدولية وما هي انعكاساتها على التكامل المغاربي؟

- ما هي العوامل التي أثرب سلبا على التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي؟

- كيف يكمن الاستفادة من تجارب التكتلات المحققة في العالم؟

- ما هي عوامل التكامل المتاحة بين دول المغرب العربي والسمات المميزة لها التي تمكنها من ضمان نجاح تكاملها و مواجهة التكتلات العالمية؟

- ماهي سبل تفعيل التكامل في الاتحاد المغاربي ؟

أهمية البحث :

تظهر أهمية هذا البحث في كونه يتناول ظاهرة التكامل الاقتصادي التي أصبحت منتشرة عبر العالم والتي أظهرت ضمان نجاح و استقرار تلك الكتل في مختلف المجالات و كونت ذرع واقي لها للتكيف مع مستجدات الساحة العالمية ، الأمر الذي أكسب موضوع التكامل المغاربي ، أهمية بالغة، نظرا للجهود التي بذلت من طرف أعضائه الخمسة في محاولة منها لتنظيم نفسها في مجموعة متراصة تربطها مصالح مشتركة، إذ بات من الضروري دق ناقوس الخطر وتخطي العقبات وحالة الجمود التي يعيشها الاتحاد المغاربي وإعادة انعاش هذا المشروع ، ودخوله حيز التنفيذ.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى الالمام بمفهوم التكامل الاقتصادي من خلال عرض الأساس النظري لهذه الظاهرة ، وإظهار آثارها ومزاياها ومدى إمكانية استفادة الدول المتكاملة منها ،و كذا إبراز أهمية إقامة تكامل اقتصادي مغاربي باعتباره ضرورة

تفرضها المتغيرات الدولية، أيضا، إبراز العوامل التي تساعد على قيامه ، وذلك بتحديد مدى إمكانية تجسيده في منطقة المغرب العربي وتحديد العوامل والأدوات المساهمة في تفعيله مع إبراز أهم الخصائص والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للدول المغاربية المتاحة لديها.

منهج البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي والقائم على أساس وصف المعلومات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي ،حيث قمنا بمحاولة تحليل العوامل التي واجهت الاتحاد المغاربي، و التي ساهمت في تشكيل البنية الاقتصادية للدول المشاركة ،وذلك للتعرف على التحديات التي واجهت تلك الدول وحالت دون تحقيق أهدافها التجارية والوصول إلى التكامل الاقتصادي. كما تم الاستعانة بالمنهج التاريخي في سرد الأحداث والتطورات التاريخية في بعض أجزاء البحث لأنه لا يمكن فهم الأسباب وتفسير النتائج دون العودة إلى الماضي ، وعليه استخدم المنهج التاريخي لتعقب ظاهرة التكامل الاقتصادي والمراحل التي مرت بها، وكذا لتتبع ا لأحداث التي طبعت مسيرة التكامل لدول المغرب العربي.

الدراسات السابقة :

يعد موضوع التكامل المغاربي موضوع قديم قدم التجربة المغاربية والتي تعتبر أقدم تجربة تكاملية في العالم العربي لذلك فقد تم التطرق لدراسة هذا الموضوع من طرف العديد من الباحثين والكتاب العرب المغاربة وحتى الأجانب.، وفي حدود ما توصل إليه الباحث من دراسات وبحوث لها علاقة مباشرة بموضوع وأهداف هذا البحث فإن من أهم الدراسات السابقة فى موضوع البحث نذكر:

الدراسة الأولى: بعنوان:" مقومات ومعوقات التكامل الإقتصادي المغاربي في مؤلف التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية " الصادر عام 2005م بقلم الباحثين بوكساني رشيد وبيش أحمد ، حيث تم التركيز على أهم المعوقات التي تواجه التكامل المغاربي والمقومات التي تتمتع بها المنطقة لأجل إرساء تكامل فعلي ناجح في مواجهة التحديات الخارجية.

الدراسة الثانية : للدكتور حسين بوقارة بعنوان" :إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي"الصادر 2010 وقد تمحور كتابه حول الإشكاليات الحقيقية التي واجهتها التجربة التكاملية في المغرب العربي ، بالتركيز على أهم المحطات التاريخية لتبلور مشروع التكامل خلال الفترة الاستعمارية من خلال نشاط وبرامج الحركات التحررية المغاربية وبعدها تم التطرق لأهم المراحل والخطوات التي مرت بها التجربة التكاملية بعد الاستقلال بالتركيز على أهم المشاكل التي اعترضت التجربة، وقد تم توظيف المقاربة الوظيفية الجديدة كإطار نظري للتجربة.

الدراسة الثالثة : بعنوان" معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك "للدكتور لعجال أعجال محمد لمين منشورة بمجلة الفكر العدد الخامس سنة 2010،هدفت الدراسة الى الوقوف على المعوقات التي تسببت في تعثر الدول المغاربية لتحقيق تكاملها الاقتصادي ومحاولة طرح بعض التصورات بشأن تجاوز تلك المعوقات للوصول إلى

تجسيد العمل المغاربي المشترك ، بغية اعادة بعث اتحاد المغرب العربي ، أمام تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية والسياسية في محيطه، وفي عالم جديد يسوده منطق المصالح المشتركة للتكتلات القوية.

الدراسة الرابعة : لقصري محمد عادل منشورة بمجلة دراسات اقتصادية، العدد الرابع سنة 2017 معنونة بـ" : معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي وأساليب تفعيله "حاولت الدراسة تحديد أهم العوامل التي أدت إلى عرقلة مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي الثنائي بين بلدانه الأعضاء ،والتي قضت على انتعاش التعاون ، حيث تبين أن هذا التكتل يواجه عوائق مؤسساتية و أخرى اقتصادية وكذلك معيقات سياسية كان لها الأثر البالغ في تعثر مساره التكاملي وهذا ما يستدعي ضرورة التسريع في تطبيق جملة من الآليات والحلول المقترحة التي من شأنها أن تعيد بناء مؤسسات مشتركة فعالة تحكمها الديمقراطية في عملها تكون قادرة على إدارة العملية التكاملية وخصوصا قدرتها على ابتكار الحلول اللازمة والتغلب على مختلف المعضلات.

تقسيم البحث : حيث تم هيكلة البحث بالتقسيم التالي:

أولا: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

1- مفهوم التكامل الاقتصادي.

2- درجات ومراحل التكامل الاقتصادي .

ثانيا:و اقع التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي.

1- نبذة تاريخية عن نشأة اتحاد المغرب العربي

2- تقييم مسار إتحاد المغرب العربي منذ نشأته عام1989

ثالثا: تحديات التكامل المغاربي وسبل مواجهتها

1- التحديات التي تواجه دول المغرب العربي.

2- سبل تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي.

أولا: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

تعتبر ظاهرة لتكامل الاقتصادي إحدى التطورات الحديثة ذات أهمية بالغة على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة وأنها صارت تعرف انتشارا كبيرا نتيجة التغيرات التي طرأت على البيئة الدولية .لذلك سنقوم بتسليط الضوء على هذه الظاهرة من خلال توضيح مفهوم التكامل الاقتصادي و تعريفه لغةً و اصطلاحاً.

1- **مفهوم التكامل الاقتصادي:** لم يحظى مفهوم التكامل الاقتصادي باتفاق عام بين الاقتصاديين، ويرجع ذلك إلى اختلاف وجهات نظرهم حول الهدف المرجو من التكامل الاقتصادي من جهة ومن جهة أخر تداخل هذا المفهوم مع مجموعة من المفاهيم كالتعاون والاعتماد المتبادل و الاندماج . لذلك سنقدم في هذا السياق أهم التعاريف التي أعطيت من قبل الاقتصاديين قصد التميز بينه وبين بعض المفاهيم ذات العلاقة.

1-1 التعريف اللغوي للتكامل الاقتصادي: إن كلمة تكامل كلمة ذات أصل لاتيني بمعنى تجميع الأشياء و توحيدها ، كما تدل على ربط الأشياء ببعضها إلى بعض ليتكون منها كل واحد .[262] و هناك اختلاف بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي فمنهم من استعمل مصطلح الاندماج و منهم من استعمل مصطلح التعاون و آخرون استعملوا مصطلح التكتل.

التكامل هو الترجمة العربية الشائعة المقابلة للمصطلح الأجنبي Intégration الذي يعني الاندماج و ليس التكامل الذي يقابله Complémentarité،ويلاحظ في الأدبيات الاقتصادية العربية، أن بعض الاقتصاديين العرب يستعملون مصطلح التكامل كمرادف للاندماج، رغم أن الكثير من الاقتصاديين يميزون بينهما باعتبار أن الاندماج هو صيغة متقدمة للتكامل .وفي هذا البحث سيتم استخدام مصطلح التكامل باعتباره الأكثر شيوعا و انتشارا.

والأصل اللاتيني لكلمة التكامل هو Integritas بمعنى التكميل أو الكل التام، وقد برز استخدام هذا المصطلح سنة 1620 في قواميس اللغة الإنجليزية ويعني " ربط ودمج أجزاء في وحدة واحدة" ،وبذلك فهو يعد من أكثر المصطلحات ارتباطا ، بمعناه اللغوي .[263] إلا أنه في جانبه الاقتصادي يعتريه الكثير من الغموض، حيث يصرح François Peroux في هذا الشأن بأن هذا المفهوم يحتل مكانة هامة ضمن هرمية القضايا الاقتصادية الغامضة، كونه شديد التداخل مع المصطلحات والمفاهيم الاقتصادية الأخرى ذات الصلة.

2-1 التعريف الاصطلاحي للتكامل الاقتصادي: يشير مصطلح التكامل الاقتصادي بشكل عام إلى العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض التجارة الدائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق و خلق التجانس بني سياستها الاقتصادية.[3]و يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه يمثل مجموعة من الترتيبات في شكل اتفاقية بين مجموعة من الدول تسعى إلى تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة فيما بينها، على أمل أن تتحول اقتصاديات تلك الدول إلى اقتصاديات متكاملة و ليست متنافسة.[264]

---

[262] نزيه مبروك،2007، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية اسلامية، طبعة 1،دار الفكر الجامعي،الاسكندرية، ص 10.

[1] نزيه مبروك، المرجع سبق ذكره ، ص13

[264]عبد المطلب عبد الحميد ،2003، السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة ، مجموعة النيل العربية ،القاهرة ، ص ص 13،14

و يعرف بيلا بلاسا **(Béla Balssa)** التكامل على أنه "عملية و واقع فهو كعملية لأنه يشمل كافة الاجراءات التي تضع حدا لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعددة ، وهو كواقع لأنه يمثل تلك الحالة التي يبقى فيها أي تمييز بين الوحدات.[265]

و يرى الاقتصادي **فان سيرجيه**، أن التكامل هو "قرار يتخذ بحرية بين دولتين أو أكثر يؤدي إلى مزج تدريجيا أو في الحال، وهذا القرار يتضمن حدا أدنى من التنسيق في السياسات الاقتصادية في الدول الاعضاء، بمعنى إزالة كل القيود الحالية في العلاقات التجارية ن و عدم وضع قيود جديدة.[266]

ويميز الاقتصادي الهولندي **جون تنبرجن " Jan Tinbergen "** بين نوعين من التكامل الاقتصادي، التكامل السلبي

الذي يتطلب إلغاء صور التمييز وكل القيود و العراقيل الموضوعة أمام حرية انتقال عوامل الإنتاج و حرية الحركة و التدفقات الاقتصادية و النوع الثاني الذي يطلق عليه التكامل الإيجابي و الذي يهتم بتغيير الأدوات و المؤسسات الموجودة و يعوضها بمؤسسات وأدوات جديدة من اجل ضمان فعالية آليات السوق[267].

كما يقوم التكامل الاقتصادي على تنسيق السياسات الاقتصادية، و يقصد بها التنسيق بين سياسات الدول المتكاملة في النواحي المالية و الضريبية و النقدية و الإنتاجية و غيرها، و ذلك منعا لحدوث آثار مضادة لسياسة تتبعها دولة ما من دول التكامل على سياسة تتبعها دولة أخرى داخل نطاق المنطقة المتكاملة.

و نظرا لعدم وجود اتفاق بني معظم الاقتصاديين على صيغة موحدة في تحديد مفهومه و مدلوله فنجد من يضيق بهذا المفهوم م و يقتصره فقط على الحالات التي ترمي إلى تحويل الاقتصادات الوطنية المستقلة إلى أجزاء من اقتصاد واحد كبير ، و هو ما يعبر عنه بالاندماج الاقتصادي و نجد أيضا من يرى أن التكامل الاقتصادي يتحقق عند قيام أي صورة من صور التعاون الاقتصادي الدولي ، و هناك من يذهب إلى أن مجرد قيام علاقات تجارية بين دولتين أو أكثر هو بمثابة دليل على قيام تكامل اقتصادي بينهما .

2- درجات ومراحل التكامل الاقتصادي[268]:

يتخذ التكامل الاقتصادي أشكالا عديدة ، منها الاتفاقيات التجارية التي تساعد على دخول سلع و منتجات الدول موضوع الاتفاق عبر الحدود ،عن طريق إزالة الحواجز لضمان حرية انتقالها ، ثم تهيئة السبل أمام التعاون الاقتصادي، وإن ذلك يتم بعدة أشكال ، يمثل كل شكل منها مرحلة من مراحل تحقيق التكامل الاقتصادي ، وهى خمسة مراحل متتابعة كما حددها بيلا بلاسا، تتمثل فيما يلي:

[265] سامي عفيفي حاتم،1994،التجارة الخارجية بين التنظير و التطبيق، طبعة 2 ،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، ص 222.

[266] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع سبق ذكره.

[267] محمد غربي،2014 ، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة و ضغوط العولمة، دارالروافد الثقافية ، ص19

[268] **B. Ballassa,1961: The theory of Economic integration, Allen and Unwin, , PP.1-2.**

أ-منطقة التجارة الحرة: وهى تعنى إلغاء التعريفة الجمركية على السلع والخدمات و القيود الكمية بين الدول المشتركة فى اتفاقية المنطقة الحرة مع احتفاظ كل دولة بتعرفتها الجمركية إتجاه الدول غير الأعضاء فى الاتفاقية.و من أحد الأمثلة لمنطقة تجارة حرة هي (NAFTA) منطقة التجارة الحرة لدول شمال أمريكا.

ب- الاتحاد الجمركى: يعتبر درجة أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة ، يتم فيه توحيد النظم والتعريفات الجمركية لدول الاتحاد اتجاه باقي دول العالم ويتم ذلك من خلال وضع تعريفة جمركية موحدة لواردات الدول الأعضاء في الاتحاد عند معدل معين، بالإضافة إلى إنشاء صندوق مركزي أو مشترك للإيرادات الجمركية يقوم بإعادة توزيع هذه الإيرادات بين الدول الأعضاء بهدف تعويض الدول التي قد تضررت حصيلتها من الإيرادات الجمركية نتيجة قيام الاتحاد، وتوزيع هذه الحصيلة لا يعني بالضرورة أن تحصل الدول على نفس الحصيلة، فحصيلة كل عضو ترتبط بعدة عوامل منها : مستوى النمو الإقتصادي، وقد يحتفظ الصندوق بجزء من حصيلة الإيرادات لأغراض أخرى .و كمثال نذكر الاتحاد الجمركي لدول **Benelux** البينيلوكس (هولندا ، بلجيكا ، لوكسمبورغ).

ج- السوق المشتركة: تتضمن هذه المرحلة تحرير انتقال عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) بين الدول الأعضاء، فاستثمارات الدول الأعضاء تعامل معاملة الاستثمارات الوطنية وتحصل على الحقوق والامتيازات نفسها، ولا توجد أية قيود تعرقل تدفقها من مكان إلى آخر داخل السوق.

د- الاتحاد الاقتصادي: تعتبر خطوة متقدمة عن المرحلتين السابقتين فبالإضافة إلى ما تحقق في السوق المشتركة، العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وما يرتبط بها من إجراءات ونظم بين الدول الأعضاء بقصد إزالة التميز الناشىء عما بينها من تفاوت، تسمح بحرية تنقل عناصر الانتاج. و كمثال السوق المشتركة الجنوبية .

هـ- الوحدة الاقتصادية: وتكون بالإضافة إلى ما تحقق في المراحل السابقة توحيد السياسات النقدية والمالية والاقتصادية والعملة والعمل وإنشاء مؤسسات تكاملية (مثل البنك المركزي الموحد لدول التكامل) ووجود سلطة عليا للوحدة وجهاز إداري لتنفيذ السياسات الاقتصادية التكاملية, وعلى الدول الأعضاء في الوحدة الالتزام بقرارات هذه السلطة العليا.

و نلخص درجات ومراحل التكامل الاقتصادي حسب **الشكل رقم 01** التالي:

مرحلة التكامل	الخصائص
منطقة التجارة الحرة	إلغاء الرسوم على السلع بين الأعضاء. الاحتفاظ بالرسوم على السلع مع غير الأعضاء.
الاتحاد الجمركى	خصائص منطقة التجارة الحرة مع إضافة توحيد التعريفة الجمركية مع الدول غير الأعضاء.
السوق المشتركة	خصائص الاتحاد الجمركى إلى جانب إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج.
الاتحاد الاقتصادي	خصائص السوق المشتركة مع تنسيق السياسات الاقتصادية
الوحدة الاقتصادية	خصائص الاتحاد الاقتصادي مع توحيد السياسات النقدية و المالية و انشاء سلطة بقرارات ملزمة للأعضاء

من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات سابقة الذكر .

ثانيا: و اقع التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي.

1- نبذة تاريخية عن نشأة اتحاد المغرب العربي : إن فكرة المغرب العربي ليست وليدة القرن الحاضر، بل هي راسخة الجذور في أعماق التاريخ المغاربي، وقد عرفت المنطقة المغاربية المحاولات، الوحدة المتكررة على مدى التاريخ ابتداء من العهد الملك البربري "ماسينيسا" ثم بفترة الحكم الإسلامي وانتهاء بالمحاولات التي قام بها الفاطميون بتأسيس الدولة الفاطمية والمرابطون بتأسيس الدولة المرابطة . 269 و الموحدون أثناء قيام الدولة الموحدية والانضمام إلى الخلافة العثمانية، وفي بدايات السنين الأولى للقرن العشرين، ظهرت للوجود نداءات بضرورة توحيد دول المنطقة في ميدان الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي الذي يعد كعامل مشترك بين معظم الدول المغاربية .[270]

عقد أول مؤتمر لاتحاد المغرب العربي بالقاهرة في فبراير 1947 بحضور ممثلين عن دول المغرب العربي الثلاث إلى جانب الأمين العام لجامعة الدول العربية، وخصصت أعمال هذا المؤتمر في البحث عن أنجع الوسائل لتنسيق الأعمال وتوحيد مكاتب المغرب العربي في الخارج، وخدمة القضية التحررية وتبيان أهدافها. وكان من قرارات هذا المؤتمر[271]:

- تدويل قضايا المغرب العربي في المحافل الدولية؛

[269] جمال عبد الناصر مانع،2004، اتحاد المغرب العربي : دراسة مقارنة سياسية، الجزائر ، دار العلوم للنشر و التوزيع ،ص 12

[270] داهش محمد على ، 2003، اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ص 12

[271] امحمد المالكي ،1993 ، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ،بيروت ، ص ص 298-311

- ضرورة وقوف الأقطار الثلاثة كجبهات واحدة عند حدوث الأزمات في أي قطر منها؛

- توحيد الخطط وتنسيق العمل للكفاح مشترك؛

- محاربة التواجد الاستعماري؛

وقد انبثق عن هذا المؤتمر مكتب المغرب العربي الذي يعد أهم المحاولات ذات الدلالة على أهمية العمل المغاربي المشترك. كما أسفر عن تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي في جانفي 1948 وقد تمحور برنامج هذه اللجنة حول استقلال الأقطار وعدم الفصل بينها و ضرورة العمل المشترك بين فصائل الحركة الوطنية.

هذه التجربة التي كان هدفها الاستقلال والوحدة لم تستمر طويلا بسبب اختلاف الرؤى بين زعماء الحركات الوطنية، فمنهم من كان يعتبر أن الكفاح المسلح هو أهم وسيلة للاستقلال، في حين أن البعض الآخر إعتبر أن الوسائل السياسية هي الأنجح لمحاربة الاستعمار وأيضا بسبب المخطط الاستعماري الذي أخرج تونس والمغرب من وحدة النضال والكفاح المسلح ،بعد أن حصل كلا القطرين على استقلاله، وهيمنة العمل الوطني بعد ذلك على فكر قادة الحركات الوطنية المغاربية ، فعلى عكس الحركات الوطنية في المشرق التي اتخذت بعدا قوميا حيث نادت بتأسيس الدولة العربية الموحدة، تميزت الحركات الوطنية في المغرب العربي ببعدها الوطني أولا ثم البعد الاقليمي المغاربي ثانيا.[272]

وظهرت أول تجربة لمسار التكامل المغاربي خلال اجتماع وزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي في تونس سنة 1964 ، أين تم التوصل إلى تشكيل اللجنة الاستشارية المغاربية (CPCM) المكلفة بدراسة مجموعة من المشاكل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي، انبثقت عن هذه اللجنة قرارات مهمة تتعلق بالتنسيق فيما يخص المعاملات الجمركية وسياسات التصدير ، توحيد السياسات ع قطاع المناجم والطاقة والنقل والموصلات التنسيق فيما يخص العلاقات الاقتصادية مع مجموعة السوق الأوروبية .[273]

غير أن الهيئة الاستشارية فشلت في أداء دورها وتحقيق الأهداف التي يتطلبها مسار التكامل نظرا لعدم اتفاق الدول المغاربية على صيغة و طبيعة العمل التكاملي المغاربي من جهة ومن جهة أخرى بروز مجموعة من المشاكل السياسية، مشكلة الحدود ومشكلة الصحراء الغربية ونتيجة لذلك دخلت دول المغرب العربي في فترة السبعينات سياسة المحاور والتحالفات الثنائية بدل العمل الجماعي، فتونس و ليبيا أعلنتا الوحدة الاندماجية بينهما سنة 1974، سرعان ما تخلت عنها تونس بسبب معارضة الجزائر مما خلق نوعا من الجليد بين البلدين، ثم قامت تونس والجزائر بتوقيع اتفاقية الأخوة والتعاون في مارس 1983والتحقت بهما موريتانيا، وكان رد فعل ليبيا و المغرب على ذلك ،تأسيس الإتحاد العربي الإفريقي في أوت 1984 في مدينة وجدة المغربية سرعان ما تفكك ع سنة1986.[274]

---

[272] محمد ببوش،2010 ، التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الاقتصادية الاقليمية الراهنة، دار الخليج، ص108.

[273] محمد شكري،2007،" تجربة التكامل الاقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي"، ورقة عمل في المؤتمر المصرفي العربي السنوي، رؤية عربية للقمة الاقتصادية، ص 4.

[274] عبد القادر رزيق المخادمي،2009، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ص 75-76

بعد فشل أول هيكل للعمل المغاربي المشترك أي(اللجنة الاستشارية الدائمة) و الحالة المتدهورة التي مرت بها دول المغرب العربي في منتصف السبعينات حتى أواخر الثمانينات عاد الوعي مرة أخر لدى قادة دول المغرب العربي وأثناء اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالدة في الجزائر يوم 10 جوان 1988 ، و إصدار بيان زرالدة الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي التي اجتمعت بمدينة الجزائر في جويلية 1988، بعدها تم الإعلان عن قيام إتحاد المغرب العربي بمراكش سنة 1989، يضم كل من تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، و موريتانيا أعتبر هذا الحدث بمثابة تحول تاريخي في العلاقات المغاربية ،وكانت نشأته استجابة من قبل دول المغرب العربي لتحاشي أخطار التهميش الناجمة عن التحولات العالمية الجديدة و نمو الاتحادات والتجمعات الإقليمية في كل مكان، و فيما اعتبر بمثابة المؤتمر التأسيسي للاتحاد، حيث وقع القادة المغاربة

الخمسة على الوثائق الثلاثة و هي:

-إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي.

-قرار المصادقة على أعمال اللجنة المغاربية وتوصيات ومقترحات لجناتها الفرعية.

-معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.[275]

ومن أهم المؤسسات التي نتجت عن اتحاد المغرب العربي وشكلت هيكله هي:

-مجلس الرئاسة (حسب المادتين 4و6 من المعاهدة).

-مجلس الوزراء الأول (حسب المادة07 من المعاهدة).

-مجلس وزراء الخارجية -ويمثل الجهاز التنفيذي.

-لجنة المتابعة (حسب المادة07 من المعاهدة).

-مجلس الشورى (حسب المادة 12) ، وهو كهيئة استشارية ذات أصل برلماني.

-الهيئة القضائية (حسب المادة13).

-الأمانة العامة (حسب المادة 11).

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الآليات المؤسساتية و اللجان الوزارية على غرار المصرف المغاربي للاستشارات والتجارة المغاربية، الجامعة المغاربية، الأكاديمية المغاربية للعلوم، رغم أنها لم تتحقق على أرض الواقع كما كان مخطط لها. ولرسم صورة واضحة لمؤسسات الاتحاد المغاربي، نقدم الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي حسب الشكل أدناه.

[275] جمال عبد الناصر مانع، مرجع سبق ذكره ،ص 88.

الشكل رقم02: الهيكل التنظيمي لمؤسسات اتحاد المغرب العربي

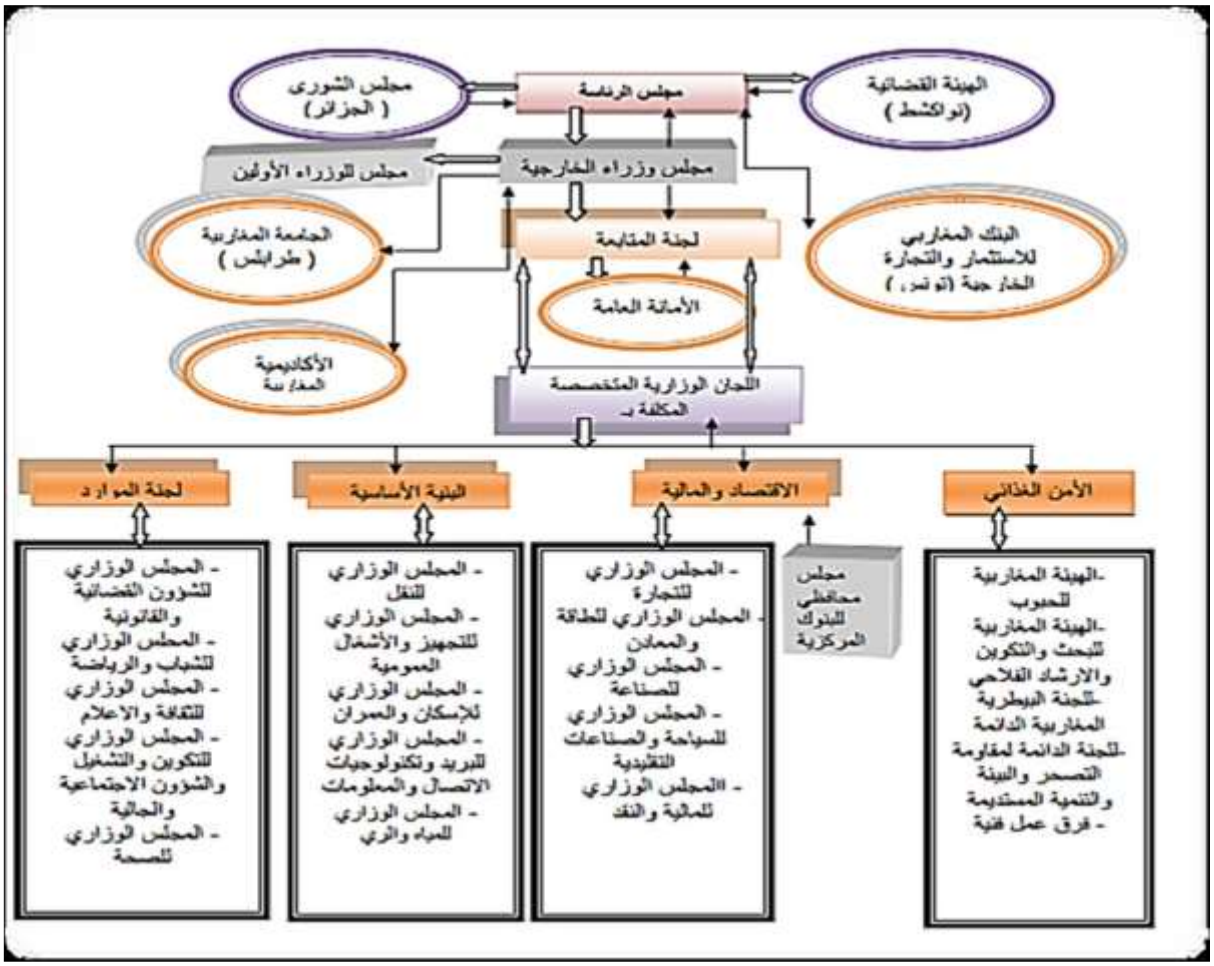

المصدر :موقع الأمانة العامة لدول المغربي العربي /http://www.maghrebarabe.org/ar

2- تقييم مسار إتحاد المغرب العربي منذ نشأته عام1989

تم الإعلان عن ميلاد إتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989 ، وكانت نشأته بمثابة استجابة من قبل حكومات دول المغرب العربي لتطلعات شعوبها و أيضا كرد فعل من هذه البلدان لمواجهة أخطا ر التهميش النا جمة عن التحولات العالمية التي استجدت منذ ذلك الحين ونمو الاتحادات و التجمعات الإقليمية في كل مكان وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي الذي أصبح يمثل قلعة يصعب على دول المغرب العربي اختراقها منفردة.

إن الانجازات المحققة ،حتى الآن، تبقى دون طموحات الشعوب المغاربية، والطريق لا يزال طويل أمام الاتحاد حتى يحقق الهدف المنشود الذي أنشأ من أجله ،وهو تحقيق التكامل الاقتصادي، غير أنه لا بد من الإقرار كذلك بأن خطوات مهمة قطعت منذ إنشاء الاتحاد، فوجود اتحاد المغرب العربي ومؤسساته يعتبر في حد ذاته انجازا مهما لمواصلة مسيرة البناء المغاربي، حيث تشتغل مؤسسات الاتحاد بصفة عادية منذ بداية التسعينات من أمانة عامة بالرباط ومجلس شورى بالجزائر، وهيئة قضائية بموريتانيا، وجامعة مغاربية وأكاديمية مغاربية للعلوم بطرابلس.

منذ نشأة الاتحاد المغاربي عقد مجلس الرئاسة ست دورات على مدى 27 عاما كان آخرها بتونس عام 1994 ،وخلال حقبة التسعينات دخل الاتحاد مرحلة من الجمود بسبب الأوضاع السياسية والأمنية التي عرفتها المنطقة، وبالدخول في الألفية الثالثة وعودة الاستقرار مجددا إلى المنطقة استشعر القادة المغاربيون أهمية التعاون والتكامل حيث تم تكثيف اجتماعات المجالس الوزارية، وقد عقد مجلس وزراء التجارة بتونس في يناير2007 دورته الثامنة، تم فيها تدارس نتائج الفريق المكلف بإعداد اتفاقية منطقة التبادل الحر المغاربية ومدى استعداد الدول المغاربة لاستحقاقات هذه المرحلة.[276]

كما عقد الاجتماع السادس لمحافظي المصارف المركزية بطرابلس في أوت 2007 حيث تم تشكيل ثلاث لجان مكلفة بإعداد برنامج لتنسيق السياسات النقدية والمصرفية بين الدول، هذه اللجان ممثلة في لجنة الرقابة المصرفية، لجنة السياسة النقدية وأنظمة الصرف، ولجنة أنظمة المدفوعات، كما تم أيضا تدارس مدى تفعيل دور اتحاد المصارف المغاربية.[277]

وفي 21 ديسمبر 2015 أعطى رئيس الحكومة التونسي إشارة الانطلاق الفعلية للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية ، الذي يتخذ من تونس مقرا له ،بعد مرور 24 سنة على إنشائه بموجب اتفاقية رأس لانوف ليبيا في 10 مارس 1991، ويقدر رأسمال البنك ب 150 مليون دولار أمريكي ، وتفعيل هذه المؤسسة المالية سيعطي دفعا هاما للمسيرة المغاربية ،التي ستساهم في تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي بين بلدان المغرب العربي عبر تعزيز حركة تدفق رؤوس الاموال والاستثمارات والمبادلات التجارية البينية داخل الفضاء المغاربي ،و إحداث عدد من المشاريع التي تعود بالنفع المباشر على المواطن المغاربي[278].

وفيما يتعلق بالمجال الأمني، فقد حضي باهتمام مغاربي خاص بسبب تصاعد التهديدات العابرة للحدود والتحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة، إذ تم تخصيص دورة استثنائية لمجلس وزراء الخارجية، لهذا الموضوع، و التي انعقدت بالجزائر في9 جويلية 2012 ، وتمخض عنها "بيان الجزائر" الذي دعا إلى ضرورة مكافحة المخاطر التي تهدد المنطقة المغاربية، في إطار "مقاربة متكاملة ومندمجة ومنسقة وضمن استراتيجية شمولية"، لمواجهة المخاطر الأمنية والإرهابية التي تحدق بالمنطقة والدول المغاربية. شهد هذا المسار انعقاد ثلاث اجتماعات وزارية على التوالي :اجتماع وزراء الشؤون الدينية بموريتانيا في 24 سبتمبر 2012 ، ثم اجتماع وزراء الداخلية في المملكة المغربية في 21 أفريل 2013 ، وكان بعده اجتماع وزراء الشباب في تونس17 ماي 2013 وتوجت تباعًا بصدور بيانات "نواكشوط" و"الرباط" و"تونس"، وتضمنت هذه البيانات قرارات وتوصيات مهمة بشأن معالجة الإشكالية الأمنية من منظور شامل، حيث شكلت في مجملها الملامح الأولية للاستراتيجية المغاربية المتكاملة في المجال الأمني .كما شهد السداسي الأول من سنة 2015 اجتماعات فرق عمل مغاربية على مستوى الخبراء في مجالات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والجرائم والإلكترونية، ومحاربة الاتجار غير المشروع في المخدرات، ومكافحة الهجرة غير الشرعية بالإضافة إلى التعاون في مجال الحماية المدنية، وانبثقت عن هذه

[276] محمد الأمين ولد أحمد جدو،2001 ، أثر المتغيرات العالمية الجديدة في ديناميكية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 268 ،، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ص38 .

277 مرجع نفسه،ص40

[278] إشارة انطلاق المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة. على الموقع:http://www.radionationale.tn ، تاريخ الزيارة يوم 09-03-2022.

الاجتماعات قرارات وتوصيات من شأنها دفع العمل المغاربي المشترك في هذه المجالات الحيوية المرتبطة بأمن المنطقة[279].و في مايلي ، نذكر بعض المؤشرات الاقتصادية لدول المغرب العربي ،كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 01 بعض المؤشرات الاقتصادية لدول المغرب العربي

	الدولة	تونس	الجزائر	المغرب	ليبيا	موريتانيا	إجمالي واردات و صادرات البينية	إجمالي التجارة الخارجية	التجارة البينية (%)
تونس	الصادرات		486.2	192.1	886.5	31.4	1578.2	16336	9.66
	الواردات		1185.3	95.9	409.1	1.1	1691.4	23743	7.12
الجزائر	الصادرات	1647.4		1050.8	22.4	29.2	2749.8	65934	4.17
	الواردات	488.9		217.4	316.4	0.7	1023.4	54875	1.86
المغرب	الصادرات	86.2	207.3		86.4	139.7	519.6	21753	2.38
	الواردات	219.3	1272.9		15.3	1.3	1508.8	44742	3.37
ليبيا	الصادرات	371.9	287.6	13.9		0.0	673.4	36623	1.83
	الواردات	955.3	24.7	95.0		0.0	1075	25534	4.21
موريتانيا	الصادرات	1.0	0.6	1.2	0.0		2.8	2860	0.097
	الواردات	34.5	32.1	153.7	0.0		220.3	4084	5.39

من اعداد الباحث بالاعتماد على نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، صندوق النقد العربي 2015

نلاحظ من خلال بيانات الجدول، أن حجم المبادلات التجارية بين الدول المغاربية ضعيف للغاية و أن أعلى نسبة مبادلات سجلت بتونس، غير أنه تبقى دون المستوى المطلوب، هذا الوضع التجاري غير المقبول أجمع عليه وزراء التجارة لدول الاتحاد في اجتماعهم المنعقد بالرباط ديسمبر 2014 وحرصوا على أهمية الارتقاء به لتحقيق الاقتصادي متين وحقيقي .

[279] الحبيب بن يحي، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، طموحات الشعوب لا تقاس بالسنوات، على الموقع : www.elwatannews.com/new/details/836059 ، تاريخ الزيارة يوم 12-03-2022.

ثالثا :تحديات التكامل المغاربي وسبل مواجهتها

1- التحديات : تبرز أهم التحديات التي تواجه قيام تكامل اقتصادي بين دول المغرب العربي في فيما يلي:

1-1 تحديات الشراكة الأورومتوسطية : منذ الوهلة الأولى سارعت دول المغرب العربي خاصة تونس والمغرب ثم الجزائر إلى توقيع اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوربي منفردة، وهذا في ظل أوضاعها الداخلية التي تعكس تنامي الاختلالات وتطور الأزمات في محيط دولي تميزت تحولاته الهيكلية بإضعاف سيادة الدول النامية ومنها الدول المغاربية، الأمر الذي أضعف وزنها التفاوضي وقلل من قدرتها في تحقيق المكاسب المحققة من تلك الاتفاقيات، مما جعل هذه الأخيرة غير متكافئة، ذلك أن موازين القوى كانت في غير صالح الاقتصاديات المغاربية التي دخلت في مفاوضات منفردة مع دول الاتحاد الأوربي المجتمعة، والتي تتحرك كتكتل اقتصادي معزز بمنظومة مؤسسية وسياسية وأمنية مشتركة.[280]

2-1 تحديات المنظمة العالمية للتجارة والاندماج في النظام التجاري الدولي: هناك أربعة دول مغاربية من أصل تسعة دول عربية وقعت بالفعل على الوثيقة النهائية لجولة الأورغواي، منها ثلاثة دول مغاربية تعتبر عضوا في المنظمة العالمية للتجارة وهي :تونس، المغرب وموريتانيا، في حين لا تزال الجزائر تتمتع بصفة عضو مراقب تمهيدا لانضمامها إلى هذه المنظمة، بينما لا تزال ليبيا خارج إطار المنظمة.

إن هذا الانضمام ينجم عنه بعض الأثار والانعكاسات التي قد تتعرض لها اقتصاديات المغرب العربي، والتي بحكم الأوضاع الحالية لهذه الاقتصاديات يكون أغلبها ذات طابع سلبي، في حين قد يعتبر بعضها إيجابيا إذا ما وظف توظيفا رشيدا، وتم التعامل معه بمراعاة المنافسة العالمية وما تتطلب من قواعد إنتاجية كبيرة وطاقة هائلة، قد يعجز كل قطر مغاربي عن إنجازها بمفرده، في حين أن ذلك يبقى ممكنا في ظل الإطار المغاربي، وهذا ما يجعل التعامل مع المنظمة العالمية للتجارة وما صاحبها من إجراءات يمثل تحديا آخر يضاف إلى التحديات الأخرى.[281]

ثالثا الأزمة المالية العالمية : لقد كان للوضعية الاقتصادية لدول المغرب العربي التي تزداد فيها أهمية قطاعات الزراعة والسياحة والتجارة بالإضافة إلى النفط والغاز، دور كبير في تأثر هذه الدول بالأزمة المالية العالمية بالرغم من كونها اقتصادات غير مرتبطة إلى حد ما بالمصارف وأسواق المال العالمية، حيث ستضل تأثر دول المغرب العربي بهذا النوع من الازمات خاصة في ظل دخول الاتحاد الأوربي الشريك الأول لدول المنطقة في قلب الازمة، وهو ما سيلقي بظلاله السلبية على علاقته الاقتصادية بالدول المغاربية، كما هو الحال بالنسبة لقطاعات السياحة و الصادرات والاستثمارات الخارجية لا سيما وأن أغلب دول المغرب العربي في حركية دائمة واقتصادها منفتح على محيطه الإقليمي والدولي[282] .

---

[280] صبيحة بخوش،2011 ، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، دار الحامد ، الأردن، ص ص 310-311

[281] محمد الأمين ولد أحمد جدو،2001 ، مرجع سبق ذكره ، ص ص30-31.

[282] فيصل بهلولي،2014 ، إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة ، مجلة الباحث، العدد14 ، ص 200

3-1 تحديات العولمة الاقتصادية : منها تحدي التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي تفرض سياسات اقتصادية رأسمالية على الدول النامية ومن أمثلة هذه التكتلات الاتحاد الأوروبي و منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا ،هذه التكتلات تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الإقليمي في مجال الاستثمار والتجارة وأنواع التبادل الأخر ، ويرى البعض أن هذه التكتلات عولمة جزئية تقوم في إطار العولمة الشاملة وفي نفس الوقت كجدار لمواجهة نمط العولمة السائد أو كوسيلة تتبعها الدول المتخلفة بهدف المواءمة مع مشكلات التكامل الكوني الذي تدفع إليه العولمة.[283]

4-1 تحديات سياسية و أمنية:

إن المشاكل والخلافات السياسية تحتل مكانة في العلاقات ما بين الدول السائرة في طريق النمو خاصة، والدول المغاربية كغيرها من بقية دول العالم الثالث ومازالت تعرف بعض الخلافات فيما يخص تنسيق المواقف، حيث كانت لهذه المسالة دوماً تأثيراً سلبياً على مسيرة هذه الدول نحو التكامل و الاندماج الاقتصادي، مما أدى بها إلى طريق مسدود.[284]

ويمكن تقسيم التحديات السياسة إلى النقاط التالية:

- اختلاف الرؤى الوحدوية.

- اختلاف الأنظمة السياسية الحاكمة.

- أزمة لوكربي.

- قضية الصحراء الغربية وتدهور العلاقات الجزائرية المغربية.

- الوضع الأمني في الجزائر.

- تناسل الجماعات الإرهابية المتطرفة في المنطقة.

- أزمة الربيع العربي.

5-1 تحديات قانونية:

منذ دخول المعاهدة حيز التنفيذ اتضح أنه يشوبها الكثير من العيوب والتي تؤثر على مسيرة الاتحاد،إذ يلاحظ التعميم وعدم تخصيص أي هدف وربطه بآجال التنفيذ وآلياته .فبالمقارنة مع المنظمات الدولية الأخرى كالاتحاد الأوروبي فإننا نجده يحتوي على 248 مادة و 4 ملاحق و9 تصريحات، بينما معاهدة الاتحاد المغاربي تقع في 19 مادة مع ترك الترتيبات التطبيقية إلى التنظيم الذي يأتي من بعد. كما يشكل اختلاف النظم والقوانين واللوائح الإدارية بين الدول المغاربية عائقا

[283] أحمد عبد العزيز وآخرون،"2011 ، العولمة الاقتصادية تأثيرها على الدول العربية، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد86 ،ص 71.

[284] .وليد عبد الحي، 1987 ، معوقات العمل العربي المشترك، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية ،ص 107

كبيرا أمام تنفيذ الاتفاقيات المبرمة، إذ لا تسري القرارات المتخذة في مجلس الرئاسة داخل الدول الأعضاء إلا إذا صدرت في شكل تشريعات وطنية حرصا على سيادتها، مما يؤدي إلى إضعاف سلطة الاتحاد والحد من فاعليتها.

بالإضافة إلى سوء اقتران النصوص القانونية القديمة بالتحولات السياسية الجديدة كالنضج السياسي، وضغط المجتمع الدولي والتكتلات الاقتصادية، كذلك نقص المعاهدات المبرمة بين الدول المغاربية و التي تصل إلى 37 اتفاقية،حيث صادقت الجزائر على 29 اتفاقية و تونس على 26 اتفاقية أما ليبيا فقد صادقت على 25 اتفاقية و موريتانيا على 19 اتفاقية أما المغرب فلم يصادق إلا على 05 اتفاقيات.[285]

2- سبل تفعيل التكامل الاقتصادي المغربي : لقد كان للمعطيات السابقة الذكر، الدور الكافي لتجميد العمل التكاملي المغاربي، لكن التحديات المطروحة على المنطقة المغاربية، تفرض على القادة و الشعوب، السعي إلى إعادة تفعيل هذا الكيان كضرورة للبقاء و هذا يتطلب اعتماد سياسات و سبل مختلفة، من ذلك العمل على تبني خطة شاملة للتكامل الاقتصادين ترتكز بالدرجة الأولى على تطوير التجارة البينية لدول الأعضاء، و تسهيل التبادلات من خلال قيام وحدة نقدية مشتركة، و الإسراع بإطلاق منطقة التبادل الحر، وإلغاء كافة العوائق أمام حركة تدفق السلع والخدمات و الأشخاص ورؤوس الأموال.[286]

بالإضافة إلى تبني مقاربة هيكلية تؤدي إلى إدماج الاقتصاديات الوطنية عن طريق خلق مشاريع اقتصادية مشتركة لا تثير الحساسيات السياسية و تكون في نفس الوقت لديها القدرة على إشباع إحدى الحاجيات المغاربية العامة.

كذلك إعادة النظر في العديد من النصوص القانونية المنشئة في إطار التكاملي للمغرب العربي (إتحاد المغرب العربي)، وإعطائها دفعا جديدا يجعلها تتماشى والتحديات الوطنية والإقليمية و الدولية، ومن بينها التخفيف من مركزية مجلس الرئاسة وإلغاء مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات و إحلال محله مبدأ الأغلبية.

أيضا تجاوز الجدل بين الوطني والمغاربي، ذلك أن معاهدة مراكش المنشئة لإتحاد المغرب العربي لا تؤسس لإتحاد فدرالي أو كونفدرالي، وإنما مجرد تجمع بين عدد من الدول تجمعها روابط الدين و التاريخ و الحضارة لمواجهة الأخطار التي تهددها داخليا و خارجيا، بمعنى آخر أن المعاهدة لم تنشئ هيئة فوق وطنية تذوب فيها الكيانات المغاربية وهو ما يظهر انتهاج كل واحدة منها أسلوبا تنافسيا يعيق مسار التكامل أكثر مما يفيده ، مع ضرورة التخلي عن فكرة الدولة القائد و العمل على خلق علاقات متكافئة بين الأقطار في علاقاتها المشتركة لأن التكافؤ في العلاقات هو الذي يسمح باستمرار التعاون وتنميته على قاعدة المصلحة العامة.[287]

وضع القضايا الخلافية جانبا و التركيز على القضايا الاتفاقية، والعمل على خلق تصور مشترك حول البناء المغاربي لأن

---

[285] لعجال أعجال محمد لمين" ، 2010 ، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذالك ،مجلة المفكر،العدد 05 ، جامعة بسكرة، الجزائر،ص 25.

[286] قصري محمد عادل،2017 ، "معوقات التكامل الاقتصادي وأساليب تفعيله"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد4 ،ص497.

[287] صبيحة بخوش،2011 ، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ص 388.

الاختلاف ع التصور يؤدي إلى التضارب في المسالك و اضطراب في التطبيق أو فشلة وما فشل محاولات التكامل المغاربي السابقة إلا نتيجة لنقص في التصور المشترك للمنطلقات الضرورية لتحقيق التكامل المغاربي.

خاتمة:

من خلال ما تقدم تم التوصل إلى أن تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي أصبا من بين الأولويات للاقتصاد المغاربي حيث أن تجسيد التكامل الاقتصادي الفعلي بين دول المغرب العربي، من شأنه احداث جملة من التحولات على البنية الهيكلية لاقتصادات المنطقة، كما من شأنه أن يولد جملة من المكاسب التي قد لا تتوافر في مناطق وتكتلات اقتصادية أخرى، مهما كان وزنها في النظام الاقتصادي العالمي الحالي، وذلك لما تزخر به دول الاتحاد من مقومات اقتصادية وطبيعية وبشرية واجتماعية ،التي تربط بلدان المغرب العربي، كفيلة بتنمية المبادلات التجارية البينية للمنطقة، بما يحقق التنمية الاقتصادية الشاملة ويعزز المركز التفاوضي و التنافسي للبلدان المغاربية على الصعيد الدولي، مع الكيانات و التجمعات الإقليمية الأخر وخصوصا الإتحاد الأوروبي بوصفه الشريك الرئيسي لها، وتوحيد جهودها في سبيل مواجهة التحديات العالمية و التكتلات الراهنة، وبما يجعل المنطقة المغاربية أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية، وبذلك يكون التكامل الاقتصادي المغاربي خيارا استراتيجيا لا بديل له، ويعتمد هذا الخيار على تعزيز القدرات الإنتاجية ورفع الكفاءة الاقتصادية، وفتح قنوات التبادل من خلال فتح الحدود وتأمين انتقال عوامل الانتاج بين دول المنطقة.

قائمة المراجع:

1. أحمد عبد العزيز وآخرون،"2011 ، العولمة الاقتصادية تأثيرها على الدول العربية، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 86،
2. إشارة انطلاق المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة. على الموقع:http://www.radionationale.tn ، تاريخ
3. امحمد المالكي ،1993 ، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ،بيروت ،
4. جمال عبد الناصر مانع، مرجع سبق ذكره ،

5. جمال عبد الناصر مانع،2004، اتحاد المغرب العربي : دراسة مقارنة سياسية، الجزائر ، دار العلوم للنشر و التوزيع ،

6. الحبيب بن يحي، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، طموحات الشعوب لا تقاس بالسنوات، على الموقع : www.elwatannews.com/new/details/836059 ،

7. داهش محمد على ، 2003، اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،

8. سامي عفيفي حاتم،1994،التجارة الخارجية بين التنظير و التطبيق، طبعة 2 ،الدار المصرية اللبناية، القاهرة ،

9. صبيحة بخوش،2011 ، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007 ، دار الحامد ، الأردن،

10.صبيحة بخوش،2011 ، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع،

11.عبد القادر رزيق المخادمي،2009، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

12.عبد المطلب عبد الحميد ،2003، السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة ، مجموعة النيل العربية ،القاهرة ،

13.عبد المطلب عبد الحميد، المرجع سبق ذكره.

14.فيصل بهلولي،2014 ، إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة ، مجلة الباحث، العدد14 ،

15.قصري محمد عادل،2017 ، "معوقات التكامل الاقتصادي وأساليب تفعيله"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد4 ،

16.لعجال أعجال محمد لمين" ، 2010 ، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذالك ،مجلة المفكر،العدد 05 ، جامعة بسكرة، الجزائر،

17.محمد الأمين ولد أحمد جدو،2001 ، أثر المتغيرات العالمية الجديدة في ديناميكية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 268 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،

18.محمد ببوش، التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الاقتصادية الاقليمية الراهنة، دار الخليج،

19.محمد شكري،2007،" تجربة التكامل الاقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي"، ورقة عمل في المؤتمر المصرفي العربي السنوي، رؤية عربية للقمة الاقتصادية،

20.محمد غربي،2014 ، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة و ضغوط العولمة، دار الروافد الثقافية ،

21.نزيه مبروك، المرجع سبق ذكره ،

22.نزيه مبروك،2007، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية اسلامية، طبعة 1،دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،

23.وليد عبد الحي، 1987 ، معوقات العمل العربي المشترك، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية .

24.B. Ballassa,1961: The theory of Economic integration, Allen and Unwin

دورقطاع النقل في جذب الاستثمارالأجنبي المباشر-طريق الحريرنموذج-

أ.د نفيسة ناصري / أستاذة التعليم العالي جامعة طاهري محمد ، بشار /(الجزائر)،
د.علالي مختار / أستاذ محاضر قسم (أ)جامعة طاهري محمد ، بشار /(الجزائر)،
ط.د موساوي عبد السميع طه / طالب دكتوراه بجامعة طاهري محمد، بشار /(الجزائر) ،

الملخص: يعد الاستثمار الأجنبي أحد أهم صور تمويل الاقتصاد بغية تحقيق التنمية، لكن هذا الاستثمار يحتاج إلى مناخ مساعد ولعل أبرز ما يساهم في جلبه هو توفر بنى تحتية قوية للبلد. وقد سعت هذه الدراسة إلى توضيح أثر إمتلاك شبكة نقل جيدة على جذب الاستثمارات الأجنبية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن البنى التحتية المتأتية من المبادرة الصينية، قد ساهمت في ارتفاع حجم الإستثمار الأجنبي في الدول المشاركة، كما أوصت الدراسة بضرورة الإقتداء بمشروع الحزام والطريق.

لكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر؛ النقل؛ البنى التحتية؛ مشروع الحزام والطريق الصيني؛ التمويل الاقتصادي.

Abstract: Foreign Investment is one of the most important forms of financing the économies in order to achieve development, But this investment needs a supportive climate, and the most important that will help bring it is the availability of good infrastructure. This study endeavor to clarify the effect of having a good transportation network on attracting foreign investment, and the results of the study showed that the infrastructure derived from the Chinese initiative. . It has contributed to increase in the volume of foreign investment the participating countries, The study also recommended the necessity to simulate the Belt and Road project.

Key words: foreign direct investment; transportation; infrastructure; The Chinese Road and Belt; Economic Financing.Key words:

.

مقدمة:

تسعى جل الدول (النامية خاصة) جاهدة إلى تحقيق تنمية اقتصادية، إلا أن تمويل التنمية الاقتصادية يعتبر المشكل الأكبر. ولهذا تلجأ الدول النامية إلى المصادر الخارجية للتمويل والتي من ضمنها الاستثمارات الأجنبية لتغطية فجوتي الموارد المحلية والنقد الأجنبي. وقد اتجهت غالبية الدول النامية إلى تهيئة المناخ المناسب واتخاذ العديد من السياسات وتقديم الكثير من الحوافز والمزايا والضمانات لتلك الاستثمارات بغرض استقطاب المزيد منها. ولعل من أهم ما يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة هو توفر الدولة على بنى تحتية وشبكة طرق ومواصلات جيدة. وفي هذا الإطار يقول أستاذ الاقتصاد بجامعة المواصلات الصينية جاو جيان "إن تطوير قطاع النقل بشكل عام وقطاع السكك الحديدية بشكل خاص هو قاعدة بناء اقتصاد السوق الحديث، لأنه من خلال تطوير وسائل النقل الحديثة والمتطورة تُفتح الأسواق المختلفة أمام التبادل التجاري".

وقد قدمت الصين واحدا من أضخم الاستثمارات الاجنبية على المستوى العالمي من أجل تعزيز التعاون الإقليمي، والذي هو عبارة عن مشروع تشييد طريقين بري وبحري يربط الصين بأزيد من 60 دولة من مختلف القارات منخرطة في المشروع بتعداد أربع مليارات نسمة أي ما يقارب: % 65 من مجموع سكان العالم، وبإجمالي اقتصاديات تتجاوز 20 تريليون دولار ما يجعله مشرع القرن الاقتصادي، وهو ما يعرف بمشروع "الحزام والطريق".

الإشكالية:

هل فعلا ساهم مشروع الصين "حزام واحد، طريق واحد" في جلب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول المشاركة فيه؟

الأسئلة الفرعية: من أجل تبسيط الإشكال الرئيسي للورقة البحثية يمكن أن نقسمها إلى:

- ما هي محفزات الاستثمار الأجنبي؟

- ما علاقة الاستثمار الأجنبي بالنقل؟

- فيما يتمثل المشروع الصيني " الحزام والطريق" وكيف يؤثر في الاستثمار الأجنبي؟

الفرضيات:

* **الفرضية 01:** تؤثر شبكة النقل الجيدة تأثيرا ايجابيا على جذب الاستثمار الأجنبي.

* **الفرضية 02:** خلف مشروع "الطريق والحزام " أثارا ايجابية على الاستثمارات الاجنبية

المباشرة في الدول المشاركة في المشروع.

تهدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور البنى التحتية وشبكة النقل والمواصلات في جذب الاستثمارات، كما تهدف إلى إلقاء الضوء على المبادرة الصينية " الحزام والطريق" ودورها في خلق ظروف مناخية جيدة أمام الاستثمار الأجنبي في الدول المشاركة في المبادرة.

منهجية الدراسة:

حيث تبنت الدراسة منهج وصفي استقرائي من خلال عرض مشروع الحزام والطريق الصيني

1. مفاهيم عامة حول النقل والاستثمار الأجنبي:

1.1 الإطار المفاهيمي للنقل: لفهم جوانب هذا القطاع وتحديد دوره في جذب الاستثمار، يتوجب أولا تحديد مفاهيمه النظرية.

1.1.1 مفهوم النقل: للنقل (*Transport*) عدة مفاهيم منها مايلي:

أ- **التعرف اللغوي:** النقل لغة من نقل ينقل نقلا، نقل الشيء أي حوله من مكان لمكان، نقل الكلام أي رواه عنه (كافي، 2017، صفحة 20)

وعرف مجتمع اللغة العربية النقل على أنه العملية التي يتم بها تغيير مكان السلع

والأشخاص، ولها وسائل عدة في البر والبحر والجو. (عبده، 2017، صفحة 42)

يشير *Kepling* إلى أن النقل في حد ذاته هو الحضارة "Transport is the Civilization". (منصور، 1998، صفحة 10)

كما عرف *Aldous Huxley* وظيفة النقل على أنها وظيفة الرجل الأكثر نبلا، ولهذا ينظر إلى النقل بأنه مكون مهم من مكونات البنية الأساسية للاقتصاد الوطني وركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في أي بلدة. (Pons, 2005, p. 25)

وفي تعريف ل *Robinson & Bamford* يشيران إلى أن "النقل يتعلق بحركة الأشخاص والسلع لغرض معين".

وبلغة الاقتصاد، فان الطلب على النقل مشتق من الطلب على تسهيل حركة نقل الأشخاص والبضائع، ويركز هذا التعريف على العلاقة بين النقل والاقتصاد، ولكنه تعريف غير شامل لأنه أغفل باقي أنماط الحركة مثل رؤوس الأموال، الأفكار والابتكارات. (عبده، 2017، صفحة 14)

ب- **التعريف القانوني في الجزائر:** تطرق المشرع الجزائري لتعريف النقل نظرا للأهمية التي يحققها في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وحتى العمرانية، حيث حدد مفهوم النقل حسب نص المادة 02 من القانون رقم 01 - 13 بأنه "كل نشاط يقوم من خلاله شخص طبيعي أو اعتباري بنقل أشخاص أو بضائع من مكان إلى آخر عبر الطريق أو سكة حديد على متن مركبة ملائمة". (القانون رقم 01 - 13 المؤرخ في 17 أوت 2001، يتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه، ص 44)

من خلال هذا التعريف تم التأكيد على ضرورة أن يتم النقل عن طريق مركبة تتوفر على شروط معينة دون تحديدها، مع إضفاء الصبغة القانونية لنشاط النقل حتى يتمتع بالعناية والحماية القانونية اللازمة من الملاحظ أن التعريفين السابقين للنقل تم التركيز فيهما على المنفعة المكانية للسلع والأشخاص التي تحققها وسائل النقل.

ج- **المفهوم الإجرائي للنقل:** تعددت تعاريف النقل التي قدمها باحثون ينتمون إلى مختلف المدارس التي تناولت نشاط النقل وباستقراء المعاني التي تناولها هؤلاء الباحثين، يمكن لنا الحصول على صياغة شاملة ومتكاملة لمفهوم النقل على أنه "أحد فروع النشاط الاقتصادي والاجتماعي والخدماتي، يهدف إلى تسهيل انتقال الأشخاص ونقل بضائع من مكان إلى آخر، باستخدام وسائل نقل مختلفة وفق متطلبات الإنتاج ومستلزمات سد الحاجات المادية والاجتماعية للسكان ويساعد في توحيد السوق، توسيع العمران، يسهل تبادل خبرات الحياة الاجتماعية والتواصل الحضاري". (كافي، 2017، صفحة 27)

2.1.1 أهمية النقل: يعد قطاع النقل من البنى الارتكازية للاقتصاد حيث عبر عن ذلك

الاقتصادي الشهير ألفريد مارشال بقوله: " إن أبرز عامل في العصر الحديث هو الثورة ليست في الإنتاج و إنما في النقل" (محمود، 2001، صفحة 51) فهو يخلق قيمة اقتصادية بنقله البضائع والأفراد, وبدون نشاط نقل لا يمكن لأي منظمة أعمال حديثة أن تعمل وتدبر أمر نقل المواد الأولية و مستلزمات الإنتاج من مواقعها إلى مواقع الإنتاج وكذلك نقل المنتجات النهائية إلى مواقع الاستهلاك (الأسواق) وبالتالي فان أي قصور في هذا النشاط سيؤثر سلبا على عملية التدفق السلعي بين المراكز الإنتاجية و الاستهلاكية، وهذا ما يؤثر في الخطط التنمية الوطنية.

أ- **أهمية النقل على المستوى القومي:** نجد أن قطاع النقل المتطور يساهم في حركة التقدم التي يمكن أن يصل إليها الإقتصاد القومي وذلك من خلال:(نهال والعبد،2003،ص 146)

- **الإسهام في خلق الظروف المنافسة:** حيث أنه عندما لا تتوافر وسائل النقل فإن حجم سوق يقتصر على تلك المناطق المحيطة بمراكز الإنتاج وفي مثل هذه الظروف فإن عنصر المنافسة يختفي، إذا يمكن القول بأن توافر قطاع نقل وشحن متقدم يساعد على خلق عنصر المنافسة بين السلع والخدمات المماثلة بالإضافة إلى توفير بعض السلع غير المنتجة محليا مثل بعض أنواع الفواكه والخضروات والتي يمكن توفيرها على مدار العام.

- **تحقيق اقتصاديات الحجم في مجال الإنتاج:** إن اتساع الأسواق كنتيجة لتوافر وسائل النقل والشحن يساعد المنشآت على الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، بالإضافة إلى أنه يساعد على اختيار مراكز الإنتاج التي تسمح للمنشأ بالتمتع ببعض المزايا الجغرافية.

- **تخفيض تكاليف إنتاج السلع والخدمات:** تساعد وسائل النقل أيضا على تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي إعطاء مرونة أكبر في تحديد السعر ويرجع إلى: * انتشار خدمات النقل يساعد على خلق ظروف المنافسة. * يسمح توافر وسائل النقل والشحن الى خفض تكاليف الإنتاج كما يساعد الوحدات الإنتاجية بتصريف ونقل منتجاتها إلى مناطق جغرافية أخرى.

- **تساوي الأسعار واستقرارها:** يساعد النقل على تحقيق تساوي أسعار المنتجات واستقرارها حيث إذا زادت الكمية المعروضة في منطقة ما فان نشاط النقل يوزع المنتجات إلى أماكن أخرى بها نقص في المعروض من هذا المنتج، وكذلك النقل يعمل على تصريف المنتج من الأماكن التي يقل فيها الطلب إلى الأماكن التي يشتد فيها الطلب على هذا المنتج. (محمود، 2001، صفحة 19)

ب- **أهمية النقل بالنسبة للمجتمع:** إن قطاع النقل يساعد على:

- **توفير مناصب الشغل :** يعتبر العنصر البشري الأساس الذي تقوم عليه عملية النقل، ولا تقتصر عملية النقل على قائد المركبة بل تتناول جوانب مختلفة ومتعددة كمساعد السائق وموظفي الإدارة والميكانيكية وعمال الصيانة ومهندسين بمختلف الاختصاصات ومنفذي مشاريع النقل...الخ. وهذا يعني توفير فرص عمل كثيرة لمختلف الاختصاصات.

إحداث التغير الاجتماعي: يساهم النقل إلى حد كبير في إحداث التغير الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال ربط الريف بالمدينة بطرق حديثة تسهل عملية الاتصال الاجتماعي بينهما وذلك كلما ارتفعت وتوسعت شبكات وخطوط النقل بين أرجاء البلد الواحد من جهة و بينه وبين أقطار أخرى من جهة ثانية، ونجد أيضا أن من أهم أثار النقل في المجتمع قيامه بمبدأ تقسيم العمل الإقليمي أو التخصص. (محمود، 2001، صفحة 20)

2.1 عموميات حول الاستثمار الأجنبي:

1.2.1 تعريف الاستثمار الأجنبي: توجد عدة تعاريف نذكر منها:

* هو كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة بهدف تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية المالية والسياسية سواء لأجل محدد أو غير محدد ويكون بشكل مباشر و غير مباشر، سواء كان مالك دولة أو عدة دول أو شركة أو عدة شركات؛ (النجار، 2000، صفحة 23)

* هو كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد ما من البلدان؛ (جيل، 1970، صفحة 07)

* هو تلك الحركات الدولية لرؤوس الأموال؛

بعد التمعن والتحليل الجيد لهذه التعاريف، يمكن صياغة مفهوم دقيق للاستثمار الأجنبي:

«الاستثمار الأجنبي هو مجموع الاستخدامات من الموارد المالية التي تجري تحديدا خارج البلد الأصل (الأم) تشكل في الأخير حركات دولية لرؤوس الأموال بغرض تحقيق أهداف سياسية واقتصادية ومالية...الخ، وتتّخذ هذه الحركات أشكالا متعدّدة».

2.2.1 أنواع الاستثمار الأجنبي: يوجد نوعين أساسيين للإستثمار الأجنبي:

أ- الاستثمار الأجنبي غير المباشر: ويسمى بالاستثمار المحفظي أو الاستثمار في الأوراق المالية، حيث يمثل تلك الاستثمارات التي تتدفق داخل الدولة في صورة قروض مقدمة من أفراد أو مؤسسات أجنبية خاصة، أو تأتي في صورة اكتتاب في الصكوك الصادرة عن إحدى الدول النامية أو في مشروعات التي تقوم بها، سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات أو عن طريق الأسهم التي تصدرها الدولة أو المشروعات المقامة بها على ألا تخول للأجانب حق الإدارة. (السامرائي، 2006، صفحة 66)

وبصورة أخرى يتعلق الاستثمار الأجنبي الغير مباشر بشراء المستثمرين للأسهم والسندات و الأوراق المالية عموما بهدف المضاربة، و ذلك من خلال اقتنائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي بغرض الحصول على أرباح إضافية و بالتالي فإن المستثمرين الأجانب ليس لهم دور مؤثر في قرارات الإدارة. (على، 2009، صفحة 37)

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر:

- **تعريف صندوق النقد الدولي *FMI*:** هو نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة

بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ. (قدي، 2005، صفحة 251)

- **تعريف بعض الاقتصاديين:** هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة؛ (Bernard, 1997, p. 25) يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع بحيث يأخذ هذا الإستثمار بإنشاء مؤسسة من قبل المستثمر الأجنبي وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما أنه يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم؛ (جيل، 1970، صفحة 11)

ينطوي الاستثمار على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك joint -venture أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة؛ (أبو قحف، 1889، صفحة 13)

ج- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: توجد أشكال عديدة نلخصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

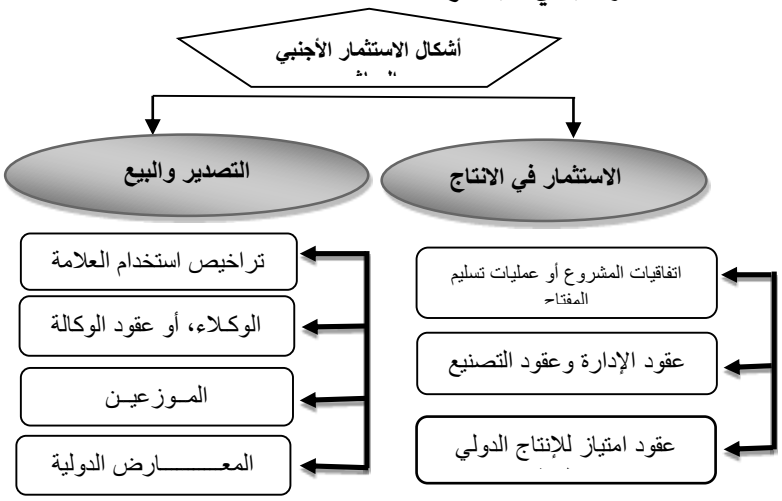

المصدر: عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره،1989، ص 493

3.2.1 علاقة الاستثمار الأجنبي بالنقل: يشير بعض الاقتصاديين أمثال "*Mody &Wheeler*، *Guisinger&Loree* ، *Quazi"* وغيرهم بالدور المهم للبنية التحتية (والتي تتكون من مكونات مختلفة مثل الطرق والممرات والموانئ " خطوط النقل الداخلية منها والخارجية «، شبكات الاتصالات " وسائل اتصال ذات كفاءة عالية مواكبة للتطور التكنولوجي تسرع الاتصال بين الشركة الأم وفروعها"، والكهرباء وغيرها)، في تحفيز وجذب الاستثمار الأجنبي خاصة المباشر. حيث أن البنية التحتية الجيدة هي شرط ضروري للمستثمرين الأجانب للعمل بنجاح، أين تساهم البنية التحتية الجيدة في تقليل تكاليف ممارسة الأعمال التجارية، والبنية التحتية الضعيفة أو المدخلات العامة غير المتاحة من ناحية أخرى تؤدي إلى زيادة التكاليف. وبالتالي ، ينبغي للبنية التحتية أن تحسن مناخ الاستثمار للاستثمار الأجنبي من خلال دعم تكلفة إجمالي الاستثمار من قبل المستثمرين الأجانب وبالتالي رفع معدل العائد. (SEETANAH & KHADAROO, 2008, p. 104)

2. دراسة حالة طريق الحرير الصيني " الطريق والحزام الاقتصادي"

1.2 عموميات طريق الحرير

1.1.2 خلفية تاريخية: سمي طريق الحرير بهذا الاسم لكميات الحرير الصيني الكبيرة التي كانت تنقل عبره، إذ كان الصينيون أول من تعلم صناعة الحرير وبشكل عام، يتكون طريق الحرير بشكل أساسي من جانبين، أي طريق الحرير البري وطريق الحرير البحري. وقد بدأ طريق الحرير في الظهور بداية من القرن الثاني قبل الميلاد، بسبب الرحلات الرائدة للمبعوث الإمبراطوري الصيني تشانغ تشيان خلال عهد أسرة هان. ويبدأ الطريق في شيان بالصين ويمتد حتى غرب

إفريقيا وجنوب أوروبا وكانت من الطرق الرئيسية العابرة للقارات في العصور القديمة التي تربط آسيا بأوروبا وأفريقيا. (Deepak, 2018, p. 15)

وقد طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ مفهوم الحزام الاقتصادي لطريق الحرير في عام 2013 من أجل تعزيز التعاون الإقليمي وتحقيق وضع مربح لدول المنطقة، في 7 سبتمبر 2013، أين ألقى خطابًا بعنوان "تعزيز الصداقة بين الناس وخلق مستقبل أفضل" في جامعة نزاربابيف، كازاخستان، اقترح التعاون في بناء حزام طريق الحرير الاقتصادي مع وضع تعاون مبتكر وجعله مشروعًا كبيرًا يستفيد منه الجميع، وفي 1 فبراير 2015 ، عقدت الحكومة الصينية مؤتمرا لتشجيع تنفيذ مخطط "*One Belt One Road*" من خلال تحديد سلسلة من القضايا الرئيسية ونقاط المتابعة نتيجة لذلك، اتخذت فكرة طريق الحرير الاقتصادي خطوة إلى مزيد من العمل الملموس. (Mayer, 2018, pp. 03-04)

وفي إطار مبادرة الطريق والحزام التي طرحها الرئيس الصيني الحالي، مولت الصين أكثر من900 مشروع اقتصادي وبنية تحتية في عديد من دول العالم، وبتكاليف بلغت 1.4 تريليون دولار وهو ما يوازي 12 ضعف خطة مارشال، التي تبنتها الولايات المتحدة لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

2.1.2 حدود طريق الحرير: يتكون طريق الحرير من فرعين:

أ- الخط البري: ويتكون من ثلاثة خطوط رئيسية:

الخطّ الأول: يبدأ من شرق الصين ويمر عبر آسيا الوسطى وروسيا وصولاً إلى أوروبا.

الخطّ الثاني: يبدأ من الصين ويمر في وسط وغرب آسيا ومنطقة الخليج وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط.

الخطّ الثّالث: يبدأ من الصين ويمر في جنوب شرقي آسيا وصولاً إلى المحيط الهندي.

ب-الخط البحري: يتكون طريق الحرير البحري من خطين رئيسيين:

الخطّ الأول :يبدأ من الساحل الصيني ويمر في مضيق ملقا وصولاً إلى الهند ومنطقة الشرق الأوسط وشرق أفريقيا ثم إلى سواحل أوروبا.

الخطّ الثاني: يربط الموانئ الساحلية في الصين مع جنوب المحيط الهادئ. (عبدالله، 2018، الصفحات 09-10)، ويوضح الشكل رقم 2 خريطة الممرات البرية والبحرية لمبادرة الحزام والطريق.

الشكل رقم (2): خريطة الممرات البرية والبحرية لمبادرة الحزام والطريق.

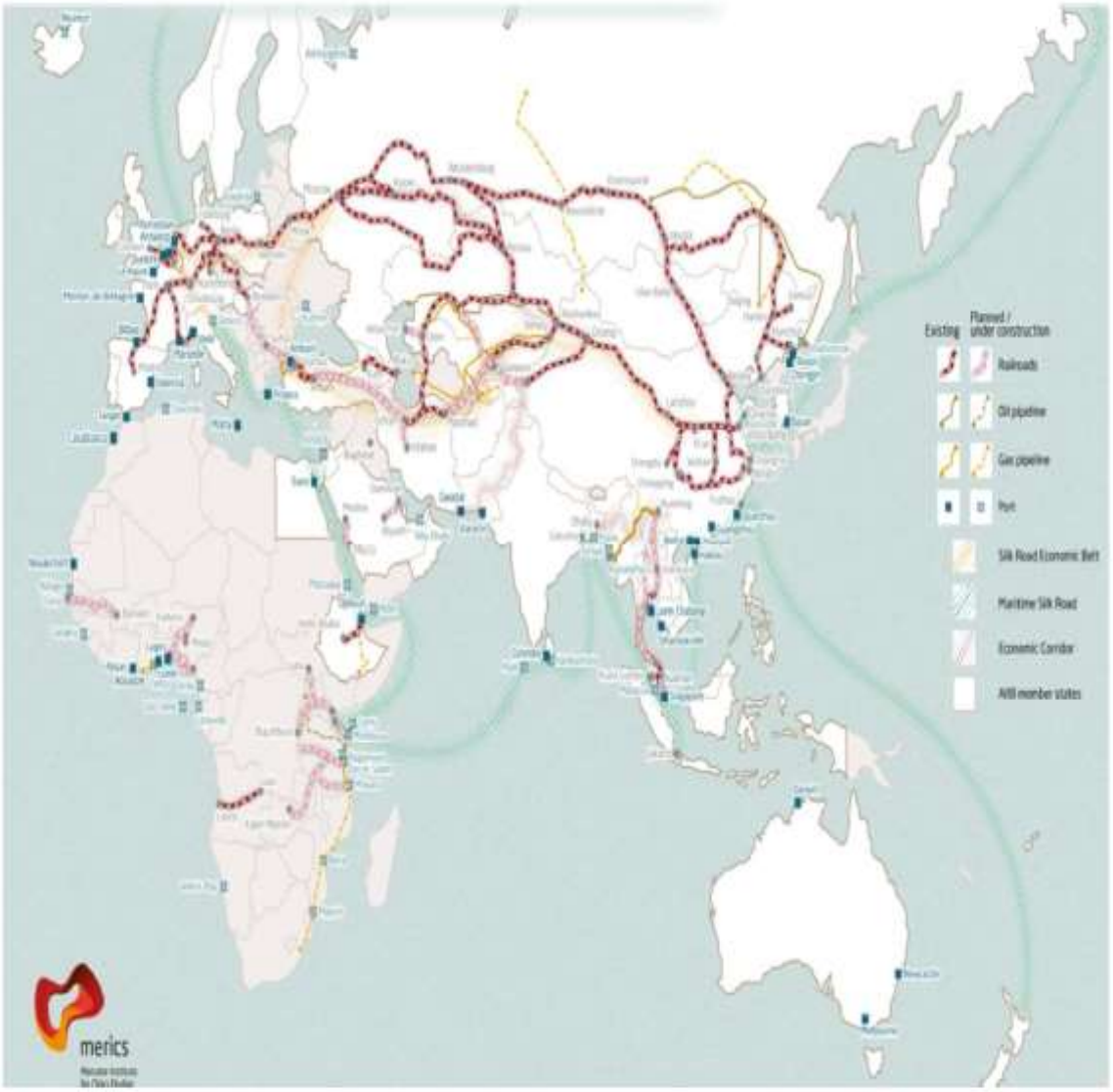

المصدر: ويكن فازية، مبادرة الحزام والطريق،2018، ص 133.

2.2 أهمية طريق الحرير الصينية: يستمد طريق الحرير أهميته من إرثه التاريخي إذ كانت تجارة المنسوجات الحريرية، وغيرها من البضائع والمنتجات المتبادلة عبر مسارات الطريق سبباً رئيساً لازدهار كثير من الحضارات القديمة أرست قواعد العصر الحديث ومن بينها الحضارات: الصينية، المصرية، الهندية، والرومانية، كما انتقلت عبر طريق الحرير الديانات المختلفة فعرف العالم الإسلام كما انتقلت عبره المواد الخام الأولية التي مهدت الطريق للثورة الصناعية وخاصة صناعة الورق. (عبدالله، 2018، صفحة 11)

3.2 المبادرة الصينية الجديدة لإحياء طريق الحرير والحزام الاقتصادي

تعرف هذه المبادرة باسم حزام واحد طريق واحد وهي عبارة عن مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البحري وطريق الحرير البري للقرن ال21 ، ويهدف طريق الحرير الجديد إلى إحياء وتطوير طريق الحرير التاريخي من خلال مد أنابيب الغاز الطبيعي والنفط وتشييد شبكات من الطرق وسكك الحديد ومد خطوط للطاقة الكهربائية والإنترنت ويتكون طريق الحرير الجديد من طريق بري وآخر بحري فضلاً عن الطريق الرقمي وخطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي. وقسمت هذه الإستراتيجية وفقا للمدة الزمنية المرسومة لها إلى ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: سميت بمرحلة التعبئة الاستراتيجية الواقعة بين عام 2013 ولغاية 2016.

المرحلة الثانية: مرحلة التنفيذ الاستراتيجي ضمن المدة من عام 2016 حتى عام 2019.

أما المرحلة الثالثة: وهي مرحلة التقييم الاستراتيجي فتكون ما بين عام 2019إلى 2049.

4.2 أسباب تخصيص الصين ميزانية ضخمة لمبادرة الحزام والطريق:

أما أسباب إنفاق الصين مبالغ ضخمة من اجل هذه المبادرة فيمكن أن نوجزها فيما يلي:

* اعتمدت الصين اعتمادا كبيرا على ساحلها الشرقي ومضيق ملقا بالقرب من سنغافورة لتمرير السلع من وإلى أراضيها الشاسعة، فيمر أكثر من80% من نفطها عبر هذا المضيق.

* إن مبادرة "الحزام والطريق" سوف تساعد الصين على استثمار احتياطاتها الضخمة من العملة وإدخال العديد من شركاتها المعطلة إلى قوة العمل.

* التنافس الصيني الأمريكي، الأمر الذي يفسر رغبه الصين في أن تجعل العديد من البلدان الصغيرة تشعر بالامتنان لها اقتصادا. (عبدالله، 2018، الصفحات 11-12)

5.2 أهداف مبادرة الحزام والطريق: يمكننا إيجاز بعض الأهداف الرئيسية لمبادرة طريق الحرير لعام 2013 والتي أكد عليها مؤتمر قمة الصين 2017 بالنقاط الآتية:

* تعد هذه القمة بمثابة منبراً للتوصل إلى برامج عمل تهدف إلى تنفيذ بنود مبادرة 2013

في مجالات البنى التحتية، الطاقة، الموارد الطبيعية والطاقة الإنتاجية فضلا عن النشاط التجاري والاستثمارات الاجنبية.

* سعت هذه القمة بدورها إلى توفير فرص التوقيع على اتفاقيات تعاون مع دول ومنظمات دوليه في مجالات التعاون المالي، العلوم، التكنولوجيا، البيئة وتبادل الخبرات.

* كما أكدت هذه القمة إلى تقليل النقل واللوجستيات من خلال إقامتها تلك الممرات تجارية.

* سعت الصين من خلال مبادرتها تلك إلى مضاعفه تجارتها مع الدول العربية من 240

مليار دولار في عام 2013 إلى نحو 600 مليار دولار بعد إطلاقها لتلك المبادرة، هذا فضلاً عن سعيها إلى رفع رصيدها من الاستثمار غير المالي في تلك الدول من 10 مليار دولار إلى أكثر من 60 مليار دولار خلال العشر سنوات القادمة.(عبد الله، 2018، ص16)

6.2 الآثار الإيجابية لمبادرة الحزام-الطريق:

1.6.2 تطوير قدرات دول المبادرة: تغطي مبادرة الحزام الطريق مساحة جغرافية واسعة يشكل سكان **بلدانها 70 % من سكان العالم، 55 % من الناتج الإجمالي العالمي، و** 75 % من احتياطي العالم من الطاقة المعروفة، كما تعرف تنوعا في ثرواتها المعدنية وإمكانياتها الجيوبوليتيكية، وهو ما من شأنه أن يزيد من قدراتها التنافسية.

2.6.2 تحقيق التنمية: تشمل المبادرة الحزام والطريق مناطق كثيرة ترتفع فيها نسبة الفقر، وبالتالي فنجاح المبادرة سيحدث آثاراً إيجابية في هذه الدول ويساهم في انطلاق عجلة التنمية وارتفاع مستوى المعيشة، وتقوية اقتصاداتها ودفعها للتفاعل في الاقتصاد العالمي. (ويكن، 2018، الصفحات 135-138) ووفقًا لمعهد ميركاتور لدراسات، فقد تضاعفت الأصول المالية للصين إلى ثلاثة أضعاف حيث تعدت 20 تريليون دولار بداية عام 2020، كما أن عملية الاندماج والشراء الصينية وأشكال أخرى من الاستثمار الأجنبي المباشر تنمو بوتيرة قياسية في أوروبا، وسيستمر هذا على الأرجح في النمو. (Wade, 2020)

3.6.2 ارتفاع نسبة الصادرات: ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات للدول المشاركة من آسيا و المحيط الهادئ و أوروبا وآسيا الوسطى، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جنوب آسيا، كما هو موضح في الشكل رقم 3 ارتفاع نصيب دول تلك المنطقة من الصادرات العالمية من نسبة 23 % في عام 1995 إلى 46 % في عام 2018 ، ومن المتوقع أن تحقق المزيد من الزيادة في نصيبها خلال السنوات المقبلة، كما أن الصين صاحبة المبادرة ارتفع إجمالي صادراتها من 8 مليار دولار في عام 1979 إلى أكثر من 2.2 ترليون دولار في عام 2018 فخلال 40 عامًا من الإصلاح والتطوير رفعت الصين حصتها في السوق العالمية من أقل من 1 % إلى 11 % (الشكل 4) هذا التوسع الهائل في الصادرات نتج عن التكوين المتغير بشكل جذري لسلة التصدير صينية، والتي تحولت من المنتجات أولية نحو السلع المصنعة كما يرجع السبب في ذلك إلى الحزام والطريق الذي أسست له الصين. (Jianing, 2018, p. 15)

الشكل رقم (3): مكاسب الدول المشاركة في المبادرة الصينية

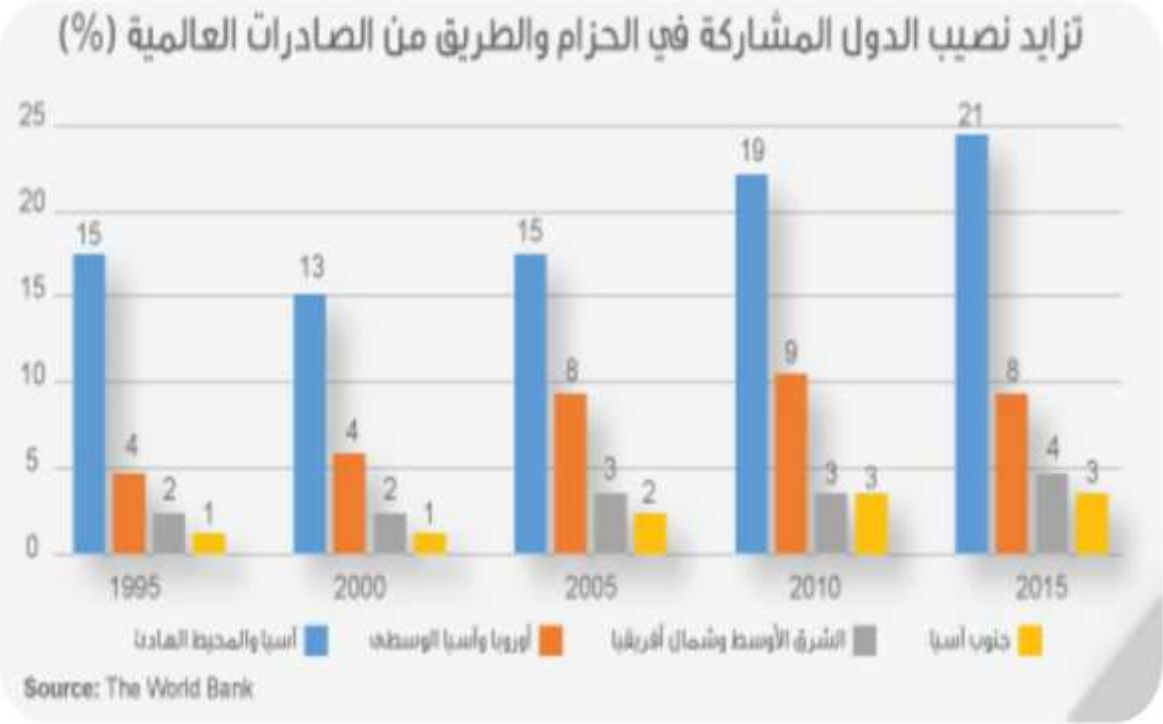

المصدر: أميرة أحمد حرزلي، مبادرة الحزام والطريق الصينية، 2018، ص:88.

الشكل رقم (4): حصة الصين في السوق العالمية (٪).

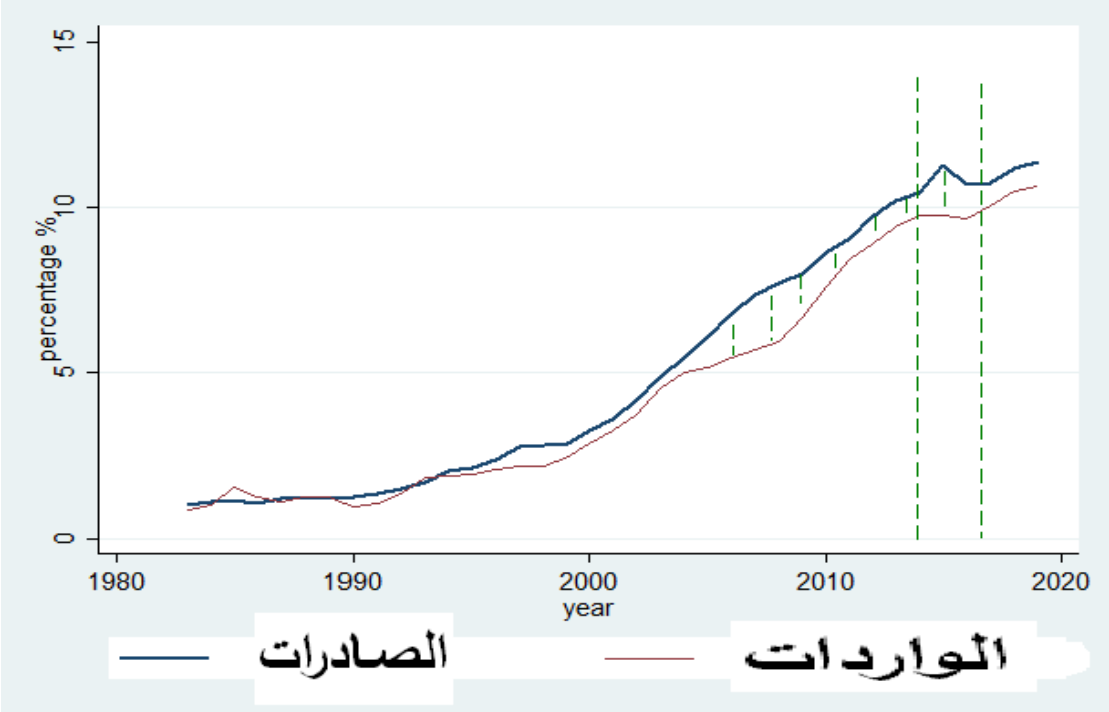

Source: Jianing Hou, 2018, p:03.

4.6.2 تخفيض نسبة البطالة: ارتفع الاستثمار الخارجي للصين في الاقتصاديات مما يوفر أكثر من 200 ألف وظيفة للسكان المحليين بما يساوي نحو % 0,5 من إجمالي فرص العمل الجديدة تم استحداثها حول العالم من نفس العام والتي بلغت نحو 40 مليون فرصة عمل. (Yukun, 2020)

5.6.2 تحسين الميزان التجاري: سجل الميزان التجاري الصيني العربي سنة 2014 ارتفاعا من 25,5 مليارا إلى238,4 مليار دولار بمعدل نمو سنوي بلغ 25 %، كما قفزت واردات الصين من النفط العربي من 40,5 مليون طن إلى 133 مليون طن بمعدل نمو سنوي 12 %، وارتفعت قيمة عقود مقاولات البناء التي تتولاها الشركات الصينية في العالم العربي من 2,6 مليار دولار إلى 29,6 مليار دولار بنسبة نمو سنوي 27 %، أما الاستثمارات الصينية في الدول العربية شهدت ارتفاعات ملحوظا من 25,17 مليونا إلى 2 مليار دولار، وهو ما جعل الصين تتحول إلى ثاني اكبر شريك تجاري للدول العربية و شريك تجاري رئيسي في مجال الطاقة.

6.6.2 خفض أوقات الشحن: تهدف هذه المبادرة إلى التقليل من الوقت في التعاملات البينية عن طريق بناء وتجديد شبكة الطرق التي تربط الصين بالدول المعنية بالمبادرة، ما يسمح باختصار الوقت وبالتالي التقليل من التكاليف، فسابقا الشحن من الصين إلى آسيا الوسطى كان يستغرق حوالي30 يوماً، لكن مع تطوير شبكة سكك الحديدية في المنطقة بين الطرفي سيخفض الوقت إلى النصف.

7.6.2 خفض تكاليف التجارة البينية: من النتائج الإيجابية للمبادرة هو خفض وقت الشحن بين الدول المعنية والناتج عن تطور بنية النقل وتوسيعها وتهيئة الموانئ لربط الصين بمناطق اقتصادية بعيدة ومنعزلة، ما يساهم في تراجع تكاليف التجارة البينية.

8.6.2 السكك الحديدية اللوجستية: تسعى بكين إلى تأمين الوصول اللوجستي إلى محيط آسيا الوسطى ، ولكن "طريق الحرير الحديدي" - الاستعارة لشبكات السكك الحديدية الجديدة - لا يتوقف هناك في الواقع، إنه يتكون من مشروع عالمي، من المحتمل أن يحدث ثورة في البنية التحتية للاتصالات في جميع أنحاء العالم على هذا النحو، حتى لو كان من أولويات الصين تأمين وصولها إلى القارة الأوروبية - من خلال مشروع التقارب بين السكك الحديدية عالية السرعة بين الصين وآسيا الوسطى وشبكة السكك الحديدية الأوروبية لربط لندن ببكين في غضون 48 ساعة فقط – بل بكين تخطط على المدى الطويل، إلى مشاريع أكثر طموحًا، مثل ربط الصين بأمريكا الشمالية بالسكك الحديدية، كما يوضح الشكل (5). (Marlene, 2018, p. 14)

الشكل رقم (5): خط السكة الحديدية الرابط بين الصين وأمريكا الشمالية.

Source: Marlene laruelle, china's belt and road initiative, 2018, p: 13.

7.2 القروض الصينية لدول آسيا الوسطى في إطار مبادرة الطريق والحزام:

باعتبارها صاحبة أكبر احتياطيات أجنبية في العالم وكدولة ذات إمكانات اقتصادية قوية، أطلقت الصين مبادرة الحزام والطريق كاستراتيجية طويلة الأجل لتعزيز قيادتها الاقتصادية وضمان النمو لعقود قادمة، حيث يتجلى ذلك في سياسات الإقراض التي انتهجتها الصين أين كانت على استعداد لتقديم قروض لجيرانها المندمجين في المبادرة، فقد أصبحت بطبيعة الحال الشريك الاستثماري الرئيسي لحكومات آسيا الوسطى. وعلى مدى العقد الماضي أصبحت بكين المقرض الرئيسي لدول آسيا خاصة التي تنتمي إلى المبادرة.

الجدول رقم (1): حجم القروض الصينية الموجهة الى آسيا الوسطة

Country	Type of Loan	2006	2007	2009	2011	2013	2015	2016
Kazakhstan	Total	74,014	96,893	112,867	125,321	150,033	153,696	165,364
	Bilateral	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a
	Chinese	n/a	1,000	7,810	n/a	16,600	13,600	12,328
Kyrgyzstan	Total	1,980	2,077	2,476	2,803	3,159	3,602	3,743
	Bilateral	334	356	757	1,032	1,518	2,060	2,210
	Chinese	14	9	47	273	758	1,296	1,483
Tajikistan	Total	866	1,120	1,691	2,124	2,188	2,195	2,276
	Bilateral	185	386	792	1,018	1058	1,216	1,296
	Chinese	0	217	631	878	900	1,069	1,163

Source: Marlene laruelle, also mentioned,2018, p: 14.

نلاحظ أن القروض الصينية تشكل حصة متزايدة من الدين الخارجي لطاجيكستان، حيث أنه في عام 2006، لم يكن لدى دوشانبي أي ديون صينية، وبحلول عام 2016، كانت الدولة قد اقترضت أكثر من 1.1 مليار دولار أمريكي. علاوة على ذلك، فقد ارتفعت حصة القروض الصينية بشكل مستمر خلال العقد الماضي، كما يوضح الشكل (6) أدناه، أين شكلت القروض الصينية 88 % من محفظة الديون الثنائية في طاجاكستان (وأكثر من 50 % من الديون السيادية) بحلول نهاية عام 2015. وتشير هذه التغييرات الجذرية في هيكل الدين الخارجي للبلاد كانت موجهة لحكومة طاجاكستان لتمويل مشاريع البنية التحتية.

الشكل رقم (6): محفظة الديون الثنائية في طاجاكستان

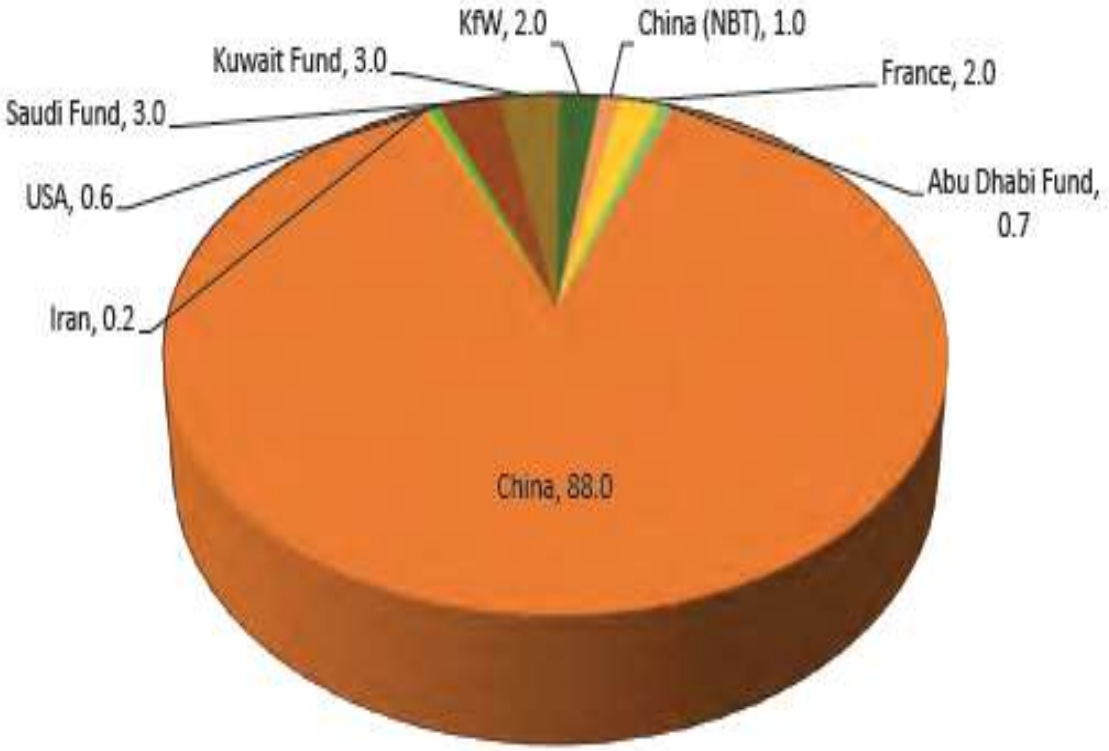

Source: Marlene laruelle, also mentioned,2018, p: 15

كما كان اعتماد قرغيزستان على القروض الصينية يتزايد بسرعة هائلة كما يوضح الشكل 7، أين حصلت هذه الأخيرة على قروض صينية بقيمة 1.483 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2015، مقارنة بـ 14 مليون دولار أمريكي فقط في عام 2006، وبحلول نهاية عام 2016 شكلت القروض الصينية 67.1 بالمائة من إجمالي محفظة القروض الثنائية، مقارنة بـ 4.1 بالمائة في عام 2006.

الشكل رقم (7): محفظة الديون الثنائية في قرغيزستان

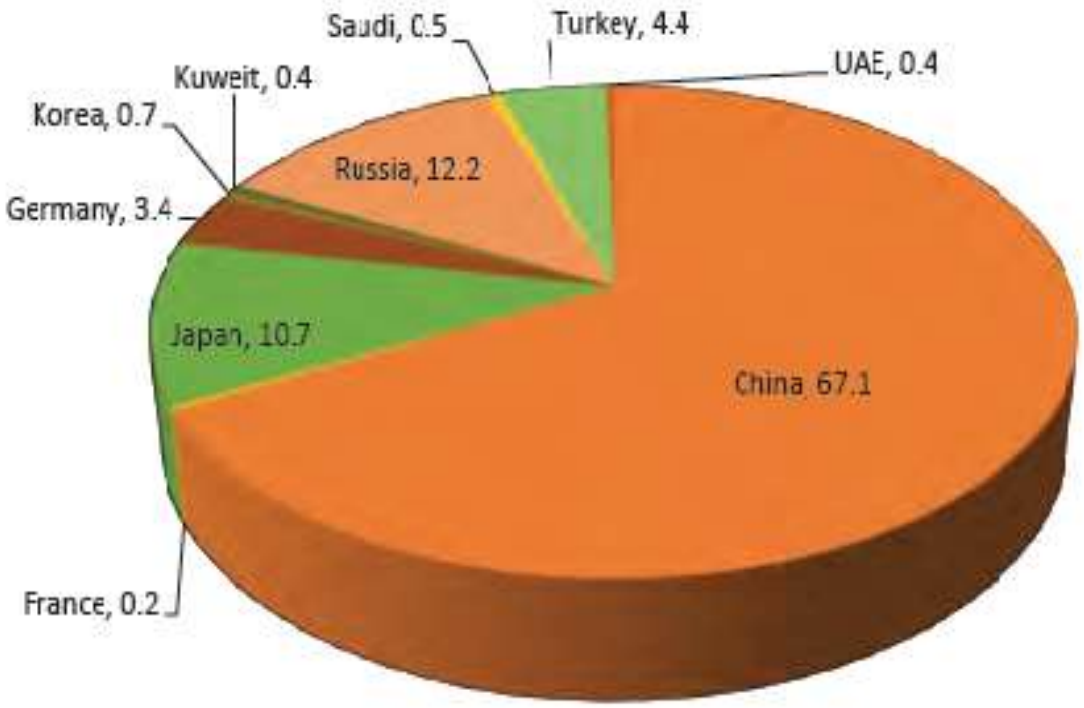

Source: Marlene laruelle, also mentioned,2018, p: 19

3. النتائج:

سعت جاهدة الدول النامية والتي تعاني من عجز كبير في تمويل استثماراتها المتزايدة، وتتخبط في مشكل المديونية، إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من الإستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال توفير أنسب مناخ لها، ولعل أبرز ظرف يوفر هذا المناخ هو وجود شبكة نقل ومواصلات جيدة، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها:

* النقل هو الحضارة بحد ذاته؛

* يعتبر النقل أحد أهم مكونات البنية الأساسية للاقتصاد الوطني وركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

* بدون نشاط نقل لا يمكن لأي منظمة أعمال حديثة أن تعمل وتدبر أمر نقل المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج من مواقعها إلى مواقع الإنتاج وكذلك نقل المنتجات النهائية لها إلى مواقع الاستهلاك؛

* تمثل البنية التحتية الجيدة شرط ضروري للمستثمرين الأجانب للعمل بنجاح؛

* جلب مشروع "الحزام والطريق الاقتصادي" 900 مشروع اقتصادي وبنية تحتية في عديد من دول العالم عملت الصين على تمويله وبتكاليف بلغت 1.4 ترليون دولار؛

* ان مبادرة «الحزام والطريق" سوف تساعد الصين على استثمار احتياطاتها الضخمة من العملة وإدخال العديد من شركاتها المعطلة إلى قوة العمل؛

* ارتفع إجمالي صادرات الصين من 8 مليارات دولار في عام 1979 إلى أكثر من 2.2 تريليون في عام 2018، رفعت الصين حصتها في السوق العالمية من أقل من 1 % إلى 11 %؛

* بفضل الحزام والطريق قفزت واردات الصين من النفط العربي من 40,5 مليون طن إلى 133 مليون طن بمعدل نمو سنوي12%؛

* وارتفعت قيمة عقود مقاولات البناء التي تتولاها الشركات الصينية في العالم العربي من 2,6 مليار دولار إلى 29,6 مليار دولار بنسبة نمو سنوي 27%؛

* فتحت هذه الطريق المجال أمام الاستثمارات الصينية في الدول العربية، حيث شهدت ارتفاعات ملحوظا من 25,17 مليونا إلى 2 مليار دولار، وهو ما جعل الصين تتحول إلى ثاني أكبر شريك تجاري للدول العربية وشريك تجاري رئيسي في مجال الطاقة؛

* ساهمت البنى التحتية المتأتية من مبادرة الحزام والطريق في ارتفاع حجم الاستثمار الاجنبي في الدول المشاركة الى أرقام هائلة وهو ما يؤكد دور شبكة المواصلات والنقل في جذب الاستثمار الاجنبي.

الخاتمة:

عملت الصين من خلال طرح مبادرة الحزام والطريق إلى تحقيق طموحاتها على الصعيد الدولي، متمثلة في محاولة تدويل عملتها الوطنية في المبادلات التجارية، والاستفادة من طرق العبور في تعزيز تجارتها العالمية وتنويع مصادر حصولها على الطاقة وخاصة النفط، وإيجاد شركاء استراتيجيين جدد. ولذلك عملت الصين على ضخ الكثير من الدولارات وعرض قروض والاستثمارات بهدف جذب الدول من مختلف القارات لهذه المبادرة الصينية. وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

* تؤثر شبكة النقل الجيدة تأثيرا ايجابيا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

* خلف مشروع "الطريق والحزام الصيني" أثارا ايجابية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المشاركة في المشروع.

وفي الأخير يمكن أن نقترح التوصيات التالية:

- ضرورة تهيئة المناخ ومتطلبات نجاح مرور الطريق الصيني بالجزائر باعتباره فرصة مهمة في تحقيق التنمية والنهضة المنشودة، ولاعب أساسي في دفع العملية الصناعية ورفع الطاقات الإنتاجية، فضلاً عن التواصل الثقافي والحضاري وتبادل الخبرات بين الشعوب التي يكرسها المشروع.

- ضرورة تنفيذ برنامج تنمية البنية التحتية الذي يتضمنه المشروع مع التركيز على إنشاء خط سكك حديدية تربط مختلف مناطق دولة الجزائر باعتبارها دولة معنية بالمشروع، وبذلك تضمن استفادتها من خطوط التجارة العالمية وتتمكن من خلق صناعات جديدة واستغلال هذا الطريق اقتصاديا وتسويقيا، من أجل تمرير المنتوج المحلي إلى مختلف الدول العالم.

- ضرورة الاقتداء بالمشروع الصيني وإطلاق مشروع الطريق المغاربي والعربي وكذلك طريق الوحدة الافريقية، وذلك من أجل خلق بنية اقتصادية جديدة هدفها بناء نظام اقتصادي جديد ينافس التكتلات الدولية، وانهاء هيمنة الدول الكبيرة.

- اقتداء بنجاح الصين في إنجاز «مشروع تحويل المياه من الجنوب إلى الشمال»، نقترح فتح قناة مائية في الجزائر تربط البحر الابيض المتوسط بالمحيط الأطلسي مرورا بموريتانيا.

قائمة المراجع باللغة العربية:

حمد عبد اللطيف محمود. (2001). *اقتصاديات النقل البحري* (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة، مصر: مكتبة الإشعاع الفني.

القانون رقم 01 - 13 المؤرخ في 17 أوت 2001، يتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه، ص 44. (بلا تاريخ).

برتان جيل. (1970). *الاستثمار الدولي* (الإصدار الطبعة الاولى). (ترجمة علي مقلد، علي زيعور، المترجمون، المحرر) بيروت، لبنان: مكتبة الفكر الجامعي منشورات عويدات.

حمادة فريد منصور. (1998). *مقدمة في اقتصاديات النقل* . القاهرة، مصر: مركز الإسكندرية للكتاب.

دريد محمد السامرائي. (2006). *الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية*. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

زينب عبدالله. (2018). *الإطار النظري والمفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق الصينية ،كتاب: مبادرة الحزام والطريق: مشروع القرن الاقتصادي في العالم*، (الإصدار ط1). برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

سعيد عبده. (2017). *جغرافيا النقل مغزاها ومرماها*. القاهرة، مصر: مكتبة الأنجلو للنشر.

عباس على. (2009). *إدارة الأعمال الدولية*. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

عبد السلام أبو قحف. (1889). *نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية*. القاهرة، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

عبد المجيد قدي. (2005). *مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية*. جزائر، الجزائر: OPU.

ف نهال، و ج العبد. (2003). *إدارة اللوجستيات*. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعة الجديدة للنشر.

فازية ويكن. (2018). *مبادرة الحزام والطريق: بين إعادة تموقع الصين ومواجهة التحديات، كتاب: مبادرة الحزام والطريق : مشروع القرن الاقتصادي في العالم* (الإصدار ط1). برلين، ألمانيا: DAC للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

فريد النجار. (2000). *الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي*. القاهرة، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

مصطفى يوسف كافي. (2017). *اقتصاديات النقل والتنمية في إطار ضوابط التنمية المستدامة* (الإصدار ط1). قسنطينة، الجزائر: ألفا للنشر و التوزيع.

قائمة المراجع بالغة الأجنبية:

Bernard, R. (1997). *Economie Financière International.* Paris, FRANCE: Edit PUF.

Deepak, B. (2018). *China's Global Rebalancing and the New Silk Road.* Springer Nature Pte Ltd.

Jianing, H. (2018). Measuring the Benefits of the "One Belt, One Road". *Journal of Sustainability*, 15.

Marlene, L. (2018). *CHINA'S BELT AND ROAD INITIATIVE AND ITS IMPACT IN CENTRAL ASIA.* Washington; D.C, USA: Scythia-Print.

Mayer, M. (2018). *Rethinking the Silk Road "China's Belt and Road Initiative and Emerging Eurasian Relations".* This Palgrave Macmillan.

Pons, J. (2005). *Transport ET logistique—maillon déterminants de la supply chain.* (2. Edition, Éd.) Paris, France: Hermès – Lavoisier.

SEETANAH, A., & KHADAROO, A. (2008). Transport Infrastructure and foreign Direct Investment. *Journal of International Development, Vol 22*, 104.

Wade, S. (2020, 02 17). *forbes.* Récupéré sur https://www.forbes.com/sites/wadeshepard /2019/11/22/what-win-win-along-the-new-silk-road-really-means/#b6e33687be73.

Yukun, L. (2020, 02 05). *chinadaily.* Récupéré sur http://www.chinadaily.com.cn/a

/2018/01/20/WS5a629b12a3106e7dcc135710.html.

تأثيرتجمع دول البريكس على و اقع ومستقبل النظام الدولي

ط.د مكي حفيظة

جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي/ الجزائر

الملخص :

يمثل الواقع الدولي رهان بالنسبة للمنظمات والتكتلات الدولية والإقليمية والتي تعتمد في شقها السياسي على التدرج في تبني سياساتها في إطار هذا التنظيم أو هذه المؤسسة وبالتالي تبدأ من السياسة الدنيا إلى أن تصل إلى السياسة العلي (HIGH AND LOW POLITICS) .

و بالتالي عادة ما يبدأ التكتل بالتعاون الاقتصادي ليصل إلى حد الاندماج وهو ما يعتمد عليه التوجه الليبرالي والليبرالية المؤسساتية والقيام على درجة من الاعتماد والاعتماد المتبادل المركب، وهو ما يسعى إليه تجمع دول البريكس (BRICS)، إذن تناقش هذه المداخلة كيف يؤثر تجمع دول البريكس على واقع النظام الدولي؟

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي ، البريكس ، التعاون الاقتصادي ، الدور الدولي ، البنك الدولي.

Abstract:

The international reality represents a bet for international and regional organizations and blocs, which depend in their political aspect on the gradual adoption of their policies within the framework of this organization or this institution and thus start from the lowest policy until it reaches the highest policy (HIGH AND LOW POLITICS.)

Therefore, the bloc usually begins with economic cooperation to reach the point of integration, which depends on the liberal orientation and institutional liberalism and based on a degree of complex interdependence and interdependence, which is what the BRICS grouping seeks, so this intervention discusses how the BRICS grouping affects the The reality of the international system?

Keywords: the international system, the BRICS, economic cooperation, the international role, the World Bank.

مقدمة

لهذه الإشكالية أهمية كبرى، خاصة في ظل بروز قوى كبرى تضاهي الو.م.ا من عدة جوانب سواءا السياسية، الاقتصادية و الأمنية إذ يمكن أن تكون هذه القوى دولا مثل الصين وروسيا أو تحالفات اقتصادية وعسكرية لم تعد فحسب منافسا لهذا القطب، بل تفوقت عليه أحيانا، مما عزز الرؤى المستقبلية المؤسسة على احتمالية أو حتمية زوال النظام الدولي الحالي، بما يعني احتمالية أو حتمية قيام نظام دولي جديد متعدد مراكز القوى مستقبلا؛ اعتمادا على مستوى التحليل للوصول إلى معرفة الثقل الاستراتيجي الذي يشكله هذا التجمع وتأثيره في واقع النظام الدولي.

تهدف هذه المداخلة إلى تقديم أطروحات فكرية حول قدرة التكتلات الاقتصادية الكبرى على غرار دول البريكس، ومنظمة تشنغهاي لهيكلة عدة مؤسسات اقتصادية عالمية كالبنك العالمي، صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية أو إنشاء غيرها على أنقاضها لتفي بغرض تأسيس نظام عالمي المستدام؛ وذلك من خلال عدة محاور يمكن إجمالها فيما يلي

تعالج:

المحور الأول: نشأة تجمع البريكس ومأسسته.

المحور الثاني: الثقل الاستراتيجي لهذا التجمع.

المحور الثالث: أثر هذا التجمع على واقع ومستقبل النظام الدولي.

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي، البريكس، التعاون الاقتصادي، الدور الدولي، البنك الدولي.

أولا: تأسيس تجمع دول البريكس.

على هامش اجتماعات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، بدأت مراحل بوادر تشكل هذا التجمع بمبادرة من وزراء خارجية الصين، البرازيل، الهند وروسيا ثم انضمت إليها جنوب إفريقيا رسميا عام 2010، وجاء التجسيد الفعلي لهذا التجمع في أعقاب الأزمة المالية التي عصفت بالعديد من الاقتصاديات وكذلك الاقتصاديات المتطورة ، حيث عقد رؤساء الدول الأربعة المؤسسة للتكتل قمة في دولة روسيا عام 2009 وأجمعوا على ضرورة تأسيس نظام عالمي متوازن واتفقوا على ضرورة تأسيس نظام عالمي متوازن واتفقوا على تعزيز التعاون والتنسيق في العديد من الميادين على رأسها الميدان الاقتصادي.

هذا التجمع المتكون من البرازيل، الصين، روسيا والهند هو تجمع البريك الذي جاء نتيجة لتغيرات دولية ومصدر أكثر جاذبية للاقتصاديات الصاعدة وقد أعطت هذا المفهوم لدول البريك الذي نشأ عام 2009، ولكن بعد انضمام جنوب إفريقيا عام 2010، تحول من مصطلح عام للاستثمار إلى اسم تجمع دول البريكس الذي له قوة تحدي لتجاور الأحادية القطبية والهيمنة الغربية على الاقتصاد العالمي.

منظمة البريكس تتكون من خمس دول سريعة التطور ، حيث تحتوي الصين على أكبر دولة منتج للموارد المعدنية والغنية بموارد الطاقة وتملك الصين قاعدة صناعية قوية، وتحتوي الهند على المورد الفكري والعقول والأدمغة وتحتوي

جنوب إفريقيا على الموارد الطبيعية الخام وتتميز البرازيل بالمنتجات الزراعية ، يقدر عدد السكان الإجمالي ب : 03مليار نسمة ما يعادل نسبة 42 بالمائة من اجمالي سكان العالم، وتقدر المساحة الإجمالية لدول البريكس ب 39.7 مليون كيلومتر مربع من اجمالي مساحة اليابسة التي تقدر بنسبة 29.8 بالمائة من مساحة العالم ؛ يصل حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس إلى 16.4 تريليون أي ما يعادل نسبة 16.4 بالمائة من الحجم العالمي288

وتوضح الخريطة الموالية الدول الخمس المشكلة لتجمع دول البريكس

المصدر: الخريطة على موسوعة ويكيبيديا في الموقع الالكتروني

[288] تقرير لوكالة سبوتنيك الروسية، 2018.

ميزة تجمع دول البريكس هي في النمو السريع وعدم تصدع اقتصادياتها إضافة إلى القوة الديمغرافية والمساحة الشاسعة التي يغطيها التكتل كما أن هنالك احتمالية توسع التجمع ليشمل دولا أخرى ، ويبلغ رأس مال التجمع إلى ما يقارب 200 مليار دولار تم تمريرها في عدة مشاريع مشتركة.289

ثانيا: الثقل الاستراتيجي لتجمع دول البريكس

تحتل دول البريكس مواقع متقدمة جدا من اقتصاديات العالم تأتي الصين في المقدمة والهند الرابعة عالميا وروسيا السادسة والبرازيل التاسعة وجنوب إفريقيا الخامسة والعشرون عالميا

تسعى هذه الدول إلى خفض تعاملاتها بالدولار فيما بينها وخلق عدة مؤسسات اقتصادية خاصة بها على غرار البنك الجديد للتنمية؛ وقد تمتلك دول مجموعة "البريكس" مقومات قوة تؤهلها لتشكيل قطب دولي فاعل وقادر على وضع قواعد لهذا النظام، وبالمقابل لديها ما يكفي من عوامل الضعف التي قد تؤثر في عملها، لاسيما علاقة بعض دولها الوطيدة مع الولايات المتحدة.

على الرغم من كل هذا يرى المتخصصون أن عناصر القوة سوف تؤثر وتتغلب على مواطن الضعف وتصبح قادرة للسعي على إيجاد نظام عالمي جديد كما تسعى لتعزيز التّعاون الاقتصاديّ والسّياسيّ والثّقافيّ لتحقيق مصالح دوله المشتركة، من خلال تشكيل نظام اقتصاديّ متعدّد الأقطاب يكون باستطاعته التأثير في رسم السياسة العالميّة الجديدة ،وله القدرة على الصمود في وجه كل التحديات خاصة الاقتصادية منها

إن الشراكة الاقتصادية بين دول هذا التجمع هو مدخل من مداخل تحقيق التعاون السياسي،ولما لا العسكري وعلى هذا الأساس أصبح تجمع دول "البريكس" بتشكيل مجموعة من المؤسسات والأنظمة، فأنشأت بنكاً جديداً موقعه شنغهاي الصّينيّة سمّي "بنك التّنمية الجديد" كما أشرنا سالفا وصندوقاً أُطلِق عليه اسم "صندوق البريكس" لتكون هاتين المؤسستين بديلا فعالا للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتم إنشاؤهما لدعم التنمية على المستوى الدولي، ما يمثّل الخطوة الأولى في مخطّطها لخلق نظام عالمي جديد، ولعل الهدف غير المعلَن يتمثّل في إنشاء مؤسّسات دوليّة رديفة للمؤسّسات الاقتصاديّة الدّوليّة الحالية على غرار البنك الدّولي وصندوق النّقد الدّولي ، لتحرير العالم من قيودهما وتأثيرهما، ومن المعلوم أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة تتحكم في رسم السياسات العامة لهاتين المؤسستين الدوليتين وفق ما يخدم مصالحها الخاصة.

ثالثا: أثر هذا التجمع على و اقع ومستقبل النظام الدولي.

تقيم بعض الدراسات آفاق التكامل الاقتصادي لدول البريكس؛ بهدف تحديد الآثار المحتملة للتكامل بين دول البريكس بالتركيز على التجارة المتبادلة وتكامل التدفقات التجارية، كما تحدثت بعض الدراسات عن احتمالات توسع البريكس أو

[289] عبد السميع قاسمي، مجموعة البريكس.. القوة الصاعدة في العلاقات الدولية، تقرير منشور بتاريخ 210مارس 2018، على موقع نون بوست، على الرابط لتالي:
https://www.noonpost.com/content/22569

على الأقل إعادة هيكلتها بالاستناد إلى البحث عن البلدان ذات الخصائص المتشابهة، من حيث معدلات النمو الاقتصادي المماثلة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أو القيمة السوقية للشركات العالمية.

إن تجمع دول البريكس يعمل على الوتر الحساس والعصب الدولي الأكثر حساسية وهو الاقتصاد الذي يرتبط بصفة آلية بالعديد من المجالات فدول "البريكس" تعمل ليكون لها تأثير في مختلف الجوانب الاقتصاديّة والسياسية على المستوى الدولي ، وسيكون وجودها مؤشّراً حقيقيّاً لبداية حقبة جديدة ، ينتهي فيها النّظام العالميّ الحالي ذو القطب الأحادي الموحَّد الرُّؤى بزعامة الولايات المتّحدة الأمريكيّة وحلفائها؛ في الوقت الذي تعمل فيه الصّين وروسيا على مواجهة الولايات المتّحدة الأمريكيّة وحلفائها اقتصاديّاً، سياسيّاً وعسكريا، ويكون دورهما استراتيجيّاً ومؤثّراً في مرحلة قريبة ، وسيظهر بوضوح وجلاء خصوصاً بعد حالات الفشل الأمريكيّ والانقسام والرّكود الاقتصادي.

ومن المؤكّد أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة وإدارتها السّياسيّة لن تسلّم بالتّغيير بسهولة ، ولكنّ المؤسّسات الأمريكيّة الاقتصاديّة لن تكون أكثر وطنيّة من المؤسّسات الاقتصاديّة الأوروبيّة التي جرت الهجرة منها باتجاه الأطلسي عندما اقتضت المصلحة باللغة الواقعية والضرورة ذلك290، وانتقال رأس المال الأمريكيّ إلى تلك الدّول لإحداث تغييرات عالميّة متسارعة تصبّ في مصلحة دول "البريكس" ونموّ اقتصادها المتسارع ، بما يلبّي متطلبات التغير في منظومة الاقتصاد العالمي الحالي لبناء اقتصاد عالميّ متعدّد الأقطاب، خصوصا بعد حالات التذبذب التي يشهدها الدّولار الأمريكيّ عقب رّكود الاقتصاد العالمي، وسيكون إنشاء البنك والصّندوق الدّوليين الجديدين أكثر جذباً لرأس المال الدّوليّ ، وهذا ما يسهم في القدرة التّنافسيّة المتصاعدة ، وستكون أسواق دول "البريكس" بالتّالي أكثر حرصاً على اجتذاب رؤوس الأموال العالميّ291.

فقد أصبحت هذه الدول الأكثر شعبية بعد نشر عمل خبراء مجموعة " جولدمان ساتشس البنكية العالمية " عام 2003 بعنوان " الحلم مع BRICS: الطريق إلى 2050" بأنه كيان سياسي و اقتصادي ويمكنه التفوق على G7 مجتمعة بحلول عام 2050 في النسق الاقتصادي الدولي، حيث تملك هذه الدول وزن في النظام الاقتصادي العالمي من خلال حصتها المرتفعة في التجارة العالمية وحجم التجارة البينية بين دول التجمع وحصة البريكس من الاستثمارات الأجنبية والاستثمار البيني ما يجلب احتياطي النقد الأجنبي ما يؤثر بصفة ايجابية على الناتج المحلي الإجمالي292

تعمل دول البريكس بخطى جدية لإعادة تنظيم الاقتصاد العالمي وإبراز نفسها كقوة اقتصادية صاعدة تتمتع بحق المشاركة في إعادة توجيه ورسم السياسات الاقتصادية العالمية، وتظهر التوقعات طويلة الأجل أن البريكس ستسهم بقرابة 50% من أسواق الأسهم العالمية بحلول سنة2050 وسيتجاوز ناتجها الإجمالي المحلي الكلي مثيلة في الولايات المتحدة الأمريكية بحلول عام 2020، إضافة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها اتخذت خطوات لدعم التنسيق

---

[290] نبيل صافية، مجموعة بريكس دول نامية تصنع نظاما اقتصاديا جديدا، طهران: معهد أرار معاصر، جوان 2021، على الرابط التالي: https://tisri.org/ar/?id=6vyv3rm6

[291] المرجع نفسه.

[292] طويل آسيا وكاروس أحمد، التعاون الاقتصادي بين دول البريكس وأثره على الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد:10، العدد:3، ص ص 403 – 406.

السياسي الداخلي لزيادة أرباحها وتأثيرها على الساحة الدولية وفي مناسبات عديدة وافقت الدول الخمس على حق النقض واتخذت مواقف موحدة بشأن عدة قضايا دولية رئيسية، وقد اتخذت دول البريكس طابعا مؤسساتيا بالتدرج عبر تنظيم قمم سنوية وتوسيع العضوية وتعميق التعاون.

ستستمر البريكس، وفقا لبعض التوقعات بانضمام دول أخرى للتجمع وتوسيعه منها الأرجنتينأرجنتين التي تعد دولة صاعدة لديها إمكانات تنموية وموارد طبيعية غنية وقطاع زراعي متطور، وهي مجاورة للبرازيل، ويفترض أن تصبح الأرجنتين عضوا جديدا وفعالا، ويفترض أن تصبح المكسيك عضوا كذلك

اذ دعيت الأرجنتين للمرة الأولى للمشاركة في قمة جنوب أفريقيا عام 2018 ،و على الرغم من أن هذا لا تعد بعد عضوا، لكن لا تزال الخطوة الأولى نحو الانضمام والتحول إلى BRICSA، كما تم التحدث عن إمكانيات المكسيك منذ بداية إنشاء البريك والتحول إلىBRIMC .

أحد السيناريوهات المطروحة لمستقبل تجمع البريكس هو التحالف، بتوسيع مجموعة البريكس، القوى الصاعدة لصالح تجمع البريكس، وهو ما قد يتمثل وقد نرى في المستقبل القريب، استقطاب في محاولات ضم تجمع MIKTA ككل مع تجمع البريكس؛ حتى يكون للدول الصاعدة داخل مجموعة العشرين، أو على الأقل انضمام أي من دول ميكتا للبريكس ويكون لها صوتا مسموعا لتكوين تحالف الدول الصاعدة MIKTA Alliance Plus BRICS، والانطلاق من حسابات براغماتية ومصلحية بتبني نهج وإستراتيجية تحقيق المكاسب المشتركة لمختلف الأطراف، التي تسمى Win-Win. Approach

نسبية المعايير بشأن تشكيل القوى الصاعدة، وهو ما يتمثل في انتقاد "جيم أونيل" انضمام جنوب أفريقيا للبريك، في حين أن مصطلح CIVETS الذي صاغه "روبرت وارد" أشار إلى جنوب أفريقيا كقوة صاعدة جديدة.293

إن محدودية الدور الذي قام ويقوم به تجمع البريكس في ظل تفاعلات النسق الدولي، إذ كان ولا يزال من المفترض لتجمع البريكس أن يعمل على استغلال الظروف الدولية لصالحه باستقطابه للقوى الصاعدة؛ ولذلك يحتاج تجمع البريكس للبدء في إجراءات ملموسة في هذا السياق ضرورة طرح مبادرات تنفيذية بين البريكس وبعض المنظمات الإقليمية، وعلى رأسها الاتحاد الأوراسي، والخروج من إطار الحوار في القمم المشتركة إلى الإطار التنفيذي بمبادرات مشتركة يجري تنفيذها على أرض الواقع بين هذه المنظمات على أمل أن يكون هناك نقلة نوعية في قرارات ومخرجات هذه الاجتماعات التي يقوم بها تجمع دول البريكس مع بعض التكتلات الاقتصادية ا أخرى على غرار تجمع دول جنوب شرق أسيا ومبادرة خليج الشمال واليوناصور*

[293] عبد الكريم الطيف، دول البريكس شراكةمن أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام إقتصادي عالمي متعدد القطبية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد:30، 2014، ص ص.15 – 17.

* اليوناصور: إتحاد دول أمريكا الجنوبية تتكون من12 دولة تأسست عام 2008.

الخاتمة:

مما سبق يمكن الجزم أن البريكس هو قوة صاعدة في العلاقات الدولية وذلك راجع إلى العديد من العوامل المساهمة في ذلك، أبرزها طبيعة الدول المشكلة للتجمع والتي تمتلك منفردة قدرات اقتصادية وعسكرية معتبرة، كما أن ثراء هذه الدول بالموارد والطاقات ساهم في خلق تنوع وتعدد في مصادر الطاقة والتصنيع ومنه إلى التكامل في عدة ميادين رغم تباعدها الجغرافي.

تعمل البريكس على إنشاء مبادرات للتواصل، حيث تدعو البلد المضيف والقادة الإقليميين للدول

المجاورة لها للانخراط مع قادة البريكس أثناء كل قمة لتجمع الدول الخمسة على إشراك جيرانهم وتعزيز حوار أوسع حول التحديات المشتركة، على مدى السنوات الماضية، ولكن لم تطرح القمم المشتركة للبريكس مع المنظمات الإقليمية الأخرى نقاطا جوهرية أو مبادرات

أو مشاريع مشتركة يمكن العمل عليها، وبصفة عامة كانت هذه القمم فرصة للتباحث والحوار بشأن القضايا والتحديات المشتركة دون طرح خطوات تنفيذية.

من النتائج التي خلص إليها البحث هو أن هذا التجمع يتميز بميزة أساسية وهامة من الممكن أن تقلب الموازين وهي سرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولها بوتيرة غير طبيعية كما أنه من غير الممكن أن تتأثر بأي أزمة اقتصادية دولية رغم حدتها.

من بين المميز لهذا التجمع هو اشتراك أعضائه في العديد من الأهداف سواءا بعيدة أوقصيرة المدى.

تجمع دول البريكس واحد من أهم التكتلات الاقتصادية الهامة في عصر العولمة والتكنولوجيا لما يحتوي عليه من تطور تكنولوجي فعال خاصة بالنسبة للصين.

المجالات الأخرى التي تعتمد على العقل البشري، والخبرة واليد العاملة التقنية المؤهلة، التي تسعى دول أعضاء التكتل إرسائها وحسب العديد من الدراسات، هناك من يتحدث عن تفوق دول البريكس بحلول عام 2050 على الدول السبع الصناعية الكبرى في العالم G7، وهو مؤشر هام وشديد الدلالة على إمكانية إحداث التغيير في واقع ومستقبل النظام الدولي.

واستنادا على ما سبق يمكن الاستنتاج؛ أن النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين أصبح يميل أكثر إلى النظام المتعدد الأقطاب حيث لا يمكن لدولة واحدة أو اثنتان السيطرة على نظام بأكمله، لذلك سترجح كفة تعددية الأقطاب بعدما كنا نتحدث عن اللاقطبية في عالم يسوده نوع من الانكفاء على الذات فيما سبق.

قائمة المراجع:

1- تقرير لوكالة سبوتنيك الروسية، 2018.

2- عبد السميع قاسمي، مجموعة البريكس.. القوة الصاعدة في العلاقات الدولية، تقرير منشور بتاريخ 210مارس 2018، على موقع نون بوست، على الرابط التالي:

https://www.noonpost.com/content/22569

3- نبيل صافية، مجموعة بريكس دول نامية تصنع نظاما اقتصاديا جديدا، طهران: معهد أرار معاصر، جوان 2021، على الرابط التالي:

https://tisri.org/ar/?id=6vyv3rm6

4- طويل آسيا وكاروس أحمد، التعاون الاقتصادي بين دول البريكس وأثره على الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد:10، العدد:3، ص ص 403– 406.

5- عبد الكريم الطيف، دول البريكس شراكةمن أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام إقتصادي عالمي متعدد القطبية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد:30،2014، ص

ص.15 –17.

6-الخريطة على الموقع الالكتروني لموسوعة ويكيبيديا

قوّة الثّقافة في إرساء المقوّمات السياسية والاقتصادية للنّظام الدّولي الجديد

الدكتورربيع شملال

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

الملخص:

تُركّزُ معالم هذه الورقة البحثيّة على بيان أهمّية الثّقافة في تشكيل مفهوم النّاس [سواء كانوا سياسيين أو اقتصاديّن، مثقّفين أو غير مثقفين] للقضايا الهامّة، واستمرار تأثيرها حتّى تُصبح الموجّه الرّئيسيّ لسياسات الدّول الدّاخليّة والخارجيّة.

وقد يمتدّ تأثيرها إلى تحديد الأهمّ والأولى استراتيجيّا للدّولة عند تبنّي السّياسات والسّياسات الاقتصادية، وهذه حقيقة يؤكدها التّاريخ، وسيؤكّد المستقبل أنّ للثّقافة الدّور الرّياديّ في رسم شكل وحدود أي نظام جديد تجود به الأيام.

يواجه العالم مشكلة حقيقية ألا وهي التغيرات المناخية التي تتفاقم بسرعة لكنها مشكلة نستطيع أن نتجنبها من خلال تفاقم جهود المنظمات الدولية للحد من حرق مليارات الأطنان من الوقود الأحفوري لتوليد الطاقة مما تسبب في انبعاث غازات أدت إلى الاحتباس الحراري وزيادة اتساع ثقب الأوزون لكن ما سيحدث مشاكل بيئية في المستقبل بسبب تلك الظاهرة إذا ما تقاعسنا عن التحرك لتقليل الآثار الوخيمة للتغير المناخي، لذلك يجب الحد من الخسائر والأضرار المحيطة بالكرة الأرضية الناتجة عن الآثار الضارة لتغير المناخ، والتي طالت النظم البيئية المتعددة من هواء ومياه وتربة، فضلا عن حياة وصحة الإنسان، ويمكن القول أن ظاهرة الاحتباس الحراري قضية مشتركة تهم جميع الدول والهيئات.

الكلمات المفتاحية: دور الثقافة ، النظام الدولي الجديد، مقومات التقافة والإقتصاد

Abstract:

The features of this research paper focus on explaining the importance of culture in shaping people's conception [whether they are politicians or economists, educated or non-educated] on important issues, and the continuation of the influence of culture until it becomes the main vector of countries' domestic and foreign policies.

Its impact may extend to determining the most important and strategic priority for the state when adopting economic policies and policies, a fact confirmed by history, and the future will confirm that culture has a leading role in drawing the shape and boundaries of any new system.

Key words: The role of culture, the new international order, the components of culture and the economy

المقدّمة:

لسنا بصدد تحديد شكل النّظام الدّوليّ الجديد ولا توجّهاته، فإنّ ذلك متروك لأهل الدّراسات الاستراتيجيّة الاستشرافيّة، ولكنّنا في هذه الورقة نحاول إبراز قوّة الثّقافيّ وتأثيراته على الاقتصاديّ والسّياسيّ، وهو ما يجعلنا نحكم مسبقا أنّ أيّ نظرة استشرافيّة حول النّظام الدّولي الجديد إذا لم تأخذ بعين الاعتبار تأثير الثّقافة؛ فهي نظرة قاصرة وبالضّرورة نتائجها ملغاة.

تتّجه الأنظار إلى الأدوار التي تلعبها السّياسة والاقتصاد في تفوّق بعض الدّول وهيمنتها، ويغفلون الدّور الذي تلعبه الثّقافة، لقناعة قديمة تَعْتَبِرُ الثّقافة عنصرا ثانويّا لا يقوم إلاّ بتأثيرٍ هامشيّ خاضع لسلطان السّياسيّ بالدرجة الأولى، ثمّ سلطان الاقتصاديّ.

هذه قناعة قديمة، أمّا العلماء أنصار التّفكير الاستراتيجي فيرون أنّ هذا العصر تفطّن إلى قوة الثّقافة واستبدادها، وأنها قد تكون (المكوّن) للسّياسي والاقتصاديّ فضلا عن كونها (المحرّك) له.

الإشكاليّة:

من المعلوم أنّ أيّ نظام دوليّ [كان أو سيكون] هو محكوم بالمرحليّة، أي أنّه وليد مرحلة ما وسيزول بزوال عواملها، وقد تشكّلت في الأفق بوادر تشكّل نظام دوليّ جديد، تنبّأ به الكثير من السّياسيّين والقانونيّين ورجال الإعلام منذ فترة طويلة، وفي زيادة حدّة الاضطرابات بين أمريكا وحلفائها من جهة والصّين وحلفائها من جهة أخرى تأكيد ذلك، وقد اعتبر الكثير منهم أنّ حرب روسيا على أوكرانيا ستكون فاتحة هذا النّظام الجديد الذي سوف تتغيّر فيه وبه الكثير من المفاهيم السّياسيّة والاقتصادية.

والإشكال الوارد بإلحاح هنا يقول: هل للثّقافة أن تلعب دورا في رسم معالم هذا النّظام؟.

وإذا اعتبرنا أنّ ذلك وارد؛ فما حجم وشكل هذا الدّور الذي ستتبوّأه؟.

وهل هو دورٌ تأخذه باعتبارات طبيعيّة، أم يوكلُ إليها في مخابر الدّول المؤثّرة؟.

ثمّ ما دور الثّقافة في تأطير الشّعوب وتعبئتها سواء مع أو ضدّ أي نظام عالمي جديد؟.

و[متى وكيف] يمكنُ الاستثمارُ في الثّقافة واستغلالُها لبناءِ دولة ذات حضور عالميّ، وتكوينِ شعب مُشَارِكٍ في صناعة الأنظمة لا مستهلك فقط؟.

هذا ما سنحاول الوصول إلى إجابات حوله من خلال هذه الورقة البحثية.

إنّ الفرضيّة التي نتبنّاها ابتداء تقول: ما دامت الأحداث التّاريخيّة تؤكّد أنّ الثّقافة لاعب مهمّ في تشكيل أيّ نظام مهما صغر أو كبر، ابتداء بنظام نشوء القبيلة التي كانت قديما، إلى نظام تشكيل القوميّات الذي تأسّس بموجب معاهدة ويستفاليا (1644م-1646م).

فإنّنا نجزم مسبقا بأنّ الثّقافة بكلّ مكوّناتها وأساليبها ومؤسّساتها ستلعب دورا رئيسا في بلورة معالم أيّ نظام محلّيّ أو دوليّ، جهويّ أو قوميّ أو عالميّ، ثمّ توجيهه.

أهمّية الموضوع وهدفه:

تكمن أهمّية هذه الدراسة في إبراز وظيفة الثّقافة ودورها المتقدّم في صناعة الأنظمة، وتهدف إلى:

. التّفطّن إلى (القوّة النّاعمة) و(السّلاح المخفيّ) القابعان في الثّقافة.

. الاستثمار في الموروث الثّقافيّ وتغذيته، ودعم المتخصّصين فيه.

. التأهّب لرصد مكانة في الرّيادة ومزاحمة الكبار من خلال: التّفتّح على العالميّ مع الحفاظ على الموجود المكوّن للقوميّة.

هيكل الدّراسة:

اقتضى معالجة هذه القضيّة تناولها من ثلاث زوايا:

مقدّمة:

المطلب الأوّل: مقدّمات حول الثّقافة والنّظام الدّولي.

المطلب الثّاني: خصائص النّظام الجديد في ظلّ تأثيرات الثّقافة.

المطلب الثّالث: دور الثّقافة في النّظام الدّولي الجديد من خلال خطاب الرّئيس الرّوسي.

خاتمة: وضمّت النّتائج واقتراحا حول آفاق البحث.

المطلب الأوّل:

مقدّمات حول الثّقافة والنّظام الدّولي.

1/ **مفهوم الثّقافة:** يهمّنا جدّا أن نعرف المعنى اللّغويّ الذي أخذنا منه مصطلح الثّقافة، ذلك أنّ لفظ "المثقف آتية من تثقيف الرّمح، وهو تقويم قناته بغمزها وتشذيب زوائدها النّاتئة وإزالة الاعوجاج من كعوبها.

ويقولون للغلام المتدرّب على اللّعب بالسّلاح وعلى الرّمي بالحِرَابِ والتّلاعب بالرّماح: غلام مُثَاقِفٌ، وهو وصف قريبُ الصّلة بكلمة التّثقيف"[294] من حيث كون المثّقف قديما مدرّبا متقنا لاستعمال آلات الحرب، والمثقّف المعاصر مدرّبا في تخصّصه محسنا له.

ويهمُّنا أيضا أنّ التّثقيف كان يستعمل في تقويم آلات الحرب وإتقان استعمالها، وهي أدوات القوّة والتّأثير، إذ هي وسائل حماية وطلب معا.

[294] . آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيميّ' [125/2].

وكذلك شأنُ الثّقافة بمفهوم المعاصر؛ لها من القوّة والتّأثير ما يمكنُ أن يُستعمل كوسيلة للحماية والطّلب معا.

"ولم تكن العرب تستعمل كلمة مثقّف بالمعنى الذي نعرفه الآن، وإنّما كانوا يقولون في مثله: رَجُلٌ لَقِنٌ وَزَكِنٌ، ويقولون في معنى الثّقافة عندنا: اللّقانةُ والزّكانةُ، ولَمّا جاءت نهضتُنا الحاضرةُ اختارت للدّلالة على هذا المعنى كلمة الثّقافة وجعلتها ترجمة لكلمة إفرنجيّة" [295].

أمّا في الاصطلاح فـ: "المثقّف هو الرّجلُ الْمُهَذّب المستنير الفكرِ، المجوهرُ العقل، المستقلُّ الفكر في الحكم على الأشياء، الجاري في تفكيره على قواعد المنطق لا على أسس التّخريف، المطلع على ما يمكن من شؤون العالم وتاريخه، الملمُّ بجانب من معارفِ عصره"[296].

واخترتُ هذا التّعريف رغم ضيقه لأنّه ركّز على ثلاث: التّهذيب والتّفكير والاطّلاع.

وكلُّ ما تعلّق بالثّقافة من عادات وتقاليد إنّما تحتاج إلى هذه الثّلاث.

قال مالك بن نبيّ: "نحن أمام خيار رئيسيّ: إمّا أن نعرّف الثّقافة وسيلةً للإمبراطوريّة، وإمّا أن نعرّفها طريقا إلى الحضارة، وبعبارة أخرى: يواجه المجتمع مشكلاته بلغة القوّة أو بلغة البقاء"[297].

2/ النّظام الدّوليّ:

يمكن القول في تعريف أيّ نظام دوليّ قام أو سيقوم أنّه: "الإطار المؤسسيّ والدبلوماسيّ والسّياسيّ والقانونيّ النّاظم للعلاقات الدّولية خلال فترة تاريخيّة معيّنة"[298].

وهذا التّعريف مناسبٌ جدّا لأنّه اعتمد على المرحليّة في تعيينه، وهو يدعمُ فكرة التّغيير والتّجديد التي قد تحدث مع تغيّر الظّروف والمعطيات وتغيّر مموازين القوى والتّحالفات.

3/ صعوبة الفصل بين السّياسيّ والاقتصاديّ والثّقافيّ:

بداية يجب أن نشعر بصعوبة الفصل بين كثير من القضايا المشتركة التي يساهم في صنعها الإنسان، ذلك أنّها متداخلة إلى درجة يستحيل تحديد هذا من ذاك، إلاّ في حال جزمنا أنّهما يأخذان حيّزا مشتركا واسع النّطاق، فالسّياسيُّ يُغذّيه الاقتصاديّ والثّقافيّ، لذلك نجد أهمّ مواضيعه منهما بناءً أو دفاعا، كما ليس للثّقافيّ أن ينفصل عن إرادة السّياسيّ، فهو خاضع له من حيث التّأسيس والدّعم والتّأطير.

قال الدكتور ماجد الكيلانيّ: "نحن نعيش في عالم صغر حجمُه حتّى صار يُسمّى (القرية الأرضية the global village) بدل الكرة الأرضيّة، وذلك بفعل وسائل الاتّصال والمواصلات، ونتيجة لذلك تهدّمت الحدود الدّوليّة والثّقافيّة والفكريّة

---

[295] . 'آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيميّ' [125/2].

[296] . 'آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيميّ' [125/2].

[297] . 'مشكلة الثّقافة' لمالك بن نبيّ [ص:119].

[298] . 'النّظام الدّولي' مقال على الجزيرة نت. بتاريخ: 2015/12/23م.

الرّابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/12/23

والاجتماعيّة، ولم يعد بالإمكان الحفاظ على الانتماءات الإقليميّة سواء في مجال الفكر والثّقافة أو السّياسة أو الاجتماع أو اللّغة وغير ذلك.

ونتيجة لذلك كلّه أصبح أيّ حدثٍ مهما كبُر أو صغُر تنعكسُ آثاره في كافّة أرجاء العالم، سواء تمّ هذا الحدث في مكتب سياسيّ أو قاعة درس أو مصنع.." [299].

إنّ هذا التّداخل الكبير يمهّد لفكرةِ أنّ الثّقافة شرطٌ في السّياسة، ولا يمكنُ لشخص أن يكون سياسيّا إلاّ إذا كان له باعٌ في الثّقافة.

ومنه اعتبر بعضهم أنّ للثّقافة مساحة واسعة متميّزة، قال رولوند روبنسون: "يمكن شرح [أو على الأقلّ تفسير] كلّ ما يتعلّق بالاهتمامات الاجتماعيّة الثّقافيّة أو السّياسيّة التي تجري في كافّة أنحاء الكرة الأرضيّة ـ بما في ذلك تمثيل الهويّة ـ تفسيرا يرجع إلى مرجعيّة ديناميّات (النّظام العالميّ) بمجمله، لكنّ ذلك لا يحول دون تحليل تكوين أو تمثيل الهويّة من زاوية السّياسات الثّقافيّة.

وبالنّسبة إلى الكثيرين الذين يؤكّدون أنّ **الثّقافة (مساحة متميّزة) في الوقت الحاضر**، فإنّهم ينشرون مزاعم على درجة كبيرة من الخطابيّة فيما يتعلّق بأساس ارتكازها في عالم اقتصاديّ منظوم عالميّا"[300].

4/ قياس الحاضر على الماضي:

على حدّ تعبير ابن خلدون: "الماضي أشبهُ بالآتي من الماء بالماء"[301]، وهو استنتاج واعٍ مستخلصٌ بعد تدبّر من قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ ﴾ [يوسف:111]. وقوله في آية أخرى: ﴿ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ (٢) ﴾ [الحشر:2].

إنّ المتأمّل في التّاريخ تقع عينُه على ملاحظتين: الأولى: دافعيّة الثّقافة لأيّ تحرّك سياسيّ أو عسكريّ، والثّانيّة: بَعْدَ الغَلَبَةِ دائما ما يلجأ المتغلّبُ الواعي إلى دراسة ثقافة المغلوب لاستغلالها بقصد: تقييدها حتى لا تُساهم في أيّ ثورة ممكنة، وكذلك استعمالها للسّيطرة والتّجهيل والتّبعيّة.

وهو بالضّبط ما فعلته فرنسا عند احتلالها للجزائر سنة (1932م)، فإنّها ما فتئت تسلب الثّقافيّ والمثقّف دوره، وتستعمل كلّ الوسائل المتاحة المباشرة وغير المباشرة لأجل إنجاح مهمّتها[302].

وهذا نوع من التّخطيط الحربي الذي تدركه اليوم جميع القوى، وهو بالضبط ما يجعل فرضيّتنا بدور الثّقافيّ تتعزّز.

5/ دور الثّقافة يُدار في المخابر اليوم:

---

[299] . 'الإسلام والنّظام الاقتصادي العالميّ الجديد' إشراف: منظّمة العالم الإسلاميّ [ص:169]. دار سرّار تونس.

[300] . 'الثّقافة والعولمة والنّظام العالميّ' تحرير: أنطوني كينج [ص:112]. ترجمة: محمّد يحيى وآخرين. المجلس الأعلى للثّقافة. القاهرة.

[301] . 'تاريخ ابن خلدون المسمى: ديوان المبتدأ والخبر..' لعبد الرّحمن بن خلدون (808ه) [14/1]. تح: خليل شحادة. ط:2 دار الفكر بيروت [1408ه/1988م].

[302] . للاطّلاع على وسائل الاستعمار في تقييد الثّقافيّ واستغلاله لصالحها في حربها على الجزائر؛ يُنظر: 'تاريخ الجزائر الثّقافي' لأبي القاسم سعد الله [خاصّة الجزء 3 و4]. عالم المعرفة الجزائر [2017م]

كانت الأمور في القرون السّالفة تجري على أعنّتها، وكان للظّروف التي تخضع لعدّة عوامل مختلفة أن توجِّهَ سير الأحداث، ولكنّ عالَمَ اليوم يُدركُ جيّدا أنّ الصناعة تستحوذ على جلّ المجالات، لذلك عرضَ كلّ شيء للدراسة والتّحليل، وأادخل الكثير من القضايا إلى المخابر ووضعها تحت محلول العقاقير، ليتبيّن كنهها وموادّها وكيفيّة الاستفادة منها.

ولم تكن الثّقافة بمعزل عن ذلك، فقد أدرك صنّاع القرار خطرها، فدرسوها دراسة عميقة، قال مالك بن نبي: "هناك مؤرّخون يرون أنّ نهضة أوروبا في القرن السادس عشر تُعدّ تركيبا حقّقه الزّمن والأحداث على الحدود بين الثّقافة الإسلاميّة والعالم المسيحيّ..

وفي منطقة (التّبت) تمّ تركيبُ البوذيّة على حدود ثقافتين عظيمتين هما: ثقافة الصّين وثقافة الهند".

ثمّ لاحظ أنّ اختلافا جوهريّا حدث فعبّر عنه قائلا: "لكنّا الآن نرى أنّ الإنسان قد أخذ شيئا فشيئا يفرض وجوده في مختلف الميادين، حيث كانت الأمور من قبل تجري في أعنّتها.

فتحليل العناصر الإشعاعيّة كان يتمّ من قبل تلقائيّا على يد الطّبيعة، ولكنّ الإنسان قد أثبت وجوده على هذا السّبيل، حين سيطر على هذا التّحليل موجّها إيّاه وجهة أهداف معيّنة.

وحين اتّجه العالم إلى إنشاء (منظّمة اليونسكو) كان يهدف إلى السّيطرة على عمليّة من نوعٍ آخر، كان يهدف **إلى إحداث تكامل بين العناصر الثّقافيّة لتحقيق تركيب ثقافة إنسانيّة على المدى البعيد**"[303].

وهذه الثقافة الإنسانيّة تكاد تكون مستحيلة مع وفور نظريّة استحالة الفصل بين الدّينيّ والسّياسيّ والاقتصاديّ من جهة والثّقافيّ من جهة أخرى التي قدّمنا لها سابقا، لأنّها ستخلق نوعا من التّنافس لتغليب ثقافة المهيّمن على حدّ تعبير نعوم تشومسكي.

وهذا الاختلاف ناتج عن تنبّه الإنسان لوظيفة الثّقافة في صناعة تاريخ الحضارات، وتأثيرها في قيام النّهضات، فقام بإدخالها إلى المخابر للاستفادة منها لصالح الرّقعة الجغرافيّة المحدّدة والوطن بفهومه العصريّ الضّيّق، وهو بالضّبط ما أشار إليه مالك بن نبيّ بقوله: "الإنسانيّة قد دخلت **عصر التّخطيط** منذ الحرب العالميّة الأولى، وإذن؛ فإذا أردنا أن نفهم الثّقافة في هذا العصر وجب بأن نفهمها بوصفها منهاجا قبل أن نحدّدها نتيجة"[304].

المطلب الثّانيّ:

خصائص النّظام الجديد في ظلّ تأثيرات الثّقافة.

هنا سنطرح تصوّرات مجرّدة ناتجة عن قراءة أفقيّة لهذين النّموذجين التّاريخيّين:

[303] . 'مشكلة الثّقافة' لمالك بن نبيّ [ص:98]. ترجمة: عبد الصّبور شاهين. دار الفكر بيروت. [1420هـ/2000م].

[304] . 'مشكلة الثّقافة' لمالك بن نبيّ [ص:118].

. استقراء حملات الاستعمار الواسعة التي شنّتها أروبا على القارّات الثّلاث، والتي ركّزت على الشّعارات البرّاقة المغرية المبنيّة على نقل الحضارة مع مراعاة الآخر واحترام ثقافاته وممتلكاته المادّية والمعنويّة.

. قراءة إرهاصات قيام النّظام العالمي الحالي، الذي جعل من بين أهمّ وسائله الإعلام والثّقافة.

إنّنا نلاحظ أنّ وسائل الضغط الثّقافيّة كانت حاضرة في كلّ عدوان عسكريّ أو سياسيّ معاصر، ولا غرابة أن تستغلّ دائما، ابتداء من: وسائل التواصل الاجتماعية، والأفلام والتّرويج للسّياحة والتّظاهرات ونشاط السّفارات في تعليم لغة البلد وغيرها.

وأهمُّ هذه الخصائص التي نفترضُها بعد قراءة النّموذجين:

1/ **تعدّد القطبيّة**: ذلك أنّ أهمّ ما نغّص على أغلب دول العالم اليوم هو استئثار الولايات المتّحدة الأمريكيّة بمصادر القرار، وفرض رؤيتها التي غالبا ما تخدم مصالحها بشكل فاضح في تشكيل العالم الجديد، ويا ليتها اقتصرت على السّياسيّ فقط، بل إنّ منطقها القويّ كان يُفرض حتّى على الثّقافيّ من خلال تضخيم عاداتها المجتمعيّة وفي المقابل تقزيم واحتقار ثقافات متجذّرة منذ آلاف السّنين.

قال مالك بن نبيّ: "الضّمير الإنسانيّ الذي لم يألف العمل على حدود الثّقافات؛ ما زال تُسيطر عليه عادات جذبيّة مزمنة تحمله على أن يرى الأشياء من زاوية ضيّقة"[305].

وقد أشار الرّئيس الرّوسي فلاديمير بوتن بعبارة قاسية إلى ذلك في خطابه الأخير لغزو أوكرانيا من خلال التطرّق إلى الطّريقة التي تُعاملُ بها روسيا، وهو خطاب واضح في نقد القطبيّة الأحاديّة: "من أين تأتي هذه الطّريقة الوقحة في التّحدث من موقف الهيمنة والفوقيّة؟! من أين يأتي الموقف المستهتر والازدرائيّ تجاه مصالحنا والمطالب المشروعة المطلقة؟"[306].

وحين صاغ عبارته على شكل تساؤل كان يقصد تنبيهنا إلى أنّ الوضع الحاليّ ليس ضرورة ولا حتميّة، وإنّما هو نتاج تراكمات ظرفيّة أملتها ظروف وأحداث الحرب العالمية الثّانية ثمّ الحرب الباردة وما تلتها من أحداث صبّت في صالح الأحاديّة، والتي يا للأسف لم يُحسن استغلالها.

فإذا تغيّرت الظّروف فلا بدّ من تغيّر الواقع ما دام هناك دول وقوى تملك الإرادة والإمكانيات لفعل ذلك.

ولذلك اعتبر أنّ الجواب واضح: "الجواب واضح، كلّ شيء واضح، لقد ضعف الاتحاد السّوفياتيّ في أواخر الثّمانينيّات من القرن الماضي، ثم انهار تماماً.

---

[305] . 'مشكلة الثّقافة' لمالك بن نبيّ [ص:99].

[306] . 'إعلان الحرب على أوكرانيا: النّصّ الكامل لخطاب بوتن'.موقع: الشّرق الأوسط [جريدة العرب الدّوليّة]. الخميس 23 رجب 1443هـ/24 فبراير 2022م.

الرّابط: https://aawsat.com/home/article/3493771/

إنّ مجمل الأحداث التي وقعت في ذلك الوقت تعد درسًا جيّدا لنا اليوم؛ فقد أظهرت بشكل مقنع أن شلل القوّة والإرادة هي الخطوة الأولى نحو التّدهور الكامل، بمجرد أن فقدنا الثّقة في أنفسنا لبعض الوقت، **عانى ميزان القوى في العالم من الاضطراب**"[307].

إنّ جوابه هذا يحمل حكمين: الأوّل: مضمر، والثّاني ظاهر، أمّا المضمر فهو كون الأحاديّة أمرا غير معقول، ما كان ليكون لولا فضاعة الحرب العالميّة والنّتائج المضطربة التي أدّت إليها.

وأمّا الظّاهر فهو أنّ اضطراب العالم كان نتيجة من تلك النتائج.

2/ **مراعاة الخصوصيّة**:

يرجّحُ المراقبون لتحوّلات القرن الواحد والعشرين من خلال عيّنات التّنافس والتّصادم بين الدّول الكبرى المهيمنة، أنّ الثّقافة لها دورٌ مهمّ في تفكيك النّظام العالميّ القائم، خاصّة مع إدراك صعوبة التّزاوج أو التّصالح أو التّعايش بين تلك الثّقافات التي تمثّلها كلّ دولة.

إنّ تزايد الشّعور بالهويّة والقوميّة، والتّصريحات المتتالية للسّياسيّين والباحثين بأنّ مميّزاتنا الثّقافيّة والقوميّة مهدّدة بغزو مقنّع وممنهج من خلال الاقتصاد [الأسواق وأنواع السّلع] والسّياسة [فرض التّحالفات تحت غطاء الحماية من التّهديد].

والمشاهدة الفعليّة لتحوّلات كبيرة على مستوى التّقاليد والعادات، فإنّ الجسور التي بُنيت كرابط بين الثّقافات بدأت تنشقّ بداعي أنّ التّأثير غير متبادل، وإنّما يفرضه القويّ ماليا وعسكريا على الضّعيف.

وما دام السّخط كلُّه منصبٌّ على النّظام الحاليّ باعتبار أنّه نظام استحواذيّ يمتصّ الآخر ولا يشاركه، فإنّ أيّ نظام بديل لا بدّ أن يبنى على استقطاب الآخر والاستثمار فيه إيجابيّا.

قال إيمانويل والرشتين: "ليست قوميات العالم الحديث هي حضارات الماضي المنتصرة، إنّها التّعبير الغامض عن الحاجة إلى الاستيعاب فيما هو عالميّ، وفي الوقت نفسه مشايعة الخاصّ، وإعادة ابتكار الاختلافات، إنّها في الواقع **العالميّة من خلال الخصوصيّة، والخصوصيّة من خلال العالميّة**"[308].

3/ **اللاّتجانس**: يجب أن نلاحظ الفرق بين التّكتّلات المبنيّة على التّقارب الثّقافيّ والتّكتّلات المبنيّة على المصالح المشتركة في مواجهة عدوّ واحد، فالأولى تكون ذات روابط صلبة يصعب تفتيتها، أمّا الثّانية فمهدّدة في كلّ لحظة، لأنّها مبنية على الحيطة والشّكّ، وما كان كذلك لا يلبث أن يتداعى.

بداية يقرّ أرجون أبادوراي دون تردّد أنّ هناك مشكلة محوريّة في "التّفاعلات المعاصرة هي: التّوتّر بين التّجانس الثّقافيّ والتّغاير الثّقافيّ"[309].

---

[307] . 'إعلان الحرب على أوكرانيا: النّصّ الكامل لخطاب بوتن'.موقع: الشّرق الأوسط [جريدة العرب الدّوليّة]. الخميس 23 رجب 1443هـ/24 فبراير 2022م.
الرّابط: https://aawsat.com/home/article/3493771/

[308] . 'الثّقافة والعولمة والنّظام العالميّ' تحرير: أنطوني كينج [ص:109]. ترجمة: محمّد يحيى وآخرين. المجلس الأعلى للثّقافة. القاهرة.

ثمّ يقول: "ونرى من جانبنا أنّ من الأُطر الأوّلية لاستكشاف صور الانفصال أن ننظر إلى العلاقة بين خمسة أبعاد للتدفّق الثّقافيّ العالميّ يمكن تسميتها كما يلي:

(أ) النّطاقات العرقيّة (ب) النّطاقات الإعلاميّة (ج) النّطاقات التّقنيّة (د) النّطاقات الماليّة (هـ) النّطاقات الإيديولوجيّة"[310].

وهذا اللاّتجانس محفوظ طبيعيّا، لا أحد يشكُّ في ذلك، فالمطلوب أن يخدم الخصوصيّة لا أن يبتلعها كما هو الشّأن في النّظام الحاليّ.

4/ التّنافسيّة في ظلّ التّعايش والتّصالح:

الثّقافة التّنافسية التي تحكم الأنظمة المستبدة اليوم مبنيّة على النّرجسيّة والخوف من الآخر، وهو الذي يجعلنا نرجّح أنّ مستقبل العالم سيؤول إلى تكتّلات تتقاسم رقعا جغرافيّة متجاورة، ونتيجته: ثقافة مشتركة.

أمّا الثّقافة التّنافسيّة التي سيؤول إليها النّظام الجديد فنرجّح أنّها ستحترم قوانين اللّعبة التي تجري بها السّنن الكونيّة.

وليس بعيدا اتّحاد الثّقافات المتجاورة معنويّا وحسّيّا لمواجهة أيّ غزو، قال مالك بن نبيّ: "وبوسع القارئ أن .. يجد في هذا العرض بعض الأفكار العامة عن إمكان استحداث تركيب أرحب بين ثقافتين أو ثلاث، لها حدودها المشتركة على الخريطة، وقد يثور في ذهنه سؤال عن إمكان تعايش هذه الثّقافات في صورة مشروع يُدرك على مستوى جغرافيّ سياسيّ"[311].

المطلب الثّالث: دور الثّقافة في النّظام الدّولي الجديد من خلال خطاب الرّئيس الرّوسي.

من المفترض أنّ الجميع يُدركُ أنّ أيّ نظام بديل للنّظام العالميّ الحالي سيكون للصّين وروسيا دور أساسيّ في تشكيله، ولذلك يهمّنا كثيرا ما جاء في خطاب الرّئيس الرّوسيّ فلاديمير بوتن الأخير الذي كان بمثابة إعلان الحرب على أوكرانيا وعلى الأحادية القطبيّة وعلى النّظام العالميّ الجديد.

ومن خلفه الصّين بتأييدها وإعلانها استعدادها لأيّ تحدّيات من أيّ قوّة كانت.

وأوّل ما يمكن أن نلاحظه في الخطاب أنّه ذكر الثّفافة، فهل كان يقصد أنّ لها دورا مهمّا في صناعة التحوّلات الجارية حين قال:

"في الحياة العمليّة، في العلاقات الدوليّة، في قواعد تنظيمها، كان من الضروري مراعاة التّغيرات في الوضع في العالم وتوازن القوى نفسه.

---

[309] . 'ثقافة العولمة والنّظام العالميّ' إعداد: مايك فيذرستون [ص:283] ترجمة: عبد الوهّاب علّوب. الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.

[310] . 'ثقافة العولمة والنّظام العالميّ' إعداد: مايك فيذرستون [ص:283] ترجمة: عبد الوهّاب علّوب. الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.

[311] . 'مشكلة الثّقافة' لمالك بن نبيّ [ص:99].

لكن كان يجب أن يتمّ ذلك بمهنيّة وسلاسة وصبر مع مراعاة مصالح جميع الدّول واحترامها، لكن ما شهدناه هو حالة من النّشوة من التّفوق المطلق!، نوع من الشّكل الحديث للحكم المطلق، وحتّى على **خلفية انخفاض مستوى الثّقافة العامّة** وغطرسة أولئك الذين أعدّوا واعتمدوا ودفعوا قرارات كانت مفيدة لهم فقط، بدأ الوضع يتطوّر وفق سيناريو مختلف"[312].

لا يبدو واضحا مقصوده من مصطلح الثّقافة العامة، هل كان يقصد ما كان متعلّقا بالعلاقات الدوليّة أو ما يُطلق عليه: الأعراف الدولية، أو كان يقصد معنى أوسع من ذلك.

ومهما كان الأمر فإنّ استعمال المصطلح يدلّ على حضور المفهوم والدور.

وعلى مستوى آخر، عندما عرّج على ذكر مبرّرات الغزو لجأ إلى ذكر أمثلة كثيرة كلّها تُركّز على أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة كانت السّبّاقة إلى نشر **نوعين من الثّقافة**: .عدم احترام الرّأي العام .عدم احترام ثقافة السّلم.

ممّا أدّى إلى ظهور موجة من الاضطرابات الكبرى ونشوء خلايا عالمية تتبنّى الإرهاب والعنف.

وقد استعمل في أمثلته كلّها أسلوب تحريك المشاعر انطلاقا من ضرورة احترام ثقافة الشّعوب في ميلها للسّلام وجنوحها للتّصالح.

ومّما جاء في خطابه في هذا السّياق: "ليس علينا البحث بعيداً عن الأمثلة، أوّلاً، من دون أيّ عقوبات من مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة، نفّذوا عملية عسكريّة دمويّة ضدّ بلغراد، مستخدمين الطّائرات والصّواريخ في قلب أوروبا، عدّة أسابيع من القصف المتواصل للمدن المدنيّة، على البنية التّحتية الدّاعمة للحياة!.

علينا التّذكير بهذه الحقائق، لأنّ بعض الزّملاء الغربيّين لا يحبّون تذكّر تلك الأحداث، وعندما نتحدّث عنها فإنّهم يفضلّون الإشارة ليس إلى قواعد القانون الدوليّ، ولكن إلى الظّروف التي **يفسّرونها على النّحو الذي يرونه مناسبا**.

ثمّ جاء دور العراق وليبيا وسوريا، أدى الاستخدام غير المشروع للقوة العسكريّة ضدّ ليبيا، وانحراف جميع قرارات مجلس الأمن الدّولي بشأن القضيّة اللّيبية، إلى التّدمير الكامل للدّولة، وظهور بؤرة ضخمة للإرهاب الدّوليّ، إلى حقيقة أنّ البلاد منهارة، إلى كارثة إنسانية لم تتوقف منذ سنوات طويلة... حرب أهلية، المأساة أدت إلى نزوح جماعي من شمال أفريقيا والشّرق الأوسط إلى أوروبا.

تم تحضير مصير مماثل لسوريا، إنّ قتال التّحالف الغربي على أراضي هذا البلد دون موافقة الحكومة السّوريّة وموافقة مجلس الأمن الدّولي ما هو إلاّ عدوان وتدخّل.

ومع ذلك، يحتلّ غزو العراق بالطّبع مكاناً خاصًّا في هذه السّلسلة، دون أيّ سند قانونيّ أيضا، كذريعة، اختاروا معلومات يُزعم أنّها متوفّرة للولايات المتّحدة حول وجود أسلحة دمار شامل في العراق، كدليل على ذلك، قام وزير الخارجية

---

[312] . 'إعلان الحرب على أوكرانيا: النّصّ الكامل لخطاب بوتن'.موقع: الشّرق الأوسط [جريدة العرب الدّوليّة]. الخميس 23 رجب 1443هـ/24 فبراير 2022م.
الرّابط: https://aawsat.com/home/article/3493771/

الأميركي، أمام أعين العالم أجمع بهزّ نوع من أنابيب الاختبار بمسحوق أبيض، مؤكّدًا للجميع أنّ هذا هو السّلاح الكيميائيّ الذي يتمّ تطويره في العراق، وبعد ذلك اتّضح أنّ كلّ هذا كان خدعة، لا توجد أسلحة كيماويّة في العراق، كانت هناك أكاذيب على أعلى مستوى في الدّولة ومن المنصّة العاليّة للأمم المتّحدة، **ونتيجة لذلك: خسائر فادحة، ودمار، وطفرة لا تصدّق للإرهاب**"[313].

وعلى مستوى آخر اعتبر أنّ اللّعبة التي تلعبُها أمريكا من خلال أداتها (النّاتو) هي بالنّسبة لهم مكاسب، أمّا بالنّسبة إلى روسيا فإنّها تمسُّ بكلّ مكوناتها من الأرض إلى المكتسبات الثّقافيّة، وبالتّالي هي تهديد مباشر لوجودها.

"بالنّسبة للولايات المتّحدة وحلفائها، هذه هي سياسة احتواء روسيا، وهي تمنحهم مكاسب جيوسياسية واضحة، وبالنّسبة لبلدنا، هذه في النّهاية مسألة حياة أو موت، **وهي مسألة مستقبلنا التّاريخي كشعب**، وهذه ليست مبالغة، هذا صحيح، هذا تهديد حقيقيّ ليس فقط لمصالحنا، **ولكن لوجود دولتنا**"[314].

ثمّ لعب على وتر القوميّة ومكوّناتها، والثّقافة من أولويّاتها، فقال في وصاياه الختاميّة:

"مواطني روسيا الأعزاء!

وجود دول وشعوب بأكملها، ونجاحها وقابليتها للحياة ينبع دائمًا من **النّظام الجذريّ القويّ لثقافتهم وقيمهم وخبراتهم وتقاليد أسلافهم**، وبالطّبع، يعتمد بشكل مباشر على القدرة على التّكيّف بسرعة مع حياة متغيرة باستمرار، على تماسك المجتمع، واستعداده للتّوحيد، وتجميع كل القوى معًا من أجل المضيّ قدماً"[315].

"أبناء الوطن الأعزاء!

أنا واثق من أن جنود وضبّاط القوات المسلحة الرّوسيّة المكرّسين لبلدهم سوف يقومون بواجبهم باحتراف وشجاعة. ليس لدي أدنى شك في أن جميع مستويات الحكومة، والمتخصصين المسؤولين عن **استقرار اقتصادنا ونظامنا المالي ومجالنا الاجتماعي**، ورؤساء شركاتنا وجميع الأعمال التجارية الروسية سيتصرفون بطريقة منسقة وفعالة. أعول على موقف وطني موحد لجميع الأحزاب النيابية والقوى العامة...

أنا أؤمن بدعمكم، بهذه القوة التي لا تقهر التي يمنحنا إياها **حبنا للوطن**"[316].

---

[313] . 'إعلان الحرب على أوكرانيا: النّصّ الكامل لخطاب بوتن'.موقع: الشّرق الأوسط [جريدة العرب الدّوليّة]. الخميس 23 رجب 1443هـ/24 فبراير 2022م.
الرّابط: https://aawsat.com/home/article/3493771/

[314] . 'إعلان الحرب على أوكرانيا: النّصّ الكامل لخطاب بوتن'.موقع: الشّرق الأوسط [جريدة العرب الدّوليّة]. الخميس 23 رجب 1443هـ/24 فبراير 2022م.
الرّابط: https://aawsat.com/home/article/3493771/

[315] . 'إعلان الحرب على أوكرانيا: النّصّ الكامل لخطاب بوتن'.موقع: الشّرق الأوسط [جريدة العرب الدّوليّة]. الخميس 23 رجب 1443هـ/24 فبراير 2022م.
الرّابط: https://aawsat.com/home/article/3493771/

الخاتمة:

ليس هناك مبرّر لاستئثار دولة دون الباقي بمصادر القرار العالميّ، كما أنّ الظّروف مهيّئة على الصّعيدين السّياسي وجيوسياسيّ لقيام نظام دوليّ بديل، خاصّة بعد الحرب الرّوسيّة على أوكرانيا وإثبات أنّ القوى اليوم متوازنة لإلجام أروبا وأمريكا عن التّدخّل المباشر لمساعدة الحليفة أوكرانيا.

والذي أثارنا للبحث هو الوظيفة المناطة بالثّقافة في هذا التّغيّر المرتقب، وقد حاولنا أن ندرسها من خلال خطاب الرّئيس الرّوسيّ مع افتراض ما يمكن أن يحمل النّظام البديل من خصائص [إذا كان]، وخلصنا إلى مجموعة من النّتائج منها:

. إنّ **الثّقافة قوّة فاعلة** في أيّ تحرّك مجتمعيّ سواء كان طبيعيّا أو إثر حروب وتدخّلات وما شابه.

. أنّ الدّول الكبرى علمت بدور الثّقافة الكبير **فأدخلتها للمخابر**، لتفعيلها وفق المصالح وفي الوقت المراد، ولم تترك لها إرادة التّحرّك الطّبيعيّ.

. أنّ في خطاب الرّئيس الرّوسيّ استعملات كثيرة للثقافة ومكوّناتها في تبرير الحرب على أوكرانيا وعلى القطبيّة ونظامها العالميّ.

. والنتيجة الكبرى: أنّ **إرهاصات النّظام البديل ظاهرة**، فإذا لم تكن اليوم فإنّها ستكون في المستقبل القريب.

وكمقترح أختم به هذه الورقة أقول: إنّ الغد سيجنح للسّلام مختارا أو مضطرّا، **وسيكون للثّقافة التّنافسيّة دورٌ مهمّ في تغليب كفّة أيّ صراع**، باعتبارها قوّة ناعمة، لذا أقترح أن تفتح مراكز بحث لها وسائلها الماديّة والإعلاميّة لخدمة الدّراسات الثّقافة الاستشرافيّة.

وأختم بقول الإمام الإبراهيميّ:

"إنّ للثّقافة الإسلاميّة ماضيًا مشرقًا وحاضرًا مظلمًا!، فهل لكم يا أنصارَ الثّقافة أن لا تقصروا جهودكم وأبحاثكم على ماضيها، وهل لكم أن تعطوا مستقبلها الحظّ الأوفر من عنايتكم، فتخطّوا لمستقبل الثّقافة الإسلاميّة معالم جديدة يهتدي بها الجيل الجديد"[317].

هذا والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات.

[316] . 'إعلان الحرب على أوكرانيا: النّصّ الكامل لخطاب بوتن'.موقع: الشّرق الأوسط [جريدة العرب الدّوليّة]. الخميس 23 رجب 1443هـ/24 فبراير 2022م.
الرّابط: https://aawsat.com/home/article/3493771/

[317] . 'آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيميّ' [309/2].

قائمة المصادر والمراجع:

* **القرآن الكريم** برواية حفص عن عاصم.

1/ 'آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيميّ' جمع وتقديم: نجله أحمد طالب الإبراهيميّ. ط:1 دار الغرب الإسلاميّ بيروت [1997م].

2/ 'الإسلام والنّظام الاقتصادي العالميّ الجديد' إشراف: منظّمة العالم الإسلاميّ. دار سرّار تونس.

3/ 'تاريخ ابن خلدون المسمى: ديوان المبتدأ والخبر..' لعبد الرّحمن بن خلدون (808ه). تح: خليل شحادة. ط:2 دار الفكر بيروت [1408ه/1988م].

4/ 'تاريخ الجزائر الثّقافي' لأبي القاسم سعد الله. عالم المعرفة الجزائر [2017م]

5/ 'ثقافة العولمة والنّظام العالميّ' إعداد: مايك فيذرستون. ترجمة: عبد الوهّاب علّوب. الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.

6/ 'الثّقافة والعولمة والنّظام العالميّ' تحرير: أنطوني كينج. ترجمة: محمّد يحيى وآخرين. المجلس الأعلى للثّقافة. القاهرة.

7/ 'مشكلة الثّقافة' لمالك بن نبيّ [ص:98]. ترجمة: عبد الصّبور شاهين. دار الفكر بيروت. [1420ه/2000م].

المقالات والنشريات والمو اقع:

1/ 'إعلان الحرب على أوكرانيا: النّصّ الكامل لخطاب بوتن'.موقع: الشّرق الأوسط [جريدة العرب الدّوليّة]. الخميس 23 رجب 1443ه/24 فبراير 2022م. الرّابط:

https://aawsat.com/home/article/3493771/

2/ 'النّظام الدّولي' مقال على الجزيرة نت. بتاريخ:2015/12/23م. الرّابط:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/12/23

الفساد السياسي والعجز الاقتصادي والاجتماعي في ظل النظام الدولي بدولة لبنان "نموذجا" (دراسة في الجغرافية السياسية)

د. هناء عمر محمد كازوز

عضو هيئة تدريس بجامعة الزيتونة- ترهونة (ليبيا)

الملخص:

يهدف هذا البحث الى توضيح الفساد المستشري في دولة لبنان بسبب الظروف الصعبة التي تشابكت فيها العوامل الداخلية والإقليمية والدولية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية مما تسبب في وجود العجز الداخلي في حل تلك المشاكل . حيث تم الاعتماد على العينة العشوائية باستطلاع رأي من خلال الاستبانة الإلكترونية وزعت على شبكات التواصل الاجتماعي لمعرفة إجاباتهم عن الأسئلة التي تمحورت عن الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والطائفي لدولة لبنان. وتم الاستعانة بالمنهج الوصفي في تفسير وتحليل هذه المشكلة السياسة.

الكلمات الافتتاحية: العجز الداخلي، الأوضاع الاقتصادية، الجغرافية السياسية، الفساد السياسي، العوامل الداخلية.

Abstract:

This research aims to clarify the rampant corruption in the State of Lebanon due to the difficult circumstances in which the internal, regional, international, military, security, economic and social factors intertwine, causing the existence of an internal inability to solve these problems. Where the random sample was relied upon in an opinion poll through an electronic questionnaire distributed on social networks to find out their answers to the questions that revolved around the economic, political, social and sectarian situation of the State of Lebanon. The descriptive approach was used to explain and analyze this policy problem .

Key words: internal deficit, economic conditions, geopolitics, political corruption, internal factors.

المقدمة:

تعاني الدولة اللبنانية من أزمات اقتصادية ومالية تجعلها عرضة لاهتزازات بنيوية داخلية خطيرة. وتترافق هذه الأزمات مع محيط مشتعل ما بين حروب مدمرة وصراعات عسكرية وعقوبات اقتصادية؛ الأمر الذي يجعل الكيان اللبناني بصيغته الحالية عرضة للتأثر بارتدادات التحولات في المنطقة بأكملها. ومن الخطأ الاعتقاد بأن الأزمة الاقتصادية في لبنان هي وليدة أسباب آنية ومرحلية، فالانكماش الاقتصادي وارتفاع الدَّيْن العام والعجز المالي هو نتاج تراكمات لنظام سياسي يحمل في طياته بذور التناقضات والصراعات، ولنهج اقتصادي ريعي غير منتج تمتد جذوره منذ نشأة الجمهورية اللبنانية. وقد أسهمت الأحداث في سوريا، في العام 2011، في كشف هشاشة واهتراء الوضع الداخلي اللبناني بفُسيفسائه الطائفية والمذهبية، وأظهرت فشل النموذج الاقتصادي اللبناني في مواجهة التحديات بل وفي الوقاية من الأزمات. (ايمن، 2019 م)

مشكلة البحث:-

1. هل للتدخلات الخارجية عامل في تشوه النظام الداخلي اللبناني؟
2. هل المحاصصة الطائفية أدت الى كوارث إدارية في قطاعات الدولة اللبنانية؟
3. هل للجماعات المسلحة دور سلبي في شؤون الدولة اللبنانية مما أدى الى تفشي الفساد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي؟

فرضيات البحث:-

1. لعبت السياسة الخارجية لعديد الدول من ازدياد حالة التشتت والصراع الداخلي لدولة لبنان.
2. تعدد الطوائف الدينية والتيارات الحزبية عملت على ضعف وتقصير في الخدمات داخل قطاعات الدولة اللبنانية.
3. ساهمت المليشيات المسلحة في زيادة تأزم الوضع السياسي والفتنة بين مختلف شرائح المجتمع اللبناني الأمر الذي أضعف قدرة الدولة اللبنانية على النهوض بقطاعاتها المختلفة.

أهميته:-

إبراز هذا النوع من الدراسات المتعلقة بالجغرافية السياسية وإثراء المجلات المحكمة بمثل هذه المواضيع .

أهدافه:-

توضيح الفجوة الاجتماعية والضعف الاقتصادي والعجز السياسي المتمثل في الحكومة اللبنانية التي ساهمت بشكل كبير في تأزم الحالة اللبنانية واعتبارها نموذج للدولة الفاشلة ومتهالكة القوى.

مجالات البحث:-

المجال الزمني: في الفترة من 1975 الى غاية 2020 م وهي الفترة التي شهدتها لبنان حربا مع الكيان الاسرائيلي ثم تليها الحرب الاهلية بين اللبنانيين ثم الحرب على السلطة واقتسامها بين الطوائف متعددة الاديان .

المجال المكاني: دولة لبنان.

المجال البشري: الفئة المستهدفة من الاستبانة الإلكترونية هم الأفراد المهتمين بالشأن السياسي عامة وبدولة لبنان خاصة.

عينة الدراسة: -

تم الاعتماد على العينة العشوائية باستطلاع رأي من خلال الاستبانة الإلكترونية وزعت على شبكات التواصل الاجتماعي لمعرفة إجاباتهم عن الأسئلة التي تمحورت عن الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والطائفي لدولة لبنان.

المنهجية المتبعة:

تم الاستعانة بالمنهج الوصفي في تفسير وتحليل ظاهرة الفساد السياسي وما ترتب عليه من نتائج سلبية أدت لظهور العجز في الدولة اللبنانية.

الدراسات السابقة:-

- أشارت الباحثة (محسن) في دراستها (لبنان دراسة في الجغرافية السياسية و الجيوبوليتيك) ،2004 م، بتوضيح الموقع الجيوستراتيجي الهام والمحاذي للأراضي المحتلة من قبل الكيان الصهيوني فضلاً عن امتلاك لبنان للموارد المائية الهامة جداً في التفكير الجيوبولتيكي التوسعي للكيان الصهيوني حيث لعب الموقع الجغرافي للبنان على الدوام دوراً مهماً في تقرير مصير منطقة المشرق العربي التي تطورت تسمياتها تبعاً للحقب التاريخية، كما بينت الباحثة أن أهمية الدراسة لا تحتاج الى تبرير بل ان دراسة كل عناصرها بعمق وتحليل نقاط القوة والضعف باتت أكثر من ضرورية خاصة أن الأمة العربية اليوم على مشارف مرحلة جديدة هي مرحلة في غاية الخطورة تهدد مستقبلها ووجودها. (محسن، 2004 م)
- وفي دراسة (فرحات) عن (دور الفضائيات اللبنانية في تشكيل اتجاهات الرأي العام اللبناني نحو الطائفية)، 2015 م، أوضح الدور الذي تقوم به الفضائيات اللبنانية في تشكيل اتجاهات الجمهور اللبناني نحو قضية الطائفية من وجهة نظر الجمهور اللبناني نفسه، من خلال بيان الفروق الدالة احصائياً على عدد من المتغيرات وهي الانتماء الديني والتنوع الاجتماعي ومستوى التعليم ومتغير العمر، وكانت من أبرز توصيات هذه الدراسة تفعيل الإطار القانوني في التعامل مع الفضائيات اللبنانية خاصة فيما يتعلق بالطائفية وإطلاق مرصد مُراقبة خطاب الكراهية والتحريض الطائفي في وسائل الإعلام عامة وعلى الفضائيات خاصة. (فرحات، 2015 م)
- أما (جابري. توامي) في دراستهما عن (الحرب الأهلية اللبنانية وانعكاساتها على لبنان1975-1990م)، 2020 م، هدفت الباحثتان الى الاستفادة من مدلولات الحرب اللبنانية والوقوف على المحطات التي مرت بها هذه الحرب ومعرفة الأسباب الحقيقية من جهة ونتائج الأحداث من جهة أخرى حيث بيّنت الباحثتان أن من بين النتائج المهمة التي أفرزتها الحرب الأهلية اللبنانية هي ضعف في جميع القطاعات خاصة الاقتصادية منها إذ تراجع الاقتصاد خلال خمسة عشر سنة إلى أدنى درجاته، هذا بالنسبة للاقتصاد بينما لم يكن الوضع الاجتماعي عن غيره حيث شهدت البلاد أزمة أخرى هي الهجرة ، و من النتائج الاجتماعية أيضا الخسائر البشرية نجد دمارا في المنشآت الصحية و التربوية و عديد من المشاكل الأخرى وانعكست بالسلب بشكل كبير على لبنان. (جابري. توأمي، 2020 م).

المصطلحات والمفاهيم:

1. الجغر افية السياسية:-

المقصود بها علمياً هو السياسة الجغرافية أو سياسة المكان كما تسمى، فجوهر الجيوبوليتيك هو دراسة جغرافية العلاقات السياسية الدولية في ضوء الأوضاع والتركيب الجغرافي. (السمّاك، 2011 م)

2. الفساد السياسي: -

هو استحواذ على الموارد وصيغة تسويغ لمنح الامتيازات وتأمينها واستدامتها ومنحها المقبولية من جهة والطعن بشرعية رفضها من جهة أخرى، بذلك يصبح الفساد السياسي فضاء من المتعارضات (الأيديولوجية وسواها) كونه يستنبط تناقض مصالح وقيم من يُسيطر ومن هو مُسيطر عليه. (أبو فاشة وآخرون، 2021 م)

3. الأزمة الاقتصادية:-

هي الاضطراب الذي يطرأ على التوازن الاقتصادي الذي ينشأ في العادة عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. (الكركجي، سنة النشر لا توجد)

4. الطائفية: -

هي مذهب ديني يتصف بسياسات انشقاقية وهي التوظيف الديني في السياسة، بل والمزج الخاطئ للدين في السياسة، وهي أقرب للسياسة منه عن الدين وهي ليست الدين وإنما نتاج للتفكير والتفسير السلبي للدين، تقوم على رؤية أساسها النقل وليس العقل.(حسين، 2015 م)

المبحث الاول: الوضع الداخلي اللبناني:-

شهد لبنان حربا أهلية طاحنة لمدة خمسة عشر عاما من 1975 إلى 1990 قتل فيها مئات الآلاف. كما غزت اسرائيل لبنان خلال هذه الفترة، إذ وصلت القوات الاسرائيلية إلى العاصمة اللبنانية بيروت قبل أن تنسحب وتحتل جنوب لبنان حتى عام 2000، وضع اتفاق الطائف الذي رعاه المجتمع الدولي والموقع في مدينة الطائف السعودية 1990 نهاية للحرب الاهلية اللبنانية وتم تعديل الدستور اللبناني بناء على هذا الاتفاق الذي كان من نتائجه تقليص سلطات رئيس الجمهورية، ورغم أن الدستور اللبناني ينص على أن لبنان بلد جمهوري ديمقراطي برلماني لكن البنية الطائفية للنظام السياسي في لبنان جعل من شبه المستحيل اتخاذ أي قرارات كبرى دون توافق جميع الفرقاء السياسيين الموزعين على اساس طائفي، يقوم مجلس النواب اللبناني بانتخاب رئيس الجمهورية الذي يجب أن يكون من الطائفة المسيحية المارونية وبالتوافق بين القوى السياسية الممثلة بالبرلمان ولمدة ست سنوات قابلة للتجديد. (BBC NEW ، 2017 م)

المبحث الثاني: النظام السياسي تحت قبضة المجرمون وضعف الشعب:-

كانت القوى المهيمنة تأمن جانب عموم اللبنانيين، من خلال تغذية انقساماتهم الطائفية، حتى بات يمكن القول إنّ أكثر سياسي يعمل لمصلحة القوة المهيمنة هو الأكثر كلاماً عن "قوة" طائفته، ولم يستطع لبنان أن يسجّل حضوراً شعبياً منتجاً إلّا في الفترات "العابرة" التي قويت فيها الوطنية على الطائفية، ولعلّ الحدث الأقرب إلى **ذاكرة** اللبنانيين، لهذه الجهة، تجسّد مع اغتيال الرئيس رفيق الحريري في 14 شباط (فبراير) 2005م، وكان الانسحاب السوري من لبنان، أحد أبرز نتائجه، ولم تستطع إيران، من خلال "حزب الله"، أن تأخذ الدور السوري في لبنان، إلّا عندما عادت الطائفية الى

أوجّها، مستفيدة من أدوار رائدة لعبها، في هذا المجال، العماد ميشال عون ونجح في جذب الجميع إليها، وعون نفسه لم يصل الى رئاسة الجمهورية إلّا بالفرض، وعلى قاعدة معيار احتلالي، بعدما جرت مساعدته، مالياً وانتخابياً وإعلامياً وسياسياً وترهيباً وترغيباً، ليتوّج "الأقوى في طائفته"، وفي عهد "الأقوى في طائفته" أكمل "حزب الله"، ومن خلاله إيران، هيمنته على لبنان، ممّا أدخل البلاد، شيئاً فشيئاً، في "جهنّم"، فانبرى من يعرف ومن لا يعرف، لتدبيج قصائد الهجاء بحق الدولة والشعب، ناسباً الطبقة السياسية إلى طبيعة النظام السياسي و"تهاون" الشعب اللبناني، وليس إلى فرض القوى المهيمنة على البلاد والعباد، بالنار والحديد والعبوات الناسفة و"حقك رصاصة"، لقد اختصر الرابع من أغسطس 2021 حقيقة المعاناة اللبنانية، ففيما سار اللبنانيون في عاصمتهم رافعين لواء سيادتهم- ولو من البوابة القضائية كعنوان جامع- ونظّم المجتمع الدولي تظاهرة دعم كبيرة للشعب، كانت القوّة المهيمنة تفتح "ثغرة صاروخية" في جنوب البلاد، بهدف جرّ لبنان، بالقوة، إلى جريمة جديدة من أجل التغطية على الجريمة التي سبقتها حتى تبقي هذه القوة سيطرتها الدموية على لبنان، الذي تستخدمه بيدقاً في مشاريعها.(خشان،2021 م)

المبحث الثالث: مشروع مسح الأوضاع المعيشية للأسر المقيمة في لبنان المنفذ بين عامي 2014-2015:-

نشر المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق دراسة إحصائية بعنوان "الأحوال المعيشية للأسر في لبنان 2015، النتائج والمؤشرات العامة والمناطقية"، وهي أحدث دراسة وطنية تتضمن تقديراً لنسب الفقر في لبنان، وتأتي بعد دراسة نفذتها إدارة الإحصاء المركزي مع البنك الدولي عامي 2012/2011، ونُشر موجزها عام 2015. اتبعت الدراسة الأخيرة منهجية علمية مشابهة لتلك المعتمدة في التقارير التي تصدرها الجهات الدولية ودراسات إدارات الإحصاء، سواء لجهة تنفيذ الدراسة الميدانية، أو لجهة طريقة العرض، بحيث أتى التقرير مشابهاً من حيث المواصفات والتصميم للتقارير الدولية في هذا المجال، ولا سيما لجهة تضمين التقرير عرضاً مفصلاً للمنهجية المعتمدة. وهذه نقطة تسجل لمصلحة أصحاب التقرير، إذ إن ذلك يسهل القراءة والمقارنة، ويرسم إطاراً مرجعياً للدراسة يمكن المختصين التعامل معه بوضوح. لا يعني ذلك أن الدراسة ليس فيها ثُغَر (وهذا أمر طبيعي)، إلا أن هذه الثغر لا تنفي الطابع العلمي الموضوعي الإجمالي للدراسة. تم تنفيذ الدراسة على مرحلتين، وهذه إحدى النقاط التي تؤثر سلباً على النتائج. ففي مرحلة أولى، تم استيفاء استمارات 5016 أسرة عامي 2013 و2014، ثم في مرحلة ثانية تم استيفاء 1021 استمارة عام 2015 (أي أن إجمالي العينة بلغ 6037 أسرة)؛ ويشكل الانقطاع والفاصل الزمني بين مرحلتَي العمل الميداني، نقطة ضعف في تصميم العينة. والدراسة مكونة فعلياً من جزئيين، الأول هو الدراسة الوطنية التي اعتمدت عيّنة صغيرة (1307 استمارات)، وهي العينة التي اعتمدت في قياس الفقر من خلال دليل أحوال المعيشة؛ والقسم الثاني هو عرض الخصائص العامة للمحافظات حيث اعتمدت العينة كاملة. (مها لطف جمول وآخرون، 2017 م)

المبحث الرابع: التقرير العالمي لسنة 2021 م لمنظمة هيومان رايتس:-

في عام 2020م، شهد لبنان أزمات عدة، منها انفجار ضخم في مرفأ بيروت، وانهيار اقتصادي، واضطراب سياسي متزايد، وتفشي فيروس "كورونا"، تضافرت جميعها لتهدد الحقوق الأساسية للسكان. لم تعالج الطبقة السياسية اللبنانية أي من هذه الأزمات، بل كانت هي السبب في بعض منها .خسرت الليرة اللبنانية 80% من قيمتها منذ أكتوبر/تشرين الأول 2019، ما ضعّف قدرة الناس للحصول على السلع الأساسية مثل الطعام، والمسكن، والرعاية

الصحية. وفاقم تفشي فيروس كورونا الفقر والصعوبات الاقتصادية حيث أثرت الأزمة الاقتصادية وتفشي فيروس كورونا بشدة على القطاع الطبي، وأضعفا قدرة المستشفيات على تقديم الرعاية المنقذة للحياة. وزاد انقطاع الكهرباء حتى بلغ نحو 22 ساعة يوميا خلال الصيف، وفي 4 أغسطس/آب، أدى انفجار في مرفأ بيروت إلى دمار المدينة، وقتل 200 شخص تقريبا وجرح أكثر من 6 آلاف، وشرّد 300 ألف شخص. استقالت حكومة الرئيس حسان دياب بعد ذلك بقليل. سُمّي سعد الحريري لرئاسة الوزراء في 22 أكتوبر/تشرين الأول، بعد نحو عام على استقالته تحت ضغط الاحتجاجات الشعبية، واستخدمت القوى الأمنية اللبنانية، بما فيها الجيش، وقوى الأمن الداخلي، وشرطة مجلس النواب، القوة المفرطة في مناسبات عدة ضد المتظاهرين، وتحديدا بعد انتفاضة 17 أكتوبر/تشرين الأول 2019 – وغالبا دون عقاب. ولا تزال السلطات اللبنانية تلاحق الأشخاص وتحقق معهم بسبب التعبير السلمي وتحيلهم إلى المحاكم العسكرية. ما زالت النساء والأطفال يواجهون التمييز في ظل قوانين طائفية للأحوال الشخصية، ولا يزال زواج الأطفال والاغتصاب الزوجي مُشرَّعَين. لا تستطيع النساء اللبنانيات إعطاء الجنسية لأزواجهن وأطفالهن الأجانب، بعكس الرجال. يوجد 1.5 مليون لاجئ سوري في لبنان تقريبا، 78% منهم ليس لديهم إقامات قانونية، وهي أعلى من نسبة العام الماضي. في ظل الأزمة الاقتصادية وانتشار فيروس كورونا، تفاقمت أوضاع العاملات المنزليات المهاجرات – اللاتي يخضعن أصلا لنظام الكفالة المقيِّد ويُستَثنَين من حماية قانون العمل. (التقرير العالمي لبنان، 2021 م)

المبحث الخامس: تحليل الدراسة الميدانية على مو اقع التواصل الاجتماعي:-

قد تم طرح عدة أسئلة كان من بينها عن ماهي أسباب المشاكل الداخلية في دولة لبنان؟

أوضحت بعض الإجابات أن أحد هذه الأسباب هو التدخل الخارجي (ايران +فرنسا) ومن ثم الفساد وتدهور الاقتصاد اللبناني، فيما أفاد البعض من المستجوبين على الاستبانة الإلكترونية أن الطائفية وعدم معالجة شكل الدولة وشكل الحكم وغياب الدولة وتحكم بعض السياسيين في المشهد وسيطرة المليشيات هي سبب المشاكل الداخلية ، في حين أجاب البعض الآخر أن دولة ك لبنان بها ما يقارب العشرين طائفة. هي أحد أهم اسباب استمرارا الصراع بين السنة والشيعة، كذلك رجح البعض الى أن أحد هذه الأسباب المال الخليجي الذي يصب في جيوب السنة والسلاح الايراني الذي يصب في جيوب الشيعة (حزب الله).

وفي السؤال الثاني: ما هي الطريقة المثلى لنسيان الماضي بالنسبة للبنانيين والتوجه نحو المدنية وإحلال السلام داخل الدولة اللبنانية؟

رجّح البعض من المستجوبين بأن تقوم حكومة وطنية لبنانية من كل الاطياف .وتخوين من يتعامل مع الخارج والاتفاق علي شكل فدرالي للدولة ونظام حكم برلماني يحكم فيه الحزب الحاكم والعابر للطوائف دولة قويه تفرض سيطرتها علي الجميع بينما كانت بعض الإجابات على أن الحل هو ان يجتمعوا على ما يوحدهم ويتجاهلوا ما يفرقهم. وهذا صعب في ظل توارث السياسيين لمناصبهم وكأنها إرث خالص عن آبائهم . مما جعل الامر صعب في وجود حقيقة مُرة أن كل صراعات الدول العربية ومحاولاتها للتغيير جاءت في حقبة زمنية غير مناسبة، فدول العالم المتقدم يعيش فترات استقرار سياسي لأنهم متفرغون لعالمنا العربي ولن يتركوه وشأنه. ومن سوء حظ البلدان العربية انها تحاول ان تنتفض والعالم ينظر إليها ولا يريد لها النهوض فتخرج من حفرة ليوقعوها في أخرى، أيضاً كانت إجابة البعض في الابتعاد عن

تطبيق الديمقراطية التوافقية واتباع اسلوب الأغلبية. وكذلك جعل الهوية الوطنية تعلو على الهويات الفرعية وتحييد حزب الله عن السلطة ومنع التدخل الدولي الفعلي بإصدار قانون يجرم حمل السلاح ومنعه على أن يتحمل استتاب الأمن شرطة دولية في سابقة جديدة لمدة عشر سنوات متتالية مع تدريب جيل جديد عبر ثانويات شرطية متخصصة في كافة الفروع الأمنية ، ثم يتم تعيينهم مع الشرطة الدولية في مناصب مساعدين ليتولوا المهام بعد انتهاء المدة أيضا اقترح المستجوبون على ضرورة التعايش والتسامح والتماسك كقيم اساسية ونزع سلاح حزب الله ومحاكمة المسؤولين عن القضايا العالقة وتوحيد الجيش وضم كل المليشيات تحته برقابه دوليه ووضع دستور مجرد من النزعة الطائفية يقوم على التعددية السياسية ووضع صيغة تفاهميه بين الطوائف يضمن ادماج السلاح في جيش وطني نظامي وبناء جسور الثقة بين ابناء البلد الواحد وانتخاب رئيس يتوافق عليه الأغلبية الساحقة.

أما السؤال الثالث : هل كان للمليشيات اللبنانية بمختلف توجهاتها وأطيافها دورسلبي في مرحلة ما بعد الحرب؟

كانت أغلب الإجابات ب(نعم) فقد علّمنا التاريخ أن كل حرب تنتهي ينتج عنها أمراء حرب يصبحون انشطاريون يتكاثرون ويتوغلون في السياسة ويصبحون هم أهل الحل والعقد ولا يتنازلون عن مصالحهم الشخصية لما فيه صالح الوطن ولو أحرقوا الاخضر واليابس وتنافسهم مستمر، ويخشى كل طرف من نقمة وانتقام الاخر لو استلم زمام الامور، فهم في صراع دائم وهذا حرفيا ما يحدث في لبنان رغم ان امراء الحرب يرتدون البدل وربطات العنق ، في حين أجاب البعض بالأكيد لها الدور السلبي من فساد ونهب وقتل وسرقه فميلشيات حزب الله وما فعلته في مرفأ بيروت خير مثال نهب لليورانيوم وتصريح بتفجيره ، مع ان لو تفجر كل ما كان في المخزن لانفجرت كل لبنان فالميلشيات هي يد الدول الإقليمية كإيران لبقاء لبنان مضطرب، وهي مجرد أداة تستخدمها الأطراف الدولية التي تسعى لبسط نفوذها في المنطقة، وهنا يكمن دورها السلبي الذي تمثل في إضعاف دور مؤسسات الدولة في بسط الأمن والاستقرار على أراضيها.

بينما كان فحوى السؤال الرابع بـ هل سيكون هناك حوار ودي بين الطوائف وحل الخلافات بينهم ؟

أجابت العينة بنعم ،اذا وُجدت الارادة الوطنية والاخلاص للوطن وايضا الضغط الدولي الساعي للخير والتوافق وليس الشر، وهناك من أجاب بلا أظن حيث رجّح فكرته الى حصر السلاح في يد الدولة والمؤسسات الامنية حتى وان كانت غير متهيئة وغير مقنعة ،ولكن كمرحلة اولى أن يكون القرار العسكري والامني لدى الدولة ولا بد من كسر شوكة ما يسمى حزب الله خاصة أنه هو الذي يقيم دولة داخل الدولة ويخطف لبنان ويبتز به الجميع. بينما تمنى البعض من المستجوبين هذا ولكن تأتي الرياح بما لا تشتهي مرافئ لبنان والسبب (حزب الله وايران)، أيضاً يرى بعض أفراد العينة ان كل طائفه تسعى للسيطرة والحصول على اكبر عدد من المقاعد في البرلمان اللبناني ليسيطر على مقاليد الحكم ، كما رجّح البعض الى أن السبب ليس التعددية الطائفية في حد ذاتها و ليست أساس المشكلة في لبنان. وان حالة العداء بينها ليست حقيقية كما يصورها الأعلام. فالمشكلة الحقيقية تكمن في وجود مليشيات مسلحة مدعومة من بعض الدول وتدعي على خلاف الحقيقة انها تعمل لحساب الطوائف الدينية والمذهبية في لبنان.

اما السؤال الخامس ركز عن ما هو دور المرأة اللبنانية ومدى مشاركتها في عملية السلام؟

كانت الإجابة أن دورها غائب في الوقت الحالي بسبب تحيدها عن العملية السياسية، حيث وقفت برلمانيات وسط قاعة البرلمان لمناقشه هذا الموضوع لما تحيد المرأة؟ مع ان المرأة بإمكانها تقديم الكثير، حيث ضللتها قضية الجمال والموضة والفن من غناء ورقص وجعلوها مادة إعلامية رئيسية لقنواتهم كصورة للمرأة اللبنانية والباقي استثناء ، بينما كانت بقية الإجابات أن دور المرأة اللبنانية في صنع السلام يمكن أن يتحقق من خلال مشاركتها الفاعلة في مؤسسات المجتمع المدني التي تدعو إلى نبذ الخلافات والصراعات المسلحة والتطلع إلى غد أفضل .

وأخيراً السؤال السادس : هل نجح الاتحاد الأوروبي في بناء السلام الدولي في دولة لبنان؟

جُل الإجابات كانت بلا، لم ولن تنجح الا اذا كان هناك حواراً يعالج مشكلة شكل الدولة ونظام الحكم، بينما أجاب البعض أن حل الازمة اللبنانية من اللبنانيين انفسهم ولا يُنتظر من الاتحاد الاوروبي اية حلول في الوقت الحالي، فالاتحاد الاوروبي تدخله اعلامي فقط من اجل تحقيق انتصارات داخلية محلية لدول الاتحاد. فهم يعلمون سبب المشكلة ولكنهم يتفرجون ويطيلون أمد الصراع لان ليس في صالح أحد ان تستقر دولة هي جارة للكيان الصهيوني، فهم يتركون لبنان تتخبط في الفوضى كبقية الدول العربية التي لا زالت مستمرة في تشكيل كياناتها . بينما أجاب الأخرون أن الحقيقة هي ان الاوروبيين ليس لديهم اي ارادة جادة في مساعدة لبنان و غير لبنان وهم يستخدمون الجميع لما فيه مصلحتهم ومصلحة حلفائهم الحقيقيين واولهم إسرائيل.

النتائج والتوصيات:

1- ضرورة انتهاء الطائفية وتعددية الأحزاب مختلفة التوجهات والآراء كي تصل الدولة وأركانها الى بر الأمان وانتهاء الصراع القائم فيما بينها.
2- تجميع الأسلحة والمعدات العسكرية ووضعها في أماكن بعيدة عن المؤسسات المدنية والتجمعات السكنية والمراكز الخدمية تفادياً لأي حرب أهلية تحدث في أي وقت.
3- على الشعب اللبناني ضرورة التعجيل بالانتخابات على شخصية تجمع الكل تحت راية واحدة لا فرق بين مسلم سني أو شيعي المهم شعب على أرض واحدة وكيان سياسي واحد هدفه تكوين دولة مدنية لا عسكرية.
4- إعطاء الفرصة لمن هم خارج المعترك السياسي وتغيير الوجوه المتصدرة للسياسة طيلة هذه السنوات .
5- تسليم كل المطلوبين للعدالة واللذين عليهم أحكام صادرة من المحاكم الدولية أو المحلية لاستتباب الأمن وإرجاع الحقوق ورد المظالم .
6- يجب على الشعب اللبناني أن يترك ويلغي فكرة الانتداب الخارجي من أي دولة تفادياً لوجود مستعمر جاثم على أرض لبنان بعد أن تخلص من براثن العدو الصهيوني في جنوبه الى الأبد.
7- العمل على تطوير قطاع التعليم والصحة والقطاع الاقتصادي وجلب الشركات الخارجية لإعمار لبنان وتدوير عجلة الاقتصاد باستثمارات تعود بالنفع على الشعب اللبناني ليستقر مادياً ومعنويا.

الخاتمة:

لبنان بعد كل هذه السنوات لا زالت دولة ضعيفة هشة الأركان متشتت الكيان السياسي بالرغم من عديد المحاولات الداخلية والخارجية في حلحلت مشاكلها الطائفية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية إلا أن هناك يد واضحة للعيان تريد لهذه الدولة أن تبقى في مستنقع الحروب الأهلية والصراعات الخارجية لا سيما ما يفعله حزب اللات الذي يحاول بكل الطرق الدنيئة من قلب موازين العدل والمساواة والحرية والديمقراطية والعيش الرغيد الى إسقاط دولة وإيصالها الى الهاوية وانتهاء وجودها بين العالم العربي .

المراجع:-

1- ايمن عمر، (30 سبتمبر 2019)، الأزمة الاقتصادية اللبنانية: الواقع والتداعيات. (مركز الجزيرة للدراسات)،(https://studies.aljazeera.net)

2- دانا عماد محمد فرحات،(2015 م)، دور الفضائيات اللبنانية في تشكيل اتجاهات الرأي العام اللبناني نحو الطائفية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان

3- لمياء أحمد محسن،(2004 م.)، لبنان دراسة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية البنات.

4- أمبنة جابري. كريمة توامي، الحرب الأهلية اللبنانية وانعكاساتها على لبنان 1975-1990 م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2020م.

5- محمد أزهر سعيد السماك،(2011 م)، الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار البازوردي، ص35.

6- وسيم أبو فاشة وآخرون،(2021 م)، الفساد السياسي إعادة النظر في المفهوم، الطبعة الأولى، جامعة بيرزيت، ص4.

7- نغم عدنان أحمد الكركجي، الأزمات الاقتصادية في الأندلس من الفتح حتى سقوط غرناطة، الطبعة الأولى، دار الكتاب الثقافي، ص29.

8- حسام كصاي حسين،(2015 م)، الطائفية صدمة الإسلام السياسي، الطبعة الأولى، أمواج للنشر والتوزيع، الأردن، ص22.

9- مقالة بعنوان "النظام السياسي في لبنان أسير التوازنات الطائفية"، موقع BBC NEWS، 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، https://www.bbc.com

10- مقالة لـ(فارس خشان)،(2021م)، بعنوان" النظام السياسي تحت قبضة المجرمون وينفذها الخاضعون"، موقع قناة الحرة ، 06 أغسطس ، https://www.alhurra.com

11- مها لطف جمول وآخرون، (2017 م)، دراسة الأحوال المعيشّية ل للأسر في لبنان 2015 - النتائج والمؤشرات العامة والمناطقّية- الملخّص التنفيذي، الطبعة الأولى، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

12- https://www.hrw.org

النظام الدولي الجديد بين الأحادية الأمريكية وتنامي الدول الصاعدة

بوزازي خليفة

أستاذ جامعي، جامعة البليدة 02، الجزائر

الملخص:

بعد إنتهاء الحرب الباردة وتصدع المعسكر الشيوعي بزعامة الإتحاد السوفياتي، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى، مما أدى إلى التحول من الثنائية القطبية في فترة الحرب الباردة إلى الأحادية القطبية بعدها، أثر ذلك على بنية وهيكل النظام الدولي أطلق عليه نظام دولي جديد، لكن في ظل الإنحصار والتراجع الأمريكي خاصة عند ظهور وبروز القوى الصاعدة مثل الصين وعودة عافية روسيا إلى الواجهة في السياسة الدولية مما قد يؤثر في بنية النظام الدولي وتوزيع القوة فيه.

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي، الأحادية الأمريكية، الدول الصاعدة، الهيمنة، القوة.

Abstract:

After the end of the Cold War and the cracking of the communist camp led by the Soviet Union, and the emergence of the United States of America as a superpower, which led to the shift from bipolarity in the Cold War period to unipolarity after that, this affected the structure and structure of the international system called a new international system, but in light of The American blockade and retreat, especially when the rising powers such as China appear and Russia's health returns to the fore in international politics, which may affect the structure of the international system and the distribution of power in it.

Key words: international system, American uni, emerging countries, domination, Power

مقدمة:

في ظل التفاعلات وصراع الفواعل والإرادات التي أصبح يعيشها العالم اليوم، ومن خلال تنافس الفواعل الأكثر تأثيرا ونفوذا في النظام الدولي، حيث اصبح تنامي صعود الصين إقتصاديا وعسكريا، وإصرار روسيا للعودة إلى الواجهة في السياسة الدولية كونها قوة عسكرية بالدرجة الأولى، أثرت على نفوذ وهيمنة الدور الأمريكي عالميا الذي أصبح في تراجع وإنحصار ، مما أدى إلى ظهور ما يسمى بالنظام الدولي الجديد وهو الإنتقال من الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى عالم متعدد الأقطاب من خلال الصعود الصيني والدب الروسي إلى التطلع نحو العالمية، هذا الإنتقال تحاول من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على نظام توازن القوى القائم على الأحادية الأمريكية من أجل الإبقاء على مصالحها في العالم، لكنه من جهة أخرى تحاول القوى الصاعدة إلى إعادة تشكيل بنية النظام الدولي وفرض نظام توازن القوى من خلال تعدد الأقطاب.

مشكلة البحث:

إلى أي مدى يمكن أن تحافظ أمريكا على بنية النظام الدولي في ظل تصاعد وتنامي القوى الصاعدة؟

أسئلة البحث:

-ماهي أهم التعريفات المقدمة من طرف الباحثين والأكاديميين لمفهوم النظام الدولي الجديد؟

-إلى أي مدى يمكن أن تساهم الولايات المتحدة الأمريكية في إستمرار هيمنتها ونفوذها في العالم؟

-هل يمكن القول بأن الولايات المتحدة بدأت بالتراجع والإنحصار في ظل تنامي قوى صاعدة إقتصاديا وعسكريا مثل الصين؟

-إلى أي مدى يمكن إعتبار بروز الصين كدولة قوية إقتصاديا وعسكريا تهديدا مباشرا للمكانة ومصالح الولايات المتحدة في النظام الدولي؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها العديد من الدراسات الخاصة بمفهوم النظام الدولي الجديد، كما عالجت دراسات أخرى الخاصة ببروز القوى الصاعدة مثل الصين التي أصبحت قوة عسكرية وإقتصادية عالمية، مما أثرت على دور ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية والإنتقال من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية وخلق نظام دولي جديد قائم على توازن القوى قد لا يكون في صالح الولايات المتحدة من خلال المحافظة على مصالحها الإستراتيجية في العالم.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

-ضبط المفاهيم والتعريفات المختلفة الخاصة بالنظام الدولي الجديد.

-إبراز الهيمنة والمكانة الأمريكية في النظام الدولي بين الإستمرارية والتراجع من خلال مقومات القوة الأمريكية سواء الإقتصادية أو العسكرية.

-إبراو مكانة ودور الصين في رسم معالم نظام دولي جديد يمتلك يمتلك مقومات القوة الإقتصادية والعسكرية والإنتقال من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية.

المحور الأول: مفهوم النظام الدولي الجديد وخصائصه.

جاء هذا النظام ليرسم ملامح عالمية جديدة تستند إلى نظام القطبية الواحد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، لينهي بذلك ملامح النظام القديم الذي كان قائما على الأقطاب الكبرى في العالم، ويعتمد هذا النظام على دوائر نفوذ وأليات معينة، منها على سبيل المثال لا الحصر الشركات متعددة الجنسيات، وهذه الشركات تتحكم بسياسات الدول الكبرى وتؤثر فيها لأنها تمتلك ميزانية مالية ضخمة جدا، وهذه الشركات تخدم مصلحة الولايات المتحدة بالدرجة الأولى، وبالتالي فهي تتمكن من السيطرة على الدول الصغيرة والضعيفة من خلال المصالح الإقتصادية، وقد تعمل الولايات المتحدة على دمج بعض القوى في النظام وإمتصاص طموحها، مثل إيران، لكن هذا المخطط ربما لا يستطيع أن يحتوي تطلعات روسيا والصين خصوصا أن كليهما يحاول لعب دور بارز يؤهله ليكون أحد أقطاب العالم، وليس قوة دولية يتم إحتواؤها من قبل الولايات المتحدة ويستندون إلى:

1-الضبابية التي تغلف مفهوم النظام، إذ مرة يتم تفسيره على أنه يعتمد على توزيع القوة بين الدول الفاعلة، ومرة يتم تفسيره على أنه يعتمد على طبيعة العلاقات القائمة بين الدول الرئيسة في النظام الجديد.

2-التباين الواضح في تفسير الاسس التي تحدد القوة بين الدول والتي يعتمد عليها النظام، إذ يتم تحديد الأسس إنطلاقا من المفهوم العسكري للقوة ومنها من يرى أن الإحتكام للقوة الإقتصادية هو الاساس، وبالعودة إلى القوة العسكرية فإن من يفسر النظام الجديد إستنادا إليها فإن الولايات المتحدة تتزعم هذا النظام، وبالتالي يمكن وسمه بأحادي القطبية، وأما من يرى أن القوة الإقتصادية هي الأساس فإن النظام الجديد يوسم بالتعددية القطبية. (عاهد،صايل: 2018، ص270)

تعد لفظة النظام من أكثر الألفاظ شيوعا في الأدبيات السياسية وتمتد في جذورها إلى زمن بعيد، ترتبط بدايته حسبما يراه بعض الكتاب بالفلسفة التنويرية الراجعة إلى أصحاب نظرية العقد الإجتماعي، وهذه النظرية تذهب إلى أن الأفراد ورغبة منهم في أن يبتعدوا عن حالة الفوضى والإنضمام إلى حالة يسودها الأمن والإستقرار يتنازلون عن بعض مصالحهم أو كلها لصالح حاكم يكون بمقدوره تأمين هذه الغاية، (براهيم: 2010، ص89)، فبالنسبة للمفكر مصطفى علوي يرى أن النظام شبكة معقدة من علاقات الإعتماد المتبادل بين أجزاء ظاهرة ما، ومكوناتها بالإضافة إلى العمليات التي تنشأ من إستمرار هذه العلاقة وإنتظامها وعلى علاقات التأثير المتبادل بين هذه الكيانات والبيئة المحيطة به.(العلوي: 1979،ص68)

أما بالنسبة للفكر السياسي يعرف مورتن كابلن النظام بأنه "مجموعة النماذج والقواعد المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول وتحدد مظاهر ومصادر الإنتظام فيها خلال فترة زمنية معينة"، ويعرفه كذلك مولستي "بأنه تجمع يضم الوحدات السياسية المستقلة (دول، مدن، أمم، إمبراطوريات...) ويكون التفاعل بينهما كبيرا ومتواصلا وطبقا لعمليات منظمة" (فهمي: 1999، ص15)، ومن جهة أخرى عرف ناتول رابوبورت النظام بأنه يعتمد على المبدأ الذي يحدد العلاقة بين أجزاء معينة أساسا لتحديد ماهية النظام فيقول "إن المجتمع الذي يعمل ككل نتيجة الإعتماد المتبادل بين الأجزاء هو ما يمكن تسميته بالنظام".(دورتي: 1985، ص99)

كما هو الشأن في تعريف أي مصطلح إختلفت تعبيرات السياسيين في تعريفهم للنظام الدولي، تبعا للزاوية التي ينظر منها الباحث إلى هذا المصطلح، حيث عرف الدكتور أنور عبد المالك النظام الدولي بأنه: "شكل سياسي وإقتصادي وإستراتيجي تنتظم في إطاره وحدات وأنماط من العلاقات، تنطوي على صراعات ومواجهات وعمليات تنمية وتطور إجتماعي وتحديث تقفز أحيانا بسرعة هائلة، ثم تتوقف أو ترتد أو تصاب بضربات وهجمات مضادة تكسر شوكتها" كما عرف الدكتور عبد الخالق عبد الله النظام الدولي على أنه "تجسيد لنشاطات وتفاعلات وإرتباطات الدول والمنظمات والشركات متعددة الجنسيات والتكتلات العسكرية والدفاعية، والوحدات السياسية الرئيسية والفرعية الأخرى المكونة للعالم المعصر، أما بالنسبة للدكتور سيف الدين عبد الفتاح عرف النظام الدولي بأنه "نسق من التفاعلات بين الفاعلين الدوليين على مستوى العالم ككل".(أبو شبانة: 1998، ص8-9).

كما عرف من جهة أخرى الدكتور أحمد شرف النظام الدولي هو "مجموعة الحقائق الإقتصادية-الإجتماعية، والجغرافية-السياسية التي تحكم علاقات المجتمع الدولي بكل أشخاصه ومؤسساته وبكل الأنساق القيمية والقانونية التي تعبر عن هذه الحقائق، والتي تنظم علاقات الدول بعضها ببعض، وعلاقة الدول بالمجتمع الدولي ككل، وعلاقة الدول والمجتمع الدولي بالطبيعة، وأليات التنفيذ لهذه العلاقات، أما بالنسبة لحسين شرف عرف النظام الدولي "مجموعة القواعد العامة للتعامل الدولي، في جوانبه الصراعية والتعاونية، كما تضعها القوى الكبرى في الجماعة الدولية وتفرضها على القوى الأخرى في مرحلة تاريخية معينة"، كما يرى الدكتور توفيق الشاوي في تعريفه للنظام الدولي هو "وجود منظمة دولية عالمية، هدفها المحافظة على السلم، ولها إختصاص شامل بالقضايا المتعلقة بالعلاقات الدولية". (أبو شبانة: 1998، ص9-10).

بناءا على هذه التعريفات لمجموعة من الباحثين والأكاديميين يمكن تفسير النظام الدولي " نمط التفاعلات بين متغيرات العلاقات السياسية الدولية في إطار من القواعد والأسس المتفق عليها أي، هو إعادة ترتيب العلاقات الدولية بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي بما يتواءم ومصالح الولايات المتحدة فتتحول مناطق الصراع وتأخذ مناطق أخرى من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب وهكذا فتتحول المنظمات الدولية إلى مجرد أدوات لخدمة هذا النظام. (عاهد، صايل: 2018، ص270-271)، أو هو علاقات القوة والسيطرة فيما بين دول العالم من حيث توزيع وتركز القوى الدولية، وطبيعة ذلك التوزيع، أو هو البيئة التي تعمل فيها أطراف العلاقات الدولية وفي مقدمتها الدول. (وائل: 2015، ص62-63).

أما بالنسبة لمفهوم النظام الدولي الجديد فقد شاع هذا المصطلح في بداية التسعينات، وذلك للتعبير عن نوع العلاقات الجديدة الذي بدأ بالظهور على الساحة الدولية، والذي بدا مختلفا من نوع العلاقات التي كانت قبل إنهيار الإتحاد السوفياتي، وقد إستخدم هذا المصطلح لأول مرة جورج بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أنذاك، فقد أعلن في إجتماع الكونغرس الأمركي في أذار 1991 بعد إخراج القوات العراقية من الكويت، بأن الولايات المتحدة زعيمة العالم الرأسمالي أصبحت منذ الأن زعيمة العالم والدولة والوحيدة التي ستتحكم وتقرر وتدبر، لقد سقطت الإشتراكية وتمزق الإتحاد السوفياتي إلى جمهوريات مستقلة، وعلى الولايات المتحدة أن تحمل هذا العبء، وأن توجد المؤسسات والهيئات وتضع القواعد لإدارة هذا العالم، معلنا عن قيام نظام دولي جديد تترأسه الولايات المتحدةالأمريكية.(عريب: 2021، ص253).

وقد تعددت تعريفات النظام الدولي الجديد بحسب المعايير والزاوية التي يتم النظر منها، لكن التعريف المعتمد في معجم كامبريدج هو أن مصطلح النظام الدولي الجديد هو موقف أو وضع سياسي لم تعد فيه دول العالم منقسمة بسبب دعمها للولايات المتحدة الأمريكية أو الإتحاد السوفياتي، وذلك بسبب إنهيار الإتحاد السوفياتي وإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، وبدلا من حالة الإنقسام السابقة فإن على الدول أن تعمل معا لحل المشكلات الدولية، وبالتالي يمكن التوصل إلى أن مفهوم النظام الدولي الجديد الذي ظهر بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في العالم لم يستمر حتى وقتنا الحالي، فالنظام العالمي الحالي لم يعد نظام أحادي القطبية بالمفهوم التقليدي، وإنما هناك إلى جانب الولايات المتحدة العديد من القوى الصاعدة ذات تأثير في ميزان القوة الدولية وعدة تكتلات في نسق العلاقات الدولية، بالإضافة إلى وجود فاعلين دوليين غير الدول في الميدان الدولي وهم المنظمات الدولية أهمها الأمم المتحدة، والأصل أن يقوم هذا النظام على مبدأ العالمية والتضامن والتعاون مابين هذه الدول. (عريب: 2021، ص254-255).

المحور الثاني: الهيمنة الأمريكية بين الإستمرارية والتراجع في النظام الدولي.

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية من مقومات القوة الشاملة بما يمكنها من ممارسة التأثير في قرارات الدول الأخرى، وبما يحقق أهدافها ومصالحهاالإستراتيجية، فالقدرة التأثيرية للولايات المتحدة الأمريكية تتمثا فيما تملكه من قدرات إقتصادية وعسكرية ضخمة وقاعدة واسعة للمعرفة والقدرات التكنولوجية، فمن ناحية المقومات العسكرية تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية قوة عسكرية غير مسبوقة، يمكن أن توزعها حول العالم، ونفقاتها أكبر من نفقات الدول الخمس عشر التالية لها مجتمعة. (الحمدوني: 2020، ص4-5).

وتعتبر القوة العسكرية الأمريكية الأكثر تنظيما في العالم، والأكثر تدخلا في النزاعات الخارجية بالمقارنة مع غيرها من الدول، وهم يعتمدون في ذلك على قوتهم الذاتية وعلى قيادتهم للحلف الأطلسي، بعدما أصبح هذا الحلف أداة بيد الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة العسكري. (غسان: 2000، ص177)، كما أصبحت شركات السلاح الأمريكية هي المورد الأول للسلاح، فضلا عن أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المركز الأول من حيث عدد الشركات التي تتولى بيع الأسلحة على مستوى العالم، إذ بلغت حوالي 48 شركة سنة 2009 مستحوذتا على% 60.2 من حيث مبيعات الأسلحة

على مستوى العالم في العام نفسه، (الحمدوني: 2020، ص5)، ومن ناحية القوة النووية فإن الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الأولى في العالم سواء على مستوى الكم من الأسلحة أو على مستوى ما تتمتع به أسلحتها النووية من نوعية متطورة بفعل التقنية العالية المستخدمة فيها، كما تمتلك أكبر عدد من الغواصات النووية في العالم. (سليم: 2009، ص160).

أما من ناحية المقومات الإقتصادية تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أقوى إقتصاد في العالم، فهي تعد الدولة الأولى في العالم من حيث الناتج القومي الإجمالي، ومن حيث معدل النمو الإقتصادي، كما أنها تعد أكبر قوة تجارية في العالم، وقد أدركت أهمية الأبعاد الإقتصادية للقوة لذلك عملت على وضع إستراتيجية مالية تهدف إلى إعادة دمج الإقتصاد العالمي خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وعلى نحو يعمل فيه لصالحها، إذ قامت بإنشاء العديد من المؤسسات الرئيسية للنظام الإقتصادي الدولي، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، كما عملت في ذات الوقت على تكريس سيطرتها على هذه المؤسسات الدولية خدمة لمصالحها الإقتصادية. (الحمدوني: 2020، ص5).

أما بالنسبة للمقومات التكنولوجية فقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تطورا كبيرا في قدراتها التكنولوجية إذ تعد في مقدمة الدول الرأسمالية التي دشنت ما يسمى بعصر الثورة الصناعية الثالثة، أو ثورة المعلومات، وهو ما يعني ريادتها وتقدمها في مجالات التكنولوجية المعقدة كالتكنولوجيا العسكرية وتكنولوجيا الفضاء والإتصالات والعقول الإلكترونية والهندسة الوراثية وغيرها، (الحمدوني: 2020، ص6)، فقد أقامت محطات أرضية وفضائية تمركز بين يديها أكثر من مليارين من المكالمات الهاتفية والرسائل عبر التلكس والفاكس والمعلومات الإلكترونية، تحللها وتدرسها وتبني سياساتها على أساس من هذه المعطيات، الأمر الذي يخول لها من الناحية الإستراتيجية إمتلاك أدوات السلطة الناعمة الذي تساعد على بلوغ نتائج محددة عن طريق الإستقطاب دونما حاجة للجوء إلى الترهيب ويندرج ذلك في إدراك الولايات المتحدة الأمريكية أن سبل الهيمنة قد تحولت طبيعة وطريقة في زمن العولمة وتداول المعلومات والمعارف. (المنجرة: 2000، ص43).

ويرى جانب كبير من الواقعيين أن مواجهة الهيمنة الأمريكية ليست إختيارا سهلا أو هينا، بل تكاد تكون من المستحيلات، خصوصا في ظل إستمرار حالة الضعف التي تعانيها بقية القوى الدولية الأخرى، الأمر الذي يؤكد على إستمرار الوضع الحالي للولايات المتحدة الأمريكية، بإعتبارها القوة الأعظم الموجودة على هذا الكوكب، ولا يبدوا في الأفق القريب أي تهديد لمثل هذه الهيمنة، سواء في أوروبا أو أسيا خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، ويبدوا أن الولايات المتحدة ا أمريكية تتطلع إلى أن يكون القرن الحادي والعشرين هو الأخر أمريكا بكل ما تملك من القوة المختلفة، وفي هذا الصدد يقول جوزيف ناي وبريجنسكي وغيرهما بأن "الولايات المتحدة سوف تبقى قوة عظمى وحيدة خلال هذا القرن على المستويين العسكري والسياسي، فالولايات المتحدة الأمريكية بإمتلاكها القيادة العسكرية والهيمنة الإقتصادية والتفوق العسكري والنووي، ستعمل على ترسيخ تفوقها على باقي القوى في النظام الدولي، وستحاول قدر الإمكان منع وجود منافسين أو شركاء محتملين معها طوال القرن الحادي والعشرين"، وبالرغم من الأزمة الإقتصادية، والإنكماش المفاجئ للإقتصاد الأمريكي بفعل تدعيات كورونا (كوفيد 19)، إلا أنه لا يزال الخبراء متفائلون بأن الإقتصاد

الأمريكي سوف يرتد مرة أخرى في النصف الأخير من عام 2020، حيث من المتوقع أن ينمو بمعدل 6% تقريبا بحلول نهاية السنة، والأكثر من ذلك هو أحد منظري الولايات المتحدة ذهب إلى حد أن كورونا كوفيد 19 سيكون من تداعياته تنزيل نظام عالمي جديد ومعه تغير في العلاقات الدولية، ومن أبرز متغيراته عولمة الكوكب حول بؤرة أمريكا الجديدة وحول قوتها المستشرية في بقاع العالم.(الحمدوني: 2020، ص6-7).

إن كل هذه المقومات التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية، قد مكنتها من أن تمارس دورا تأثيريا مباشرا في التفاعلات والسياسات كافة التي تجري على الصعيد الدولي، وقد بدا بما لا يدعوا إلى الشك أن الولايات المتحدة الأمريكية باتت القوة الأولى في العالم مع مطلع القرن الجديد، حيث أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت أن الولايات المتحدة أصبح أمة لا غنى عنها، وفي عام 2001 صرحت أيضا أن على الولايات المتحدة "أن تكون أكثر من مجرد فاعل دولي، بل يجب أن تكون مالكة هذه اللحظة المعاصرة من التاريخ"، الولايات المتحدة مثلها مثل أي قوة مهيمنة في التاريخ، تحاول دائما المحافظة على إستمرار الأوضاع كما هي حفاظا على مصالحها وهيبتها. (أبو زيد: 2014، ص10-11).

بناءا على ما تقدم، يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية لا زالت تحتفظ بالشروط المطلوبة للزعامة في النظام الدولي الحالي، ولعل أخطر هذه الشروط ما يتجلى في القوة الناعمة، التي جعلت الكثيرين في العالم يعتقدون بوعي أو بغير وعي منهم، أن العالم في حاجة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لرعاية شؤونه، وعلى الرغم من أن معطيات النظام الدولي تشير أن الولايات المتحدة تظل الدولة المهيمنة في الشروط المطلقة، إلا أن مجموعة من التحديات بدأت تلوح في الأفق. (الحمدوني: 2020، ص7).

أما بالنسبة لتراجع الهينمة ا أمريكية ينطلق من واقع أن أزمة الديون الأمريكية التي قدرت بحوالي 52636 مليار دولار، وتنامي العجز في الميزانية، له أثار على قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة نشر قواتها وإدارة شؤون العالم كما كانت في السابق، وقد عمقت الأزمة المالية التي حدثت في عام 2008 من مشاكل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أفضى الإنهيار إلى تباطؤ إقتصادي وضياع 40 تريليون دولار من قيمة الأسهم في الإقتصاد العالمي، وتأميم أكبر مؤسسات الرهن في الولايات المتحدة، وكان أضخم إفلاس في التاريخ، وإختفاء البنك الإستثماري، (الحمدوني: 2020، ص3)، لذلك حاولت الولايات المتحدة الأمريكية، منذ عهد بوش الإبن، السيطرة على الأزمة التي عصفت بها إثر الإنهيار المالي والعقاري، فقررت ومن بعدها إدارة أوباما القيام بخطط الإنقاذ أو ما بات يعرف "عمليات الدعم والتحفيز"، التي كلفت الخزينة الأمريكية حتى العام 2011 أكثر من تريليوني دولار، ذهبت جميعها إلى خدمة رأس المال الكبير، هذه الخطة قيل أنها إستطاعت وقف الإنهيارات حتى الأن، غير أنها لم تفلح في معالجة الخلل البنيوي للإقتصاد الأمريكي، بل راكمت فوقه أزمات جديدة جعلت من إمكان تفجرها جميعها مسألة وقت، وبالمقابل يعرف العالم تنامي الدور الإقتصادي المتعاظم لبعض الدول كالهند والبرازيل، وبشكل خاص الصين التي أصبحت لاعبا إقتصاديا مهما على الساحة العالمية. (خليل: 2014، ص33-34).

فضلا عما تقدم فإن ظهور وباء كورونا (كوفيد 19) بالولايات المتحدة الأمريكية، الذي قيد النشاط الإقتصادي بشدة، قد يعمق من تردي الأوضاع الإقتصادية والمالية، فقد أظهرت الدراسة التي أجرتها الجمعية الوطنية لإقتصاديات الأعمال أن الخبراء توقعوا ركودا حادا وقصيرا للنصف الأول من العام 2020 وذلك على النحو التالي:

-إرتفاع معدل البطالة إلى 12% بحلول منتصف عام 2020.

-فقدان حوالي 4.58 مليون وظيفة في الربع الثاني، وسيؤثر فقدان الوظائف على الإنفاق، وهو المحرك الرئيسي للإقتصاد الأمريكي حيث يمثل الإنفاق الإستهلاكي حوالي 70% من النمو الإقتصادي، لذلك يعتقد البعض أن أمريكا بعد كورونا حتما لن تكون كسابقها، لا سيما أن الصين وروسيا قد قامتا بملئ كثير من مربعات النفوذ الإستراتيجي العالمي، وقد رأى العالم بضع طائرات روسية تحط على الأراضي الأمريكية حاملة المساعدات الطبية والمعدات والمتقدمة لإنقاذ أرواح الأمريكيين، أضحى الزعم القائل بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستفقد هيمنتها بعد وباء كورونا يلوح في الأفق، لا سيما وأن هناك من سبق وبشر بإخفاق الإستراتيجية الأمريكية مثل وليام ليند william lind الذي كتب في تعليق له في 2003/02/19 "أن السؤال ليس هو : أستخفق أم لا؟ لأنها ستخفق، وإنما السؤال يدور حول السبب الذي يدفع أمريكا للسيطرة على العالم وإنشاء مملكة جديدة على غرار روما أو الإمبراطورية الإسبانية القديمة، الجدلية تقوم على أن التفرد خطير، وهو يصنع الأعداء ولا يصنع الأصدقاء، إنه يقوم على القوة التي تتنوع مصادرها وأسبابها ولا سقف لها، غدا ستتلقى أمريكا ضربات من حيث لا تعلم، ومعها لن تنفع كل الأسلحة الفتاكة التي بحوزتها". (الحمدوني: 2020، ص3-4).

على هذا الاساس وبناءا على ماسبق ذكره، ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعيد صياغة سياستها الخارجية بما يتلائم مع المعطيات الراهنة للنظام الدولي الذي بدأ يعيش على إرهاصات ظهور أقطاب جديدة وإن كانت ليس بحجم الولايات المتحدة، لكن يجب أن تشركها في حل مشكلات العالم دون إثارة الإضطراب والفوضى بالوضع الراهن في النظام الدولي. (الحمدوني: 2020، ص4).

المحور الثالث: مكانة ودور الصين في رسم معالم نظام دولي جديد.

تتمتع الصين بوزن إستراتيجي على المستويين الإقليمي والدولي، وهذه المستويات وضعتها في مكانة دولية هامة، إذ بفضل تلك المقومات البشرية، والإقتصادية والعسكرية تمكنت الصين من أن تكون طرفا فاعلا في الساحة الدولية واصبحت لها قوى في النظام السياسي الدولي الذي أخذ يشهد عالما جديدا من المنافسة بفعل منظومة من التغيرات والتحولات السياسية، والإقتصادية، إضافة على ماشهدته الساحة الدولية من تداعيات جراء الأزمة المالية، فبعد أن إعتمدت الدول الكبرى لمدة تتجاوز ثلاث عقود مبدأ العولمة بوصفها نظاما إقتصاديا جاءت الأزمة المالية لتضع حدا لكل ذلك، وبسبب الحجم الضخم للصين والإختلاف الكبير في القوة ومصادرها فغن النمو الصيني بدا في تحقيق زيادات جعلها تتفوق على العديد من دول الجيران الاسيوي والدول الكبرى، ومما يزيد ويدعم هذه المكانة الدولية موقعها الجيوسياسي، حيث لا تكاد تخلوا منطقة في جنوب ووسط وشمال أسيا من الإستثمارات الصينية، بينما الإقتصاد

الصيني المحرك الرئيسي للنمو الاسيوي، إضافة إلى قوتها البشرية ومساحة أرضيها التي تمكنها من إستثمار كافة الإمكانات المتاحة لتتبلور مكانتها الدولية، الأمر الذي إنعكس على دور الصين في النظام السياسي الدولي، بما شهده من أحداث غيرت من موازين القوة، وبالتالي من أدوار الفاعلين الدوليين، وتعتبر أحداث الحادي عشر من سبتمبر نقطة تحول بارزة في رسم ملامح مستقبل النظام الدولي، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمكافحة الإرهاب متبعة اساليب سياسية مختلفة، وبالمقابل كانت تلك الأحداث توجه انظار العالم إلى ضرورة الإتجاه إلى التعددية القطبية نظرا لما تشهده الساحة الدولية من حضور قوي لفاعلين دوليين، وظهور تحالفات قوى عظمى تغير ملامح هيمنة القطب الواحد. (عاهد،صايل: 2018، ص269).

هناك مجموعة من العناصر والأبعاد التي يجب توافرها في أي دولة حتى نستطيع أن نطلق عليها قوة عظمى، يرة هانس مورجانتو مفكر العلاقات الدولية أن القوة الشاملة للدولة يعبر عنها من خلال تسعة عناصر هي العامل الجغرافي والموارد الطبيعية والطاقة الصناعية والإستعداد العسكري والسكان والشخصية القومية، ونوعية الحكم والروح المعنوية ونوعية الدبلوماسية، فطبقا للعناصر تلك يمكن تصنيف العالم إلى ستة فئات عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، قوة صاعدة مثل الصين والهند واليابان والإتحاد الاوروبي، قوة ثانوية مثل المملكة المتحدة وفرنسا، متوسطة مثل أستراليا وكندا ومعظم الدول الأوروبية، قوة زائرة مثل دول الخليج العربي، وقوة صغيرة مثل الفاتيكان، ويتم هذا التصنيف طبقا لمحددات تتمثل في القوة الإقتصادية والقوة العسكرية، وهل الدولة قوة نووية أم لا؟ وكذلك القدرات البشرية والتكنولوجية للدولة وثرواتها الطبيعية والمعدنية، فمن الناحية العسكرية يعتبر النظام الدولي أحادي القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة الامريكية، ومن الناحية الإقتصادية فإن النظام الدولي يعتبر متعدد الأقطاب، فبالإضافة للولايات المتحدة الأمريكية فإننا نجد دولا صاعدة بقوة كالصين والهند، والدول ذات القدرات العسكرية والنووية هي الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا، وإسرائيل والهند وباكستان وكوريا الشمالية، فمن ناحية القدرات النووية، نجد أن الصين دخلت النادي النووي عام 1964، تعد اليوم أكبر قوة عسكرية في اسيا، وأنها الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية، ولها قوة نووية بإمكانها أن تكون رادعة للولايات المتحدة.(عبد العزيز: 2001، ص81).

هناك أسباب وعوامل اساسية جعلت الصين تحتل مكانة متميزة في الساحة الدولية:

-إنتهاء الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفياتي الأمر الذي فتح أفاقا واسعة أمام الصين والهند واليابان والإتحاد الأوروبي للظهور بقوة في الساحة الدولية ولعب أدوار فاعلة في النظام الدولي.

-تمتلك الصين أضخم جيش في العالم تسانده قوات إحتياطية ضخمة بجانب إمتلاك ميزانية ضخمة للدفاع تصنف الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، يشير "لي يونغ" الذي تبوأ في السابق منصب وزير الخارجية أن ميزانية الدفاع تمثل6% من مجمل الميزانية الوطنية الصينية، ذلك أن سياسة الدفاع الصينية دفاعية في طبيعتها، وبنهاية عام 2016 ستزيد بنحو من 7-8 %.

-تعتبر الصين ضمن الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن مما يعزز من موقفها السياسي في ظل المتغيرات الدولية.

-تعتبر قوة نووية وتحتل في ذلك المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، بدأ البرنامج النووي الصيني عام 1955، وتتكتم الصين على المعلومات الخاصة بترسانتها النووي، وكل ما يتردد من أعداد تمتلكها هو مجرد تكهنات غير معلنة رسمية من الجانب الصيني.

-تعارض الصين نظام الأحادية القطبية الذي يقود العالم بزعامة الولايات امتحدة ولديها الرغبة في الوصول إلى مرحلة متقدمة في النظام العالمي تنافس الولايات المتحدة.

-تعتبر الصين ثاني أكبر قوة إقتصادية عالمية بعد الولايات المتحدة، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل الناتج المحلي الإجمالي للصين في 2019 إلى 15.518 تريليون دولار، بينما يتوقع أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى 174 و22 تريليون دولار في السنة نفسها، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل الناتج المحلي الإجمالي الصيني بحسابات تعادل القوة الشرائية في عام 2019 إلى 26.867، بينما يقتصر الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي إلى 22.174 تريليون دولار، أي يتوقع أن يزيد حجم االإقتصاد الصيني بشكل يفوق حجم الإقتصاد الأمريكي بنحو 21% في ذلك العام.

-تتمتع الصين بموقع إستراتيجي متميز تتمكن من خلاله التحكم بطرق الملاحة البحرية البرية والجوية، فهي تربط شرق اسيا بشرق اوروبا وهذا يجعلها تشكل قوة إقتصادية عالمية تعمل على جذب الإستثمارات الأجنبية. (عاهد،صايل: 2018، ص271).

1-القوة العسكرية الصينية:

أصبحت المؤسسة العسكرية الصينية من أكبر المؤسسات العسكرية على مستوى العالم، ويرجع ذلك إلى التفوق العددي إضافة إلى التسلح على الجانبين الإستراتيجي والتقليدي، مع تميزها التقني والتكنولوجي (عاهد،صايل: 2018، ص273)، وقد دخلت النادي النووي منذ عام 1964، وتعد أكبر قوة عسكرية في اسيا وتنشر صواريخ نووية رادعة ضد الولايات المتحدة، فهي تمتلك الصواريخ المحمولة البعيدة المدى، وحاملات الطائرات، وقاذفة الشبح الجديدة، وغواصات نووية حاملة للصواريخ النووية، ناهيك عن إنجازات الصين في مجال الفضاء والحرب الإلكترونية، يضاف إلى ذلك زيادة ميزانية الصين العسكرية تصل إلى معدل سنوي 10 % من ميزانيتها (الحمدوني: 2020، ص9).

وسعت إنطلاقا من تلك القوة الإقتصادية إلى دعم وزيادة قدراتها العسكرية وأخذت تخطط إلى إعداد جيش يتميز بالقوة يساندها في تثبيت خطاها في النظام الدولي كقوة عظمى، وهذا لن يتحقق لها بمعزل عن تطوير قدراتها النووية العسكرية، وقد جاءة الإنطلاقة الحقيقية لبناء المؤسسة العسكرية الصينية في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، وقامت بخطة مدروسة من إعادة تنظيم جيش وتدريبه وتوفير السبل التي من شأنها أن تجعله في مصاف جيوش الدول العظمى، ثم في مطلع القرن الحالي بدأت الصين في إمداد الجيش باعلى التقنيات العسكرية برا، بحرا، جوا، إن ظهور الصين كقوة عظمى في اسيا بات أمرا جليا، واصبحت هذه الجمهورية الشعبية تمثل قوة لا يستهان بها مقابل قوة الولايات المتحدة، ويرى صناع القرار والساسة الصينيون، أن الوقت قد حان لكبح جماح التطلعات الامريكية والسيطرة على مقدرات وثروات العالم، وهم يعارضون بشدة سياسة الهيمنة والسيطرة، ويدعمون سياسات التعددية ورفض هيمنة القطب الواحد، ولا تهدف الإستراتيجية الصينية لموازنة الدور الأمريكي وتحجيم سياسة الهيمنة الأمريكية

كقوة وحيدة في العالم، بل يسعى القادة الصينيون لإستعادة المكانة التي لطالما تبوأتها الصين كقوة إقليمية بارزة في اسيا بدلا من الولايات المتحدة والشيئ الذي أصبح يثير قلق الولايات المتحدة هو تنامي القوة العسكرية الصينية منذ العام 1992، وإتبعت الصين برنامج لتحديث قوتها كلفها 24 مليار دولار حتى العام 1995.(عاهد،صايل: 2018، ص273).

فقد إزداد حجم الإنفاق العسكري الصيني حتى عام 2004 إلى 70 بليون دولار، وفي العام 2005 وصل لأكثر 90 بليون دولار، وفي 2006 وصلت لأكثر من 15% من الإنفاق العسكري، وتبدي الولايات المتحدة قلقا بالغا بأن التكنولوجيا العسكرية المتنامية خاصة فيما يتعلق بالصواريخ الباليستية، حيث ضاعفت الصين إنتاجها من الصواريخ الباليستية قصيرة المدى من 50 صاروخا عام 2002 إلى أكثر من 100 صاروخ بنهاية 2006، كما أدخلت الصواريخ متوسطة المدى والعابرة للقارات مثل "دي.إف 21" و"دي إف 31"، والصواريخ التي تنطلق من الغوصات "يولانغ -1"، ويصل مداه 8000 كلم وأدخلا الخدمة بنهاية 2010، كما تقوم الصين بنشر سلسلة جديدة من الصواريخ المدمرة نوع "051" و "052" وستخصص الصين 954.35 مليار يوان، أي ما يعادل 146.67 مليار دولار ما يوازي نحو ربع ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية في عام 2015، والبالغة 573 مليار دولار، أي الصين تعتبر الدولة الثانية في العالم من حيث الإنفاق العسكري بعد الولايات المتحدة، إضافة على الغواصات الحربية المنتشرة في أعالي البحار والمحيط الهادي، ويمكن التحكم بها من سطح الأرض إلى جانب التشغيل تحت الماء ولمدة 30 يوما عن طريق الطاقة التي تستمدها من بطريات، الأمر الذي يجعل من الصعوبة التصنت عليها والإستطلاع بالإضافة إلى الغواصات النووية الأمريكية في تعقب هذه الغواصات، ويتوقع الخبراء أنه بحلول 2025 سيفوق عدد الغواصات الحربية الصينية المقاتلة نظيره من الغواصات الأمريكية في منطقة المحيط الهادي بنسبو (5-1) كما ستتمكن الغواصات الصينية التي تحمل صواريخ باليستية نووية من الوصول والتجول بالقرب من الساحل الغربي للولايات المتحدة، كما تنفق ايضا عشرات المليارات من الدولارات على تحديث اسلحة جيشها، خاصة التكنولوجيا العسكرية وتتألف القوة العسكرية الصينية إجمالا من 2.3 مليون فرد، وعدد أفراد الإحتياط حوالي 800 ألف، بينما يقدر عدد القوات شبه العسكرية بنحو 4 ملايين فرد، ومن هذه القوات يبلغ عدد القوات البرية 1.6 مليون فرد بالإضافو إلى 250 ألف فرد في سلاح الجو ومثلهم تقريبا في سلاح البحرية الذي يضم أكثر من 26 مدمرة، وما يزيد على 50 فرقاطة، بالإضافة إلى عشرات السفن البرمائية ومئات الزوارق القتالية، إضافة إلى عشرات الغواصات، من بينهما 8 غواصات نووية على الأقل. (عاهد،صايل: 2018، ص273-274).

2-القوة الإقتصادية الصينية.

بداية من عام 1979 أقرت الصين إصلاحات إقتصادية عديدة، أطلقت الحكومة بموجبها حوافز الأسعار والملكية للفلاحين، ومكنتهم من بيع قسم من محاصيلهم في سوق حرة، وإلى جانب ذلك أسست الحكومة أربع مناطق إقتصادية خاصة على طول الساحل في خطوة ذكية لجلب الإستثمارات الصينية وإستيراد المنتوجات ذات التكنولوجيات العالية إلى الصين، ومنذ 1979 تبنت الصين إصلاحات إضافية في مراحل مختلفة سعت في تبني اللامركزية في صناعة القرار السياسي في القطاعات الهامة خصوصا التجارة، وتم التخلي عن المراقبة الإقتصادية لأغلب المؤسسات إلى

السلطات المحلية والقروية، التي سمح لها بالتفاعل والتنافس وفق مبادئ السوق الحرة، وتم في نطاق واسع من المنتوجات ا إقصاء التدريجي لمراقبة الاسعار من قبل الدولة (حكيمي: 2008، ص48).

لقد مرت ثلاثون سنة عن إنطلاق سياسة الإصلاح والإنفتاح في الصين، بهدف جعلها قوة إقتصادية عالمية ملائمة لوزنها الجيوسياسي، وقد إنطلقت الصين من مستوى متدن كثيرا بحيث كانت مثقلة بالمشاكل التي صاحبت نموها الإقتصادي والتي كانت مرتبطة اساس بغياب الوسائل التكنولوجية المتقدمة، أمام هذا الوضع قرر المسؤولون الصينيون نموذج التنمية الإقتصادية، مع الإهتمام بأربع مجالات رئيسية هي: الزراعة، الصناعة، الدفاع الوطني، العلم، والتكنولوجيا، وهي مجالات تسمح للصين بالوصول إلى مصاف الدول المتقدمة مع حلول عام 2000، من خلال مضاعفة الإنتاج القومي إلى مستوى أربع مرات في الفترة 1980-2000، وقد أعطى إنطلاقة هذا الإصلاح دينغ سياو-بينغ، الذي توجه في يناير 1992 بأن دعى إلى إنشاء بما يسمى بإقتصاد السوق الإشتراكية (الحمدوني: 2020، ص8).

هذا وقد نمى إقتصاد الصين خلال ثلاث عقود الماضية بمتوسط نسبة تقارب 10% سنويا، وإرتفعت مدخراتها الخارجية عام 2009 ب 2.4 تريليون دولار، ويعتقد الكثيرون أن التنين الصيني إستيقظ بعد نوم قرنين ليستبدل إنفعالات الثوريات الإيديولوجية ببراغماتية الإصلاحات الإقتصادية وليؤكد أن تحقيق التنمية لا يعتمد فقط على إطلاق الحريات السياسية الليبيرالية، بل أيضا على التحكم المتزن بتغيراتها المضطربة (عاهد، صايل: 2018، ص272)، وقد تمكنت الصين من تحقيق إنطلاقة ناجحة في كافة المجالات مكنتها من أن تكون قوة صاعدة خاصة في المجال الإقتصادي فإهتمت بتطوير البنى التحتية للإقتصاد، وإرتفعت معدلات الناتج المحلي فتبوأت مراتب عليا أخذة بالتزايد، وعلى سبيل المثال لا الحصر في عام 2010 بلغ الناتج المحلي 10.3%(متكيس، عرفة: 2006، ص112).

وقد تمكنت الصين في أن تحتل المرتبة الثانية في الإقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة بسبب إرتفاع الناتج المحلي الصيني الذي أخذ بالتزايد، في 21010 بلغ 5878.6 % مليار دولار مقابل الدول ذات الإقتصاد المرتفع مثل اليابان، وترتب على ذلك زيادة المساهمة الصينية في الناتج العالمي، فقد بلغت ما نسبته 5 %، ومع تلك النجاحات المتزايدة للصين في القطاع الإقتصادي، إلا أن تغيره قابل لمواجهة العديد من الضغوطات التي تقف عائقا في طريقه، لكن تعمل الصين على مراجعة معدلات النمو لتفادي الوقوع في مأزق إقتصادي، ففي عام 2014 راجعت الصين معدلات النمو لتصبح 7.3 % بدلا من 7.4% وهي على الأقل خلال مدار 25 عاما تقريبا، وتستهدف الحكومة تحقيق نمو إقتصادي سنوي حتى وصل إلى نحو 7% في عام 2014، كما عمدت إلى إتخاذ خطوات جديدة بإتجاه تبني نظام إقتصادي قائم على متطلبات السوق بصورة أكبر من خلال طرح أسهم في الشركات الصينية الحكومية للمستمرين من القطاع الخاص، ومن المتوقع أن تبدأ هذه الخطوة في حلول عام 2020 (عاهد، صايل:2018، ص272).

الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها الصين قادت إلى تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي أصبحت مصدرا لنمو الرأس المال الصيني، حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة قفزت من 636 مليون دولار عام 1983 إلى 61 مليار دولار عام 2004، ووصل تراكم الإستثمارات ا أجنبية المباشرة في الصين إلى 618 مليار دولار نهاية 2005، ويتوقع الإقتصاديون إستمرار تدفق الإستثمارات الأجنبية نحو الصين بتخفيض حواجز الإستثمار التي تعهدت الصين بها تجاه منظمة التجارة

العالمية، في الفترة ما بين 1979-2004 حيث 43% من جملة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين كان مصدرها هونغ كونغ، متبوعة بالولايات المتحدة كثاني أكبر مصدر للإستثمارات المباشرة بنسبة 8.5% ب 48 مليار دولار ، متبوعة باليابان 46.8 مليار دولار، تايوان 39.6 مليار دولار، وجزر العذراء البريطانية ب36.9 مليار دولار، وكوريا الجنوبية ب25.9 مليار دولار، وفي سياق مشابه حولت الإصلاحات الإقتصادية الصين إلى قوة تجارية كبرى، حيث إرتفعت الصادرات الصينية من 14 مليار دولار عام 1979 إلى 762 مليار دولار عام 1995 في حين نمت الواردات خلال هذه الفترة من 16 مليار دولار إلى 660 مليار دولار ، وخلال الفترة 1980-2003 نمت الصادرات والواردات الصينية بمعدل سنوي يقدر ب10.2 % و 9.4% على التوالي، حصة الصادرات في الناتج الداخلي الإجمالي إرتفعت من 13.9% عام 1985 إلى 19.3% عام 1992 لتصل 30.1% سنة 2003، ويعتبر الإتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للصين، متبوعا بالولايات المتحدة واليابان وهونغ كونغو والدول العشر التي تشكل رابطة بلدان شرق أسيا "أسيان" وتعد الولايات المتحدة أكبر زبون للصين واليابان أكبر ممون لها (حكيمي: 2008، ص51-52).

مشاركة الصين في أنظمة التجارة العالمية زاد في حضورها العالمي لمنفعة كل الأطراف، ودخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية وإتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة سمح لها أن تزيد إنتاجها الإقتصادي إلى الحد الأقصى بينما تظهر للعالم أنها تستطيع أن تلتزم بقواعد وأحكام منظمة التجارة العالمية مثل سياسات عدم التميز وإلغاء الرقابة على الأسعار ومراجعة القوانين المحلية لتتوافق مع إلتزامات منظمة التجارة العالمية (الحمدوني: 2020، ص8)، لذا فإن ثمة مخاوف يبديها البعض من خطورة النمو الإقتصادي الهائل للصين، خاصة فيما يتعلق بحجم التجارة الخارجية، وما قد يمثله على مصالح القوى الإقتصادية الرئيسية في العالم خاصة الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي وتزداد المخاوف في ظل تزايد النمو الإقتصادي، وإنتعشت تجارتها الخارجية بنحو 30% منذ إنضمامها لمنظمة التجارة العالمية عام 2010 (عاهد، صايل: 2018، ص272).

ومع تزايد النمو الإقتصادي والعسكري والسكاني للصين خلا السنوات الأخيرة، ثمة تنبؤات وتقديرات لدى الخبراء والمحللين أن السياسة العالمية تتجه نحو عصر ستكون فيه الصين اللاعب المهيمن على العالم حيث تعتمد هذه التوقعات على أن واشنطن في تراجع مستمر كقوة عالمية مقابل أن الصين هي الأولى عالميا من حيث معدل سرعة النمو الإقتصادي وثاني أكبر قوة إقتصادية في العالم، وتمتلك موقعا إستراتيجيا متميزا يمكنها من التحكم بعدد من طرق الملاحة البحرية والجوية والبرية، كذلك التوافق الصيني الروسي قد يقود إلى وجود حلف إستراتيجية يجعل من الصين وروسيا القطبين الأكبر في العالم، مما يزيد من قوة الصين إقتصاديا تميزه بالتنوع مما يتيح فرص كبيرة لإستغلال القوى البشرية، كما تستمر الصين بمليارات الدولارات في سندات الخزانة الأمريكية مما يمكنها من لعب دور كبير في التحكم في الإقتصاد العالمي، وفقا لمعياري حجم السوق والتجارة الخارجية والقوة الشرائية للعملة الصينية اليوان مقابل الدولار (عاهد، صايل: 2018، ص272).

ومهما تشتد وتيرة الخلافات الإقتصادية مع الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة فإن مستقبل الخلافات التجارية الصينية مع القوى الإقتصادية الكبرى، سيغلب عليه أسلوب التفاهم والحوار ويعود ذلك إلى أن الولايات المتحدة إما أنها لم تعد تملك زمام المبادرة، وبالتالي لم يعد بمقدورها توجيه ضربة لإجهاض الصعود الإقتصادي الصيني،

وإما لأن مصالحها تقتضي منها الجنوح نحو التفاهم والحوار وعدم التصعيد الإقتصادي ضد الصين، ويؤكد ذلك أن أغلب القضايا التي قدمتها الولايات المتحدة ضد الصين لمنظمة التجارة العالمية تمت تسويتها وديا (مغاوري: 2008، ص91).

خاتمة:

رأت الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء وتشكيل نظام دولي جديد والحفاظ عليه وسيلة مهمة لتعزيز مصالحها في مواجهة المشكلات الإستراتيجية والإقتصادية العالمية، وكذلك المحافظة على توزيع القوة القائم على إستقرار الوضع القائم وذلك عبر أنماط التفاعلات الدولية بين الدول العظمى من خلال الأحادية القطبية بدل التعددية القطبية حتى تستطيع الولايات المتحدة الامريكية الحفاظ على إستدامة مصالحها في القرن الحادي والعشرين خاصة في ظل بروز قوى دولية فاعلة مثل الصين التي تعتبر من الدول الأكثر تأثيرا وفعالية في العالم لخلق توازن دولي جديد ينافس الولايات المتحدة إقتصاديا وعسكريا، وفي ظل بروز قوى عظمى جديدة سيكون للصين دورا مؤثرا في النظام الدولي الجديد وهذا الدور الآخذ بالتزايد مما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية مجبرة على إقامة شراكة هادئة مع الصين لتجنب الولايات المتحدة الدخول في نزاعات إستراتيجية يمكن أن تؤثر على مكانتها ودورها في العالم، خاصة في ظل التزايد المستمر للقوة العسكرية والإقتصادية للصين مما قد يخلق نوعا ما من حالة اللاتوازن قد يؤثر على مكانة ودور أمريكا في السياسة الدولية.

قائمة المراجع:

.أحمد محمد أبو زيد، (2014)، الواقعيون الجدد ومستقبل القوة الأمريكية؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع43-44.

.المهدي المنجرة، (2000)، عولمة العولمة، منشورات الزمن، الرباط.

.براهيم أحمد، (2009-2010)، الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد، أطروحة دكتوراه في الفلسفة، كلية العلوم الإجتماعية قسم الفلسفة، جامعة السانيا وهران.

.جيمس دورتي، (1985)، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، مكتبة شركة كاظمة للنشر، بيروت.

.هدى متكيس، خديجة عرفة، (2006)، الصعود الصيني، مركز الدراسات الأسيوي، القاهرة.

.وائل محمد إسماعيل، (2015)، مستقبل التغيير في النظام الدولي، دار السنهوري، بيروت.

.حكيمي توفيق، (2007-2008)، الحوار النيو واقعي-النيو ليبرالي حول مضامين الصعود الصيني دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة.

.حسن خليل، (2014)، العولمة بوصفها مدخلا إلى الأزمة المالية العالمية التداعيات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، مجلة عالم الفكر، ع4.

.ياسر أبو شبانة، (1998)، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.

.مصطفى العلوي، (1979)،التحرك الياباني والتوازن الجديد في أسيا، مجلة السياسة الدولية، ع56.

.مغاوري شلبي علي، (2008)، الصين والتجارة الدولية، مجلة السياسة الدولية، ع173.

.سليم كاطع علي، (2009)، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، ع42.

.عاهد مسلم المشاقبة،صايل فلاح مقداد، (2018)، النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة –الصين أنموذجا- 1991-2016، مجلة دراسات، ع2، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية جامعة أل البيت، الاردن.

.عبد القادر فهمي، (1999)، النظام الإقليمي العربي، ط1، دار وائل للنشر، عمان.

.عريب هاني محمد المومني، (2021)، حقوق الإنسان والنظام العالمي الجديد (2001-2020)، مجلة العلوم السياسية والقانون، ع28، المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا.

.عبد العزيز حمدي عبد العزيز، (2001)، قوة الصين النووية ووزنها الإستراتيجي في آسيا، مجلة السياسة الدولية، ع145.

.خالد الحمدوني، (2020)، مآلات النظام الدولي بعد فيروس كورونا، مجلة العلوم السياسية والقانون، ع23، المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا.

"النظام العالمي ومنعطف كورونا: التصورات الممكنة والسيناريوهات المفترضة".

د. زهير لعميم

باحث في القانون العام والعلوم السياسية

كلية الحقوق / جامعة مراكش

الملخص: طرحت الأزمة العالمية التي أحدثتها جائحة كورونا، تساؤلات عديدة حول مستقبل النظام الدولي الراهن، وتوازنات القوى الدولية في المستقبل المنظور، وأنماط علاقات التعاون والصراع على المستويين الإقليمي والدولي، كما أعادت النقاش حول العديد من القضايا والرؤى والمفاهيم التي حكمت النظام الدولي في العقود الأخيرة، خصوصا بعد انهيار الثنائية القطبية مثل العولمة والقيم الغربية الجامعة، والدولة الوطنية والتكامل الإقليمي والدولي وغيرها.

لذا تتناول الورقة، التصورات الممكنة والسيناريوهات المحتملة لبنية النظام الدولي بعد الجائحة، مثلما يتوقع العديد من الاستشرافيين والباحثين، بين اتجاه متفائل بقدرة النظام الدولي على تجاوز الأزمة ومواجهة الأخطار المشتركة من خلال التضامن وسيادة عدالة أكثر، وبين اتجاه متشائم يؤشر على مزيد من الصراع/التنافس بين القوى الدولية، وإبطاء مسار العولمة، وعودة السياسات الحمائية المنغلقة وربما السلطوية.

الكلمات المفتاحية: الصراع الدولي؛ الثنائية القطبية؛ الأحادية القطبية، العلاقات الدولية؛ عالم متعدد الاقطاب.

Abstract:

The global crisis caused by the Corona pandemic, Questions about the future of the current international system, And patterns of cooperation and conflict relations at the regional and international levels. It also re-discussed many issues, visions and concepts that have governed the international system in recent decades. Especially after the collapse of bipolarity, such as globalization, unifying Western values, the national state, regional and international integration, and others.

Therefore, this paper includes possible scenarios, possible scenarios for the structure of the international system after the pandemic, as many foresight and researchers expect, between an optimistic trend that appreciates the ability of the global system to overcome the crisis and face common dangers, solidarity and the rule of more justice. And between a pessimistic trend that indicates more conflict, competition between international powers, slowing the course of globalization and the return of protectionist policies, including authoritarianism

Key words :Global order, Corona crisis, perceptions, scenarios, conflict, cooperation

المقدمة:

ننطلق بداية من القول إن الأزمات رغم جوانبها السلبية فإنها فرصة لإعادة ترتيب الأولويات واعتناق أسس جديدة تقوم على إعادة الاعتبار للإنسان والقيم والانتصار للحب والتضامن والحياة؛ فاستقراء موضوعي للتاريخ وحوليات الجوائح والأوبئة ينتهي بنا إلى الإقرار بأن الأزمات تحدث تغيرات وتحولات، فتقوض سلطا وتؤسس لأخرى، تمحو بنيات وتنشئ أخرى، لكن من المؤكد أن الإنسانية أمام خيارين على الأقل، إما الاستفادة من الدروس والانخراط في نظام عالمي جديد تسوده قيم التضامن والمشاركة وقبول الاختلاف والحوار والاعتماد المتبادل، أو الاستمرار في الحروب بالوكالة والصراعات السياسية و المالية، التي يؤدي ثمنها الإنسان في نهاية المطاف، لكن لا مناص من اعتناق الأمل والحلم بعالم أفضل، ما دمنا محكومين بالأمل كما قال محمود درويش في إحدى قصائده.

لقد أضحى مستقبل النظام العالمي في ظل تداعيات جائحة كورونا موضوعا يشغل بال علماء السياسة والفاعلين على حد سواء، باعتباره وحدة تحليلية رئيسية في العلاقات الدولية وموازين القوى، خاصة في ظل ضبابية المشهد الدولي، والتباين في قوة الدول في مواجهة الأزمات التي أضحت ملازمة لبنية النظام الدولي بمختلف تجلياتها الصحية والبيئية والسياسية والأمنية والاقتصادية.

تطرح أزمة كورونا الراهنة العديد من علامات الاستفهام العريضة والمتشعبة حول شكل العالم والنظام الدولي ما بعد نهاية كورونا، وزوال هذا الفيروس القاتل الذي أدخل البشرية في متاهة القلق والخوف، وأحال نهارها سوادا وليلها أرقا، وأيقظ فيها غريزة البقاء كحق طبيعي متجذر إوالي في الطبيعة الإنسانية.

من المؤكد أن الجواب عنها لا يحتاج إلى مقال فقط، بل إلى دراسات وأبحاث ومؤلفات، تقيَم الأسباب والمآل، وتبحث عن الحلول والآليات الكفيلة بتدبير الأزمات، التي تشكل كورونا منطلقها ، و يتحدث هنري كيسنجر على عالم ما بعد الجائحة، حيث يعتبره تحديا وتغييرا حتميا لشكل النظام العالمي، وحتى لا نجزم بما قد يحدث، فإن الورقة تقدم رؤية تحليلية استشرافية لمحددات مستقبلي النظام العالمي، فالعالم كما يبدو مقبل على العديد من أشباهها من الكوارث والصراعات، **ممًا يسائل التصورات الممكنة والسيناريوهات المفترضة للعالم ما بعد هذه الجائحة الصحية الكونية**.

إن الحديث عن مستقبل النظام العالمي بعد الوباء، أمر غاية في الصعوبة في ظل حالة الضبابية والغموض التي تخيم على العالم بسبب هذا الوباء الذي وصف ب" العدو الخفي" (فتوح هيكل، أغسطس 2020، ص37، لكن منطق التاريخ ومساره ينبئنا بحدوث تغيرات وتحولات في المشهد العالمي، في ظل ارتفاع حجم التحديات والمخاطر المتواترة والمفتوحة على مزيد من الأزمات مستقبلا، إن لم تكن في إطار التغير الجذري، فعلى الأقل إحداث حراك في البنية القائمة، والتي تبرز من خلال العديد من المؤشرات:

أولا: صراع "القوة" بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

لقد شهدت بنية النظام الدولي قبيل كورونا ومنذ أحداث 11 من سبتمبر، تغيرا ملحوظا وتحولا من نظام القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام متعدد الأقطاب من خلال صور ومظاهر التنافس والصراع والنفوذ بين

مجموعة من القوى الدولية الناشئة مقابل محاولة الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على الوضع القائم والتدخل لوأد كل المخططات الرامية لتقوية نفوذ دولة في منطقة معينة من العالم.

ويواجه العالم اليوم، تحديات كبيرة ومتصاعدة متفاقمة أمام حجم التوترات الكبرى في الجغرافيا السياسية العالمية، حيث الصراع بين المعسكر الشرقي والغرب، من خلال ما تشهده العلاقات الأمريكية وروسيا من جهة، وأمريكا والصين من جهة ثانية تدهورا سريعا، يوافقه تقارب استراتيجي واعد بين الصين وروسيا، هناك أيضا تحولات اقتصادية عالمية عميقة، حيث تعد الصين حاليا ثاني قوة اقتصادية عالمية، وتشير التقارير والدراسات كونها ستصير القوة الأولى بعد أكثر من 150 سنة من الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي.

وتسعى الدراسات السياسية والاقتصادية والإنسانية إلى استشراف ملامح عالم ما بعد الجائحة، التي بدأت إرهاصاته تظهر نتيجة لما كشف عنه الوباء من قصور في إدارة تلك الأزمة الصحية الخطيرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الأوروبيين، لتنكشف أمام العالم التصدعات العميقة التي أصابت صروح النظام الغربي، بما قد يهدد دوره القيادي التقليدي الذي درج عليه منذ زمن طويل (سيتاكانتا ميشرا، ترجمة ريهام صالح خفاجي،2021، ص10)

لذا تطرح العديد من التصورات والمواقف الأمريكية على الخصوص ما يمكن اعتباره " مؤامرة صينية"، كانت وراء صناعة فيروس كورونا مختبريا، بهدف إعادة ترتيب النظام العالمي، وإضعاف القوة الأمريكية، خصوصا أمام الغموض الذي وسم طريقة ظهور الفيروس في مدينة ووهان الصينية، والتكتم الذي طبع المقاربة الإعلامية حوله من جهة؛ ومن جهة أخرى وبنفس الغموض الذي عرفه اختفاء المرض منها دون حديث عن طرق العلاج وسبل المواجهة، ماعدا الحديث عن الصرامة في تنزيل التدابير الاحترازية ، التي تظل بالنسبة للعديد من الباحثين غير مقنعة؛ فهل تملك الصين الداء والدواء؟، هذا هو جوهر التصور الأمريكي الذي ينبني على "شيطنة الصين" واعتبارها المسئولة عن نشر المرض إلى مختلف بقاع المعمور، بل هناك من يربط بين زيارة الأطباء الصينيين لإيطاليا من أجل تقديم الدعم والخبرة وبين الانتشار المهول لعدد المصابين بالفيروس في هذا البلد الأوروبي .

وعلى نفس المنهج، تعتبر الصين أن الرؤية الأمريكية مجرد "مؤامرة" تروم من خلالها عزلها دوليا والحد من النمو المتصاعد لاقتصادها وتحولها إلى لاعب دولي مهيمن وقطب منافس قادر على فرض تعددية قطبية، يهدد بأفول نجم الولايات المتحدة الأمريكية أمام نجاحات تمددها في مختلف المجالات الحيوية والمجالية في العالم، من خلال مشروع "الحزام والطريق" الذي يعد أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ الإنسانية؛ وبالتالي تحاول أمريكا حسب التصور الصيني زرع العديد من العوائق والهواجس أمام التوغل والتمدد الصيني الناعم؛ وقد يجد ذلك مبررا له من خلال خطوات إدارة ترامب التي تحاول الضغط على الصين واستدراجها إلى طاولة التفاوض؛ عبر فرض رسوم جمركية على الصادرات الصينية كآلية للحد من قدراتها التنافسية، ومحاولة أمريكا استثمار ظهور الفيروس على أراضيها ل " تسييج" التحرك الصيني والحد من السفر منها وإليها؛ بما من شأنه الإضرار بالاقتصاد الصيني وعزلها دوليا.

ومن نتائج الأزمة الكونية رغم عدم اكتمال الصورة، وما تزال لم تكتمل بعد، أنَ النموذج الغربي بنزعته الليبرالية يتجه نحو التراجع؛ إن لم يكن في اتجاه الفشل، فعلى الأقل لم يعد ذلك النموذج المحتذى، مما يسائل نظرية "نهاية التاريخ"

عند فوكوياما، بالمقابل صار النموذج الشرقي الصيني حسب العديد من الدراسات الاستراتيجية عنوانا للتقدم والفعالية. وبهذا الخصوص، يمكن التمييز بين ثلاثة نماذج تدبيرية للأزمة، أبانت عن قدرة على اتخاذ القرارات الصائبة زمن الأزمة، يرتبط النموذج الأول بالصين التي أبانت عن قدرات تدبيرية وتنظيمية هائلة وسرعة في تدبير الأزمة. أما النموذج الثاني، فهو الطريقة الألمانية التي استطاعت بفضل الوعي الجمعي والقدرات التدبيرية وتوفير المستلزمات والإجراءات الصحية اللازمة، السيطرة على تفشي الوباء، لتواجد الثقة الكبيرة بين المواطن والدولة من جهة، وبحكم الوعي الصحي والثقافي للمجتمع الألماني وتوفر الإمكانيات من جهة ثانية. وتشكل كوريا الجنوبية، النموذج الثالث الذي طور استراتيجيات مبتكرة، وأجهزة اختبار سريعة مع سرعة في الاستجابة للبؤر واحتوائها عبر عزلها في مرافق خاصة بدلا من المستشفيات أو المنازل للحد من العدوى (محمد الزهراوي، 2020، ص 106)

وكما يتضح خلال العقود الأخيرة، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، توجد انقسامات عميقة بين القوى الدولية حول العديد من القضايا العالمية، حيث بدأت التحالفات التقليدية تتلاشى، ويبدو أن النظام الدولي يمضي نحو عصر "ما بعد الغرب"، وأن المحور الجيواستراتيجي لحقبة ما بعد الحرب الباردة بدأ يتحول تدريجيا من أوروبا إلى آسيا، ويؤشر على إمكانية حلول الصين محل أمريكا في التسلسل الهرمي للقوة العالمية (سيتاكانتا ميشرا، ترجمة ريهام صالح خفاجي،2021، ص21)

إلى جانب هذه القوى الدولية الكلاسيكية إذا جاز التعبير، هناك صعود لقوى جديدة، تتجاوز الدول وتخلق أزمات عابرة للحدود كالتنظيمات الإرهابية وميليشيات تجارة الأسلحة والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر، والتي تعمل من خارج ضوابط القانون الدولي.

يبدو بالتالي أننا نقترب من "نقطة تحول" عالمية جديدة، تنطلق من سيناريوهات وتصورات مفترضة، تتراوح بين التفاؤل والتشاؤم، وبين "أنوار" و"قتامة" في ظل ظهور تكتلات جديدة، تهدد بتفريق العالم، وخصوصا أمام الضعف الذي تشهده المؤسسات الدولية المعنية بحفظ الأمن والسلم الدوليين.

ربما، ومن خلال استقراء بعض الأحداث المتوالية التي من أبرزها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي، والأزمة الروسية الأوكرانية والخروج الأمريكي من أفغانستان، واستعصاء أزمات الشرق الأوسط دون أفق للحل وفقا لمبدإ "لا حرب ولا حل"، يمكن القول بكثير من الحذر الابستمولوجي إننا نعيش فترة انتقال وتغيير حيوي سياسي وجغرافي عميق، فالصين في تطور اقتصادي وتملك ثاني أكبر ميزانية عسكرية في العالم، وتقدر التوقعات تجاوز نفقاتها السنوية نظيرتها الأمريكية، بحلول منتصف القرن الجاري، كما شهد العقد الأخير تدهورا سريعا في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، بدأ مع الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، والصراع حول الحل السياسي في سوريا، وصراع النفوذ في إفريقيا، بالإضافة إلى سلسلة الأزمات حول المقترحات المتعلقة بتوسيع عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي بإدراج عدد من دول أوروبا الشرقية على الحدود مع روسيا، والأعمال الروسية في أوكرانيا.

وعلاوة على ذلك، ظهرت شراكة استراتيجية جديدة على مدى السنوات القليلة الماضية بين روسيا والصين، تشمل مجالات متعددة مثل السياسة الأمنية والسياسة الخارجية والتعاون الطاقي، وقد نادى الفيلسوف الفرنسي جون

بودريارد سنة 2003 العالم للالتفاف حول الصين وروسيا في حربهما ضد الأحادية القطبية الأمريكية والتي سماها الحرب الرابعة. فالأولى حسبه كانت ضد الاستعمار، والثانية ضد النازية والثالثة ضد الشيوعية، فيما يحتاج العالم اليوم إلى حرب ضد الأحادية. (زبيجنيو بريجنسكي، 2004، ص196.)

إن الحديث عن تداعيات وانعكاسات الجائحة على خريطة التوازنات الدولية، ليس ترفا فكريا أو استشرافا يناقش غيبيات، إذ أضحى نقاشا راهنيا، فبحسب مجلة فورن بوليسي الأمريكية، في عددها المنشور بتاريخ 20 مارس 2020، عبَر ما يقارب عن 12 مفكرا وخبيرا استراتيجيا عن أن العالم ما بعد كورونا سيشهد تغيرات في وضع أقل انفتاحا وأقل ازدهارا وأقل حرية (مجلة فورن بوليسي، عدد بتاريخ 20 مارس 2020)

من المؤكد أن النظام الدولي في هذه المرحلة، يعيش مخاض التحول والتفكك، بحسب الفرضيات الأكثر تشاؤما، لكن تظل كافة السيناريوهات مفتوحة، حيث من المحتمل والراجح بحسب المؤشرات الاقتصادية والسياسية أن تتعرض المنظومة الدولية لتحولات كبرى.

لقد أفرز النقاش حول شكل النظام الدولي بعد كورونا العديد من الفرضيات، حيث يقر البعض أن مراكز النفوذ والقوة، ستتحول من الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول آسيوية على رأسها الصين، نتيجة النجاح في تدبير أزمة كورونا في مقابل سوء التدبير والاستجابة الذي رافق السياسات الأمريكية والأوروبية، بالإضافة إلى قوة الدبلوماسية الصينية إبان الأزمة من خلال الاعتماد على ما سمي بدبلوماسية الكمامات من خلال تقديم المساعدات الطبية لبلدان مختلفة، (نورة الحفيان، سلطانة آدمين، 21 شتنبر 2020، ص8)

يذكرنا التاريخ بأن الترتيبات المؤسسية الجديدة، تأتي إلى حيز الوجود نتيجة الأزمات الدولية، كما هو الحال في 1919 بإنشاء عصبة الأمم، وفي 1945 بإنشاء الأمم المتحدة، ومن خلال استقراء حجم ما نعيشه اليوم من أزمات على مستويات متعددة وعبر مسارح مختلفة، هل يمكن القول إننا في حاجة إلى انعطافة مماثلة لإعادة ترتيب الجغرافية السياسية وإعادة الإصلاح الجذري للنظام العالمي؟

الحاجة اليوم ملحة أكثر من أي وقت مضى إلى إعادة إصلاح شمولية، والتكيف مع حقائق القرن الواحد والعشرين الجديدة، وأي فشل سيجعلها تتلاشى ببطء، وهذا ما ينذر بعالم صعب، وأكثر تأزما، وإذا كنا نشتكي من محدودية المنظمة. فلنتصور ألما أكثر فظاعة بغيابها، وسيكون الوقت قد تأخر للتحسر على زوالها، لذلك نحن بحاجة إلى أمم متحدة ذات مشروعية ومعززة بالتزام سياسي رسمي حول مبادئ التعددية الأساسية من قبل الدول الأعضاء، وذلك عبر إبراز المزايا الهامة للنظام متعدد الأطراف، كما أننا بحاجة إلى منظومة أممية تدمج كليا وهيكليا: السلام والأمن والتنمية المستدامة وبرامج حقوق الإنسان كاستراتيجية متواصلة، تزيد من إمكانية العمل الإنساني المشترك خلال الأزمات، وبناء جسور بين القوى المؤثرة، لاسيما في الأوقات التي تتزايد فيها التوترات، كما أننا بحاجة إلى هيئة أممية على دراية عالية بالتخطيط الاستشرافي للمخاطر المستقبلية، وللسياسات الجديدة والناشئة، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وتقييد تجارة الأسلحة الفتاكة، والتعامل مع التقصير في إنفاذ القانون الدولي الإنساني لحروب المستقبل، ووضع نهج شامل لمواجهة التغيرات المناخية (تقرير رئيس اللجنة المستقلة المعنية بتعددية الأطراف، أغسطس 2016).

ثانيا: احتمال انهيار القيم الأوربية الجامعة

تطرح تداعيات الانتشار الكارثي لمرض كورونا في أوروبا علامات استفهام كبيرة حول مصير الاتحاد الأوروبي ومدى صلاحية مؤسساته وفعاليتها ونجاعتها، أمام التعثر في امتحان التضامن مع إيطاليا، والقرار المتأخر والفردي بغلق الحدود، وفي ظل المواجهة" الواحدية" لتسونامي كورونا إن جاز التعبير، ممَا قد يعجل بدق المسمار الأخير في نعش التكتل الأوروبي الذي لم يستفق بعد من الضربة الأولى بعد البريكست البريطاني، حتى تلقى ضربة أكثر إيلاما قد تكون قاضية عليه، خصوصا أمام التأخر في التنسيق وتقديم المساعدات التي وردت لإيطاليا مثلا من الصين وروسيا، وأمام دعوات الانغلاق الحدودية في كيان تأسس على المشاركة والتضامن، وهذا ما ظهر جليا من خلال رد فعل بعض الإيطاليين عندما أنزلوا العلم الأوروبي، في سلوك نفسي ينبئ بتحولات جيو استراتيجية كبرى في أوروبا ما بعد كورونا الذي قد يشكل انهيار بنيان الاتحاد أبرز معالمه، وإن كان ذلك عبر تدرج زمني قد يطول كما قد يقصر إذا لم تكن هناك دينامية إعادة الثقة المتبادلة وفي طرق عمل المنظومة الأوربية، وهذا ما أشار إليه رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز عندما أكد على احتمالية انهيار الإتحاد الأوربي، إذا لم تظهر الدول الأعضاء تضامنا ثابتا مع بعضها البعض، ويدعو إلى استجابة واحدة وجذرية وطموحة للحفاظ على النظام الاقتصادي والاجتماعي والحمائي للمواطن الأوربي، ودعم ميزانية الدول حيث إن أربع دول أوروبية تشهد أكبر مؤشرات الوفيات في العالم تتقدمها إيطاليا وإسبانيا وفرنسا وبريطانيا، وبالتالي يمكن القول إن أوروبا تحتاج إلى ما يشبه خطة "مارشال جديدة" لإنقاذ البناء الأوربي.

فأمام تنامي التيارات الشعبوية والقومية المناهضة لسياسات الاتحاد الأوروبي والمشككة في جدوى منطقة اليورو ببعض دول الاتحاد كصعود حزب الحرية اليميني المتطرف بهولندا والجبهة الوطنية بفرنسا ومشاركتها احتجاجات السترات الصفراء، وتراجع التزام بعض دول الاتحاد الأوروبي بالمعايير الديمقراطية وحكم القانون، خاصة بين دول وسط وشرق أوروبا، بالإضافة إلى المشاكل اقتصادية المرتبطة بحجم المخاطر على منطقة اليورو ومنطقة شنغن، وهما ركنان أساسيان في قيام الاتحاد الأوربي وإشكالية موازنة الاتحاد الأوروبي طويلة الأمد -2027/2021، بعد خروج بريطانيا وعواقبه على مالية الاتحاد التي تعاني عجزا يقدر بحوالي 94 مليار يورو، تنضاف إلى أزمة الديون اليونانية والمشاكل الاقتصادية بإيطاليا مع ضعف معدلات النمو الاقتصادي وتزايد أزمة البطالة خصوصا بين الشباب، ثم المشاكل الديمغرافية مع تراجع عدد السكان، وتراجع نسبة الساكنة الأوروبية من إجمالي عدد سكان العالم، حيث يتوقع ألا تزيد عن نسبة 4% من سكان العالم بحلول 2050، والمشاكل الأمنية بانخراط العديد من الشباب الأوروبي في التنظيمات الإرهابية، وارتفاع أشكال الجريمة المنظمة وإشكاليات الهجرة غير الشرعية، ثم مشاكل إدارية وعدم وجود قوة رقمية والافتقار إلى نموذج رقمي أوربي، علاوة على التعقيدات البيروقراطية في مناخ الأعمال الأوروبي، وتفضيل الشركات إنشاء فروع لها في بلدان أقل بيروقراطية، أضحى الاتحاد الأوربي في وضعية أزمة لم يسبق له معايشتها.

أظهرت أزمة فيروس كورونا افتقار دول الاتحاد إلى الحصانة السياسية والاجتماعية في مواجهة الجائحة، لأنها لم تختبر مثل هذا النوع من الأزمات منذ أكثر من مئة سنة، كما أن تقاعس مجموعة من الدول كإيطاليا وإسبانيا في اتخاذ تدابير مستعجلة قبل انتشار الوباء، وهو ما يضع التعاون في مواجهة الأزمات والأوبئة، وتأسيس جهاز إنذار مبكر أوروبي على رأس أولويات الاتحاد (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقرير رقم2، أبريل 2020ص19)

لذلك تؤشر الجائحة على تراجع الاتحاد الأوربي كقوة توازن في النظام الدولي، وتشكل أزمة كورونا أكبر تحد يصيب أوربا من الحرب العالمية الثانية على حد تعبير قادته، لتزيد اليقين في هشاشة بنية الاتحاد الأوروبي الذي لم يستفق بعد من أزمة البريكست، انضافت إلى تراكم العديد من الأزمات كأزمة الديون في 2009 وأزمة المهاجرين سنة 2015، لتؤكد على دخول أوروبا مسارا من التراجعات والتفكك، تأكد مع تسارع الدول الأوربية لإغلاق حدودها بشكل انفرادي، وعدم التوافق على خطة عاجلة لإنقاذ إيطاليا، مما خلق امتعاضا من المواطنين الايطاليين من أسلوب تعامل الدول الأوروبية مع إيطاليا خلال الأزمة، ممَا طرح لدى بعض الايطاليين جدوى البقاء في اتحاد لا يحترم الاتفاقات المشتركة ولا فلسفة الاتحاد (أشرف كشك، ماي 2020، على الرابط: https://bit.ly/36KgJnb)

لقد أثرت الجائحة على مستقبل الاتحاد الأوروبي وأرخت بظلالها على وضعية الموطنين نفسيا واجتماعيا، أعاد الوهج لصعود اليمين المتطرف أو التيارات الشعبوية في بعض البلدان الأوروبية كإيطاليا وألمانيا، من المحتمل أن يؤدي إلى وقوع تحولات بنيوية عميقة قد تمس وحدة واستمرارية الاتحاد الأوروبي.

في إيطاليا، صار الغضب مستشريا خصوصا في الأوساط الشعبية، تجلى في مشهد إحراق علم الاتحاد الأوربي خلال شهر مارس 2020، بما يعبر عن مشاعر السخط والتساؤل عن جدوى هذا التكتل الأوروبي كإطار فارغ دون روح أو إنسانية. أما ألمانيا، فالخطاب البراغماتي حول ما تربحه ألمانيا وما تخسره، يعيد السيناريو البريطاني إلى الواجهة من جديد أمام الثقل المالي والسياسي الذي تتحمله ألمانيا من ضعف الاتحاد. أما فرنسا، فتعيش أوراقا مبعثرة وأزمة داخلية اقتصادية وسياسية خصوصا أمام انسحاب قواتها العسكرية في العراق ومالي، وتنامي صعود التيارات اليمينية التي ترفض الاندماج في الاتحاد الأوربي لأسباب سياسية واقتصادية وثقافية وعرقية، تنضاف إلى عوامل خارجية أمام السعي الروسي إلى استرجاع الماضي ومحاولة السيطرة على أوروبا الشرقية، بالإضافة إلى السعي الصيني لاختراق السوق الأوروبية وتوسيع مجال تمددها الاقتصادي (محمد الزهراوي، 2020، ص 116) وبداية تشكيل حلف مع روسيا، لكن أي دور روسي صيني مرتبط أساسا بوجود إرادة سياسية فعلية للبلدين للانخراط في العلاقات الدولية. وتحمل مسؤولياتها العالمية، والمساهمة في معالجة المشاكل الدولية، وهو ما يبدو جليا اليوم، فلا تتوانى الدولتان عن التدخل في كل القضايا الدولية، من مشاكل الاحتباس الحراري إلى قضايا الشرق الأوسط إلى الأزمة الاقتصادية الدولية. (قسايسية إلياس، 2020، ص147)

ثالثا: مأزق العولمة أو إعلان موتها

في كتابه "انهيار العولمة وإعادة اختراع العالم"، يشير الكاتب الكندي جون رالستون سول في إطار رؤية نقدية استشرافية لمآل العولمة في السنوات اللاحقة، على أن صعود الظاهرة أضر بالعالم، كما أن انهيارها سوف يحدث فراغا جديدا ومؤلما للعالم كله وبالفقراء على وجه الخصوص؛ بعد إضعاف دور الدولة وتحول الظاهرة إلى ما يشبه" العقيدة الدينية"، التي أدَّت إلى ضعف الاقتصادات المحلية وربطه بالسياسة الدولية، الأمر الذي كرَس الهشاشة وضعف التنمية والإبداع في المجتمعات المحلية التي أضحت مرهونة لمزاج الأنظمة المتحكمة وللمؤسسات النقدية المحتكرة لسلطة اتخاذ

وصناعة القرار، وهذا ما دفع المفكر الهندي أمارتيا صن إلى القول إن " الحل غير المتاح أمام الدول النامية هو توقيف عولمة التجارة والاقتصاد" (محمد عبد الرحيم، 2015، على الرابط: https://bit.ly/3NisJNk).

ف"التبشير" بأن تحرير التجارة والخدمات والقيم هي السبيل الوحيد لتحقيق النمو ودول الرفاه، واعتبار العولمة المحرك الوحيد للتاريخ ونهايته، أنتج ضعف الدولة وتهميش السياسات الاجتماعية وتدمير القطاع العام لصالح وهم الكفاءة في القطاع الخاص، حتى دعا البعض إلى إنهاء دور الدولة وإعلان موتها، مستفيدة من سقوط المنظومة الاشتراكية والتقدم التقني والعلمي.

لكن فيروس كورونا، عجل بتعرية العولمة التي لم تعد ذلك الخير المطلق كما روج له المروجون بل أضحت ذلك "الشر" الذي يهدد العالم ويوجه بوصلة قيادته نحو الهاوية؛ فبعد أن كانت تبشر بالكونية والعالم الواحد، أفرزت الرأسمالية المتوحشة عوالم مختلفة على طرفي نقيض؛ عالم متقدم اقتصاديا وتقنيا وعالم مرهون وفقير يزداد خصاصا وتوحشا، وبالتالي فأزمة كورونا أبرزت الوجه البشع لأثر (impact) العولمة التي ستترك وراءها العديد من الأزمات والصراعات الجديدة التي ستتمظهر في حروب بيولوجية وثقافية وإيديولوجية كذلك بين معسكر شرقي بوليسي تقوده الصين، ومعسكر غربي فشل في عولمة الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الكونية، تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.

وتشكل أزمة كورونا، مرحلة مفصلية لإعادة قراءة تأثير العولمة وحدودها، وتعيد التفكير في ضرورة تغيير البنية الجيوسياسية القائمة، وإعادة بناء الدولة وتعريف دورها ووظيفتها الاجتماعية، وتأكيد مبدإ المشاركة بين الدولة والمجتمع المدني، وتواجد المجتمع السياسي القوي، ومن هنا فإن إصلاح النظم السياسية ونشر الديمقراطية هما شرط النجاح في تطوير المجتمع المدني، وتنشيطه ودفعه إلى لعب دور إيجابي في إعادة هيكلة المجتمع الداخلي، وتهيئته للمساهمة الفعالة في بناء معالم المجتمع المدني، عوض الارتهان إلى أجندة الصراعات الدولية والخضوع إلى معايير العولمة، مما قاد إلى تعميق أزمة دول المحيط بتعبير سمير أمين، ودفعها بشكل متزايد نحو الضياع والفوضى، وبالتالي زيادة الاعتماد في معالجة مشاكلها على التدخلات الخارجية (برهان غليون، 2005 ص 02).

وتنطوي العولمة على مفارقات كبيرة، تشكل مصدر قوتها وديناميكيتها، ففي الوقت الذي تفتح فيه آفاق جديدة للنمو الاقتصادي والتجاري وإعادة توزيع عناصر القوة والثروة وميلاد اقتصاد جديد قائم على تراكم الرأسمال اللامادي، فإن أزمة كورونا فرضت تحديات كبيرة، ارتبطت بضعف البنيات الاجتماعية والاقتصادية للدول الضعيفة، وضعف تأثيرها في تحديد معالم العالم الجديد، ممًا يدفع إلى إعادة هيكلة اقتصادية وسياسية واجتماعية، داخل الحدود الوطنية، وهو ما يعني إعادة بناء المعادلة الوطنية، وتأكيد فرضية التماهي بين المواطن والدولة، الذي قام عليه جوهر الوطنية والمجتمع الوطني، وتقوية البرامج الاجتماعية سواء فيما يتعلق بمسائل العدالة في توزيع الدخل، أو الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة، والتأمين على البطالة والمرض...الخ.

فالعولمة لم تجلب معها حسنات الرأسمالية، وانفتاح حدود الدول بعضها على بعض، بل جلبت معها مساوئ كذلك، فقد سبق للعالم أن شهد أوبئة وجوائح عديدة، لكن لم يشهد العالم من قبل مثل كورونا سرعة في التفشي والانتشار

والآثار الوخيمة التي طالت كل الأماكن وجوانب الحياة تقريبا، قد شكلت العولمة دينامية سياسية أساسية لتسريع الممرضات القاتلة (محمد حميش، ماي 2021، ص10)

لقد ارتبط النظام العالمي أحادي القطبية بسيادة العولمة والإيديولوجية الليبرالية كأدوات تضمن هيمنة النظام الأمريكي عالميا وإقليميا، عبر ما أسماه فوكوياما في مطلع التسعينيات " نهاية التاريخ"، إلا أن الجائحة جاءت لتكشف عن عوار هذه الأدوات التي جعلت من العالم قرية كونية صغيرة، سهلت انتشار وتفشي الوباء من دولة بعيدة نسبيا إلى كل دول العالم، فكأننا أمام مبنى به حريق، ومكتظ بأشخاص أنانيين ولا أحد يشرف على عملية إخلائهم من المبنى (محمد حميش، ماي 2021، ص8)

وعلى غرار مقولتي كينشي أوماي (kinchi Ohmae) رئيس ماك كينزي في طوكيو، الذي ألف كتاب ثالوث القوى في 1985، وكتاب معالم بلا حدود، الذي ابتدع مقولته الشهيرة: " إن العولمة هي نهاية الجغرافيا"، وقصد بذلك انعدام كل الحواجز الاقتصادية والسياسية والثقافية والجغرافية بين الدول والجماعات البشرية، ومقولة فوكوياما " نهاية التاريخ"، التي نشرها في مجلة " المصلحة القومية" في صيف 1989، التي تعني وصول التاريخ إلى نهايته بوصف النموذج الرأسمالي إلى منتهى التفكير الإنساني وتحقيق المجتمع الكامل والوصول إلى غايته (فرانسيس فوكوياما، ترجمة حسين الشيخ، 1993، ص 28)، هل يمكن القول ب " نهاية العولمة وعودة الدولة الوطنية" أم إن النظام الرأسمالي قادر على التغيير في ظل الاستمرارية وتصحيح الأخطاء والانحرافات الناجمة في مساره، دون إلغاء كلي لبنيته.

لقد كان للعولمة تأثير كبير على ممارسة العلاقات الدولية وانهيار ما سماه أصحاب النظريات تاريخيا " الفجوة" الكبيرة بين الوطني والدولي، الأجنبي والمحلي، الخارجي والداخلي، وحتى العقود الأخيرة، فقد كانت هذه المجالات السياسية المنفصلة نسبيا، أما الآن فبدلا من عولمة الأمن والاقتصاد والقوى العاملة، أضحينا أمام عولمة التغيرات المناخية والأمراض المعدية والأزمات الصحية.

لذلك يمكن أن نخلص إلى كون الجائحة أبرزت حدود العولمة من خلال مجموعة من المظاهر:

–وضع الحدود مقابل إزالتها، وتقديم الاعتبارات الوطنية على الاعتبارات العالمية

– وضع قيود على حرية انتقال الأفراد والسلع من الدول المصابة بالوباء كما حدث في التعامل مع السلع الصينية.

–صراع بين الوطنية والقومية مقابل العولمة والانفتاح ثم تفضيل المرافق العامة على الخاصة.

ورغم أن القضاء على الجائحة لن يتم إلا بأليات العولمة، وعبر تضافر الجهود التعاونية والشراكات العالمية الفعالة للقضاء على الجوائح، من خلال تبادل المعرفة والخبرات، خاصة استثمار نتائج البحث العلمي، فإن العولمة ستظل قائمة، لكن بنفوذ نسبي، في مقابل عولمة مطلقة كان ينادي بها المعسكر الغربي (هبة جمال الدين، ماي 2020، ص 8)

في ظل هذا الوضع، أصبح الحديث عن إعادة تقييم "ارتدادات" العولمة في ظل تنامي التناقضات والتوترات المصاحبة لمخرجات أزمة فيروس كورونا، وانعكاساتها الإنسانية والسياسية والاقتصادية على مختلف مكونات النظام

العالمي، وكذلك الدفع بإعادة إنتاج أطر نظرية ومفاهيم قادرة على استيعاب الواقع الجديد، والتنظير لهندسة نظام دولي يتوافق مع براديغم الأمننة لمجتمع المخاطر (إيمان زهران، أبريل 2020،)

رابعا: عودة السياسة و انبعاث الدولة الوطنية

من أبرز قضايا أزمة كوفيد 19 فيما يتعلق براهن العلاقات الدولية، عودة الدولة الوطنية، إذ لم يعد ممكنا اختزال الدولة في دور الوسيط، بدا جليا أن لا مندوحة عن الدولة الاجتماعية الراعية والحامية للمواطنين، فهي أساس تدبير المخاطر والحلقة الأهم والضامنة للأمن والاستقرار، وهل كان يمكن معالجة الأزمة الصحية بمنطق الربح والاستثمار في الأزمة؟ (محمد بوبوش، ربيع 2020، ص45)

أظهرت أزمة كورونا الحاجة الملحة لتدخل الدولة الوطنية، سواء لفرض الحجر العام ومراقبة المرضى وضمان انسيابية المواد الغذائية وضروريات الحياة للجميع، والتكفل بعلاج المرضى المصابين بشكل يضمن عدالة صحية ومجانية، وبناء مستشفيات للقرب أو متنقلة لمواجهة التزايد الكبير لأعداد الإصابات التي تستدعي تدخلا عاجلا، وتسخير القوات العمومية والمصالح الإدارية للدول، ومساندة الفئات المتضررة من الأزمة، في الوقت الذي كان يبشر فيه الكثير من الليبراليين بانحسار دور الدولة، إن لم يكن إعلان موتها (محمد بوبوش، ربيع 2020، ص46)

وقد شكلت هذه العودة للدولة الوطنية، مكسبا مهما ليس من باب سياسة الأبواب المغلقة أو تلك العقلية الشعبوية المشككة في الانفتاح الدولي، واعتبار الوباء فرصة لفرض المزيد من القيود وأمن الحدود على المهاجرين مع تبرير مخاوف القلق من طرف اليمينيين والشعبويين الذين يصورون التهديد القادم من الفيروس على أنه "أجنبي" أو إيجادها فرصة للتمدد وفرض سلطة الضبط والرقابة كما هو الشأن في بعض الأنظمة المستبدة في إفريقيا والعالم العربي.

لقد أعادت تداعيات كورونا السؤال حول مستقبل الدولة فوق الوطنية، خاصة وأن بعض النماذج المتكتلة كالاتحاد الأوروبي لم تستطع خلال الأزمة، سن تدابير بشكل جماعي أمام خطوات منفردة لغلق الحدود، مما يسائل إمكانية العودة إلى الدولة الوطنية بمفهومها الكلاسيكي وشكلها المركزي كخيار استراتيجي وضروري لإدارة الأزمة، لا سيما وأن بعض الدول كالمغرب مثلا بإمكاناته المحدودة، استطاع نسبيا تدبير الجائحة بطريقة أفضل، جنبته الكارثة مقارنة مع بعض الدول والتكتلات الأخرى.

وبالتالي كشفت الجائحة عن أهمية العودة إلى الدولة الوطنية وعدم المراهنة كليا على التكتلات الإقليمية والدولية، كما عرّت زيف بريق مفاهيم " الوحدة القومية" و"الهوية العالمية" و"الدولة ما بعد الوطنية"، وأضحت نجاعة وسرعة تحرك الدولة الوطنية لاحتواء الأزمة، نموذجا للنجاح. وتشكل أزمة أوروبا مثالا معاصرا لمساءلة أزمة الدولة ما بعد الوطنية، وقد عبّر عن هذه الأزمة الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس، عندما لاحظ أن الدولة الغربية الليبرالية تعيش أزمة غير مسبوقة منذ تشكلها، وتكمن في الانفصام بين المكون القومي (تماهي الدولة والأمة) والمستوى السياسي والاجرائي (مبدأ المواطنة الشاملة) (محمد الزهراوي، م.س ص 111)

هذه العودة إلى الدولة الوطنية، أفرزت أهمية المحدد السياسي في تنسيق المجهودات وتكثيف الدعم والشفافية سواء على المستوى الدولي أو على مستوى الوحدات السياسية، حيث إن النقاش الراهن أضحى حول أخطاء ترتيب الأولويات في أجندة الساسة وصناع القرار، رغم أن ذلك أنتج توجهين؛ أحدهما ينتصر للإنسان على حساب الاقتصاد وهو المنطق الذي تبنته السياسة المغربية؛ والآخر يقدم التوازنات الاقتصادية والمالية على حساب البشر، كما أن العودة إلى أهمية العلم والتعليم والاستثمار في البنية الصحية وتكوين المواطن الواعي والمتملك لمهارات تدبير الأزمات الصحية أو النفسية أو الاجتماعية، أضحت أمورا أساسية فالأسلحة الذرية والهيدروجينية والتسابق نحو التسلح، لم تقدر على مواجهة فيروس متناه في الصغر والضعف.

كما أن تداعيات الأزمة الصحية الكونية أعادت القيمة لدور الدولة الوطنية ذات السياسات والأدوار الاجتماعية التي تعتبر التعليم والصحة والتشغيل والأمن أسس تقدم المجتمعات، وأساس قوتها وتطورها، فدول مثل كوريا الجنوبية أو ماليزيا التي استطاعت تدبير الجائحة لم تمتلك سوى مواطن واع له تربية صحية وقيمية وسلوكية، استطاعت معه الدولة تحقيق تماه وانسجام وتكامل وفق قومية داخلية وبنية هيكلية مرتبطة بسياسات عمومية قوية، وبالتالي فالكيانات السياسية التي ستنجح في الاختبار هي التي تمتلك استراتيجيات متقدمة وتدابير استباقية ومواطن مؤهل بتربية وتنشئة اجتماعية وأخلاقية سليمة، وتبني أسس تدخلها على الاستثمار في الإنسان؛ في الصحة والتعليم والتقنية؛ عوض الاستبداد والهويات القاتلة والسياسات الإيديو –دينية التي لن تفيد المجتمعات في زمن الرخاء فبالأحرى في زمن اشتداد وطأة الأزمات.

وبالتالي، طرحت الجائحة محددات جديدة للقوة والهيمنة في بنية النظام الدولي، تتجاوز المقاربات الكلاسيكية التي تعتمد على القوة العسكرية والطاقية من خلال السياسات الاجتماعية كالتعليم والصحة، والجاهزية الصحية والرقمية لمواجهة الأزمات، والقدرة المركزية للدول على إدارة الأزمات، من خلال تعبئة الموارد، وتكامل مختلف الجهود والأبعاد، والثقة الجماعية في سياسات الدولة، ومحورية دور البحث العلمي، وأهمية سرعة الوصول إلى معالجة الأزمة بأقل تكلفة وأسرع وقت، ثم التوفر على بنية تحتية تكنولوجية وعلى بنية ديمغرافية شابة عوض المعاناة من شيخوخة الهياكل السكانية، والقدرة على مواجهة التدهور الاجتماعي على الصعيد العالمي، إذ إن خيارات الحياة والاستهلاك أصبحت محدودة لملايين البشر، وألقت الأزمة بظلالها القاتمة على الفقراء الذين يقع على عاتقهم عبء إعادة الهيكلة وفي الوقت ذاته يدخلون في صراع فيما بينهم، لاقتسام الموارد المحدودة، لقد أدت الأزمة إلى ركود، وتراجع أجور العمال، وتسريحهم وارتفاع في معدلات البطالة والمزيد من الهشاشة الاجتماعية وتفاقم الفقر.

من المؤكد أن هذه الجائحة ستلقي بتبعاتها على طبيعة الدولة سواء في النظم الديمقراطية الليبرالية أو النظم الاستبدادية، وكذلك الدول الغنية والفقيرة، وتضعها جميعا أمام اختبار حول علاقة الغرب بالدولة والمجتمع في ظل العولمة. وفي هذا السياق، يشير الدارسون والباحثون على أن الوباء متغير تابع، يزيد من ظهور العوامل المنتجة للتغير، ويزيد تحويلها من الكمون إلى الظهور (أحمد قاسم حسين، ماي 2021ص55)

وتتفاقم التداعيات الاقتصادية على المستوى الدولي والإقليمي، وعلى جميع المستويات، سواء بالنسبة للاقتصاديات الكبرى أو الناشئة، وحتى الاقتصادات الفقيرة، التي تواجه مخاطر كبرى، ففي الوقت الذي تظل هذه التداعيات ظرفية بالنسبة إلى الاقتصادات المتقدمة التي يمكن أن تتعافى بسرعة وتعود إلى الاستقرار النقدي والمالي، فإن الدول النامية التي تعاني اختلالات بنيوية وضعف التنافسية وسيادة الريع والفساد والاحتكار، يجعل هذه الأزمة ذات تأثير مضاعف في ظل فشل المنظمات الدولية(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقرير رقم2، أبريل 2020،ص32)

إن فشل منظمة الصحة العالمية ومستوى التعاون الإقليمي والدولي في الاستجابة بفعالية للأزمات الصحية سواء كورونا أو حتى ما قبلها، مثل إيبولا في غرب إفريقيا بين عامي 2013 و2014، سلط الضوء على المخاوف المتعلقة بقدرة النظام الجماعي على التعامل بفعالية مع الأوبئة المماثلة في المستقبل، ورغم كل الجهود المبذولة والبرامج الصحية المحلية والدولية، لا تزال هناك شكوك كبيرة في قدرة العالم على الاستجابة بفعالية لتفشي مرض عالمي كبير (رئيس التعددية القطبية)، أمام ضعف الإمكانات والموارد.

إن القدرة المحدودة للخدمات الصحية الوطنية والعاملين في مجال الصحة الدولية، والمرافق التي سيتم نشرها على نحو فعال للأزمات في جميع أنحاء العالم، تمثل مشكلة لوجستية متنامية، وقد أعربت منظمة أطباء بلا حدود وغيرها من الوكالات عن مخاوفها الكبيرة من قدرة النظام العالمي الحيلولة دون انتشار سريع للأمراض العابرة للحدود.

ومنه، فمستقبل الصحة العالمية، بما في ذلك القدرة على احتواء الأمراض المعدية على مستوى العالم، يمثل تحديا جوهريا للمصداقية المستقبلية للتعاون الدولي والمتعدد الأطراف.

الخاتمة

يبدو أن جائحة كورونا لا تختلف عن الأزمات والجوائح الأخرى التي عرفتها البشرية، إن على مستوى المآسي والخسائر البشرية والاقتصادية والاجتماعية أو على مستوى تداعياتها وانعكاساتها على التوازنات الدولية والجيوسياسية، ويمكن أن نخلص إلى أربعة استنتاجات أساسية:

1. يعيش العالم مرحلة انتقالية تؤثر على العودة إلى القطبية المتعددة عوض الأحادية، مع بداية تزايد قوة الصين وروسيا... مقابل التراجع الأوروبي والأمريكي.
2. هناك عودة إلى الاهتمام بالسياسات الاجتماعية والدولة الوطنية مقابل تراجع قوة التكتلات الإقليمية والدولية.
3. مستقبل الاتحاد الأوروبي بات مفتوحا على كافة السيناريوهات خاصة في ظل صعود التيارات الشعبوية، ومخرجات ما بعد البريكست وتنامي خطاب الدعوة إلى البراغماتية والمصلحة الوطنية والعودة لإصلاح الأوضاع الداخلية وهو ما تجسد في خطاب ماكرون ليوم الأحد 14 يونيو 2020.

4. تأثر دول المحيط بالتحولات الدولية والإقليمية وبداية التحولات الجيواستراتيجية التي تدفع إلى مراجعة السياسات الوطنية والبحث عن آليات التموقع في هذا النظام الجديد.

إذا أخذنا في الاعتبار أن الأزمات تحمل أيضا فرصا للمستقبل، فإن تداعيات كورونا يمكن أن تشكل محفزا على العديد من التحولات العميقة في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية والوطنية، ففي إمكان الأزمة أن تعيد الحمائية للسياسات الداخلية، وتنامي الاهتمام بالقطاعات الاجتماعية ذات الأولوية كالتعليم والصحة، والاستثمار في الانسان، والدفع كذلك باقتصاد المخاطر لمواجهة أي طارئ في المستقبل، وأخيرا، قد تسهم الأزمة الكونية في زيادة الوعي العالمي بإشكالية التغير المناخي والاحتباس الحراري والمشاكل البيئية، مما يفتح باب الأمل لسياسات بديلة ومستدامة ومزيد من التكتل والتضامن الدوليين.

تحتاج العلاقات بين الدول أسس الاعتماد المتبادل، وتغليب المصالح المشتركة التي تتطلب التعاون والتنسيق المتبادلين، والمرشحة للارتفاع على ضوء ما خلفته أزمة كورونا من تأثيرات على مستوى العلاقة بين الدول، فمخلفات أزمة كورونا على النظام الدولي تفرض أكثر من أي وقت مضى على القوى الدولية العمل على زيادة فرص التعاون كسبيل لتجاوز التداعيات الوخيمة على المنظومة الكونية.

في الختام، يمكن القول على إنَ الأزمات رغم جوانبها السلبية فإنها فرصة لإعادة ترتيب الأولويات واعتناق أسس جديدة تقوم على إعادة الاعتبار للإنسان والقيم والانتصار للحب والتضامن والحياة؛ فاستقراء موضوعي للتاريخ وحوليات الجوائح والأوبئة ينتهي بنا إلى الإقرار بأن الأزمات تحدث تغيرات وتحولات فتقوض سلطا وتؤسس لأخرى، تمحو بنيات وتنشئ أخرى، لكن من المؤكد أن الإنسانية أمام خيارين على الأقل، إما الاستفادة من الدروس والانخراط في نظام عالمي جديد تسوده قيم التضامن والمشاركة وقبول الاختلاف والحوار والاعتماد المتبادل، أو الاستمرار في الحروب بالوكالة والصراعات السياسوية والتطاحنات التي يؤدي ثمنها الإنسان في نهاية المطاف، لكن لا مناص من اعتناق الأمل والحلم بعالم أفضل، ما دمنا محكومون بالأمل كما قال محمود درويش في إحدى قصائده.

لائحة المراجع والمصادر

أحمد ذكر الله، "العولمة بعد أزمة كورونا، تحديات مستجدة وسيناريوهات محتملة"، دراسات اقتصادية، 24 سبتمبر 2021، المعهد المصري للدراسات.

أحمد قاسم حسين، "النظام الدولي وجائحة كورونا: سجال تأثير الأوبئة في العلاقات الدولية"، مجلة سياسات عربية، العدد 50، ماي 2021.

أشرف محمد كشك، "مستقبل الاتحاد الأوربي بعد جائحة كورونا"، موقع مركز دراسات، على الرابط: https://bit.ly/36KgJnb

إيمان زهران، "هل ستسهم ارتدادات العولمة في إعادة هندسة النظام الدولي"، المركز العربي لبحوث الدراسات، 07 ابريل 2020، على الرابط: https://bit.ly/35eNGrr

برهان غليون، "العولمة وأثرها على المجتمعات العربية"، ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. على الرابط:https://bit.ly/3NoegiY

تقرير رئيس اللجنة المستقلة المعنية بتعددية الأطراف، الأمم المتحدة 2030، تحت عنوان" تجديد النظام في عالم متفرق"، غشت 2016، منشورات المعهد الدولي للسلام.

زبيجنيو بريجنسكي، "اختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم"، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، 2004، ص196.

سيتاكانتا ميشرا، "النظام العالمي ما بعد الجائحة، تسعة مؤشرات"، ترجمة ريهام صالح خفاجي، منشورات مكتبة الإسكندرية للترجمة، مصر 2021.

فتوح هيكل، "عالم مابعد كوفيد19: حدود التغيير المحتمل في النظام الدولي"، مجلة اتجاهات استراتيجية، منشورات تريندز للبحوث والاستشارات، غشت 2020.

فرانسيس فوكوياما، (1993)، "نهاية التاريخ والإنسان الأخير"، ترجمة فؤاد شاهين، جميل قاسم ورضا الشايبي، منشورات مركز الإنماء القومي، بيروت 1993.

قسايسية إلياس، "العلاقات الروسية الصينية وأثرها على التوازن الدولي في القرن الواحد والعشرين"، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 06، العدد02، 2020,

مجلة فورن بوليسي، الصادر بتاريخ 20 مارس 2020، على الرابط: https://bit.ly/36pgZbv

محمد الزهراوي، "تأثير جائحة كورونا على النظام العالمي، قراءة في المتغيرات الدولية والإقليمية المحمتملة"، مجلة الذكاء الجيوسياسي والاستراتيجي Journal Of the Geoplolitics and Geostrategic intelligence، المجلد 3، العدد 1، غشت 2020.

محمد عبد الرحيم، 2015، مجلة القدس، على الرابط: https://bit.ly/3NisJNk.

محمد بوبوش، مجلة حمورابي، "تداعيات أزمة كورونا على مستقبل قضايا النظام الدولي"، مجلة حمورابي، العدد 33، السنة الثامنة، ربيع 2020.

محمد حميش، "العلاقات الدولية وجائحة كورونا، قصة قصيرة وأربع مقالات"، مجلة سياسات عربية، العدد 50، ماي 2021،

محمد نشطاوي، "النظام الدولي لمرحلة ما بعد كورونا والصراع الأمريكي الصيني"، دراسات محكمة، مركز تكامل للدراسات والأبحاث.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقرير رقم2، أبريل 2020، "وباء فيروس كورونا المستجد، نماذج من استجابات الدول للوباء وتداعياتها على الاقتصاد العالمي، وحدة الدراسات السياسية.

نبيل جعفر عبد الرضا، يوسف علي عبد الأسدي، "أزمة العولمة أم عولمة الأزمة" مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 31، المجلد الثامن، 1تشرين الثاني، 2016.

نورة الحفيان، سلطانة آدمين، "أزمة كورونا والنظام الدولي، الانعكاسات والسيناريوهات"، دراسات سياسية، 21 شتنبر 2020، المعهد المصري للدراسات.

هبة جمال الدين، (ماي 2020)، "جائحة كورونا وإشكالية النظام العالمي الجديد"، سلسلة أوراق الأزمة، منشورات معهد التخطيط القومي المصري.

العلاقات الدولية بين الولايات المتحدة وروسيا والصين في القرن 21

د. بشرى بن دراجي

أستاذة محاضر أ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة باتنة 1 الجزائر

الملخص:

لم يكن الصدع الذي وقع بين حلفاء الحرب العالمية الثانية سببه زوال الخطر المشترك (النازي)، وإنما أمر حركته مبادئ وبواعث تعود في الأساس إلى مرجعيات إيديولوجية متباينة سابقة للحرب ولم تتوقف أثناءها، ثم برزت أكثر بعد الحرب لينقسم العالم إلى كتلتان رئيسيتان متنافستان: الغرب بزعامة الولايات المتحدة الامريكية، والشرق بقيادة الاتحاد السوفياتي تقاسمتا العالم.

ظل كل فريق يتربص بالآخر سعيا لتوسيع دائرة نفوذه وبسط سيادته.

ظل المعسكر الشيوعي بزعامة روسيا قطبا فاعلا في العلاقات الدولية لمدة تزيد عن أربعة عقود، في مواجهة القطب الرأسمالي، إلا أن هذه القوة والمكانة الدولية تراجعت منذ الثمانينيات لتختفي مع مطلع التسعينات، تاركا المجال لظهور ملامح نظام دولي جديد مبني على هيمنة القطب الرأسمالي الوحيد بزعامة الولايات المتحدة.

لكن مع نهاية فترة التسعينات عادت روسيا إلى الساحة الدولية لتمثل الرقم الصعب لا يمكن تجاوزها في رسم العلاقات الدولية، بل ظهرت قوة أخرى جديدة ألا وهي الصين مما يوحي ببروز نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، ولكل قطب دوافعه وأهدافه وبرزت في ظل هذا الصراع أزمات إقليمية ودولية كأزمة سوريا وأوكرانيا، كان للأقطاب العالمية مواقف متباينة شكلت حربا باردة جديدة

الكلمات المفتاحية: الصراع الدولي؛ الثنائية القطبية؛ الأحادية القطبية، العلاقات الدولية؛ عالم متعدد الاقطاب.

Abstract:

The rift that occurred between the allies of World War II was not caused by the disappearance of the common danger (Nazi) Rather, it is a matter of principles and motives that go back mainly to different ideological references that preceded the war and did not stop during it. Then it became more prominent after the war, dividing the world into two main competing blocs The West, led by the United States of America, and the East, led by the Soviet Union, shared the world

The Communist camp led by Russia has been an active pole in international relations for more than four decades against the capitalist pole However, this power and international stature declined since the eighties to disappear with the beginning of the nineties. Leaving the space for the emergence of the

features of a new international order based on the domination of the only capitalist pole led by the United States.

But with the end of the nineties, Russia returned to the international arena to represent the difficult number It cannot be overlooked in drawing international relations. But another new force appeared Namely, China, which suggests the emergence of a new multipolar world order, and each pole has its own motives and goals. In the light of this conflict, regional and international crises have emerged as one Syria and Ukraine; The world poles had different positions that formed a new cold war

Key words: international conflict؛ Bipolarity؛ unipolar؛ International Relations multipolar world ؛

مقدمة

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الذي أعلن نهاية الحرب الباردة وترك الولايات المتحدة كقوة عظمى مهيمنة عالميًا. وبوصول رئاسة جورج بوش أعلن عن ظهور نمط جديد من النظام العالمي، يطالب بالتدخل الدولي في الأزمات الدولية، حيث توقفت أمريكا عن التدخل بمفردها في الصراعات وبدل ذلك عمدت إلى تجيش حلفائها لإقحامها في هذه الصراعات، وبدأت الأمم المتحدة أيضا تنفذ أجندات أمريكا، حيث قامت بدور قيادي في التدخل العسكري في كثير من مناطق العالم أبرزها الشرق الأوسط في حرب الخليج الأولى والثانية، حيث طردت الولايات المتحدة الغزو العراقي من الكويت، حليفها في الشرق الأوسط، وكذلك في أوروبا التي فشلت في وقف الحرب بين الصرب والبوسنة 1992 – 1995 إلا بعد تدخلها وانهاء الحرب الاهلية باتفاق دايتون ،كما بدأت الولايات المتحدة الحرب الدولية على الإرهاب، والتي بدأت في 2001 بالحرب في أفغانستان. وفي 2003 غزت العراق، وأطاحت بنظام صدام حسين .

وكما سيطرت عسكريا كان لها سيطرة اقتصادية، إذ اعتماد أمريكا على مؤسسات ومنظمات مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والتحالف العسكري، سمح بتوحيد مصالح ومصير الدول الغربية وامتصاص خلافاتها، لكسب أوروبا في صفها.

لقد بسطت أمريكا هيمنتها على العالم بفضل أذرعها المتخصصة، سواء في الميدان العسكري، أو الاقتصادي والأمني أو الفكري أو الإعلامي، بل أرادت فرض سياسة العولمة تكون هي المتحكم والموجه لها ولا تلتزم بأي ضوابط إنسانية وأخلاقية، لكن الكثير يرى أن هذه الهيمنة الامريكية مؤقتة لعوامل داخلية وخارجية، لأن هناك قوة أخرى صاعدة عالميا هي الصين مع عودة روسيا للساحة الدولية واللتان ترفضان أي سيطرة أحادية على العالم، وعليه نرى العالم يعيش حرب باردة جديدة. لمعالجة هذه الإشكالية نطرح التساؤل التالي هل عادت الحرب الباردة من جديد؟ وهل

هذه الازمات مجرد توترات داخلية أم حركتها خيوط الأقطاب العالمية، لتوسع مناطق نفوذها للإجابة على هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات

-1 ما هي دوافع الصراع بين الأقطاب العالمية وهل هي حرب باردة جديدة؟

2 -مواقف الأقطاب العالمية من الازمات الدولية؟

3-كيف انعكس الصراع الأقطاب على شعوب مناطق التوتر؟

أهداف البحث

تقديم دراسة استشرافية لبروز قوى جديدة لها نظرة مغايرة للعلاقات الدولية.

إبراز ملامح تراجع القوة الامريكية من خلال معطيات تتعلق بالوضع الداخلي الأمريكي

إبراز تراجع الثقة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي

أهمية البحث

المتغيرات العالمية في العلاقات الدولية.

بداية تفكك الاحلاف القديمة وبروز أحلاف جديدة .

عودة التحالف الصيني الروسي ووضع إطار جديد للعلاقات الدولية .

أجزاء ومحتويات البحث: قسمت البحث إلى

أولا: لمحة على واقع العلاقات الدولية في القرن 21.

ثانيا: دوافع الصراع بين الأقطاب العالمية وهل هي حرب باردة جديدة؟

ثالثا: مواقف الأقطاب من الأزمات الدولية

رابعا: انعكاسات الصراع على شعوب مناطق التوتر.

أولا: لمحة على و اقع العلاقات الدولية في القرن 21.

مع دخول القرن 21 ظهرت تحولات كبرى في النظام الدولي خاصة بعد عودة روسيا إلى الساحة الدولية، وظهور الصين كقوة اقتصادية مزاحمة للولايات المتحدة التي بدأت تشهد تراجع ملحوظ على المستوى العالمي، بسبب تورطها في العديد من الحروب السابق ذكرها، بسبب النفقات المالية الضخمة، ورغم أن الاقتصاد الأميركي هو الأكبر عالميا من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي والأكثر تقدما تكنولوجيا، إلا أن الولايات المتحدة تعرضت لأزمة مالية سنة 2007 و2008 أدت إلى ركود اقتصادي فقد سيطرته في عام 2014، لقائمة أكبر اقتصادات العالم تبعا للقدرة الشرائية لفائدة الصين، دون أن ننسى الاتحاد الأوربي الذي يسعى للحفاظ على مكانته كقطب فاعل في العلاقات الدولية، هذه الأقطاب الكبرى تعيش في الوقت الراهن حالة من التوجس والتوتر، خاصة في المناطق الحيوية من العالم، خاصة في الشرق الأوسط وشرق أوروبا وشرق آسيا، وهو الواضح في الوقت الراهن مما يبين عودة الحرب الباردة من جديد، بفعل الصراعات الداخلية والإقليمية (وجدان فالح حسن، 2015، ص 295)

ثانيا: دو افع الصراع بين الأقطاب العالمية وهل هي حرب باردة جديدة

يمكن اجمال دوافع الصراع بين الأقطاب العالمية في النقاط التالية

1-اختلاف الرؤى السياسية بين الأقطاب الثلاث في كيفية إدارة العلاقات الدولية

تحاول الولايات المتحدة الحفاظ على قوتها كقطب عالمي أوحد تسيطر على إدارة العلاقات الدولية، وتكون هي مركز القرار، والهدف منه إضعاف الأقطاب الأخرى من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف ومصالح تمس الدول الأخرى (حميد سعدون، 2001، ص 41) مخالفة بذلك مبادئ وقرارات الشرعية الدولية -التي أقرتها الأمم المتحدة والمتمثلة في حماية سيادة الدول ومصالحها وعدم التدخل في شؤونها.

في حين ترى قوى أخرى مثل روسيا والصين و الدول المتحالفة معهما أن إدارة العلاقات الدولية لا يمكن أن يكون تحت هيمنة القطب الواحد- وهذا ما تسعى الولايات المتحدة الحفاظ عليه-، لأنها تدرك أن روسيا تستطيع إعادة التوازن الدولي في العلاقات الدولية عبر التحالفات الاستراتيجية مع الصين، ولاسيما أنهما يؤديان دورا مهما في السياسات العالمية، فالأمن والسلام متأثران بطبيعة العلاقات الأمريكية – الروسية – الصينية في النظام الدولي الجديد، فروسيا الاتحادية والصين تسعيان لإيجاد نظام دولي جديد يستند إلى قيم ومبادئ دولية والقرارات الجماعية للمسائل المهمة، ويرفضان الهيمنة الأحادية في إدارة العلاقات الدولية.

2-بوادر تصدع في العلاقات بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة.

بدا الخلل في العلاقات الأوروبية الامريكية بوقت طويل وكانت البداية المتقطعة لهذا التوتر في عهد الرئيس جورج بوش الابن قبل أن يأتي خلفه باراك أوباما، ليعيد ترميم الشروخ في العلاقة بين الحليفين، ولكن ما فعله أوباما لم يكن في أغلب الأحوال أكثر من محاولة لتجميل الصورة. وكان أوباما ومعه نائبه آنذاك جو بادين هو من أعلن أن محور الاستراتيجية الأمريكية أصبح آسيا والمحيط الهادئ وليس المحيط الأطلسي، هو ما بات يشكل جوهر اهتمام أمريكا. كما أن الرؤساء الأمريكيين السابقين كانوا يشتكون من أن الأوروبيين وبخاصة الألمان، لأنهم ينفقون بشكل كاف على تسليح جيوشهم، ويعتمدون على حلفائهم في حلف شمال الأطلسي (ناتو)، وبخاصة الولايات المتحدة، ويستفيدون مجانا من نظام تجاري عالمي شكلته أمريكا.

فمنذ الحرب العالمية الثانية كانت القوة العسكرية والترسانة النووية الأمريكية أفضل رادع لدى الغرب في مواجهة أي عدوان قد تشنه موسكو. كما أن الحضور الأمريكي على مدار تلك السنوات ساهم في احتواء العداءات الداخلية بين الأوروبيين، كما كان الحال بين فرنسا وألمانيا، وبهذه الطريقة كانت القوة الأمريكية شرطا لتحقيق التكامل الأوروبي. كانت أمريكا تمثل شخصية الأب للألمان، ولذلك فإن احتمالات تدهور العلاقات الأمريكية الأوروبية في المستقبل أقوى من احتمالات إصلاحها، حيث أنه لدى اثنين من بين كل ثلاثة أوروبيين نظرة سلبية تجاه الولايات المتحدة، وهناك انقسام كامل بين الألمان بشأن أولوية العلاقة مع الولايات المتحدة أو الصين، ويفضل شباب ألمانيا الصين. العلاقات عبر الأطلسي (https://www.dw.com/ar) مما يبين أن هناك حرب باردة ليس بين روسيا والصين بل تبدو بين الحليفين التقليديين.

كما تغيرت نظرة أقطاب الاتحاد الأوربي أمانيا وفرنسا تحديدا تحاول أن تكون روسيا قريبة اقتصاديا وسياسيا من الاتحاد الأوربي، وذلك بما يخدم استراتيجية كل دولة، فألمانيا بحكم موقعها الجيوسياسي وتمركزها في قلب أوروبا، تريد أن تجعل من روسيا عمقا استراتيجيا لأوروبا من الناحية الشرقية، فيما تعد فرنسا من المدافعين عن ضرورة بناء علاقات قوية مع روسيا بوصفها قوة إقليمية، وبإمكانها نقل هذه القوة نحو العالمية، وذلك سعيا منها للحد من الهيمنة الامريكية وخلق توازن استراتيجي في أوروبا من وجهة النظر الفرنسية، وعلى وفق هذه القناعات والتوجهات تطورت العلاقات بين الطرفين ’لى حدود مبشرة، ويمكن أن نبين أن العلاقات بين الطرفين توزعت من خلال ميدانين مهمين وهما

قطاعي الطاقة والتجارة البينية، التي تعد من أهم مفاصل العلاقات الاقتصادية الدولية. (وجدان فالح حسن 2015، ص 188)

3-اختلاف مفهوم مصطلح الحرية والديمقراطية بين الأقطاب الكبرى

الديمقراطية هي نتيجة تطور الحضارة الإنسانية والقيمة المشتركة للبشرية جمعاء. ولكن لفترة طويلة، تجاهلت الولايات المتحدة العيوب الهيكلية لنظامها الديمقراطي والأداء الكئيب للممارسات الديمقراطية المحلية، واصفةً نفسها بـ "النموذج الديمقراطي"، وكثيرا ما تتدخل تحت شعار "الديمقراطية" في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتشن حروبا خارجية تسببت في اضطرابات إقليمية وكوارث إنسانية، ولوّثت مثل هذا المصطلح الجميل "الديمقراطية". وإن الضباب الدخاني الذي خنق الكونغرس لم يتبدد بعد، ولا يزال صدى صرخة فرويد "لا أستطيع التنفس" يتردد، ولا تزال الفوضى التي خلفتها "تصدير الديمقراطية" للولايات المتحدة إلى العراق، وليبيا، وسوريا، وأفغانستان تطارد العالم. (حالة الديمقراطية في الولايات المتحدة جريدة الكترونية 2018)

مما يبين التناقض الواضح في فهم وتطبيق القيم الليبيرالية الغربية مما دفع كل من الصين وروسيا استغلال هذا الموقف وخلق نموذج جديد يتحدى النموذج الغربي.

وعلى الرغم من محاولة الولايات المتحدة التي حشدت القوى الغربية في قمة افتراضية خاصة بالديموقراطية لتصل إلى فكرة مفادها أن الصين دكتاتورية، لأنها لم تسمح ولم تمكنها من ثرواتها، وقد علقت كل من الصين وروسيا على الدول المساندة للولايات المتحدة في القمة التركيز على القيام بعملها بشكل جيد، بدلا من انتقاد الآخرين باستخفاف." وأضافا: "أما الديمقراطية في روسيا والصين فلا داعي للقلق بهذا الشأن". من الأفضل أن تفكر بعض الحكومات الأجنبية في نفسها وفيما الذي يحدث في بلدانها. هل هي الحرية عندما يتم تفريق المتظاهرين في بلادها بالرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع؟، لا يشبه ذلك الحرية كثيرا" (قمة الديمقراطية /https://arabic.rt.com/world)- .ونموذج السترات الصفراء في فرنسا خير دليل على ذلك. بل الحكومة الفرنسية أصدرت تعليمات إلى الشرطة، باستخدام القوة لقمع العنف في المظاهرات، ما أدى إلى شكاوى ضد وحشية الشرطة. للحد الذي دفع بالأمم المتحدة لفتح تحقيق على الاستعمال المفرط للقوة ضد المتظاهرين. ونفس الصورة تنطبق على الولايات المتحدة الامريكية بعد مقتل جورج فلويد في 25 مايو/أيار 2020، اندلعت احتجاجات في الولايات الأمريكية الخمسين جميعها، ردت الشرطة على العديد منها بالقوة المُفرطة والاعتداء، من ضرب للمتظاهرين السلميين واعتقالات جماعية أو باستخدام القوة العسكرية لردع الاحتجاجات. حيث استخدمت الشرطة في أرجاء الولايات المتحدة نفس التكتيكات التي طالما أدانتها الولايات المتحدة في الخارج.(https://www.skynewsarabia.com/middle-east-) بل صرح في مؤتمر صحفي أنه يوصى بشدة حكام الولايات بنشر الحرس الوطني "للسيطرة على الشوارع، وليس هذا فحسب بل هدد الرئيس الامريكي "دونالد ترامب " إنه يتخذ خطوات لحماية العاصمة واشنطن "بإرسال الآلاف والآلاف من الجنود المدججين بالسلاح والعسكريين وضباط، إنفاذ القانون لوقف أعمال الشغب". حسب رأيه.(/arabic.cnn.com/world/article)

4-تصادم مصالح الأقطاب الكبرى في كثير من القضايا الدولية.

إن الصراع بين الأقطاب الكبرى في العالم يختلف بين الفينة والأخرى فإن كان في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ذو صبغة أيديولوجية، نجده قد اختلف بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة بالزعامة الدولية

وأصبحت تحرص على أن تكون قلب أو مركز التفاعلات، ولا يمكن أن تمر أي قرارات أو العلاقات إلا عبرها، لا بل أغلب الأزمات إن لم تكن جميعها هي طرف فاعل أو رئيس فيها فالأزمات الصراعية نجد الولايات المتحدة في مقدمة الدول.

وقد ازدادت حدة التصادم بين الأقطاب الكبرى منفردة أو متحالفة بعضها ضد بعض، بسبب الهواجس الأمنية السياسية والأمنية وضرورة تأمين المجالات الحيوية الخاصة بها، فالصين على سبيل المثال تحاول تأمين مجالها الحيوي في شرق آسيا من التطويق الأمريكي لها، وروسيا كمثال آخر تحاول أن تبعد حلف شمال الأطلسي عن حدودها، مما اسهم في توتر الأجواء والبيئة الدولية وارتفعت في الآونة الاخيرة حدة الصراع في الشرق الأوسط خاصة الأزمة السورية منذ 2011 و الأزمة الأوكرانية عام 2013 لتنفجر من جديد في 2022، مما أدى إلى تصادم المصالح بين روسيا من جهة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي من جهة أخرى، وزاد الأمر تعقيدا العقوبات المسلطة من الطرفين أحدهما على الأخر ، مما أدى إلى تعالي الأصوات التي تنذر بالعودة إلى أيام الحرب الباردة بين الأقطاب الكبرى، وانضمت الصين إلى هذا الصراع بوقوفها إلى جانب روسيا، خصوصا في الأزمة السورية في مواجهة الولايات المتحدة وكذلك في الأزمة الأوكرانية حاليا. (وجدان فالح حسن، 2015، ص 295 – 297) حيث صرح وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، بضرورة احترام أراضي الدول وسيادتها بما في ذلك أوكرانيا، مع وجوب التعامل بشكل مناسب مع مخاوف موسكو الأمنية

5 – ظهور تحالف جديد بين الصين وروسيا لمواجهة الهيمنة الامريكية.

بدأت العلاقات الروسية الصينية تتحسن منذ سنة 1989 قبيل انهيار الاتحاد السوفياتي، وبعد انهيار هذا الأخير واختفاء أوجه الخلافات الأيديولوجية، اندفعت العلاقات بين الدولتين اندفاعا لم تشهده الدول من قبل، حيث استطاعا حل جل مشاكلهما خاصة مشاكل الحدود، وزادت العلاقات توطيدا بعقد عدة اتفاقيات سنة 1994-1996 وقد أعلنت الصين سنة 1996 بأن التفاهم والتجانس بين الدولتين كان تأكيدا لنمو تلك العلاقات في أوجه التكامل والتعاون العديدة والمختلفة بين روسيا والصين، وتجدر الإشارة في هذا الصدد أنه عادة مل تجمعهما معارضة للسياسات الامريكية وبشكل أكثر خصوصية، يلفت النظر في دينامية الحوار الصيني الروسي، التوافق على ضرورة بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب (النقر 2009 ص 64 .95) خاصة بعد عودة روسيا إلى مصاف القوى الكبرى بعد إعلان بوتين عن أهدافه إثر توليه سدة الحكم سنة 2000، وعقب ثماني سنوات وخلال أزمة أوستيا الجنوبية سنة 2008 ، قد بدا واضحا حسب الباحثة نورهان الشيخ أن " بوتين " قد حقق هدفه واستعادة روسيا مكانتها ودورها الفاعل في العلاقات الدولية بعد حالة التراجع خلال عقدي ثمانينيات وتسعينات من القرن العشرين، وقد تأكد الدور الروسي الفاعل خلال الازمتين السورية والاوكرانية، وتحول الدور الروسي من دور الفاعل إلى دور القائد خاصة عقب التدخل الروسي في سوريا، حيث قادت مجريات الاحداث في سوريا وأوكرانيا، ليتأكد تحول النظام الدولي من الأحادية القطبية الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الامريكية، إلى نظام تعددي تؤدي فيه روسيا والصين وعدد من القوى الصاعدة دورا محوريا وموازيا للدور الأمريكي (شريفة كلاع، 2021 ،ص 301)

ومما يعطي الانطباع ان العالم في حالة تغير في تركيبته العالمية هو قوة التحالف الصيني الروسي خاصة بعد زيارة بوتين للصين في فبراير 2022 التي تم من خلالها إبرام حزمة من الاتفاقيات التي تجاوز عددها 15 اتفاقية. خاصة في مجال الطاقة، حيث أن إمدادات موارد الطاقة من روسيا إلى الصين بلغت مستويات قياسية، كذلك حجم التبادل التجاري بين البلدين منذ إطلاق خط أنابيب الغاز "قوة سيبيريا" تم تصدير أكثر من 15 مليار متر مكعب من الغاز، كما يتم بحث بناء

خط أنابيب غاز جديد عبر منغوليا (من روسيا إلى الصين) ناهيك عما يتعلق بالتجارة بين البلدين، حيث وصل حجم التبادل التجاري بين روسيا والصين ارتفع بمقدار الثلث العام الماضي وصعد إلى مستوى قياسي جديد 140 مليار دولار. كما أن روسيا والصين تواصلان العمل نحو زيادة حجم التجارة إلى 200 مليار دولار سنويا، وهو هدف وضعه رئيسا روسيا والصين. كذلك وجود اهتمام بين الدولتين لإنشاء بنية تحتية مالية تهدف لتحيد لتأمين التعاون الروسي الصيني من ضغوط العقوبات المفروضة من قبل دولة ثالثة حسب تصريح يوري أوشاكوف مساعد الرئيس الروسي (جريدة تاس https://arabic.rt.com/business/)

ناهيك عن أن الصين وروسيا تشعران بالاستياء من سياسات الغرب تجاههما، وترغبان في المشاركة في تخطيط السياسة العالمية على قدم المساواة مع الدول الغربية، وبهذا المعنى وجدت الصين في روسيا شريكا عسكريا وسياسيا.

وينبه الخبير الروسي كوركودينوف إلى أنه لم يكن عبثا في هذا السياق، تركيز البيان الروسي الصيني المشترك على تعزيز التعاون والتنسيق في المنظمات الدولية، لا سيما في الأمم المتحدة، والذي رغم أنه كان على الدوام أمرا تقليديا بالنسبة لموسكو والصين، فإنه تكثف مؤخرا بشكل أكبر.

ويعترض الروس والصينيون على حد سواء على "عالم قائم على قطب واحد"، والنظر إلى المؤسسات الدولية التقليدية المتعددة الأطراف على أنها أساس النظام الدولي. ويضيف كوركودينوف أنه عرض على موسكو مرارا وتكرارا في السابق أن تسير جنبا إلى جنب مع الغرب ضد الصين، مقابل وعود وتنازلات سرعان ما تلاشت. ويتابع كوركودينوف أنه أصبح من الواضح أن روسيا لم تعد تؤمن بهذه الوعود الغربية، وبدأت تفضل التحالف الحقيقي مع الصين على المكانة الوهمية التي وعدت بها في المنظومة الغربية.

ويختم بأن الصين تقع تحت "مظلة" روسيا في مجال التعاون العسكري. وفي الوقت نفسه فإن القوات المسلحة الصينية تنمو وتتطور تقنيا بشكل هائل، بما أصبح يشكل تهديدا للولايات المتحدة ومن ينشط في الفضاء.(فهيم الصوراني https://www.aljazeera.net/news/politics)

ففي الوقت الذي تنظر فيه الولايات المتحدة الامريكية إلى الصين على أنها قوة مناهضة، لها دورها الإقليمي والعالمي بما يهدد مصالحها الحيوية وأمنها القومي، تنظر الصين إلى الولايات المتحدة بحسبانها القوة العظمى الوحيدة ذات المصالح المتشعبة على مستوى، وأن مصالحها إقليميا ودوليا تتطلب ضرورة التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب لا تكون فيه هيمنة أمريكية، لتوازن القوى المختلفة. (عدنان خلف الجراني، 2021 ، ص 107)

مما يدفعنا بالقول أن العالم في حالة من الارهاصات الدولية لإعادة تشكيله من جديد خاصة بعد تصريح شاكا هاغل(وزير الدفاع في حكومة أوباما) حول بوادر تغير مرتقب في زعامة النظام الدولي الذي قال فيه إن: "السياسة الخارجية الأمريكية في الوقت الحالي هي سياسة انقسامات.. هناك نظام عالمي جديد يجري بناؤه وتشكيله في الوقت الراهن"

5-عودة التسابق نحو التسلح وتطوره خاصة لدى الصين.

يرى الأستاذ في جامعة يونسي جون ديلوري أن "هناك بعض الاندفاع على التسلح في منطقة الهندي والهادئ"، وفي العام الماضي وحده أنفقت منطقتا آسيا وأوقيانيا أكثر من تريليون دولار أمريكي على جيوشها، بحسب أرقام "معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام". تمثل حصة الصين نصف المبالغ تلك، واستمر إنفاقها الدفاعي في الازدياد خلال 26

سنة خلت، ما حول جيشها (جيش التحرير الشعبي) إلى قوة قتالية حديثة. تنفق بكين حاليا على دفاعها نحو 252 مليار دولار سنويا، بارتفاع بنسبة 76 بالمئة منذ 2011، ما يتيح لها إبراز قوتها في أنحاء المنطقة وتحدي التفوق الأمريكي بشكل مباشر(https://www.france24.com/ar .)

اذ يتوقع أن تشهد علاقتهما المزيد من التوتر والاحتكاكات، بما قد يؤدي إلى صراع عسكري بينهما، وذلك في ظل رغبة الصين الشديدة في التحول إلى قوة عظمى، وسعيها الدائم لتطوير قدراتها العسكرية الأمر الذي تنظر إليه الولايات المتحدة على أنه مصدر التهديد الرئيسي للأمن القومي الأمريكي، ولمكانتها في النظام الدولي، لاسيما في ظل القلق الامريكي من تنامي القدرات العسكرية الصينية والخوف من دخولها في تحالفات استراتيجية مناهضة لنفوذها. (عدنان خلف البدراني،2021 نفس المرجع، ص 109) ناهيك عن السباق الذي تقوم به دول أخرى لتطوير قدراتها العسكرية محالفة للصين مثل كوريا الشمالية وايران وهذا ما تراه الولايات المتحدة تهديدا لمصالحها في آسيا و الشرق الأوسط.

6- الولايات المتحدة الامريكية ومقاومة سياسة التغيير

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لم تدخر الولايات المتحدة أي جهد للسعي وراء الهيمنة العالمية والاحتفاظ بها. وسخَّرت الولايات المتحدة تفوقها المطلق في قطاعات العسكرية والاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والثقافة، لتتدخل كثيرا في الشؤون الداخلية للدول ، وتنمرت على الدول الأخرى ونهبتها وسيطرت عليها تحت شعار "الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان".

وعملت الولايات المتحدة على تأجيج التوترات في جميع أنحاء العالم، من خلال شن الحروب وإثارة المواجهات والإطاحة بالحكومات الوطنية باستخدام القوات المسلحة، وإشعال الحروب والاضطرابات في العديد من البلدان والمناطق.

تمادت الولايات المتحدة في استخدام معايير مزدوجة والكيل بمكيالين، وعدم احترام القوانين والقواعد الدولية، حيث أعاقت الكثير من القوانين الصادرة من منظمات دولية وعلى رأسها مجلس الأمن، لأنها تعارض مصالحها هذه السياسة الامريكية المتقبلة والمتسمة بالازدواجية، دفعت بالكثير من دول العالم منها الصين وروسيا البحث عن تحالفات دولية سياسية أو اقتصادية مهمتها مواجهة نفوذ الأمريكي.

فالصين دولة لها من الثقل السياسي والسكاني والعسكري والاقتصادي ما يجعلها قادرة لو أرادت على انتهاج أسلوب عدائي يعيد فتح ملف الحرب الباردة من جديد، فقد لعبت الصين ولا تزال تلعب دورا مؤثرا قادرا على الامتداد مستقبلا في مساحة تبدأ من شبه الجزيرة الكورية، وتمر بفيتنام وكمبوديا والهند وباكستان وإيران حتى تلامس مياه الخليج.

وترتيبا لما سبق فالصين لا تكتم طموحها السياسي مستندة إلى قاعدة صناعية من النوع الذي يجعلها تحلم بالانضمام إلى نادي الدول الصناعية الكبرى، ويزيد من مستوى حلمها السياسي ليلامس مطلبا يمكن صياغته في أن الصين دولة عظمى من حقها أن تكون شريكا في إدارة العالم والتخطيط له. (سهرة قاسم محمد حسين، 2013، ص 145)

فالعلاقات بين بكين وواشنطن قد وصلت إلى مرحلة خطيرة من التصعيد، تجلت في اشتعال حرب تجارية بين البلدين وتبادل فرض الرسوم على البضائع والمنتجات، ثم ازدادت سخونة التوتر مع تفشي وباء كورونا حول العالم ووصف ترامب الوباء بأنه نتيجة "لفيروس صيني"، وتوقع كثيرون أن هزيمة ترامب سوف تخفف من حدة التوتر،

بعد تولي الرئيس جو بايدن منصبه، أصبح واضحاً أن أمريكا تعتبر الصين المنافس الأبرز لها، وتمثل تهديداً للنظام العالمي القائم.

حيث وصفت واشنطن الصين بأنها تهديد وجودي للنظام العالمي "الحر والمفتوح" الذي تقوده الولايات المتحدة. فهذا الخطاب يعكس ميل واشنطن لتصور النظام العالمي الحالي على أنه نظام ليبرالي مترابط قائم على قوانين ومعايير ومؤسسات وتحالفات يعزز بعضها بعضاً، وتدعمه الولايات المتحدة وحلفاؤها، ومن هذا المنظور، تسعى دول مثل الصين وروسيا إلى قلب هذا النظام واستبداله بنظام أكثر انفلاتاً وقمعية(. https://arabicpost.net/)

وعلى ضوء دوافع الصراع السابقة الذكر وتضارب المصالح بين الأقطاب الكبرى في العالم زاد من تفاقم التوترات بين القوى الكبرى عبر العالم، والتي تنحرف بشكل كبير نحو الصراع. ومع تزايد الخطاب العدائي والاستفزازات العسكرية بشكل كبير على طول محور الولايات المتحدة وروسيا والصين، تشابه المرحلة الحالية بشكل كبير ومثير للقلق أيام الحرب الباردة في القرن 20، وتبقى هذه الفترة هي فترة ارهاصات في العلاقات الدولية بين الأقطاب الكبرى التي توحي ببروز نظام دولي جديد سيكون مساره غير النظام الأحادي القطبية بالتأكيد والذي تعمل الولايات المتحدة جاهدة على مقاومته وترفض أي تغيير يمس بالعالم الحر المنفتح حسب رأيها

ثالثا: مو اقف الأقطاب الكبرى من الأزمات الدولية

إذا كانت فترة الحرب الباردة التي شهدت أزمات دولية خطيرة كادت أن تفضي بالعملاقين (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية) إلى مواجهات عسكرية مباشرة تعصف بالاستقرار العالم،ي (أزمة كوريا، أزمة الصواريخ الكوبية، أزمة برلين...) قد تميزت إجمالا بسهولة إدارة الأزمات نظرا إلى كون غالبيتها جاءت نتاجا للصراع بين الشرق والغرب،وتمكن الطرفين من تطويقها في إطار سياسة الردع المتبادل والمفاوضات الثنائية، نظرا لغياب قوى دولية منافسة وفعالة حينئذ، ونتيجة للشلل الذي أصاب الأمم المتحدة عامة ومجلس الأمن الدولي على وجه الخصوص بسبب الإقبال الكثيف على استعمال حق الاعتراض, فإن الأمر أضحى في غاية التعقد والصعوبة في عالم ما بعد الحرب الباردة، مع بروز أزمات وصراعات متميزة لم تكن مألوفة في مجملها من قبل, كتلك المرتبطة بالصراعات الإثنية والقبلية الداخلية أو الناتجة عن تزايد المطالبة بالتغيير الديموقراطي واحترام حقوق الإنسان. (إدريس لكريني صحيفة الكترونية 2006 https://www.ahewar.org/search/) ومن الازمات التي تباينت فيها مواقف القوى الكبرى

1-الأزمة السورية 2011

منذ اندلاع الازمة السورية في عام 2011 اتسم الموقف الأمريكي بالتردد في بداية الامر مكتفيا بالتصريحات المطالبة بوقف العنف وتلبية مطالب المحتجين، ونظرا لتطور الاحداث وصولا للصراع المسلح وذلك بقمع المتظاهرين فقد برز الموقف الأمريكي بالتصريحات المناهضة لنظام "بشار الأسد" بإصدار بيان شديد اللهجة تدين فيه القمع الوحشي للمتظاهرين. ثم تطور الموقف عير تزويد السوريين بالسلاح والتدريب والمعلومات الاستخبارية وإقامة مناطق حضر جوي داخل سوريا محمية بغطاء جوي إمريكي، ويكمن الهدف من ذلك هو اسقاط النظام الحاكم الذي بدوره سيكون ضربة

قاضية لتنامي النفوذ الإيراني وحزب الله اللبناني، وهذا ما تسعى إليه الولايات المتحدة في تدخلها على مسار الأزمة فرصة لمنع استعمال أو نقل مخزون السلاح الكيماوي والبيولوجي الذي يمتلكه النظام للقوى المعادية للمصالح الامريكية في المنطقة، وبناء على ما تقدم يبقى الهدف الأبرز للولايات المتحدة من تدخلها في الازمة السورية إلى إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية،

اذ تنظر واشنطن إلى الصراع في سوريا باعتباره جزءا من حالة المواجهة مع ايران، بتقوية المواقف الامريكية التفاوضية اتجاه ايران في المحادثات النووية، فضلا عن مصلحة الولايات المتحدة الحقيقة في منع تمثيل قوس نفوذ إيراني يمتد من غرب أفغانستان حتى الساحل الشرقي للمتوسط، لما يشكله من خطر على مصالحها وحلفائها في المنطقة، والذي يكون له تداعيات دولية واسعة خاصة في حالة نشأ تحالف (إيراني، روسي، صيني) (عماد مزعل ماهود، 2009 ، ص 4- 6)

أما الموقف الروسي من الأزمة فكان من منظور جيو استراتيجي بحت، إذ أنها لا ترى منطقة الشرق الأوسط مكانا لتعظيم مصالحها وأمنها القومي أكثر مما تراه في محيطها الإقليمي، لا سيما بعض دول آسيا الوسطى فضلا عن سوريا التي تمثل وفق المنظور الروسي من المناطق ذات المجال الحيوي بالنسبة لها، واستمرت روسيا الاتحادية بدعم النظام السوري بشكل مباشر ولم يقتصر على استعمال حق النقض " الفيتو " فحسب وانما تدخلت من جديد في مشهد الأسلحة الكيماوية التي استخدمها بشار الأسد تجاه الشعب السوري، فقد أعلن عن تبني مبادرة تقضي بوضع الأسلحة الكيماوية السورية تحت طائلة الرقابة الدولية تمهيدا لسحبها وتدميرها.

يبدو أن الازمة السورية كشفت مدى فاعلية الجانب الروسي فبات لروسيا أثر واضح في تسيير الأحداث بعد أن رضخت القوى الدولية الأخرى للرؤية الروسية الداعمة للحل السياسي وتسوية الازمة، ولديها أسطولها البحري الراسخ في قاعدة طرسوس السورية في ظل انعدام القوات الامريكية في المنطقة

وانطلاقا مما سبق يمكن القول إن توجه روسيا اتجاه الازمة السورية، اتصف بالثبات، الذي يعد أحد محاور المخاض الصعب لنظام عالمي جديد، فقد شهدت منتصف قرن 21 بداية حقبة جديدة للعلاقات الدولية، تتمحور حول تحولات تدريجية أي نظام متعدد الأقطاب نتيجة بروز عدة اقطاب دولية منافسة للنفوذ الأمريكي في الساحة الدولية. (عماد مزعل ماهود المرجع السابق 2009 ص 14 ، - 19)

أما الموقف الصيني اتجاه الازمة السورية الحالية اتسم بالاختلاف عن موقف الولايات المتحدة تجاهها وهو تباين في المواقف ليس جديدا فطالما تناقضت التوجهات السياسية للصين مع مثيلاتها الامريكية (سياسة الصين اتجاه الازمة السورية https://caus.org.lb/ar)حيث تعتبر الصين منطقة الشرق الأوسط عامة وسوريا خاصة منطقة ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية وأمنية لها.

ويعود تاريخ العلاقات الصينية – السورية إلى مئات السنين إذ شكلت سوريا الطريق التجاري الذي ربط بلاد الصين ببلاد العرب والذي عرف بطريق الحرير قديما. ومنذ نشأة جمهورية الصين الشعبية منتصف القرن الماضي اهتمت الصين بسوريا واعتبرتها النقطة الأضعف للنفوذ الغربي في منطقة الشرق الأوسط وخط الدفاع الأول عن مصالح الصين في آسيا الوسطى والقوقاز ، وبلد العبور لمعظم النفط العراقي ما بين 1934 – 1982 م والكثير من النفط السعودي ما بين 1973 – و1982.

وفي عام 2002 التقت أهداف السياسة الخارجية السورية مع المساعي الصينية الهادفة إلى زيادة نشاطها الاقتصادي في العالم وفي الشرق الأوسط بعد طرح بشار الأسد استراتيجية تسعى لتحويل سوريا إلى قاعدة لنقل الغاز، ومنطقة تجارة حرة تصل بين الشرق والغرب، عبر البحار الخمسة (المتوسط، قزوين، الأحمر ن الأسود، والخليج العربي) من خلال سوريا وبينما لم تتحمس الولايات المتحدة والدول الغربية رأت الصين في استراتيجية بشار الأسد مشروعا لإحياء طرق الحرير. (الدور الصيني في سوريا الأسباب والدوافع 2016 https://caus.org.lb/ar)

ويعتقد بروكس نائب وزير الخارجية الأمريكي أن الصين تهدف من خلال تعزيز دورها في سوريا إلى محاولة "أخذ مكان الولايات المتحدة". ويشار إلى أن واشنطن منزعجة من سياسات الصين في مناطق عدة حول العالم، خاصة أن بكين تعرقل جهود الولايات المتحدة في إنهاء أزمات دولية، وكبح جماح دول وحكومات دكتاتورية، عبر إفشال قرارات دولية في مجلس الأمن. ويقول الخبير والأكاديمي السوري، كرم شعار، إن "الصين استخدمت حق الفيتو 10 مرات بشأن سوريا، من أصل 16 مرة استخدمت فيها هذا الحق طوال تاريخها".

كما أن الولايات المتحدة تنظر بخطورة إلى الدور الصيني في الاقتصاد العالمي، وهو ما فجر نزاعا بين واشنطن وبكين بلغت ذروته في عهد الرئيس السابق، دونالد ترامب. (الدور الصيني في سوريا https://www.alhurra.com)

ومهما يكن من أمر فالأزمة السورية بينت أن العلاقات الامريكية - الروسية - الصينية اتسمت بالتعقيد الشديد، يبدو ذلك في مواقفهم منها نظرا لتشابك المصالح المختلفة بينهم في منطقة الشرق الأوسط وغيرها من مناطق العالم هذا من جهة ومن جهة إذا كانت الازمة السورية بدأت كمشكلة داخلية لتتحول الى صراع إقليمي ثم دولي له الأثر في تغيير ملامح النظام العالمي القادم.

2-أزمة اوكرانيا 2008 – 2022

كثيرا ما يعيد التاريخ نفسه لكن ليس في نفس الزمن وفي نفس الحيز الجغرافي وبنفس الشخوص، هذا ما يمكن قراءته في الازمة الاوكرانية التي تتشابه إلى حد بعيد بالأزمة الكوبية وأزمة الصواريخ سنة 1962

فالأزمة تذكرنا بالفعل بحقبة الحرب الباردة، وواشنطن أصبحت مدركة بشكل متزايد بأن السياسة الخارجية التي يعتمدها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تتعارض مع مصالحها.

فأوكرانيا بلد متعدد الإثنيات والأعراق والأديان واللغات، وهو منقسم بين شرق يتكلم سكانه الروسية ويرون في روسيا بلدهم الأم، وبين غرب يتكلم اللغة الأوكرانية ويدعو إلى الانضمام لأوروبا.

فاستغلت الولايات المتحدة هذه الرغبة وسعت إلى توسيع حلف شمال الأطلسي وزيادة عدد أعضائه، وأصبحت كثير من جمهوريات أوروبا الشرقية سابقا منها جمهورية الشيك وهنغاريا وبولندا -أعضاء حلف وارسو سابقا المنحل- انضمت إلى حلف شمال الأطلسي كما تقدمت دول أخرى بطلب الانضمام إلى الحلف، الأمر الذي أقلق وزاد مخاوف روسيا التي اعتبرته تحديا أمريكيا لوصول الناتو حتى حدودها، كما دعت إلى قبول جورجيا وأوكرانيا أيضا

كما قامت الولايات المتحدة بإنشاء قواعد عسكرية، وتجهيز صواريخ ومنظومات دفاعية في البر والبحر، لمنع وصول أي صاروخ باليستي عابر للقارات إلى أراضي الولايات المتحدة أو أحد حلفائها.

ومن أكبر القواعد الأميركية في شرق أوروبا، أكثر من 6 قواعد في بولندا، وفي سنة 2016، أعلنت الولايات المتحدة الأميركية تأسيس قاعدة في رومانيا بتكلفة بلغت 800 مليون دولار، الهدف منها هو المساهمة في تعزيز الدرع الصاروخي

الأميركي، والعمل لجانب قوات حلف الشمال الأطلسي "الناتو." وفي هذين البلدين القريبين من الحدود الروسية، نشرت الولايات المتحدة اثنين من أشهر وأقوى منظوماتها. (https://www.aljazeera.net/) .هذه الاستراتيجية المتبعة من الولايات المتحدة الامريكية محاولة منها تحقيق عدة أهداف :

-العمل على تفتيت روسيا وتشجيع استقلال الدول في القوقاز هذا من جهة ومن جهة ضمان تواجد عسكري امريكي في آسيا الوسطى.

- السعي افشال أي تقارب روسي – أوروبي والتي لم تنح في تحقيقه إذ أن روسيا تمكنت عبر تعزيز علاقاتها مع الدول الأوروبية وكذلك الصين وإيران من إعادة دورها في الساحة الدولية بشكل تدريجي، فبسبب الحاجة الأوروبية إلى الغاز الروسي سعت كل من فرنسا وألمانيا لإعادة الثقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي، فألمانيا ترغب أن تجعل روسيا عمقها الاستراتيجي لأوروبا من الناحية الشرقية.

في حين فرنسا ذات المرجيعية الديغولية و المعروفة بتوجهاتها الحذرة من السياسة الامريكية في أوروبا والعالم، فإنها من المدافعين دوما عن ضرورة بناء علاقات قوية مع روسيا، باعتبارها قوة إقليمية وبإمكانها أن تصبح قوة عالمية وذلك بهدف الحد من الهيمنة الامريكية وخلق توازن استراتيجي في أوروبا (عبد الوهاب بن خلف، 2014 ص 92 -97)

كتب لو شيانغ الباحث في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية أن الأزمة الأوكرانية الحالية ليست في الأساس مشكلة روسية أوكرانية، لكنها مشكلة أميركية - أوروبية. فالولايات المتحدة تهدف من خلال التحريض بشأن أزمة أوكرانيا إلى قتل عصفورين بحجر واحد منها تضييق الخناق على روسيا وتحقيق الاستقرار في حلف شمال الأطلسي (الناتو). فنظراً لأن الأعضاء الأوروبيين في حلف الناتو في الوقت الحاضر ينفصلون بشكل متزايد عن الولايات المتحدة، لأنها اضرت كثيرا بالمصالح الأوروبية خاصة ألمانيا وفرنسا.

وتحتاج الولايات المتحدة إلى الاستفادة من أزمة أوكرانيا لخلق شرخ بين روسيا وأوروبا، وتعزيز حلف الناتو وتعزيز سيطرة الولايات المتحدة على هذه المنظمة. ونتيجة لذلك سيتعين على الدول الأوروبية تعزيز تحالفها في إطار حلف أوروبي بعيد عن الهيمنة الامريكية سياسيا وعسكريا.

وتشعر الولايات المتحدة بقلق أكبر بشأن عدم امتثال دول كبيرة مثل ألمانيا وفرنسا، الأمر الذي قد يؤدي إلى خروج العلاقات الأوروبية الأميركية عن مسارها الحالي. فهذا هو السبب الذي يجعل الولايات المتحدة تحاول يائسة إفساد مشروع خط أنابيب الغاز "نورد ستريم2" ومنع ألمانيا وروسيا من تكوين نوع من الشراكة الاقتصادية (هيثم مزاحم https://www.almayadeen.net/press 2022.)

مع استمرار الاستفزازات الامريكية لروسيا ومع حدوث الازمة الأوكرانية داخليا سنة 2013 ومع تفاقم الأمور من عزل الرئيس نوكوفيتش شعرت روسيا بالقلق إزاء مكانتها الاستراتيجية، حيث أن المصالح الاستراتيجية بين روسيا وأوكرانيا تكمن في القرم والميناء الهام لروسيا ومصالحها الحيوية والعسكرية، الذي يتواجد به أسطول البحر الأسود الروسي والذي يمكّن لروسيا من الدخول إلى المياه الدافئة والذي يعتبر بمثابة نقطة الربط مع البحر المتوسط (https://arabic.rt.com/news-)

وبالتالي حماية مصالحها في منطقة البحر المتوسط خاصة سوريا.

لذلك لم تنتظر روسيا الخيارات الدبلوماسية والسياسية، بل قامت بتدخل "مباشرة عسكريا" في "شبه جزيرة القرم"، مستغلة في ذلك تطور الأوضاع الداخلية الأوكرانية بالإضافة إلى الترحيب بها من قبل " أغلبية سكان القرم."

بالإضافة إلى "الأسباب الاجتماعية" المتمثلة في:

فبجانب سكان القرم يوجد سكان مواطني "شرق وجنوب أوكرانيا" ذو الأصل الروسي حيث شنت عليهم حملات اضطهاد من قبل قوى المعارضة والمواطنين الموالين للغرب..

تم حشد الرأي العام ضدهم، وقاموا بمضايقتهم واستخدام الشعارات المعادية لهم في ميادين الاحتجاج الأوكرانية، حتى وصل الأمر إلى رفع شارات باللغة الروسية ضدهم.

حيث تم إلغاء "اللغة الروسية" كلغة رسمية من القطاعات المحلية التي يسكنها مواطنين روسيين الأصل بعد أن أصبحت اللغة الروسية لغة رسمية ل 13 مقاطعة من إجمالي 27 مقاطعة في أوكرانيا

فلهذا الأمر عملت روسيا على التدخل من أجل حماية المواطنين الموالين لها، هذا ما أكده الرئيس الروسي "فلامدير بوتن" أنه" لا يمكن استبدال البشر بالأموال، أو بمصالح ضيقة أو بعقود تجارية أو تحويلات مصرفية.. هذا أمر مرفوض بالمطلق." (ايمان أشرف أحمد محمد شلبى https://democraticac.de)

على إثر التدخل العسكري الروسي صعدت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وهددوا باستخدام عقوبات أكثر على روسيا نتيجة ضم شبه جزيرة القرم، كما قام الحلف بنشر قواعد عسكرية له بالقرب من الحدود الروسية من أجل عمل مناورات مشتركة في البحر الأسود، بمشاركة القوات الأوروبية، كما قرر وزراء دفاع الدول الأعضاء في الحلف إنشاء قوة جديدة تسمى (رأس الحربة) ذات تدخل سريع على الحدود مع روسيا، من أجل التصدي لها في حالة أي تصعيد، وافقت كل من المانيا، فرنسا، إيطاليا، بريطانيا، بولندا، على المشاركة في هذه القوة وتتألف من كتيبة برية عدد مقاتليها حمسة الاف جندي، تتلقى الإشارات والعمليات من قوات جوية، بحرية، وقوات خاصة. (محمد صادق يميل الحمراني، ص 353)

ونتيجة لتضارب المصالح والنفوذ الجيو سياسي على الساحة الروسية بوجه عام والاوكرانية بوجه خاص، إذ تعد الازمة فتيلا ساخنا وملتهبا تعيد إلى الأجواء ما يشبه الحرب الباردة بين القطبين الغرب من جهة وروسيا من جهة وهذا ما يظهر في محاولات انجيلا مركل المستشارة الالمانية السابقة، الوصول لحل ينزع فتيل التوتر الغربي الروسي، لكن هناك تيار امريكي يدعو لتسليح أوكرانيا، وهذا لرفع التكلفة على روسيا وارغامها على قبول بتسوية سلمية، وتيار آخر يرى تسليح أوكرانيا يؤثر عمليا في المعادلة العسكرية المختلفة على الأرض، لمصلحة روسيا وحلفائها الانفصاليين ويمكن تلخيص أهم اراء أصحاب هذا الطرح

1- مصير أوكرانيا أكثر أهمية بكثير لموسكو مما هو للولايات المتحدة وهو ما يعني أن بوتين وروسيا سوف يكونان على استعداد لدفع أكبر ثمن لتحقيق أهدافهم أكثر من الغرب

2- لا يصلح الوضع في أوكرانيا كنموذج للرد على روسيا، فأي تهديدات اقتصادية أو عسكرية لن تدفع روسيا إلى التراجع هذا وقد أكد بوتين أن روسيا مستعدة لدفع ثمن كبير من أجل أوكرانيا (أبو رشيد أسامة، 2014،ص 7- 13)

وفعلا هذا ما أقدمت عليه روسيا اتجاه أوكرانيا في 24 فيفري 2022 حيث اجتاحتها عسكريا ومستعدة لدفع الثمن لحماية الامن القومي الروسي من التهديدات الغربية، وتركت الغرب يتخبط في كيفية التعامل مع الازمة فهو متردد في المواجهة مع روسيا خوفا من اندلاع حرب عالمية ثالثة، بعد أن هدد بوتين أن أي مساعدة من قبل الدول الاوربية لأوكرانيا عسكريا، وفي حالة انطلاق أي عمل عدواني على روسيا انطلاقا من أراضيها فروسيا سترد بقوة.لتدخل الازمة الأوكرانية مرحلة جديدة في الصراع الدولي فكيف ستؤول الأمور؟ الأيام القادمة كفيلة بالإجابة. لكن ما يمكن قراءته من تشابك العلاقات الدولية الحالية هو أن سياسية الهيمنة الامريكية ونظام القطب الواحد بدأ في الانحسار ليفسح المجال لنظام جديد متعدد الأقطاب تتغير من خلاله استراتيجية العلاقات الدولية في القرن 21

رابعا: انعكاسات الصراع على شعوب مناطق التوتر

1-سوريا

بعد أكثر من 10سنوات من الحرب والدمار والأزمات المتعاقبة في سوريا خلفت أزمات متعددة ومتشعبة، انعكست على الشعب السوري بكثير من المآسي حيث ضربت مختلف مناحي الحياة ومرافقها.

انتشار الفقر في سوريا وحسب تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة كان معدل الفقر سنة 2007 أن 12 %، من السوريين يعيشون تحت خط الفقر (ربيع نصر وآخرون 2013 ،ص 52) لكن مع اندلاع الازمة صدر تقرير حديث عن مكتب الاحصاء المركزي، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، فإن نحو 84 في المئة من المواطنين السوريين، يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

تبرز الصورة المأساوية للمجتمع في سوريا، والأرقام والاحصاءات تكشف عمق الكارثة وفداحتها. منها ملايين من المشردين والنازحين حيث تشرد أكثر من 7 ملايين سوري داخل البلاد، ويعيش جلهم في المخيمات ومراكز الايواء في العراء، وفي ظروف قاسية ولا إنسانية، فضلا عن ملايين نزحوا لخارجها والمقدر بخمس ملايين، ووفق أرقام منظمة الأمم المتحدة وإحصاءاتها، فقد أسفر الصراع في سوريا منذ اندلاعه في العام 2011، عن أكثر من 387 ألف قتيل،

ومما زاد الوضع سوءا هو الانهيار اقتصادي المريع، حيث بات شبح المجاعة يطل برأسه، في كثير من المناطق السورية المنكوبة، لدرجة بات مجرد الحصول على الخبز اليومي، هو منتهى ما يتمناه المواطن السوري، ناهيك عن تفشي الغلاء وارتفاع الأسعار الجنوني، والبطالة وتوقف عجلة الدورة الاقتصادية، وانهيار سعر الليرة السورية.

وأدى إلى استنزاف البنى التحتية والاقتصاد، ومختلف المرافق العامة، وشل مجمل مضامير الحياة. (شيرزاد اليزيدي https://www.skynewsarabia.com/middle-east-) من تعليم وصحة وسكن

2-أوكرانيا

إن كانت الازمة الأوكرانية في بدايتها فلا شك أن ملامحها الاولى تنذر بأزمة اجتماعية حادة لا تختلف كثيرا عن الازمة السورية من حيث انعكاساتها على الشعب الاوكراني، فمنذ الوهلة الأولى ولمدة ثلاث أسابيع ظهرت أزمة إنسانية، وموجة نزوح غير مسبوقة، وتخوفات دولية من تداعياتها المستقبلية، هكذا يتصاعد مسار أزمة الأوكرانيين الفارين إلى أوروبا، بعد تقديرات أممية بنزوح الملايين من بلادهم، وسط تخوف من ظهور أزمة لجوء غير مسبوقة في القارة العجوز منذ عقود، فالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قدرت عدد الفارين من أوكرانيا منذ بدء العملية العسكرية الروسية في 14 فبراير، بنحو مليوني شخص، متوقعة أن يصل العدد إلى 4 ملايين لاجئ إذا استمرت الأزمة لفترة أطول.

فيما يعتقد الاتحاد الأوروبي أن هذا الرقم قد يرتفع إلى 7 ملايين لاجئ، في وقت قد يتأثر فيه 18 مليون أوكراني بالحرب الروسية الأوكرانية، (وائل الغول. https://www.alkhaleej.ae/2022-03-7-)

ناهيك عن فقدا الملايين من الاوكرانيين لبيوتهم التي دمرت وجميع مرافق الحياة من مدارس ومستشفيات وبنى تحتية، فأمام الحروب والأزمات لا تختلف مأسي الشعوب كلهم سواء.

كل ذلك من صنع القوى الكبرى في سبيل رسم ملامح النظام العالمي الجديد، الذي تأبى بعض القوى الخضوع لسيطرة القطبية الأحادية واصرارهم على بناء علاقات جديدة على مبادئ وقيم تختلف عما سبق، تلك هي نظرتنا الاستشرافية لملامح العلاقات الدولية في القرن 21 الذي لا زال في حالة مخاض.

خاتمة

نستنتج مما سبق

- العالم يسير نحو إعادة التشكل من جديد لاختلاف المصالح والرؤى، والرغبة في إعادة رسم العلاقات الدولية
- ظهور التصدع في العلاقات الأوروبية -الامريكية بسبب تغير نظرة الولايات المتحدة واهتمامها بمنطقة أسبا والمحيط الهادئ، ورغبة الاتحاد الأوروبي في بناء علاقات متوازنة مع روسيا لمصالح متبادلة
- ازدواجية المعايير بين الغرب وروسيا والصين للقيم والمبادئ التي يقوم عليها النظام العالمي، خاصة قيم الديموقراطية، وحرية التعبير، وحقوق الانسان.
- عودة الحرب الباردة بين الغرب وروسيا والصين في كثر من القضايا خاصة المتعلقة بالأمن القومي لكل منهما.
- رغبة روسيا والصين في بناء تحالف دولي جديد مع أقطاب أخرى صاعدة خاصة بعد ما أثبتت روسيا قوتها بل انفرادها في إدارة الازمة السورية وإيران أصبحت قوة إقليمية بعد انسحاب الولايات المتحدة من العراق.
- عودة السباق نحو التسلح خاصة لدى الصين، وكوريا الشمالية وإيران، مما تراه الولايات المتحدة تهديدا لمصالحها في آسيا والشرق الأوسط.
- اختلفت رؤية ومواقف القوى الكبرى اتجاه الازمة السورية فموقف الولايات المتحدة اتسم بالتردد في حين كان الموقف الروسي والصيني بالثبات والتأييد للنظام في سوريا.
- تمثل الازمة الأوكرانية أكبر تحدي للعلاقات الدولية إما أن يبقى الغرب متحد اتجاه الازمة أو يتفكك في حال صمود روسيا التي على استعداد ومستعدة على دفع ثمنا باهظا حفاظا على أمنها القومي.
- توافق النظرة الروسية والصينية في كثير من القضايا الدولية سواء سياسية أو اقتصادية مما يوحي بقوة التحالف، قد يجبر القطب الغربي على النزول من فوق الشجرة والقبول بالأمر الواقع وتعترف أن عصر الهيمنة الأحادية قد ولى.

قائمة المراجع

- وجدان فالح حسن، (2015) أليات التفاعل بين الأقطاب المؤثرة في النظام الدولي دراسة مستقبلية 2015 أطروحة دكتوره جامعة النهرين العراق
- حميد سعدون، (2001) فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي، الأردن دار الطليعة العربية
- العلاقات عبر الأطلسي. اتساع الفجوة بين الضفتين بترامب أو بدونه https://www.dw.com/ar
- حالة الديمقراطية في الولايات المتحدة جريدة التكترونية http://arabic.people.com.cn/n 3/2021/1208
- 7 قمة الديمقراطية /https://arabic.rt.com/world اطلع عليه 16 /02 / 2022 الساعة 22،28
- ttps://arabic.cnn.com/world/article/2020/06/02/trump-calls- governors-deploy-national-guard-protests-dispatches-soldiers أطلع عليه بتاريخ 20 / 03 / 2022 الساعة 10.20.
- علي السيد النقر، (2009) السياسة الخارجية للصين وعلاقتها بالولايات المتحدة الامريكية النقر (النقر 2009 الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- شريفة كلاع، (2021) التحالف الاستراتيجي الصيني الروسي كقوى موازنة في مواجهة النظام الأحادي القطبية وتوطين نظام عالمي متعدد الأقطاب مجلة افاق المجلد 06 عدد 03
- جريدة تاس 02 / 02 / 2022 /https://arabic.rt.com/business اطلع عليه يوم 09 / 03 / 2022 الساعة 11.21.
- فهيم الصوراني أعلنا بدء حقبة جديدة في العلاقات الدولية https://www.aljazeera.net/news/politics/2022/2/5
- عدنان خلف الجراني، (2021) السياسة الخارجية الصينية بين الثابت والمتغير (نماذج مختارة) دار الاكاديميون للنشر والتوزيع .
- https://www.france24.com/ar نشر بتاريخ 17 /09 / 2021 اطلع عليه 15،41
- سهرة قاسم محمد حسين، (2013)، الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الامريكية في الشرق الأوسط ط 1 مكتبة جزيرة الورد.
- https://arabicpost.net / 2022 / 01 / 29اطلع عليه يوم 11 / 03 / 2022 الساعة 17،30

- إدريس لكريني إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول: مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية صحيفة الكترونية الحوار المتمدن عدد 1592 السنة 25 /06/ / 2006 https://www.ahewar.org/search/
- عماد مزعل ماهود، (2009)، تداخل المواقف الدولية الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية تجاه الازمة السورية مجلة العلوم السياسية معهد العلمين للدراسات العليا النجف العراق.
- سنية الحسيني سياسة الصين اتجاه الازمة السورية مقال نشر في مركز دراسات الوحدة العربية د، ت https://caus.org.lb/ar
- الدور الصيني في سوريا الأسباب والدوافع مركز الخليج للأبحاث نشر بتاريخ 3 أفريل 2016 الموقع https://caus.org.lb/ar اطلع عليه يوم 15 / 03 / 2022 الساعة 18.16
- الدور الصيني في سوريا نشر بتاريخ https://www.alhurra .com/syria/2021/07/20. اطلع عليه تاريخ 15 /03/ 2022 الساعة 18.40
- https://www.aljazeera.net/news/2022/2/11اطلع عليه بتاريخ 19 / 03 / 2022 على الساعة 16.45
- عبد الوهاب بن خلف، (2014) العلاقات الاوروبية– الروسية والعمق الاستراتيجي المتبادل الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية العدد 11.
- هيثم مزاحمhttps://www.almayadeen.net/press الساعة 12.00 يوم 09/ 03 / 2022 .
- بوتين سياستنا اتجاه القرم صحيحة وعلى الغرب احترام مصالحنا. مقال نشر بتاريخ 16 / 03 / 2015 https://arabic.rt.com/news/- اطلع عليه يوم 19 / 03 / 2022 الساعة 18.13
- إيمان أشرف أحمد محمد شلبى الابعاد الدولية للأزمة الاوكرانية/https://democraticac.de اطلع عليه يوم 19 / 03 / 2022 ابساعة 18.33
- محمد صادق يميل الحمراني، (2018) الازمة الأوكرانية وأثرها على مستقبلها الجيوبوليتيكي مجلة كلية التربية الأساسية المجلد 24 العدد 101
-)أبو رشيد أسامة، (2014)، الازمة الأوكرانية أمريكا إعادة بعث الحرب الباردة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- ربيع نصر وآخرون،(2013) الازمة السورية الجذور والأثار الاقتصادية والاجتماعية المركز السوري للبحوث السياسات.
- شيرزاد اليزيدي الازمة السورية عقد من الكوارث والأزمات ما التالي؟ https://www.skynewsarabia.com/middle-east -نشر في 17 / 03 / 2021 اطلع عليه بتاريخ 20 /03/ 2022 الساعة 10.40

التعاون الدولي التكنولوجي لحماية البيئة والتخلص الآمن من النفايات الإلكترونية للتحول إلى التكنولوجيا الخضراء

د.أمل فوزى أحمد عوض

دكتوراه فى القانون / كلية الحقوق / جامعة عين شمس

رئيس وحدة تكنولوجيا المعلومات - كلية التربية الفنية - جامعة حلوان

الملخص: لابد وان يصبح من أهم أولويات الإنسان النظر إلى حماية البيئة، والاهتمام بها على مستوى الأفراد والمجتمعات والدول، حيث إن حماية البيئة تهدف إلى المحافظة على التوازن في العلاقات بين الإنسان وبين الحياة الفطرية والأنظمة الطبيعية التي تمنح كل المكونات مستوًى مناسبًا للاستدامة، وتشمل حماية البيئة العمل المنظم على إدارة النفايات وخاصة الإلكترونية منها على مختلف المستويات، للاستفادة من إعادة تدويرها، أو التخلص منها بشكل لا ضرر منها الحياة الفطرية للكائنات الحيَّة وغيرها . فكيف كان التعاون الدولى التكنولوجى فى سبيل التخلص الآمن من النفايات الإلكترونية ؟ وما هو مستقبل التعاون الدولي التكنولوجي لحماية البيئة ، والتخلص الآمن من النفايات الإلكترونية للتحول إلى التكنولوجيا الخضراء ؟؟

الكلمات المفتاحية: التلوث البيئى – الثلوث الإلكترونى - النفايات الإلكترونية - التعاون الدولى التكنولوجى - التكنولوجيا الخضراء – النضج التقنى

.**Abstract:** It must become a top human priority to look at the protection of the environment, and to pay attention to it at the level of individuals, communities and States. Environmental protection aims to maintain a balance in the relationships between human life and natural systems that give all components an appropriate level of sustainability. Environmental protection includes organized waste management, especially electronic waste management at different levels, to benefit from recycling, or harmless disposal of natural life. So how was international cooperation for the safe disposal of electronic waste? What is the future of international technological cooperation to protect the environment, and to safely dispose of electronic waste to become

.**Keywords**: environmental pollution - electronic pollution - electronic waste - international technological cooperation -green technology - technical maturity .

مقدمة

يشار إلي المخلفات الإلكترونية بوصفها علي الأغلب أيّ شيء تتخلص منها الأسرة أو الشركة يحتوي علي دارة أو مكونات كهربائية مزودة بمصدر للطاقة أو ببطارية ،وتناسباً مع نمو شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، تبين آخر التقديرات أن العالم يتخلص الآن من حوالي 53.6 مليون طن متري من المخلفات الإلكترونية سنوياً - ولا يعاد تجميع وتدوير رسمياً إلا 17.4% منها. وفي عام 2019، لم توثَّق 44.3 ملايون طن متري من المخلفات الإلكترونية التي تم توليدها، إذ تم التخلص منها إما برميها في مكب المخلفات أو حرقها أو المتاجرة فيها بشكل غير قانوني، ووفقاً للنهج الحالي لإدارة المخلفات الإلكترونية عند نهاية عمرها الافتراضي علي الصعيد العالمي، من الصعب الانتقال إلي اقتصاد التدوير لمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات علي وجه الخصوص .

يمكن العثور علي ما يصل إلي 69 عنصراً من عناصر الجدول الدوري في المعدات الكهربائية والإلكترونية (EEE) وتشمل هذه مواد خام هامة ومعادن ثمينة، ويمكن أن تؤدي المخلفات الإلكترونية إلي خسارة غير ضرورية للمواد الطبيعية النادرة والقيّمة، بسبب عدم إعادة تدويرها إلي مواد أخري أقل سمية، ولكن مواد نادرة عالية القيمة، مثل الذهب والبلاتين والكوبالت، مما يضع ضغوطاً علي الموارد الطبيعية المحدودة المتاحة.

فعلي سبيل المثال318، يمكن أن يحتوي طن واحد من الهواتف المتنقلة أو الحواسيب التي تم التخلص منها علي ما يصل إلي 280 غراماً من الذهب، فضلاً عن مستويات عالية من المعادن الأساسية. وتحتوي المخلفات الإلكترونية علي إضافات سامة أو مواد خطرة، وعادة ما تحتوي علي معادن ثقيلة مثل الزئبق والكادميوم والرصاص، ومواد كيميائية مثل مثبطات اللهب المحتوية علي البروم التي يمكن أن تلوث الأرض والهواء والبيئات المائية وتشكل مخاطر صحية كبيرة، خاصة إذا عولجت بشكل غير مناسب. كما يمكن أن تؤدي الإدارة غير السليمة للمخلفات الإلكترونية إلي ارتفاع درجات الحرارة علي المستوي العالمي، خاصة وأن غازات التبريد في بعض معدات التبادل الحراري هي غازات دفيئة قوية. ومن المحتمل أنه تم إطلاق ما مجموعه 98 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي علي مستوي العالم في عام 2019 من الثلاجات ومكيفات الهواء المتخلص منها والتي لم تتم إدارتها بطريقة سليمة بيئياً. ويعمل المزيد والمزيد من المنتجات مثل الثلاجات الذكية والمجمدات والغسالات الذكية علي زيادة قدراتها التوصيلية، في عالم إنترنت الأشياء المتنامي .(IoT) وعلاوة علي ذلك، تشتمل الكثير من المنتجات التي لم تكن بها توصيلات كهربائية في الماضي علي دوائر إلكترونية. بالإضافة إلي ذلك، فإن المخلفات الإلكترونية تُعرض صحة وحياة بعض العاملين البالغين والأطفال الأثر فقراً في العالم والذين يعملون في مجال التخلص من المخلفات الإلكترونية للخطر، من خلال تعريضهم للمواد السامة والتسمم319.

[318]https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/3539820/1/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-

[319] https://www.itu.int/ar/mediacentre/backgrounders/Pages/e-waste.aspx

مشكلة البحث:

أن الاستخدام المتصاعد لهذه الأجهزة يصاحبه تصاعد، وبمعدلات كبيرة، في المخاطر المتعلقة بهذا الاستخدام علي صحة الإنسان وبيئته، خاصة الاستخدام الخاطئ وغير المقنن من قبل المستخدمين، وما يسببه من أعراض صحية متعددة باتت محل اهتمام الدارسين وخبراء الصحة والباحثين. وهو ما ينتج عنه العديد من الأسئلة منها :

كم تبلغ النفايات الإلكترونية وأين توجد ؟;وكيف يتم التخلص من النفايات الإلكترونية بالطرق الآمنة؟;

هل هناك تخلص غير آمن وما هي نتائجه؟;ما السبيل الي الاحتماء من أضرار النفايات الإلكترونية ؟;

كيف كانت التعاون الدولي التكنولوجي للتخلص الآمن تشريعيا ؟ أم تكنولوجيا ؟ أم سلوكياً ؟ ;ما هي آليات الوقاية والحماية ؟؟؟;كيف يمكن التحول للتكنولوجيا الخضراء للوصول للنضج التقني ؟؟؟

منهج البحث:

سوف نستخدم المنهج الوصفي بطريقته العلمية الاستقرائية والتحليلية لمعالجة النقاط الهامة التي يثيُرها موضوع البحث.

خطة البحث :

- المبحث الأول : التلوث البيئي والنفايات الإلكترونية
- المبحث الثاني : التعاون الدولي التكنولوجي للتخلص من النفايات الإلكترونية
- المبحث الثالث : آليات الوقاية والحماية للتخلص الآمن من النفايات الإلكترونية
- المبحث الرابع : التحول الي "التكنولوجيا الخضراء " & " النضج التقني "

المبحث الأول:التلوث البيئي والنفايات الإلكترونية

التلوث البيئي عبارة عن ارتفاع كمية المواد بأشكالها الغازية، أو السائلة، أو الصلبة، أو إضافة أحد أشكال الطاقة؛ كالصوت، والحرارة، والنشاطات الإشاعية، وغيرها داخل البيئة، بحيث يجعلها غير قادرة علي تحليل هذه المواد والطاقة، أو تبديدها، أو تخفيفها، أو إعادة تدويرها، أو تجعلها غير قادرة علي تخزينها بشكل غير ضار.وهناك عدة أسباب لها تأثير خاص في إفساد وتلويث عناصر البيئة نذكرها ملخصًا.

-1تلويث الماء:إذا ازدادت المواد الكيميائية أو أي مواد أجنبية ذو آثار سلبية علي حياة الكائنات الحيَّة (الإنسان، والحيوان، والطيور، وغيرها)، في المياه، تُعتبر مفسدة للمياه وبالتالي للبيئة؛ لأنها تحدث تغيرات في طبيعة الماء ونوعيته

وخصائصه، بحيث يجعلها غير صالحة للاستخدام، فأحيانًا تشاهد في الماء المخلَّفات، أو تشمُّ منْها رائحة كريهة، أو تكونُ ملوثة بأشياء تؤثر علي الحياة الفطرية للأسماك والفقاريات المختلفة، كتسريب النفط الخام ومنتجاتها إلي المياه؛.

-2تلوث التربة: وهي تراكم العناصر المعدنية في التربة بتركيز أكبر من المعتاد، وبالتالي يحدث خطرًا كبيرًا علي التربة الخصبة قد لا نعرفها إلا بعد حدوثه، مثلًا كثيرًا من المركبات العضوية تؤثر في نمو النباتات والمحاصيل الزراعية، لكن تضرُّ بصحة الإنسان والحيوان، وهذا من أخطر أنواع التلوث في العموم؛).

-3تلوث الهواء :المقصود من تلوث الهواء هو انطلاق الغازات المختلفة، والمواد الصلبة الدقيقة، والسوائل المتناثرة إلي الغلاف الجوي بمعدلات عالية تتجاوز طاقة البيئة علي تبديدها أو تخفيفها أو تمصيصها، وبالتالي تسبب الأضرار الصحية والمشاكل غير المرغوب فيها.

ولها سببان: الأول :صنع البشر؛ كاحتراق النفط، والفحم، في مجالات مختلفة، والزراعة، وتربية المواشي، وزيادة سكان الأرض.

والثاني :أمور طبيعية؛ كهبوط الريح مع الغبار، وأملاح البحار، وحبوب اللقاح، وبقايا الكائنات الحيوانية والنباتية، والانبعاثات البركانية، والصواعق، وحرائق الغابات؛ مما تسبب وجود كميات كبيرة من أكسيد النيتروجين والهيدروجين.

4-التلوث الإشعاعي أو الضوئي :يأتي نتيجة لانبعاث مواد مشعة في البيئة مصادفة أو تبعًا للحروب، أو وجود مواد مشعة؛ مثل مناجم اليورانيوم، والمفاعلات النووية ومختبرات التجارب.

5-التلوث الضوضائي أو التلوث الصوتي :هي عبارة عن الأصوات المزعجة وغير المرغوب فيها الناتجة من المنشآت الصناعية، وأماكن الأعمال الأخرى؛ مثل وسائل النقل، ومكبرات الصوت، ومعدات الموسيقا، وسكك الحديد، وحركة الطائرات، وأنشطة البناء مما تسبب آثارًا سلبية مضرة علي البيئة.

6-التلوث الإلكتروني : ويقصد بالتلوث الإلكتروني التلوث الناجم عن وجود النفايات الإلكترونية التي لا يتم التخلص الآمن منها او إعادة تدويرها في ظل غياب الاحتياطات الأمن التي يجب توافرها للحفاظ علي صحة الإنسان و البيئة , و قد تبدو هذه العبارات غريبة بعض الشيء لكن يمكننا تبسيط الأمر علي النحو التالي فنقول إن التقدم التكنولوجي المتسارع انتج لنا العديد من الأجهزة و المعدات التي تساهم في توفير حياة ناعمة للإنسان و من هذه المعدات و الأجهزة الثلاجات و الغسالات والتلفزيونات و أفران الميكروويف ومكيفات الهواء و أجهزة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات و الحواسيب الآلية العادية و المحمولة و كاميرات التصوير و المراقبة و أجهزة الرصد...و غيرها كثير من الأجهزة الحديثة ،

والنفايات الإلكترونية:320 هي منتجات إلكترونية غير مرغوب فيها ولا تعمل وتقترب أو تنتهي من عمرها النافع، تعد أجهزة الكمبيوتر والتلفزيونات وأجهزة تسجيل الفيديو وأجهزة الاستنساخ والناسخات وأجهزة الفاكس من المنتجات الإلكترونية اليومية، إن التحدي المستمر حول أفضل طريقة للتخلص من الإلكترونيات المستعملة وغير المرغوب فيها

[320]راجع في ذلك :د/أمل فوزي أحمد ، بحث بعنوان " الجهود الدولية و إجراءات المواجهة التشريعية للتخلص الآمن من النفايات الإلكترونية" ، المؤتمر الدولي الأول ، تحت عنوان " حماية البيئة بين القانون الدولي والتشريع الجزائري " ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عباس لغرور- خنشلة، الجزائر ، يومي 9و10 ، فبراير ، 2022 .

ليس جديدًا ويعود إلي السبعينيات علي الأقل لكن الكثير تغير منذ ذلك الحين لا سيما عدد الإلكترونيات التي يتم التخلص منها اليوم، حيث تعتبر النفايات الإلكترونية خطيرة بشكل خاص بسبب المواد الكيميائية السامة التي تتسرب بشكل طبيعي من المعادن الموجودة بالداخل عند دفنها ، ويمكن تعرف النفايات الإلكترونية أيضاً: بأنها المصادر والمواد المكونة الناتجة عن النفايات الإلكترونية، حيث تشير النفايات الإلكترونية إلي توليد النفايات من عالم الهندسة التي يهيمن عليها استخدام الأجهزة والمعدات الإلكترونية / الكهربائية، تحتوي النفايات الإلكترونية عادة علي مواد ذات قيمة وكذلك مواد يحتمل أن تكون سامة، حيث يعتمد تكوين النفايات الإلكترونية بقوة علي عوامل مثل نوع الجهاز الإلكتروني والطراز والشركة المصنعة وتاريخ الصنع وعمر الخردة. يتم الاحتفاظ بمصطلح "نفايات" للمخلفات أو المواد التي يتم التخلص منها من قبل المشتري بدلاً من إعادة تدويرها بما في ذلك المخلفات الناتجة عن عمليات إعادة الاستخدام وإعادة التدوير لأن الكثير من الإلكترونيات الفائضة يتم مزجها بشكل متكرر (جيد، قابل لإعادة التدوير، غير قابل لإعادة التدوير)، يطبق العديد من دعاة السياسة العامة مصطلح "النفايات الإلكترونية" والقصاصات الإلكترونية" علي نطاق واسع علي جميع الإلكترونيات الفائضة، حيث تعتبر أنابيب أشعة الكاثود (CRTs) من أصعب أنواع إعادة التدوير. مع تزايد استخدام المعدات الكهربائية والإلكترونية فإن كمية النفايات الكهربائية والإلكترونية (النفايات الإلكترونية) التي يتم إنتاجها كل يوم تنمو بنفس القدر من النمو في جميع أنحاء العالم، أصبحت إعادة تدوير العناصر القيمة الواردة في النفايات الإلكترونية مثل النحاس والذهب مصدر دخل في الغالب في القطاع غير الرسمي في البلدان النامية أو الصناعية الناشئة، ومع ذلك فإن تقنيات إعادة التدوير البدائية مثل حرق الكابلات للاحتفاظ بالنحاس المتأصل تعرض العمال البالغين والأطفال وكذلك أسرهم لمجموعة من المواد الخطرة. تصنف النفايات الإلكترونية الي (الأجهزة الكهربائية والإلكترونية المهملة) حيث تعتبر الإلكترونيات المستعملة الموجهة للتجديد وإعادة الاستخدام وإعادة البيع وإعادة التدوير من خلال استعادة المواد أو التخلص منها نفايات إلكترونية، يتم إنشاء المخلفات الإلكترونية عند التخلص من المنتج الإلكتروني بعد انتهاء عمره الإنتاجي، حيث يؤدي التوسع السريع للتكنولوجيا والمجتمع الذي يحركه الاستهلاك إلي إنتاج كمية كبيرة جدًا من النفايات الإلكترونية في كل دقيقة، يمكن أن تؤدي المعالجة غير الرسمية للنفايات الإلكترونية في البلدان النامية إلي آثار ضارة علي صحة الإنسان وتلوث البيئة. يصنف توجيه (WEEE) الأوروبي النفايات الإلكترونية في عشر فئات: الأجهزة المنزلية الكبيرة (أجهزة التبريد والتجميد) والأجهزة المنزلية الصغيرة ومعدات تكنولوجيا المعلومات (الشاشات) والإلكترونيات الاستهلاكية (أجهزة التلفاز) والمصابيح ولعب الأطفال والأدوات والأجهزة الطبية وأجهزة مراقبة وتحكم وموزعات أوتوماتيكية، تشمل هذه الإلكترونيات المستعملة الموجهة لإعادة الاستخدام وإعادة البيع والإنقاذ وإعادة التدوير أو التخلص منها وكذلك المواد القابلة لإعادة الاستخدام (الإلكترونيات العاملة والإصلاحية) والمواد الخام الثانوية (النحاس والصلب والبلاستيك).321 إن عددًا كبيرًا مما يسمي "النفايات الإلكترونية" ليس في الواقع نفايات علي الإطلاق بل هو المعدات الإلكترونية أو الأجزاء الكاملة التي يمكن تسويقها بسهولة لإعادة استخدامها أو يمكن إعادة تدويرها لاستعادة المواد، فمثلا في عام 2009 بلغ إجمالي عدد أجهزة التلفاز وأجهزة الكمبيوتر والأجهزة الطرفية (بما في ذلك الطابعات والماسحات الضوئية وأجهزة الفاكس) المهملة ولوحات المفاتيح والهواتف المحمولة حوالي 2.37 مليون طن، علي سبيل المثال تمثل النفايات الإلكترونية 2٪ من نفايات أمريكا في مدافن النفايات لكنها تعادل 70٪

[321] https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/international-e-waste-day/

من إجمالي النفايات السامة ويتم التخلص من 20 إلي 50 مليون طن متري من النفايات الإلكترونية في جميع أنحاء العالم كل عام ويتم إعادة تدوير 12.5٪ فقط من النفايات الإلكترونية حاليًا.

تصنيف النفايات الإلكترونية322 :

ويمكن تصنيف النفايات الإلكترونية علي أساس تكوينها ومكوناتها. المعادن الحديدية وغير الحديدية والزجاج والبلاستيك والملوثات وغيرها هي الفئات الست من المواد المبلغ عنها لتكوين النفايات الإلكترونية. ويشكل الحديد والصلب الجزء الرئيسي من النفايات الكهربائية والمعدات الإلكترونية ، مع البلاستيك هي ثاني أكبر. المواد غير المستخدمة في الأعمال، بما في ذلك المعادن مثل النحاس والألمنيوم، والمعادن الثمينة مثل الفضة والذهب والبلاتين هي الثالثة في وفرة ولها قيمة تجارية كبيرة. وتشمل المواد السامة الرصاص والكادميوم في لوحات الدارات، وأكسيد الرصاص والكادميوم في أنابيب أشعة الكاثود، والزئبق في المفاتيح وشاشات الشاشة المسطحة، ومثبطات اللهب المبرومة علي ألواح الدوائر المطبوعة، والكابلات البلاستيكية والعازلة؛ وعندما تتجاوز هذه الكميات ، فإنها تعتبر ملوثات ويمكن أن تلحق الضرر بالبيئة إذا تم التخلص منها علي نحو غير سليم. ويستند أحد التصنيفات الأكثر قبولا علي نطاق واسع إلي توجيهات الاتحاد الأوروبي التي تقسم النفايات الإلكترونية إلي الفئات العشر التالية:

الأجهزة المنزلية الكبيرة: الثلاجات والمجمدات والغسالات ومجففات الملابس وغسالات الصحون ومواقد الطهي الكهربائية والصحون الساخنة والموجات الدقيقة والمراوح الكهربائية ومكيفات الهواء.

الأجهزة المنزلية الصغيرة: المكانس الكهربائية، المحمصات، المطاحن، آلات القهوة، الأجهزة لحلاقة الشعر والتجفيف، فرشاة الأسنان، والحلاقة.

تكنولوجيا المعلومات (IT) ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية: أجهزة الكمبيوتر المركزية، وأجهزة الكمبيوتر الصغيرة، وأجهزة الكمبيوتر الشخصية، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، والطابعات، والهواتف، والهواتف المحمولة.

معدات المستهلك: أجهزة الراديو، وأجهزة التلفزيون، وكاميرات الفيديو، ومسجلات الفيديو، ومسجلات ستيريو، ومكبرات الصوت، والآلات الموسيقية.

معدات الإضاءة: مصابيح فلورية مستقيمة ومدمجة ومصابيح تفريغ عالية الكثافة.

الأدوات الكهربائية والإلكترونية: التدريبات، المناشير، آلات الخياطة، الحديد لحام، معدات لتحويل، طحن، حفر، صنع ثقوب، للطي، والانحناء، أو معالجة مماثلة من الخشب والمعادن.

لعب الأطفال والمعدات الترفيهية والسلع الرياضية: قطارات كهربائية أو مجموعات سيارات سباق وألعاب فيديو ومعدات رياضية مع عناصر كهربائية.

322 https://www.britannica.com/technology/electronic-waste

الأجهزة الطبية: معدات العلاج الإشعاعي، وأمراض القلب، وغسيل الكلي، وأجهزة التنفس الصناعي الرئوي، والأدوية النووية، وأجهزة التحليل.

أدوات المراقبة والتحكم: أجهزة الكشف عن الدخان، ومنظمي التدفئة، وأجهزة الحرارة.

موزعات التلقائي: للمشروبات الساخنة، زجاجات ساخنة أو باردة، والمنتجات الصلبة، والمال، وجميع الأجهزة التي تقدم تلقائيا مختلف المنتجات.

أين تجدها؟	آثاروأخطار	مواد سامة
ميكرويف، لوحات دوائر إلكترونية، عاكس التيار، محركات.	في حال التعرّض لجرعات منخفضة لفترات طويلة فإنها تحدث خللاً في الاتصال بين الخلايا، كما تحدث مشاكل في النمو. أمراض القلب، سرطان وداء السكري.	الزرنيخ
بطاريات، الهواتف الخلوية أو النقّالة.	فقدان الكالسيوم في العظام، آلام وهشاشة العظام، في حالة الاستنشاق: تلف الرئتين والوفاة.	الكادميوم
مادة قوية تدخل في صناعة البلاستيك.	تهيج الجلد، طفح جلدي.	الكروم
أسلاك نحاسية، لوحات دوائر إلكترونية.	التهاب الحلق والرئتين، تلف الكبد والكلي.	النحاس
كمبيوتر، شاشة التلفزيون، بطاريات.	مجموعة كاملة من المشاكل الصحية: خلل في النشاط المعرفي واللفظي، شلل، غيبوبة، وموت.	الرصاص
البطاريات القابلة لإعادة الشحن.	إذا كانت الجرعات عالية، تؤدي الي أمراض سرطانية.	النيكل
الهواتف الخلوية أو النقالة.	إذا كانت الجرعة متكررة: هنالك خطر التعرّض لمرض الARGYRIA (بقع زرقاء ورمادية اللون علي الجلد).	الفضة
موصلات.	مادة تؤدي الي أمراض سرطانية.	البريليوم
شاشات، لوحات المفاتيح، الفأرة، المحمول، مفتاح الUSB.	في حال الطمر في الأرض، تنتشر المواد السامة في الأرض والمياه. وفي حال حرق البلاستيك، ينتشر ثاني أوكسيد الكربون في الهواء، ملحقاً الضرر في جهاز المناعة ويسبب السرطان.	البلاستيك البوليفينيل كلورايد
بطاريات، شاشات مسطحة، عاكس التيار.	التعرّض علي المدي القصير: إسهال، تلف الرئتين، الغثيان والتقيؤ.	الزئبق

	علي المدي الطويل: خلل في الدماغ والكلي والجنين.	

شكل (1): اثر النفايات الإلكترونية323

ووفقًا لتقرير مرصد الأمم المتحدة العالمي للمخلفات الإلكترونية لعام 2020، تم توليد 53,6 مليون طن متري من المخلفات الإلكترونية علي مستوي العالم في عام 2019، وهي أكبر كمية تم توليدها علي الإطلاق، وتمثل ارتفاعًا بنسبة 21% خلال خمس سنوات فقط كما في الشكل رقم (1) . 324

[323]https://aawsat.com/home/article/2205041/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA,https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-

[324] https://aawsat.com/home/article/2205041/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-

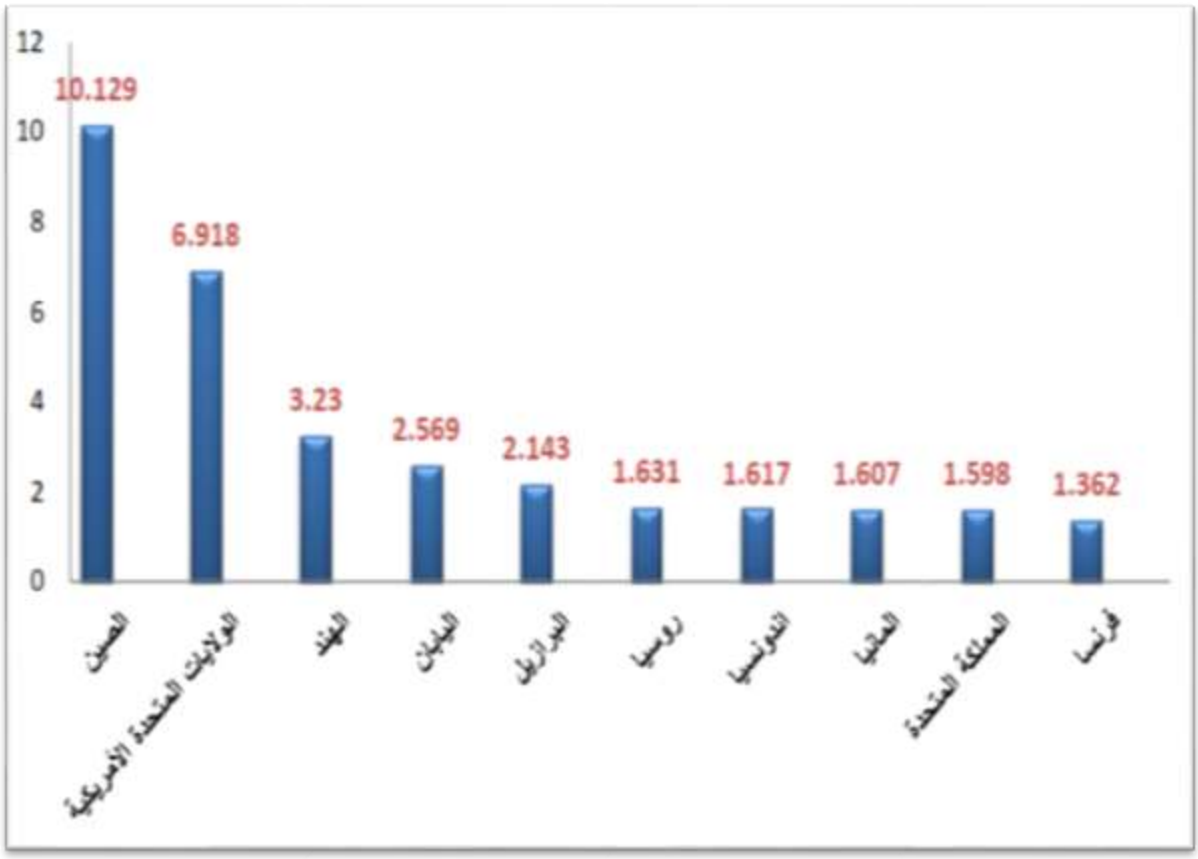
12
10
8
6
4
2
0
10.129
6.918
3.23
2.569
2.143
1.631
1.617
1.607
1.598
1.362
الصين
الولايات المتحدة الأمريكية
الهند
اليابان
البرازيل
روسيا
ألمانيا
المملكة المتحدة
فرنسا

وبلغ متوسط نصيب الفرد من المخلفات الإلكترونية التي تم التخلص منها خلال عام 2019 نحو 7.3 كجم لكل فرد مقابل 6.4 كجم لكل فرد خلال عام 2014

. شكل (2) تطور كمية المخلفات الإلكترونية في الفترة(2014-2019)325

وتتكون النفايات الإلكترونية من ثلاث فئات رئيسية هي الأجهزة الكهربائية الصغيرة (17.4 مليون طن)، والأجهزة الكهربائية الكبيرة (13.1 مليون طن)، ومعدات التبادل الحراري (10.8 مليون طن)،وجاءت قارة آسيا في مقدمة القارات كأكبر منتج لكمية المخلفات الإلكترونية في عام 2019، بنحو 24,9 مليون طن متري، تليها الأمريكتان (13.1 مليون طن متري)، ثم أوروبا (12 مليون طن متري) . في حين جاءت أوروبا في المرتبة الأولي عالميًا من حيث متوسط نصيب الفرد من المخلفات الإلكترونية، حيث بلغ نصيب الفرد 16.2 كجم لكل فرد، تليها أوقيانوسيا في المرتبة الثانية (16.1 كجم لكل فرد)، ثم الأميركتان (13.3 كجم لكل فرد)، وعلي مستوي الدول؛ جاءت الصين في المقدمة ، حيث قامت بتوليد نحو 10.1 مليون طن خلال عام 2019، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 6.9 مليون طن326. وفقا لتقرير منظمة العالمية . كما هو موضح في شكل (3)327:

ترتيب الدول في إنتاج المخلفات الإلكترونية عالميا خلال عام 2019 بالمليون طن. ارتفع حجم النفايات الإلكترونية منذ عام 2019 بنحو 9.2 ملايين طن متري، كما أنه من المتوقع أن يصل إلي 74.7 مليون طن متري عام 2030، مما يعني أنه تضاعف خلال ستة عشر عاما فقط، فقد بلغ حجم النفايات الإلكترونية العالمية ما يقدر بـ 53.6 مليون طن متري عام 2019، بما يساوي نحو 7.3 كيلوجرامات في المتوسط للفرد328.

هذا، وتعد قارة آسيا أكبر المناطق المساهمة في حجم النفايات العالمية، والذي بلغ حوالي 24.9 مليون طن خلال عام 2019، تليها الأمريكتان وأوروبا بحوالي 13.1 و12 مليون طن متري علي التوالي خلال نفس العام، ثم تأتي قارة إفريقيا بحوالي 2.9 ملايين طن متري.329

ومن الجدير بالذكر أن العالم بأكمله يواجه في الوقت الحالي مشكلة التغيرات المناخية، حيث يحذر العلماء من ظاهرة الاحتباس الحراري؛ لذا وضعت اتفاقية باريس للمناخ هدف الحفاظ علي الاحتباس الحراري دون 1.5 درجة مئوية حتي نهاية عام 2030، وقد أكد تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2021 أن التعهدات التي أعلنتها الدول بشأن التغيرات المناخية لها تأثير محدود في تحقيق المستهدفات المناخية، حيث تساهم هذه التعهدات في خفض الانبعاثات المتوقعة لعام 2030 بنسبة 7.5%، في حين أن العالم بحاجة إلي تخفيض الانبعاثات بنسبة 55% لتحقيق هدف 1.5 درجة مئوية.وأشار التقرير إلي أن تقليل انبعاثات غاز الميثان المولدة من قطاع النفايات وقطاع الزراعة والوقود الأحفوري من الممكن أن تساعد في الحد من حجم الانبعاثات وظاهرة الاحتباس الحراري في الأجل القصير.

325 https://marsad.ecss.com.eg/61332/

326 https://www.youm7.com/story/2021/10/14/%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-

327 https://marsad.ecss.com.eg/61332/

328 https://www.sadaelomma.com/2022/02/blog-post_5405.html

329 https://www.sadaelomma.com/2022/02/blog-post_5405.html

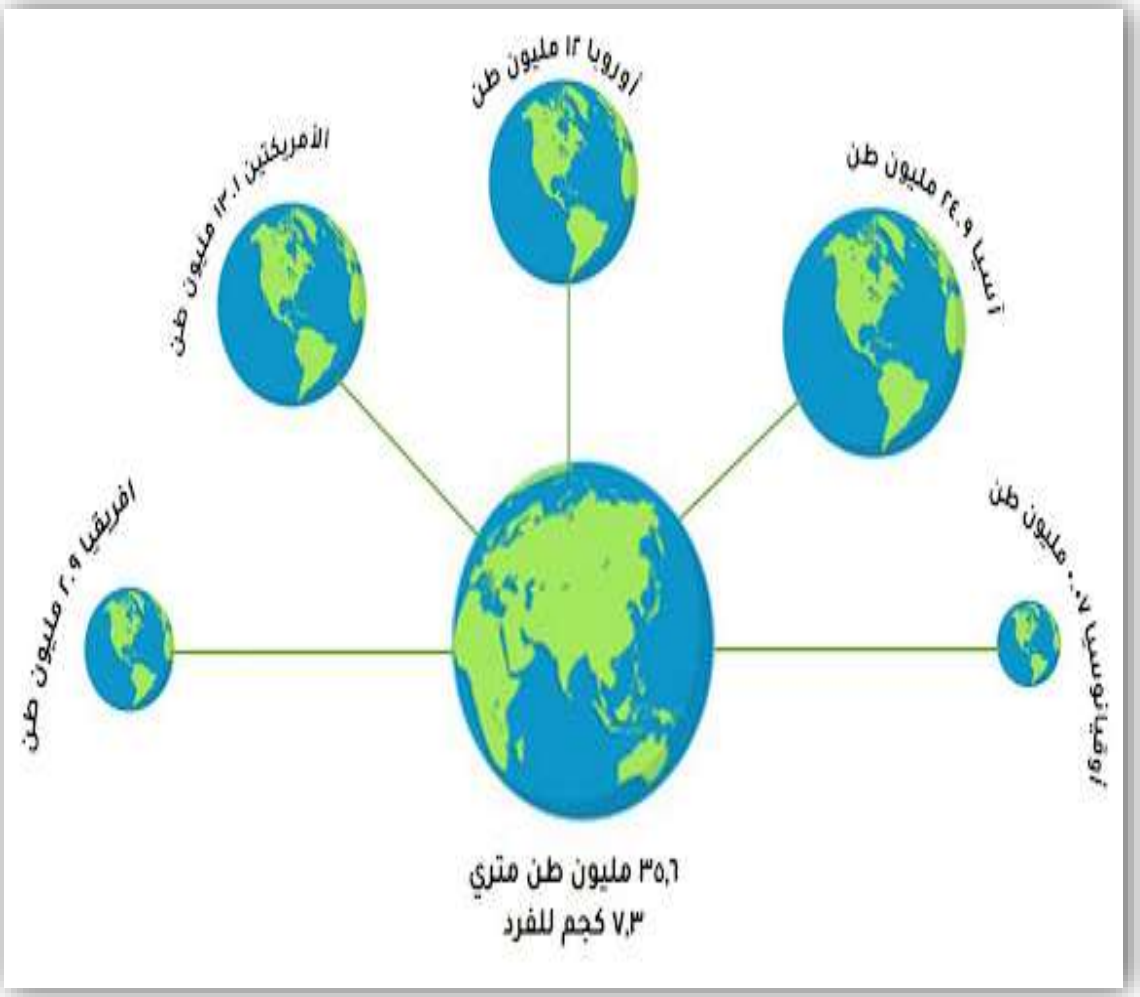
أوروبا ١٢ مليون طن
الأمريكتين ١٣.١ مليون طن
آسيا ٢٤.٩ مليون طن
أفريقيا ٢.٩ مليون طن
أوقيانوسيا ٠.٧ مليون طن
٣٥,٦ مليون طن متري
٧,٣ كجم للفرد

Source: The Global E-waste monitor 2020. ISWA, WHO, UN University, Unitar,ITU.

Note: Future expectations from 2020 do not consider economic consequences related to the Covid-19 crisis.

شكل (4):تطور كمية المخلفات الإلكترونية في العالم330

ومن هذا المنطلق، يمكن استغلال عملية إعادة تدوير المخلفات الإلكترونية في تقليل حجم الضرر الذي يلحق بالنظام البيئي، وذلك عن طريق تقليل حجم الانبعاثات المؤثرة علي طبقة الأوزون والتخفيف من حدة التغيرات المناخية، بما يحقق التنمية المستدامة.حيث تتميز مكونات النفايات الإلكترونية والكهربية بزيادة إمكانية استرداد المواد المستخدمة فيها بنهاية العمر الاستهلاكي لها عن طريق إعادة تدويرها، وقد قُدرت قيمة المواد الخام (معظمها من الحديد والذهب والنحاس) الموجودة في النفايات الإلكترونية والكهربية بحوالي 57 مليار دولار أمريكي عام 2019، في حين أن ما تم استرداده بالفعل يصل إلي ما يقرب من 10 مليارات دولار فقط.بالإضافة إلي أن إعادة تدوير المخلفات الإلكترونية سوف تساهم في الحفاظ علي مصادر الطاقة، وبالتالي الحد من ارتفاع درجة الاحتباس الحراري نتيجة توليد مصادر طاقة جديدة، حيث إن التنقيب عن المعادن والقيام بتصنيعها يبث حوالي 1.5 طن من الانبعاثات السامة إلي الماء والهواء كلَّ عام، فمثلًا إعادة تدوير مادة الألومنيوم تحتاج إلي مقدار من الطاقة يقل بحوالي 95% عن حجم الطاقة المستخدمة في تصنيعها من المادة الخام؛ مما يوفر نحو 19 مليون برميل من النفط، أي ما يكفي لتوفير مصاريف استهلاك الكهرباء لحوالي 18 مليون عائلة كل عام، كما أن القيام بإعادة تدوير الحديد توفر نحو 60% من طاقة التنقيب عن المادة الخام للحديد، أما فيما يخص البلاستيك والزجاج فإنه يساعد علي توفير نحو 70% و40% من حجم الطاقة علي التوالي.

المبحث الثاني: ا لجهود الدولية في التخلص من النفايات الإلكترونية 331

خلال السنوات القليلة الماضية سلطت دعوات دولية مختلفة الضوء علي الحاجة إلي التدخلات الاستراتيجية في مجال النفايات الإلكترونية، منها علي سبيل المثال332:

إعلان ليبرفيل: المنبثق عن المؤتمر الوزاري الأول للصحة والبيئة في أفريقيا 2008، حيث تعهد بوسان للعمل بشأن الصحة البيئية للأطفال لعام 2009 والنهج الاستراتيجي لخطة العمل العالمية الموسعة للإدارة الكيميائية المتكاملة الصادرة في المؤتمر الدولي

مساهمة الاتحاد الدولي للاتصالات333:في عام 2018: حددت الدول الأعضاء في الاتحاد هدفاً عالمياً بشأن المخلفات الإلكترونية لعام 2023 من أجل زيادة نسبة إعادة تدوير المخلفات الإلكترونية العالمية إلي 30% ورفع النسبة المئوية للبلدان التي لديها تشريعات بشأن المخلفات الإلكترونية إلي 50%. وبحلول عام 2019، صلت نسبة إعادة تدوير المخلفات

330 https://www.sadaelomma.com/2022/02/blog-post_5405.html

331راجع في ذلك :د/أمل فوزي أحمد ، بحث بعنوان " الجهود الدولية و إجراءات المواجهة التشريعية للتخلص الآمن من النفايات الإلكترونية" ، المؤتمر الدولي الأول ، تحت عنوان " حماية البيئة بين القانون الدولي والتشريع الجزائري " ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عباس لغرور- خنشلة، الجزائر ، يومي 9و10 ، فبراير ، 2022 . وراجع ايضا :" النفايات الألكترونية, التداعيات البيئية ,المواجهة التشريعية, آليات الوقاية والحماية , و النضج التقني " مؤتمر القانون والبيئة ,كلية الحقوق ,جامعة طنطا , ابريل 2018: منشور علي موقع :
http://law.tanta.e du.org

332 https://enterprise.press/ar/greeneconomys/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-

333https://www.itu.int/ar/mediacentre/backgrounders/Pages/e-waste.aspx

الإلكترونية الرسمية إلي 17.4% وبلغ عدد البلدان التي سنت سياسات أو تشريعات أو لوائح بشأن المخلفات الإلكترونية 78 بلداً (ما يعادل الثلثيْن أو 71% من سكان العالم).

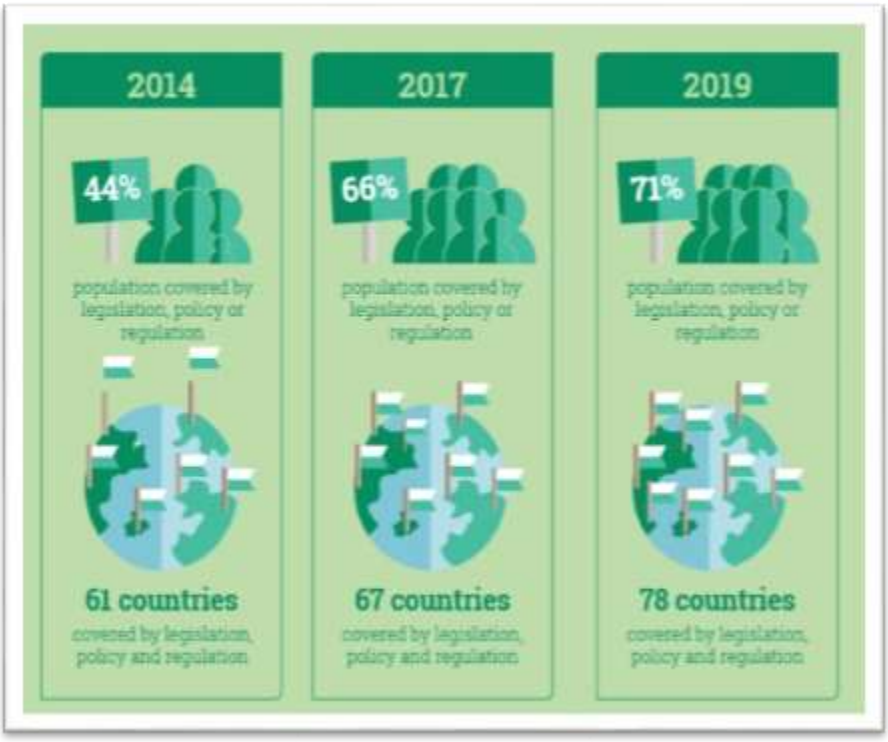

الاتحاد الدولي للاتصالات من الأعضاء المؤسسين للشراكة العالمية لإحصاءات المخلفات الإلكترونية التي تضم أيضاً جامعة لأمم المتحدة (UNU) والرابطة الدولية للنفايات الصلبة .(ISWA) وفي إطار الشراكة العالمية لإحصاءات المخلفات الإلكترونية، ينشر الاتحاد بشكل مشترك تقرير المرصد العالمي للمخلفات الإلكترونية الذي يُعتبر المصدر الوحيد الذي يقدم نظرة عامة عالمية عن حالة المخلفات الإلكترونية، استنادًا إلي البيانات المجمعة والتقديرات الإحصائية. وتصدر الشراكة العديد من المراصِد الإقليمية للمخلفات الإلكترونية، مما يوفر المزيد من الوضوح بشأن حالة التحديات التي تطرحها المخلفات الإلكترونية في العالم

شكل (5) 334

أُطلقت الشراكة العالمية لإحصاءات المخلفات الإلكترونية بوابة جديدة مفتوحة المصدر globalewaste.org، وهي بوابة تعرض بيانات وإحصاءات المخلفات الإلكترونية علي الصعيد العالمي، حسب المنطقة والبلد، من أجل واضعي السياسات ودوائر الصناعة والأوساط الأكاديمية والجمهور.

وتشمل البوابة بيانات المخلفات الإلكترونية من المرصدين العالمي والإقليمي للمخلفات الإلكترونية بالنسبة إلي معظم البلدان، من قبيل كمية المخلفات الإلكترونية المولدة في المجموع ومن حيث نصيب الفرد والتي تم التخلص منها قبل جمعها أو إعادة استخدامها أو معالجتها أو تصديرها؛

كمية المخلفات الإلكترونية التي تم جمعها رسمياً بصورة إجمالية ومن حيث نصيب الفرد وتنظيمها بموجب قوانين **حماية البيئة الموضوعة خصيصاً للمخلفات الإلكترونية؛**

تشريعات المخلفات الإلكترونية حسب البلد، عند الاقتضاء.أُطلق تحالف الأمم المتحدة بشأن المخلفات الإلكترونية في عام 2018، وهو يشمل الاتحاد الدولي للاتصالات وعدداً من المنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة (أمانات اتفاقيات بازل وروتردام وإستكهولم، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وجامعة الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية335)، بدعم من المنتدي الاقتصادي العالمي ومجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة.

ينظم المنتديWEEE : وهو المركز المتعدد الجنسيات المختص لإدارة مخلفات المعدات الكهربائية والإلكترونية) أو "WEEE"، بالمختصر(، اليوم الدولي للمخلفات الإلكترونية في شهر أكتوبر من كل عام، ويدعم الاتحاد تنظيمه في عام 2019. وتهدف هذه المبادرة العالمية للتوعية إلي رفع مستوي اهتمام الناس بإعادة تدوير المخلفات الإلكترونية وتشجيع المستهلكين علي إعادة تدوير المخلفات الإلكترونية الخاصة بهم.يساعد الاتحاد الدول الأعضاء علي بناء القدرات في مجال معالجة المخلفات الإلكترونية، من خلال دعمها في تحديد إطارها الوطني لسياسة المخلفات الإلكترونية. وينبغي أن يشتمل هذا الإطار سياسات وتشريعات بشأن المخلفات الإلكترونية مع آليات مبتكرة للتمويل وقدرات للرصد والمراقبة .

الاتحاد الدولي للاتصالات عضو في مبادرة حل مشكلة المخلفات الإلكترونية(StEP) ، وهو برنامج تشارك فيه جامعة الأمم المتحدة ومكرس لتيسير الجهود العالمية والتعاونية الرامية إلي الحد من المخلفات الإلكترونية من خلال تغيير السياسات وإعادة تصميم المنتجات وإعادة استخدامها، وإعادة التدوير وبناء القدرات. ومن نتائج هذا التعاون تقرير المرصد العالمي للمخلفات الإلكترونية .

[334] Source: Global E-waste Monitor 2020 (p.26)

[335] https://news.un.org/ar/story/2021/06/1078032

أعدت لجنة الدراسات لقطاع تقييس الاتصالات "البيئة وتغير المناخ والاقتصاد الدائري" مجموعة من المعايير الدولية (أي توصيات قطاع تقييس الاتصالات) لدعم أصحاب المصلحة في المدن وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير نظام مستدام لإدارة المخلفات الإلكترونية، وتقييم آثار المنتدي WEEE علي البيئة، وتحديد إجراء آمن لإعادة تدوير المعادن النادرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنفيذ هدف الحد من المخلفات الإلكترونية الوارد في برنامج التوصيل 2020، والانتقال نحو اقتصاد دائري، وما إلي ذلك. ويمكن الاطلاع هنا علي قائمة كاملة بتوصيات قطاع تقييس الاتصالات بشأن المخلفات الإلكترونية والاقتصاد الدائري .ينظم الاتحاد أيضاً أسبوع المعايير المراعية للبيئة(GSW) الذي يمثل منصة عالمية يمكن أن يلتقي فيها واضعو السياسات والخبراء الميدانيون ومخططو المدن والمنظمون وخبراء المعايير والمجتمعات المدنية وغيرهم، لمناقشة دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والتكنولوجيات في تيسير بناء المدن الذكية المستدامة وإطلاق إمكانات الاقتصاد الدائري. واستضافت النسخة التاسعة من أسبوع المعايير المراعية للبيئة، التي عقدت في فالينسيا من 1 إلي 4 أكتوبر 2019، منتدي "التكنولوجيات المتقدمة لمكافحة تغير المناخ وتحقيق اقتصاد دائري". تقوم مبادرة "متحدون من أجل مدن ذكية مستدامة(U4SSC) "، وهي مبادرة للأمم المتحدة ينسقها الاتحاد الدولي للاتصالات واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة بدعم من 14 كياناً من الوكالات والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة ومكرسة لدعم الانتقال إلي مدن ذكية مستدامة، بإعداد نواتج تشجع الإجراءات الدائرية في المدن، بما في ذلك إعداد مبادئ توجيهية بشأن استراتيجيات المدن الدائرية .نشر الاتحاد الدولي للاتصالات تقريراً بعنوان "تحويل الابتكار في مجال التكنولوجيا الرقمية إلي عمل مناخي" وسينشر قريباً "التكنولوجيات المتقدمة لحماية البيئة والتصدي لتغير المناخ"، لتسليط الضوء علي الدور الناشئ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الرقمية في تسريع التدابير المناخية ومواجهة التحديات التي تطرحها المخلفات الإلكترونية .336

3-اتفاقية بازل337 بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود :

ظلت إدارة النفايات الخطرة بنداً في جدول الأعمال البيئي الدولي منذ أوائل الثمانينات حيث أُدرجت في عام 1981 باعتبارها أحد مجالات ثلاثة ذات أولوية في برنامج مونتفيديو الأول بشأن القانون البيئي، التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)برنامج البيئة(. وفي 22 آذار/مارس 1989 ، اعتمد مؤتمر المفوضين المعقود في بازل، سويسرا، في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وذلك استجابة لاحتجاجات الجمهور بعد أن اكتُشفت في الثمانينات، في أفريقيا وأجزاء أخري من العالم النامي، مخلفات نفايات سامة مستوردة من الخارج. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 5 أيار/مايو 1992 ، وبلغ عدد أطرافها 175 طرفاً في 1 كانون الثاني/يناير 2011، والهدف العام لاتفاقية بازل هو حماية صحة البشر والبيئة من أضرار النفايات الخطرة، ويشمل نطاق تطبيقها طائفة واسعة من النفايات تُعرّف بأنها "نفايات خطرة" علي أساس أصلها و/أو تكوينها وخصائصها)المادة 1 والمرفقات الأول والثالث والثامن والتاسع(، فضلاً عن نوعين من النفايات يعرّفان بأنهما "نفايات أخري")النفايات المنزلية ورماد المحارق؛ المادة 1 والمرفق الثاني(. وتتمحور أحكام الاتفاقية حول الأهداف الرئيسية التالية: ′ 1′ الحد من توليد النفايات الخطرة وتعزيز الإدارة

336 https://www.magltk.com/electronic-waste/

337 https://gate.ahram.org.eg/News/2563697.aspx

السليمة بيئياً للنفايات الخطرة، أينما كان مكان التخلص منها؛338 ' 2' تقييد نقل النفايات الخطرة عبر الحدود إلا حيثما يعتبر متوافقاً مع مبادئ الإدارة السليمة بيئياً؛'3 ' إطار تنظيمي يطّبق علي الحالات التي يكون فيها النقل عبر الحدود مسموحاً به وشهدت الاتفاقية، منذ اعتمادها، عدداً من التطورات الهامة.

فقد اعتمد الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف في عام 1995 تعديل اتفاقية نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها"(التعديل الخاص بالحظر"). وينص هذا التعديل علي حظر تصدير جميع النفايات الخطرة التي تشملها الاتفاقية والمقصود التخلص النهائي منها أو إعادة استعمالها أو إعادة تدويرها أو استرجاعها، من الدول المدرجة في الملحق السابع من الاتفاقية) الأطراف والدول الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمفوضية الأوروبية، ولختنشتاين (إلي جميع البلدان الأخرى. وبحلول 1 كانون الثاني/يناير 2011، لم يكن التعديل الخاص بالحظر قد دخل حيز النفاذ بعد. ومن ثمّ تزايدت أهمية التحدي المتمثل في حماية البلدان الضعيفة من واردات النفايات الخطرة غير المرغوب فيها وعدم استبعاد استيراد النفايات التي تعتبر مواد خام ثانوية قيّمة إلي البلدان التي تستطيع إدارتها بطريقة سليمة بيئياً في الوقت نفسه. وبدأت مناقشات غير رسمية في مؤتمر الأطراف التاسع المعقود في عام 2008 لتحديد وسيلة يتسنى بها بدء نفاذ التعديل الخاص بالحظر مع معالجة شواغل جميع البلدان واحتياجاتها في هذا السياق، وقد اعتمد مؤتمر الأطراف الرابع المعقود في عام 1998 المرفقين الثامن والتاسع للاتفاقية، اللذين يقدمان مزيداً من التفصيل بشأن النفايات التي تنظمها الاتفاقية علي النحو الوارد في الملحقين الأول والثالث.

واعتمد مؤتمر الأطراف الخامس المعقود في عام 1999 بروتوكول بازل بشأن المسؤولية والتعويض عن الضرر الناجم عن نقل النفايات الخطرة وغيرها من النفايات والتخلص منها عبر الحدود. وينظم بروتوكول بازل المسؤولية المدنية عن الضرر الناجم عن نقل النفايات الخطرة وغيرها من النفايات عبر الحدود، بما في ذلك الحوادث التي تقع نتيجة للاتجار غير المشروع.

وبحلول 1 كانون الثاني/يناير 2011 ، لم يكن بروتوكول بازل قد دخل حيز النفاذ بعد. وقد وافق المندوبون في مؤتمر الأطراف الخامس أيضاً علي ترتيب مؤقت لمعالجة الحالات الطارئة إلي حين دخول البروتوكول حيز النفاذ. ووافق مؤتمر الأطراف السادس المعقود في عام 2002 علي المبادئ التوجيهية المؤقتة لتنفيذ المقرر 5/ 32 بشأن توسيع نطاق الصندوق الاستئماني للتعاون التقني، وأنشأ مؤتمر الأطراف السادس، المعقود في جنيف في عام 2002 ، لجنة لإدارة آلية تعزيز

338 http://ewastemonitor.info/

https://www.calrecycle.ca.gov/electronics/whatisewaste

https://theconversation.com/why-were-hunting-for-treasure-in-old-landfill-sites-102304

https://unu.edu/media-relations/releases/discarded-kitchen-laundry-bathroom-equipment-comprises-over-half-of-world-e-waste-unu-report.html#info

https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2214999614003208

https://theconversation.com/designing-batteries-for-easier-recycling-could-avert-a-looming-e-waste-crisis-146065

https://knowledge.wharton.upenn.edu/article/meeting-the-e-waste-challenge/#:~:text=This%20primitive%20treatment%20of%2021st,pollutant%20dioxin%20in%20the%20world.https://www.eco-business.com/news/defusing-southeast-asias-e-waste-time-bomb/#:~:text=According%20to%20research%20by%20the,35%20per%20cent%20in%20Europe.

https://www.chemwatch.net/ar/blog/what-should-you-do-with-e-waste/

التنفيذ والامتثال. والهدف من هذه الآلية هو مساعدة الأطراف علي الامتثال لالتزاماتها بموجب الاتفاقية، وتسهيل وتعزيز ورصد تنفيذ الالتزامات المترتبة علي الاتفاقية والامتثال لها والسعي إلي ضمان ذلك التنفيذ والامتثال. وهذه الآلية ذات طابع غير تصادمي وشفافة وفعالة من حيث التكلفة ووقائية، كما أنها بسيطة ومرنة وغير ملزمة وموجهة صوب مساعدة الأطراف علي تنفيذ أحكام اتفاقية بازل.

ومن أهم مساهمات اتفاقية بازل علي مدي السنوات العشرين الماضية استحداث عدد كبير من الأدوات الخاصة بالسياسات، ذات الطابع غير الملزم. ففي إطار الاتفاقية، وضعت أفرقة خبراء تقنية حكومية مجموعة كبيرة من المبادئ التوجيهية التقنية بشأن إدارة دورة نفايات محددة، ووافق عليها مؤتمر الأطراف. وكان المقصود من هذه الصكوك غير الملزمة أن تستخدمها الحكومات علي جميع المستويات، فضلاً عن أصحاب المصلحة الآخرين، لتوفير التوجيه العملي، بما يسهل إدارة تيارات النفايات ذات الصلة. وفي عام 2002 اعتمد مؤتمر الأطراف السادس الخطة الاستراتيجية لتنفيذ اتفاقية بازل للفترة من 2002 إلي 2010 ، وتهدف إلي مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية علي تنفيذ أحكام الاتفاقية. ومنذ ذلك الحين تم تنفيذ العديد من المشاريع الوطنية والإقليمية لبناء القدرات والتدريب، في إطار الخطة الاستراتيجية وبمساعدة من الأمانة والمراكز الإقليمية لاتفاقية بازل.

يتوقع أن يعتمد مؤتمر الأطراف العاشر الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر 2011 ، إطاراً استراتيجياً جديداً للفترة من 2011 إلي 2021 ، يحدد أهداف الاتفاقية وأولوياتها الأساسية في العقد المعني، آخذا في الاعتبار التغيرات التي حدثت منذ اعتمادها. وأنشأ مؤتمر الأطراف السادس أيضاً برنامجاً للشراكة مع قطاعي الأعمال والصناعة. وفي إطار هذا البرنامج، أُطلقت حتي الآن بنجاح شراكتان بين القطاعين العام والخاص، تهدف كلتاهما إلي وضع مبادئ توجيهية تقنية محددة، تستخدمها السلطات والصناعات ذات الصلة للتعامل مع الأجهزة الإلكترونية عند انتهاء عمرها الافتراضي ولإدارة النفايات الإلكترونية، وإلي بدء مشاريع تجريبية قطرية في هذا الصدد تشارك فيها الشركات. وبين عامي 2003 و 2008 ، وضعت مبادرة الشراكة المعنية بالهواتف النقالة مبادئ توجيهية لكل مرحلة من مراحل إدارة الهواتف النقالة عند انتهاء عمرها الافتراضي، ويجري استخدام هذه المبادئ التوجيهية حالياً في المرافق ذات الصلة.

وشهد عام 2008 قيام مؤتمر الأطراف التاسع باستهلال الشراكة من أجل العمل بشأن المعدات الحاسوبية. وبناء علي الخبرة المكتسبة من مبادرة الشراكة المعنية بالهواتف النقالة، تعمل الشراكة من أجل العمل بشأن المعدات الحاسوبية علي الارتقاء بالإدارة السليمة بيئياً للمعدات الحاسوبية المستعملة التي انتهي عمرها الافتراضي. وقد أكد إعلان بالي بشأن إدارة النفايات من أجل صحة البشر وسبل عيشهم، الذي اعتمده مؤتمر الأطراف التاسع في عام 2008 ، علي الصعيد السياسي، أن النفايات، إذا لم تتم إدارتها بطريقة مأمونة وسليمة بيئياً، قد تكون لها عواقب خطيرة علي البيئة وصحة البشر وسبل العيش المستدامة. ومنذ ذلك الحين أيدت منظمات دولية أخري الالتزامات التي اتفق عليها الوزراء في إعلان بالي والمتمثلة في منع النقل غير المشروع للنفايات الخطرة عبر الحدود، والتقليل إلي الحد الأدنى من توليد النفايات الخطرة، وتعزيز الإدارة المأمونة والسليمة بيئياً للنفايات داخل كل بلد. وعلي إثر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدي البيئي الوزاري العالمي في عام 2009 ، شددت جمعية الصحة العالمية في أيار/مايو 2010 ومجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه 2010علي الصلة بين النفايات السامة والصحة البشرية والتمتع بحقوق الإنسان. ومؤخراً،

ارتقت إدارة المواد الكيميائية الخطرة والنفايات الخطرة إلي مرتبة أعلي في جدول الأعمال السياسي الدولي في سياق الإدارة البيئية. ويعود الفضل الكبير في ذلك إلي ما أصبح يعرف باسم عملية "التآزر" بين اتفاقية بازل واتفاقية روتردام لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم علي مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معينة متداولة في التجارة الدولية واتفاقية إستكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة. وقد توِّجت عدة سنوات من المداولات في إطار عملية قادتها الأطراف، بالاجتماعات الاستثنائية المتزامنة الناجحة لمؤتمرات الأطراف في اتفاقيات بازل وروتردام وإستكهولم التي عقدت في بالي من 22 إلي 24 شباط/فبراير 2010 .

وكانت تلك الاجتماعات هي الأولي من نوعها في تاريخ المعاهدات الدولية وأبرز معالم عملية التآزر حتي الآن، كما قدمت توجيهات إلي البلدان لتنفيذ الاتفاقيات الثلاث بطريقة أكثر شمولاً وتنسيقاً. ووحدت الاتفاقيات قواها للتصدي بطريقة أفضل للتحدي المتمثل في الإدارة السليمة بيئياً للمواد الخطرة في مختلف مراحل دورة حياتها.

واحتفلت اتفاقية بازل في عام 2009 بذكراها السنوية العشرين، وهو حدث احتُفل به في

بازل)سويسرا(في تشرين الثاني/نوفمبر 2009 . وبهذه المناسبة، قامت كينيا وإندونيسيا وكولومبيا الرؤساء السابق والحاضر والمقبل لمؤتمر الأطراف، ومعها سويسرا بوصفها البلد المضيف للمؤتمر الدبلوماسي المعقود في عام 1989 ، بإطلاق "حلقة بازل لحل مشكلة النفايات"، وهي مبادرة تُعرض في إطارها مشاريع علي جميع المستويات تسهم بطريقة ملموسة في تنفيذ إعلان بالي.وعلي مدي السنوات العشرين الماضية، أتيحت أمام اتفاقية بازل الفرصة الكافية للتكيف مع التطورات والاحتياجات العالمية الجديدة المتصلة بإدارة النفايات علي مر السنين، وقد نجحت في التصدي لهذه التحديات. واستناداً إلي الفائدة الإضافية المتمثلة في توثيق علاقات التعاون مع اتفاقيتي روتردام وإستكهولم، تستطيع الاتفاقية الآن أن تبدأ النظر في مشكلة النفايات مع التركيز علي دورة حياتها. وسيتيح ذلك اعتماد طرائق تفكير جديدة.وتؤدي اتفاقية بازل دوراً حاسماً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي الحد من الفقر وتخفيض معدل وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات وكفالة الاستدامة البيئية. ولا شك في أن الحد من النفايات يفضي بنا إلي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفضلاً عن ذلك فإن إعادة التدوير باستخدام أحدث التكنولوجيات ووفقاً للمعايير المتفق عليها سوف تؤدي إلي إيجاد فرص للعمل التجاري وخلق فرص عمل آمنة؛ وزيادة غلة المواد الخام الثانوية؛ والحفاظ علي الموارد الثمينة من خلال اللجوء إلي الاستخلاص وإعادة الاستخدام بدلاً من التعدين الأولي؛ وحماية الهواء والتربة والمياه والصحة، ومن ثمّ صحة الإنسان بصورة أفضل. ويمكن أن يؤدي استغلال هذه الإمكانات أيضاً إلي التقليل من الحوافز لعمليات إعادة التدوير غير المشروعة، وذلك من خلال توفير بدائل مشروعة ومأمونة ومجزية اقتصادياً.

يغطي تصريفها صك دولي آخر.339

4-بروتوكول بشأن المسئولية والتعويض عن الضرر الناجم عن نقل النفايات الخطرة , والتخلص منها عبر الحدود :

[339]وقد آثرنا الإشارة دون الإفاضة لعدم اتساع المجال لذلك :ولمزيد من التفاصيل راجع اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود, المركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية.

إن الأطراف في البروتوكول، قد وضعت في اعتبارها الأحكام ذات الصلة من المبدأ 13 من إعلان ريو لعام 1992 بشأن البيئة والتنمية، والتي تقضي بأن تضع الدول صكوكاً قانونية دولية ووطنية بشأن المسؤولية والتعويض لضحايا التلوث والأضرار البيئية الأخرى، ولكونها أطرافاً في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وإذ تضع في اعتبارها التزاماتها بمقتضي الاتفاقية، ووعياً منها بخطر الضرر علي الصحة البشرية والممتلكات والبيئة بسبب النفايات الخطرة والنفايات الأخرى ونقلها والتخلص منها عبر الحدود، وإذ يساورها القلق إزاء مشكلة الاتجار غير المشروع في النفايات الخطرة والنفايات الأخرى، والتزاماً منها بأحكام المادة 12 من الاتفاقية، وتأكيداً علي الحاجة إلي وضع قوانين وإجراءات مناسبة في ميدان المسؤولية والتعويض عن الضرر الناجم عن نقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى والتخلص منها عبر الحدود، واقتناعاً منها بضرورة وضع أحكام لمسؤولية الطرف الثالث والمسؤولية البيئية لضمان توفير تعويض كاف وعاجل عن الضرر الناجم عن نقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى والتخلص منها عبر الحدود.

5-دستور الاتحاد الأوروبي الخاص بالنفايات الإلكترونية340:

هناك أهداف سياسة البيئة للمجتمع هي خاصة للحفاظ علي و حماية و تحسين جودة البيئة ، وحماية صحة الإنسان واستخدام الموارد الطبيعية بحكمة وعقلانية. هذه السياسة مبنية علي المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تؤخذ العمل الوقائي ، أن الأضرار البيئية يجب أن يتم تصحيحها كأولوية في المصدر وعلي أن يدفع الملوث الثمن.رسالة المفوضية المؤرخة 30 يوليو 1996 بشأن استعراض توضح استراتيجية المجتمع لإدارة النفايات أنه أين لا يمكن تجنب توليد النفايات ، يجب إعادة استخدامها أو استعادت لمادة أو طاقة.رأي البرلمان الأوروبي في 15 مايو 2001 (OJ C 34 E ، .(7.2.2002ص. 115) ، موقف المجلس المشترك في 4 كانون الأول / ديسمبر 2001 (E 110 ، OJ C7.5.2002 ، ص. 1) ومقرر البرلمان الأوروبي في 10 أبريل 2002(لم تنشر بعد في الجريدة الرسمية). قرار الأوروبي البرلمان في 18 ديسمبر 2002 ومقرر مجلس 16 كانون الأول 2002 OJ C 138 (5). ، 17.5.1993 ، المجلس في قراره الصادر في 24 فبراير 1997 بشأن استراتيجية الجماعة لإدارة النفايات أصر علي الحاجة إلي تعزيز استعادة النفايات بهدف الحد من كمية النفايات للتخلص منها وحفظ الموارد الطبيعية فيها خاصة من خلال إعادة الاستخدام وإعادة التدوير والسماد واستعادة الطاقة من النفايات واعترف أن اختيار الخيارات في أي حالة خاصة يجب أن يكون النظر إلي البيئة و الآثار الاقتصادية ولكن ذلك حتي العلمية والتكنولوجية يتم إحراز تقدم ويتم تطوير المزيد من تحليلات دورة الحياة ، إعادة استخدام واستعادة المواد ينبغي اعتبارها مفضلة حيث وبحيث تكون أفضل الخيارات البيئية. كما دعا المجلس اللجنة إلي تطوير ، في أقرب وقت ممكن ، ومتابعة مناسبة لمشاريع الأولوية برنامج تيارات النفايات ، بما في ذلك مخلفات المعدات الكهربائية والإلكترونية.

340وقد آثرنا الإشارة دون الإفاضة لعدم اتساع المجال لذلك :ولمزيد من التفاصيل راجع :

DIRECTIVE 2002/96/EC OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL, of 27 January 2003, on waste electrical and electronic equipment (WEEE), (OJ L 37, 13.2.2003, p. 24).

.

البرلمان الأوروبي ، في قراره الصادر في 14 نوفمبر1996 ، طلب من اللجنة لتقديم مقترحات ل التوجيهات المتعلقة بعدد من النفايات السائلة ذات الأولوية ، بما في ذلك النفايات الإلكترونية والإلكترونية ، وعلي أساس هذه المقترحات علي مبدأ مسؤولية المنتج. البرلمان الأوروبي ، في نفس القرار ، يطلب المجلس والمفوضية طرح مقترحات لخفض حجم النفايات.

توجيه المجلس EEC 442/75 / المؤرخ 15 يوليو 1975 بشأن النفايات (3(ينص علي أن قواعد محددة لحالات معينة أو ناعمة توجيه تلك التوجيهات EEC 442/75 / علي إدارة فئات معينة من النفايات يمكن وضعها عن طريق التوجيهات الفردية.

6 - أوضاع بلدان نموذجية341 :

*الصين تحارب التلوث الإلكتروني : أن الحكومة ستنشئ ثلاثة مراكز لمحاربة التلوث الإلكتروني. وستعمل المراكز الثلاثة تحت إشراف وزارة الاتصالات الصينية، وستكون مسؤولة عن فحص المنتجات الإلكترونية، كما ستقيم أبحاثا حول تخزين الطاقة وإعادة تدوير الإنتاج والتخلص من النفايات، وستطبق المراكز الثلاثة أساليب الإدارة الحكومية للسيطرة علي التلوث الإلكتروني الناتج عن وسائل الاتصال والمعلومات.

وتهدف هذه القوانين البيئية في القطاع الإلكتروني، التي اعتبرت رسمية منذ الأول من مارس الماضي، إلي زيادة الحماية البيئية عن طريق التخفيف من استعمال بعض المواد السامة والخطرة في المنتجات الإلكترونية، أو الاستغناء عنها بالكامل.

ومن المتوقع أن تصدر الصين قانونا جديدا في أغسطس المقبل، يفرض علي مصنعي الأدوات الإلكترونية تقديم ضمانات بعدم تسرب المواد السامة من منتجاتها، كما ستمنع بيع المواد المحتوية علي الرصاص مع نهاية العام الحالي.

أ –النفايات الإلكترونية والدول النامية 342 :

في تقرير لمعهد موارد العالم World Resources Institute تم تصنيف النفايات الإلكترونية بين أخطر عشرة ملوثات يعاني منها العالم في الوقت الحاضر، وهو ما يمثل تحديات جسيمة أمام الدول المتقدمة غير أن الدول النامية هي أشد ضرراً خاصة وأن هذه الدول تقوم باستيراد الأجهزة الأقل جودة والأرخص سعراً والأدنى في مستوي مواصفاتها، أو تلك المستخدمة، وهو ما يؤثر علي هذه الدول من استنزاف مستمر لاقتصادها، وتدمير البيئة بجبال نفاياتها وعجزها عن تجميعها واستحالة قدرتها علي إعادة تصنيعها. 343

---

[341] http://afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSectionsdetails.aspx?id=361&issue=&type=2&cat=-details.aspx?id=361&issue=&type=2&cat=

[342] راجع : بحث بعنوان " التلوث الالكتروني آليات الوقاية والحماية والتحول الي التكنولوجيا النظيفة ", اعداد. د/ أمل فوزي احمد ,منشور بمجلة الدراسات والبحوث القانونية , عدد مارس 2018 , بحث بعنوان " آليات فعالة لمواجهة مخاطر الامن الفكري "", اعداد. د/ أمل فوزي احمد , ابريل 2017 المؤتمر القومي الاول لجامعة الزقازيق

[343] https://m.al-sharq.com/opinion/10/11/2021/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-

وأشار تقرير صادر عن منظمة برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة إلي أن معظم الشركات المنتجة للأجهزة الإلكترونية تقوم بالتخلص من نفاياتها في دول أفريقية، وأضاف التقرير أن اختيار القارة السمراء لردم تلك النفايات جاء بعد أن قامت دول آسيوية مثل الصين والهند بفرض قيود مشددة علي دخول تلك الأجهزة المتقادمة والمنتهية صلاحياتها إليها، خاصة بعد الحملة

التي قامت بها منظمة السلام الأخضر (Green Peace) المعنية بحماية البيئة ضد نقل النفايات الإلكترونية الأمريكية إلي الصين، حيث أوضحت المنظمة إن عمالاً صينيين يقومون بتذويب بعض المواد المعدنية بهدف الحصول علي الذهب الذي يعتقد أنه يدخل في تركيب اللوحات الإلكترونية (motherboard) في الكومبيوتر .

ب - موقف بعض الدول العربية من قضية المخلفات الإلكترونية344 :

من هذه الدول العربية :الإمارات، الكويت، العراق، الرياض، اليمن، الجزائر،الاردن345 , وسورية وأجمعوا ان يسهموا بشكل إيجابي في مسألة النفايات الإلكترونية كمواطنين مسئولين بيئيا وطرح ما لديهم من أفكار ومقترحات بناءة وعقد المؤتمرات لوضع علاج للنفايات الإلكترونية، وتوفير مراكز أو مصانع يتم من خلالها تقليص حجم هذه المخلفات الإلكترونية من خلال الاستفادة منها بإعادة تدويرها من المشاكل التي تواجه إدارة النفايات الخطرة في مصر 346 عدم توافر بيانات كاملة عن كمية وخصائص النفايات الإلكترونية والمخلفات الخطرة;عدم توافر نظم ومرافق وبنية أساسية لمعالجة النفايات الخطرة منها بطريقة بيئية سليمة أو إعادة تدويرها;عدم كفاية معامل الاختبارات المتخصصة والمعتمدة لإجراء الاختبارات وتحديد المخاطر الصحية والبيئية التي يمكن أن تنجم عن تداول هذه المخلفات;نقص الوعي اللازم عن هذه المخلفات وطرق التعامل الآمن معها;خلط المخلفات الخطرة مع المخلفات الأخرى وعدم وجود نظم مستقلة;عزوف القطاع الخاص عن الدخول في مجال إدارة المخلفات الخطرة. كما إن الجهود التي تمت في هذا المجال محدودة جداً. فقد ، قامت إحدي شركات الهاتف المحمول بتجميع بطاريات الهواتف المستهلكة في السوق المصرية347 لإعادة تدويرها في بريطانيا، بالتعاون مع شركة "فون باك"، التي تقوم أيضاً بتجميع الأجزاء الصالحة من آلات التصوير والطباعة وإعادة شحنها للشركة الأم في الخارج وقد بدأت شركة "اتصالات" الإماراتية مؤخراً مبادرة لاسترجاع وتصدير الهواتف المحمولة بهدف تدويرها.

وضع النفايات الإلكترونية في المغرب: تم تحديد نقاط القوة والضعف في الوضع الحالي في المغرب. فعلي الصعيدين السياسي والتشريعي، لا توجد حالياً قوانين محددة تتعلق بالنفايات الإلكترونية، لكن القانون رقم 28 حول ادارة

---

344 د/أمل حسين علي, جامعة الزقازيق , د .سميه إسماعيل قايد -كلية الهندسة -الجامعة الحديثة ,يناير2012 :https://platform.almanhal.com/Files/2/13305

345 الاتحاد-الأوروبي-يدعم-مشروعا-لباحث-اردني--في-تدوير-النفايات-الإلكترونية:

http://alrai.com/article/10385092

346 راجع في ذلك أيضا : النفايات الإلكترونية.. كنز يضربه الإهمال , الأربعاء 29/نوفمبر/2017 - 03:34 ص http://www.albawabhnews.com/2825423

347 https://www.youm7.com/story/2021/11/9/%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D9%88%D9%8A%D8%B1-

النفايات والتخلص منها يمكن أن يفضي الي مرسوم ينطبق عليها تحديدا ويوجد إطار مؤسساتي قوي لقطاع التجارة الدولية يمكن إدخال سياسة النفايات الإلكترونية ضمنه ،وهناك أيضاً برامج اجتماعية قوية لدعم القطاع غير الرسمي الذي يهيمن علي إعادة تدوير النفايات الإلكترونية. وقد سجلت عمليات خطرة مثل الحرق في فضاء مكشوف، وتظهر للعيان المبادرات الرسمية الأولي لإعادة التدوير، لكنها تحتاج الي تمويل ودعم تقني، ولا تتوافر بنية تحتية للتخلص من الأجزاء الخطرة، وفي ما يتعلق بالتمويل، يتحمل المدوِّرون جميع التكاليف، بما في ذلك الجمع والنقل والتخلص من الأجزاء الخطرة. ولا يوجد تمويل مضمون لعمليات إعادة تدوير الأجزاء غير المربحة.

النفايات الإلكترونية في السعودية ومهمات إعادة التدوير348 : توسع نطاق الاستهلاك للأجهزة الإلكترونية في السعودية، ازداد حجم النفايات الإلكترونية التي تخلّفها منشآت القطاعين الحكومي والخاص، وكذلك التي ينتجها الأفراد.تعد السعودية من أكبر المنتجين للنفايات الإلكترونية علي مستوي العالم والأولي في الشرق الأوسط، وأشار إلي أن آخر إحصائية تظهر أن حجم النفايات الإلكترونية في السعودية يُقدر بنحو 3 ملايين طن. يأتي ذلك في حين رصدت السعودية في رؤيتها 2030 أكثر من 50 مليار دولار من أجل المحافظة علي البيئة، وصون مكتسباتها في الخطط التنموية.

* الخرطوم تنسيق مشترك349:ومن جانبه اجتمع رئيس المجلس الأعلى للبيئة بولاية الخرطوم اللواء عمر نمر بالإدارة العامة لنيابة حماية المستهلك، برئيس نيابة المستهلك مولانا ماجدة الطاهر، ومدير مباحث حماية المستهلك العميد أحمد عثمان، وتم بحث التعاون المشترك في ضوء قانون البيئة الجديد الذي تمت أجازته أخيراً، وتم الاتفاق علي تكوين مجلس تنسيقي يضم تيماً فنياً من الاختصاصيين والإداريين من كل الجهات ذات الصلة، بالإضافة الي التيم الأمني من شرطة بيئية ومباحث وامن لضمان إنفاذ القانون بشكل إيجابي، ويذكر ان نيابة المستهلك ستسهم في مؤتمر البيئة الأول القادم بتقديم الورقة القانونية حول البيئة.

صناعات إعادة التدوير المستدامة في مصر"؛ وقعت السفارة السويسرية في القاهرة مؤخرا علي اتفاقية مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية تهدف إلي دعم التكامل المستدام والمشاركة، من قبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، في إعادة تدوير النفايات الإلكترونية بمصر.

يأتي هذا المشروع، في إطار الشراكة الأوسع بين سويسرا ومصر، حيث تمول سويسرا عددًا من المشاريع التنموية، بتكلفة تزيد عن 20 مليون فرنك سويسري سنويًا، في أنحاء مختلفة بمصر، في ثلاثة مجالات أساسية، وهي: التنمية الاقتصادية والعمالة، والتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، والهجرة والحماية.

وتهدف مذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها بين سويسرا ومصر، إلي تعظيم الإدارة المستدامة للمخلفات الإلكترونية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع المشاركة في صناعات إعادة التدوير، واستخراج المواد الثانوية من المخلفات الإلكترونية بطرق مستدامة بيئياً واقتصادياً، وكذلك تعظيم الاستفادة من المعادن الثمينة الموجودة بالنفايات

---

[348] الدمام: إيمان الخطاف , الاثنين - 10 جمادي https://aawsat.com/home/article/1186661/%D8%A7%D9%84%D9%86% [الآخرة 1439 هـ - 26 فبراير 2018 مـ رقم العدد [14335

[349] https://jihadbinaa.org.lb/essaydetails.php?eid=735&cid=634#.WsjYlljFLtQ

الإلكترونية وضمان إعادة تدويرها بطريقة آمنة علي الصحة والبيئة.الاتفاقية الثنائية تُركز أيضا علي وضع معايير وسياسات وقوانين، وتطوير آليات تحفيز، لتطبيق المسؤولية الممتدة للمنتج، وتنفيذ برنامج حاضنات للشباب، وتطوير برنامج لبناء القدرات والمهارات، وتطوير نظام اعتماد للشركات العاملة في مجال تدوير النفايات الإلكترونية، وإعداد مقترح قانون للإدارة المستدامة للنفايات الإلكترونية.350

المبحث الثالث: آليات الوقاية والحماية والتخلص الآمن من النفايات الإلكترونية

هذا ولتجنب ويلات الآثار الخطيرة الناتجة عن التلوث (بالنفايات الإلكترونية) هذه بعض من النصائح والإرشادات التي يجب علي الفرد والمجتمع علي مستوي العالم الأخذ بها , حيث نعرض لآليات الوقاية ،والحماية من التلوث البيئي الإلكتروني ،وأليات التحول الي التكنولوجيا النظيفة"" النضج التقني " علي النحو التالي :

أولا :آليات الوقاية من التلوث الإلكتروني البيئي

تتمثل الأخطار الناتجة عن تلك الإلكترونيات في الإصابة بالأمراض الخبيثة، والهين منها يتمثل في القلق والصداع والتوتر وعدم الاتزان، وربما الشعور بالخوف والاضطرابات العصبية. أن أضرار تلك الملوثات ستبقي لفترة طويلة، فلا مجتمع يخلو من وجود السيارات والمصانع والعوادم الناتجة عنها. كما يؤدي التلوث الإلكتروني البيئي إلي إيجاد ما يعرف بالشوارد، المتركزة داخل جسم الإنسان، مثل: ذرات الأوكسجين الشاردة في جسم الإنسان، التي تتشكل نتيجة نقص مؤقت لتدفق الدم إلي جزء ما من أنسجة الجسم.. وتتفاعل تلك الذرات مع دهون الجسم الموجودة في الجدار الخاص بخلايا أجهزة الجسم، وهو ما يتسبب في تدمير تلك الخلايا.

ولوقف تأثير تلك الشوارد، ينصح ، حسب التقارير الطبية المتخصصة، بتناول الأغذية التي يتوافر فيها فيتامين (E) وفيتامين(C) ، مع الأغذية التي يتوافر فيها بعض المعادن .

ثانيا :آليات الحماية من التلوث الإلكتروني البيئي 351 : ونجملها علي النحو التالي :

- تجنب مصادر التلوث الإلكتروني المعروفة.
- الإقامة بعيداً عن الأجهزة ذات المصدر الموجات الكهرومغناطيسية.
- تجنب الاستخدام الدائم لفرن المايكروويف في طهي وإعداد الأطعمة.
- تجنب إشعاع أجهزة الكمبيوتر بالجلوس علي بعد مناسب (50سم) من الشاشة.
- استخدام شاشات عالية الجودة للحد من الإشعاعات الصادرة من الكمبيوتر أو أجهزة التلفاز الرقمي.

[350] https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3%D8%B1%D9%8A-

[351] راجع : د/ أمل فوزي احمد بحث بعنوان " آليات فعالة لمواجهة مخاطر الامن الفكري "", ابريل 2017 المؤتمر القومي الأول لجامعة الزقازيق .

- الصيانة الدورية للأجهزة الكهربائية الموجودة في المنازل مثل الأفران الكهربائية والمايكروويف، واستخدام التكنولوجيا الحديثة التي تحد من أضرار الإشعاعات المختلفة .
- علي الأفراد تجميع النفايات الموجودة في منازلهم أو أماكن أعمالهم، وعدم رميها مع النفايات العادية.
- نشر الوعي البيئي المجتمعي، وإحداث التغيير اللازم في السلوك الفردي والمجتمعي من أجل الحفاظ علي الصحة العامة وسلامة البيئية.
- كما لا ينبغي إغفال مسؤولية الشركات العملاقة المصنعة للأجهزة الإلكترونية، والتي تجني أرباحاً هائلة.
- إصدار تشريعات ملائمة وتوفير السبل والإجراءات المختلفة التي من شأنها تمكين المواطنين من التخلص من النفايات الإلكترونية بشكل آمن عبر تحديد مراكز لجمع النفايات الإلكترونية في مختلف الأحياء والمدن.
- تفعيل القانون علي نحو صارم، تجاه الشركات والمؤسسات المعنية بتصنيع الاجهزة الإلكترونية .
- كما يجب النص علي ان يمُنع منعًا باتًا التخلُّص من النفايات الإلكترونية عن طريق الطمر.
- علي المُجتمع الدولي، التزامي أخلاقي، بمنع عمليات التصدير للأجهزة المُنتهية الصلاحية.
- المُعالجة والتدوير، يجب أن يتم وِفق معايير و أسس علمية دقيقة.

ثالثا :آليات التخلص الآمن

هناك بدائل للتخلص الآمن من النفايات الإلكترونية نذكر منها :

بدائل آمنة للتخلص من المخلفات352:

لتحقيق الإدارة الآمنة للمخلفات الكهربائية والإلكترونية، وتلافي التأثيرات البيئية والصحية عمليات التخلص غير المنظم في مواقع تفريغ المخلفات الصلبة أو حرقها، فإن الاتجاه المناسب يستند إلي تطبيق مبدأ "الخفض وإعادة الاستخدام والتدوير والاسترجاع". وذلك من خلال إجراءات وأنشطة فنية متطورة وتكنولوجيا نظيفة أثناء مرحلة التصنيع والإنتاج، وأخري بعد استخدام الأجهزة. ويدعم هذه الأنشطة إطار من التشريعات الملائمة والمساندة لسياسات محددة.353

شكل (6) : توقع إنتاج المخلفات الإلكترونية عالميا خلال (2020 -2030)354

[352]راجع في ذلك :د/أمل فوزي أحمد ، بحث بعنوان " الجهود الدولية و إجراءات المواجهة التشريعية للتخلص الآمن من النفايات الإلكترونية" ، المؤتمر الدولي الأول ، تحت عنوان " حماية البيئة بين القانون الدولي والتشريع الجزائري " ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عباس لغرور- خنشلة، الجزائر ، يومي 9و10 ، فبراير ، 2022 .

[353] هذا النص جزء من الفصل الخاص بإدارة النفايات في تقرير "البيئة العربية: تحديات المستقبل" الصادر عن المنتدي العربي للبيئة والتنمية عام 2008.

[354] https://marsad.ecss.com.eg/61332/

إن إعادة تدوير355 أو تصنيع النفايات الإلكترونية من أجل استخلاص المعادن العالقة داخلها، وإعادة استخدام ما تبقي منها يعد الخيار الأمثل الذي يمكن من مواجهة تهديد النفايات الإلكترونية. كما أن فوائد إعادة تدوير النفايات الإلكترونية يمكن أن يحقق ما يلي:

من جهة أخري356، تحتوي النفايات الإلكترونية 357علي العديد من المواد الخام القيّمة مثل الذهب والنحاس والحديد. وفي عام 2019، قدرت المواد الخام الموجودة في المخلفات الإلكترونية التي تم توليدها بما قيمته 57 مليار دولار أمريكي. وبمعدل التجميع وإعادة التدوير الحالي (17.4 في المائة)، يمكن استرداد مواد خام بقيمة 10 مليار دولار أمريكي. وفي ظل الظروف السليمة، وبعد اتخاذ احتياطات الصحة والسلامة الواجبة، يمكن أن تؤدي أنشطة إعادة تدوير المخلفات الإلكترونية وتجديدها إلي استحداث وظائف مراعية للبيئة في جميع أنحاء العالم.

من خلال المزيد من التعاون، يمكن للشركات متعددة الجنسيات والشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال والأوساط الأكاديمية والنقابات والمجتمع المدني والجمعيات إنشاء "اقتصاد تدوير" للأجهزة الإلكترونية حيث يتم استخراج المخلفات، وبالتالي يمكن تقليل التأثير البيئي واستحداث عمل لائق للملايين.يمكن أن يؤدي النظام الذي يتم فيه جمع كل المنتجات التي يتم التخلص منها ثم إعادة دمج المواد أو المكونات في منتجات جديدة إلي ما يلي:

الحد من الحاجة إلي المواد الخام الجديدة والتخلص من المخلفات والطاقة خلق نمو اقتصادي جديد وفرص عمل "مراعية للبيئة" وفرص أعمال خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بشكل كبير، مقارنة باستخراج الموارد الخام من خلال التعدين أو الاستخراج الصناعي.

علي مستوي الصناعة، يمكن للشركات أن تجري البحوث وتنشئ سلسلة التوريد الكاملة الخاصة بها، من توريد الموارد إلي التصنيع إلي التوزيع، إلي الجمع والتخلص. ويجب أن تتضمن إدارة سلسلة التوريد التخلص المسؤول والأخلاقي من الأجهزة، بالإضافة إلي تثقيف المستهلكين بأهمية التخلص من أجهزتهم بشكل مسؤول.يمكن أن يحاول المستهلكون: إصلاح معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدلاً من استبدالها؛ وتأخير تحديث أو استبدال الهواتف الذكية التي لا تزال

355 https://www.centerforecotechnology.org/ar/e-waste-a-different-kind-of-trash/

356 https://www.itu.int/ar/mediacentre/backgrounders/Pages/e-waste.aspx

357https://e3arabi.com/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF%D8%B3%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%8A

تعمل بأحدث طراز؛ واستخدام نقاط إعادة التدوير أو شركات التخلص المعتمدة؛ والنظر في منح معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات "حياة ثانية" من خلال إعادة البيع.توفر بيانات وإحصاءات المخلفات الإلكترونية الموثوقة والرسمية والقابلة للمقارنة الأساس اللازم لوضع سياسات وتشريعات محلية سليمة بشأن إدارة المخلفات الإلكترونية358. وحتي عام 2020، كان قد تم تدريب أشخاص من 60 بلداً مختلفاً من قبل الشراكة العالمية لإحصاءات المخلفات الإلكترونية (GESP) لتجميع الإحصاءات الوطنية بشأن المخلفات الإلكترونية من خلال منهجية معتمدة دولياً. غير أنه بين عامي 2017 و2019 ، بدأت حوالي 9 بلدان (بخلاف الاتحاد الأوروبي) رسمياً في جمع بيانات وتقديرات بشأن المخلفات الإلكترونية .

2- تدوير الإلكترونيات: التدوير بشكل عام، هو عمل من أعمال معالجة النفايات من أجل إنتاج سلع جديدة، بالإضافة الي أن هذه الطريقة السليمة في معالجة النفايات الإلكترونية تساعد علي التقليل من كميات النفايات التي تجمع عادة في مكبات النفايات. وبالتالي فإنها طريقة تساعد علي تقليل انبعاث المواد السامة في حال تمّ دفن هذه الأجهزة في باطن الأرض. وتتألف عملية تدوير النفايات من أربع خطوات:359 استخراج المواد السامة; التفكيك; التقطيع *;التكرير.

المبحث الرابع:التحول الي "التكنولوجيا الخضراء " & " النضج التقني "360

يُشير مصطلح 361 التقنية النظيفة أو التكنولوجيا الخضراء(Clean technology) ، إلي أي عملية أو منتج أو خدمة تقلل من الآثار البيئية السلبية من خلال التحسينات الكبيرة في كفاءة استخدام الطاقة أو الاستخدام المستدام للموارد أو أنشطة حماية البيئة. وتشمل التكنولوجيا الخضراء فئة واسعة من التكنولوجيا ذات الصلة بإعادة التدوير والطاقة المتجددة (طاقة الرياح والطاقة الشمسية والكتلة الحيوية والطاقة المائية والوقود الحيوي وغيرها)، وتكنولوجيا المعلومات، والنقل المستدام والمحركات الكهربائية، والكيمياء الخضراء، والإضاءة، والمياه الرمادية، وأكثر من ذلك.

ما هي التكنولوجيا الخضراء: يشمل مصطلح التكنولوجيا الخضراء جميع أنواع التكنولوجيا التي تأخذ بالاعتبار تأثير ما يتم تستخدمه في عملية الإنتاج وما تُقدّمه من منتجات وخدمات علي البيئة علي المدي القريب والبعيد، بدءًا من تقنيات توليد الطاقة وإنتاج طاقة نظيفة بعيًدا عن استخدام الوقود الأحفوري وصولًا إلي إنتاج منتجات تنظيف غير سامّة، أي أنها تكنولوجيا ومنتجات صديقة للبيئة.362

---

358 https://www.unep.org/ar/alakhbar-walqss/alqst/thwyl-alnfayat-alalktrwnyt-aly-dhhb-alamkanat-ghyr-almstghlt-llmkhlfat

359 http://jesusch.yoo7.com/t106-topic

360راجع في ذلك :د/أمل فوزي أحمد ، بحث بعنوان " الجهود الدولية و إجراءات المواجهة التشريعية للتخلص الآمن من النفايات الإلكترونية" ، المؤتمر الدولي الأول ، تحت عنوان " حماية البيئة بين القانون الدولي والتشريع الجزائري " ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عباس لغرور- خنشلة، الجزائر ، يومي 9و10 ، فبراير ، 2022 .

361راجع ايضا : بحث بعنوان " التلوث الالكتروني آليات الوقاية والحماية والتحول الي التكنولوجياالنظيفة ", اعداد. د/ أمل فوزي احمد ,منشور بمجلة الدراسات والبحوث القانونية , عدد مارس 2018 ,

362 "Green Technology – What is it?", green-technology, Retrieved 22/8/2021.

,"Introduction to Green Technology", thoughtco, Retrieved 22/8/2021.

فالتكنولوجيا الخضراء تعني استبدال التقنيات الضارة بالبيئة بتقنيات تساهم في الحد من الآثار السلبية وغير المستدامة للتكنولوجيا، ويدخل في مجالها أيضًا الكيمياء الخضراء، وتساهم التكنولوجيا الخضراء في المحافظة علي البيئة وإيجاد البدائل الصديقة للبيئة، وتُقدم الأمل في عكس آثار تغير المناخ والتلوث، وتعد طرق استغلال الطاقة المتجددة من أحد استراتيجيات التكنولوجيا الخضراء ويُطلق عليها أيضًا مصطلح الطاقة الخضراء. وعلي الرغم من أنّ سوق التكنولوجيا الخضراء حديث العهد نسبيًا، إلا أنه اكتسب قدرًا كبيرًا من اهتمام المستثمرين بسبب زيادة الوعي بتأثيرات تغير المناخ واستنفاد الموارد الطبيعية، والتوجه المستقبلي سيكون من نصيبها وسيتغير منظور العالم بشأن حماية البيئة، وتنشأ وظائف جديدة ويكون هناك نمو اقتصادي متعلق بالتكنولوجيا الخضراء، ممّا سيعطي الناس إحساسًا بالانسجام والإقبال علي مبادرة التكنولوجيا الخضراء.

وتُعرَف أيضًا بمصطلح "التكنولوجيا المستدامة": وهي تكنولوجيا متطورة باستمرار، ومن المتوقع أنّ هذه التكنولوجيا ستجلب الكثير من التغييرات والابتكارات إلي الحياة اليومية، وهي تكنولوجيا حديثة لا يمكن التنبؤ بمفرزاتها في الوقت الحالي، إلّا أنّ من المتوقع أن يكون تأثيرها مشابه لتأثير تكنولوجيا المعلومات وما أحدثته من ثورة وتأثير، وللحكم علي التكنولوجيا بأنّها خضراء يجب أن يتوافر فيها عدّة سمات:363 الاستدامة وتعني؛ أن تكون هذه التكنولوجيا قادرة علي تلبية الاحتياجات في الوقت الحاضر دون التأثير علي مقدّرات الأجيال القادمة وقدرتهم علي تلبية احتياجاتهم. القابلية للاستصلاح، أو التدوير وإعادة الاستخدام، وتكون لها دورة حياة متجدّدة. المساهمة في التقليل من النفايات وتقليل التلوث. المساهمة في تطوير وابتكار بدائل للتقنيات والمواد المضرّة في البيئة والصحة. أن تكون ذات جدوي حقيقة والمساهمة بشكل جدّي ملحوظ في حماية البيئة وخلق فرص عمل جديدة.

ما هي أهداف التكنولوجيا الخضراء؟ :التكنولوجيا الخضراء هي المستقبل لهذا المجتمع. الهدف الرئيسي منها هو إيجاد طرق لإنتاج تكنولوجيا في الطرق التي لا تضر أو تستنزف الموارد الطبيعية للأرض. بالإضافة إلي عدم استنزاف الموارد الطبيعة, التكنولوجيا الخضراء تعني المصدر البديل للتكنولوجيا التي تقلل من استخدام الوقود وتوقع أقل الأضرار التي تلحق بالحيوانات والإنسان والنبات, فضلا عن الأضرار التي تلحق بالعالم. فالتكنولوجيا الخضراء مصطلح شامل يصف استخدام التكنولوجيا والعلوم لتقديم منتجات أو خدمات ذات كفاءة تشغيلية عالية وكلفة منخفضة، مع تقليل استهلاك الطاقة والحد من الآثار السلبية علي البيئة 364 ، وفيما يأتي أهم أهداف التكنولوجيا الخضراء:365

الحفاظ علي الموارد الطبيعية للأرض وحمايتها من خطر النفاذ. إعادة تدوير المواد كالورق والبلاستيك والبطاريات وما إلي ذلك. إبطاء آثار الاحتباس الحراري بسبب انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. استبدال المواد القابلة للتحلل السريع بالمواد التي تستغرق عملية تحللها في الطبيعة وقت طويل. حماية البيئة والهواء والماء واليابسة من التلوث، وإصلاح الأضرار التي لحقت بها في الماضي. تقليل استهلاك الوقود والنفايات والطاقة واستبدالها بالطاقة المتجددة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة المائية. جذب المستثمرين والمبالغ الضخمة من رأس المال الاستثماري، بسبب إقبال

363 "Green Technology – What is it?", green-technology, Retrieved 22/8/2021.

364 Green Tech", investopedia, Retrieved 22/8/2021.

365 Advantages of Green Technology | Disadvantages of Green Technology", rfwireless-world, Retrieved 23/8/2021.

المستهلكين علي شراء المنتجات الصديقة للبيئة وزيادة وعيهم لأهميتها وفائدتها للبيئة. من أبرز أهداف التكنولوجيا الخضراء الحفاظ علي موارد الأرض الطبيعية وديمومتها، والحد من التلوّث البيئي المتمثل في تلوّث الهواء أو الماء أو التربة.

أنواع التكنولوجيا الخضراء:

الطاقة الخضراء ; المباني الخضراء ;الكيمياء الخضراء ;تكنولوجيا النانو الخضراء .

أمثلة علي التكنولوجيا الخضراء : تتمثل مبادرة التكنولوجيا الخضراء فيما يأتي: المباني الخضراء تتميّز المباني الخضراء بطريقة بناء تُستغل فيه الطاقة الشمسية - وهي طاقة متجددة صديقة للبيئة - بحيث تسمح بدخول ضوء الشمس والاستفادة من الضوء الطبيعي، كما تهتم بطريقة عزل المبني، ممّا يساهم في تقليل استهلاك الطاقة الصناعية واستبدالها بالطاقة الخضراء. 366

وهناك توجه للحصول علي مواد البناء من النفايات المعاد تدويرها واستخدام مواد غير سامة ومستدامة، وبالتالي فإنّ المباني الخضراء تساهم في تقليل أو إزالة التأثيرات السلبية علي البيئة وتخلق تأثيرات إيجابية علي الطبيعة، وتُعني المباني الخضراء كذلك بجودة الهواء داخل المباني والاستخدام الفعال للطاقة والمياه والموارد الأخرى عن طريق استخدام وسائل تكنولوجية حديثة للتحكم بهذه المباني وإدارتها.

إعادة التدوير وإدارة النفايات تهدف تقنيات إعادة التدوير إلي المساعدة في حل مشكلة النفايات وتأثيرها الضار علي البيئة وخصوصًا النفايات البلاستيكية، وتُفرَز النفايات حسب نوعها ليتم إعادة تدوير كل نوع بطريقة مناسبة، كالنفايات العضوية، والنفايات البلاستيكية، والنفايات الإلكترونية، والنفايات المعدنية، وما إلي ذلك، ويمكن أن يكون الناتج من عملية إعادة التدوير منتج جديد من نفس نوع المادة، أو سائل يمكن استخدامه لصنع الغاز الحيوي.367

وهناك إعادة تدوير كيميائية للنفايات البلاستيكية الحيوية؛ وهي عملية مبتكرة تستخدم المواد الكيميائية لتكسير النفايات البلاستيكية لمكونات ذات قيمة يمكن استخدامها كوقود أو تحويلها لمنتجات بلاستيكية جديدة، وتعتبر إدارة النفايات الصلبة مسؤولية مشتركة بين الأفراد والشركات، علي نطاق المنازل والفنادق والمكاتب، وغيرها، فهي مسؤولية مجتمعية يتشارك في حملها جميع أطياف المجتمع ويجب زيادة الوعي بأهميتها، وهناك تقنيات حديثة تُعني بإدارة النفايات مثل الحاويات الذكية وأنظمة تتبع نفايات الطعام الآلية، وتقنيات المسح الضوئي الآلي. تنقية المياه إعادة تدوير المياه ظاهرة طبيعية تحدث تلقائيًا في الطبيعة، لكن بسبب الإسراف والإهدار الكبير للمياه هناك مخاوف من عدم كفاية المياه الصالحة للشرب، ولذلك استُحدثت تقنيات جديدة تساعد علي تسريع هذه العملية، فغالبية مياه الصرف الصحي تعود مرة أخري إلي النظام البيئي دون معالجتها أو إعادة استخدامها. ومن الأمثلة368 علي التقنيات والتكنولوجيا الحديثة في مجال تنقية المياه؛ الترشيح الغشائي، وخلايا الوقود الميكروبية، وتكنولوجيا النانو، وتطوير العلاجات البيولوجية،

366" Ways to use Green Technologies in our cities", greentechnologyinfo, Retrieved 23/8/2021.

About Green Building", worldgbc, Retrieved 22/8/2021

367 " Ways to use Green Technologies in our cities", greentechnologyinfo, Retrieved 23/8/2021.

,GREEN TECHNOLOGY EXAMPLES THAT MAKE A DIFFERENCE", walterschindler, Retrieved 23/8/2021.

368" Ways to use Green Technologies in our cities", greentechnologyinfo, Retrieved 23/8/2021.

, GREEN TECHNOLOGY EXAMPLES THAT MAKE A DIFFERENCE", walterschindler, Retrieved 23/8/2021.

وأنظمة المعالجة الطبيعية مثل الأراضي الرطبة، إذ تجعل هذه التقنيات المياه قابلة للشرب، أو يُمكن استخدامها في الرّي، أو تصريفها في البحار والأنهار.

المركبات الخضراء يُطلق مصطلح المركبات الخضراء علي المركبات التي لا يؤثّر استخدامها علي البيئة وتُساهم في تقليل الغازات الملوثة في الغلاف الجوي مثل؛ ثاني أكسيد الكربون، وأول أكسيد الكربون، وأكسيد النيتروجين، وثاني أكسيد الكبريت، ومركبات الرصاص، وتُعَد السيارات الكهربائية مثالًا علي المركبات الخضراء، ويبذل المختصّون في مجال المركبات الخضراء جهودًا حثيثة لإنتاج أنواع من المركبات تستخدم تقنيات حديثة مثل التكنولوجيا اللاسلكية والمجال المغناطيسي.369

"**طرق و أساليب تطبيق التكنولوجيا الخضراء في المجتمع 370** : ومن أهم المبادئ التي يمكن تطبيقها في مجال تكنولوجيا المعلومات الخضراء الاتي:

تطوير ورفع كفاءة البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال استخدام معدات مرشدة للطاقة وتطوير تكنولوجيات حديثة منخفضة استهلاك الطاقة.

تطوير ورفع كفاءة منظومة التشغيل لنظم المعلومات والاتصالات من خلال استخدام تكنولوجيات حديثة لخفض استهلاك الطاقة خلال عملية التشغيل وتشجيع كافة المبادرات التي تهدف الي ترشيد استهلاك الطاقة في هذا القطاع

دعم برامج البحث والتطوير في مجال تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخضراء

زيادة الوعي بين كافة شرائح مجتمع المعلومات والاتصالات بأهمية ترشيد استهلاك الطاقة.

تنفيذ مشروعات لإعادة الاستخدام للمخلفات الإلكترونية.

التكنولوجيا الخضراء والنضج التقني 371:إن التكنولوجيا الخضراء تزداد نضوجا وتتبني ممارسات إدارية أثبتت نجاحها في العمليات والتسويق والمبيعات والتوزيع. وبشكل متزايد، تنفذ الصناعة مناهج ضمنت النجاح في قطاعات أخري، مثل خفض تكاليف التشغيل والمشتريات ونشر مبادئ اقتصادية في التصنيع. ومع استمرار صناعة التكنولوجيا الخضراء في توسيع نطاقها، فسوف تتاح فرص إضافية للتحسن.

---

369 " Ways to use Green Technologies in our cities", greentechnologyinfo, Retrieved 23/8/2021.

SADHIKA KUMAR – TOP 10 GREEN TECHNOLOGIES THAT GIVE US HOPE FOR A SUSTAINABLE FUTURE", mdp.berkeley, Retrieved 23/8/2021.

370راجع شبكة المعرفة البيئية المصرية, eekn, نشرت في 17 مارس 2014 , وراجع ايضا,التلوث الالكتروني: الأعراض والحلول"، www.jordan.thebeehive.org

371د/ أمل فوزي احمد ," **النفايات الألكترونية, التداعيات البيئية ,المواجهة التشريعية, آليات الوقاية والحماية , و النضج التقني " مؤتمر القانون والبيئة ,**كلية الحقوق ,جامعة طنطا , ابريل 2018: منشور علي موقع :

http://law.tanta.e du.org

ومن ناحية أخري، أصبحت شركات التكنولوجيا الخضراء أكثر تطوراً وإبداعا. فقد نشأت صناعة جديدة كاملة حول استخدام تكنولوجيا المعلومات للحد من استهلاك الطاقة. وتقدم بعض الشركات، مثلc3 سي3 للطاقة، برمجيات للمرافق الكهربائية قادرة علي تحليل شبكاتها الكهربائية لتحسين عمليات الشبكة واستغلال أصولها، وبالتالي زيادة الأرباح .

الخاتمة

وهكذا بعد أن تناولنا بالبحث موضوع التعاون الدولي التكنولوجي فقد أدي البحث إلي بلورة عدد من النتائج ، فضلاً عن عدد من المقترحات وهي علي النحو الاتي:

أولا : النتائج

البيئة أمانة إلهية وجب علي الإنسان حمايتها ضمانًا لحماية حياته وحياته مَن علي الأرض.

البيئة حق مشترك بين البشر سواسية، فلا يحوز لأحد أن يستغلها لنفعه، ويُحرِّمها علي الآخرين.

مكونات البيئة عناصر ترتبط بحياة الإنسان وبقائه، فلا يجب أن يتجاوز عليها أحد أكثر من حاجته.

خطورة النفايات الإلكترونية لا تقتصر علي صحة البشر لكنها تمتد إلي البيئة فتدمرها.. وإلي المياه السطحية والجوفية فتجعلها غير صالحة للشرب.

النفايات الإلكترونية شردت سكان عدد من المناطق بعد أن أصبحت مهددة بالأوبئة وغير صالحة للعيش

تبدو قضية التخلص من الأجهزة الإلكترونية التي لم تعد صالحة، أو التي لم تعد تواكب التطور التكنولوجي المطّرد، هي محور مشكلة التلوث الإلكتروني.

الأطفال والنساء العاملون في تفكيك الأجهزة الإلكترونية المتقادمة تعرضوا للسرطانات الصدرية والجلدية .

الإلكترونيات المستخدمة وتصديرها الي البلدان النامية ضاعف حجم المشكلة في هذه البلدان.

تلوث البيئة الإلكتروني بكافة أشكاله وأنواعه يشكل تهديداً للأمن سواء القطري أو الدولي .

هناك توقعات بتسارع وتيرة زيادة النفايات الإلكترونية في دول كثيرة إلي أكثر من 5000 ٪

خطورة النفايات الإلكترونية تكمن في التخلص العشوائي منها وذلك بحرقها في الهواء الطلق أو رميها في مقالب القمامة.

إهمال النفايات الإلكترونية في التربة يؤثر في أنسجة جذور النباتات والأشجار .

ثانيا : التوصيات:

- التدابير الواجب اتخاذها لحماية البيئة من النفايات الإلكترونية تبدأ بتنمية الوعي البيئي لدي الجماهير وتصل إلي حد سن التشريعات الملزمة بشأن حماية البيئة من التلوث.
- ينبغي تشجيع البحث العلمي في مجال التأثيرات البيئية والصحية والنفايات الإلكترونية .
- عدم السماح بطمر النفايات الإلكترونية بسبب خطورتها علي البيئة وعدم السماح أيضاً بحرقها نظراً لتصاعد الانبعاثات السامة المدمرة للصحة .
- يجب تضافر الجهود علي المستوي الفردي والجماعي، ومن ثم علي مستوي الحكومات المحلية والمستوي الدولي، ليصبح بالإمكان التحكم بهذه النفايات والتخلص منها بأقل الأضرار الممكنة.
- ضرورة التخلص الآمن من النفايات الإلكترونية للأجهزة الكهربائية، خاصةً الكمبيوتر والتليفزيون، من خلال عمليات التدوير لمكوناتها .
- ضرورة تجنب إغراق النفايات الخطرة في المسطحات المائية أو إلقائها في العراء أو دفنها في الصحراء ،وخصوصا النفايات النووية.
- ضرورة العمل علي التنفيذ الجاد للمعاهدات الدولية التي تكفل حماية البيئة من كافة اشكال وانواع التلوث الالكتروني.
- ضرورة التعاون الدولي التكنولوجي لحماية البيئة والعمل علي التخلص الآمن من النفايات الإلكترونية للتحول إلي التكنولوجيا الخضراء .
- علي الأجهزة الحكومية المعنية متابعة تنفيذ النظم الصادرة لحماية البيئة وتطبيقها، وألا يكون هناك فجوة بين سن القوانين والنظم وتنفيذها.
- ضرورة تطوير قدرات المؤسسات المعنية (حكومية، خاصة، أهلية، إعلامية....) المنوط بها اعادة تدوير النفايات الإلكترونية والتخلص الآمن منها .
- ضرورة تعزيز الشراكة بين القطاعات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني.
- ضرورة إستخدام الخطوات الإرشادية المعتمدة عالمياً وتعميمها.
- ضرورة إيجاد مشروع نموذجي وتعميمه لاحقاً علي المستوي الدولي.
- ضرورة اختراع جهاز قياس نسبة الاشعاع الموجودة بجسم الانسان وفي البيئة المحيطة به ومعرفة اثرها وكيفية التخلص منها .
- ضرورة إيجاد آليات تنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني تحت مظلة واحدة .
- ضرورة إدخال المفاهيم المتعلقة بالنفايات الإلكترونية في المناهج المدرسية والجامعات.
- ضرورة إنشاء مواقع إلكترونية لرفع مستوي الوعي والمعرفة.
- ضرورة القيام بدراسة تقييمية شاملة للنفايات الإلكترونية.
- ضرورة سنّ وتعديل التشريعات التي تتلاءم مع حاجيات إدارة النفايات الإلكترونية.

- ضرورة إعداد خطط عمل وطنية والتعاون المستمر مع الحكومات البيئية .
- تشجيع البحث العلمي، في مجال التأثيرات البيئة والصحية للنفايات الإلكترونية، ووضع درا سات تقيِّميه شاملة للنفايات الإلكترونية
- ضرورة رفع مستوي الوعي والمعرفة لدي مستوردي الأجهزة الإلكترونية والكهربائية ومنتجيها وبائعيها، ووضع آلية تواصل دائم معهم من خلال غرف الصناعة والتجارة للوقوف علي آليات التخلص الأمن .

المراجع والمصادر

د/أمل حسين علي, جامعة الزقازيق , د .سميه إسماعيل قايد -كلية الهندسة -الجامعة الحديثة ,يناير2012 :https://platform.almanhal.com/Files/2/13305

د /أمل فوزي أحمد ، بحث بعنوان " الجهود الدولية و إجراءات المواجهة التشريعية للتخلص الآمن من النفايات الإلكترونية" ، المؤتمر الدولي الأول ، تحت عنوان " حماية البيئة بين القانون الدولي والتشريع الجزائري " ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عباس لغرور- خنشلة، الجزائر ، يومي 9و10 ، فبراير ، 2022 .

د/ أمل فوزي احمد ," النفايات الإلكترونية, التداعيات البيئية ,المواجهة التشريعية, آليات الوقاية والحماية , و النضج التقني " مؤتمر القانون والبيئة ,كلية الحقوق ,جامعة طنطا , ابريل 2018: منشور علي موقع :

http://law.tanta.e du.org

د/ أمل فوزي احمد ," التلوث الإلكتروني آليات الوقاية والحماية والتحول الي التكنولوجيا النظيفة ", منشور بمجلة الدراسات والبحوث القانونية , عدد مارس 2018

د/ أمل فوزي احمد ، " آليات فعالة لمواجهة مخاطر الامن الفكري ""، ابريل 2017 المؤتمر القومي الاول لجامعة الزقازيق .

الدكتور/أحمد زكي ابو كنيز , مقال منشور علي موقع " آفاق بيئية " بعنون ,التلوث الالكتروني .

مقال بعنوان :التلوث الالكتروني: الأعراض والحلول"، www.jordan.thebeehive.org

أمجد قاسم، " مخاطر النفايات الإلكترونية والكيميائية علي الإنسان والبيئة "، موقع: www.hanan4.wikispaces.com

مقال بعنوان، الاتحاد-الاوروبي-يدعم-مشروعا-لباحث-اردني--في-تدوير-النفايات-الإلكترونية:

http://alrai.com/article/10385092

خالد الطواب، النفايات الإلكترونية.. كنز يضربه الإهمال , الأربعاء 29/نوفمبر/2017 - 03:34 ص
http://www.albawabhnews.com/2825423

اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود, المركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية.

بروتوكول بازل بشأن المسئولية والتعويض عن الضرر الناجم عن نقل انفايات الخطرة , والتخلص منها عبر الحدود, المركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية.

تقرير "البيئة العربية: تحديات المستقبل" الصادر عن المنتدي العربي للبيئة والتنمية عام 2008.

Cui J and Zhang Lاستعادة المعادن من النفايات الإلكترونية: مجلة(2008) المواد الخطرة 158: 228-256.

"الإيتيكيت الالكتروني: نصائح عند استخدام الأجهزة الإلكترونية"، مدونة المعلومات للجميع، 28 أغسطس 2011م.

الكومبيوتر والتلوث البيئي"، بوابة يوم جديد ، 16إبريل 2009م.

متلازمة الرؤية الكمبيوترية"، موقع مستشفي ومراكز نور التخصصية للعيون،

أسامة إبراهيم، "مخاطر الأجهزة التكنولوجية علي صحة الأطفال"، موقع الطبي ، فبراير 2013م.

قضايا بيئية , العدد 302 - 303 - آب 2010 ,النفايات الإلكترونية كيف نتخلص منها؟

أمجد قاسم، " مخاطر النفايات الإلكترونية والكيميائية علي الإنسان والبيئة "، موقع

التلوث الالكتروني: الأعراض والحلول"،

- إعادة تدوير الأدوات الإلكترونية)إعادة تدوير النفايات الإلكترونية(مجلة بيئة المدن الإلكترونية
- SADHIKA KUMAR – TOP 10 GREEN TECHNOLOGIES THAT GIVE US HOPE FOR A SUSTAINABLE FUTURE", mdp.berkeley, Retrieved 23/8/2021.
- DIRECTIVE 2002/96/EC OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL, of 27 January 2003, on waste electrical and electronic equipment (WEEE), (OJ L 37, 13.2.2003, p. 24).
- "Introduction to Green Technology", thoughtco, Retrieved 22/8/2021.
- "Green Technology – What is it?", green-technology, Retrieved 22/8/2021.
- Green Tech", investopedia, Retrieved 22/8/2021.
- Advantages of Green Technology | Disadvantages of Green Technology", rfwireless-world, Retrieved 23/8/2021.
- About Green Building", worldgbc, Retrieved 22/8/2021
- GREEN TECHNOLOGY EXAMPLES THAT MAKE A DIFFERENCE", walterschindler, Retrieved 23/8/2021.
- " Ways to use Green Technologies in our cities", greentechnologyinfo, Retrieved 23/8/2021.

- **مو اقع إلكترونية**

- https://enterprise.press/ar/greeneconomys/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-

- https://www.who.int/ar/news-room/facts-in-pictures/detail/e-waste-and-child-health
- https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-
- https://aawsat.com/home/article/2205041/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-
- https://www.centerforecotechnology.org/ar/e-waste-a-different-kind-of-trash/
- https://e3arabi.com/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF%D8%B3%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%8A
- https://www.unep.org/ar/alakhbar-walqss/alqst/thwyl-alnfayat-alalktrwnyt-aly-dhhb-alamkanat-ghyr-almstghlt-llmkhlfat
- https://www.aleqt.com/2021/10/15/article_2190906.html
- https://news.un.org/ar/story/2021/06/1078032
- https://www.magltk.com/electronic-waste/
- https://www.youm7.com/story/2021/10/14/%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-
- https://www.youm7.com/story/2021/11/9/%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D9%88%D9%8A%D8%B1-
- https://m.al-sharq.com/opinion/10/11/2021/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-
- https://alghad.com/%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8
- https://ar.encyclopedia-titanica.com/significado-de-e-waste
- http://ewastemonitor.info/
- https://www.calrecycle.ca.gov/electronics/whatisewaste
- https://theconversation.com/why-were-hunting-for-treasure-in-old-landfill-sites-102304
- https://unu.edu/media-relations/releases/discarded-kitchen-laundry-bathroom-equipment-comprises-over-half-of-world-e-waste-unu-report.html#info
- https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2214999614003208
- https://theconversation.com/designing-batteries-for-easier-recycling-could-avert-a-looming-e-waste-crisis-146065
- https://knowledge.wharton.upenn.edu/article/meeting-the-e-waste-challenge/#:~:text=This%20primitive%20treatment%20of%2021st,pollutant%20dioxin%20in%20the%20world.https://www.eco-business.com/news/defusing-southeast-asias-e-waste-time-

bomb/#:~:text=According%20to%20research%20by%20the,35%20per%20cent%20in%20Europe.

- https://www.chemwatch.net/ar/blog/what-should-you-do-with-e-waste/
- https://gate.ahram.org.eg/News/2563697.aspx
- https://www.almasryalyoum.com/news/details/2371925
- https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3%D8%B1%D9%8A-
- https://www.sawtbeirut.com/technologyandscience/%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-
- https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/3539820/1/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-
- https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/international-e-waste-day/
- https://ar.history-hub.com/matha-yhdth-llnfayat-alalktrony
- http://afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSections
- details.aspx?id=361&issue=&type=2&cat=-
- http://jesusch.yoo7.com/t106-topic
- http://www.alghad.com/articles/644910
- https://aawsat.com/home/article/1186661/%D8%A7%D9%84%D9%86% , الدمام: إيمان الخطاف [14335] الاثنين - 10 جمادي الآخرة 1439 هـ - 26 فبراير 2018 م رقم العدد
- https://aawsat.com/home/article/2205041/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-
- https://e3arabi.com/?p=432105 النفايات الإلكترونية e3arabi
- https://jihadbinaa.org.lb/essaydetails.php?eid=735&cid=634#.WsjYlljFLtQ
- https://marsad.ecss.com.eg/61332/
- https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%8
- https://www.itu.int/ar/mediacentre/backgrounders/Pages/e-waste.aspx
- https://www.sadaelomma.com/2022/02/blog-post_5405.html

المجتمع الدولي في مواجهة الرهانات
- هاجس اللجوء البيئي أنموذجا –

ط.د عزيز السلماني العويشي

تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة – جامعة عبد المالك السعدي – المغرب

المستخلص:

إذا كانت العلاقات الدولية تتسم بتداخل متزايد وتضارب في المصالح والانشغالات للدول الفاعلة فيها – المارقة في السياسة الدولية من وجهة نظرنا –، فإن هكذا وضع يترتب عنه طرح عدد متزايد من الإشكالات والرهانات العابرة للقارات، يزيد ويعمق من أزمة القانون الدولي، ويؤكد بالملموس فشل النظام الدولي الحالي في تحمل مسؤولياته تجاه هذه الإشكالات، التي استشكلت عنها نتائج عكسية، بل وقضايا مضادة لها، فعوض أن يأخذ المجتمع الدولي بكافة شخوصه الدولية بزمام المبادرة القائمة على مبدأ الإنسانية، كمصدر عام للالتزامات الدولية، للإحاطة بكبريات هذه الرهانات المطروحة على البشرية جمعاء، وإيجاد حلول حقيقية وجذرية لها، إلا أن غالبية الدول تتهرب، وتتقاعس عن الوفاء بالتزاماتها، وتستهين بمبادئ الأمم المتحدة، دفاعا عن مصالحها الشخصية، بشكل يجعل الواقع الدولي الحالي يتنافى مع الآمال، فعولمة الإرهاب أفرزت لنا ظاهرة الإرهاب المضاد، وتدهور البيئة وعدم تحقيق التنمية المستدامة، أفرز لنا اللجوء البيئي...وهكذا دواليك.

فإذا كان من السهل الاستمرار في هكذا مقارنة، بين المبادئ والمثل المعلن عنها من طرف المنتظم الدولي في شخوصه الدولية، والواقع الدولي الملموس. فإن هذا الخطاب الإنجيلي إن صح التعبير، لا معنى له، لأن الأزمة لا تكمن فقط في المسافة الطوبوية والتاريخ، بل إنها من صنف آخر، أعمق: إنها أزمة إرادة إنسانية حقيقية تنبثق من أزمة مصداقية النظام الدولي في حد ذاته وشخوصه الدولية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فعدم تعاطي المجتمع الدولي بمسؤولية وحزم تجاه قضية البيئة والتنمية المستدامة، ساهم في تكريس هاجس البيئة على المستوى الدولي، وأفرز لنا قضية جديدة ألا وهي اللجوء البيئي، الذي يفتقد للتنظيم القانوني على المستوى الدولي في مجال الحماية القانونية الدولية، سيما وأن مسألة إلزامية الدول بمثل هذه القوانين يشكل مساسا بسيادتها.

إننا نسعى من خلال هذه الورقة إلى التأكد من فرضية مفادها، أن النظام الدولي الحالي برمته، أصبح عاجزا على مواجهة الرهانات التي يواجهها العالم بأسره، خاصة القضايا العابرة للقوميات، والتي تشهد نوعا من التهميش والعمى القانوني في التعاطي مع هكذا قضايا وبالتالي عدم قدرة النظام الدولي الحالي في إقرار نظام وقانون حمائي بيئي عالمي مستدام، وملزم لكافة الدول، يستند على ترتيب المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي، لتوسيع حفظ السلم و الأمن الدوليين و تقويته، ومعه تثبيت دعائم النظام الدولي الانتقالي الجديد. هذا وانتهت الدراسة بخاتمة تم فيه تدوين أهم النتائج التي تم التوصل إليها وأهم المراجع التي استند عليها.

الكلمات المفتاحية:

رهانات المجتمع الدولي، هاجس البيئة، التنمية المستدامة، اللجوء البيئي، النزوح البيئي، نظام عالمي حمائي بيئي مستدام، الاتفاقيات والتشريعات الدولية البيئية، النظام الدولي الجديد، القضايا العابرة للقوميات...

Abstract:

If international relations are characterized by increasing overlap, conflicts of interest and concerns of their actors - rogue in international politics from our point of view - then a situation that has the effect of putting forward a growing number of intercontinental problems and bets, increases and deepens the crisis of international law, and confirms concretely the failure of the current international system to shoulder its responsibilities towards these problems, which have been counterproductive and even counter-issues.

If it is easy to continue to do so, the principles and ideals proclaimed by the international regulator in their international character can be compared with concrete international realities. This biblical discourse, if you will, is meaningless, because the crisis lies not only in the utopian distance and history, but in another, deeper, category: It is a crisis of genuine humanitarian will stemming from the crisis of credibility of the international system itself and its international character. For example, the lack of responsibility and determination on the part of the international community towards the issue of environment and sustainable development has contributed to the consolidation of environmental concerns at the international level and has given us the new issue of environmental asylum, which lacks legal regulation at the international level in the area of international legal protection, especially since the question of States being bound by such laws is a violation of their sovereignty.

Through this paper, we seek to ascertain the premise that the current international system as a whole is unable to cope with the challenges faced by the entire world, in particular transnational issues, which experience a kind of marginalization and legal blindness in dealing with such issues, and thus the inability of the current international system to adopt a sustainable global environmental protection system and law

binding on all States, based on the order of collective responsibility of the international community. The study concluded by recording the main findings and the main references on which they were based.

Key words:

The international community's bets; The Obsession with the environment; sustainable development; Environmental Recourse; Environmental displacement; Sustainable global environmental protection system; International environmental conventions and legislation; new international order; Transnational issues...

مقدمة:

من الطبيعي القول بأن التغيير هو قانون الحياة، لكن الذين ينظرون فقط إلى الماضي أو الحاضر من المؤكد أنهم سيفقدون المستقبل،[372] ذلك أن التطور ليس مجرد سمة تاريخية يكتسبها النظام والقانون الدوليين خلال فترات زمنية معينة، تطول أو تقصر بحسب الأحوال، بل إنما هو سمة رئيسية ذاتية، دأبها الحركة الدائمة، بل والحركة إلى الأمام، وهذه حقيقة سجلتها قديما القاعدة القانونية اللاتينية القائلة بأن " القانون ينظر إلى الأمام لا إلى الوراء ". والفكرة من ذلك أن الشيء العظيم والمجيد للجنس البشري يتمثل في أنه يقوم بالفعل بتغير العالم وبشكل دائم. إنها قدرة الإنسان على النضال ضد أن يكون موضع قهر أي مقهورا أو منسحقا، وهي قدرة رائعة ومبهجة، غير أن تحديات التغيير دائما ما تكون صعبة ومكلفة. فإذا كان من باب أولى أن نبدأ بتفكيك هذه التحديات العابرة للقارات، وأن ندرك تمام الإدراك أن كلا منا حسب موقعه له دور يتطلب منا أن نقوم بهذا التغير إن عاجلا أم آجلا، شئنا أم أبينا، وأن نصبح أكثر مسؤولية في تشكيل مستقبلنا، مستقبل النظام العالمي الجديد، الذي يرى الكثير من المهتمين بقضايا الشأن العام الدولي، أنه من الصعوبة بما كان تحقيق نظام دولي شمولي متوازن وعادل، قائم على احترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان والدول والتكتلات بآلية أبدية مستدامة، فإن الأمر يتطلب أن يكون هذا النظام الجديد في طياته قائما منذ البداية على أساس مفهوم الإنسانية وأبعادها باعتبارها مصدرا عاما للالتزامات الدولية، وبعيد كل البعد عن أية إملاءات من الدول والتحالفات القوية في العالم، والتي تدافع وترفع شعارات السلام والديمقراطية...قولا لا فعلا. وتلك هي المفارقة التي تجعل من القوى المتطلعة والجديدة ممتعضة وبشدة من النظام الحالي، إذ تعتبره نظاما تسلطيا، وليس تشاركيا، سيبرانيا، كثير التناقض، مصاب بالشلل والعمى القانوني في كل أجزائه وشخوصه الدولية، نتيجة الحرب بين القوى العظمى في مختلف وشتى المجالات، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول. وهو الأمر الذي جعل العالم اليوم يواجه سلسلة من التحديات في كل جزء باعتبارها تهديدا، وباعتبارها من المحتمل ألا تكون قابلة للإدارة. خاصة وأن مسألة العولمة وسعت المسؤوليات، ومدت نطاق القضايا المطلوب مواجهتها، لكن قبل ذلك وجب تحريرها، وتحرير الفكر الدولي برمته من القيم الكلاسيكية، والشوفينية الغربية، المتوارثة فيه، وذلك من خلال النزعة الإنسانية، وتيارها الجارف عبر التاريخ، كما بالأمس أو اليوم، في أنسنة العلاقات بين الشعوب و الأمم و الحضارات و الدول بالمفهوم المعاصر ، من

[372] - تشارلز دبليو كيجلي، شانون ليندسي بلانتون، " السياسة العالمية – التوجهات والتحولات – "، ترجمة منير بدوي، غالب الخالدي، الجزء الثاني، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض، 2017، ص 682.

خلال دفع توجهات السياسات الدولية، لأعضاء المجتمع الدولي المباشرين، خارج توجهاتها الكلاسيكية المنحصرة في قضايا الأمن العسكري، نحو القضايا الجديدة التي تعاني من العمى القانوني والحقوقي في مقاربتها وتقنينها، ولو من خارج حقلي العلاقات الدولية والقانون الدولي العام إجمالا، و تحت مسميات عدة، كالحوار الثالث، أو البعد الثالث و الرابع ...في مجال العلاقات الدولية، و تأثر هاته الأخيرة، بمجمل النظريات الجزئية فيها، التي تناسلت مباشرة بعد انطلاق حوار الشمال و الجنوب، في ستينيات القرن العشرين، و نضجت بشكل مبهر بعد انقضاء نظام القطبية الثنائية، في عقد تسعينيات ذات القرن، الذي عرف متغيرات دولية متعددة وما يزال، بقيم و قضايا دولية جديدتين، كالبيئة و التنمية المستدامة و السلام والمواطنة العالمية، والجندرة ...و غيرها من القضايا الجديدة أو المتجددة، في النظام الدولي الانتقالي المعاصر، والتي تصب بمجملها، في جعل الإنسانية مصدرا عاما و شاملا لمختلف الالتزامات الدولية، خصوصا تلك التي تعرف خصاصا تشريعيا واضحا و ذات الأولوية، في الأجندات الجديدة للمجتمع الدولي المعاصر، الذي يبدو أنه مجبر وبفعل قوة تأثيرات المجتمع المدني الدولي وضغوطات رأيه العام، المتغذي بالأفكار المقنعة والقيم الجماعية والثقافية والهويات الاجتماعية التي يحملها وتروجها، هاته الشبكات العابرة للقوميات، المتوحدة حول مفهوم الإنسانية الشامل و مطالبتها، بجعله مصدرا عاما و شاملا، لمختلف الالتزامات الدولية.

ولتلك الاعتبارات ترغب القوى الدولية الجديدة في إنشاء مؤسسات دولية جديدة تقوم مقام تلك الآيلة للزوال، على غرار صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، وكل المؤسسات الدولية المتصلة بالاقتصاد العالمي. ناهيك عن هيكلة النظام القانوني لهيئة الأمم المتحدة التي لم تعد حسبهم ضامنة لفرض السلام والأمن الدوليين. كما ترغب في بناء أوفاق دولي جديد على المستوى الأمني لتجنيب العالم الكثير من الانزلاقات والانهيارات الأمنية، والتي قد تنذر بحرب عالمية جديدة.

كل ذلك يوحي بأنه لا مناص من ظهور نظام دولي آخر على أنقاض النظام الحالي أحادي القطب، ومن المتصور أن يكون أجود من سابقه، خاصة وأن قوى عميقة وقوية قد أخذت في الاهتزاز، وفي إعادة صنع العالم، وقد أصبح السؤال الملح في عصرنا هذا متمثلا فيما **إذا كنا سوف نستطيع أن نحقق تغيير صديقا لنا ولعالمنا، أم عدو لنا ولعالمنا؟**

إن إشكالا من هذا النوع، يجعلنا نتساءل بنبرة أكثر جرأة : **هل نحن فعلا بصدد نظام دولي جديد أم فوضى عالمية جديدة؟**

فالمعلوم أن التغيرات في السنوات الأخيرة قد أنتجت تهديدات عابرة للقوميات وللنظام العالمي، بالإضافة إلى إعادة إحياء القومية، والصراعات الإثنية، والدول الفاشلة، والثورات الانفصالية، وقد تضمنت هذه التهديدات الأمراض المعدية، وتهريب المخدرات، والاتجار ف البشر، التغير المناخي، ظاهرة الاحتباس الحراري، عقبات المساواة بين النوعين، ندرة الطاقة والمجاعة، التصحر وذوبان الجليد، تضخم أعداد الشباب، تزايد السكان المسنين، الأزمات المالية، والاقتصاديات المنهارة، البيئة والتنمية المستدامة، الهجرة واللجوء والنزوح، تداعيات جائحة كورونا، الغزو الروسي لأوكرانيا....

إن التأثير الكبير والمحتمل لهذه التهديدات الإضافية خطير وعميق، وسوف تتضاعف إلى جوار التهديد المستمر للأسلحة والعدوان المسلح في الحروب والإرهاب، في كل مكان تقريبا وفي أي وقت في العالم. وتبقى المسألة الأهم هو كيف ستقوم الإنسانية، ومن بعدها شخوص المجتمع الدولي بتحديد أولويات التصرف على كوكب مزدحم بموضوعات متعددة ومتداخلة ومشكلات، كل منها يتطلب اهتماما خاصا، إذا كان للسلم والأمن الدوليين والسلام أن يستمرا في ظل نظام دولي عادل؟

ما من شك أن مقاربة هكذا قضايا في موضوع واحد، يحتاج لأكثر من مقال، نظرا لكثرة تلك القضايا الجديدة من جهة، وراهنيتها من جهة أخرى، زد على ذلك أن الحديث عن إحداها يتطلب بالضرورة ملامسة أبعادها جميعها ضمن منهج مبسط يسهل معه حصرها، لكن ولما كانت قضية البيئة والتنمية المستدامة، قيم جديدة متأصلة عن مفهوم الإنسانية ووجودها وبقائها وجوبا وعدما رهين بالحفاظ على المنظومة الإيكولوجية، كان لا بد لنا التطرق إليها، على اعتبار أنها تشكل أولى أولويات القضايا العابرة للقارات، وذات تأثير سياسي واقتصادي واجتماعي على المجتمع الدولي برمته، إن على المدى القريب أو البعيد. لهذا فلابد من الحفاظ على حقوق الأجيال المقبلة من بني جنس البشر وباقي الكائنات الحية، وأي تدمير لأحيائها التي تعيش فيها هذه الأخيرة، هو بالأساس تدمير للإنسانية جمعاء وللجنس البشري، حيث يتحول فيها الإنسان، إلى ضحية وقوة تدميرية أولى، في آن الوقت، وهو الأمر الذي حصل ومازال يحصل، حيث أثبتت الدراسة التي أعدها معهد البيئة و الأمن البشري التابع للأمم المتحدة، أن التصحر وارتفاع المياه في البحار والفيضانات، والعواصف المرتبطة بتغير المناخ، أدت إلى نزوح الملايين نحو دول وأماكن آمنة لهم وتضمن لهم حياة إنسانية كريمة.

كما أن تدهور البيئة سيدفع قرابة مئتان مليونا إلى النزوح عن مواطنهم بحلول سنة 2050، مما يجعل هؤلاء في وضعية صعبة، ويزاحمون شعوب الدول المستقبلة لهم في الغذاء والمأوى والرعاية الطبية والمنح، تماما مثل اللاجئين السياسيين، الذين يفرون من الحرب أو الاضطهاد من بلدانهم، الأمر الذي قد يعرض أمن تلك الدول للخطر والفوضى وعدم الاستقرار.

وفي ظل المتغيرات البيئية العالمية الناجمة عن أنشطة أو كوارث طبيعية، والتي تصدرت قائمة اهتمامات المجتمع الدولي، كالتغير المناخي، والتدهور البيئي، وتأكيد بعض خبراء البيئة على مدى الترابط بين التغير المناخي وظاهرة اللجوء، الذي يطلق عليه في هذا الصدد تسمية اللجوء المناخي أو البيئي، حيث يضطر كثير من الناس خاصة من الطبقة الفقيرة إلى اللجوء من ديارهم بسبب عوامل تغييرات المناخ، كالفيضانات والتصحر والجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر، وغيرها من العوامل السلبية لتغييرات المناخ، التي تعتبر من الأسباب الرئيسية لارتفاع نسبة اللاجئون البيئيون.

وأمام هذه الحصيلة المرتفعة بأعداد كبيرة عام بعد عام، وانعكاس ظاهرة هذه الهجرة على النواحي الأمنية والسيادية داخل الدول المستقبلة لهم، مما جعل الظاهرة سمة جديدة للعالم تدعو إلى القلق، وتثير أسئلة سياسية وأمنية، يتطلب معها ضرورة السعي من أجل إدارة تلك المشكلة على نطاق دولي واسع وعالمي، وضرورة الاهتمام بموضوع الهجرة أو اللجوء البيئي، وأن يحظى بالدراسة والتنظيم والتقنين.

وعلى ضوء ما سبق سوف نسلط الضوء على ظاهرة اللجوء البيئي كقضية تعد من بين إحدى أبرز القضايا الخلافية التي تتعلق بإشكالية تعريف هذه الفئة من اللاجئين، الذين غادروا أوطانهم بسبب التغير المناخي، والتي أصبحت تؤرق بال المنتظم الدولي بكافة شخوصه الدولية، وتشكل هاجسا ورهانا يواجهه العالم بأسره.

الإطار العام لموضوع الدراسة:

إن المتأمل في موضوع " المجتمع الدولي في مواجهة الرهانات – هاجس البيئة أنموذجا - " – موضوع الدراسة – ليجد أن إطاره العام يندرج ضمن المظاهر الجديدة للقانون الدولي في وضع انتقالي، في ظل التوجهات والقضايا والقيم الجديدة، التي عرفها المجتمع الدولي، بفعل تأثيرات الشبكات العابرة للقوميات، الداعية لأنسنة العلاقات الدولية، وجعل الإنسانية مصدرا عاما وشاملا لمختلف الالتزامات الدولية، وعلى رأسها الأمن الإنساني والسلم العالميين

[1]، في إطار النظريات الجديدة للعلاقات الدولية، المجسدة لأزمة القانون الدولي، باعتبارهما أولى مقاصد هيئة الأمم المتحدة، في مواجهة ظاهرة اللجوء البيئي.

أهمية الدراسة:

يجد موضوع الدراسة الذي بين أيدينا أهميته في راهنيته، على اعتبار أن موضوع حماية البيئة حضي بإجماع شبه كلي من طرف المنتظم الدولي بكل شخوصه الدولية، لأنه لا يثير أية حساسية كتلك التي تثيرها مواضيع أخرى كتلك المرتبطة بحقوق الانسان نظرا للخصوصية التي تتميز بها المجتمعات كل على حدة، حيث أن النقاش حول قضايا البيئة واللجوء البيئي ما فتئ يتطور و ينضج، لتقرير واجب التدخل من أجل الرعاية الإنسانية، و تصحيح الانحرافات السياسية التي قد تطاله، بعد اهتمام الدول و تكلفها به، بمباركة الأمم المتحدة، و ترسخه في الضمير الإنساني للمجتمع الدولي، الذي أصبح ينحو إلى الاعتراف الكوني بواجب التدخل الإنساني ، الذي لم يعد يستند فقط على حق الضحايا في الرعاية الإنسانية، و إنما أصبح أيضا، يستند على مسؤولية جماعية للمجتمع الدولي لتوسيع حفظ السلم و الأمن الدوليين و تقويته، و معه تثبيت دعائم النظام الدولي الانتقالي، لتجعل منه موضوعا جديرا بالاهتمام، لما يقدمه من قيمة مضافة ومطلوبة، قد تغني وتضيف محتوى جديدا إلى " **أشغال وفعاليات المؤتمر الدولي : مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى – رؤية استشر افية –** "، **وتثري حقل العلاقات الدولية خاصة، وحقل العلوم السياسية عامة.**

دواعي اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لموضوع " **المجتمع الدولي في مواجهة الرهانات – هاجس اللجوء البيئي أنموذجا –**"، **ضمن المحور الخامس: محور حماية البيئة للنظام العالمي المستدام، لأشغال وفعاليات المؤتمر الدولي : مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى – رؤية استشر افية –** ، لم يكن اعتباطيا، إنما يمليه اعتباران اثنان لا ثالث لهما:

- **الاعتبار الأول ذاتي:** ويتعلق بطبيعة اهتمامي الشخصي المتزايد بواقع الشأن العام للمجتمع الدولي، والعلاقات الدولية، وذلك استكمالا لمساري العلمي والأكاديمي، فضلا عن الميول الفكرية لهذا النوع من المواضيع، التي تشكل في نفس الوقت ميراث ورهان العلاقات الدولية.
- **الاعتبار الثاني موضوعي:** ويتمثل في عناصر أساسية :

1- إنسانيا: يمكن اعتبار هاجس البيئة واللجوء البيئي من أهم القضايا المفعمة بالبعد الإنساني الكوني، و الأكثر إلحاحية، على تدخل المجتمع الدولي برمته، لمعالجتها، وفق منظور إنسانوي خالص، بعيد كل البعد، عن كل

[1] - المادة الأولى، الفصل الأول، مقاصد الهيئة ومبادئها، من ميثاق الأمم المتحدة الموقع في 26 يونيو 1945، في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية، وأصبح نافذاً في 24 تشرين الأول / أكتوبر 1945.

النزوعات السياسية، أو المصالح الاقتصادية والهواجس الأمنية ، للأطراف الدولية التي تكونه . ولئن كان هذا النوع من قضايا الإنسانية الكونية، قد عرف اهتماما دوليا متزايدا، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى.

2- **حقوقيا :** في كون أن حماية البيئة، ومعالجة ظاهرة اللجوء البيئي، شكل من أشكال حماية الإنسان والاعتراف بكافة حقوقه وعلى رأسها حقه في الحياة في بيئة سليمة. وما يميز هذا الحق هو كونه ينشأ حقوقا والتزامات في نفس الوقت للكل. باعتبار أنه من أجل التمتع بالحق في بيئة سليمة فإنه يجب المشاركة في المحافظة عليها أفرادا وجماعات كما تنص على ذلك المادة 23 من الميثاق العالمي للطبيعة سنة 1980. كما أن الحفاظ على البيئة والحد من ظاهرة اللجوء البيئي أصبحا يشكلان معا تحديا جديدا للإنسانية يفرض ضرورة بلورة مجموعة من القواعد القانونية الكفيلة بحمايتها داخل الحدود وخارجها وهي نفس المهمة التي سبقتها قضايا أخرى طرحت على القانون الدولي لحقوق الإنسان.

3- **دوليا:** هو داك المتعلق بإقرار واجب التدخل الإنساني، بدل حق التدخل الإنساني تجاه اللاجئين البيئيين، و إحياء النظرية الكلاسيكية لهذا الأخير، كما أسسها الفقيه القانوني الهولندي جروسيوس، و المستمدة من المبادئ العامة للقانون، وللحقوق الطبيعية للإنسان في ضمان حقه في الحياة وفي الرعاية الإنسانية له، من كل ما يتهدده من أخطار طبيعية أو عدوانية بشرية، صادرة عن أشخاص القانون الدولي العام. ولئن كان هذا الواجب، يجد بعض المعارضات من قبل بعض الاتجاهات الفقهية الدولية، كونه يسمح بتسييسه من قبل مجموعة من أطراف المجتمع الدولي، ويفتح لها الأبواب للتدخل في مجموع من الحالات الدولية، دون احترام معايير واجب التدخل الإنساني هذا وحدوده القانونية، حيث يتحول، أو تحول في كثير من الحالات الدولية، إلى التدخل المباشر في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول المتدخل فيها، ومفتقدا لأي سند قانوني دولي في هذا الجانب، بل ومتعارضا، تعارضا تاما، مع منطوق المادة 2 الفقرة 4 من ميثاق الأمم المتحدة التي تحضر التدخل وتحرمه بأي شكل من الأشكال التي يتم بها، خصوصا عبر استعمال القوة العسكرية، وبالتالي فإن واجب التدخل من أجل الرعاية الإنسانية، كما يحددها هذا البعد الخاص بها في هذا الجانب، خصوصا ما يهم واجب إيصال المساعدات للمناطق المنكوبة، التي يتعذر فيها إيصال هاته المساعدات بسبب الحرب و الاقتتال الدموي البشع والكوارث الطبيعية، بين الفصائل المتناحرة ببعض الدول التي تشهد نزاعات داخلية مسلحة، أو تقديم المساعدات لضحايا الكوارث الطبيعية وكل الحالات الطارئة التي تستوجب واجب التدخل من أجل الرعاية الإنسانية، التي تحتاج تكاثف جهود المجتمع الدولي برمته.

4- **قانونيا:** لئن كان القانون الدولي العام، يعرف بعض الجمود و التقاعس عن إبداع القواعد المعيارية اللازمة في مجموعة من المجالات الدولية التي تعرف خصاصا تشريعيا دوليا، و لم تستفد من تقعيدات لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، المعنية بالتدوين وتحقيق التطور المضطرد فيه، بالشكل الكافي، لعلة وجود مجموعة من الإكراهات السياسية، الناجمة عن الضغوطات والتضييقات، التي تمارسها بعض القوى الدولية، ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، على هاته اللجنة، و محاولاتها المتكررة للنيل منها، بل وتهميشها وعرقلة أشغالها التدوينية في بعض مشاريع القانون الدولي العام المتعلقة بقضايا البيئة واللجوء البيئي، التي تكلف بإعدادها، بموجب قرارات الجمعية العامة التي تصدر بشأنها.

إشكالية الدراسة:

إذا كان أي موضوع للدراسة، ينطلق من وجود إشكالية معرفية تعبر عن وجود منطقة غامضة ومبهمة تثير في تفكيرنا جملة من التساؤلات المحيرة، والتي تحتاج إلى حلول وأجوبة شافية، أو تنطلق من وعي أفراد المجتمع الدولي بظاهرة اجتماعية معينة، والتي سرعان ما تتحول إلى مشكلة في الواقع قابلة للتحليل والدراسة، فإن مشكلة البحث في هذا الموضوع تتجلى في: **هل فشل النظام الدولي الحالي في تحمل مسؤولياته إزاء حماية ضحايا اللجوء البيئي**؟، وهو سؤال مشروع نبتغي من ورائه الحصول على إجابات عن الإشكالية الرئيسية كعنوان لهذه الدراسة، ومن أجل ذلك أقارب هذه الأخيرة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم اللاجئ البيئي؟
- ما هو وضع اللاجئ البيئي في الممارسات والاتفاقيات، وأحكام القانون الدولي العام؟
- هل الأمر يتعلق باللاجئ البيئي أم المهاجر البيئي؟
- ما نوع الحماية القانونية التي يحظى بها بقية اللاجئين؟
- كيف ساهمت المعاهدات والمؤتمرات الدولية في تطوير القانون الدولي للجوء البيئي؟
- ما دور الأمم المتحدة في تقنين وتدوين القانون الدولي للجوء البيئي، من أجل إقرار نظام بيئي عالمي مستدام يقوم مقام النظام الحالي؟
- ما هي أدوار الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في حماية النازحين واللاجئين بيئيا؟
- ما أسباب فشل النظام الدولي الحالي في تحمل مسؤولياته إزاء ضحايا اللجوء البيئي؟

فرضية الدراسة:

تسعى فرضية الدراسة هاته، إلى التأكد من صحة الفرض القائل أن النظام الدولي الحالي برمته وبكافة شخوصه الدولية، قد فشل في معالجة هاجس قضايا البيئة باعتبارها من بين أهم القضايا العابرة للقوميات، وعلى رأسها قضية اللجوء البيئي، حيث أن المجتمع الدولي يكون قد أخفق في كسب رهان البيئة والتنمية المستدامة، وأخل بالتزاماته الإنسانية والدولية، وبعدم تحمل مسؤولياته تجاه حماية ضحايا اللجوء البيئي، وعدم قدرته في إقرار نظام حمائي بيئي عالمي مستدام وملزم لكافة الدول، يستند على ترتيب المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي، لتوسيع حفظ السلم و الأمن الدوليين و تقويته، و معه تثبيت دعائم النظام الدولي الانتقالي الجديد.

المنهج المعتمد:

فيما يخص المنهج المتبع، وعلى هدي ما تقدم، ولمعالجة إشكالية الدراسة تم إتباع المنهج التحليلي، وذلك بتحليل مختلف المصادر القانونية المتعرضة لمفهوم اللجوء البيئي، وكذا تحليل مختلف قرارات وحوليات الجمعية العامة في هذا الصدد والتعمق فيها، بالإضافة إلى المنهج الوصفي كمنهج مساعد للمنهج التحليلي، حيث اقتضت بعض مراحل الدراسة الاستعانة بالوصف كوسيلة ممهدة ومساعدة لعملية التحليل، فكان المنهج المتبع في هذا البحث مزيجا بين التحليل والوصف، وذلك من خلال توصيف عناصر الدراسة وصفا دقيقا ودراستها وتحليلها من كافة الجوانب من خلال مقاربتين

أساسيتين: الأولى، مقاربة سوسيو اقتصادية وسياسية، والثانية، مقاربة قانونية وقضائية وفقهية، وذلك من خلال ما توفر لنا من مراجع ومصادر وأبحاث تتعلق بعناصر الدراسة.

خطة وتصميم الدراسة:

بالنسبة لتصميم الدراسة، والذي يجب الإلمام به بشكل يفي بتحقيق أهداف الدراسة، ويقود إلى الجواب على عناصر الإشكالية الأساسية، نرى أن نتناوله من خلال محورين ولنقل مبحثين أساسيين، على أساس أن تتوالى المباحث في مطالب وهكذا دواليك... وذلك على النحو التالي:

- **المبحث الأول: اللاجئ البيئي بين الوجود الفعلي والاعتراف القانوني.**
- **المبحث الثاني: النظام الدولي الحالي وحماية ضحايا اللجوء البيئي: مظاهر الأزمة والرهان.**

المبحث الأول: اللاجئ البيئي بين الوجود الفعلي والاعتراف القانوني.

منذ سبعينيات القرن العشرين، كان هناك وعي بضرورة حماية كوكب الأرض من التهديد البيئي، ظهرت معه الحاجة إلى حماية الأشخاص الذين يفرون من الجفاف ومن الكوارث الطبيعية أو الصناعية إلى الواجهة، ولكن في الآونة الأخيرة فقط، وبالضبط في أوائل التسعينيات، أصبحت قضية اللجوء البيئي حالة طارئة، رغم أنها كانت موجودة منذ بداية البشرية. فالتهجير القسري لأسباب بيئية قديمة حديثة، قديمة بحكم الطبيعة البشرية التي جبلت على الحل والترحال، نظرا إما لصراعات داخلية، أو لندرة الموارد وتدهور البيئة، مما أدى إلى تدفق موجات من المهاجرين إلى الخارج، وحركية غير عادية للسكان بشكل عام وعلى مر التاريخ البشري، وحديثة لأن العهود والمواثيق الدولية أكدتها وتبنتها القوانين الدولية المعاصرة. فمنذ عام 1990 دفع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بأن أعظم أثر لتغير المناخ سيكون على الهجرة البشرية. وفي عام 1998، قدر أن أكثر من 25 مليون شخص تركوا منازلهم أو مناطقهم أو بلدانهم لأسباب بيئية. ووفقا لدراسة نورمان مايرز، أستاذ بجامعة أوكسفورد، فإنه " عندما تهيمن ظاهرة الاحترار العالمي، قد يضطر نحو 200 مليون نسمة إلى النزوح بسبب اضطرابات نظم الرياح الموسمية وغيرها من أنظمة سقوط الأمطار، وبسبب موجات جفاف تصل حدتها ومدتها إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، وكذلك بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر والفيضانات الساحلية. وحتى إذا كان هذا التقدير استكشافيا وقدم بحذر شديد، فإن عدد اللاجئين الإيكولوجيين في المستقبل يتطلب دراسة مبكرة لمستقبلهم.[1] وتتفاوت التقديرات الأخرى تفاوتا واسعا من حيث الاعداد والإطار الزمني والمسببات، فقد أصدر معهد البيئة والأمن البشري التابع لجامعة الأمم المتحدة في عام 2005، تحذيرا مفاده أنه يجب على المجتمع الدولي الاستعداد للتعامل مع 50 مليون لاجئ بيئي بحلول 2010. إلا أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يرى أنه بحلول عام

[1] - بوسراج زهرة، " الوضع القانوني للاجئين البيئيين في القانون الدولي "، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 33، الجزء الثاني، يونيو 2019، ص 211.

2060 قد يصل عدد اللاجئين البيئيين إلى 50 مليون نسمة في إفريقيا وحدها. ويبقى تقدير ما يرز الأكثر قبولا ويستشهد به على نطاق واسع، إلا أن تكرار اقتباس أو ذكر هذه الأرقام لا يعني بالضرورة دقتها.[1]

المطلب الأول: هاجس البيئة واللجوء.

اهتم العالم الغربي عموما بمسألة البيئة في العقد ما بين الستينيات والسبعينيات. وقد كان سباقا في هذا المجال، بالمقارنة مع العالم الشيوعي مثلا، أو دول الجنوب. وقد تم خلق مؤسسات عمومية في بعض الدول لتتبع ومعالجة هذه المسألة.[2] كما أن منظمات غير حكومية برزت في هذا المجال، ولعل أشهرها Greenpeace، التي بدأت عملها سنة 1970، وركزته على الخطر النووي على البيئة. على أن كل الدول مخاطبة اليوم قبل الغد بمسألة البيئة، ومسؤولة عنها: الدول المصنعة، لأنها الأكثر تلويثا للبيئة، وهي الدول الاشتراكية سابقا، والتي سخرت الطبيعة لأقصى ظروف الاستغلال، والدول السائرة في طريق النمو، التي تفقر أراضيها باستغلال موجه نحو التصدير، الشيء الذي ينهك التربة ويتسبب في التصحر. وعموم هذه الإشكالات ارتقت في عق الثمانينات إلى إدراك ووعي على المستويين الوطني والدولي.

الفرع الأول: الوعي بإشكالية اللجوء البيئي.

لعل الوعي بالإشكاليات المرتبطة بالبيئة، كان أكثر حدة في الغربية، حيث وقع تحول لذى الحركات المناهضة في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، ترتكز على المشاكل البيئية . وقد شكل دخول حركة " الخضر " Les verts في ألمانيا الفدرالية سنة 1983 البرلمان دافعا قويا في هذا الاتجاه.

الفقرة الأولى: أولى بوادر اللجوء البيئي المادي.

لقد أربكت العديد من الكوارث البيئية بغاية تحقيق التنمية المزعومة، الرأي العام الدولي، ففي المجال الكيماوي، حدثت عدة مآسي: حيث تلوثت SEVESO في إيطاليا بنفايات كيماوية في يوليوز 1976، ووقع انفجار مصنع Union Carbide في Bhopal بالهند مخلفا 3000 من القتلى في دجنبر 1984، وألقت المختبرات الصيدلية SADOZ بمواد سامة في مياه LE RHIN في نونبر 1986. كما أن مياه البحار لم تسلم بدورها من عملية التلوث أوجها متعددة، كحادثة Amoco Cadiz في بريطانيا سنة 1978، وحادثة Exxon Valdes في Alaska سنة 1989. ولم تخل هذه السلسلة من حوادث نووية، حيث وقع حادث Three Mile Island في مارس 1979، و حادثة Tchernobyl في أبريل 1986.[3] ولتتويج كل هذا، حدثت كوارث طبيعية مختلفة، كالفياضانات، في بنغلاديش، الصين...،الزلازل، انفجار البراكين...، أكدت على كون الإنسان لازال في

---

[1] - أولي براون، لعبة الأرقام، نشرة الهجرة القسرية " تغيير المناخ والنزوح "، عدد 31، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، دجنبر 2008، ص 8.

[2] - Environnement Protection Agency aux états – Unis en 1969 ; Ministère de l'environnement au Royaume Uni et en France en 1970 et 1971.

[3] - يعتقد أن ما لا يقل عن 125 ألف شخص، لقو حتفهم من جراء الحادثة، و أربعة ملايين آخرين تعرضوا لإشعاعات نووية مرتفعة، من بينهم مليون ونصف طفل، بالإضافة إلى هذا هناك ألفين من القرى الأكرانية متعرضة للإشعاعات، مأهولة من طرف مليونين ونصف من السكان لا يتوفرون على أية مراقبة أو مساعدة طبية، كما أن 123 ألف هكتارا من الأراضي الزراعية تم التخلي عنها، و 136 هكتار من الغابات، تعرضت للإشعاعات، دون وضع أي برنامج للحد من المترتبات البيئية عن هذه الكارثة. للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن أنظر التفاصيل في جريدة Le monde، 26 أبريل 1995.

موقف ضعف أمام غضب الطبيعة، وهو الأمر الذي كان من المفروض أن يواجهه النظام الدولي الحالي بمنطق المقاربة الإنسانية والقانونية الحديثة بالدرجة الأولى، لا بمنطق المقاربة التقليدية السياسية العقيمة، القائمة على المصالح الحيوية.[1] ولقد أدرك الرأي العام الدولي وإن كان بصفة متأخرة، بوجود مشاكل تهدد الحياة فوق سطح الأرض، وقد ساعد على هذا الوعي، تجسيد بعض أسباب هذه المخاطر والمشاكل بدقة، كما هو الشأن بالنسبة لقضية اللجوء البيئي، وبالنسبة لطبقة الأوزون Couche d'ozone، وكذلك بالنسبة لارتفاع درجة الكرة الأرضية Effet de Serre.[2]

أولا: اللجوء البيئي كإشكالية قانونية دولية.

طرح اللجوء البيئي أول مرة فيها كإشكالية قانونية دولية، من خلال نازلتين إنسانيتين وفقهيتين:

- الحالة الأولى: كانت عندما طلب رجل يدعى إيوان تيتيونا من محكمة نيوزيلندا عام 2013 حق اللجوء البيئي له ولعائلته، بسبب ارتفاع مستوى مياه البحر والمخاطر البيئية التي يسببها الاحتباس الحراري في بلاده كيريباتي. فهذه الدولة الصغيرة في المحيط الهادئ، القائمة على مجموعة جزر، هي موطن لنحو مئة ألف نسمة، لكن العلماء توقعوا أن تصبح غير صالحة للسكن خلال عشرين عاما بسبب ارتفاع مستوى البحر. إلا أن طلب هذا الرجل رفض، باعتباره أنه لا يوجد بند في القانون الدولي يختص بتنظيم شؤون اللاجئين البيئيين.
- الحالة الثانية: لرجل آخر يدعى سيجو أليسانا، من دولة توفالو القريبة من المحيط الهادئ، التي تضم تسع جزر، ويقطنها إحدى عشر نسمة، وهي مهددة أيضا بارتفاع مستوى البحر، وتقدم بدوره أيضا بطلب اللجوء هو وعائلته إلى نيوزيلاندا. وقد رفض طلبه في البداية، لكن بعد سجال وجدال فقهي قانوني، تم قبول طلبه في غشت 2014، وكان من مبررات القبول في المحكمة الآثار الإنسانية الاستثنائية الناتجة عن تغير المناخ.

طرحت هذين الحادثتين مشكلة قانونية جديدة هي: ضمن أي إطار يمكن تصنيف هذه الفئة؟ ومن ثم البحث لإيجاد إطار قانوني لها من خلال تعريفها ومعرفة علاقتها ببعض المسائل القانونية، التي ترتبط بها على الصعيد الدولي. وهو الأمر الذي يجب أن يفكر رجال الفقه ومن بعدهم رجال القانون في هذه المشكلة أو القضية الجديدة، من خلال إيجاد وبناء الأدوات اللازمة لتوفير الحماية القانونية للأشخاص الذين يبحثون عن ملجأ إيكولوجي.[3]

واليوم، تفاقمت العديد من عمليات الهجرة القسرية عن أسباب إيكولوجية متنوعة للغاية، لدرجة أن هناك فئات جديدة لم تتطرق إليها الممارسات الاتفاقية في هذا المجال، فإذا كان هناك مستجدات في هكذا قضايا دولية، فإنه وبالموازاة مع ذلك، ينبغي أن يكون هناك تطور مضطرد في القانون الدولي عن طريق تقنية التدوين في تلازمية دائمة من وجهة نظرنا.

---

[1] - سعد الركراكي، " العلاقات الدولية – الميراث والرهان – "، الطبعة الأولى، مراكش، يناير 1997، المطبعة الوراقة الوطنية، المغرب، ص 238.

[2] - سعد الركراكي، " العلاقات الدولية – الميراث والرهان – "، الطبعة الأولى، مراكش، يناير 1997، المطبعة الوراقة الوطنية، المغرب، ص 239.

[3] - Christel Cournil : « Les réfugiés écologique – Quelle(s) protection, quel(s) statut(s) ? – », Revue du droit public, N° 4, 2006, Imprimerie France Quercy, France, 24/07/2006, p1036.

لقد أصبح العالم اليوم إكراهات إيكولوجية متنوعة للغاية، من كوارث طبيعية أو تكنولوجية سريعة الأثر (زلازل، أعاصير، عواصف، تسونامي، حوادث صناعية كبرى...إلخ)، أو كوارث تدريجية الانتشار، ولكن عل نفس القدر من الخطورة (الجفاف، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتصحر،...إلخ). وقد تم جمع هؤلاء الضحايا تحت التصنيف الجديد " اللاجئين البيئيين " أو " اللاجئين الإيكولوجيين ". وهنا يطرح السؤال بيت القصيد: من هم ضحايا هذه الكوارث الحالية والمستقبلية التي تجبر هؤلاء اللاجئين أو النازحين على الهجرة أو اللجوء؟ والسؤال الأهم هل النظام الحالي تمكن بالفعل من حمايتهم؟

ثانيا: البعد العالمي والإنساني لإشكالية ظاهرة اللجوء البيئي.

في الوقت الذي أصبحت فيه دول العالم تتباهى بالعلوم والتكنولوجيا، وبمؤهلاتها العالية في التسيير، يمكن اعتبار التعاطي مع القضايا الجديدة العابرة للقوميات وعلى رأسها حماية اللاجئين البيئيين منذ الوهلة الأولى أن المسألة هينة، وفي المتناول. لكن وبالنظر إلى استمرارها وتفاقمها، وجب اعتبار أن اللجوء البيئي أو مسألة اللجوء بصفة عامة وبمختلف فئاتها سواء المعترف بها، أو تلك التي تحتاج إلى تقعيدات لجنة القانون الدولي لتدوين القانون الدولي لهذه الفئات الجديدة التي ستظل ملازمة للاعتوار والعوز القانوني، ما لم يستطيع المجتمع الدولي من تدوين القانون الدولي الخاص باللاجئين بمختلف وجميع فئاته، بمعنى آخر أن اللجوء البيئي ليس بالضرورة مسألة علمية، تكنولوجية، أو مسألة تنظيم. إنها مسألة ذات بعد حقوقي، إنساني عالمي، وجب التعاطي معها من منطق المسؤولية الدولية، على أساس أن مبدأ الإنسانية مصدر لكل الالتزامات الدولية، وبالتالي لا ينبغي بأي حال من الأحوال الالتفاف السياسي على هذه القضية لصالح النزوعات السياسية أو المصالح الاقتصادية، والهواجس الأمنية للأطراف الدولية التي تشكل المجتمع الدولي برمته، كما أنه ومن وجهة نظر معنوية، لا يمكن اعتبارها مسألة " شفقة أو صدقة "، بل مسألة عدالة اجتماعية إن على المستوى الداخلي، كما على المستوى العالمي والدولي.[1]

لكن بالرغم من ذلك لا يمكننا إنكار الجهود والأدوار التي مارستها الأمم المتحدة وإن كانت محتشمة، حيث لعبت دورا إلى حد ما رائدا في مجال الحفاظ على البيئة والقضايا المترتبة عن تدهورها كاللجوء البيئي، حيث انعقد ولأول مرة مؤتمر المتحدة للتطور في يونيو 1972 بستوكهولم، وكان من بين أهم نتائجه تحديد مفاهيم Ecodéveloppement (التطور البيئي)، ومفاهيم الفئات الجديدة للاجئين، والبحث عما إذا كان القانون الدولي يمنحها وضع قانوني، ومن ثم يوفر لها قواعد الحماية الدولية. كما تم الإعلان عن قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE)، وفي سنة 1983، أنشأت الأمم المتحدة لجنة دولية خاصة حول " البيئة والتنمية واللجوء ". وقد أكدت رئاسة اللجنة في تقريرها على خطورة العنصرين الجديدين: [2]

- تدهور الوضع البيئي العالمي للكون بما فيها تآكل طبقة الأوزون، وارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية.
- تزايد مهول في أعداد الفئات اللاجئة بيئيا، بفعل الوضع البيئي الكارثي، الذي يدفع إلى هروب النازحين.

---

[1] - Susan George, « Pouvoir dans le monde », PUF, 1989, P, 17 et S.

[2] - سعد الركراكي، مرجع سابق، ص 242.

الفقرة الثانية: في أسباب اللجوء البيئي.

تمة إشكالات وأسباب ذات الأصل المباشر، والتي جلبت انتباه وانشغال الرأي العام، نظرا لآثارها العالمية، حيث صرحت المنظمة العالمية للهجرة بأن هناك أكثر من مائتي مليون مهاجر حول العالم في الوقت الراهن،[1] وأن أسباب هجر الأوطان وترك الديار وطلب اللجوء لم تعد تلك الأسباب التي حصرتها اتفاقية جنيف لعام 1951، وإنما ظهر إلى جانب ذلك كما - أشرنا سابقا – التغيرات المناخية والتدهور البيئي سببا في اللجوء أو النزوح أو الهجرة، وترك الأوطان والديار، بل أثبتت الدراسة التي أعدها معهد البيئة والأمن البشري التابع لجامعة الأمم المتحدة، أن التصحر وارتفاع مستويات المياه في البحار والفيضانات والعواصف المرتبطة بتغير المناخ ربما تؤدي لنزوح مئات الملايين نحو دول وأماكن أمن لهم وتضمن لهم الحق في حياة كريمة.

أولا: تغير المناخ.

شغلت مسألة تغير المناخ الرأي العام الدولي، نظرا للمخاطر (الجفاف، ارتفاع مستوى سطح البحر، الاحتباس الحراري...)، التي تتولد عنها، وأثرها على مستقبل البشرية، بل والسبب المباشر لقضية اللجوء البيئي، وقد احتدم النقاش والمشادات الكلامية بين دول الشمال ودول الجنوب، بخصوص تحديد المسؤوليات في هذا الشأن. وقد حاولت الدول المصنعة إلقاء المسؤولية على دول الجنوب متهمة إياها بتدمير البيئة من خلال تدمير الغابات التي تعتبر حامية طبيعية للأرض.[2] وهذا موقف غير صحيح على اعتبار أن دول العالم الثالث استنزفت مواردها الطبيعية بشكل فظيع من طرف القوى الاستعمارية والرأسمالية الكلاسيكية والحديثة، وتجد نفسها اليوم عاجزة عن احترام تعهداتها البيئية الخاصة باللجوء والوفاء بها، بفعل حاجتها لاستغلال مواردها الطبيعية، من أجل الحفاظ على توازناتها الاقتصادية الهشة، وفي غياب أي تعويض فعلي، أو بدائل تنموية تساهم بها الدول الصناعية الكبرى،[3] لفائدة دول الجنوب للحد على الأقل، ولو بشكل مؤقت من مشكلة اللجوء البيئي، في انتظار توفير الحماية اللازمة لهذه الفئة الجديدة.

ثانيا: تدهور التنوع البيولوجي.

هناك اعترافا متزايد بأن التنوع البيولوجي هو ثروة عالمية ذي قيمة هائلة للأجيال القادمة، فإن بعض الأنشطة البشرية لم تزل تتسبب بشكل كبير في تقليل عدد الأنواع. ففقدان التنوع البيولوجي يهدد الجميع، ويهدد سلامة وأمن الفئات الأشد ضعفا، فتتحول إلى فئات مشردة ونازحة بيئيا. ولم يكن في الحسبان بأي حال من الأحوال أن ترفض الولايات المتحدة ولأول مرة، على لسان رئيسها آنذاك، بوش، التوقيع على الاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ، والحفاظ على التنوع البيولوجي، بدعوى أنه " لا مجال للتوقيع على اتفاقية باهظة التكاليف لرجال الأعمال الذين يريدون التحرر من أية قيود بيئية،[4] خاصة قضية اللجوء البيئي ". كما حاولت الدول الأوربية بدورها حدو السبيل الذي سلكته الولايات المتحدة

---

[1] - راجع تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، الجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم 1 (A /57/ 1)، ص 23.

[2] - Bourguerra (L), « Au service des peuples ou d'un impérialisme écologique ? », Le Monde Diplomatique, Mai 1992.

[3] - جعفر بنموسى: " أزمة القانون الدولي في وضع انتقالي – المفاهيم والمصادر – "، منشورات سليكي أخوين، الطبعة الأولى، طنجة، المغرب، يوليوز 2017، ص 139.

[4] - Le Monde diplomatique, Ibid.

الأمريكية، للإفلات من مسؤولياتها، وتلافي أية التزامات قانونية أو مالية مستقبلية، وقد أثار هذا الموقف المتعجرف استياء كثير من دول الجنوب.[1]

ثالثا: تدمير رئة العالم.

انعقد مؤتمر " قمة الأرض " من 3 إلى 14 يونيو 1993، تحت إشراف " مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المستدامة "، (CNUED)، بمدينة ريو دي جانيرو البرازيلية، لمعالجة عدد من الإشكالات والقضايا الجديدة، وعلى رأسها قضية اللجوء البيئي، وأسبابه، غير أن الهدف المنشود والمتوقع من هذا المؤتمر، الذي يعد من بين أكبر المؤتمرات المنظمة من طرف الأمم المتحدة، لم يرق لمستوى التطلعات والطموحات، فعلى العكس مما يمكن اعتقاده، لم تكن القمة مناسبة لتقريب وجهات النظر، والبحث بالدرجة الأولى عن السبل الكفيلة بالمحافظة على الغابات باعتبارها القلب النابض للبيئة، بل كانت على مثل سابقها من المؤتمرات، فرصة سانحة للتملص من المسؤولية الدولية والإنسانية والقانونية، بل وفرصة لتبادل التهم بين دول الشمال ودول الجنوب، في المسؤولية عما آلت إليه أوضاع العالم من تدهور بيئي، نتيجة تدمير الغابات على سطح الأرض وخاصة غابة الأمازون، رئة العالم، والتي كانت السبب الرئيسي في ظهور الوجود المادي اللاجئ البيئي في أواخر هذا القرن.[2]

الفرع الثاني: التطور التدريجي للتعريف مفهوم اللاجئ البيئي.

تكتسي مسألة تعريف اللاجئ بصفة عامة، واللاجئ البيئي بصفة خاصة غاية في الأهمية، وهي مسألة حاسمة في معالجة قضية اللاجئين، ذلك أن تحديد ووضع تعريف لهم، يستتبع ذلك توفير الحماية القانونية، لأولئك الذين ينطبق عليهم وصف اللاجئ. وكثيرا ما ترتبط فكرة اللاجئ البيئي بوضع أو ظرف يدفع ببعض الأشخاص إلى ترك أوطانهم وديارهم فارين من تلك الظروف المحيطة بهم والمهددة لهم في حياتهم ومعيشتهم. ونظرا لحداثة ظاهرة الهجرة لأسباب بيئية، وغياب النصوص القانونية الدولية، التي تحدد الأشخاص الذين يطلق عليهم مصطلح (اللاجئون البيئيون)، فإن مسألة تحديد مفهومه تصبح أمرا صعبا المنال. وإذا كان الفقه ومن بعده القانون قد استقرا إلى حد ما على مفهوم اللاجئ على النحو الذي سبق، فإنه في وقت قريب قد توسع نطاقه ليشمل كل شخص يفر من دياره، وأرضه لأسباب بيئية. فما هو مفهوم اللاجئ البيئي إذن؟

الفقرة الأولى: جدلية تعريف مفهوم اللاجئ البيئي.

لقد تم التركيز في السنوات الأخيرة، من طرف الأكاديميين والخبراء بجميع تخصصاتهم، على مناقشة المصطلحات والتعريفات التي ينبغي حصرها في تعريف مفهوم اللاجئ. بمعنى آخر هل ينبغي الحديث عن " المهاجرين " أو عن " النازحين " أو بكل بساطة " التنقل أو النزوح "، وما إلى ذلك؟ أي أن النقاش والجدال سيقتصر حول لاجئي المناخ (ضحايا تغير

[1] - سعد الركراكي، مرجع سابق، ص 246.

[2] - Bourguerra,Ibid.

المناخ)، أم يشمل اللاجئين البيئيين أو الإيكولوجيين (ضحايا الكوارث الطبيعية، ومشاريع التنمية، والكوارث الصناعية، وما إلى ذلك)؟

أولا: إشكالية التسمية التصنيفية للاجئ البيئي.

تعددت المصطلحات والمفاهيم المختلفة والقريبة من اللجوء عامة، ومن اللجوء البيئي خاصة، لكن القضية تبقى واحدة، لكن تكمن من ورائها حقيقة معقدة وغير مفهومة، مفادها أن هناك صعوبة في إقامة الروابط بين التدهور البيئي والهجرات الذي يسببها. في حين أنه ومن الناحية الواقعية نجد أن هناك أسباب متداخلة، بسبب الترابط بين الفعل وردة الفعل، أي أسباب الهجرة واللجوء متداخلة فيما بينها في جميع المجالات، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية، إلخ). هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك صعوبة في تكييف كل حالة على حدة من الناحية القانونية، بسبب اختلاف المدارس الفقهية، والدراسات التي تعنى بهكذا قضايا.[1] ومن تمة فإن أي محاولة لتعريف اللاجئ البيئي تبقى نسبية، ومسألة وجود تعريف واضح ومعترف به بالإجماع سيكون أمرا حاسما لدقة العمليات الإحصائية والتصنيفية، مما يؤدي من الناحية القانونية الدولية إلى الارتقاء بقضية اللاجئ الإيكولوجي، في إطار التطور التدريجي للقانون الدولي، الأمر الذي سيسرع بوضع حماية قانونية دولية لهذه الفئة.

ثانيا: الفئات التصنيفية للجوء البيئي.

لقد أدت النقاشات والجدالات الفقهية حول الروابط والقواسم المشتركة بين التدهور البيئي والهجرة القسرية، إلى ظهور كم هائل من المصطلحات ذات العيار الثقيل من الناحية الجدلية، خاصة اللاجئون البيئيون، ولكن أيضا اللاجئ البيئي، والمهاجر البيئي القسري، والمهاجر ذي الدوافع البيئية، واللاجئ المناخي، واللاجئ من تغير المناخ، والمشرد بيئيا، ولاجئ الكوارث، والنازح البيئي، واللاجئ البيئي، وحتى الأشخاص المشردون بيئيا، واللاجئ البيئي المحتمل.[2]

من وجهة قانونية صرفة، يمكن القول أن اللاجئ هو الشخص الذي عبر الحدود، ومع ذلك، " هذه الهجرات هي في الأساس هجرات داخلية، والهجرة الدولية هي الاستثناء، وليس القاعدة.[3] وفي هذا الصدد يشير François Gemenne، أن

---

[1] - بوسراج زهرة، مرجع سابق، ص 213.

[2] - وفي خضم هذا الكم الهائل من التصنيفات والمصطلحات بل وحتى المسميات، يرى الأستاذ Christel Cournil، وهو أستاذ محاضر في القانون العام (جامعة باريس) وأحد مؤلفي كتاب " الهجرة البيئية – القضايا والحوكمة –" :

« Réfugiés environnementaux, réfugiés écologiques, réfugier climatique, migrants environnementaux, écoréfugiés, personne déplacées en raison d'une catastrophe naturelle...constituent les nombreuses expressions utilisées pour décrire les déplacements de populations en raison de dégradation de l'environnement. ».

[3] - Julien Bétaille, « Des réfugiés écologique a la protection des déplacés environnementaux, éléments du débat juridique en France », Homme et migrations, consulté le 22 mai 2018. https://journals.openedition.org/hommesmigrations/1257.

مصطلح " لاجئو المناخ " المستخدم بانتظام اليوم، هو تسمية خاطئة،[1] لأن الخلاف في هذا الموضوع يعود بالأساس إلى الصفة التي تلحق بالنازحين بسبب الكوارث البيئية، فيما إذا كان من الممكن اعتبارهم لاجئين أو مهاجرين، إذ أن هذا الاختلاف ليس فقط لفظيا، بل قد تنطوي عليه التزامات حقيقية من المجتمع الدولي تجاه اللاجئين البيئيين.

وهو الأمر الذي تؤكده الشخوص الدولية للقانون الدولي، بما فيها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حيث تتجنب استعمال مصطلح اللاجئ البيئي، على اعتبار أن الأشخاص المهاجرين لأسباب بيئية لا ينتمون إلى أي فئة من الفئات الواردة في الإطار الاتفاقي القانوني الحالي،[2] بالرغم من تدول المصطلح في الميادين الأخرى، كما أنه مستعمل في المصادر غير الرسمية للقانون الدولي مثل القانون اللين.[3]

ثالثا: تحديات متزايدة في حق اللجوء البيئي.

في سياق التحديات والرهانات التي يواجهها المجتمع الدولي، لم يستطع هذا الأخير أن يضع مفهوما قانونيا محددا بوضوح لظاهرة اللجوء البيئي، لأن التوسع في المفهوم يؤدي إلى تضاعف عدد الأشخاص المعنيين بالحماية، التي تصبح آلياتها في خطر وغير ذي جدوى. والحالة هاته هي التي يعيشها اليوم المجتمع الدولي، حيث أدى عدم دقة المفاهيم القانونية إلى تأثير سلبي بالنسبة للاجئين السياسيين على سبيل المثال، كما أن مصطلح اللاجئ تجاهل حقيقة غاية في الأهمية، وهي أن الغالبية العظمى من المهاجرين البيئيين هم نازحين داخليا مقارنة مع النازحين عبر الحدود.[4] وبعبارة أوضح، يؤدي مصطلح اللاجئ إلى استبعاد أغلبية من الأشخاص الذين ينزحون لأسباب بيئية من النقاش، بل وحتى من أثر الحماية.

إن السجال الفقهي بين مصطلحي النازح والمهاجر هو أقل غموضا، وإن كانت منظمة الهجرة الدولية تميل إلى الحديث عن الهجرة والتنقل، إذ تشمل الهجرة النزوح الناجم عن عوامل بيئية، ولكنها تكون طوعية وبمبادرة من الأشخاص، ومن ثم يبذو هذا المصطلح أوسع من النزوح.

أما مصطلح النازحين استخدم بشكل خاص من قبل الأكاديميين بجامعة ليموج Les universitaires limougeauds، مؤلفي مشروع نانسن، بالإضافة إلى جزء من المذهب الأنجلو ساكسوني، وتتمثل ميزته الرئيسية في الجمع بين الحركة عبر

---

[1] - Frédéric Tiberghien, Réfugiés écologique ou climatique: de nombreuse questions juridiques en suspens, Accueillir, n° 246, P, 17.

[2] - غسان الجندي، " القانون الدولي لحماية البيئة "، الأردن، 2004، ص 60.

- ... وفي هذا السياق عرفت المادة الأولى فقرة أ من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين، اللاجئ بأنه: كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل الأول من كانون الثاني، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أم يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية، ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابقة، نتيجة مثل تلك الأحداث، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك التخوف أن يعود إلى ذلك البلد.

[3] - D'après Christel Cournil, « le HCR s'est clairement positionné sur l'utilisation erronée des expressions de réfugiés climatique ou de réfugiés environnementaux qui, selon lui à une confusion grave avec le droit international existant ».

[4] - Patricia Savin, Yvon Martinet, George J, Gendelman, " Problématique des déplacés environnementaux, il est grand temps d'agir ", Droit De l'environnement n° 232, Mars 2015, PP 86 – 88.

الحدود "اللاجئين " والنزوح الداخلي. حيث أن المصطلح يستعمل عموما لوصف الحاصل داخل حدود الدولة، ومع ذلك فإن عدم تدعيم مصطلح نازح بالصفة " داخلي " قد يشمل التحرك خارج حدود الدولة.[1]

إذا كان مصطلح " المناخ " منذ الوهلة يبدو أكثر اختزالا من " بيئي "، فهما مرادفان بل عملتان لوجه واحد في الاستعمال. إذ تستخدم مبادرة نانسن مصطلحات النزوح الناجم عن الكوارث Disaster-induced displacement، وقد تكون الكوارث المعنية مفاجئة (الزلازل، البراكين، الانهيار الأرضي...) أو تدريجية (ارتفاع منسوب المياه، التصحر...).

والنتيجة في النهاية، يبدو أن مصطلح النازحون بيئيا، الذي تستخدمه المنظمة الدولية للهجرة، هو الأوسع والأكثر ملائمة في المقام الأول، فإذا كان مصطلح النازحون البيئيون يحول دون وجود أي لبس مع مصطلح لاجئ ي اتفاقية جنيف لعام 1951، الذي تبعده عن جميع الاعتبارات البيئية لصالح الاعتبارات السياسية، فإن نفس المصطلح يفرض مسافة مقابل مسألة الاحتراز العالمي، أي أن الحلول التي يمكن تصورها تختلف بناء على ذلك، عندما يتعلق الأمر بدراسة نزوح السكان الذين يقعون ضحية أحداث لمرة واحدة لا تدوم إن لم يكن للعواقب المستمرة الناتجة عن هذا الاحترار . وأخيرا، فإن مصطلح النازحون بيئيا، يوسع دائرة الحوكمة العالمية المرتبطة بالهجرة لتشمل النازحين البيئيين الذين لا يعبرون بالضرورة حدود الدولة. وتحديد المصطلح الأقرب لهذه الفئة غير كاف، إذ يجب البحث عن تعريف دقيق يفرق هذه الفئة عن غيرها من أصناف اللاجئين.[2]

الفقرة الثانية: تعريف اللاجئ البيئي.

لقد ظهر مصطلح اللاجئ البيئي في السبعينيات من القرن الماضي بواسطة العالم البيئي « Lester Brown »، مؤسس منظمة « World Watch »، عندما قامت المنظمة بإجراء أبحاث تختص بالبيئة، وكان من ضمن المواضيع المنبثقة عنها زيادة الروابط بين الهجرة الداخلية والدولية والبيئية.[3] في حين كانت قضية النزوح المتعلقة بالكوارث البيئية، قد وجدت منذ بداية الإنسانية، إلا أنها لم تذكر بوضوح، إلا في عام 1948 من قبل عالم البيئة « William Vogt »، الذي أشار فقط إلى زيادة الهجرات.[4]

وقد حدد عالم البيئة البريطاني نورمان مايرز، الذي كتب على نطاق واسع حول التغير البيئي وتشريد السكان لعدة عقود، تعريفا للاجئين البيئيين كما يلي: " هم الناس الذين لم يعد بإمكانهم كسب رزق آمن في أوطانهم بسبب الجفاف، وتآكل التربة، والتصحر، وإزالة الغابات وغير ذلك من المشاكل البيئية، حيث يشعر هؤلاء الناس أنه ليس لديهم بديل

[1] - Julien Bétaille, op.cit.

[2] - بوسراج زهرة، " الوضع القانوني للاجئين البيئيين في القانون الدولي "، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 33، الجزء الثاني، يونيو 2019، ص 215.

[3] - تأسست منظمة (world watch) سنة 1974 من قبل المزارع والاقتصادي الأمريكي ليستر براون « Lesten Brown »، وهي أول منظمة مستقلة تهتم بشؤون البيئة العالمية، والتي نالت الاعتراف لدى العديد من الدول والشخصيات والرأي العالمي.

[4] - Christel Cournil et Pierre Mazzega : « Catastrophes écologiques et flux migratoires : Comment protéger les réfugiés écologiques ? », Revue européenne de Droit de l'environnement, n° 4, Bruxelles, Décembre 2066, pp. 417 – 427.

سوى البحث عن ملاذ في مكان آخر، وينزح العديد منهم داخليا، ويتخلوا عن أوطانهم على أساس شبه دائم إن لم يكن دائما، مع أمل ضئيل في عودة متوقعة ".[1]

كما نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة سنة 1985 بحثا بعنوان " اللاجئون البيئيون "، وذلك في مطلع التسعينيات، أي بعد ما يقارب عشرين سنة على التعريف الذي وضعه براون. وقد أعد هذا التعريف الباحث المصري (عصام الحناوي)، وقد شملت الدراسة التي أجراها الحناوي حالات التشرد بسبب الجفاف في إفريقيا وضحايا بوبال، ومشردي زلزال المكسيك، إذ عرف اللاجئين البيئيين بأنهم " اللاجئون الذين اضطروا طوعا أو قسرا لترك مناطقهم وديارهم بسبب أحداث واضطرابات، طبيعية أو من صنع البشر، متصلة بالبيئة، وأدت إلى تهديد وجودهم أو الإضرار بمستوى عيشهم ".[2]

وعرفت المنظمة العالمية للهجرة في أحد منشوراتها عام 2007، المهاجرين البيئيين بأنهم : " أشخاص أو مجموعات من البشر الذين يجبرون على مغادرة أماكن سكنهم أو يختارون بصفة مؤقتة أو دائمة لأسباب قاهرة نتيجة لتغيير مفاجئ أو تدريجي في البيئة، ويؤثر سلبا على حياتهم أو ظروفهم المعيشية، إذ ينتقلون إما داخل بلدانهم أو خارجها ".[3]

وتعرف المادة الثانية من مشروع المعاهدة الخاصة باللاجئين البيئيين (مبادرة نانسن)، على أنهم " النازحين بيئيا هم الأفراد والأسر والأشخاص الذين يواجهون انقطاع حاد لبيئتهم، التي تؤثر حتما على معيشتهم، واجبارهم على ترك في حالة الطوارئ أو في الوقت المناسب، الأماكن المعتادة لحياتهم ويؤدي إلى إعادة توطينهم.[4]

أما تعريف اللاجئ في القانون الدولي، فقد عرفته المادة الثانية من مسودة المعاهدة الخاصة باللاجئين البيئيين بأنهم الأفراد والأسر والأشخاص الذين يواجهون كارثة بيئية تدريجية أو مفاجئة، تؤثر حتما في ظروفهم المعيشية، وتجبرهم على ترك أماكن إقامتهم المعتادة.[5]

---

[1] - Norman Myers and Jennifer Kent: « Environnemental Exodus : An Emergent crisis in the Global Arena », Washington : Climate Institute, 1995, pp.18 -20.

[2] - Dorothé Lobry, « Pour une Définition juridique Des réfugiés écologique : réflexion autour de la qualification juridique de l'atteinte à l'environnement », Revue Asylon(s), N°6, novembre 2008, Exodes écologiques, url de référence : Http://www.reseau-terra.eu/article846.html, p. 2.

[3] - زهرة بوسراج، مرجع سابق، ص 217.

[4] - « déplacés environnementaux » les personnes physiques, les familles et les populations confrontées à un bouleversement brutal ou insidieux de leur environnement portant inéluctablement atteinte à leurs conditions de vie et les forçant à quitter, dans l'urgence ou dans la durée, leurs lieux habituels de vie et conduisant à leur réinstallation et à leur relogement ».

[5] - Art 2/2 du Projet de convention relative au statut international des Déplacés Environnementaux (Deuxième version – mai 2010) : « On appelle déplacés environnementaux : les personnes physiques, les familles et les populations confrontées à un bouleversement brutal ou insidieux de leur environnement portant inéluctablement atteinte à leurs conditions de vie, les forçant à quitter, dans l'urgence ou dans la durée, leurs lieux habituels de vie ». Voir : Les catastrophes et les droits de L'homme CADHOM programme Les SUDS Aujourd'hui II, Rapport scientifique de fin de projet, Deuxième version du projet de convention relatif au statut international des déplacés environnementaux, Tome 2 – Annexes, Edition Décembre 2013.

أولا: شروط اللاجئ البيئي.

من خلال التعاريف السابقة، يتضح لنا جليا، أنه من الصعوبة الاستقرار على تعريف دقيق ومحدد، نظرا لظهور فئات جديدة تعرضت أو تتعرض لانتهاكات بيئية خطيرة، Violé Gravement،[1] وبالتالي وتجنبا لإقصاء أي فئة في تعريف اللاجئين البيئيين، فإن المجتمع الدولي بمختلف شخوصه الدولية، وعلى رأسها اللجنة السادسة التابعة لهيئة الأمم المتحدة، تتبنى تعريفا موسعا حماية لكل فئات اللاجئين البيئيين.

وبالمقابل يستنتج من التعاريف السابقة جملة من الشروط، حتى يعتبر الشخص لاجئا بيئيا:

1- وجود خطر جسيم يكون دافعا لترك الديار و الأوطان بفعل القوة القاهرة.
2- ترك وهجر الديار بصفة مؤقتة، أو بصفة دائمة.
3- تدهور البيئة ينعكس سلبا على حياة وظروف معيشة أولئك الأشخاص.
4- الوجهة التي يقصدونها، والتي يمكن أن تتم داخل نفس البلد أو خارجه.
5-

ثانيا: مختلف فئات اللاجئين البيئيين.

يمكن تقسيم اللاجئ البيئي إلى ثلاث فئات:[2]

1- النازحون مؤقتا: نتيجة أحداث بيئية طارئة مفاجئة، كالزلازل والأعاصير والفيضانات...، وغالبا ما يعود هؤلاء إلى أماكنهم المعتادة بعد انتهاء الكارثة، أو الحدث، مع إعادة تأهيل المنطقة.
2- النازحون بصفة دائمة، نتيجة وجود تغيير بيئي دائم يحدث في مناطق سكنهم المعتادة مما يضطرهم إلى تركها، كما في حالة بناء مشروع انمائي يؤثر على البيئة، كبناء السدود وإنشاء المحميات، والبحيرات الاصطناعية، وغالبا ما يلجأ هؤلاء الأشخاص إلى أماكن داخل دولتهم.
3- النازحون بصفة دائمة، لكن بسبب حدوث كارثة بيئية تدريجية، تؤثر في حياة الأشخاص، ومصادر رزقهم، وسبل عيشهم التي يعتمدون عليها، إذ إن هؤلاء الأشخاص يتركون أماكن سكنهم المعتادة بحثا عن ظروف معيشية أفضل.[3]

المطلب الثاني: اللاجئ البيئي بين الوجود الفعلي والاعتراف القانوني.

[1] - Voir: Nadia Belaidi, « La lutte contre les atteintes globales à l'environnement : vers un ordre public écologique », Bruylant, Bruxelles, 2008, p. 461. Voir aussi : Nadia Belaidi, « Identité et perspectives d'un ordre public écologique », Droit et cultures, 68 /2014, pp. 15-49.

[2] - كاظم المقدادي، " المشكلات البيئية المعاصرة في العالم، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة البيئة، 2007، ص 466.

[3] - S. B. Pentinat : « Environnemental refugees : Problems and challenges for International Law », p. 323.

يرتفع عدد اللاجئون البيئيون يوما بعد يوم بشكل مفرط ومتزايد، وهو الأمر الذي يصعب من مسألة حمايتهم القانونية الدولية، بل ويجعل من بعض الفئات المنتمية للجوء البيئي لم تحظى بالحماية اللازمة نظرا لحداثتها من جهة، ولكون أن الاتفاقيات الدولية تخلو من الأحكام الحامية للاجئين البيئيين، أو حتى لمعايير تصنيفهم ضمن فئة قانونية محددة تخضع لنظام قانوني دولي، يترتب عن مخالفته المسؤولية الدولية للدول المخالفة، وهو أمر مستبعد في نظرنا، لكونه يمس بسيادة الدول. وهو الأمر الذي يتطلب المزاوجة بين مسالة الاعتراف المادي للاجئ البيئي وحمايته، ومسألة الاعتراف القانوني بوجوده وحقوقه ومركزه القانوني، بشكل لا يمس بسيادة الدول، مع استحضار الأبعاد الحقوقية والانسانية والأخلاقية في ذلك، على اعتبار أن مبدأ الإنسانية أساس الالتزامات الدولية.

الفرع الأول: الاعتراف الفعلي باللاجئ البيئي.

إن حقوق الإنسان والبيئة أمران متلازمان، ولا يمكن بأي حال من الأحوال فصل بعضهما عن بعض، فلا معنى للحق في الحياة، ولن يكون له معنى في ظل بيئة غير صحية أو سليمة. ونظرا لارتباط حياة الانسان بالبيئة التي يعيش فيها، على اعتبار أنها مصدر رزقه وملاذه الوحيد، فإنه لم يعد ثمة مجال لإنكار الوجود المادي للاجئ عامة، وللاجئ البيئي خاصة.

الفقرة الأولى: في شأن الوجود الفعلي.

إن وجود اللاجئ البيئي من الناحية المادية، أمر فرضته الوقائع المادية، والظواهر الطبيعية من زلازل وبراكين وجفاف وأعاصير ،واحتباس حراري، والتلوث وانعكاساته على الموارد والعناصر البيئية، ما يجعل كثيرا من الناس بدون مأوى ولا أدنى متطلبات الحياة، فيصدق عليهم وصفهم بالمهجرين لأسباب بيئية.

أولا: مؤشرات دالة على الوجود الفعلي للاجئ البيئي.

من بين هذه المؤشرات، نجد تصريح اللجنة الدولية لتغيير المناخ، كون أن إحدى التأثيرات الخطيرة لتغيير المناخ، قد تكون على الهجرة الإنسانية، وتفيد التقديرات إلى أن ما بين 25 مليون إلى مليار شخص قد يهاجرون متأثرين بالتغير المناخي في السنوات الأربعين المقبلة. كما تفيد غالبية التقارير بأن الكوارث الطبيعية كانت السبب في تهجير العديد من الأشخاص. فقد أعلن المفوض السامي لشؤون اللاجئين السيد " جونستون L.Craig Johnstone " في دجنبر 2008، خلال المؤتمر الرابع عشر في بولندا، أنه خلال منتصف هذا القرن سوف يقدمون ما يقرب من 250 مليون شخص للهجرة بسبب المناخ، والظروف الجوية القاسية، وانخفاض إمدادات المياه وتدهور الأراضي الزراعية.[1] وهو الأمر الذي يحتم على المجتمع الدولي، أن يأخذ القضية مأخذ الجد، وأن يعيد خصها بالدراسة والتنظيم، وإعمال المقاربة الإنسانية

[1] - Cournil Christel, « Émergence et faisabilité des protections en discussion sur les réfugiés environnementaux », Revue Tiers Monde 4/2010, N° 204, p 41. Voir site web : www.cairn.info/revuetires-monde-2010 - 4 - page -35.htm .

والقانونية، عن طريق اعتماد قانون لجوء بيئي دولي واتفاقيات دولية ملزمة، ترسم أحكامها الإطار القانوني لحماية اللاجئين البيئيين مستقبلا.

ثانيا: مبررات الاعتراف المادي باللاجئ البيئي.

إن مما لاشك فيه أن إدراج أي فكرة قانونية جديدة وناضجة في المنظومة القانونية، لا بد لها من مبررات تستدعي إخضاع تلك الفكرة للفقه من أجل التنظيم والتنظير. إلا أنه وبالنسبة لقضية اللجوء البيئي فهذه الأخيرة تعتبر مشكلة حديثة من حيث الفئات التصنيفية الجديدة، بالرغم من كونها تعود إلى سبعينيات وثمانينيات من القرن الماضي، لذلك فهي قضية لها من المبررات ما يبرر شمول اللاجئ البيئي بالحماية الدولية.[1]

أ- المبررات الإنسانية.

يتعلق الأمر هنا بمبدأ مفهوم الانسانية، كقضية جوهرية في مطارحات جل القضايا ذات البعد الانساني، والمرتبطة بحقوق الإنسان، تماما كقضية اللجوء البيئي، التي ينبغي معالجتها بالدرجة الأولى بمقاربة أخلاقية، قائمة على مبدأ صيانة كرامة الإنسان، عن طريق المساعدة الانسانية، وهو الأمر الذي أكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 131/43، بالقول أن ترك ضحايا الكوارث الطبيعية، وحالات الطوارئ المماثلة، دون مساعدة إنسانية يشكل خطرا على حياة الإنسان، واحتقارا لأدميته، وإهانة لكرامته، وبالتالي يشكل انتهاكا للحقوق الإنسانية الأساسية.[2] ويعد أمر عدم تقديم المساعدة الإنسانية للدول المنكوبة، ولضحايا الكوارث الطبيعية، وحالات الطوارئ المماثلة واجبا أدبيا وأخلاقيا يجد أسسه وأصوله في فكرة العدالة الإنسانية[3]، والضمير الإنساني للمجتمع الدولي.

ب- المبررات القانونية.

وتجد أساسها ومبعثها في مبدأي التضامن والتعاون الدولي، وحق الإنسان في الحياة، وفي بيئة صحية، ذلك أن هناك العديد من المواثيق، والممارسات الاتفاقية الدولية، فجاء ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الأول تحت عنوان " مقاصد الهيئة ومبادئها "، والمتمثل في حفظ السلم والأمن الدوليين، ومبدأ إنماء العلاقات الودية بين الأمم، ومبدأ التعاون الدولي

---

[1] - " أول لاجئ بيئي يدعى إيوان تيتيوتا، من جزيرة كيريباتي في المحيط الهادئ، وهو حاليا يحظى باهتمام عالمي، فهو أول من تقدم بطلب اللجوء البيئي لنفسه ولأسرته، على خلفية المعاناة من تبعات التغير المناخي، هذه الأسرة فقدت كل إمكانيات بناء مستقبل لها في وطنها نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر، وأقامت بدولة نيوزيلاندا، وهو يخوض معركة قضائية من أجل البقاء في الدولة مع زوجته وأولاده الثلاثة الذين ولدوا في نيوزيلندا، وعلى الأخيرة الآن أن تبت بقرارها بشأن طلب اللجوء الذي تقدمت به هذه الأسرة إليها، وليصبح أول لاجئ بيئي أو بسبب تغير المناخ.

[2] - أنظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 131/43، المتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا الكوارث الطبيعية، وحالات الطوارئ المماثلة، المنعقدة بتاريخ 8 دجنبر 1988، الوثيقة A/RES/43/131، ص 293. وكذلك قرارها رقم 100/45 المتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا الكوارث الطبيعية، وحالات الطوارئ المماثلة، الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 14 دجنبر 1990، الوثيقة A/RES/45/100، ص 233.

[3] - علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 212.

على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.[1] وما يعزز من ذلك وينزل هذين المبدأين منزلة الإلزام، هو تضمينه وبشكل صريح في اتفاقية دولية، ليصبح بعد ذلك إحدى المبررات القانونية للحماية القانونية الدولية للاجئ البيئي، وهو الأمر الذي تبناه المجتمع الدولي في مسودة المعاهدة الخاصة بالمهجرين لأسباب بيئية مؤكدة في مادتها الرابعة على أن ممارسة الحقوق المعترف بها في الاتفاقية تتم وفق مبدأ التضامن، بحيث تبذل الدول والهيئات العامة والجهات الخاصة قصارى جهدها لاستيعاب النازحين بيئيا، والمساهمة في الجهود المالية الضرورية خصوصا الدول المانحة.[2]

الفقرة الثانية: عراقيل ساهمت في تأخير الاعتراف باللجوء البيئي.

ليس مدعاة للتكرار واجترار الحديث غير المفيد، في التذكير بلازمة القانون الدولي البيئي، يشكل رهانا من الرهانات الأساسية للسياسة الدولية، وبكون هاته الأخيرة، هي التي تؤثر في ذات القانون، وليس العكس صحيحا كما هو في القانون الوطني الداخلي. وإذا سلمنا سلفا بهذه اللازمة فإنه من المنطقي، أن تتأثر قضية الوجود المادي للاجئ البيئي، بالمواقف السياسية للقوى الدولية الكبرى.[3]

أولا: محاولة تسييس قضية اللجوء البيئي.

يجمع المهتمون بالسياسة الدولية، على أن تدهور الوضع البيئي وتفاقمه، وسوء تعاطي المجتمع الدولي مع هكذا قضايا، هو السبب الأساسي لتنامي ظاهرة اللجوء البيئي. وقد اتخذ هذا التدهور البيئي مظاهر شتى سبق الإشارة إليها، في بداية هذه الدراسة. والتي كانت سببا في نزوح بيئي جماعي نحو أوربا خاصة، وبقية دول العالم عامة. إلا أن الدول الفاعلة والمارقة في السياسة الدولية، واجهته بسياسة وقائية وأمنية، اتخذت أحيانا طابعا ومظاهرا عنصرية، واستغلالية، وأحيانا أخرى أشكالا محدودة للتعاون البيئي والاقتصادي والأمني.

لقد كان من الطبيعي بداية تسييس قضية الهجرة واللجوء البيئي، التي احتلت أوليات العمل السياسي على المستوى الدولي عامة، وعلى المستوى الأوروبي خاصة، وتطورت المواقف المناهضة للوجود المادي للاجئ البيئي والمعادية له، إلى مواقف سياسية معلنة، وأصبح اللاجئون البيئيون موضع حملات القمع والطرد، والتشغيل غير الشرعي والاستغلالي، تماما مثلما تم التعامل مع قضية الهجرة، وغدت النظرة إلى اللاجئ والمهاجر أيا كانت فئته، شبيهة بالنظرة إلى المجرم أو المهرب.

---

[1] - المادة 3/1 من ميثاق الأمم المتحدة: " تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والانسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا، والتشجيع على ذلك إطلاقا لا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء ".

[2] - Art 4 – Principe de solidarité : « Les droits reconnus par la présente Convention s'exercent selon le principe de solidarité en vertu duquel les Etats ainsi que les collectivités publiques et les acteurs privés doivent faire tout leur possible pour accueillir les déplacés environnementaux et contribuer aux efforts nécessaires ».

[3] - جعفر بنموسى: " أزمة القانون الدولي في وضع انتقالي – المفاهيم والمصادر – "، منشورات سليكي أخوين، الطبعة الأولى، طنجة، المغرب، يوليوز 2017، ص 147.

وفي ظل الأوضاع العالمية المتسمة برفع شعار مكافحة الإرهاب، وهيمنة القطب الواحد، وانتشار العولمة، أصبح اللجوء البيئي محاطا بالتحفظ والحذر، وطرحت بحدة مشكلة التمييز بين اللجوء البيئي، واللجوء السياسي، والهجرة الغير مشروعة. وتبقى مسألة منح اللجوء، أو رفضه مرتبطة بمدى تعاطف الدولة أو الدول المانحة، وكذا مستوى العلاقات الثنائية مع الدولة التي ينتمي إليها طالبوا اللجوء البيئي.

ثانيا: اعتبار المساعدة الإنسانية والالتزام بالاتفاقيات الدولية انتهاكا لسيادة الدولة.

إن المساعدة الإنسانية للمنكوبين بيئيا، تعتبر واجبا أدبيا وأخلاقيا يستند إلى فكرة العدالة الإنسانية، وإقرار واجب التدخل الإنساني، بدل حق التدخل الإنساني، و إحياء النظرية الكلاسيكية لهذا الأخير، كما أسسها الفقيه القانوني الهولندي جروسيوس، و المستمدة من المبادئ العامة للقانون، و للحقوق الطبيعية للإنسان، في ضمان حقه في الحياة وفي الرعاية الإنسانية له، من كل ما يتهدده من أخطار طبيعية أو عدوانية بشرية، صادرة عن أشخاص القانون الدولي العام، لكن كل ذلك يتعارض بشكل أو بآخر مع سيادة الدول المنكوبة التي قد تتعسف في حقها في رفض المساعدة الإنسانية، معتبرة ذلك بمثابة انتهاك لسيادتها. وهو الأمر الذي تم التأكيد عليه من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 131/43، وقرارها 100/45.[1] هذه القرارات تكون جائرة في غالبية الأحيان في توفير الحماية القانونية الدولية للاجئ والمهجر بيئيا. وهو نفس الأمر عندما يتعلق بالدول الملجأ أو المانحة له، حيث تفسر مسألة الإلزامية في الالتزامات الدولية، خاصة في قضايا الهجرة واللجوء، مساسا بسيادتها، وهو الأمر الذي ينعكس سلبا في اعتماد حماية لهذه الفئة، خاصة على مستوى التشريعات الداخلية للدول التي نجدها تخلو من الحديث عن هكذا قضايا، وذلك من أجل التملص من المسؤولية الدولية المترتبة عن ذلك، والغريب في الأمر هو أن تصدر مثل هذه السلوكيات الغير مبررة لا قانونيا ولا إنسانيا، ولا أخلاقيا من دول دائما كانت تتغنى بشعار الديمقراطية والعدالة الاجتماعية الدولية، وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية قائدة النظام الحالي، والذي يبدو أنه آن الأوان ليتخطاه المجتمع الدولي، إلى نظام عالمي جديد.

ثالثا: إشكالية مفهوم اللاجئ البيئي في حد ذاته.

ذلك أن الدول المستقبلة لهؤلاء اللاجئين تختلف سياستها تجاههم بحسب وضعيتهم، وإدراجهم في فئة من الفئات المحمية دوليا. ومن ثم لا تعترف الدول المستقبلة بالمهاجر، لأسباب بيئية بصفة اللاجئ البيئي، إلا إذا انتمى لإحدى الفئات المعترف بها دوليا، كاللجوء السياسي أو اللجوء الإنساني، وما نصت عليه اتفاقية جنيف لعام 1951 الخاصة بشؤون اللاجئين، وباستثناء هؤلاء، فإن المهجر لأسباب بيئية لا يعترف له باللجوء، وأن تعامل الدولة المستقبلة لهذه الظاهرة (اللجوء البيئي)، لا يهمها الظروف التي دفعت اللاجئ إلى البحث عن مكان أكثر أمنا، وإنما يهمها ظروفها الداخلية.[2]

---

[1] - لقد جاء في القرارين أنه:" ... وإذ تعيد تأكيد سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية...، وإذ تشير إلى أنه في حالات الكوارث الطبيعية، وحالات الطوارئ المماثلة، يجب أن تكون مبادئ الإنسانية والحياد وعدم التحيز فوق كل اعتبار لدى جميع من يقدمون مساعدة إنسانية، وتعيد أيضا تأكيد سيادة الدول المتضررة، ودورها الأساسي في بدء وتنظيم، وتنسيق وتنفيذ خطط تقديم المساعدة الإنسانية على أراضيها...".

[2] - محسن أفكيرن، " القانون الدولي للبيئة "، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 112.

الفرع الثاني: الحماية القانونية للاجئ البيئي.

إن مما لاشك فيه أن تنامي مشكلة قضية اللجوء البيئي واستفحالها، أصبحت تهدد الأمن الدولي وتعرضه للخطر، إذا لم يتحمل المجتمع الدولي، بكافة شخوصه الدولية ودون استثناء، المسؤولية الملقاة على عاتقه، والمتمثلة في حماية هذه الفئة من اللاجئين، والاعتراف بحقوقهم، وترتيب المسؤولية الدولية على الدول المتسببة في تدهور البيئة، عوض التنصل منها، وإذا كان المجتمع الدولي قد استطاع إلى حد ما من إخراج قانون البيئة إلى حيز الوجود، بعد عقد سلسلة من المؤتمرات والعشريات الأممية، وقمة المناخ والأرض، وما إلى ذلك من المواثيق والاتفاقيات الأممية والدولية التفاوضية، بالرغم من غياب تام في إقرار أية قاعدة قانونية دولية ملزمة للدول المتسببة في الأضرار الإيكولوجية، بإصلاحها عوض إقرار قاعدة التفاوض حول مبلغ التعويض،[1] فإنه وعلى النقيض من ذلك، فإن قضية اللجوء البيئي تفتقر إلى الحماية القانونية الدولية اللازمة، نظرا لغياب النص الدولي الملزم لها، والمعني بشؤون اللاجئين البيئيين. غير أنه لا يمكننا إنكار الجهود الدولية والأممية في هذا السياق، من أجل توفير ولو الحد الأدنى من الحماية لهذه الفئة من اللاجئين، من خلال آليات قانونية تتمثل في الممارسات الاتفاقية، في انتظار تحقيق التقدم المضطرد لقانون اللجوء البيئي، أو من خلال الشخوص الدولية سواء الحكومية، أو غير الحكومية.

الفقرة الأولى: الممارسات الاتفاقية الدولية الخاصة باللاجئين البيئيين.

إن اللجوء البيئي حق طبيعي للإنسان، وهو أمر أكدت عليه العديد من الإعلانات والاتفاقيات الدولية، وبالرغم من ذلك فهي لا تتوفر على عنصر الإلزام ولا تتخذ الشكل المعروف للقاعدة القانونية، مما يجعل اللاجئ البيئي لاجئا لم يحظ بالحماية اللازمة، وهو الأمر الذي يتطلب إلى مضاعفة الجهود الدولية والأممية من أجل تحقيق مستوى معقول من مستويات الحماية الدولية.

أولا: الإعلانات الدولية الخاصة باللاجئين.

لقد صدرت مجموعة من الاعلانات الدولية الخاصة بأوضاع اللاجئين ومنها:

أ- إعلان بانكوك الخاص باللاجئين لعام 1966.[2]

صدر هذا الاعلان في مدينة بانكوك، ووضع مجموعة من المبادئ الخاصة بمعاملة اللاجئين. ومثلث هذه المبادئ الحد الأدنى التي يجب على الدول أن تلتزم بتوفيرها للاجئين. وقد أورد هذا الإعلان تعريفا للاجئ ووضع شروطا له يجب توافرها من أجل اكتساب صفة اللاجئ. كما أكد هذا الإعلان على المبادئ التي جاءت بها اتفاقية اللاجئين لعام 1951. غير أن ما يعاب على هذا الإعلان أنه لم يشر بتاتا لا من قريب ولا من بعيد لمشكلة اللجوء البيئي.

ب- إعلان الأمم المتحدة بشأن الملجأ الإقليمي لعام 1967.[3]

---

[1] - جعفر بنموسى، مرجع سابق، ص 138.

[2] - أنظر إعلان بانكوك الصادر من قبل اللجنة الاستشارية لعام 1966.

[3] - صلاح جبير البصيصي، " الحماية الدولية للاجئ البيئيين "، مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء، كلية القانون، السنة السادسة، العدد الثاني، 2014، العراق. ص 23.

صدر هذا الإعلان في 1967/12/14، بموجب قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويتألف من مجموعة من المبادئ المفترض على الدول أن تلتزم بها، وأن توفر الحماية للاجئين عندما يكونون على إقليمها، في إشارة إلا أن الأهمية الكبرى تتجلى في تمتين أواصر تنظيم العلاقات الدولية، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان. وقد أكد هذا الإعلان على الدول أن لا تسمح للذين حصلوا على ملجأ فيها، بالقيام بأي أنشطة تتعارض ومقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. ويمكن القول أن هذا الإعلان، بدوره وإسوة بإعلان بانكوك، لم يتطرق إلى موضوع اللجوء البيئي.

ت- إعلان قرطاجنة عام 1984.[1]

وسع إعلان قرطاجنة " La Déclaration de Carthagène "، نطاق تعريف اتفاقية عام 1951، ليشمل الأشخاص الفارين من بلدهم بسبب الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان أو الظروف الأخرى التي تكون خطيرة على النظام العام. وهنا يمكن أن يشير الانتهاك الواسع لحقوق الإنسان، إلى انتهاك حق الإنسان في البيئة، ويمكن للنظام العام أن يشمل النظام العام البيئي.

ثانيا: الاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين.

من أهم الوثائق الدولية التي عالجت موضوع اللجوء، نجد اتفاقية اللاجئين لعام 1951، والبروتوكول الملحق بها لعام 1967.

أ- اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951.

تعد هذه الاتفاقية القاعدة الأساس، نظرا لأنها تكرس العديد من الجهود الدولية والأممية السابقة من إعلانات واتفاقيات وأعراف دولية، وهي بذلك تشكل أكمل تدوين على الصعيد الدولي في مجال اللجوء، وإن كانت تعتريها بعض النقائص، كما أنها أصبحت لا تساير التطورات التي يعيشها العالم حاليا. لكنها وضعت الحد الأدنى لأسس معاملة اللاجئين دون المساس بالمعاملة الأفضل التي تمنحها الدول.[2] كما أنها تمثل جوهر عمل المفوضية لشؤون اللاجئين ( ) UNHCR، وتطبيقا لما نصت عليه المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد وضعت المادة الأولى من الاتفاقية خمسة شروط لكي يصنف الشخص بوصف اللاجئ، وأهم ما يلاحظ على هذه الشروط مايلي:

- **الأمر الأول:** وجود قيدين في مجال تنظيم أوضاع اللاجئين، أحدهما زمني قصر اللجوء في الأحداث قبل عام 1951، والقيد الثاني جغرافي يتعلق بحماية اللاجئين الأوربيين عقب الأحداث بعد الحرب العالمية الثانية.
- **الأمر الثاني:** إن هذه الشروط وضعت أسبابا معينة للجوء، وعلى سبيل الحصر تمثلت في الاضطهاد بسبب العنصرية، الدين، الجنسية، والانتماء إلى طائفة أو فئة اجتماعية معينة، والرأي السياسي.[3] وبذلك تكون الاتفاقية قد أخلفت الوعد، ولم تتناول وضعية الأشخاص الذين اضطروا أو أكرهوا على مغادرة دولهم الأصلية بسبب الكوارث

[1] - Le 22 novembre 1984 un colloque de représentants des gouvernements d'Amérique latine et d'éminents juristes a adopté la Déclaration de Carthagène.

[2] - بابكر محمد علي، " أحكام القانون الدولي للاجئين وتطبيقاته في الوطن العربي، رسالة الماستر، جامعة بغداد، العراق، 1994، ص 83.

[3] - علي جبار كريدي، " الحماية الدولية للاجئين "، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2005، ص 61.

الطبيعية والبيئية والمجاعة.[1] وبناء عليه فاتفاقية جنيف لعام 1951، لا تنطبق ولا تطبق حرفيا بشكل أو بآخر على اللاجئ البيئي، ولذلك لا نجد مجلس الدولة الفرنسي، لم يضف ضحايا كارثة تشرنوبل بأنهم لاجئون بيئيون حسب اتفاقية جنيف لعام 1951.[2]

ب- البرتوكول الاضافي الخاص باللاجئين لعام 1967.[3]

اعتبر هذا البروتوكول من المواثيق الدولية ذات الأهمية البالغة فيما يتعلق بحماية اللاجئين، وذلك لاحتوائه حالات اللجوء الجديدة، التي ظهرت بعد اتفاقية جنيف لعام 1951، وذلك بإزالة مسألتي التحديد الزمني والتحديد الجغرافي، التي حالت دون توسيع دائرة اللجوء تصنيفيا، وقد احتوى البروتوكول الكثير من المعاني الإنسانية، والمبادئ القانونية، التي رسخت في القانون الدولي الاتفاقي والعرفي لتنظيم مركز اللاجئين، كما أن أحكامه جاءت مطابقة لاتفاقية جنيف لعام 1951، وقد عزف هذا البروتوكول أيضا عن تناول لاجئ البيئة.

ت- اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969.

لقد حاولت اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969، أن تحكم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في أفريقيا، بتوسيع نطاق حماية اللاجئ للأشخاص الفارين من الأحداث التي تهدد بشكل خطير الأمن العام،[4] ويشمل هذا التعريف الواسع الحروب الأهلية والعرقية ويوفر الحماية في حالة التدفق الهائل للمشردين. وإذا كان هذا التعريف منذ الوهلة الأولى، يظهر لنا قابلية استغلال امتداده ليشمل اللاجئ البيئي، فإن تنوع قضايا اللجوء الإيكولوجي، فضلا عن العدد الكبير من الأشخاص النازحين لأسباب بيئية، يجعل فعالية الحماية البيئية وتطبيقها أقل فعالية.[5] وفي الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية،[6] أقرت وثيقة أديس أبابا بشأن اللاجئين والتشرد القسري في أفريقيا أن : " تدهور البيئة هو سبب خلق حركات اللجوء البيئي "،[7] وهكذا فإن هذه الوثيقة تؤكد أن حقيقة تعريف اللاجئين الإيكو لوجيين يستند إلى مفهوم شامل : " خرق النظام العام الإيكولوجي "، " Rupture De L'ordre Public Ecologique "."[8]

---

[1] - برهان أمر الله، " حق اللجوء السياسي " دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص 107.

[2] - Petra Durkova, Gramilor, Barbara Kiss, Megi Plakn, « Climate refugees in the 21 st century, 2012 », p 6.

[3] - علي عبد الرازق صالح، " اللاجئون في القانون الدولي العام "، أطروحة الدكتوراه، جامعة النهرين، 2007، ص 124.

[4] - المادة الأولى فقرة 2 من اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية، التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في إفريقيا 1969.

[5] - Christel Cournil, "A la recherche d'une protection pour les « réfugiés environnementaux » : actions, obstacles, enjeux et protections ", REVUE Asylon(s), N°6, novembre 2008, Exodes écologiques, P 1044, url de référence: http://www.reseau-terra.eu/article843.html

[6] - Le Symposium commémoratif de l'OUA et du HCR sur les réfugiés et les déplacements de population forcés en Afrique a eu lieu à Addis Abeba, en Ethiopie, du 8 au 10 septembre 1994.

[7] - زهرة بوسراج، مرجع سابق، ص 222.

[8] - المادة الأولى الفقرة ك من اتفاقية كمبالا " اتفاقية الاتحاد الإفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا، اعتمدت في عام 2009، خلال قمة الاتحاد في العاصمة الأوغندية كمبالا، ودخلت حيز النفاذ في 6 دجنبر 2012، بعد مصادقة 15 دولة من أعضاء الاتحاد ".

ث- الاتفاقيات المناخية.

على صعيد اتفاقيات التغيرات المناخية، لم تتناول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992، وبروتوكول كيوتو لعام 1997، التشريد أو الهجرة بشكل صريح، وتركز هذه الصكوك على التخفيف من حدة تغير المناخ، والتكيف معه، وتوفير آليات الدعم والتمويل ذي الصلة. أما اتفاقية كانكون لعام 2010 بالمكسيك، دعت جميع الأطراف إلى اتخاذ إجراءات التكيف، وطالبت الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الفهم والتنسيق والتعاون بشأن التهجير والهجرة الناجمة عن تغير المناخ.[1] أما اتفاقية باريس بشأن التغيرات المناخية فقد نصت على أنه " يطلب إلى اللجنة التنفيذية لآلية وارسو الدولية أن تنشئ، وفقا لنظامها الداخلي وولايتها، فرقة عمل الهيئات ومجموعات الخبراء القائمة في إطار الاتفاقية، بما في ذلك لجنة التكيف، لوضع توصيات تتعلق بنهوج متكاملة لتجنب حالات التشرد المرتبطة، بالآثار السلبية لتغير المناخ والتقليل منها قدر المستطاع والتصدي لها ".[2] ومع ذلك هذا النص لا يوفر وضعا محددا وحماية للاجئين البيئيين.

الفقرة الثانية: المعايير الدولية للهجرة واللجوء.

تعتبر حماية اللاجئين أساسا مسؤولية الدول، إذ يقع على عاتقها التزام قانوني بحماية اللاجئين وفقا للشروط المبنية في الاتفاقية، مادامت قد وقعت عليها، كما مطلوب منها أن تحترم تطبيق هذه الشروط دون تمييز، بسبب العرق أو الدين أو بلد المنشأ، وأن تحترم مبادئ الحماية الأساسية، التي توجد في الممارسات الاتفاقية للاجئين، وهي مبادئ تمثل الحد الأدنى، التي لا يجوز للدول التنكر لها عند تدفق اللاجئين إليها، وهذه المبادئ يجب مراعاتها من قبل الدول، بعد أن أصبحت أعرافا دولية أو عدت من المبادئ العامة للقانون الدولي، وهذه المبادئ من قبيل عدم الرد وعدم الطرد، ومبدأ المأوى المؤقت(والتي تلتزم باحترامها الدول غير الموقعة على الاتفاقية).

أولا: مبدأ عدم رد اللاجئين.

يقوم هذا المبدأ على منع الدول التي تستضيف لاجئين من إعادتهم إلى دولهم الأصلية. وهكذا فهو يحقق من الناحية العملية واحدا من أهم العناصر الجوهرية التي تتكون منها فكرة الملجأ، ومن ناحية أخرى، فإن تطبيق هذا المبدأ لا يشكل أي مساس بسيادة الدولة أو انتقاص من حريتها في قبول الأجانب داخل إقليمها أو عدمه، ذلك أنه يترك الدولة التي قصد إليها اللاجئ، الحرية في أن تقبله فوق إقليمها أن ترفض ذلك، ولكن في حالة ما إذا قررت الدولة عدم السماح للاجئ بدخول إقليمها أو البقاء فيه، فإن عليها ألا تتخذ ضده إجراءات – الطرد أو الإبعاد – من شأنها إجباره على العودة إلى دولة، قد تتعرض فيها حياته أو حريته للخطر بسبب الدين أو العنصر أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو

[1] - Decision 1/CP.16, The Cancun Agreements: Outcome of the work of the Ad Hoc Working Group on Long Term Cooperative Action under the Convention, in Report of the Conference of the Parties on its sixteenth session, Addendum, Part Two : Action taken by the Conference of the Parties, FCCC/CP/2010/7/Add.1, 15 March 2011, para. 14 (f).

[2] - الفقرة الخمسين ضمن قسم الخسائر والأضرار من اتفاقية باريس بشأن التغيرات المناخية، في 12 دجنبر 2015، FCCC/cp/2015/1,9/rev1، ص 10.

رأيه السياسي.[1] وقد نصت على هذا المبدأ أكثر من الاتفاقيات الدولية الخاصة باللجوء، ومن ذلك الفقرة الأولى من المادة 22 من اتفاقية جنيف لعام 1951، والتي حظرت على الدول المتعاقدة طرد اللاجئين. كما وسعت هذا المبدأ العديد من الاتفاقيات اللاحقة الخاصة باللاجئين، ليشمل جميع الفئات سواء من دخل منهم حدود الدولة، أو من ظل خارج حدودها.[2] لقد أصبح هذا المبدأ من المبادئ العرفية أو من المبادئ العامة للقانون الدولي، وبالتالي على الجميع الالتزام به.[3] وفي ذلك فائدة كبيرة لمصلحة لاجئي البيئة، حتى في حالة عدم منحهم صفة اللجوء، فإنه لا يجوز طردهم إلى دولهم التي تعاني من كارثة بيئية، لأن من شأن ذلك أن يعرض حياتهم للخطر، وفي ذلك انتهاك صريح للحق في الحياة الذي يعد من أبرز حقوق الإنسان التي نصت عليها الاتفاقيات والإعلانات الدولية.

ثانيا: مبدأ عدم الطرد.

الطرد expultion هو إجراء قانوني تتخذه الدولة بالنسبة لأحد الأجانب الموجودين بصفة قانونية داخل إقليمها، وبموجبه تضع حدا لتواجده في الإقليم، وتلزمه بمغادرته، والأصل أن لكل دولة الحق في إبعاد من ترى من الأجانب ما دام لا يوجد هناك نص اتفاقي يقضي بغير ذلك، كما تنفرد بتقدير الأسباب التي تحدو بها إلى إبعاد الأجنبي بشرط ألا تتعسف في هذا الشأن، ومن تم فهو من هذه الناحية عرضة للإبعاد من إقليم الدولة التي يوجد فيها، وحتى في حالة حصوله على الملجأ فإن ذلك – كقاعدة عامة - لا يمنع من إبعاده في أي وقت تقرر فيه الدولة إنهاء الملجأ الذي سبق منحته.[4]

وإذا كان هذا هو الحال بالنسبة لمن حصل على الملجأ فعلا، فوضع طالب اللجوء الذي لم يحصل على الملجأ سيكون أكثر حرجا،[5] وقد نجحت الجهود الدولية المبذولة في مجال حماية اللاجئين عامة واللاجئين البيئيين خاصة، في التوصل إلى وضع بعض القيود التي تحد من سلطة الدولة فيما يتعلق بإبعاد اللاجئين، وتروم هذه القيود بصفة عامة تحديد الأسباب التي تبرر للدولة إبعاد اللاجئ من أراضيها ووضع الضمانات المتعلقة بقرار الإبعاد والطعن فيه وإجراءات تنفيذه. ويبقى نطاق حماية اللاجئين في مقتضيات القانون الإنساني هو أوسع من القانون الدولي للاجئين المتمثل في اتفاقية 1951 وما تلاها من ترسانة قانونية أقل ما يمكن القول عنها، أنها مشتتة ولا تفي بالغرض المنشود، ومحدودة ولا تواكب مختلف الفئات المستجدة في قضية اللجوء، خاصة اللجوء البيئي.

ثالثا: مبدأ المأوى المؤقت.

ومقتضى هذا المبدأ أن الدولة إذا كانت غير ملزمة بقبول اللاجئ في أراضيها لأجل غير مسمى، فإنها تلتزم عل الأقل، بمنح فرصة للبقاء مؤقتا لمدة محددة إلى حين العودة إلى موطنه أو الحصول على موافقة إحدى الدول الأخرى على قبوله في

---

[1] - يوسف البحيري، " حقوق الإنسان والحريات العامة – التجربة المغربية بين التأصيل والمكتسب – "، الطبعة الأولى، 2020، المطبعة والوراقة الوطنية، ص 151- 152.

[2] - أنظر المادة 1/3، من إعلان الأمم المتحدة لعام 1967، والمادة 3/3 من إعلان بانكوك لعام 1966.

[3]- Volker Thrk, Frances Nicholson, refugee protection in international law, 2007, p 18.

[4] - يوسف البحيري، مرجع سابق، ص 156.

[5] - Journal électronique Atlántico, du 5 Septembre 2015.

أراضيها.[1] إن الدول توفر الحماية المؤقتة حين تواجه تدفقات جماعية ومفاجئة للأشخاص، وحين تعجز نظم اللجوء العادية في تلك الدول عن مواجهة الأعداد الكبيرة، فيسمح للأشخاص بالدخول على وجه السرعة إلى أراضيها، ولكن دون أن يعني ذلك منحهم حق اللجوء الدائم. إن مبدأ المأوى المؤقت يقيم نوعا من التوازن بين مصلحة اللاجئ والدولة التي تمنح اللجوء، والمجتمع الدولي على السواء، فبالنسبة للاجئ فإن هذا المبدأ يحميه من خطر العود إلى دولته الأصلية، ويضمن له فترة محددة من الزمن للبحث عن مأوى آخر. أم بالنسبة لدولة المأوى المؤقت، فإن هذا المبدأ لا يلزمها بقبول اللاجئ في إقليمها إلا لأجل معين، وفي المحصلة أن هذا المبدأ يحقق مصلحة المجتمع الدولي التي تتمثل في إعطائه فرصة للبحث عن حلول لهؤلاء اللاجئين من خلال جمع الأموال، والمعونات لإعادة توزيعهم بين الدول، ومنح الدول التي تقبل إيوائهم مساعدات مالية.[2] وفي هذا فائدة كبيرة لصالح لاجئي البيئة، إذ إن عدم الاعتراف لهم بصفة اللاجئين يتطلب على الأقل منحهم المأوى المؤقت من قبل الدول إلى حين إيجاد ملاذ آمن لهم لتخليصهم من الخطر البيئي في بلدانهم الأصلية،[3] ويمكن للقضاء الداخلي والدولي، استنادا لهذا المبدأ الذي أصبح بمثابة عرف دولي، أن يلزم الجهات التنفيذية في الدول بتوفير الحماية القانونية لهذه الفئة من اللاجئين لحين حسم وضعهم القانوني.[4]

المبحث الثاني: النظام الدولي الحالي وحماية ضحايا اللجوء البيئي: مظاهر الأزمة والرهان.

لاشك أن التناقض في السياسة المعاصرة للنظام الدولي الحالي، يتمثل في كون أن عالمنا، لم يعد أسيرا للخوف من الشلل الذي قد يصيب كل أجزائه ومكوناته، نتيجة حرب بين القوى العظمى،[5] كما هو الحال اليوم، حيث الاجتياح العسكري للدب الروسي والغير المسبوق لأوكرانيا، في تحد سافر لحلف الناتو وشركائه الغربيين الفعليين والتابعين.

لقد أصبح العالم اليوم يواجه سلسلة من التحديات في كل جزء من أجزائه باعتبارها تهديدا، وباعتبارها من المحتمل ألا تكون قابلة للإدارة. وبصورة متزامنة، فإن العولمة وسعت المسؤوليات، ومددت نطاق القضايا المطلوب مواجهتها. فالتغييرات التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة قد أنتجت لنا تهديدات واسعة الانتشار أفقيا وعابرة للقوميات للنظام العالمي الحالي، وتضمنت استفحال الأمراض العابرة للقارات كالسارس، وكوفيد 19، وأنفلونزا الدجاج والخنازير وفيروسات القرود والبشر، وعولمة الإرهاب، والاتجار في المخدرات والبشر، وندرة الطاقة والطعام، والتصحر، وذوبان الجليد، وتدفق اللاجئين بسبب الحروب والنزاعات المسلحة الداخلية، أو بسبب الكوارث الطبيعية، والأخطار البيئية، والهجرة، واللجوء... وغيرها من القضايا المطروحة على الأجندات الدولية الراهنة في النظام الدولي الحالي، والمعبر عنها بقائمة الأعمال الجديدة للمجتمع الدولي.

---

[1] - برهان أمر الله، مرجع سابق، ص 32.

[2] - المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، مجلة اللاجئون، المجلد 2، رقم 123، 2001، ص 17.

[3] - قامت بعض الدول الأوربية مثل فرنسا، والدنمارك بمنح (إذن اقامة مؤقت)، لعدد من لاجئي البيئة على أسس إدارية، ولكن ليس بصفة لاجئ. أنظر كرستيل كورنيل، مصدر سابق، ص 1052.

[4] - صلاح جبير البصيصين مرجع سابق، ص 33.

[5] - تشارلز دبليو كيجلي، شانون ليندسي بلانتون، " السياسة العالمية – التوجهات والتحولات – "، ترجمة منير بدوي، غالب الخالدي، الجزء الثاني، "، ترجمة منير بدوي و غالب الخالدي، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض، 2017، ص 683.

إن التأثير المحتمل لهذه التهديدات خطير وعميق، وواقع لا محالة، لدرجة أنه أصبح من الصعب التمييز بين الموضوعات الجيواستراتيجية للأمن، والتي تتصل بأمور الحرب والسلام، والموضوعات العالمية المرتبطة بالجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. وهنا يطرح السؤال : كيف ستقوم الإنسانية بكافة تمظهراتها بتحديد أولويات التصرف على كوكب مزدحم بموضوعات ومشكلات متعددة ومتداخلة ومتشابكة، بل ومعقدة، كل منها يتطلب اهتماما خاصا، إذا أراد النظام الدولي والأممي الحالي كسب رهاناتها، وتحقيق السلم والأمن الدوليين مع العدالة؟

إن التغيير نحو نظام عالمي جديد، قادم لا محالة، شئنا أم أبينا، غير أنه قد يكون سريعا أو بطيئا، لكنه يتحرك بثبات، ولكن بمعدلاته هو، فالتوجه الثوري للتغير العالمي كما يذكرنا التاريخ سوف يكون، مادام الاستمرار والتغيير يتعايشان بصورة صعبة، وغير سهلة، ومن ثم، فإن هذا المزيج أو الخليط الذي يصنع المستقبل، هو الذي سوف يحدد الاختلاف بين النظام الدولي العالمي القائم والموجود، والنظام الدولي العالمي الجديد الذي سوف يكون.

إن المشكل الحاصل اليوم، والذي يواجهه المجتمع الدولي، يتجلى بالدرجة الأولى في موت الضمير الإنساني، وبالتالي يمكن القول أن الإنسان فقد بوصلة أدميته وإنسانيته، وبالدرجة الثانية في كون أن التطورات في العلوم والتكنولوجيا تسبق وبدرجة كبيرة حل المشكلات التي تقوم بتوليدها. فالعدوان المسلح في الحروب الأهلية، والحروب بين الدول، والإرهاب، وظاهرة الإرهاب المضاد...تقريبا أصبحت في كل مكان وفي أي وقت من العالم. الشيء الذي أدى إلى تدهور البيئة والفشل في تحقيق التنمية، مما أفرز لنا قضية لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهلها أو عدم الاعتراف بها أو حتى تسييسها والسكوت عنها، نظرا لتفاقمها تصنيفيا، وعدديا، إنها قضية اللجوء عامة، واللاجئ البيئي خاصة.

المطلب الأول: أزمة مصداقية الأمم المتحدة.

تتميز الأمم المتحدة بالإعلان عن مثل عليا يستحيل تحقيقها، فتتولد عنها خيبة أمل ومرارة، فعلى مستوى ومدى المبادئ التي تعلن عنها، عاشت المنظمة في أزمة مستديمة. فهي تؤكد على إرادة السلم والتعاون الدولي، لكن الدول الأعضاء تهرب، وتتقاعس عن الوفاء بالتزاماتها، وتستهين بمبادئها. وتضع المنظمة نظاما صارما ومعقدا للأمن الجماعي، لكن الحكومات، لم تعتمد أبدا عليه للحفاظ على السلم والدفاع عن مصالحها الأساسية. فكان أن فشلت فشلا دريعا في حل المنازعات، وفي دعم التعاون الدولي، وفي توفير الحماية اللازمة للاجئين البيئيين،...وإن كانت قد حاولت مضاعفة جهودها لإقرار قواعد معيارية في عدة مجالات، غير أنها لم تفلح في إيجاد الإطار القانوني الملزم، والمرتب للمسؤولية الدولية تجاه قضايا اللجوء والهجرة.

الفرع الأول: المثالية والتضليل.

يطرح التساؤل بإلحاح حول معرفة هل تشكل الأمم المتحدة حقيقة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك الغايات المشتركة، نحو السلم، الأمن الدولي، التطور واحترام حقوق الإنسان، وحماية اللاجئين والمهجرين؟ وعن أهليتها في الدفع بالتعاون بين الشعوب، وعن قدرتها في تجسيد الأداة والآلية المركزية لمعالجة كبريات الإشكالات والاستشكلات العالمية الحالية، وعلى رأسها قضايا البيئة واللجوء.

الفقرة الأولى: في مسألة المثالية.

لقد وضعت الأمم المتحدة نظاما متكاملا شاسعا لحماية حقوق الإنسان وبيئته، معرفة بالقواعد، ومشجعة على تطويرها، وحارصة على الدفاع عنها، حيث أعلنت الأمم المتحدة عن أهداف طموحة في مجالات التطور الاقتصادي، الاجتماعي والإنساني، بواسطة المنظمات المتخصصة والتابعة لها. كما شكلت الأمم المتحدة محرابا إن صح التعبير يقصده السياسيون لتهدئة مخاوفهم من الحروب، وتأكيد نواياهم السلمية، والتعلق بالمثاليات المزيفة، والتعبير عن آمال في عالم أحسن، وهي بهذا سوف تجسد الإطار الذي تلعب فيه مأساة الحرب، والسلم، ومصير الإنسانية، خاصة بعد تزايد الأخطار الأمنية المتمثلة في الإرهاب، والأخطار البيئية العابرة للحدود والقارات واستفحال ظاهرة التقلبات المناخية، والاستغلال الغير معقلن للموارد الطبيعية، وتزايد انبعاثات الغازات السامة من المصانع الرأسمالية، وتقلص المستويات المعقولة من فرص التنمية المستدامة للأجيال القادمة، وتدهور البيئة، واستفحال ظاهرة اللجوء البيئي، ويمكن اعتبار خلق شبكة الأمم المتحدة تجسيدا لهذا الغرض السياسي المتمثل في إقامة سلم دائم، ونظام متكامل يتماشى مع مصالحها الاقتصادية، وأمنها السياسي. ولعل القانون الأساسي لمحكمة العدل الدولية، والذي يعتبر جزءا من الميثاق، يعبر جليا عن هذا الموقف، عندما يشير إلى مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتمدنة، كمصدر من مصادر القانون الدولي العام.[1] فميثاق الأمم المتحدة، وكذا مواثيق أهم المنظمات المختصة، تعلن عن المبادئ المفروض أن تؤطر تطور المجتمع الدولي، فهي تضع الأطر القانونية للعلاقات بين الدول، وأسس أنظمة السلطة الوطنية، فهي تقنن حق اللجوء إلى استخدام القوة، كما تسطر إمكانية الحل السلمي لمختلف القضايا الدولية الراهنة، وتوضح طبيعة وأهداف التعاون الدولي، وباختصار فهي تعلن عن مثاليات على المستوى الكوني، في محاولة منها لإبراز مجتمع سياسي علمي. وعلى المستوى المعنوي، فقد لعب هذا المجمع المؤسساتي دورا أساسيا في العلاقات الدولية، مغديا بمبادئه وأهدافه، طوباوية عالم مسالم، قد يبدو ملتحما متماسكا ومنسجما.

الفقرة الثانية: في مسألة التضليل.

من الطبيعي الاستمرار في مقارنة المبادئ والمثل المعلن عنها من طرف الأمم المتحدة، والواقع التاريخي الملموس، غير أن هذا الخطاب الإنجيلي إن صح التعبير لا معنى له، على مستوى الواقع، لأن أزمة الأمم المتحدة لا تكمن فقط في المسافة بين الطوبوية والتاريخ، كما قلنا سابقا في بداية هذه الدراسة، بل إنها من صنف آخر، أعمق، إنها تنبثق عن الانزعاج الذي تولده هذه المؤسسة، في التخوف الذي يوحي به دورها، في التشكيك الذي يفرضه التفكير في مستقبلها، في الاعتراض والرفض المتزايد لمبادئها، في الخلافات المتولدة عن تفسير هذه المبادئ. إن الركود الذي تعاني منه اليوم المنظمة الدولية في معالجة قضايا البيئة واللجوء والهجرة، مرتبط بأزمة أعمق تمس أسس المجتمع بأكمله، وقد عبر عن هذه الوضعية الأمين العام السابق للمنظمة، Perez de Cuellar، ملاحظا اندحار الضوابط المعيارية للمجتمع الدولي في معالجة القضايا الجديدة، رابطا حالة الفوضى الكونية بأزمة الشرعية، حيث أنه وعلى المستوى العالمي، وفي أقصى الحدود التي

[1] - المادة 38 فقرة 3 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

تمثلها كبريات الدول من جهة، والشعوب المحرومة والمجردة والمعوزة من جهة أخرى، نجد فراغا قانونيا سحيقا حيث وجب أن تجد الشرعية والسلطة مكانا لهما.[1]

إن النظام الذي واكب عمل الأمم المتحدة وارتبط بحياتها، يقع من وقت ما محل انتقادات ومعارضات،[2] دون الخروج بنظام عالمي جديد، فالأمم المتحدة قاصرة عن الدفع بالتطور الضروري في هذا المجال، إذ لم تبق الأمم المتحدة منبعا للرؤيا أو التجديد، بل أصبحت مجرد مرآة سلبية للنظام العالمي، الشيء الذي ساهم في فقدها لجزء كبير من مصداقيتها، ولعل فقدان هذه المصداقية يشكل أكثر الانتقادات الموجهة للمنظمة في الآونة الأخيرة. وإضافة إلى أزمة المصداقية هاته، فقد تحولت الأمم المتحدة ابتداء من بداية التسعينيات من منظمة تعمل على حل ومعالجة القضايا المطروحة على أجندتها، والمساهمة في التطور التدريجي للقانون الدولي في مجال اللجوء عامة، واللجوء البيئي خاصة، عبر توفير الحماية القانونية لهم، إلى مؤسسة تدير ظهرها وتتعامل بمكيالين مع هكذا قضايا، زد على ذلك هناك أمر آخر يتجسد في مسألة الملائمة La pertinence :[3] فماذا يقترح نظام الأمم المتحدة اليوم بخصوص تجسيد قضية الهجرة واللجوء البيئي ككبريات الإشكالات التي تعترض سبيل البشرية؟ وعلى أية إمكانات مؤسساتية قانونية سياسية وبشرية واقتصادية يتوفر لمواجهة مهمة من هذا الحجم؟

بإعلانها عن أهداف غير موضوعية، وبمحاولتها تحقيق مهام مستحيلة، وباتخاذها لتوصيات غالبا ما تكون خالية من أبعاد عملية وقانونية ملزمة، أصبحت الأمم المتحدة مؤسسة غريبة، بعيدة عن أصناف التعامل السياسي المعتاد. فهي مباشرة داخل كبريات الأحداث العالمية، لكنها بعيدة عن أهم القرارات السياسية المصيرية، وهي مهتمة بعدد من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية، لكن تبقى دون وسائل للقيام بذلك. وهي بهذا تظهر على شكل مسرح للحياة الدولية، حيث أن الممثلين مجتمعين على خشبتها، لا للتفاوض، بل للقيام بأدوار تمثيلية، للعب دور رسمي على المسرح العالمي.[4]

الفرع الثاني: إفشال عملية تدوين القانون الدولي للجوء البيئي.

إذا كان اللاجئ البيئي مشمول بالحماية القانونية إلى حد ما، بمقتضى المواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان باعتباره إنسانا، فإنه ومن الناحية القانونية، يفتقر للتنظيم والحماية القانونية الدولية بمقتضى قانون دولي يقوم على مصادر، وعلى رأسها العرف الدولي، من أجل إقرار قيم التضامن والاعتماد المتبادل والمسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي في تصحيح الأوضاع التنموية والاقتصادية والاجتماعية المختلة، من أجل إقامة نظام عالمي جديد. لكن أبد لم تفلح مطالب بعض الدول رغم جهودها المضنية على هذا المستوى منذ سنوات السبعينيات من القرن العشرين إلى الآن، ورغم العشريات الأممية المتعددة، التي شكلت مطالب اجتماعية وحقوقية، للأمم المتحدة، لا أقل ولا أكثر في تفاعلها مع هذه المطالب، فإنها اصطدمت بالإرادة المتصلبة، والمحافظة لدول الشمال في إبقائها على الوضع القائم كما

---

[1]- N.D/A.G. 40ème Session ; DO, Supplément N° 1,P.1.

[2] أنظر جريدة - Le monde.1995 يونيو 27 ،

[3] بهذا الشأن أنظر : « L'ère Postcoloniale » - المهدي المنجرة، يتحدث عن

« L'ONU face aux nouveaux défis », IN : « Un Demi – siècle de Nations – Unies », colloque 26 -28 oct. 1995, Marrakech, P.24.

[4] - سعد الركراكي، مرجع سابق 206.

هو،[1] بمعنى آخر ، أن عدم الاعتراف بالمشكلة من ناحية قانونية، يعود إلى أن المجتمع الدولي مازال متخوفا من الاعتراف بتلك المشكلة، وذلك لأسباب عدة منها الأسباب السياسية، والأسباب الاقتصادية.

الفقرة الأولى: تعطيل عمل اللجنة الأممية السادسة في تدوين قواعد اللجوء والهجرة.

إن قضايا اللجوء والهجرة، كقضايا إنسانية كونية من الدرجة الأولى، سيظل يلازمها الاعتوار والعوز القانوني، ما لم يستطيع المجتمع الدولي من تدوين القانون الدولي الخاص باللاجئين، الذين تضاعفت أعدادهم و كذا أصنافهم بشكل مهول ، و تزايدت حدة الإكراهات الدولية ، في معالجة مشاكلهم، بفعل تزايد حدة الصراعات الدولية و تزايد حدة الأخطار الأمنية، المهددة للسلم و الأمن الدوليين، بفعل ازدياد أسباب النزوح و الهجرة، رغم الرهانات الأممية في تدوين هذا النوع من القانون، منذ سنة 1989، حين راهنت الأمم المتحدة عبر قرارها 44/23 بجعل الفترة الممتدة من سنة 1990 الى سنة 1995، عقدا للقانون الدولي، خصوصا القانون الدولي ذو البعد الإنساني و تشجيع التطور التدريجي فيه و تدوينه. هذه الدعوة الأممية ذاتها، التي لاقت ترحيبا دوليا واسعا، من خلال اقتراح أعضاء المجتمع الدولي، على أن تقوم هذه العملية على أساس، حصر الموضوعات الخاصة بالتدوين وإعطاء الأولوية للمجالات ذات الأهمية القصوى وملأ الثغرات بطريقة سليمة، لتحقيق التوافق العام حول، الوضعية القانونية للاجئين، والتي طرح فيها إشكالية البحث في الأسباب المؤدية لاستشكالات اللجوء، و تحميل الدول مسؤولية ذلك، دون المنظمات الدولية، التي يظل دورها قائما، في تقديم بعض المساعدات على شكل هبات، كما أثار أيضا مشكلة بعض الفئات المنخرطة في قائمة اللاجئين، كما هو الحال بالنسبة للجوء البيئي، أو الإيكولوجي. لكن عملية التدوين هاته سجلت في خانة النصوص التدوينية، التي لم ترق ولم تنضج بعد إلى مستوى قانون مدون متوافق عليه، كما اعتبرت العملية أكثر تعقيدا، والأبطئ عل الإطلاق في إنجاز نصها التدويني، إلى يومنا هذا، بسبب العراقيل السياسية التي وضعتها القوى الدولية الكبرى في وجهها، خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، المدافعة عن أحادية، قطبها، في ضبط السلوك الدولي لما بعد، أوفاق مالطا، في تبخيسها لجملة من المعالجات القضائية، والقانونية المرتبطة بموضوع اللجوء، ونكرها لشرعية التنظيم القانوني الدولي لها. زد على ذلك تعطيل أعمال اللجنة السادسة، بسبب النقاشات السيزيفية،[2] المستنزفة لجهود الفقهاء الدوليين الذين تداولوا على إعداد المشاريع الخاصة، بتدوين قواعد اللجوء والهجرة داخل اللجنة الأممية السالفة الذكر.

إن قواعد المسؤولية الدولية تجاه قضايا الهجرة واللجوء (اللجوء البيئي)، سيظل عرفيا، ومشتتا في شكل بروتوكولات، وإعلانات، ومواثيق، واتفاقيات، وما إلى ذلك، إلى حين تقرير الجمعية العامة، للإجراءات المسطرية الواجب اعتمادها، وتحديد ما إذا كان النص التدويني، الخاص بها، سيخضع للنقاش والتصويت في مؤتمر دبلوماسي أم لا، من أجل التوصل إلى عقد اتفاقية التدوين، كما هو الأمر معتمد في أغلب المعاهدات الدولية الشارعة، التي تعقد تحت إشراف الأمم المتحدة، تكون ملزمة، ويترتب عنها المسؤولية الدولية.

---

[1] - جعفر بنموسى، مرجع سابق، ص 130.

[2] - السيزيفية : مصطلح يُطلق على الأنشطة عديمة الهدف أو اللامتناهية. وهو رمز للعذاب الأبدي ورمز للعبث، المصطلح مقتبس من أسطورة إغريقية بطلها سيزيف الذي عوقب بأن يدفع حجراً لأعلى الجبل, فقط ليراه يتدحرج إلى الوادي، فيعود لدفعه أعلى الجبل تارة أخرى، ويظل يفعل ذلك إلى الأبد.

الفقرة الثانية: خيبة أمل الميثاق العالمي للهجرة واللجوء.

فيما يخص الميثاق العالمي للهجرة واللجوء، والذي تضمنه إعلان نيويورك من أجل إقرار ميثاق عالمي من أجل لجوء وهجرة، آمنة ومنظمة ومنتظمة نهاية سنة 2018، تساهم في الحوكمة العالمية و تعزيز التنسيق الدولي بشأنها، عن طريق وضع إطار متفاوض، ومتفق عليه من قبل الدول الأعضاء، قادر على معالجة التدفقات المهولة لهم على الصعيد العالمي، التي وصلت الى 258 مليون مهاجر حول العالم. هذا الميثاق الذي انطلقت المفاوضات بشأنه مند سنة 2016، قبل أن يتوج بتبنيه من طرف، أغلب الدول الملتئمة في المؤتمر الحكومي الذي انعقد بمراكش 10 دجنبر 2018، من أجل اعتماده، في نسخته النهائية، دون إجراء تصويت رسمي عليه، الذي أرجأ إلى 19 دجنبر من نفس السنة، والذي عرف مصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة عليه، بعد تصويت 152 دولة، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، التي انسحبت من المفاوضات المفضية إلى اعتماده، بشكل مبكر، و معارضة خمسة دول أوربية، أغلبها من أوربا الشرقية، وامتناع عن التصويت لإثنا عشر دولة، وانسحاب الشيلي من الاتفاق قبل انتهاء المؤتمر الحكومي المنعقد لهذه الغاية بمدينة مراكش المغربية بالتاريخ أعلاه.

ولقد تضمن الميثاق، أربعة أجزاء، توزعت بين مقدمة أو ديباجة، محددة لمرجعية الميثاق ولمجموعة من المبادئ التوجيهية الشاملة والمترابطة أهمها: اعتبار الإنسان هو المركز، بالإضافة إلى مجموعة من المبادئ التوجيهية الأخرى التي همت، التعاون الدولي في قضايا الهجرة الدولية والسيادة الوطنية، ومراعاة الأصول القانونية والتنمية المستدامة وحقوق الانسان، في سبيل التقيد والالتزام بهاته المبادئ التوجيهية في هكذا ميثاق عالمي ذو البعد الإنساني العميق والقوي، بينما تفصل الجزء الثاني، في مختلف الإجراءات و الطرق التي يجب اتباعها لتجنب عملية الهجرة القسرية من خلال تحديد إطار قانوني لها واضح و شامل لها، كما ركز هذا الجزء، على ضرورة الاهتمام بالأوضاع التي تدفع المهاجرين لمغادرة أوطانهم من خلال تبادل المعطيات و المعلومات ومكافحة الهجرة غير النظامية، و تعزيز الأمن على الحدود و اتخاد إجراءات الأمن والحماية و الإنقاذ في دول العبور بما في ذلك تسهيلات الاتصالات، و غيرها من الالتزامات المبدئية، المتساوية والمتبادلة، لجميع أطراف الميثاق في معالجة جميع قضايا الهجرة،[1] التي حددها الميثاق في 23 هدفا، وكل هدف متألف من التزام عام، وفهرس للأعمال الممكنة، التي يمكن للدول الاستفادة منها لتطوير استجاباتها الوطنية والدولية، حسب اختياراتها. و تستعرض باقي أجزاء الميثاق الإجراءات المصاحبة لتنفيد الميثاق وكذا آليات المتابعة والاستعراض، التي تستعرض من خلالها الدول الأعضاء، التقدم المحرز على الصعيد العالمي والوطني والمحلي، في تنفيذ الميثاق،[2] وذلك من خلال "منتدى استعراض الهجرة الدولية "، الذي سينشأ لهاته الغاية، وتنعقد دوراته الاستعراضية، كل أربع سنوات، بداية من سنة 2022.[3] وعلى ذكر ما سبق فإن الميثاق تزامن مع اعتماد الدول الأعضاء الـ 193 في الأمم المتحدة بتاريخ 25 شتنبر 2015، برنامجا عالميا جديدا للتنمية المستدامة تحت عنوان " تحويل عالمنا، وهي خطة التنمية المستدامة لعام

[1] - الإعلان الذي انبثق عنه قرار الجمعية العامة رقم 293/64 في شتنبر 2014.

[2] - للمزيد من التفاصيل، أنظر الهدف 1، 3، 4، 11، 21، من ميثاق الهجرة واللجوء المشار إليه أعلاه.

[3] - الفقرة (أ) من المادة 49 من الميثاق العالمي للهجرة واللجوء لسنة 2018.

2030 "، حيث سبق للأمين العام للأمم المتحدة أن قدم تقريرا معنونا " بأمان وكرامة، التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين "، المعد عملا بمقرر الجمعية العامة 539/70، المؤرخ في 22 دجنبر 2015.[1]

ولكن، أهم ما يمكن أن يعاب على هذا الميثاق، هو كونه يظل ميثاقا أدبيا، بالتزامات و إجراءات سياسية لا قانونية، للدول الأطراف به، ويبتعد إلى حد كبير عن مفهوم المعاهدات الدولية الشارعة، التي تكتسب قواعدها صبغة العمومية والتجريد والمعيارية الإلزامية، حتى وإن كان يبدو في الظاهر، كميثاق عالمي وشامل، شبيه بالميثاق العالمي لحقوق الإنسان، وذو علاقة وظيفية وتكميلية له، في معالجته للهجرة واللجوء الدوليين، بكل أبعادها ومراعيا لكل احتياجات الحكومات والمجتمعات والمهاجرين واللاجئين، في سبيل الحد من تدفقاتهم المهولة هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن ذات الميثاق، يظل في حاجة، إلى مواثيق دولية و بروتوكولات تكميلية له، إسوة بالميثاق العالمي لحقوق الإنسان، أو على أقل تقدير، هو في حاجة إلى مشروع تدوين شامل، يدمجه مع مشروع القانون الدولي المدون للاجئين، الذي طال انتظاره، ولا ندري حتى، إن كان سيشكل إلى جانب، الميثاق العالمي للاجئين، الذين صدرا، تنفيذا لإعلان نيويورك، بتاريخ 19 شتنبر 2016.

المطلب الثاني: في مسألة الرهانات: النتائج والتوصيات.

مما لا شك فيه أن الاتجاهات العالمية المتعارضة آخذة في الظهور والانكشاف، فهناك البعض الذين يشيرون إلى الاندماج والتكامل، بينما هناك آخرون يشيرون إلى التجزئة والانقسام. وبينما يبدو العالم، وكأنه يقترب من الاتحاد، فإنه وفي نفس الوقت، آخذ في الانقسام. ففي الأفق، يبدو هناك نظام عالمي جديد، لكن خصائص هذا النظام مازالت في طور التكوين، ولم تتحدد بشكل واضح بعد. إن عدم اليقين وغياب القدرة على التنبؤ إنما يمثلان مزاجا سائدا، ومع ذلك فإن أمرا مؤكدا، يتمثل في تحولات زلزالية في طريقها إلى أن تصبح تحديا لحكمة المعتقدات القديمة والسائدة، والرؤى التقليدية. ولما كانت الاضطرابات والهواجس تميزان الأوضاع المعاصرة، فإنها تتطلب إثارة أسئلة غير تقليدية حول الأخطار والقضايا التقليدية من جهة والجديدة من جهة أخرى، هي أسئلة بأبعاد خماسية من أجل فهم الضغوط السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والبيئية، التي أصبح على دول العالم أن تتحملها وتجد حلولا لها، وهو الأمر الذي لاح لنا من خلال هذا البحث. عدد من النتائج والتوصيات، والتي نراها في نظرنا الحل الأمثل لقضايا اللجوء البيئي.

الفرع الأول: نتائج الدراسة.

لقد حاولنا في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على أهم الأخطار العابرة للحدود والقارات، والتي تهدد فرص التنمية المستدامة والعدالة البيئية، إنها مسألة غاية في الأهمية، وآخذة في الاستفحال لدرجة، إنها ظاهرة اللجوء لأسباب بيئية، ومهما كانت الأسباب والدوافع، فالوجه واحد.

الفقرة الأولى: من الناحية القانونية.

وفي هذا الصدد نسجل جملة من النقاط على سبيل المثال لا الحصر، يمكن إجمالها فيما يلي:

[1] - أشخلف عبد الله، " قراءة في القانون الدولي للهجرة وميثاق الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية "، ضمن مقال منشور بمجلة الخزامى للدراسات القانونية والاجتماعية، عدد خاص حول الهجرة واللجوء، يناير 2020، ص 149.

- أن القانون الدولي والوطني المتعلق باللجوء، والمطبق حاليا بحق اللاجئ والمهجر البيئي، يعتبر قانونا موضوع منذ زمن طويل، وهو يسير بسرعة نحو القدم والشلل، فلم تعد مسألة الإجماع الدولي كافية لنيل الحقوق، وإيجاد الحلول.
- عدم وجود اتفاقية دولية تنظم حماية اللاجئين، البيئيين، من حيث التعريف والحقوق والواجبات.
- التشتت الغير مبرر للاتفاقيات والممارسات القانونية، والتي تفتقد لمعياريتها الملزمة، لا يستشكل أمر التعبير الصريح فيها عن رضا الأطراف الأعضاء بها.
- أن اللاجئ البيئي يتميز عن اللاجئ الإنساني، والنازح والمهاجر البيئي مفهوما وتصنيفا.
- عدم الإشارة سواء الصريحة أو الضمنية للاجئ البيئي في اتفاقية جنيف للاجئين لعام 1951، وبروتوكولها الملحق لعام 1967.
- عدم وجود اتفاق صريح من جانب أشخاص المجتمع الدولي، حول مصطلح واحد يعبر عن فئة الأشخاص الذين تضطرهم الظروف البيئية، لمغادرة محل إقامته طواعية أو بصورة قصرية، سواء كانت حركتهم داخل حدود دولتهم أو عبروا تلك الحدود، وما يترتب على ذلك من الاعتراف بوضع قانوني لهذه الفئة، وما يستتبعه من توفير الحماية لهم.
- عدم ضبط مفهوم اللاجئ البيئي، على مستوى التشريعات الداخلية، وأن السبب في ذلك خوف التزام الدول من عواقب ذلك، وعدم إرادتها في الالتزام بالمنح والمزايا للاجئين البيئيين، وخوفا من تهديد أمنها واستقرارها الداخلي، وسيادتها.
- تعطيل مشروع تدوين القانون الدولي للاجئين بصفة عامة، واللاجئين البيئيين بصفة خاصة.
- رغم الترسانة القانونية السابقة، وغيرها المتلاحقة في الألفية الثانية من القرن الواحد والعشرين، سيما مؤتمر قمة المناخ المنعقد بباريس، ومراكش، لم تفلح في الحد من ظاهرة اللجوء والهجرة، التي باتت تشكل تهديدا حقيقيا يتوعد بعواقب وخيمة.
- عدم الإقرار قانونيا بالمسؤولية الدولية، للدول المتسببة في تدهور البيئة.
- بالرغم من وجود القانون البيئي التفاوضي، إلا أنه لم يتطرق بأي شكل من الأشكال، إلى الحماية بجميع أشكالها للاجئ والمهجر بيئيا.
- حداثة قضية اللجوء البيئي، وعدم مسايرة الترسانة القانونية الحالية، في كسب رهانات الجيل الثالث من الحقوق، وعدم تعاطي المجتمع الدولي بجدية وحزم وإرادة سياسية حقيقية، يزيد من تأزيم الوضع القانوني للاجئ عامة، مما أدى إلى ضياع حقوقه، واستغلاله بشكل يتعارض ومبدأ الإنسانية.
- الفساد المالي الذي تعرفه بعض المنظمات المعنية بحماية اللاجئين، مما جعل الدول المانحة تقلص من حجم المساعدات الإنسانية المقدمة إلى هذه الفئة من اللاجئين، بل و تحولت بعض الدول من دول مانحة إلى دول ممتنعة ومانعة لتقديم المساعدات المالية لهذه المنظمات، لشبهة فسادها.
- أن السيادة للدولة، ولها كلمة الفصل في وضع قانون مناسب للهجرة، في تكريس للقواعد التقليدية للقانون الدولي

الفقرة الثانية: من الناحية السياسية.

وتتمثل أيضا في مجموعة من النقاط:

- عدم قدرة النظام العالمي الحالي في الاستجابة لرهانات حقوق الجيل الثالث من حقوق الإنسان التضامنية والجماعية، كالحق في بيئة سليمة، تجنبا للظاهرة اللجوء البيئي، وذلك لعدم وجود رغبة وإرادة سياسية لدى النظام الحالي، بسبب تغول القوى الدولية والرأسمالية الكلاسيكية والحديثة، في استغلال الموارد الطبيعية، وعجزها عن احترام تعهداتها البيئية والوفاء بها، بفعل حاجتها لاستغلال مواردها الحفاظ على توازناتها الاقتصادية الهشة.
- تضارب المصالح وتضاعف موجبات الانقسام الدولي، والايديولوجي والحضاري والثقافي الدولي.
- الانسحاب المفاجئ والغير مفهوم، لمجموعة من الدول الكبرى، التي تتغنى بشعارات حقوق الإنسان، من مجموعة من البروتوكولات الدولية، والمؤتمرات والقمم المناخية.
- مسؤولية القوى الدولية الكبرى، خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، المدافعة عن أحادية قطبها، في ضبط قواعد السلوك الدولي، وتبخيسها لجملة من المعالجات القضائية والقانونية المرتبطة بموضوع الهجرة واللجوء والعدالة الدولية، وتنكرها لشرعية التنظيم القانوني الدولي لها.
- محاولة القوى الدولية الكبرى، محاولة تسييس قضايا الهجرة واللجوء، ومحاولة ربطها وجوبا وعدما، بقضايا الإرهاب والاتجار في البشر والمخدرات، خاصة بعد أحداث 11 شتنبر 2001.
- تعطيل عمل اللجنة السادسة بالجمعية العامة للأمم المتحدة في تحقيق التقدم المضطرد في مجال القانون الدولي للهجرة واللجوء منذ سنة 1990.
- فشل هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن في القيام بمهامهما، في مجالي السلم والأمن الدوليين، وذلك في المساهمة بشكل صريح في حل هكذا قضايا (الأمن البيئي، اللجوء، الهجرة، الإرهاب...). ونهج سياسة الكيل بمكيالين بين دول الشمال، ودول الجنوب.

الفرع الثاني: التوصيات.

إن تناول تناول موضوع اللجوء البيئي أكاديميا، في شقيه، القانوني والسياسي، كان الهدف من ورائه، هو إخضاع أحد الظواهر، التي ستشكل إحدى محاور المؤتمر الدولي " **مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى** "، إلى الدراسة والبحث، قصد الخروج بتوصيات ومقاربات فكرية، أملا في المساهمة ولو بشكل من الأشكال في حماية كوكب الأرض بمنطق جديد، في ظل نظام عالمي تشاركي (أحد أهداف المؤتمر) مستدام. وعلى هدي ما تقدم، فإننا نرى من وجهة نظرنا كباحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، **جملة من التوصيات في شكل اقتراحات**، قمنا بتقسيمها إلى جانبين أساسيين: الجانب الأول قانوني، والجانب الثاني حقوقي إنساني.

الفقرة الأولى: اقتراحات ذات صبغة قانونية.

وهي توصيات نراها من وجهة نظرنا أنها ذات أولوية أولى من أجل التسريع من وثيرة الإصلاح وسد الثغرات من أجل حماية اللاجئ البيئي، ولنقل اللاجئ الإيكولوجي.

- تقويم وإصلاح المنظمة العالمية بمجلسيها، أو استبدالها بغيرها ممن يمكن من وضع توازن في الحقوق والواجبات بين الدول الأعضاء، فالسلم والأمن الدوليين ليست لهما قيمة باطنية أو ذاتية، إذا لم يتم ربطهما بفكرة العدالة والإنصاف، مع احترام الاختلاف الثقافي والحضاري، والحال هنا لا يستقيم إلا في إطار نظام عالمي جديد ومستدام.
- اقتراح عقد أو فترة زمنية محددة من أجل تدوين القانون الدولي للهجرة و اللجوء عامة، واللاجئ البيئي خاصة، والتوسيع من دائرة أصناف اللاجئين بمختلف أطيافهم.
- ضبط المصطلحات القريبة من اللاجئ، ووضع تعريف دقيق للاجئ البيئي.
- الدعوة إلى احترام القانون البيئي، والالتزام بأحكامه، وحماية البيئة وإيقاف التدهور البيئي.
- اعتماد آليات وميكانزمات للحد من ظاهرة اللجوء البيئي أو الهجرة لأسباب بيئية.
- تعديل اتفاقية جنيف لعام 1951، المعنية بشؤون اللاجئين بمقتضى بروتوكول، وإدراج الفئات المحمية بيئيا، أو اعتماد اتفاقية خاصة.
- الاستعانة بالعرف والفقه الدوليين، بالإضافة للقضاء الدولي في التفسير المرن لاتفاقيات اللجوء، والاستفادة من مبادئ القانون الدولي للبيئة، والقانون الدولي للتنمية.
- إقرار نظام المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية للدول المتسببة في تدهور البيئة، التي أنتجت لنا اللاجئ البيئي، بناء على قواعد قانونية ملزمة بإصلاح الضرر، لا التعويض عليه.

الفقرة الثانية: اقتراحات ذات صبغة حقوقية إنسانية.

وهي توصيات مفعمة بمفهوم الإنسانية، على اعتبار قضية اللجوء البيئي قضية جوهرية في مطارحات حقوق الإنسان، ومحكومة بقواعد وضوابط أصلية نابعة من آدميته، وقابلة لمختلف المعالجات، إن الفلسفية و الأخلاقية والإيديولوجية أو المعالجات الواقعية والوضعية، والتي تحضر بمجملها، بشكل مندغم، و غير قابل لوضع خطوط فصل صارمة بينها، باعتبار، أن هاته المعالجات المختلفة لقضية اللجوء تجد أساسها في مبدأ الإنسانية. ومن بين هذه الاقتراحات نرصد مايلي:

- جعل القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، المأسسة القانونية التي تبنى عليها أية ممارسة اتفاقية خاصة باللاجئ البيئي.
- اعتماد وإقرار مبدأ الإنسانية بمختلف أبعاده، كمصدر عام للالتزامات الدولية.
- اتخاذ الإجراءات الأمنية الدولية، وتشديدها عند التعامل مع قضية اللجوء، والأخذ بنظر الاعتبار مبادئ حقوق الإنسان.
- حماية ضحايا البيئة من خلال تعزيز حماية المشردين داخليا.

- توسيع اختصاصات الشخوص الدولية للمجتمع الدولي، خاصة اختصاص المنظمات الحكومية والغير الحكومية الدولية الناشطة في شؤون الهجرة واللجوء، ليشمل فئة المهجرين واللاجئين البيئيين.
- ضمان معاملة اللاجئين وفقاً للمعايير الدولية المعمول بها دوليان والمساعدة في إعادة إدماج اللاجئين العائدين إلى وطنهم، من خلال تشجيع التنسيق بين الدول المعنية في هذا المجال.
- دعم مجال حقوق الإنسان بشكل فعال، والقضاء على الفقر والإرهاب، والامتثال لقواعد القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني في حالة الفراغ القانوني، إذ يمثل ذلك حالة ضرورية للحد من حالة اللجوء، ومواجهته بالخطط الواضحة والامكانات المطلوبة.
- توفير وتعزيز الولاية القضائية الدولية، على مراقبة الحماية الموفرة على أرض الواقع للاجئين البيئيين.

خاتمة:

ليست الخاتمة أو الخلاصة تلخيصا بقدر ما هي عبرة ونتيجة، والعبرة والنتيجة هي حصاد وحصيلة. وبناء على ما تقدم يتضح لنا جليا وبما لا يدعو أدنى مجال للشك أن النظام العالمي الحالي، عجز في توفير الحماية اللازمة في شقيها القانوني والإنساني، لقضية اللجوء البيئي، وخسر كسب هذا الرهان، الذي يعد واحدا من بين القضايا والقيم الجديدة أو المتجددة في خانة الظواهر الواسعة الانتشار أفقيا في العالم، فاللجوء في أبعاده واتجاهاته الدولية والداخلية المختلفة، يمثل تحديا هاما وخطيرا للمجتمع الدولي بكافة شخوصه الدولية والإقليمية، الحكومية والغير حكومية، فهو يتصل بالجوانب الانسانية للفرد، وما له من حقوق طبيعية وقانونية، الأمر الذي يستلزم معه الاهتمام جديا بموضوع اللجوء، وقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة، أن اللجوء مهما اختلفت أسبابه، فالنتيجة واحدة، لهذا ينبغي العمل على تفادي هذه الأسباب، وإدراك حلولها استباقيا ومبكرا يعتبر حالة ضرورية للحد من اللجوء ومعالجة قضاياه بشكل فعال من أجل مجتمع دولي خال من المآسي والويلات والأحزان. لكن هيهات هيهات، فعدد اللاجئين في تزايد مستمر، خاصة بعد الغزو الروسي على أوكرانيا، إثر العدوان المسلح، فتهجير ثلاثة ملايين مواطن أوكراني يعد انتهاك صارخا للقيم والمثل والمبادئ الحقوقية والإنسانية، أمام مرأى ومسمع من دول العالم ومن كافة شخوصه الدولية، وفي تحد سافر للولايات المتحدة الأمريكية قائدة النظام المهترئ الحالي والأحادي القطبية، مما ينذر بكارثة إنسانية وبيئية وغذائية ومناخية عالمية. فهل هي معالم ظهور نظام عالمي جديد أم فوضى عالمية؟

قائمة المراجع:

- أشخلف عبد الله، " قراءة في القانون الدولي للهجرة وميثاق الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية "، ضمن مقال منشور بمجلة الخزامى للدراسات القانونية والاجتماعية، عدد خاص حول الهجرة واللجوء، يناير 2020
- أولي براون، لعبة الأرقام، نشرة الهجرة القسرية " تغيير المناخ والنزوح "، عدد 31، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، دجنبر 2008.

- بوسراج زهرة، " الوضع القانوني للاجئين البيئيين في القانون الدولي "، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 33، الجزء الثاني، يونيو 2019.
- برهان أمر الله، " حق اللجوء السياسي " دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.
- بابكر محمد علي، " أحكام القانون الدولي للاجئين وتطبيقاته في الوطن العربي، رسالة الماستر، جامعة بغداد، العراق، 1994.
- تشارلز دبليو كيجلي، شانون ليندسي بلانتون، " السياسة العالمية – التوجهات والتحولات – "، ترجمة منير بدوي، غالب الخالدي، الجزء الثاني، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض، 2017.
- جعفر بنموسى: " أزمة القانون الدولي في وضع انتقالي – المفاهيم والمصادر – "، منشورات سليكي أخوين، الطبعة الأولى، طنجة، يوليوز 2017.
- سعد الركراكي : " العلاقات الدولية – الميراث والرهان – "، المطبعة والوراقة الوطنية، الطبعة الأولى، مراكش، يناير 1997.
- صلاح جبير البصيصي، " الحماية الدولية للاجئي البيئيين "، مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء، كلية القانون، السنة السادسة، العدد الثاني، 2014، العراق.
- محسن أفكيرن، " القانون الدولي للبيئة "، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
- كاظم المقدادي، " المشكلات البيئية المعاصرة في العالم، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة البيئة، 2007.
- علي عبد الرازق صالح، " اللاجئون في القانون الدولي العام "، أطروحة الدكتوراه، جامعة النهرين، 2007.
- علي جبار كريدي، " الحماية الدولية للاجئين "، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2005.
- علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية غسان الجندي، " القانون الدولي لحماية البيئة "، الأردن، 2004.
- يوسف البحيري، " حقوق الإنسان والحريات العامة – التجربة المغربية بين التأصيل والمكتسب – "، المطبعة والوراقة الوطنية الطبعة الأولى، 2020، مراكش.
- الميثاق العالمي للهجرة واللجوء لسنة 2018.
- النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بتاريخ 25 يونيو 1945.
- اتفاقية باريس بشأن التغيرات المناخية، في 12 دجنبر 2015، FCCC/cp/2015/1,9/rev1.
- اتفاقية كمبالا " اتفاقية الاتحاد الإفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا، اعتمدت في عام 2009، خلال قمة الاتحاد في العاصمة الأوغندية كمبالا، ودخلت حيز النفاذ في 6 دجنبر 2012.
- اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية، التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في إفريقيا 1969.
- إعلان الأمم المتحدة لعام 1967.

- إعلان بانكوك الصادر من قبل اللجنة الاستشارية لعام 1966.
- تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، الجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم 1(A/57 /1).
- قرار الجمعية العامة رقم 293/64 في شتنبر 2014.
- تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، مجلة اللاجئون، المجلد 2، رقم 123، 2001.
- قرار رقم 100/45 المتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا الكوارث الطبيعية، وحالات الطوارئ المماثلة، الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 14 دجنبر 1990، الوثيقة A/RES/45/100.
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 131/43، المتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا الكوارث الطبيعية، وحالات الطوارئ المماثلة، المنعقدة بتاريخ 8 دجنبر 1988، الوثيقة A/RES/43/131.
- جريدة Le monde، 26 أبريل 1995.

- Art 2/2 du Projet de convention relative au statut international des Déplacés Environnementaux (Deuxième version –mai 2010(
- • Bourguerra (L), « Au service des peuples ou d'un impérialisme écologique ? », Le Monde Diplomatique, Mai 1992.
- Christel Cournil : « Les réfugiés écologique – Quelle(s) protection, quel(s) statut(s) ? – », Revue du droit public, N° 4, 2006, Imprimerie France Quercy, France, 24/07/2006.
- Christel Cournil, "A la recherche d'une protection pour les « réfugiés environnementaux » : actions, obstacles, enjeux et protections ", REVUE Asylon(s), N°6, novembre 2008, Exodes écologiques.
- Cournil Christel, « Émergence et faisabilité des protections en discussion sur les réfugiés environnementaux », Revue Tiers Monde 4/2010, N° 204.
- Decision 1/CP.16, The Cancun Agreements: Outcome of the work of the Ad Hoc Working Group on Long Term Cooperative Action under the Convention, in Report of the Conference of the Parties on its sixteenth session, Addendum, Part Two : Action taken by the Conference of the Parties, FCCC/CP/2010/7/Add.1, 15 March 2011.
- Dorothé Lobry, « Pour une Définition juridique Des réfugiés écologique : réflexion autour de la qualification juridique de l'atteinte à l'environnement », Revue Asylon(s), N°6, novembre 2008, Exodes écologiques.
- Environnement Protection Agency aux états – Unis en 1969 ; Ministère de l'environnement au Royaume Uni et en France en 1970 et 1971.

- Frédéric Tiberghien, Réfugiés écologique ou climatique: de nombreuse questions juridiques en suspens, Accueillir, N° 246.
- Journal électronique Atlántico, du 5 Septembre 2015.
- Julien Bétaille, « Des réfugiés écologique a la protection des déplacés environnementaux, éléments du débat juridique en France », Homme et migrations, consulté le 22 mai 2018.
- Le Symposium commémoratif de l'OUA et du HCR sur les réfugiés et les déplacements de population forcés en Afrique a eu lieu à Addis Abeba, en Ethiopie, du 8 au 10 septembre 1994.
- L'ONU face aux nouveaux défis », IN : « Un Demi – siècle de Nations – Unies », colloque 26 -28 oct. 1995, Marrakech.
- Norman Myers and Jennifer Kent: « Environnemental Exodus : An Emergent crisis in the Global Arena », Washington : Climate Institute, 1995.
- N.D/A.G. 40ème Session ; DO, Supplément N° 1.
- Nadia Belaidi, « La lutte contre les atteintes globales à l'environnement : vers un ordre public écologique », Bruylant, Bruxelles, 2008, p. 461. Voir aussi : Nadia Belaidi, « Identité et perspectives d'un ordre public écologique », Droit et cultures, 68 /2014.
- Patricia Savin, Yvon Martinet, George J, Gendelman, " Problématique des déplacés environnementaux, il est grand temps d'agir ", Droit De l'environnement N° 232, Mars 2015.
- Petra Durkova, Gramilor, Barbara Kiss, Megi Plakn, « Climate refugees in the 21 st century, 2012.
- Susan George, « Pouvoir dans le monde », PUF, 1989.
- S. B. Pentinat : « Environnemental refugees : Problems and challenges for International Law.«
- Volker Thrk, Frances Nicholson, refugee protection in international law, 2007.

الجهود الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري

ط.د معاد الشرقاوي

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية

جامعة الحسن الثاني- المغرب

الملخص:

يواجه العالم مشكلة حقيقية ألا وهي التغيرات المناخية التي تتفاقم بسرعة لكنها مشكلة نستطيع أن نتجنبها من خلال تفاقم جهود المنظمات الدولية للحد من حرق مليارات الأطنان من الوقود الأحفوري لتوليد الطاقة مما تسبب في انبعاث غازات أدت إلى الاحتباس الحراري وزيادة اتساع ثقب الأوزون لكن ما سيحدث مشاكل بيئية في المستقبل بسبب تلك الظاهرة إذا ما تقاعسنا عن التحرك لتقليل الآثار الوخيمة للتغير المناخي، لذلك يجب الحد من الخسائر والأضرار المحيطة بالكرة الأرضية الناتجة عن الآثار الضارة لتغير المناخ، والتي طالت النظم البيئية المتعددة من هواء ومياه وتربة، فضلا عن حياة وصحة الإنسان، ويمكن القول أن ظاهرة الاحتباس الحراري قضية مشتركة تهم جميع الدول والهيئات.

الكلمات المفتاحية: الاحتباس الحراري، تغير المناخ، الحماية، البيئة، الآليات.

Abstract:

The world faces a real problem, which is climate change, which is rapidly exacerbating, but it is a problem that we can avoid by exacerbating the efforts of international organizations to limit the burning of billions of tons of fossil fuels for power generation, causing the emission of gases that have led to global warming and the expansion of the ozone hole, but what will happen is environmental problems. In the future because of this phenomenon, if we fail to act to reduce the severe effects of climate change, so the losses and damages surrounding the globe resulting from the harmful effects of climate change must be reduced, which affected multiple ecosystems of air, water and soil, as well as human life and health, and it can be said The global warming phenomenon is a common issue that concerns all countries and bodies.

Key words: Global Warming, **climate** change, the environment , protection, mechanisms

مقدمة:

تعد قضية تغير المناخ من القضايا الحاسمة في عصرنا حيث أن تأثيرات تغير المناخ عالمية النطاق وغير مسبوقة من حيث الحجم، وبدون اتخاذ اجراءات صارمة اليوم، سيكون التكيف مع هذه الآثار في المستقبل أكثر صعوبة ومكلفة، حيث أصاب التلوث كل عناصر البيئة المحيطة بالإنسان، فدمر الارض التي نأكل من نتاجها و الهواء الذي لا نحيا بغيره والماء الذي يعد من أهم مقومات الحياة، اذ تعد قضية التغير المناخي ذات طابع عالمي، وبالتالي فان أي جهود لصيانة البيئة داخل أي دولة سوف تبقى محدودة، لذلك لابد من تضافر جهود جميع الدول من خلال التعاون على التخفيف من الآثار الضارة للتغير المناخي و اتخاذ أكثر الاجراءات طموحا للحيلولة دون حدوث انبعاثات الدفيئة أو الحد منها في أقصر اطار زمني ممكن، إذ يتطلب من الدول الغنية أن تقود المسيرة، عبر التعاون الدولي في آن واحد، كما ينبغي على الدول أيضا اتخاذ كافة الخطوات المعقولة لتقليص الانبعاثات الغازية بأقصى ما تستطيع، فمن الثابت أن حماية البيئة من التلوث قد اتخذ أبعادا عالمية للحد من احتراق الوقود الأحفوري ووقف القضاء على الغابات المسببة للاحتباس الحراري.

نظرا لطبيعة التغيرات المناخية كظاهرة متعددة الحدود، فقد لعب الأمم المتحدة دورا مهما في هذا المجال، حيث كرست جهودها لدعم قضية تغير المناخ على الساحة الدولية، ونظمت العديد من الاجتماعات والمؤتمرات، إيمانا منها بأنه لا يمكن معالجة أسباب وتأثيرات تغير المناخ العالمي بشكل فعال إلا من خلال جهد دولي متضافر، إذ تم ابرام اتفاقيات عديدة بدءا من اتفاقية ريو سنة 1992 مرورا باتفاقية كيوتو سنة 1997، إلى غاية اتفاقية باريس 2015 وصولا الى قمة المناخ العالمية الأخيرة بغلاسكو سنة 2021، للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري الذي يعاني منه الغلاف الجوي.

فالتلوث أضحى مشكلة عالمية تروق العالم كله، ويرجع ذلك إلى النهضة الصناعية والتقدم التكنولوجي في تلك الآونة المعاصرة، وخصوصا لما نتج عنه من آثار وخيمة أهمها الاحتباس الحراري، الذي يهدد العالم بمخاطر لا تقل عن ما تلحقه الحروب والأوبئة والنزاعات المسلحة من أضرار بيئية ومخاطر بشرية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية دراسة موضوع الجهود الدولية لحماية المناخ في أن مشكلة التغير المناخي أصبحت يقينا علميا وخطورتها تستوجب تظافر جميع الجهود سواء من الدول المتقدمة أو الدول النامية يدا بيد للعمل على مكافحة هذه الظاهرة والحد من تفاقمها، وتتجلى أهميتها في دراسة جميع الجوانب المتعلقة بالاحتباس الحراري وأسباب حدوثه ومعرفة جهود المنظمات الدولية للحد من تفاقم هذه الظاهرة.

إشكالية الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول التساؤل المركزي التالي:

ما مدى تظافر الجهود الدولية لإقرار نظام دولي فعال لمحاربة ظاهرة الاحتباس الحراري لحماية البيئة؟

أسئلة الدراسة:

- ما هي ظاهرة الاحتباس الحراري؟ وماهي أسباب تحقق هذه الظاهرة؟ وما نتائجها؟
- ما هي الآليات القانونية التي تساعد في المحافظة على تغير المناخ؟
- ما هي الجهود الدولية المبذولة لحماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري؟
- ما هو دور المنظمات الحكومية في حماية المناخ؟
- ما هو دور المنظمات غير الحكومية في حماية المناخ؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على موضوع الجهود الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري من خلال تقديم دراسة علمية أكاديمية ترتكز على تحليل الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بالمناخ، وتسليط الضوء على التعاون الدولي لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، ثم معرفة مكانة وأهمية المنظمات الحكومية والغير الحكومية لمواجهة التغير المناخي.

منهجية الدراسة:

لتفكيك مشكلة الدراسة وأسئلتها الفرعية والتحقق من صحة الإشكالية سوف نقارب الموضوع من خلال مطلبين خصص الأول للاطار العام لظاهرة الاحتباس الحراري، في حين سيتطرق المطلب الثاني للجهود الدولية لحماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري.

المطلب الأول: الإطار العام لظاهرة الاحتباس الحراري.

تزايد الاهتمام العالمي بحماية المناخ في العقود الأخيرة، فكانت ردة فعل ضرورية من المجتمع الدولي لحمايته كتراث مشترك للإنسانية، ومواجهة أهم مشاكله المتمثلة في تلوث وتغير المناخ بكل صوره وأشكاله الناتجة عن أنشطة الإنسان اللامدروسة، مسببة آثار سلبية مؤدية إلى خسائر ومخاطر تهدد فيها استمرار الحياة، لذلك لابد من إعطاء إطار مفاهيمي للاحتباس الحراري وأسباب حدوث هذه الظاهرة والنتائج التي أحدثتها، بالإضافة إلى الحديث عن الآليات القانونية للاحتباس الحراري.

الفقرة الأولى: تعريف ظاهرة الاحتباس الحراري وأسباب حدوثها.

الاحتباس الحراري ظاهرة عالمية تتمثل في ازدياد درجة حرارة الأرض، هذا الاحتباس هو نتيجة ارتفاع مفرط للغازات الدفيئة، ويعد أول من تحدث على ظاهرة الاحتباس الحراري، هو العالم الكيميائي السويدي سفانتي أرينوس، أصبح اليوم الحديث على هذه الظاهرة تحظى بأهمية بالغة، لما لها من دور في تغير المناخ.

يعرف المناخ بأنه مجموع العوامل والظروف المهيمنة على الوسط الطبيعي للكرة الأرضية، وتعد الشمس المصدر الوحيد للطاقة المنظمة لمناخ الأرض، كما أن أشعة الشمس ليست واحدة على سطح الأرض، فهي تقل في المناطق القطبية، وتزداد في المناطق الاستوائية، ويؤدي هذا الاختلاف في درجة الحرارة إلى حدوث الرياح، التي تقوم بدورها بإعادة

توزيع الحرارة والرطوبة حول الكرة الأرضية.(بريشي بلقاسم، الحماية الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، 2017-2018، ص:18).

يعد المناخ حسب منضمة الأمم المتحدة على انه حالة الجو مدة طويلة قد تمتد من شهر أو فصل أو سنة أو عدة سنوات بعد أخذ قياسات الطقس يوميا وعمل متوسط لها، بينما الطقس يدل على حالة الجو في يوم محدد او عدة أيام فقط فمثلا نقول أن الطقس في بلد ما بارد أو غائم بينما الطقس في بينما الطقس في هذه البلدة اليوم حار صيفا وبارد شتاء. يعني تغير المناخ بصورة مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة(المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشان تغير المناخ، الأمم المتحدة، 1992، ص: 3).

يعرف البعض الاحتباس الحراري بأنه ظاهرة ارتفاع درجة الحرارة في بيئة ما نتيجة تغير في سيلان الطاقة الحرارية في البيئة وإليها، وحسب اللجنة الدولية لتغير المناخ فإن أغلب الزيادة في درجات الحرارة العالمية منذ منتصف القرن العشرين تبدو بشكل كبير نتيجة لزيادة الاحتباس الحراري التي تبعثها النشاطات التي تقوم بها الأنشطة الصناعية والبشرية، وظاهرة الاحتباس الحراري موجودة على سطح الأرض منذ وجود الغلاف الجوي، فبدونها قد يصل متوسط درجة الحرارة للكرة الأرضية إلى 19 درجة مئوية، وتستحيل الحياة على سطحها وبفضل هذه الظاهرة التي أوجدها الله منذ تكوين الغلاف الجوي يصل معدل درجة حرارة سطح الأرض إلى 1.5 درجة مئوية(سعيد فتوح، التعاون الدولي لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري- القانون والبيئة، 2018، ص: 5).

لفهم الأسباب الحقيقة التي تؤدي إلى الارتفاع الحراري لابد من معرفة أن العالم الذي نعيش فيه يتكون من غازات متعددة أهمها النتروجين والأكسيجين وثاني أكسيد الكربون، بالإضافة إلى بخار الماء الذي لديه تأثير قوي وخطير جدا على حرارة الغلاف الجوي للكرة الأرضية وتقوم بعض تلك الغازات بامتصاص الحرارة، مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان، لتعمل على تخفيض كمية الغلاف الحراري وبالتالي يبعث بالحرارة إلى خارج الغلاف الجوي للكرة الأرضية، بينما يمتص الغلاف الجوي الطاقة الحرارية لكي لا ترتفع درجة حرارة البحار والمحيطات وسطح الكرة الأرضية بصفة عامة، ينقسم العلماء بين من يقول أن هذه الظاهرة طبيعية وأن المناخ يشهد طبيعيا فترات ساخنة وفترات باردة وفريق آخر يعزون تلك الظاهرة إلى تراكم الغازات الدفيئة.

ترجع أسباب التغيرات المناخية بصفة عامة بين أسباب طبيعية وأخرى غير طبيعية، تحدث أهم التغيرات المناخية الطبيعية بسبب الديناميكية للأرض كالبراكين أو سقوط النيازك، والعواصف الترابية في الأقاليم الجافة وشبه الجافة التي تعاني من تدهور الغطاء النباتي، وظاهرة البقع الشمسية وهي ظاهرة تحدث كل 11 سنة تقريبا نتيجة اضطراب المجال المغناطيسي للشمس مما يزيد من الطاقة الحرارية للإشعاع الصادر منها، والأشعة الكونية الناجمة عن انفجار بعض النجوم حيث تضرب الغلاف الجوي العلوي للأرض لتكون الكربون المشع.

أما الأسباب الغير الطبيعية لظاهرة الاحتباس الحراري تتمثل فيما تقترفه اليد البشرية من نشاطات مختلفة، مثل الغازات المنبعثة من الصناعات المختلفة كتكرير النفط وإنتاج الطاقة الكهربائية ومعامل إنتاج الإسمنت ومصانع البطاريات، وعوادم السيارات والمولدات الكهربائية، ونواتج الأنشطة الزراعية كالأسمدة والأعلاف، بالإضافة إلى عمليات إزالة الغابات والأشجار التي تعتبر أكبر مصدر لامتصاص غازات الاحتباس الحراري خاصة ثاني أكسيد الكربون، والغازات المنبعثة من مياه الصرف الصحي خاصة الميثان الذي يعتبر أكثر خطورة بعشرة أضعاف من غاز ثاني أكسيد الكربون(انجي أحمد عبد الغني مصطفى، الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية2019، ص:104).

نتج عن ظاهرة الاحتباس الحراري آثار وخيمة قد تؤدي إلى هلاك البشرية، فلا يجب أن يستهين العالم بنتائج هذه الظاهرة، منها تغير نظام الأمطار والرياح نتيجة لزيادة سرعة التبخر لجفاف التربة، وهذا سيؤثر على الدول التي تعتمد على مياه الأمطار في الزراعة والشرب، ثم ارتفاع منسوب البحار بسبب ذوبان الجليد مما يهدد المناطق الساحلية المنخفضة والجزر الصغيرة، بالإضافة إلى تهديد موارد المياه العذبة، وزيادة ظاهرة التصحر، وتهديد الأمن الغذائي في العالم، سيؤدي تغير المناخ إلى إلحاق أضرار صحية فادحة بالبشرية وانتشار الأمراض المعدية، و ظهور أمراض جديدة، فالتلوث البيئي يؤدي إلى زيادة معدلات الإصابة بالملاريا و الكوليرا والتيفود والأمراض المعوية والأمراض القلبية والوعائية، بالإضافة إلى أمراض الجهاز العصبي والتنفسي وتشوهات الأجنة و السرطانات وغيرها.

عموما يمكن القول أن التغيرات المناخية والبيئية التي حدثت خلال العقدين الماضيين وخصوصا في السنوات الأخيرة لم تشهدها الكرة الأرضية من قبل، وهذا ما يمكن ملاحظته اليوم على مستوى المناخ وما تعرفه من تقلبات و عدم انتظامها وتعاقبها، و ذلك راجع لليد البشرية بدرجة لأولى لما يلحقه من متلوثات جراء انبعاثات الغازات الدفيئة، بسبب الأنشطة الصناعية، فمن المتوقع أن ترتفع درجة حرارة الأرض خلال المائة العام المقبلة ما بين(1- 6) درجات مئوية من 1990 إلى 2090، وهو ارتفاع لا سابق له منذ عشرة آلاف سنة،(ساجد احميد عبل الركابي، التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ، 2020، ص:32.)لذلك يتوجب على المجتمع الدولي أن يكون حذرا لأنه قد تصل الأرض لظروف بيئية ومناخية سريعة و مدمرة، فالمعدلات الحرارية العالمية في الارتفاع.

الفقرة الثانية: الآليات القانونية للحفاظ على المناخ.

لقد تزايد الاهتمام العالمي بحماية المناخ وخاصة في العقود الأخيرة، فكانت ردة فعل ضرورية من المجتمع الدولي لحمايته كتراث مشترك للإنسانية، ومواجهة أهم مشاكله المتمثلة في تلوث وتغير المناخ بكل أشكاله وصوره الناتجة عن أنشطة الانسان اللامدروسة، والتي نتج عنها ظاهرة الاحتباس الحراري، التي أدت للإضرار والاخلال بالنظام الايكولوجي، مسببة آثار سلبية مؤدية إلى خسائر ومخاطر تهدد فيها استمرار الحياة على كوكب الأرض لدرجة أصبحت فيها الأضرار بالمناخ بمثابة فيروس خطير سريع الانتشار في جسد الانسانية، هذا ما جعل واجب حماية المناخ أمرا ضروريا وواقعيا وفرض على المجتمع الدولي تحمل مسؤوليته.

ومن هنا بدأت الجهود الدولية لتدارك الأخطار عن طريق تدخل المنظمات الدولية والدول ورعايتها لمؤتمرات دولية لأجل إبرام اتفاقيات دولية تبعد الآثار السلبية للتدهور المناخي وتخفيف آثاره الضارة إلى أقل درجة ممكنة، حيث

أسفرت تلك الجهود عن وسائل عملية تساعد على حماية المناخ وتخفيض متوسط درجة الحرارة للكرة الأرضية، أدت هذه الاتفاقيات إلى ظهور تطور ملحوظ في قواعد القانون الدولي البيئي بداية من اتفاقية ريو لعام 1992، مرورا باتفاقية كيوتو لسنة 1997، إلى غاية اتفاقية باريس 2015، وصولا إلى قمة المناخ بغلاسكو.

سيتم التطرق لكل اتفاقية على حدة ومالها من دور في حماية المناخ و الحفاظ عليه، ومعرفة أهم ما جاءت به كل اتفاقية و معرفة مخرجات قمة المناخ بغلاسكو:

أولا- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ:

تم التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ خلال قمة الأرض سنة 1992 ودخلت حيز التنفيذ سنة 1994 بعد مصادقة 50 دولة عليها، تتكون الاتفاقية من ديباجة و26 مادة ومرفقين خاصين بقائمة الدول المعنية بالالتزامات الواردة بها (بريشي بلقاسم، 2017-2018، ص:40).

تسعى الاتفاقية إلى الحد من تفاقم تركيز الغازات الدفيئة الناتجة عن الأنشطة الصناعية البشرية وتؤثر على التوازن المناخي لكوكب الأرض، (محمد عادل عسكر، تغير المناخ التحديات والمواجهة مصر،2013، ص:147)حيث نصت المادة الثانية على أن الهدف النهائي لهذه الاتفاقية ولأي صكوك قانونية متصلة بها قد يعتمدها مؤتمر الأطراف، إلى تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الانسان في النظام المناخي، وينبغي بلوغ هذا المستوى في إطار فترة زمنية كافية تتيح للنظم الإيكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ، وتضمن عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر، وتسمح بالمضي قدما في التنمية الاقتصادية على نحو مستدام.(المادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن نغير المناخ ،1992،ص: 3).

تشير الاتفاقية إلى أن النصيب الأكبر من الانبعاثات ينشأ في العالم المتقدم، ومراعاة منها لقلق البلدان النامية إزاء التنمية، تكرس مبدأ الإنصاف والتنمية المستدامة وتطالب الدول بالتعاون على أوسع نطاق ممكن وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة، وتتضمن الاتفاقية مجموعة من الالتزامات العامة التي تقع على جميع الأطراف في حين أن الالتزامات الخاصة لا تنطبق إلا على البلدان المدرجة ، وسارت اتفاقية الأمم المتحدة لحماية طبقة الأوزون وكذا بروتوكول مونتريال الملحق بها، حيث عملا على إزالة كل الغازات المسببة لتآكل طبقة الأوزون واستبدالها بغازات أخرى غير ضارة.

يرى جانب من الفقه ان الهدف صعب المنال لأن النتائج التي توصلت إليها الهيئة الحكومية لخبراء المناخ تقتضي تخفيض نحو 60% من الانبعاثات الدفيئة الناتجة عن الأنشطة البشرية، حتى يمكن تحقيق الهدف من الاتفاقية، وهو ما يوجب على الدول الاضطلاع بعبء تقييم الآثار البيئية الخاصة بالدلائل التي تبين مدى التقدم في تحقيق هذا الهدف، كتقييم مدى تضرر النظم الإيكولوجية وعدم قدرتها على التكيف مع تغير المناخ، وتقييم البيانات العلمية والظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي يتم رصدها من أجل تحديد الأنشطة البشرية التي قد تشكل تدخلا خطيرا من جانب الإنسان في النظام المناخي وتحديد التدابير اللازمة لها.(المادة الرابعة من الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ،1992،ص:5).

ثانيا: بروتوكول كيوتو: تضمن الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ على عدد من المبادئ والتعهدات، لذلك تم ابرام بروتوكول بمدينة كيوتو اليابانية سنة 1997، حيث تم إبرام بروتوكول ملحق بالاتفاقية الإطارية سمي باسم المدينة اليابانية وهو بروتوكول كيوتو، يتكون من ديباجة تتضمن 5 فقرات و28 مادة بالضافة إلى مرفقين.

أكد بروتوكول كيوتو على المبادئ الواردة في الاتفاقية الإطارية بشان تغير المناخ، وخاصة مبدأ المسؤوليات المشتركة والذي على أساسه أعفى الدول النامية من التحمل بالتزامات تخفيض الغازات بشكل كامل، هذا وقد أوردت المادة 10 من البروتوكول على أنه يجب على جميع الأطراف الوفاء بها(المادة 10 من بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الأمم المتحدة، 2005،ص: 9).

ورد ببروتوكول كيوتو التزامات عامة و التزامات متعلقة بالدول المتقدمة، من بين الالتزامات العامة يمكن للأطراف أن تقوم صياغة برامج وطنية وإقليمية فعالة من حيث التكاليف، لتحسين نوعية المصادر الوطنية للغازات الدفيئة، وإعداد بيانات تعكس الظروف الاجتماعية والاقتصادية، ثم امكانية صياغة وتنفيذ ونشر برامج وطنية وإقليمية حيثما اقتضى الأمر ذلك، تتضمن تدابير من آثار تغير المناخ، بالإضافة إلى التعاون على تعزيز واستخدام ونشر أنواع التكنولوجيا الرحيمة بالبيئة ذات الصلة بتغير المناخ، استخدام الهيئات الدولية المعنية بتغير المناخ وتطوير البرامج التعليمية والتدريبية ذات الصلة بتقوية بناء القدرات البشرية والمؤسسية.

في حين فرض بروتوكول كيوتو التزامات على الدول المتقدمة حيث ألزمها بتخفيض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة، إذ قضت المادة 3 من بروتوكول كيوتو على التزام الدول المتقدمة بتخفيض غازات دفيئة بنسبة 5% أقل مما كانت عليه سنة 1990 وذلك خلال الفترة الممتدة بين 2008 إلى 2012، بالإضافة إلى وجود التزامات مالية هذا ما ورد في المادة 11 من بروتوكول كيوتو التي نصت على ضرورة مساعدة الدول المتقدمة للدول النامية، خاصة المتضررة من التغيرات المناخية(بريشي بلقاسم،2017-2018، ص:102).

لقد تضمنت نصوص اتفاقية تغير المناخ وبروتوكول كيوتو على آلية نقل التكنولوجيا وآليات بناء القدرات، وآلية استخدام الأرض وتغيير استخدام الأرض، تساهم هذه الآليات بشكل كبير في تخفيض والحد من الغازات الدفيئة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري(خنفوسي عبد العزيز، 2017)

ثالثا- اتفاق باريس للتغيرات المناخية: انعقد مؤتمر باريس لتغير المناخ سنة 2015 بباريس في فرنسا، وتضمن هذا المؤتمر الدورة 21 لمؤتمر الأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخcop21، وقد حضر هذا المؤتمر ما يزيد عن 36000 مشارك.

تعتبر اتفاقية باريس دق ناقوس الخطر حول تغير المناخ بسبب ارتفاع درجة الحرارة العالمية، ويعود لها الفضل في أنها استطاعت ولأول مرة من جمع الدول حول قضية تغير المناخ من خلال تخفيض في درجة الحرارة العالمية إلى أقل من درجتين مئويتين، إذ اشتملت اتفاقية باريس إلى الاشارة إلى 1,5 درجة مئوية(اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مؤتمر الأطراف، 2015).

قامت اتفاقية باريس بالتشديد والتركيز على أعمال التخفيف، حيث ركزت على ضرورة العمل على تحقيق وقف عالمي لارتفاع انبعاثات الغازات الدفيئة في أقرب وقت ممكن وفقا لأفضل المعارف العلمية المتاحة من أجل تحقيق التوازن بين الانبعاثات البشرية المنشأة وعمليات إزالتها بواسطة بواليع (المادة الرابع، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مؤتمر الأطراف، 2015).

هذا لم تغفل الاتفاقية إلى إدراج مبدأ التكيف كمبدأ أساسي في صلب الاتفاقية لغرض تعزيز الاستجابة العالمية لحضر تغير المناخ في سياق التنمية المستدامة والجهود المبذولة للقضاء على الفقر، هذا وأكدت الاتفاقية على ضرورة تقديم المساعدة للدول النامية وعدم الضغط عليها بجهود تفوق طاقاتها الوطنية،(المادة السابعة، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مؤتمر الأطراف، 2015)،هذا وتلتزم جميع الأطراف بتقديم بلاغات وطنية تخص عمليات إزالة الغازات الدفيئة والظروف والسياسات والتدابير الوطنية، إذ يتعين على الأطراف من الدول المتقدمة تقديم تقرير كل سنتين توضح فيه المساعدات المالية والتقنية ودعم وبناء القدرات للأطراف من الدول النامية والفقيرة.

حددت اتفاقية باريس وجوب تقديم المساعد المالية من أجل التخفيف والتكيف ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات إضافة إلى التزامات أخرى تفرضها الاتفاقية مع الحرص على عدم تحديد من هم الدول المتقدمة وعدم استخدام التمييز الثنائي الذي استخدمته الاتفاقية الاطارية وبروتوكول كيوتو بين الأطراف.(زرزور بن نولي، الآليات القانونية للحفاظ على المناخ، 2021،ص: 31).

شكلت اتفاقية باريس علامة فارقة في إطار العمل الدولي اتجاه الحد من الإضرار بالنظم البيئية وصحة ومشاريعه التنموية الناتجة عن الآثار الضارة بتغير المناخ، فمن نتائج هذا المؤتمر تقليل متوسط درجة الحرارة للكرة الأرضية بمعدل درجتين خلال جدول زمني محدد، تعتبر هذه الاتفاقية بداية انطلاقة جديدة في التصدي للآثار السلبية للتغير المناخي(زرزور بن نولي،2021،ص: 39).

نظرا لطبيعة التغيرات المناخية كظاهرة متعددة الحدود، فقد لعبت الأمم المتحدة دورا مهما في هذا المجال، مما جعلها تنظم العديد من اللقاءات والاجتماعات، آخرها قمة المناخ بغلاسكوcop26، الذي خرج بمجموعة من التوصيات والتعهدات أهمها، تأكيد الدول بمضامين اتفاقية باريس المتمثلة في الحد من زيادة الحرارة العالمية ومواصلة الجهود للحد منها إلى 1,5 درجة مئوية، ثم التأكيد على ضرورة خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 45% للوصول إلى صافي صفري في منتصف القرن تقريبا، الدعوة إلى ضرورة تحقيق تمويل المتعلق بالمناخ من خلال الوفاء ب100 مليار دولار سنويا للدول النامية.(الدورة السادس والعشرين لمؤتمر الأطراف، الأمم المتحدة،2021).

المطلب الثاني: الجهود الدولية لحماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري.

تتجلى جهود المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لما لها من دور مهم وبارز في معالجة مشاكل وقضايا تلوث البيئة، تتمتع هذه المنظمات بقدرات فنية ومالية هائلة تمكنها من التشاور وتبادل المعلومات بخصوص مشاكل البيئة

ونقل الخبرات والتجارب المكتسبة المتعلقة بالمحافظة على البيئة، لذلك سيتم التطرق لجهود المنظمات الحكومية في حماية المناخ في الفقرة الأولى، وجهود المنظمات غير الحكومية في حماية المناخ في الفقرة الثانية.

الفقرة الأولى: جهود المنظمات الحكومية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري.

تعد حماية الغلاف الجوي من التلوث أحد المشاكل الدولية التي لا يمكن للدول بمفردها وبواسطة تشريعاتها الداخلية التصدي لها، لذلك لابد من تظافر جهود جميع الجهات المهتمة والتي تتميز بالخبرة في مجال المناخ كالمنظمات الدولية، وتعتبر الأمم المتحدة رائدة في حماية الغلاف الجوي سواء عن طريق أجهزتها الرئيسية أو وكالاتها المتخصصة.

تقوم منظمة الأمم المتحدة ببذل جهود على المستوى الدولي من خلال أجهزتها الرئيسية الممثلة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بدأت جهود هذه الأخيرة في حماية المناخ في بداية السبعينات حيت قرر عقد مؤتمر دولي عن البيئة في مدينة ستوكهولم سنة 1972، تم من خلاله إنشاء جهاز دولي يعنى بشؤون البيئة الدولية وهو برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال حماية البيئة، يعتبر برنامج الأمم المتحدة أحد الهيئات التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ويضطلع بدور كبير في شأن حماية البيئة والمناخ،(سعيد فتوح مصطفى النجار،2018، ص: 9) وتتمثل أهداف برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقديم المشورة في مجال السياسة البيئية للدول والمنظمات الدولية، القيام دوريا بتقييمات وتوقعات علمية لمساعدة صناع القرار على توافق الآراء بشأن التهديدات البيئية، ثم تحقيق الفاعلية في تنسيق الشؤون البيئية، أما من ناحية المناخ فإن برنامج الأمم المتحدة يلعب دور كبير في تنسيق الجهود الدولية، من خلال التفاوض على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إنشاء مرفق للرصد الجوي يضطلع برصد وتقييم تغيرات المناخ، يقوم البرنامج بمشروعات داخل الأمم المتحدة ذاتها تخص مكافحة آثار تغير المناخ.(بريشي بلقاسم، 2017-2018،ص: 149).

من بين أهم أجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، مجلس الأمن الذي يضطلع بمهام وسلطات من أهمها المحافظة على السلم والأمن الدوليين من خلال التحقيق في النزاعات الدولية وتقديم التوصيات بشأنها وقد يلجأ إلى استعمال القوة العسكرية ضد المتعدي للحيلولة دون أي خطر يهدد السلم والأمن الدوليين، هذا وقد شككت بعض الدول في مدى اختصاص مجلس الأمن في مناقشة التغيرات المناخية، إلا انه مجلس الأمن لم يتجاوز حقوقه بل تعد من اختصاصاته مناقشة التغيرات المناخية(عدنان مفتاح، 2013،ص:157).

يعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لحماية المناخ من بين أهم الأجهزة الرئيسية، أنشأ بموجب ميثاق الأمم المتحدة، يختص بتنسيق الأعمال الاقتصادية والاجتماعية، وما يتصل بها من أنشطة تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، واللجان ذات الصلة، تتمثل مهام المجلس في تعزيز الارتقاء بمستويات المعيشة، والقضاء على البطالة و تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، تحديد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية الدولية، ثم تشجيع الاحترام الشامل لحقوق الانسان والحريات الأساسية، هذا ويتمتع المجلس بصلاحيات إجراء الدراسات ووضع تقارير بشأن هذه المسائل، كما يتمتع بصلاحية المساعد في إعداد وتنظيم المؤتمرات الدولية، وقد تم إدراج مشكلة المناخ في هذا المجلس سنة 2008، واعتبر المجلس أن مشكلة تغير المناخ تعد إحدى حالات الطوارئ الدولية التي تستوجب تقديم المساعدات الإنسانية من طرف الأمم المتحدة.(بريشي بلقاسم، 2017-2018،ص: 166).

هذا إلى جانب الأجهزة الرئيسة للأمم المتحدة تقوم وكالاتها بدور مهم في التصدي للقضايا الدولية، من بينها حماية البيئة الدولية من التلوث ومن الاحتباس الحراري، ومحاولة إيجاد الحلول القانونية الدولية اللازمة لمواجهتها، من أهم هذه الوكالات منظمة الأرصاد الجوية المنبثقة عن المنظمة الدولية للأرصاد الجوية التي تأسست 1973، قامت منظمة الأرصاد الجوية بإنشاء الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بمشاركة الأمم المتحدة، تقوم المنظمة برصد كل التغيرات التي تحدث لمستوى مياه البحر والمحيطات باعتبارها أكثر الآثار السلبية لتغير المناخ المحتمل وقوعها خاصة في المناطق المنخفضة، كما تساعد المنظمة على نقل وتبادل التكنولوجيا المتعلقة برصد التغيرات التي يمكن أن تحدث للمناخ، هذا وتشجع المنظمة على استخدام تكنولوجيا الأرصاد الجوية والخدمات العاملة في مجالات الزراعة والمياه والكوارث الطبيعية، و تسهل تبادل البيانات والمعلومات والخدمات المتعلقة بجوانب رصد الطقس والمناخ.(التقرير الخاص للاجتماع المشترك بين الوكالات المعني بأنشطة الفضاء الخارجي بشأن استخدام التكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل التصدي للمسائل المتعلقة بتغير المناخ، الأمم المتحدة، 2011، ص:20).

تمثل منظمة الصحة العالمية المختصة بشؤون الصحة الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة، إذ تعمل على تعزيز الدمج بين البيانات العلمية المتعلقة بالبيئة و الأرض والمكتسبة عن طريق الاستشعار عن بعد وبين البيانات الموقعية المتعلقة بمراقبة الصحة العامة، وتقوم هذه المنظمة بتقديم الخبرة الفنية فيما يخص الشؤون الصحية، والمشاركة في برنامج عمل نيروبي الذي ينظمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار الاتفاقية الإطارية، ثم تقوم بتقديم اقتراحات للسياسة الصحية المتخذة دوليا فيما يتعلق بتغير المناخ.(بريشي بلقاسم، 2017-2018،ص: 179).

من بين وكالات الأمم المتحدة توجد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بدأت أعمالها سنة 1992 بالتعاون مع أجهزة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ كوكالة دولية متخصصة بشؤون التنمية الصناعية لما تملكه من وعي لأهمية اتفاقية تغير المناخ، وترتكز المنظمة على العمل على الحد من الفقر من خلال تنفيذ مشروعات إنتاجية وبناء القدرات التجارية للدول، و تعمل على مجال الطاقة والبيئة، وفيما يخص دورها في مواجهة الاحتباس الحراري وتغيير المناخ تساعد على التنمية الاقتصادية وتحافظ على البيئة في الدول النامية والأشد فقرا فقد عملت على معالجة إشكالية الحصول على الطاقة النظيفة بأسعار معقولة ومساعدة الدول على الحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري. (سعيد فتوح مصطفى النجار، 2018، ص:9).

إلى جانب هذا تعمل منظمة التجارة العالمية على تنظيم شؤون التجارة بين الدول، وقد بدأ نشاط المنظمة سنة 1995 لتحل محل اتفاقية الجات العالمية والتي كانت تعتمد على التكتلات الإقليمية، تتجلى أهميتها في مراعاة أحكام وقواعد التجارة الدولية في النظام القانوني الدولي لحماية المناخ من أجل تفادي حدوث تضارب بين حماية المناخ وحركة التجارة الدولية لأن تطور الحركة التجارية يمكن أن يؤدي إلى زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة والمساهمة في تغير المناخ، نظرا إلى طبيعة الاستثمارات والسلع التي يتم الاتجار فيها، وكذلك التكنولوجيا المستخدمة في صناعتها، كما أن استخدام الأدوات الاقتصادية التجارية لتخفيض الانبعاثات وتحقيق التنمية المستدامة قد يتعارض مع الهدف الرئيسي للمنظمة. (محمد عادل عسكر، 2011، ص:306).

توجد مرافق تابعة للأمم المتحدة أهمها مرفق البيئة العالمية الذي يقوم بتمثيل الآلية المالية لعدد من الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، ويقدم تقارير تخص تنفيذ الاتفاقيات من الناحية المالية(محمد عادل عسكر، 2011، ص:699) ، ثم مساعي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إذ يقوم بإدراج عنصر التكيف مع مشكلة المناخ ضمن مشروعاته وبرامجه، أخذ اعتبارات تغير المناخ بشكل أساسي في جميع أوجه عمل الصندوق، يقوم بدعم الصندوق، بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، ثم برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

تلعب المنظمات والاتحاديات الإقليمية دورا مهما في مواجهة تغير المناخ وارتفاع درجة حرارة الأرض من خلال الجهود المبذولة للحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري من خلال إجراءات فعالة على المستوى الإقليمي لمواجهة هذه الظاهرة البيئية، منها منظمات حكومية أوروبية ممثلة في الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا لحماية المناخ، والاتحاد الإفريقي لحماية المناخ و جامعة الدول العربية لحماية المناخ.(بريشي بلقاسم، 2017-2018،ص:199).

الفقرة الأولى: جهود المنظمات الغير الحكومية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري.

برز دور المنظمات غير الحكومية وخاصة البيئية منها بشكل فعال على الساحة الدولية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، وتحديدا بعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بريو دي جانيرو سنة 1992، إذ أصبح بإمكان هذه المنظمات إعداد وتنفيذ مشاريع التنمية وفي التفاوض على الاتفاقيات الدولية، كان لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية دورا حاسما في مجال مشاركة المنظمات غير الحكومية في العمل الدولي.

المنظمات غير الحكومية هي عبارة عن جماعات أو اتحادات شعبية، لم تنشأ بمقتضى اتفاقيات بين الحكومات، وقد تكون هذه الهيئات دولية إذا كانت تنشط في المجال الدولي وقد تكون وطنية إذا انحصر نطاق نشاطها داخل دولة واحدة. .(محمد حسين مصليحي، المنظمات الدولية،1989،ص:219).

عرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أنها هيئات عاملة في المجال الدولي باستثناء تلك المنشأ بموجب اتفاقيات تبرمها الحكومات، والمتصفة بوصف المنظمة الحكومية الدولية، والمنظمات الحكومية يتم إنشاءها باتفاق بين أفراد أو هيئات غير حكومية وليس بين حكومات فهي تختلف عن المنظمات الدولية المتخصصة والتي يتم انشاءها بمقتضى اتفاق بين الحكومات، كما تختلف عن الأجهزة التي تنشئها الأمم المتحدة.

عموما فالمنظمات الغير الحكومية هي عبارة عن جماعات أو منظمات أو اتحادات شعبية ذات مصلحة عامة وهي لا تخضع لحكومة ولا لمؤسسة دولية ولا يمنع ذلك أن تتعاون أو تتلقى مساعدات وتمويلات من الحكومات، لكنها تأسست وتنشط دون رقابة من الحكومات الوطنية ولا تسعى إلى تحقيق الربح على الصعيد الدولي.(بريشي بلقاسم، 2017-2018، ص:220).

تتميز المنظمات الغير الحكومية بخصائص يمكن استخلاصها في أنها تتميز بانتفاء الصفة الحكومية لهذه الأخيرة، أي غياب أي اتفاق حكومي في نشأتها وإنما تنشأ عن طريق ما يعرف بالمبادرة الخاصة من طرف اشخاص خارج تأطير من

الدول، وتتميز كذلك بالأصل الخاص لتأسيسها أي أنها تنشأ كجمعية في ظل نظام قانوني وطني خاص وتكون تابعة للدولة ولا تعتبر قد أنشأت في ظل القانون الدولي، ويترتب عنها الشخصية القانونية الدولية وعدم الاستقرار وتقييدها بجنسية دولة المقر، وتمتاز كذلك بالهدف الغير الربحي لنشاطها، بالضافة إلى صفة الاستمرارية التي تمتاز بها، ثم الصفة الدولية لهذه المنظمات.(بدر عبد المحسن عزوز، حق الإنسان في بيئة نظيف، 2007، ص: 189).

تقوم المنظمات غير الحكومية بإعداد مؤتمرات دولية بيئية وتقترح ابرام المعاهدات الدولية وتقوم بإجراء حوار ونقاش في المحافل الدولية البيئية فتؤثر في اتخاذ القرارات وتقوم بالتشجيع وتقدم المساعدات والضغط على الدول لاتخاذ موقف معين وأحيانا بعض بنود المعاهدات من اقتراحها، يتجلى دور المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات الدولية البيئية في التحضير لعقد المؤتمرات الدولية البيئية كمؤتمر ريو دي جانيرو سنة 1992، ثم إعداد الوثيقة الختامية للمؤتمرات وصياغة التوصيات، ويظهر دورها كذلك في التفاوض على الصكوك الدولية لحماية المناخ.

تتعدد أسالب تدخل المنظمات غير الحكومية في حماية المناخ منها أساليب الدعم والمساعدة، يكون ذلك من خلال تقديم المساعدات للدول من أجل تنفيذ التزاماتها في مجال حماية المناخ والتي تتطلب خدمات المنظمات غبر الحكومية والاستفادة من خبراتها فهي تجسد مظهر من مظاهر التعاون بين الدول والمنظمات غير الحكومية وتمثل الأسلوب الذي يجب أن تكون عليه العلاقة بينهما، يتم ذلك من خلال تكوين اتحادات لحماية المناخ، وإنشاء مواقع إلكترونية على الأنترنيت، ثم تزويد الدول والهيئات الرسمية الأخرى بخبراتها في مجال تغير المناخ، ثاني أسلوب هو اسلوب الضغط على الأطراف المخالفة للمعايير والقواعد الدولية الكفيلة بحماية المناخ فاستخدمت هذه المنظمات وسائل أكثر استشارة للرأي العام قد تصل إلى حد المواجهة بينها وبين الحكومات، وتتمثل في مراقبة امتثال الدول للصكوك الدولية المتعلقة بحماية المناخ، ثم إقامة دعاوى قضائية ضد الحكومات، و بإمكانها تنظيم المظاهرات والاحتجاجات.(بريشي بلقاسم، 2017-2018، ص:242).

خاتمة:

أبانت الدراسة على أن المجتمع الدولي بدأ يهتم بمشكلة تغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة، فظاهرة الاحتباس الحراري تمثل أحد أخطر المشاكل البيئية لما ينتج عنها من أضرار بيئية جسيمة، لذلك يجب على جميع الدول التعاون للحد من ظاهرة الحرارة، والانضمام للاتفاقيات الدولية و والإقليمية التي تهدف لحماية البيئة والتصديق على تلك الاتفاقيات، يجب مناشدة دول العالم للجوء إلى التنمية المستديمة، والطاقة النظيفة للحفاظ على البيئة ، ويجب على كل دول العالم سن التشريعات الصارمة حفاظا على البيئة، وتوقيع أقصى العقوبات على المتسببين في تلوث البيئة، وتفعيل دور الإعلام والمناهج الدراسية وكل مؤسسات الدولة للتوعية البيئية.

قضية التغير المناخي ذات طابع عالمي، ومن ثم فإن أي جهود لصيانة البيئة داخل إقليم الدولة سوف تبقى محدودة الفاعلية، لذلك فإن عملية حماية البيئة تتطلب مجهودات دولية من خلال التعاون بين كافة الدول فضلا عن المجهودات الوطنية فهي جزء لا يتجزأ من المجهودات الدولية، على الرغم من الجهود الدولية التي بذلت لتحقيق الحماية للبيئة، إلا أنها فشلت في معالجة قضايا البيئة ومشكلاتها بشكل حقيقي، وذلك لوجود عدة عوامل بالغة الأهمية تفرض نفسها بقوة على قضية حماية البيئة.

قائمة المراجع:

الكتب:

- محمد عادل عسكر،(2013): تغير المناخ التحديات والمواجهة- دراسة تحليلية تفصيلية، دار الجامعة الجديدة المنصورة، مصر.
- محمد حسين مصليحي،(1989): المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة.

الأطروحات والرسائل

- عدنان مفتاح، (2013): التدخل الدولي لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر

- عدنان مفتاح، (2013): التدخل الدولي لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

- بدر عبد المحسن عزوز،(2007): حق الإنسان في بيئة نظيف، رسالة لنيل الدكتوراه، جامعة هين شمس، القاهرة، مصر.
- بريشي بلقاسم(2018-2017): الحماية الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، أطروحة لنيل دبلوم الدكتوراه، جامعة جيلالي ليابس، الجزائر.

الدوريات والمجلات:

- خنفوسي عبد العزيزعبسى لعلاوي،(2017): تنفيذ التزامات بروتوكول كيوتو في إطار مواجهة التغيرات المناخية، المركز الديمقراطي، ألمانيا.
- انجي أحمد عبد الغني مصطفى،(2019):الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثالث، المملكة العربية السعودية.
- ساجد احميد عبل الركابي،(2020): التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة والاقتصادية، الطبعة الأولى، برلين- ألمانيا.

- زرزور بن نولي،(2021): الآليات القانونية للحفاظ على المناخ، مجلة المفكر، العدد الأول، الجزائر.
- سعيد فتوح، (2018): التعاون الدولي لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري- القانون والبيئة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس، كلية الحقوق، جامعة طاطا.

إشكالية عدم فعالية العدالة الجنائية الدولية في ظل النظام الدولي الحالي

أ.د : شعنبي فؤاد- أستاذ التعليم العالي

كلية الحقوق والعلوم السياسية –جامعة طاهري محمد-بشار- الجزائر

الملخص:

إن إنشاء محكمة جنائية دولية وفق نظام روما الأساسي لتكريس العدالة الجنائية كان يفترض أن يكون بديلاً طبيعياً لنظام العقوبات الجماعية الدولية ، والتي غالباً ما يكون الهدف منها إضعاف النظام السياسي الإجرامي القائم ،و التضييق عليه ، فتكون نتيجتها التأثير السلبي المباشر على الشعوب و على القوى المعارضة لهذا النَظام ، كنتيجة للجزاءات الاقتصادية من حصار ،مقاطعة و حظر، دون أن يكون لها أي تأثير على المستهدفين الأصليين من الحكام الذين تسبَبوا في الجزاءات نتيجةً لما ارتكبوه من جرائم دولية .وبعد التسليم بوجود مثل هذه الجرائم الأشدَ خطورة ، كان لابدَ من وجود جهاز قضائي دولي عادل يختصَ بالمعاقبة عليها ، غير أنَ وجود هذا الجهاز القضائي منذ دخوله حيَز النَفاذ في 2002 ، لم يكرَس الهدف المرجو منه بحكم العيوب و النقائص التي ميَزته في ظَل النَظام الدولي الحالي التسلَطي المبني على سياسة الازدواجية في التعامل التي أضحت تلجأ إليها الدول الكبرى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية في تسييس عمل المحكمة الدولية ، خصوصاً من خلال تدخَل مجلس الأمن الدولي كجهاز سياسي في عمل المحكمة .أين تمَ تقنين ذلك في النَظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، و هو ما يستدعي طرح التساؤل حول هل من الممكن حقاً أن توجد عدالة جنائية دولية فعالة ؟، ومع وجودها كيف ينبغي أن تؤسس لكي تُؤدي دورها الفعَال في المجتمع الدولي ، و هو ما سوف نحاول أن نشير إليه في مداخلتنا . وبعيداً عن ذلك فانَ التحدَي الكبير لهذه المحكمة هو محاولة رفع مستوى مصداقيتها في التعامل مع القضايا وعدم الازدواجية، ورفض الاعتداد بالحصانات للأشخاص. ومهما يكن تبقى المحكمة الجنائية الدولية الحالية في اعتقادنا تكملةً للعدالة " العرجاء" إن صحَ التعبير، التي يعرفها المجتمع الدولي، لأنَ العدالة الجنائية في النَهاية هي خاضعة لميزان القوى الدولي.

الكلمات المفتاحية: العدالة الجنائية –المحكمة الدولية -النظام الدولي -المجتمع الدولي.

Abstract:

The establishment of an international criminal court in accordance with the Rome Statute to consecrate criminal justice was supposed to be a natural alternative to the international collective punishment system ;which is often aimed at weakening the existing criminal political system, and restricting it, so that the

result would be a direct negative impact on peoples and the opposition to this system because of economic sanctions of siege , boycott and embargo, without having any effect on the original targets of the rulers who caused the sanctions as a result of the international crimes they committed .After recognizing the existence of more serious international crimes , it was necessary to have a just international judicial body competent to punish them. However, the existence of this judicial body, since its entry into force in 2002, has not consecrated the desired goal by virtue of the flaws and deficiencies that characterized it under the international system.

The current authoritarian based on the policy of double-dealing that the major powers led by the United States of America resort to in politicizing the work of the international Court, especially through the intervention of the UN Security Council as a political body in the work of the Court, where this was codified in the statute of the International Criminal Court. Therefore, is it really possible for effective international criminal justice to exist? And with its existence, how it should be established in order to play its effective role in the international community? Apart from that, the great challenge for the International Criminal Court is trying to raise the level of its credibility in dealing with cases with impartiality, and refusing to invoke the immunities of persons. The current International Criminal Court remains, in our opinion, a complement to the "lame" justice, so to speak, which the international community knows, because criminal justice in the end is subject to the international balance of power.

.**Keywords**: economic integration, regional and international relations, networking of relations, clashing relations

مقدمة

لا شك أنَ البعض اعتبر التوقيع على نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية في عام 1998 حدثا تاريخياً هاماً في تاريخ القضاء الجنائي الدولي ، وقد جاء قرار تشكيل هذه المحكمة على خلفية الفجوة الكبيرة في القانون الجنائي الدولي ، والتي تمثلت أساساً في غياب المساءلة الجزائية لمرتكبي أكثر الجرائم الدولية بشاعة[1]، فكان انعقاد مؤتمر روما الدبلوماسي في الفترة الممتدة من 14جوان إلى جويلية من سنة 1998 برعاية الأمم المتحدة ، وبمشاركة وفود160 دولة إضافة إلى 31 منظمة دولية حكومية ، وهو المؤتمر الذي انتهى بإقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، كحدث عالمي غير مسبوق تم من خلاله تعزيز الضمانات اللازمة لحقوق الإنسان نظرياً على الأقل ، من أجل التصدي للانتهاكات الجسمية لاسيما في إطار النزاعات المسلحة[2]،غير أنَه سرعان ما تلاشت طموحات الدول المدافعة عن إنشاء هذه المحكمة كدعامة لبناء منظومة للعدالة الجنائية الدولية، عندما اصطدمت بواقع آخر فرضته القوى المعارضة لإنشاء مثل هذه المحاكم على المستوى الدولي في ظل صراع المصالح.

وسنتناول هذا الموضوع في مبحثين:

- المبحث الأول: الصعوبات المتعلقة بالنظام الأساسي للمحكمة الدولية.
- المبحث الثاني: كيفية تكريس فعالية العدالة الجنائية الدولية

المبحث الأول: الصعوبات المتعلقة بالنظام الأساسي للمحكمة الدولية:

إن الطبيعة القانونية للمحكمة الجنائية الدولية تطرح إشكالية مفادها عدم انصراف أحكامها إلى كل الدول، رغم أن المادة الرابعة من نظامها الأساسي قد نصت صراحة على أن المحكمة تتمتع بالشخصية القانونية الدولية [3]، ولها الأهلية القانونية لممارسة مهامها، وتتمتع تبعا لذلك بالعديد من الصلاحيات التي تندرج في إطار اضطلاعها بهدفها الأساسي في المجتمع الدولي وهو قمع الجريمة الدولية ومعاقبة مرتكبيها [4]، إلا أن نصوصا أخرى من نفس النظام قد قللت من فاعلية المحكمة ومصداقيتها.

المطلب الأول: الإشكالية المتعلقة بمبدأ السيادة

[1]- مخلد الطراونة(2003)، قضاء الجنائي الدولي، موجود: مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد الثالث السنة السابعة والعشرون، سبتمبر، ص 152.

[2] - أحمد الرشيدي: (2002)، النظام الجنائي الدولي من لجان التحقيق المؤقتة، إلى المحكمة الجنائية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد150، أكتوبر، ص8.

[3] - ANNE WYVEKENS: L'insertion locale de la justice pénale aux origines de la justice de proximité , collection logiques sociales, Le harmattan, paris, 1997, p7.

[4] - نبيل مصطفى الخليل: (2004)، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان، رسالة دكتوراه جامعة المنصورة، ص 23.

الفرع الأول: عيوب نشأة المحكمة بواسطة معاهدة دولية

لقد أنشأت المحكمة الجنائية الدولية بموجب اتفاق دولي لغرض محاكمة أشد الجرائم خطورة، ولذلك فإن القراءة المتعمقة للنظام الأساسي تكشف عن حقيقة مفادها أنه جاء متسما بميزة تعكس طابع التوازن بين مصلحة المجتمعات الوطنية في التأكيد على سيادتها ومصلحة المجتمع الدولي في وجوب كفالة احترام حقوق الإنسان [1] فالمحكمة الجنائية الدولية تعد ثمرة معاهدة دولية ، وبالتالي لا تعد ملزمة إلا للدول الأعضاء أو الأطراف اللذين صادقوا عليها فقط وهو ما يعرف بالأثر النسبي للمعاهدة ،عملا بالمبادئ العامة التي تحكم إبرام المعاهدات الدولية ودخولها حيز النفاذ كما ورد في نصوص اتفاقية فيينا لسنة 1969 ، بالتالي تفادت العيوب التي أخذت بها المحاكم الجنائية السابقة في أنها كانت تمثل إرادة المنتصر لا إرادة المجتمع الدولي[2].

إلا أن نشأة المحكمة بموجب معاهدة يترتب عليها بعض العيوب وهي:

1- إن إقرار النظام الأساسي عن طريق معاهدة أعطى الدول الحرية المطلقة في أن تصبح طرفا في هذه المعاهدة أو لا، وبالتالي أصبح للمحكمة كيانا مثل الكيانات الأخرى [3] ،في حين كان من المفروض أن تكون لها مكانة أعلى من الدول باعتبارها تهدف إلى تجريم الانتهاكات الجسيمة التي تشغل تهديدا للمجتمع الدولي.
2- قد لا تصادق على هذه المعاهدة إلا الدول التي لا تخشى أن تتعرض لها يجعلها عرضة للمحاكمة أمام هذه المحكمة [4].
3- من غير المعقول أن يتولى عدد محدود من الدول إنشاء المحكمة، وان يستأثر بسلطة قضائية له وحده، فاختصاص المحكمة الجنائية شامل لكل ما يهدد المجتمع الدولي.
4- استبعاد النظام الأساسي للمحكمة من نطاق الاختصاص الإلزامي للدول غير الأطراف سيفتح المجال للتهرب من المساءلة الجنائية أمامها كما حدث من جانب الولايات المتحدة الأمريكية[5].

الفرع الثاني: عيوب الاختصاص التكميلي للمحكمة الجنائية الدولية

يترتب على مبدأ السيادة إعطاء المحكمة دور تكميلي لا تقوم به في حالتين الأولى في حالة التقصير و رفض الاطلاع على الجرائم المنتهكة ووظيفتها في إدارة العدالة الجنائية ، و الثانية في حال انهيار النظام القضائي ،ولاشك إن إعطاء مبدأ

---

[1] - مخلد الطراونة: (2004)، عبد الإله النواسية: التعريف بالمحكمة الجنائية الدولية وبيان حقوق المتهم أمامها، مجلة الحقوق جامعة البحرين، المجلد الأول، العدد الثاني، ص 268.

[2] - إبراهيم محمد العناني: (2006)،المحكمة الجنائية الدولية، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، ص5.

[3] - حسين حنفي عمر: (2006)، حصانات الحكام ومحاكماتهم عن جرائم الحرب والعدوان والإبادة والجرائم ضد الإنسانية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ص 289.

[4] -JOHN LAUGHLAND:(2003)، Le Tribunal pénal international (gardien du nouvel ordre mondial)، Collection dirigée -par: Jean-Paul BLED , P.U.F , Paris, ,P 58.

[5] - سعيد عبد اللطيف: (2004)، حسن: المحكمة الجنائية الدولية دار النهضة العربية، ص 121.

التكامل له الكثير من الايجابيات كما أن له الكثير من السلبيات و التي منها استغلال هذا المبدأ للتهرب من العدالة الجنائية الدولية [1]، فعل سبيل المثال ما تقوم به الإدارة الأمريكية من التستر عن الفاعلين الحقيقتين المسئولين عن الانتهاكات الفظيعة في سجن أبو غريب رغم قيام المسؤولية الجنائية كاملة في حقهم [2].

وتنظيم المادة17 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي وردت ضمن بند المسائل المتعلقة بالمقبولة " إلى إمكانية تنازل المحكمة عن اختصاصها في ثلاث حالات [3] ، ويخشى أن تؤدي إمكانية تنازل المحكمة عن اختصاصها في دعوى معينة لصالح القضاء الوطني إلى وقوع ممارسات غير مرضية من الدول، كطلب الدولة المعينة التنازل من أجل حماية الشخص من المسؤولية أو تأخير الإجراءات بطريقة تثبت عدم جدية نوايا الدولة في تقديم المتهم للمحاكمة [4].

المطلب الثاني: علاقة المحكمة بالدول الأطراف ومجلس الأمن

الفرع الأول: علاقة المحكمة بالدول الأطراف

تجسدت علاقة المحكمة بالدول الأطراف من خلال نصوص المواد المتعلقة بالنظام الأساسي للمحكمة[5]، فقد نصت المادة 1/12 أن اختصاص المحكمة لا يكون إلا على الدول الأطراف في المعاهد، كما أن نص المادة 24 قد أكد على اختصاص المحكمة في إقليم دولة اختصاصا تلقائيا[6]. ويبدو أن هذه المادة تأتي تكريسا لمبدأ نسبية أثار المعاهد الدولية، إلا أن أعمال هذا المبدأ بهذه الصورة على القانون الدولي الجنائي يؤدي بلا شك إلى عرقلة العدالة الجنائية، يوفر ملاذا آمنا لمجرمي الحرب إذ يكفي لأي دولة معتدية أو تنوي الاعتداء ألا تصادق على نصوص النظام الأساسي لكي تأمن من ملاحقة المحكمة لرعاياها[7].

وهو ما قامت به الولايات المتحدة حيث أنه في 31 ديسمبر 2000، وقع الرئيس" كلينتون" على قانون روما الأساسي، في خطورة إيجابية لمصلحة المحكمة.

---

[1] هشام عبد العزيز مبارك: (2006)، تسليم المجرمين بين الواقع والقانون، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ص 541 (هامش رقم 1)

[2]Gérard MAROCOU:(2000), le tribunal pénal international de la Haye : le droit à l'épreuve de la purification ethnique, collection logiques juridiques, l 'HARMATTAN, paris, P .13.

[3]أشرف اللمساوي: (2007)، المحكمة الجنائية الدولية، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، القاهرة، ص 15.

[4] - محمد عبد المطلب الخشن: (2004)، الوضع القانوني لرئيس الدولة في القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه، كليه الحقوق القاهرة، ص 291.

[5]Simone GABORIAU, Hélène Pauliat : (2001), la justice pénale internationale (Actes du colloque organisé à limoges les : 22-23 Novembre 2001, Presse Universitaire de limoges, (P.U.L.I.M), France, P, 155.

[6] - سوسن تمرخان بكة: (2004)، الجرائم ضد الإنسانية في ضوء أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، رسالة دكتوراه، كلية حقوق القاهرة، ص 146.

[7] -Nasri Antoine :(2005) Diab، Le droit fond amentale à la justice, Bruylant Bruxelles, delta Liban, L.G.D.J, première adition, P88.

غير أن موقف الولايات المتحدة شهد تغييرا هائلا منذ تسلم الإدارة الجديدة بقيادة الرئيس "بوش" مهامها في سنة 2001 وفي 6 ماي 2002، اتخذت حكومة الولايات المتحدة خطورة غير مسبوقة في التراجع عن توقيعها على قانون روما الأساسي [1] ، والذي يشكل التزاما معنويا بعدم اتخاذ أي إجراء في المستقبل يتعارض مع المعاهدة التي وقعت عليها، عندها بدأت حملة عالمية لإضعاف المحكمة والعمل على إفلات جميع المواطنين الأمريكيين سحب توقيعها على أساس أن المحكمة قد تخضع لاعتبارات سياسية ولرغبات بعض الدول ، و أنها قد تستخدم منبرا للمحاكمات السياسية .

كما أن نص المادة 98 من النظام الأساسي التي تنص على عدم جواز المحكمة توجيه أيطلب إلى أي دولة طرف للمساعدة في تقديم أي شخص للمثول أمام المحكمة للتحقيق معه أو محاكمته، متى كان توجيه هذا الطلب إلى تلك الدولة يتنافى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي أو بموجب اتفاقات دولية خاصة [2] ، وهو ما قمت به الولايات المتحدة الأمريكية من استغلال غموض هذا النص وذلك بإبرام اتفاقيات الإفلات من العقاب، حيث تتصل الولايات المتحدة الأمريكية بالحكومات في شتى أنحاء العالم طالبة منها إبرام اتفاقيات غير قانونية تتعلق بالحصانة من العقاب.

وتنص هذه الاتفاقيات على أن الحكومة المعنية لن تسلم أو تنقل مواطني الولايات المتحدة المتهمين بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب إلى المحكمة الجنائية الدولية إذا ما طلب منها المحكمة ذلك ، ولا تقتضي الاتفاقيات من الولايات المتحدة الأمريكية أو الدولة الأخرى المعنية إجراء تحقيق ،ولا إذا توافرت أدلة كافية مقاضاة هذا الشخص إلا في المحاكم الأمريكية[3].

وهناك ثغرة أخرى في نظام المحكمة الجنائية الدولية تتمثل في نص المادة124 التي تقضي بأنه يجوز لأي دولة عندما تصبح طرفا في هذا النظام أنتطلب تأجيل اختصاص المحكمة فيما يتعلق بجرائم الحرب لمدة سبع سنوات من تاريخ بدأ نفاذ النظام الأساسي، والواقع أن هذه الثغرة كبيرة في نظام العدالة الجنائية الدولية، فقد تجد فيها بعض الدول فرصة لتجنب مواطنيها من المثول أمام المحكمة.

الفرع الثاني: علاقة المحكمة بمجلس الأمن

إن مجلس الأمن باعتباره أدارة لحفظ السلم والأمن الدوليين وبموجب نص المادة 39 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة التي تحدد اختصاصه في تقرير ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم والأمن أو الإخلال بهما[4] ، وإذا ما وقع عمل من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من تدابير طبقا لأحكام المادتين 41،42 من الميثاق لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه[5]. وقد خصته المحكمة الجنائية الدولية بصلاحيات تدخل ضمن

[1] - عبد الفتاح مراد: (ب.س.ن)، موسوعة حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ص 449.

[2] - محمد حافظ يعقوب (1999)، «المحكمة الجنائية الدولية " الموجودة في: قضايا حقوق الإنسان، دار المستقبل العربي المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ص 50 وما بعد.

[3] - وهي بذلك تخالف المادة18 من القانون المعاهدات حيث تقتضي بأنه لا يجوز للدولة القيام بأي أعمال تتنافى وتتعارض مع التزامات بموجب الاتفاقية وأن تتعامل مع المعاهدة بكل مصداقية.

[4] - جميل حسين: القانون الدولي العام، الطبعة 2004-2005، كلية حقوق الإسكندرية، ص 83.

[5] - نفس المرجع، ص 84.

اختصاصاته في المادة السابقة (المادة39)، فقد منحت المادة 14/ب لمجلس الأمن سلطة إحالة حالة ما إلى المدعى العام، وبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة حين يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من الجرائم التي نص عليها النظام الأساسي للمحكمة قد ارتكبت.

وهذا الوضع الأخير هو الأكثر تعقيدا، أي فيما يتعلق بعلاقة المحكمة مع مجلس الأمن، فبخصوص للحالات التي لا تحال إليها من قبل مجلس الأمن، ينبغي الاعتماد على ما تشير إليه روح الفهم المقبول والمعقول للصعوبات، وهي بدون شك خطيرة جدا، التي اعترضت مفاوضات التأسيس [1]. وفي الواقع فالحلول المذكورة في النظام الأساسي قد أبعدت الكثير من الحلول المقترحة بواسطة الدول المتوافقة الأكثر ارتباطا ورغبة وتعهدا بتدعيم فكرة خلق محكمة جنائية دولية فعالة ومستقلة. وبذلك فدراسة الأحكام المتعلقة بالموضوع تشير أيضا – في رأي الفقهاء – إلى أن وجود عنصر الترخيص بسحب الدعوى من أمام المحكمة من قبل مجلس الأمن، من ذات المنظور، قد حقق نتائج مشجعة[2].

وبلا شك إنَ عائق السيادة الدولية الذي يظهر في اشتراط قبول اختصاص المحكمة بواسطة الدول المعينة، يمكن أن يفوق أو يتجاوز وضع مجلس الأمن بالنسبة للمحكمة حينما يتصرف وفقا لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فيحيل إلى النائب العام حالة يظهر فيها أن جريمة أو أكثر قد ارتكبت [3].

وفي رأي بعض الفقهاء فإن سلطة إحالة الوقائع أو الأحداث المحددة تتجاوز حتما الحدود المفروضة على مجلس الأمن بواسطة الفصل السابع من الميثاق. فهذا الحدود تسمح في الواقع لمجلس الأمن بأن يعالج ويهتم فقط بالحالات وليس بالأحداث أو الوقائع لاسيما حالات الاستعجال أو الضرورة من أجل السلم الدولي ، وأنه ينشغل بهذه الحالات مسبقا وقبل كل شيء بالتحقيق من وجود هذه الحالات استنادا على المادة 39 من الميثاق [4]، وبعد ذلك ، يقرر بموجب المادتين 41 و42 ، التدابير الواجب اتخاذها بما يحقق إعادة السلم إلى حالته الطبيعية وكذا الحفاظ عليه، بينما إحالة واقعة أو حادثة ، بتأسيس على بلاغ محدد عن جريمة أو عدة جرائم فردية ، أيضا مرتبطة بحالات الاستعجال أو الضرورة من أجل السلم الدولي والحفاظ عليه.

ولقد انتقد بعض المتخصصين في القانون الدولي والمنظمات غير الحكومية، منح مجلس الأمن سلطة تحريك المحكمة. وكان من الأفضل الاعتماد من أجل أداء المحكمة لوظائفها على إرادة الدول وتعاونها للعمل معها، لاسيما تلك المرتبطة بحالات انتهاكات جسيمة ومنظمة لحقوق الإنسان[5].

ولمجلس الأمن في علاقته بالمحكمة الجنائية الدولية وظيفتان: وظيفة لها جانب إيجابي، وهي سلطة "إحالة " حالة معينة إلى المحكمة، والوظيفة الثانية أن النظام الأساسي قد اختص مجلس الأمن بوظيفة سلبية [1]، وهي الترخيص له، في بعض

---

[1] * الشافعي محمد البشير: (2004)،آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ص 199.

[2]- Matadi- NENGA GAMANDA:(1999), Le droit à un procès équitable, éditions droit et idées nouvelles, ACADEMIA, Bruxelles., P 29.

[3] - هشام عبد العزيز مبارك: سبق ذكره، ص 540.

[4] - عبد الواحد محمد الفار: (2007)، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية القاهرة، ص 532.

[5] - الشافعي محمد بشير: رسالة دكتوراه، سبق ذكرها، ص 204.

الحالات أن يعلق أو يوقف أو يجمد نشاط المحكمة، حيث تنص المادة 16 من النظام الأساسي للمحكمة على أنه «لا تحقيق ولا محاكمة يمكن البدء فيه أو الاستمرار في مباشرته بموجب النظام الأساسي الحالي في غضون فترة 12 شهرا التالية لتاريخ تقديم طلب إلى المحكمة...».

وما ذكر في هذه المادة هو بالتأكيد سلطة أكثر خطورة من تلك السلطة المحولة لمجلس الأمن بإحالة حالة إلى المحكمة. وقد جاء هذا النص استجابة لطلب الدول الخمس الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن[2].

المبحث الثاني: كيفية تكريس فعالية العدالة الجنائية الدولية

خطى النضال في سبيل العدالة الجنائية الدولية خطوة كبيرة باعتماد نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، ولكن رغم ذلك لا تزال العدالة الجنائية الدولية رغم إنشاء هذا الجهاز عرضة لهزات قانونية وسياسية تؤثر على أدائها بشكل يجعلها قاصرة عن استيعاب ما يناط بها من تحديات [3].

ويعود ذلك أساسا إلى القصور الذي اعترى نظامها الأساسي، حيث لم يستطيع بقواعده وأحكامه أن يضمن إلزامية الدول الأطراف، ولا أن يقيد من أعمال الدول غير الأطراف، كما أنه لم يستطع أن يكفل الاستقلالية التامة للمحكمة الجنائية الدولية كهيئة قضائية دولية يتوجب أن تؤدي دورها على أكمل وجه وحتى تكون المحكمة مرآة حقيقة للعدالة الجنائية الدولية لأبد من ندارك الثغرات والنقائض القانونية التي شابت نظامها الأساسي.

المطلب الأول: إعادة النظر في مفهومي السيادة الوطنية ومبدأ التكامل

الفرع الأول: تقليص مبدأ السيادة الوطنية

من المسلم به أن القانون الدولي الجنائي قد مر بمراحل طويلة في سبيل تطوير وبلورة قواعده وترسيخها، وإلا أن طبيعة هذا الفرع من القانون جعل قواعد لا تتمتع بالإلزام الذي يضمن إنفاذها على المستوى الدولي[4].

ويعد مبدأ السيادة قديما قدم فكرة الدولة ذاتها، وقد ظهر لتأكيد وجود الدولة الأوروبية الحديثة وذاتيتها في مواجهة الولاء المزدوج للبابا والإمبراطورية يرجع الفضل في عرض فكرة السيادة والدفاع عنها للفقه الفرنسي، حيث أن الوقوف على هذه الحقيقة يدعو إلى وجوب تهيئة الأرضية اللازمة لاضطلاع العدالة الدولية بدورها كما ينبغي وذلك من خلال

[1] - ابراهيم محمد العنابي: سبق ذكره، ص 93.

[2] - ظاهر عبد السلام إمام منصور: (2005)،الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها رسالة دكتوراه، كلية حقوق عين شمس، القاهرة، 178.

[3]- عبد الله الأشعل: السودان والمحكمة الجنائية الدولية، سبق ذكره، ص 80 وما بعدها.

[4]- صلاح بن عامر: (1999)، الأمم المتحدة في عالم متغير، مركز بحوث الشرطة، العدد 16، جويلية1999، القاهرة، ص 248.

التخلي عن الثغرات التي تضمنها نظامها الأساسي لإرساء عدالة جنائية دولية قوية، ولا يتسنى ذلك إلا من خلال تقليص مبدأ السيادة[1].

ولقد أثبت الواقع الدولي على أن الانسداد في العلاقات الدولية كان سببه الارتكاز على مبدأ السيادة والذي كان عثرة في تحقيق السلم والأمن الدوليين من جهة ومن جهة ثانية أن هذا المبدأ تراجعت مبررات وجوده في ظل الواقع الدولي عن صورته التي ظهر بها في مطلع القرن العشرين، ولم يستعد مكانته بفعل بروز قواعد ومبادئ أخذت تحد من نظامه وتنتقص من فعاليته لاسيما القواعد الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وشرعية التدخل الدولي من أجل حماية هذه الحقوق.

انَ تزايد اهتمام المجتمع الدولي بهذه الحقوق أدى إلى الاعتراف لها بصفة القاعدة الآمرة [2]، التي ينجم عن مخالفتها الجزاء اللازم بالاستناد إلى المادة 53 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات 1969 فإن القاعدة الآمرة في القانون الدولي العام هي تلك القاعدة المقبولة والمعترف بها من قبل المجتمع الدولي كله ، ولا يمكن أن تتحمل أي إخلال ولا أن تعدل إلا بمقتضى قاعدة جديدة من قواعد هذا القانون تتمتع بنفس الصفة ، وتعتبر باطلة كل معاهدة تتعارض أثناء إبرامها مع قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي العام ، إن حقوق الإنسان في المقام الأول لم تعد من المسائل التي تدخل في الاختصاص المانع للدول ، حيث صار الفرد محط اهتمام مباشر من جانب قواعد القانون الدولي [3].وتعتبر حقوق الإنسان إيديولوجية في العصر الحديث بالدرجة الأولى، مما ساهم بشكل واضح في انحصار مبدأ السيادة [4]، إلا أن التساؤل لماذا كرس نظام المحكمة الجنائية الدولية هذا المبدأ في الوقت الذي تراجعت فيه قيمته القانونية على المستوى الدولي؟

وقد كان من المفترض في هيئة دولية مثل المحكمة الجنائية الدولية أن تكون لها مكانة فوقية وأن تمارس صلاحياتها على كل الدول لأن حقوق الفرد تسمو على مبدأ السيادة. وعليه ينبغي تدارك هذه الثغرة في نظام المحكمة وإعادة تطويع مبدأ السيادة وفق ما يقتضيه الإلزام المطلوب للمحكمة في مواجهة الدول والأطراف في التعديل المقرر بموجب المادة 123.

وبذلك فانَ تقليص مبدأ السيادة خاصةً في الأعمال التي تقوم بها كل دولة يأتي في إطار تقديم المساعدة والتعاون مع المحكمة، وضرورة تقرير جزاءات تُفرض على الدولة التي لا تفي بالتزاماتها التي تعهدت بها من خلال انضمامها لنظام المحكمة الدولية، مع خلق آلية فعالة داخل هذه الأخيرة تتكفل بتنفيذ هذه الجزاءات إزاء الدولة المعنية [5]. وضماناً لتقليص مبدأ السيادة وجب إعادة النظر في المادة الرابعة في فقرتها الثانية، حيث وجب تعميم اختصاص المحكمة وممارسة وظائفها في إقليم أي دولة سواء كانت طرفا أم لا، وألا تحتاج في ذلك إلى موافقة الدولة غير الطرف في النظام الأساسي للمحكمة وذلك لممارسة وظائفها.

---

[1]- مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم: (2003)، تدخل الأمم المتحدة في النزعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص 333-و334..

[2]- محمود صالح العادلي: (2003)، الجريمة الدولية (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 185.

[3]- مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم: سبق الإشارة إليه، 335.

[4]- بومدين محمد: (2002-2003)، القانون الدولي بين مبدأ عدم التدخل والتدخل لحماية حقوق الإنسان، رسالة دكتوراه دولة كلية الحقوق وهران، ص383.

[5]- محمد خليل موسى: (2003)، الوظيفة القضائية للمنظمات الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 81.

كما أنه وفي نفس الإطار وجب إعادة النظر في المادة 12 والمادة 1/13 والمادة 14 وجعل للدولة غير الطرف أحقية في إحالة حالة إلى المدَعي العام للمحكمة في حالة وقوع جريمة من الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة، لأن العدالة الجنائية الدولية أسمى من مبدأ السيادة الوطنية. ولضمان الاستقرار اللازم لعمل المحكمة والمحافظة على مصداقية العدالة، وبشأن المادة 123 من النظام الأساسي للمحكمة وجب عدم اللجوء إلى تعديلها إلا ضمن فترات زمنية متباعدة [1]، متى دعت الضرورة إلى ذلك.

الفرع الثاني: إلغاء مبدأ التكامل

لقد أنشأت المحكمة الجنائية الدولية بهدف قمع الجرائم المرتكبة التي تهدد كيان المجتمع واستقرار ، وذلك بمعاقبته مرتكبيها وتكريس العدالة الجنائية الدولية ، ولتحقيق هذه الغاية وجب أن يكون للمحكمة اختصاصات شاملة ومانعة ، حتى يتحقق لها الإلزام القانوني الذي تقتضيه دواعي العدالة ، و هو ما يعني استئثار المحكمة بسلطة المتابعة والمحاكمة والعقاب على الجرائم الدولية الواردة بالمادة الخامسة من نظامها ، و لكن هذه الفكرة لم تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع نظام المحكمة الذي كرس مبدأ التكامل بين هذه الأخيرة والولايات القضائية الوطنية، مما يعيق عمل المحكمة ويحد من دورها وفعاليتها[2].

و عليه إنَ مشاركة المحاكم الوطنية للمحكمة الجنائية الدولية في العقاب على الجرائم التي أوردها نظامها الأساسي لاسيما جرائم الحرب ليس له ما يبرره سواء من الناحية القانونية أو الواقعية.[3].فمن الناحية القانونية: إن اختصاص المحكمة ينصرف إلى جرائم الدولية التي تهدد كيان المجتمع، لأن هذه الجرائم هي جرائم دولية بطبيعتها أي أنها تجد أساس تجريمها في قواعد القانون الدولي الجنائي، ونظام المحكمة وليس القوانين الداخلية حتى وإن احتوت هذه الأخيرة نصوصا تجرم هذه الأفعال فإن ذلك لا يُغير من طبيعتها الدولية، ممَا يجب أن يكون معها اختصاص المحكمة اختصاصاً أصيلاً ومانعاً، وبالتالي ليس هناك معنى لاشتراك القضاء الوطني [4].

أمَا من الناحية العملية إنَ القضاء الجنائي الدولي هو المؤهَل عملياً للنَظر في تلك الجرائم، لأنَه الأقدر بما يمتلك من مؤهَلات قانونية وقضائية ومادية على متابعتها، فالقضاء الوطني عموماً مخوَلاً للنظر في جرائم هي بطبيعتها داخلية، وتبعاً لذلك يجب الفصل بين الجريمة الداخلية والجريمة الدولية ووضع كلا منها في إطارها الطبيعي.

إن المسألة الناجمة عن مبدأ التكامل ليست بالبساطة المتوقعة، لأنَ تخويل القضاء الوطني صلاحية نظر الجرائم الدولية دون المحكمة الجنائية الدولية يثير صعوبات عدة، يتعلق أهمَها بإجراءات المتابعة والقانون الواجب التطبيق، فالقضاء الوطني بإمكاناته المحدودة لا يمكنه القيام بإجراءات الملاحقة على النحو المطلوب [5]،إذ يتعلق الأمر بتظافر جهود الأمم

---

[1]- نبيل مصطفى إبراهيم الخليل: سبق الإشارة إليه، ص 56.

[2]- حسن سعد سند: (2004)، الحماية الدولية لحق الإنسان في السلامة الجسدية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، ص 607.

[3]- هشام عبد العزيز مبارك: مرجع سبق الذكر، ص 541.

[4]- عادل عبد الله المسدي: (2002)،المحكمة الجنائية الدولية، (الاختصاص وقواعد الإحالة)، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية القاهرة، ص 50.

[5]حسن سعد سند: مرجع سبق ذكره، ص 610.

المتحدة والمنظمات دولية عن طريق المساعدات القضائية وتسليم المجرمين ولا يملك القضاء الوطني في ذلك سلطة إجبار هذه الكيانات في تحقيق هذه الغاية.، كما أنَ القانون الذي يطبَقه القضاء الوطني عادةً هو قانون داخلي من وضع المُشرَع الوطني للدولة المعنية، ممَا يخالف غاية العدالة الدولية في هذا الخصوص، ما يجعل القضاء الجنائي الدولي هو الأقدر على تحديد القانون الواجب تطبيق والعقوبة المناسبة في ضوء القواعد والمبادئ التي يتضمنها، وعليه فإنَ بلوغ إلزامية العدالة الجنائية الدولية مرهون بإلغاء مبدأ التكامل في الاختصاص الذي يشلَ عمل المحكمة، ويجمَد صلاحياتها وسلطاتها[1] ، لذلك ينبغي تدارك هذه المسألة في التعديل المزمع الذي قضت به المادة 123 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

المطلب الثاني: استقلالية العدالة الجنائية الدولية

الفرع الأول: استقلالية المحكمة الجنائية الدولية عن الدول الأطراف

انطلاقاً من نص الفقرة الرابعة من ديباجة النظام الأساسي للمحكمة تتجسد علاقة المحكمة بالدول الأطراف في نظامها، إذا هذه الدول ملزمة بالتعاون معها، إلا أن مبدأ التكامل المكرَس في النظام قوَض هذا الإلزام من أساسه [2] ، وحدَد حالات معينة لاختصاص المحكمة وبالتالي فإن استقلاليتها أصبحت شبه معدومة وإرادتها مشلولة.

وعليه فإن إعادة النظر في علاقة المحكمة بالدول الأطراف لابد أن تقوم على الدعائم التالية:

- ضرورة تطويع مبدأ نسبية أثر المعاهدات وفقا لقواعد القانون الدولي الجنائي، التي لا تحقق جدوى هذا القانون إلا بانطباقها في حق كافة أعضاء المجموعة الدولية وبالتالي ينبغي أن تنصرف أحكام النظام الأساسي للمحكمة إلى الدول الأطراف وغير الأطراف لتعلق الأمر بمصلحة دولية عليا.
- تضييق مبدأ السيادة وإلغاء مبدأ التكامل لينعقد الاختصاص حصرياً للمحكمة الجنائية الدولية.
- وجوب إعادة النظر في العلاقة بين المحكمة والمنظمات الدولية غير الحكومية لا سيما تلك التي تنشط في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، نظراً للمساعدة التي يمكن أن تقدَمها للمحكمة الدولية فيما يتعلق بالكشف عن الانتهاكات، .ومن جهة أخرى يتوجَب أيضاً إعادة النظر في علاقة المحكمة بالأفراد لأنَ نظامها الأساسي في المادة 25 منه كرَس مبدأ المسؤولية الدولية الجنائية للأفراد عند ارتكابهم جرائم دولية [3]في الوقت الذي كان يتعيَن عليه في مقابل ذلك الاعتراف بالإمكانية إثارة هذه المسؤولية في جانب مرتكب هذه الجريمة، على اعتبار أنَه من غير المنطقي تحميل الفرد التزامات دون الاعتراف له بحقوق، كإمكانية تحريك الدعوى أمامها.
- كما ينبغي للنظام الأساسي للمحكمة أن يفرض عقوبات في حالة مخالفة أحكامها وهذا يتجلَى بوضوح في مخالفة الدول الأطراف للمادة 98 وذلك بعقد اتفاقيات حصانة مع الولايات المتحدة الأمريكية للإفلات من العقاب، حيث أثبت القانون الدولي عدم قانونيتها. وبناءً على ذلك نخلص إلى أن استقلالية المحكمة مرهون بإعادة النَظر في علاقاتها

[1] محمد خليل موسى: سبق الإشارة إليه، ص 87.

[2] عبد الله الأشعل: السودان ....، سبق الإشارة إليه، ص 66.

[3] نبيل مصطفى ابراهيم الخليل: آليات الحماية الدولية للحقوق الانسان، رسالة دكتوراه، سبق ذكره، ص 57.

مع الدول الأطراف وغير الأطراف من خلال فرض نظامها الأساسي على جميع الدول وكذا ضرورة إيجاد حلقة وصل مع المنظمات غير الحكومية والأفراد بما يتيح لهذه الكيانات مساعدة المحكمة وتفعيل دورها.

الفرع الثاني: استقلالية المحكمة الجنائية الدولية عن مجلس الأمن

إن علاقة المحكمة الدولية بمجلس الأمن طبقا لنظامها الأساسي تمَس نصي المادتين 13 و16 وذلك كما يلي:

- بخصوص المادة 13 والتي تتعلق بصلاحية مجلس الأمن بإحالة حالة إلى المدَعي العام ، فإن مجلس الأمن في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يمكن له أن يُقدَر مدى خطورة حالة أو فعل يُشكَل جريمةً دولية تدخل في اختصاص المحكمة [1] ، دون أن يكون له حق تكييفها أو حق الطعن في قرار المدَعي العام ، إلاَ أنَه ينبغي تعديلها وعدم إثارة حق " الفيتو" لكون حق " الفيتو" سيجعل من السهولة الإفلات من الإحالة إلى المحكمة الجنائية[2] ، إذا ما كان مرتكبو الجرائم الدولية إحدى رعايا الدول الخمس الكبرى ، وهذا ما حدث بشأن جرائم الحرب في سجن أبو غريب بالعراق على سبيل المثال .
- أما المادة 16 فقد خوَل النَظام الأساسي مجلس الأمن بموجبها صلاحية ما كان ينبغي أن تمنح له ، باعتبارها أتاحت له سلطة التدخَل في المحكمة والمساس باستقلاليتها ، حينما منحته حق توقيف إجراءات التحقيق أو المقاضاة أمامها لمدَة 12 شهراً قابلة للتجديد ، إذا ما رأى أنَ الحالة التي رفعت بموجبها الدعوى تُشكَل تهديداً للسَلم والأمن الدوليين وفق ما هو مُقرَر في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، ولتدارك خطورة هذا التدخَل من جانب مجلس الأمن على استقلالية المحكمة، وجب إلغاء المادة 16 من النَظام الأساسي وإعادة النَظر في المادة 13 منه.

الخاتمة:

لقد كان إنشاء المحكمة الجنائية الدولية كما سبق ذكره حسب العديد من المتتبَعين حدثاً تاريخياً هاماً في تاريخ القضاء الجنائي الدولي ، وقد جاء تشكيلها على خلفية الفجوة الكبيرة في القانون الدولي الجنائي، والتي تمثلت أساساً في غياب المساءلة الجنائية لمرتكبي أكثر الجرائم بشاعةً، ومن تمَ كان إقرارها حدث عالمي غير مسبوق من أجل تعزيز الضمانات اللازمة لحقوق الإنسان والتصدَي للانتهاكات الجسيمة لاسيما في إطار النَزاعات المسلَحة، إلاَ أن بلوغ تلك الغاية لم و لن يتحقَق إلا بكفالة استقلالية تامة للمحكمة الجنائية الدولية كجهاز قضائي بعيدا عن المؤثرات الخارجية

[1] أيمن عبد العزيز محمد سلامة: (2005)، المسؤولية والعقاب عن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، رسالة دكتوراه، كلية حقوق الإسكندرية، ص 358.

[2] Robert BADINTER et autres :(2000), les droits de l'homme et le droit, Editions institut des sciences de l'homme, Lyon, P.P93 et.s.

التي قد تعرقل سير العدالة الدولية والتي من بينها علاقة هذه المحكمة بالمنظمة الدولية المتمثلة في الأمم المتحدة وكذا الدول الأطراف في نظامها الأساسي.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1- مخلد الطراونة: (2003). القضاء الجنائي الدولي. موجود: مجلة الحقوق – جامعة الكويت – العدد 3 – السنة السابعة والعشرون، سبتمبر، ص152.

2- أحمد الرشيدي: (2002) النظام الجنائي الدولي من لجان التحقيق المؤقتة الى المحكمة الجنائية الدولية، مجلة السياسية الدولية – العدد 150، أكتوبر، ص8.

3- نبيل مصطفى إبراهيم خليل: (2004) آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان، رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة،

4- مخلد الطراونة وعبد الإله النواسية:(2004)، التعريف بالمحكمة الجنائية الدولية وبيان حقوق المتهم أمامها، مجلة الحقوق – جامعة البحرين – المجلد الأول – العدد الثاني، ص268.

5- إبراهيم محمد العناني: (2006). المحكمة الجنائية الدولية – المجلس الأعلى للثقافة –الطبعة الأولى.

6- حسين حنفي عمر: (2006) حصانات الحكام ومحاكماتهم عن جرائم الحرب والعدوان والإبادة والجرائم ضد الإنسانية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى..

7- سعيد عبد اللطيف حسن: (2004)، المحكمة الجنائية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة.

8- هشام عبد العزيز مبارك: (2006)، تسليم المجرمين بين الواقع والقانون، دار النهضة العربية، القاهرة.

9- أشرف المساوي:(2007)، المحكمة الجنائية لدولية، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، القاهرة.

10- عبد الله الأشعل: (2009)، السودان والمحكمة الجنائية الدولية، دار الكتاب القانوني، الطبعة الأولى، القاهرة..

11- خيري أحمد الكباش: (2001-2002)، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان، رسالة دكتوراه، كلية حقوق القاهرة.

12- عبد الفتاح مراد: موسوعة حقوق الإنسان، الإسكندرية، بدون تاريخ.

13- محمد حافظ يعقوب: (.1999)، المحكمة الجنائية الدولية، الموجود: قضايا حقوق الإنسان، دار المستقبل العربي.

14- جميل حسين: (2004 – 2005)، القانون الدولي العام، طبعة 2004 – 2005، كلية الحقوق الإسكندرية.

15- الشافعي محمد بشير:(2004)، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان، رسالة الدكتوراه، كلية حقوق المنصورة.

16- عبد الواحد محمد الفار:(2007)، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليه، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة.

17- الطاهر عبد السلام امام منصور: (2005)، الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها، رسالة الدكتوراه، كلية حقوق عين شمس، القاهرة.

18- صلاح الدين عامر:(1999)، الأمم المتحدة في عالم متغير، مركز بحوث الشرطة، العدد 16، جويلية، القاهرة.

19- محمود صالح العادلي: (2003)، الجريمة الدولية (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

20- بومدين محمد:(2002 -2003)، القانون الدولي بين مبدأ عدم التدخل والتدخل لحماية حقوق الإنسان، رسالة دكتوراه دولة، كلية حقوق وهران.

21- محمد خليل موسى:(2003)، الوظيفة القضائية للمنظمات الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.

22- حسن سعد سند: (2004)، الحماية الدولية لحق الإنسان في السلامة الجسدية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة.

23- أيمن عبد العزيز محمد سلامة: (2005.)، المسؤولية والعقاب عن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق الإسكندرية،

Les ouvrages :

- Les ouvrages généraux et spécialisées et les colloques :

1- Anne WYVEKENS:(1997) l'insertion locale de la justice pénale aux origines de la justice de proximité, collections logiques sociales, l'Harmattan, paris.

2- JOHN LAUGHLAND:(2003), Le Tribunal pénal international (gardien du nouvel ordre mondial), Collection dirigée -par : Jean-Paul BLED, P.U.F., Paris.

3- Gérard MAROCOU:(2000), le tribunal pénal international de la Haye : le droit à l'épreuve de la purification ethnique, collection logiques juridiques, l'Harmattan, paris.

4- Simone GABORIAU, Hélène PAULIAT :(2001) la justice pénale internationale (Actes du colloque organisé à limoges les : 22- 23 Novembre 2001, Presse Universitaire de limoges, (P.U.L.I.M), France.

5- Nasri Antoine DIAB:(2005) Le droit fond amentale à la justice, Bruylant Bruxelles, DELTA LIBAN, L.G.D.J., 1ère édition.

6- Matadi- Nenga GAMANDA :(2000), Le droit à un procès équitable, éditions droit et idées nouvelles, ACADEMIA, Bruxelles. 1999.

7- Robert BADINTER et autres :(2000), les droits de l'homme et le droit, Editions institut des sciences de l'homme, Lyon.

أهم مخرجات أشغال المؤتمر الدولي

لقد تزامن إنعقاد المؤتمر الدولي الموسوم بالعنوان : "مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى – رؤية إستشرافية– " مع تسارع وتيرة التغيرات العالمية في مجالي الإقتصاد والسياسة، ومن أبرزها الحرب الأوكرانية الروسية، وإنقسام ردود الدول بين مؤيد ومعارض لهذا المشهد، وهذا السجال إمتد حتى إلى أروقة الأمم المتحدة ، وإنعكس إقتصاديا على بروز معادلات جديدة، من أهمها إقرار روسيا التعامل بعملتها الوطنية في بيع خاماتها من المحروقات بدل الدولار ، وذات النهج إتبعته الصين في بعض تعاملاتها ، بما يوحي تقلص دائرة هيمنة الدولار في دائرة التعاملات النقدية العالمية، كما ظهرت جلية أهمية التشاركية الدولية مع أقطاب عالمية جديدة لهيمنتهم على أغلب دواليب الإقتصاد كدول البريكس وروسيا، فأي إقصاء أو محاولة كبح نمو هذه الأخيرة قد يتسبب في أزمات عالمية، وأزمة الأمن الغذائي التي لاحت في الأفق إلا دليلا كبيرا على ذلك.

وبناء على ذلك توافقت أغلب المداخلات أن العالم مقبل على نظام دولي متعدد الأقطاب بما يعني ظهور اللامركزية العالمية للاقتصاد، وحرصا على الأمن والسلم العالميين نستشف من هذه المداخلات الضرورة الملحة لبناء نظام عالمي مستدام، نملس من خلاله ما يلي:

على المستوى العدالة والقضاء، هناك ضرورة ملحة لإستقلالية المحكمة الجنائية الدولية عن الدول الأطراف في نظامها الأساسي وعن علاقة الإرتباط مع هيئة الأمم المتحدة وكل المؤثرات الدولية الخارجية ، وذات الشأن خاص بكل الهيئات القضائية الدولية.

على مستوى حماية البيئة، دق ناقوس الخطر من تعاضم إفرازات الإحتباس الحراري، نهيك عن التلوث البيئي، وهو المربط الداعي إلى التعاون الدولي الذي لا مناص منه لحماية كوكب الأرض و حياة الأجيال المتعاقبة، وهو ما يفرض تنسيق الجهود الدولية للحد من الإحتباس الحراري ، مع التكاتف في معالجة مخلفاته الحالية كاللجوء البيئي ، وضرورة تعزيز التعاون و التشارك بين القطاعات الخاصة و العامة ومنظمات المجتمع المدني في هذا المجال ، نهيك عن سن تشريعات دولية بيئية حمائية رادعة للمتسبب في الضرر البيئي.

على مستوى العلاقات الإقتصادية الدولية، ضرورة إعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية العالمية من خلال إعادة هيكلة المنظمات الدولية الإقتصادية على غرار منظمة التجارة العالمية ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وحتى البنك الدولي و صندوق النقد الدولي لبناء النظام المالي والنقدي الدولي المستدام والنظام التجاري الدولي المستدام كذلك. مع ضرورة أنهاء إحتكار بعض العملات الدولية لأهم التعاملات التجارية الدولية، وهنا يأتي دور إشراك التكتلات الإقتصادية الكبرى،مع ضرورة العمل على إنجاح النظام الدولي في المساعدة الفعلية لاقتصادات الدول النامية عبر الأمم المتحدة وبرامجها التنموية.

على مستوى العلاقات السياسية الدولية، هناك ضرورة ملحة للتنسيق الدولي، حيث ظاهرة اللاخطية الدولية على المستوى العالمي أو حتى على مستوى التكتلات أفرزت نتائجا وخيمة على الأمن العالمي، وما مثال التعامل الدولي اللاخطي مع وباء كورونا كوفيد 19 إلا دليل أكبر جعل الأمن الصحي العالمي على المحك . فعلى صانعي القرارات في دول العالم ان تدرك ضرورة إعادة حساباتها في التعامل مع الأقطاب الجديدة المهمة في النظام الدولي الجديد أو المرتقب والقادم

كالصين وروسيا والتكتلات على غرار دول البريكس، ومن هذا الباب لابد أن يدفع النظام الدولى الجديد فى اتجاه وجود تنظيم سياسي ثالث ينافس الحزبين الجمهورى والديمقراطي فى الولايات المتحدة الأمريكية. و على حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية احتواء جميع تداعيات " ثورات الربيع العربي" ،من أجل بناء تحالفات إقليمية لاسيما فى منطقة الشرق الأوسط تعبر عن مصالحها فى ظل تفاقم الصراع الدولى المقبل .

على مستوى السلم والأمن الدوليين، فإن اللامركزية القطبية واقع قد يتجاوز الصين وروسيا إلى اليابان والبرازيل والهند مستقبلا، ولذا يجب التعامل مع هذا الواقع بالتعاون لا بالتصادم، حيث يجب إعادة النظر في فصل إستخدام القوة من ميثاق الأمم المتحدة ، و كذلك إعادة هيكلة وتنظيم مجلس الأمن، ومن هذا الباب على الأقطاب الجديدة كروسيا والصين والإتحاد الأوروبي أن تلعب دور إحتواء للتهديدات والأزمات الدولية، فالجميع يعيش على ذات الكوكب، وعلى الدول الضعيفة والمتوسطة أن لا تغفل الدور الفاعل لروسيا والصين فى النظام الدولى المرتقب والقادم. ويجب كذلك التوقف عن الحرب بالوكالة التي دمرت حقوق وحريات وآمال شعوب في الحياة، فأعداء الإنسانية لهم أقنعة عدة كالحرب السبرانية وكالإرهاب الدولي الذي عاث فسادا في العالم وعلى الخصوص العالمين العربي والإسلامي.

على المستوى العربي، لا بد من وجود مراجعة لجميع دول العالم العربي ومنها منطقة الشرق الأوسط لتفعيل سياستها فى جميع المضامين مع الصين وروسيا للحصول على مساحة واسعة للمناورة فى السياسة الدولية ، كما يجب على الساسة العرب التفكير مليا في أهمية التكتلات العربية ودورها القوي في العلاقات الإقتصادية والسياسية الدولية في ظل النظام الدولي الحالي أو المستجد.

النـــــــــــا شـــــــــــر :

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved
No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany
030-54884375
030-91499898
030-86450098

البريد الإلكتروني
book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

كتاب:

"مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى – رؤية إستشرافية – "

إشراف وتنسيق: د علي لطرش ، المركز الديمقراطي العربي برلين - ألمانيا

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

رقم تسجيل الكتاب:

VR. 3383-6622 B

الطبعة الأولى

2021 م

مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى - رؤية إستشرافية -